

قضايا العالم الإسلامي ومشكلات المستقبل

بين الماضي والحاضر

دكتور
محمد نصر مهن

أستاذ العلوم السياسية المساعد
قسم العلوم السياسية
معية الجامعة - جامعة أسسوط

دكتورة
نخبة النبزوى

أستاذة التاريخ الأكسلأى
قسم التاريخ
كلية الدراسات الإنسانية - جامعة الأزهر

الناشر // مؤسسة إفا بالاسكندرية
جلال حزى وشركاه



قضايا العالم الإسلامي ومشكلات المستقبل

بين الماضي والحاضر

دكتور
محمد نصير مهنا
أستاذ العلوم السياسية المساعد
قسم العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة أسيوط

دكتورة
فخية النبراوي
أستاذة التاريخ الإسلامي
رئيس قسم التاريخ
كلية الدراسات الإسلامية - جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٩٨٣

الناشر: **مكتبة** انتشار فايف الإكسبريس
جمال حنفي وشركاه

للإهداء

إلى أرواح الشهداء الذين سقطوا

دفاعاً عن العروبة والإسلام

مقدمة

سيطر عديد من القضايا والمشكلات السياسية على العالم الاسلامي على مر العصور وصولا الى التاريخ المعاصر ، ونتيجة للعوامل الخارجية المكتنفة بالعالم الاسلامي والظروف الداخلية وجد منحني متذبذب صعودا وهبوطا غدت عوامل وصول العالم الاسلامي المعاصر الى الحالة الراهنة ، صحيح أن الجهود الصادقة تبذل من جانب بعض الحكام للنهوض به ، لكن القوى الخارجية تعمل لبث الفرقة وتقسيم العالم الاسلامي وخاصة في المنطقة العربية وقد تم ذلك فعلا بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بموجب معاهدة ساينكس بيكو .

والكتاب الذي بين أيدينا يناقش تحليليا بعضا من قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية في التاريخ الوسيط والحديث ، ففي الاسلام الوسيط كانت هناك قضايا المواجهة الحضارية بين الشرق والغرب ، وفي الاسلام الحديث هناك العديد من المشكلات السياسية التي يعرض الكتاب لنماذج منها وفيها لم تكتف القوى العظمى بالحصول على الشيء الكثير من المكاسب فحسب وانما - وهذا هو الأهم - أدخلت العالم الاسلامي الى حلبة الصراع فيما بينها ، وظهر على المسرح السياسي الاسلامي مشكلات سياسية من نوع جديد في ظل ظروف تطرح أسئلة متعددة حول مستقبل العالم الاسلامي ، هذه الاستفسارات والتساؤلات هي التي دفعت الباحثين الى اختيار هذا الموضوع للكتابة فيه على الرغم من صعوبته .

هناك نقطة أخرى يود الباحثان أن يعرضا لها بأمانة وهي: إن البحث في قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية لا يزال يحتاج الى مناقشات موضوعية مسئولة يقوم بها ويشارك فيها باحثون متخصصون بقية الوصول الى نتائج حاسمة واستبصارات متأنية تفيد المخططين السياسيين وتنوز الرأى العام ، العربي والاسلامي ، والجدير بالذكر ان مثل هذه المناقشات المسئولة ستفتح آفاقا أوسع وتستعمل أدوات منهجية أقوى في الوقت الذي لا يستطيع فيه باحث بمفرده أن يحصل عليها ويستعملها مهما صدقت نواياه ومهما كانت جهوده مخلصة ، ويعنى ذلك الحاجة الى تجنب جهنود

الباحثين متعددى التخصصات Multidisciplined للتدقيق فى الكثير من التفاصيل والفروع التى تفرضها طبيعة البحث فى قضايا العالم الاسلامى ومشكلاته ، ويفسر هذا الصعوبات والجهود التى بذلها الباحثان لخدمة اهداف هذه الدراسة ، لكن سعة هذه الدراسة قد فرضت على الباحثين - على حد القول المأثور - أن يسرعوا الخطى وفى القلب حسرة وفى النفس حرقة واشتياق لمزيد من التعمق ومزيد أطول من المعاشية للقضايا والمشكلات والعلل التى عانى منها ولا يزال يعانى عالمنا الاسلامى الذى لابد من توسعة دائرته ، بالرغم من اختلاف وجهات النظر بين المسلمين اذ أن اختلاف وجهات النظر ظاهرة طبيعية وصحية نتيجة للحرية الفكرية للإسلام .

وقد اعتمد منهج الدراسة على أساليب البحث العلمى ، المنهج التاريخى والمنهج التحليلى والمنهج المقارن اذ أن طبيعة الدراسة اقتضت تناول هذه المناهج جميعا .

وتم تقسيم الدراسة الى قسمين اهتم القسم الاول منها بقضايا الاسلام فى العصر الورسيط وفجر التاريخ الحديث حيث تناول الباب الاول قضية المواجهة الحضارية بين الشرق والغرب ، وما نتج عنها من صراع مسلح بين المسلمين والمسيحيين تمثل فى الحرب الصليبية وذلك فى فصلين عالج الفصل الاول الوحدة الاسلامية ، أما الفصل الثانى فنناقش قضية استكمال المواجهة الحضارية بين الاسلام من جهة وبين بقايا الصليبيين فى بلاد الشام ، والزحف المغولى القادم من الشرق .

وتناول الباب الثانى ظهور الدولة العثمانية كبعث اسلامى جديد وناقش فى الفصل الثالث تفسير ظاهرة السلطة ، أما الفصل الرابع فدرس حركة التحديث .

أما القسم الثانى فجاء بعنوان فى المشكلات السياسية للعالم الاسلامى الحديث والمعاصر وعالج فى الباب الثالث مشكلة افغانستان وذلك كاحدى مشكلات العالم الاسلامى الحديث فى القارة الآسيوية . أما البواب الرابع فخصص لعرض نماذج ثلاث من المشكلات السياسية فى افريقيا حيث درس فى الفصل السادس السودان ومشكلة الجنوب وتناول الفصل السابع النزاع الاثيوبى الصومالى فى القرن الافريقى . أما الفصل الثامن فتناول النزاع المغربى الجزائرى حول الصحراء . وعالج البواب الخامس احدى المشكلات القائمة فى القارة الأوروبية وهى قضية النزاع التركى اليونانى حول قبرص حيث تم تناولها فى الفصل الخامس .

وفي الختام يود الباحثان أن يؤكدوا على أن ما يمكن أن تؤدي إليه هذه الدراسة هو تأصيل مستلزمات التأمل في قضايا العالم الإسلامي بين ماضيها وحاضرها ، ومن ثم المساهمة في بناء منطق سليم لمواجهة المشكلات التي تحيط بالمسلمين في عصرنا الحاضر والمواصلة بين متطلبات الحياة المعاصرة ومواصلة تحقيق عناصر الالتزام بالامسلام المتكامل كما جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية .

ويدعو الباحثان إلى وقفة للتأمل المنشود لتحديد المسلمات والمنهج لمحلة عمل اسلامية للمرحلة القادمة ، آمليين أن يسد هذا الكتاب نقصا في المكتبة الاسلامية والعربية ويفيد قطاع المثقفين من طلاب ودارسين وباحثين في الوطن العربي .

والله وحده المعين والموفق .

الباحثان

تمهيد

أثبت الاسلام قدرته على الاستمرارية والسيادة لا فى شبه الجزيرة العربية وحدها وانما على امتداد الرقعة المعروفة من العالم .

لقد استطاع المسلمون أن يحملوا رسالتهم ويخرجوا بها الى آفاق ممتدة شرقا وغربا مواجهين تحديات صعبة استطاعوا اجتيازها ، كما نجحوا فى أن ينشروا الاسلام فى كل مكان وصلوا اليه .

ان مدا حضاريا جديدا وقويا اندفع بالمسلمين ليشق طريقه لتنهجر أمامه كل القوى الأخرى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية .

اتجه المسلمون الفاتحون شرقا وغربا ، فكان مد الفتوحات الاسلامية يعنى المواجهة الشاملة مع الحضارة الفارسية بكل مقوماتها ، وكان حتما على القوة الجديدة أن تؤكد كفاءتها على الاستمرارية ، وأن تذهب بالدين الجديد الى أبعد مدى يمكن أن يصل اليه تأثيرها .

ورغم أن تجارب المسلمين كانت أقل بكثير بالمقارنة مع تجارب تلك الشعوب التى كان عليهم مواجهتها الا أنهم استطاعوا وبمقلية المسلم المجاهد فى سبيل الله أن يتفوقوا عليهم وأن يتسببوا فى المناطق التى وصلت اليها جيوشهم .

ان ظروفنا كثيرة معقدة ومتشابكة صادفت خروج المسلمين الفاتحين من شبه الجزيرة العربية فكان عليهم أن يتمايشوا مع حضارات جديدة عليهم ، وكان عليهم أن يؤثروا فى تلك العقليات المختلفة فكريا وثقافيا ودينيا ، وبالسلوك الاسلامى وبالقدرة ، وبالقدرة على الاقتناع ، وبالعامل استطاع المسلمون الفاتحون وخلال قرن من الزمان أن يتسيدوا العالم ، وأن يجعلوا من الاسلام دينا عالميا ، وأن تغدوا لغتهم لغة عالمية لتحل محل اللغات القديمة لتصبح لغة العلم فى ذلك الوقت .

ان للجساعات البشرية دينامية وحركية ابداعية تشهدنا عصور

صحتها التي ترتبط بظهور زعيم سياسى أحيانا ، أو بظهور ايدولوجية معينة أحيانا أخرى ، وربما ترتبط بظاهرة أو ظواهر حضارية محددة ، وإذا اعتبرنا هذا الاستنتاج قابلا للتطبيق على كل المجتمعات البشرية فإننا يمكننا القول أن المجتمع العربى قد خضع لذلك وتعرض له وعاش تلك الدينامية الإبداعية والتي ارتبطت بنزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وظهوره فى مجتمع شبه الجزيرة العربية فى القرن السابع لتشهد منطقة الشرق الأدنى أضخم وأعظم تغيير حضارى فى حياتها على مر العصور .

لقد كان الاسلام عاملا أساسيا فى تغيير العقلية البشرية فى تلك المنطقة بأسرها ، ثم ليمتد ذلك التأثير ليشمل العقلية البشرية على الاطلاق ، ويمكن القول ان التأثير الاسلامى قد نسمل من دخل فى الاسلام ومن لم يؤمن به .

لقد استطاع الدين الجديد أن يتحدى وجود مجتمعات بأسرها ، بهزها من كيانها ، بل يخلق جذور كثير من المعتقدات والأفكار والمسلّمات التي انتشرت فى المجتمعات الوثنية والمسيحية على السواء .

كما استطاع رجاله أن يقتحموا مجتمعات قوية وأن يمتزجوا بها وأن يؤنروا فيها ، وأن يخلقوا منها نماذج جديدة لحياة جديدة خصبة ، ان المد الاسلامى الذى وصل الى أعماق سورية حيث الحضارة البيزنطية المسيحية ، وحيث النظم الرومانية العريقة ، كان لديه من القدرة والفاعلية مما مكن من تغيير العقلية الرومانية المتعجرفة والتأثير فيها بل وتطويعها وفى كثير من الأحيان كسبها للإسلام . وان ما حدث فى مصر التى دخلها المسلمون ألفأتحوّن فى القرن السابع الميلادى لينفروا من العقلية المصرية ويؤثروا فيها بشكل جعل مصر كلها تتحول من المسيحية الى الاسلام ، لتكون أفوى المراكز الحضارية التى أسهمت فى نشر الاسلام واللغة العربية لا فى أفريقيا وحدها وإنما تتخطى أفريقيا عبر جبل طارق الى بلاد الأندلس ومن ثم الى أوروبا .

ان طبيعة العصر الذى عاشته الدولة الأموية فرضت عليها مسئوليات حضارية هامة ، ذلك ان امتداد الفتوحات الاسلامية فى الشرق والغرب ، واستكمال ما بدأه المسلمون الاول فى نشر الاسلام واللغة العربية والحضارة الاسلامية فى الأقاليم التى وصلت اليها جعل مهمة الأمويين كبيرة فى الانفتاح على أقاليم الشرق ذات الحضارة الفارسية القديمة وأقاليم الغرب بما فيها من حضارة اغريقية أو حضارة متاغركة أو تقاليد بيثية محضبة ، ان المسئولية

الحضارية التي تحملتها الدولة الأموية في الانفتاح على تلك الأقاليم باعتبارها تمثل السلطة المركزية غرست عليها أمورا هامة **أولها** استمرارية نشر الاسلام واللغة العربية • **وثانيها** : الحفاظ على المفاهيم والقيم الاسلامية في تلك الأقاليم ، **وثالثها** : حماية الحضارة الاسلامية من أن تذوب في حضارات شعوب البلاد المفتوحة •

إن وصايا رسول الله صلى الله عليه وسلم لجنوده وقواده في معاملة أهالي البلاد التي يصل اليها الاسلام ، ووصايا خلفائه رضوان الله عليهم يوم ساروا يودعون جند الفتح ، كانت تؤكد سلوكا حضاريا رائعا كان مفتاح نشر الاسلام ونشر الحضارة الاسلامية متمثلة في أخلاق المسلمين وكانت وسيلتها وأداتها لغة القرآن الكريم •

من هذا المنطلق كان الانفتاح الحضارى الاسلامى على بلاد العالم آنذاك ، وبذلك الأسلوب استطاع رجال الفتح أن يصلوا الى عقول وقلوب أهالي تلك البلدان •

لم تدع الحضارة الاسلامية مكانة أسمى ولا أعلى من غيرها ، ولم يدع المسلمون يبرياء أو غطرسة على أهالي البلاد المفتوحة ، ومن ثم كان مناخ الحرية الفكرية الذى أتاحه الاسلام لكل من دخل فيه ، ولكل من احتذى به مسلما كان أو ذميا من أهم عوامل ذلك الانفتاح الحضارى الذى جعل من دولة الاسلام آنذاك نموذجاً واجه به المسلمون بقيمهم ومفاهيمهم وسلوكهم وعقليتهم حضارة وفكر ونظم الفرس ، وكان لهم جولة هناك فى مدينة كسرا حيث أقنع سلوك المسلمين ، وأقنع فكر المسلمين رجال ومفكرى ذلك النمط الحضارى فاذا اقتنعوا به اذ هم أقوى الناس دفاعا عنه وحفاظا عليه •

ويواجه المسلمون حضارة وفكر ونظم الدولة البيزنطية وريثة الحضارة الرومانية والفكر الرومانى القديمين ، ويوم يقنع سلوك المسلمين الحضارى هؤلاء الناس ، ويوم يتميز وينفرد فكر المسلمين دون قهر أو اذلال على ما عندهم اذ يدخل الكثيرون منهم فى الاسلام ، ومن لم يدخل فيه من أهل الذمة كان من أشد المتحمسين ابداعا وعملا فى ظل الدولة الاسلامية •

ويلتقى الاسلام بحضارة مصر ، وتدين مصر كلها حين دخلها الاسلام به ، وتتخلى لأول مرة فى تاريخها عن دينها القديم ، بل تتخلى عن لغتها القديمة وهما سلاحاها اللذان ميزاها دائما كاخفى دعائم الحضارة والفكر •

لم يخل العالم - وقد خرج المسلمون من شبه الجزيرة العربية ينشرون الاسلام - لم يخل من حضارات عريقة ونظم سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية لها من الاصاله والتقدم مما جعلها مصدرا للفكر الانساني في شتى مجالاته .

ومن الغين للانسانية أن نقول ان العالم كان خلوا من انماط سلوكية وحضارية مختلفة الا أن الاسلام حين خرج يحمله أبناؤه من جزيرة العرب خرج مدا جديدا على العالم تلففته العقلية الانسانية آنذاك ، ورات فيه خلاصها ، ورات فيه حياة جديدة عما آلفته وعرفته قبل ذلك ، ومن هنا كان دخول الأقاليم في الاسلام ، وحرصهم الشديد على تعلم اللغة العربية لتغدوا بعد فترة وجيزة من بداية الفتح الاسلامي لغة العلم في عالم العصور الوسطى .

وتنحسر حضارة العصر القديم ، وفتتخل مصر عن كل هذا ونعتنق الاسلام وتتبني اللغة العربية ، لتصبح مصر بمن أسلم من أهلها ومن لم يسلم ، مركز اشعاع حضارى للاسلام فى أفريقيا كلها ، ومنه يمتد ذلك الاشعاع الى أوروبا .

ويمس الاسلام قلوب البربر فى الشمال الافريقى ليصبح هؤلاء الرجال من أشد الناس حماسا للاسلام ليحملوه عبر المضيق الى اسبانيا ، وهناك يتوج طارق بن زياد دور المسلمين الحضارى بنشر الاسلام والحضارة الاسلامية فى أوروبا وليقيم المسلمون صرحا حضاريا رائعا شهدته بلاد الأندلس على مدى ثمانية قرون .

الاسلام اذن دين له نمط حضارى مميز يقوم على اقناع الجانب الآخر بالحجة وبالهمسنى (وقولوا للناس حسنا) والاسلام سلوك حضارى وسلوك فكرى ، استطاع رجاله أن يقيموا دولهم لتكون أعرق دولة عرفتھا الدنيا تقوم على التسامح الدينى والحرية الدينية والحرية الفكرية ، مقنعة من حولها دون تعال أو غطرسة أو انغلاق ، وانما تتفاعل وتصلى وتأخذ محافظة على قيمها الأساسية وبهذا عاشت دولة الاسلام ويوم تخلت عن ذلك انهارت من أساسها .

لقد نهل المسلمون من معارف الدنيا ، وانفتحوا على حضارات العالم القديم وكرس خلفاء بنى أمية جهودا كبيرة فى تشجيع العلم والعلماء ، وأسهموا فى تطوير نظم الدولة الاسلامية .

ففي عصرهم بدأت محاولات الترجمة التي تعد خطوة أساسية في تطور فكر المسلمين وصلته ، وكان لبعض خلفاء الأمويين خاصة عبد الملك بن مروان دور هام في هذا المجال ، فقد اهتم بالأدب والأدباء والعلم ورجاله مما أسهم في ازدهار الفكر الإسلامي في الشرق والغرب .

الإسلام والقوى الدولية :

هاضرت الدولة الإسلامية منذ بداية قيامها كيانات وقوى سياسية متعددة ، ذلك ان العالم آنذاك كان يضم عددا من القوى تمثلت في الدولة الإسلامية ، والدولة البيزنطية - والتي انحسر وجودها بعد المد الإسلامي في آسيا الصغرى والبلقان - هذا بالإضافة الى القوى السياسية الأوروبية والتي صوف تتصل بالإسلام في مرحلة تالية .

وقد بدأت العلاقات السياسية البيزنطية منذ أن وصل المسلمون الى بلاد الشام حيث تمكنت الجيوش الإسلامية من هزيمة الجيوش البيزنطية واخراجها من تلك المنطقة نهائيا .

ومن ثم اتسمت العلاقات الإسلامية البيزنطية في ذلك الوقت بالعداية المسلحة خاصة وأن المسلمين تابعوا نشاطهم فامتد الى مصر ثم الى شمال أفريقيا مقلصين بذلك النفوذ البيزنطي في تلك المناطق .

وبدأت العلاقات تتخذ شكلا جديدا في عصر الدولة الأموية والتي ظهرت تأثيراتها الحضارية والفكرية والمادية بشكل واضح في العالم آنذاك . وعلى الرغم من النزاع المسلح والحرب السافرة بين البيزنطيين والأمويين الا أنه كانت هناك فترات من التعاون والسلم مما يبرز اتجاهها جديدا في العلاقات الإسلامية الدولية .

والدولة الأموية كانت لها حدود مجاورة للدولة البيزنطية ، ومن ثم كانت هناك سهولة في الاتصال في نفس الوقت الذي جعل من تلك المنطقة منطقة نفوذ دائمة ، اهتمت بها الدولة الإسلامية ، وأولتها عناية متميزة .

وإذا كانت العلاقات الإسلامية البيزنطية قد بدأت أولا ممثلة في العرب أيام الدولة الأموية ، فانها تبدلت بعد ذلك لتكون علاقات بين البيزنطيين والأتراك السلاجقة من جهة ، ثم بين البيزنطيين والعثمانيين من جهة أخرى .

لقد استطاع المسلمون أن يثبتوا مقدرتهم السياسية بالاضافة الى كفايتهم العسكرية بريا وبحريا ، ويشهد عصر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان السيادة الاسلامية البحرية على شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية مما ترتب عليه القضاء على السيادة البحرية البيزنطية عن تلك الشواطئ . ويقول Vasseliev في هذا الصدد : ان العرب قد أصبحوا سادة على ذلك الساحل الطويل ، ذلك انه كان من الضروري حماية ساحل البحر الأبيض ضد غارات البيزنطيين^(١) .

وفي عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك كانت الاستعدادات الاسلامية الضخمة تحصار القسطنطينية والاستيلاء عليها ، الا أن هذا المشروع لم يتم الا في عهد سليمان بن عبد الملك ، وعلى الرغم من النتائج الوخيمة التي انتهى اليها هذا المشروع ، والهزيمة التي منى بها الاسطول الأموي ، فان الأمويين قد واصلوا اهتمامهم بالقوة البحرية الاسلامية ايمانا منهم بأن القوة العسكرية الحقيقية انما تتمثل في التكامل بين الاسطول والجيش ، وقد غدت القوة البحرية الاسلامية قوة يخشى البيزنطيون بأسها ذلك انها كانت تمثل خطرا حقيقيا عليهم خاصة حين توثق التعاون بين أسطول الشام واسطول مصر .

ومع ذلك فان تلك العلاقات العسكرية لم تستمر خاصة في أيام السلم والهدنة التي كانت تعقد بينهم وتصف لنا المصادر تبادل السفارات بين المسلمين والبيزنطيين فقد وصل سفراء المسلمين الى القسطنطينية قادمين من القاهرة وبغداد بحيث استقبلوا استقبالا حافلا من امبراطور بيزنطة - وكذلك أكرم خلفاء العباسيين والفاطميين مبعوثي الدولة البيزنطية وعاملوهم معاملة طيبة بل ان الأباطرة البيزنطيين في بعض الأحيان فضلوا مبعوثي الدولة الاسلامية في المعاملة على أصدقائهم من الفرنج من الغرب المسيحي .

كذلك كانت العلاقات الدبلوماسية قائمة بين الأمويين في الأندلس وبين الدولة البيزنطية ، فقد وفد سفير الامبراطور البيزنطي قسطنطين السابع على الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر حيث استقبله استقبالا كريما ، وقد حمل السفير^(٢) البيزنطي الى الخليفة هدية ثمينة عبارة عن مخطوطة طبية نفيسة .

Vasseliev, Byzantium & Islam, p. 308.

(١)

(٢) د. عمر كمال توفيق . تاريخ الدولة البيزنطية ص ١٢٨ .

وفي كثير من الأحيان عقد المسلمون مع البيزنطيين معاهدات سلام مما يؤكد حرص المسلمين على أن يسود السلام علاقاتهم مع جيرانهم وأن الأمل في العلاقات الإسلامية هو السلم ، والتعاون الاقتصادي والثقافي لا الحرب والعدوان والدمار .

فقد عقد البيزنطيون مع الفاطميين صلحا دفعوا بمقتضاه الجزية حتى عصر الامبراطور نقفور فوكاس الذي امتنع عن دفعها للفاطميين ثم اضطر الى الاذعان بعد أن منى بهزيمة بحرية في جزيرة صقلية على يد القوات البحرية الإسلامية .

ورعى الفاطميون اليهود بينهم وبين البيزنطيين ، كل يؤدي ما عليه من التزامات تجاه الطرف الآخر ، الا أن هذا الهدوء لم يستمر خاصة بعد انتقال الفاطميين الى مصر وامتداد نفوذهم الى بلاد الشام التي كان الأسطول البيزنطي يصل الى مدنها ويهددها وهنا لم يكن أمام الفاطميين الا المواجهة السافرة مع البيزنطيين ، ومع تغير الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الإسلامي ، وظهور دويلات التصادم ، وميلها أحيانا للمهادنة مع البيزنطيين بدأت موازين القوى تؤثر على العلاقات السياسية الإسلامية .

وأضعف الصراع بين القوى الإسلامية قوتها العسكرية ، ذلك ان الخلاف المذهبي بين العباسيين والفاطميين خلق جوا من التوتر العنيف في منطقة الشام مما أدى الى تحويلها الى منطقة تنافس ونفوذ بين القوى السياسية الإسلامية من جهة وبين الدولة البيزنطية من جهة أخرى ، ثم امتد هذا الى الغرب الأوروبي وتدخل أوروبا الغربية بحملاتها الصليبية لتصبح طرفا جديدا في السياسة الدولية في ذلك الوقت .

وتتدخل عناصر جديدة في الصراع ، وهذه المرة تكون عناصر مشرقية حيث تستعين الخلافة العباسية بالأتراك السلاجقة ، وبدخول الأتراك السلاجقة الى العراق ثم امتداد نفوذهم الى بلاد الشام ، يتحول الصراع بين المسلمين والبيزنطيين الى صراع بين السلاجقة والدولة البيزنطية .

وتشعبت العلاقات الإسلامية البيزنطية بعد ذلك ، إذ تحكم في تشكيل خريطة المنطقة مد بشري جديد. لم يقتصر نفوذه على العراق وبلاد الشام بل حاول أن يقيم لنفسه وجودا سياسيا في آسيا الصغرى مما أدى الى اقتطاع أجزاء من أراضي الدولة البيزنطية ومما أدى الى توسيع ميدان الصراع العسكري من بلاد الشام والعراق ليشمل آسيا الصغرى وإيران .

ورغم هذا التغير استمرت العلاقات الفاطمية البيزنطية تتأرجح بين العداء قارة والسلم تارة أخرى ، وكانت تعقد المعاهدات المتتالية ولعل العلاقات الطيبة بين مصر فى عصر المستنصر وبين البيزنطيين فى عصر الامبراطور قسطنطين التاسع الذى وافق على أن يمد مصر وقت محنتها بأربعمائة ألف أربق قمح بناء على طلب الخليفة الفاطمى تؤكد ذلك .

لكن هذه العلاقات الودية لم تستمر بعد وفاة قسطنطين التاسع وقيام الامبراطورة يودورا على عرش الامبراطورية ، التى لم تقبل أن توفى بنعمهات قسطنطين التاسع الا فى مقابل أن يتعهد لها الخليفة المستنصر بامدادها بالجند الفاطمى اذا تعرضت أراضي الدولة البيزنطية للعدوان ، ورفض المستنصر ذلك مما أدى الى توتر العلاقات بين الدولتين .

وعندما تبرز أوروبا المسيحية الكاثوليكية على مسرح الأحداث فى الشرق الاسلامى ، نجد أن بيزنطة وقفت موقفا مميزا تجاه مسيحي الغرب بدأت باستعداد الدولة البيزنطية للمعونة فى الهجوم على أراضي الدولة الاسلامية ، ثم انتهت بالتردد والحيلة .تجاه نوايا الصليبيين وعدم وفائهم بالتزاماتهم تجاه الامبراطور .

وعلى أية حال ، ظلت العلاقات الاسلامية البيزنطية تتأرجح بين السلم والحرب ، شأنها شأن العلاقات بين القوى السياسية فى كل عصر من العصور .

وكان على الدولة العثمانية التى اكلت وجودها فى آسيا الصغرى ، وأثبتت قدرتها على مواجهة الحضارة الأوروبية فى ذلك ، كان عليها أن تستكمل الدور وأن تحمل مشعل الحضارة الاسلامية ، وعلى الرغم من أنها قد انتهجت سياسة جديدة اختلفت عن سياسة الدولة الاسلامية فى عصورها السابقة الا أنها قد خلقت بنيانا حضاريا وثقافيا مميزا وعلى الرغم من طبيعة العصر الذى عاشت فيه الدولة العثمانية والطموحات التى حركت جيوش الدولة ، وشجعت سلاطينها على الزحف المسمى شرقا وجنوبا وغربا ، على الرغم من كل هذه الظروف والعوامل ، فإن المد الاسلامى كان حيسا متدفقا ، يؤثر بشكل واضح وفعال فى نواحي الحياة كلها فى ذلك الوقت .

وقد صادف المد الاسلامى فى كل عصر من تلك العصور مشكلات سياسية معتدة ، فى الصدر الأول كان التحدى الأكبر للاستقرائية المكية

من أكبر المشكلات السياسية التي صادفتها الدعوة الإسلامية في مكة ، ثم صادفتها الدولة الإسلامية في المدينة ، وكان الوجود اليهودي في المدينة إحدى القضايا السياسية التي كان على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتعامل معها بحيطه وحزم ودقه مستخدما المهادنة والتفاوض والتعاون ، ثم ينزل عليه الوحي ليحسم تلك القضية •

وكانت الردة من المشكلات السياسية التي أرقت الدولة الإسلامية في بداية حياتها وبعد انتفال الرسول صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الأعلى ، وقد استطاع أبو بكر رضى الله عنه أن يحسم تلك المشكلة السياسية المنشعبة الجوانب والمرتبطة بفضانا اقتصاديه واجتماعية وفكرية ، استطاع أبو بكر الصديق رضى الله عنه أن يحسمها عسكريا ، وأن يثبت قدرة العسكرية الإسلامية على التصدي للمشكلات السياسية التي من شأنها مزق وحدة الدولة الإسلامية ، واضعافها وصرفها عن قضاياها الأساسية.

ومع تطور الدولة الإسلامية واستمرارية اند الإسلامى تصادف الدولة على عصر العاروق مشكلات جديدة على دخول عناصر فكرية جديدة لمؤثر على العقلية الإسلامية ، تنتهى بالاغتيال السياسى الذى مهد للفتنه الكبرى التى كانت من أخطار المشكلات السياسيه الى هددت الدولة الإسلامية والأمة الإسلامية جميعا •

ويدخل الناصر الشيعى منذ ذلك الحين بالإضافة الى المؤثرات المسيحية واليهودية ، لتحرك فتنه عابية مدمرة ، يؤرق الدولة ، بل ظلت تؤرقها وتهدد أمنها وسلامها لعرون لاحقه ، ومع منتصف القرن الأول الهجرى ومع الأحداث الدامية الى شهدها العراق وبيعام الأمويين على أمر المسلمين ينسل النقل السياسى من المدينة المنورة الى الشام لبدأ مرحلة حضارية وثقافية جديدة فى حياة الأمة الإسلامية ، ويظهر معها مشكلات سياسية ذات طابع جديد منها سيادة المنصر العربى ، الذى خلق فيما بعده شرخا عميقا فى كيان الأمة الإسلامية والذي كان من شأنه ظهور طبقات جديدة فى الدولة الإسلامية أصبح لها من المطالب والطموحات ما أضعف الدولة الأموية وأسرع فى القضاء عليها • فقد كان تقريب العرب ، والفرقة بين بعض العرب وبعضهم وظهور الموالى ، واحساسهم بأن جوهر الإسلام فى المساواة ، تشوبه شائبة فى التطبيق الأموى جعلهم يكونون طبقة ساخطة متذمرة ضد الأمويين ومن ثم كان استخدامهم سهلا ميسرا لما نادى بالمساواة ومن ثم

كانت فارس مرتعا خصبا للحركات المعارضة في العصر الأموي وعرف العباسيون كيفية الإفادة منها للقضاء على الأمويين ، ثم كانت عاملا مؤرقا للعباسيين ، وفيه كان قيام الدولة المستقلة التي أضعفت من سلطة الحكومة المركزية على أقاليم الدولة .

وكان الانقسام الفكري والنقابي بين الشيعة والسنة من أخطر المشكلات التي واجهتها الدولة الإسلامية من بدايتها ، وظل هذا الانقسام يتعمق ويزيد في الخلاف بين الفريقين الكبيرين في الأمة الإسلامية مما أصبح معه رأب ذلك الخلاف أمرا عسيرا بل وربما أمرا غير ممكن التحقيق .

وقد تجسد هذا خلال العصور الإسلامية كلها ، بداية بالفتنة الكبرى ، واغتيال أمير المؤمنين عثمان ، ثم قتل علي رضي الله عنه في الكوفة ، في محاولة لتغيير نظام الحكم في الدولة الإسلامية تحت زعم تطبيق أحكام كتاب الله ، ثم يظهر هذا الخلاف واضحا في المعارضة الشديدة للحكم الأموي ، تلك المعارضة التي استمرت تؤرق الأمويين حتى زالت دولتهم ، ورغم استخدام العناصر الشيعية في قيام الدولة العباسية ، إلا أنهم لم يحققوا أهدافهم بل أخفقت آمالهم حين رأوا العلويين من آل البيت يتوارون أمام الفسوة العباسية ، وينالون جزاءهم من التنكيل والتعذيب مما جعل المقاومة الشيعية تتخذ أشكالا جديدة سرية وجعلها تبعد عن مركز الثقل السياسي ولذلك تكون ميادين نشاطها بعيدة إما في اليمن أو الشمال الأفريقي .

وكان الشمال الأفريقي من الميادين النشطة التي وجد فيها الفكر السياسي الشيعي جوا مشجعا للنمو والازدهار ، ومن ثم كان قيام الدعوة المهدية والدولة الفاطمية ، ثم المد الجديد الذي جاء من الشمال الأفريقي ليغزو مصر الأخشيدية ، ويزيل سلطان الخلافة العباسية فيها ، ويقيم دولة جديدة تتحدى الوجود السني في العراق ونظل لسنوات تمثل خطرا كبيرا على الدولة العباسية . وظهر الخلاف السياسي بين الدولتين على أشده ، وأثر ذلك بطبيعة الحال على النواحي الاقتصادية والثقافية ، بل كان له أكبر الأثر في إضعاف الدولة الإسلامية جميعا ، حيث ظهرت أطماع القوى السياسية الأخرى في أراضي الخلافة الإسلامية التي لم تقو جيوشها عباسية كانت أو فاطمية على مواجهة تلك الأخطار وشبهات الأمة الإسلامية غزوا عسكريا حصاريا من الغرب مثلته الحملات الصليبية على أرض الاسلام وذلك مع نهاية القرن الحادي عشر الميلادي ومتعارف القرن الثاني عشر .

وعلى الرغم من الأخطار المحيطة بالعالم الاسلامى فان ميلاد مد جديد قد ظهر فى القرن الثالث عشر الميلادى ذلك كان مولد الدولة العثمانية لتكون فيما بعد القوة الضاربة الجديدة التى تؤثر فى سير العلاقات الدولية لقرون لاحقة .

وتتجدد المشكلة التقليدية من جديد - خلاف بين المسلمين ، سنة وشيعة - وذلك حين ظهرت الدولة العثمانية كقوة عسكرية جديدة بدأت تنفيذ سياسة مد جديدة ، فكونت اقاليم الدولة العثمانية وامتدت مساحتها لتشمل بلاد الشام ومصر وجزءا من الشمال الافريقى ، وصاحب هذا البناء السياسى الجديد ظواهر حضارية مميزة بالإضافة الى مشكلات سياسية مختلفة كان على الدولة أن تواجهها منذ بدايتها ، ومن أخطر المشكلات التى واجهتها الدولة العثمانية هى القوة الشيعية ممثلة فى الدولة الصفوية فى ايران ، وقد استطاع العثمانيون مواجهة هذا الخطر والقضاء عليه ، كما استطاعوا أن يضعوا ضمانات حمت وجودهم فى الاقاليم لكنها سرعان ما ضعفت وتسلسل اليها الوهن ، لما صاحبها من ظلم واضطهاد قاسى منه الأهالى فى تلك الاقاليم . ومع ذلك فقد استمر المد الاسلامى بين التوسع والانحسار رغم ظهور الغرب المسيحى كقوة مؤثرة فى سير الأحداث السياسية فى العالم . ومن ثم لم يترك الاستعمار الدولة العثمانية وشأنها بل حاك حولها المؤامرات وتمادى فى اضعافها لتصبح فى آخر أيامها كيانا هزيلا لا حول له ولا قوة أطلق عليه الاستعمار اسم الرجل المريض ومن ثم رأت الدول الاستعمارية ضرورة التخلص من ذلك الرجل المريض وضرورة تقسيم ممتلكاته ميراثا بينها .

وكان زوال الدولة العثمانية كما عرفها العالم فى القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ايذانا ببداية مرحلة جديدة ظهرت معها فى العالم الاسلامى مشكلات وقضايا سياسية من نوع جديد ، خلقت مع العصر الذى شهد الاستعمار ينشب ظفاره فى جسد الدولة الاسلامية .

وانكمشت الدولة العثمانية وزالت ممتلكاتها ، وزالت معها هيبتها الدينية ، ودخلت المؤثرات الأوروبية لتشكيل كيانا سياسيا جديدا هو تركيا المعاصرة التى تنتمى دينيا الى العالم الاسلامى ، وتنتمى فكريا وسياسيا الى العالم الغربى ، بما شمله ذلك من حركة تحديث انعكست على نواحي الحياة المختلفة فى المجتمع التركى

أما ولايات الدولة العثمانية فقد استحوذت عليها القوى الأوروبية وقسمتها فيما بينها (سيكس بيكو - ١٩١٦ مؤتمر لوزان ١٩٢٣) *

وكان لذلك تأثيراته على العالم الاسلامي في آسيا وأفريقيا في فترة ما بين الحربين حيث طفت على السطح مشكلات سياسية أثارها الاستعمار الغربي (الأقليات - الحدود - النعرات القومية) وصولا الى الحرب العالمية الثانية وما أحدثته من تطلع شعوب العالم الاسلامي للحصول على استقلالها وما صاحب ذلك من تناطح مع القوى الاستعمارية مما أدى الى أفول نجم القوى الكبرى التي كانت لها السيادة في فترة ما بين الحربين (اليابان - ألمانيا - إنجلترا - فرنسا ١٩١٤ - ١٩١٨) وظهور القطبية النسائية ممثلة في دولتي الأوليجركية الدولية ، الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتي اللتان أخذتا تستقطبان بصورة أو بأخرى دول العالم الاسلامي *

لكن المشكلات التي تركتها القوى الاستعمارية لا تزال تؤرق الشعوب الاسلامية والعربية بحنا عن حلول جذرية تنهي وجودها من هذا العالم .. وقد تعرضت الدراسة لبعض من هذه المشكلات بأطرافها المحلية والإقليمية والعالمية *

وهذه الدراسة تضع أمام المهتمين بقضايا العالم الاسلامي السياسية عددا من التساؤلات التي تلح في طلب الإجابة عليها ، منال ذلك :

- إلى أين يسير العالم الاسلامي ؟
- أتكمن القوة الحقيقية في قلب العالم الاسلامي أم في خارجه ؟
- من أين لنا الحصول على القوة ؟
- هل يطبق العالم الاسلامي سياسات تكفل لشعوبه القوة أم تفرض عليهم نوعا من التبعية لقوى خارجية ؟
- هل أصبح من المحتم على شعوب العالم الاسلامي أن تعاني من التخلف والتبعية الى هذه الدرجة التي وصلت اليها من التردى والضعف مع وجود مصادر القوة كامنة فيه بشريا وحضاريا وفكريا واقتصاديا ؟

- ولماذا يستهين بعض القائلين على الأمور بمقول شعوبهم الى هذا الحد - أم أن التخلف أصبح آفة أبدية لصيقة بالعالم الاسلامي المعاصر .

وبعد ، فإن الباحثين يوقنان ان الاسلام سوف يكون قوة مؤثرة في مستقبل العلاقات الدولية ، لكن ذلك أيضا يعرض لمزيد من التساؤلات حول امكانية تحقيق ذلك مع ما يسود العالم الاسلامي من فرقة مزقت أوصاله بتخطيط قوى خارجية ، حتى أصبح المسلمون يحارب بعضهم بعضا في غير هوادة ولا رحمة ، وحتى أصبحت دماء المسلمين تراق رخيصة ودون مبالاة (الحرب بين إيران والعراق - المغرب والجزائر .. الخ) .

ومع ذلك فإن الباحثين يؤمنان بصدق بأن هذا الواقع الأليم يمكن تجاوزه الى التنبؤ بالحقيقة الواقعية التي عرضناها عن قوة تأثير الايديولوجية الاسلامية في مستقبل العالم الاسلامي .

وذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنهج الذي يجب أن يعود اليه المسلمون وهو المنهج الاسلامي المتكامل .

الباحثان

القسم الأول

في قضايا العالم الإسلامي الوسيط

الباب الأول

المواجهة الحضرية بين الشرق والغرب

الفصل الأول :

الوحدة الإسلامية في العصور الوسطى

الفصل الثاني :

استكمال المواجهة الحضرية

الفصل الأول

الوحدة الإسلامية في العصور الوسطى

مصر قاعدة الجبهة الإسلامية :

كانت الظروف السياسية كلها مهيأة أمام صلاح الدين ليؤسس الدولة الأيوبية في مصر ، ويتخذها قاعدة للجبهة الإسلامية لينفذ من خلالها خطته في الجهاد المقدس ضد الصليبيين • ومنها يتجه الى بلاد الشام والجزيرة ليتم بذلك بناء الوحدة الإسلامية • وكانت بلاد الشام وقد توفى عنها نور الدين محمود بن زنكي في حالة أدعى ما يكون الى من يأخذ بيدها ويعيد اليها استقراها ذلك أن نور الدين ترك ولدا لم يتجاوز الثانية عشر من عمره كان في حاجة الى من يرعاه ويشد من أزره ، وكان صلاح الدين هو ذلك الرجل الذي تبني الملك الصالح اسماعيل ، وتبنى قضية الاسلام بأسرها ، فاعترف به وخطب له وأرسل من يقدم له العزاء في وفاة أبيه • .

أما في مصر فقد استطاع القضاء على آخر أفراد البيت الفاطمي فأصبح دون مناقس حقيقى له هذا بالإضافة الى اعتراف الخليفة العباسى بصلاح الدين ومما هو معروف أن صلاح الدين كان يلقب بحمى دولة أمير المؤمنين ، وهذا تلقبب الخليفة العباسى له • كل هذا قد ساعد صلاح الدين ولا شك مع وضعنا في الاعتبار كفاءاته وطموحاته وإمكانياته بالإضافة الى إمكانيات مصر وليست معنى ذلك أن مصر خلت من المتاعب بالنسبة لصلاح الدين • وقد كانت أولى تلك المتاعب ما تسميه المصادر الإسلامية بمنافقة الكنز بأسوان ، ومنافقة الكنز بأسوان في الحقيقة كانت ضد صلاح الدين ، قادها ذلك الرجل واجتمع عليه السودان في أسوان ، واعتقدوا أنهم يستطيعون إعادة الدولة المصرية(١) •

(١) ابن شداد • النوادر السلطانية ص ٤٧ •

ولما علم صلاح الدين بأمر ذلك التمرّد جهّز حملة عسكرية وقدم عليها أخاه سيف الدين العادل ، الذي سار إليهم وحاربهم وقتلهم واستأصل شائفتهم ، وأحمد نائرتهم ، فاستقرت قواعد الملك واستتوت أموره (٢) . كما لم يترك الصليبيون صلاح الدين دون أن يثيروا في وجهه المشكلات ففي عام ٥٧٠ هـ / ١١٧٤ م سيرت الفرنج سفنها في البحر حيث قصدت مدينة الاسكندرية ، وكانوا كما تقدّروهم المصادر في ثلاثين ألفاً . وحاصروا نجر الاسكندرية ثلاثة أيام ، ثم وصل المدد إلى الاسكندرية من القاهرة ، ولما لم يستطيعوا أن ينالوا من الاسكندرية ويثسوا من قتالها عندما علموا بالمدد القادم من السلطان ، خافوا وتركوا آلات حصارهم ومنجنيقاتهم وعادوا دون أن يظفروا بالمدينة وكان كما يذكر ابن شداد من أعظم النعم على المسلمين .

بعد ذلك بدأ صلاح الدين في ارساء دعائم دولة مستقلة قوية في مصر ، استخدم فيها الامكانيات المادية والاقتصادية والبشرية فيها خدمة قضية الجهاد التي آمن صلاح الدين بها وبضرورة العمل من أجلها .

ووجه صلاح الدين اهتماماً بالغا إلى إعداد جيش قوى يمكن بواسطته أن يضمن سلامة مصر من أي عدوان خارجي ، كما يضمن أيضا القضاء على أية فتن داخلية ، بالإضافة إلى المهمة الكبرى التي سوف تقع على عاتق ذلك الجيش وهي الجهاد ضد الصليبيين .

وقد كانت حسابات صلاح الدين دقيقة ، فقد اندلعت النوبة مرة أخرى في الصعيد وذلك عام ٥٧٢ هـ / ١١٧٦ م ، فثار أهل قفط بتأييد من أحد دعاة العلويين وهو ابن عبد القوى فأرسل السلطان أخاه العادل إلى قفط حيث قضى على تلك النوبة وقتل من الثوار نحو ثلاثة آلاف .

وبالقوة العسكرية استطاع صلاح الدين أن يقضى على القوى المعارضة له في مصر ، لكن الأغلبية من سكان مصر رأوا في صلاح الدين قائدا يستطيع أن يواجه الخطر الصليبي الذي كان يهدد مصر بالدرجة الأولى .

وحين هدأت الأحوال في مصر بدأت سياسة صلاح الدين تتضح وبدأت أهدافه تتحدد ، واختص الجهاد بالنصيب الأوفى من اهتمامه وتفكيره ، لكنه

لم يفغل تخفيف عبء الضرائب عن كاهل المصريين ، واهتم أيضا بالتعمير في القاهرة وانتشاء المدارس ، وتعمير المساجد(٣) .

خروج صلاح الدين الى بلاد الشام :

في عام ٧٥٠ هـ / ١١٧٤ م خرج صلاح الدين من مصر متوجها الى بلاد الشام ، وتذكر المصادر الإسلامية أسباب خروجه الى الشام فيقول ابن شداد : انه بعد أن نظم أمور مصر وسياستها وخلف بها من يشتغل بحفظها وحراستها ، تجهز للخروج الى الشام اذ هو أصل بلاد الاسلام ، وكان أمراء الملك الصالح قد كاتبوه ، وخاصة شمس الدين بن المقدم ، ووصل السلطان صلاح الدين يطالب بالملك للملك الصالح ، وليكون هو القائم على أمره(٤) .

وسار صلاح الدين الى دمشق حيث دخل دار أبيه ، واستقبله أهل دمشق ، وأظهروا الفرح به ، وصعد القلعة واستقر في ملكها . ويذكر ابن الأثير أنه لم يقطع خطبة الملك الصالح ، وإنما أظهر : اني إنما جئت لأخدم مولاى وابن مولاى ، واسترد له بلاده التي أخذها ابن عمه .

وهنا أيضا يوحى ابن الأثير الى الغارى أن العلاقات بين صلاح الدين والملك الصالح لم تكن كما ينبغي لها ، فيخبرنا أنه قد جرت أمور قد شوهدت فلا حاجة الى ذكرها كما قال بعضهم : فكان ما كان مما قد سمعت فظن خيرا ولا تسأل عن الخبر وكان صلاح الدين وقد استقرت له الأمور في دمشق قد توجه الى حمص فتسلم البلد ، وترك رجاله يسكنون فتحها وسار الى حمص وتسلمها من صاحبها عز الدين جرديك(٥) . وسيره بعد ذلك سفيرا الى حلب فأساءوا معاملته وقبضوا عليه وسار بعد ذلك السلطان الى حلب ونزل على جبل جوشن واتمدد الفزع في أهل حلب ، وخافوا أن تضيق بلدهم وأن يسلمها حكامها ورجالتها الى صلاح الدين كما فعل أهل دمشق ، واجتمع أهالي حلب بميدانها وخرج اليهم الملك الصالح ، وطالبهم بالتماسك والصمود ، يقول أبو شامة : فافتتن الناس وصاحوا صيحة ،

(٣) أبو شامة . الروضتين ج ١ ص ٥٢٢ .

(٤) ابن شداد . التوادر السلطانية ص ٥٠ ، وانظر ابن الأثير حيث يقول : في ذكر وصول صلاح الدين يومئذ من الجوب الى دمشق دار العتيق وسكنها من يه ابن مولاة . الباهر ص ١٧٦ ، وانظر الروضتين ج ١ ص ٦٠٢ . وفنون سنن البرق الشامي ص ٨١ .

(٥) الفتح البتارى . سنن البرق الشامي . ص ٨٢ .

ورموا بعمائمهم وضجوا بالبكاء والعويل ، وقالوا : نحن عبيدك وعبيد
أبيك ، نقاتل بين يديك ، ونبدل أموالنا وأنفسنا لك ، وأقبلوا على الدعاء
والترحم على أبيه(٦) .

واشترطوا على الملك الصالح أن يعيد اليهم الجهة الشرقية من الجامع
يصلون فيها على قاعدتهم القديمة ، وأن يجهر بحى على خير العمل والأذان
والتذكير فى الأسواق ، وقدام الجنائز بأسماء الائمة الاثنى عشر ، وأن يصلوا
على أمواتهم خمس تكبيرات ، وأن تكون عقود الأنكحة الى الشريف الطاهر
أبى الكارم حمزة بن زهرة الحسنى . وأن تكون العصبية مرتفعة ، والناموس
وازع لمن أراد الفتنة ، وأشياء كبيرة اقترحوها مما كان قد أبطله نور الدين ،
فاجيبوا الى ذلك(٧) .

حصار حلب :

توجه صلاح الدين من حمص الى حلب بفصد حصارها ، وضيق
صلاح الدين الحصار على المدينة ، فاستعان أهل حلب بالحنثيشية لكن الله
عصم صلاح الدين ، ويخبرنا عماد الدين الكاتب : لما اشتد الحصار عليهم
استعانوا بالاسماعيلية ، وعيموا لهم أموالا وضياعا وبدلوا من البنول أنواعا
فجاء منهم من فتاكم كل عات فعرفهم بوقبى ناصح الدين خمارنكين ، فقتل
لهم : لآى شيء جثتم وكيف نجاسرتم على الوصول وما خشينم (٨) .

وكان الحنثيشية قد اصبحوا معسكر السلطان ووصلوا اليه وصرب
أحدهم الى حشاشته خنجره فلم يتمكن من قتله ، بل قتل هو ومن معه من
الغداثيين .

وهذا كله يعكس فى الواقع طبيعة العلاقات السياسية الاسلامية بين
الأمراء المسلمين . وبينهم وبين الصليبيين . فسوف يستغل الأمير الصليبي
ريموند الثالث أمير طرابلس هذا الموقف ويهاجم حمص مما يضطر

(٦) ابو شامة . ا.ب. الوصل ج. ١ ص ٦٠٦ .

(٧) ابو شامة . المصدر السابق ج. ١ ص ٦٠٩ .

(٨) س.ا. الرق التتامي ص ٨٢ . وحده المرة الأولى الى حمص .

السلام الدين واعتر :

B. Lewis, Saladin & The Assassins. BSOAS, XV, 1953. The Assassins
A Radical sect in Islam, London 1967.

صلاح الدين الى رفع الحصار عن حلب والتوجه اليهسا ، فيتركها ريموند والواضح أن مثل هذا التصرف لم يكن سوى مناورة سياسية لابعاد صلاح الدين عن حلب .

ويؤكد هذا ولیم الصوري يقول : لقد أدرك ريموند الثالث خطورة الاتحاد الذي قد ينجم عن استيلاء صلاح الدين على حلب ، فكان لابد من عرقلة مثل هذه الخطوة ، حتى ولو زعم ريموند انه انما هاجم حمص لابعاد صلاح الدين عن حلب حماية للملك الصالح .

وكان ريموند الثالث في أسر نور الدين محمود ، فيذكر العباد الكاتب أن قومص طرابلس ريموند الصنجي كان في أسر نور الدين ضد كسرة حارم ، وبقي في الأسر أكثر من عشر سنين ، ثم سعى الأمير فخرالدين الزعفراني في خلاصه ، وخلص من الأسر بفدية بلغت مائة ألف دينار ، وفكاك ألف أسير من المسلمين . وتصادف أن مات الملك عموري ، وتولى بعده ابنه المجذوم تكفل به قومص طرابلس ، ولما حاصر صلاح الدين واشتد في حصارها كاتبه الحشيشية ، وطلبوا اليه الهجوم على حمص^(٩) .

صلاح الدين وحصار انطاكية :

لم يفت صلاح الدين وهو في بلاد الشام أن يشن هجوما على مدينة انطاكية خاصة وأن الفرنج قد أتموه في بلاد الشام سواء في ذلك فرنج القدس أو طرابلس . واستطاع أن يلحق بالصليبيين هناك الهزيمة وأن يفتح غنائم حسنة وعادوا^(١٠) .

وجاء رد فعل الصليبيين ممثلا في هجوم شنوه على مدينة حمص مما اضطر صلاح الدين الى الاسراع لتجديتها ، وهكذا استطاع ريموند الثالث أن يحقق ما أراد من صرف صلاح الدين عن حصار حلب .

وبعد أن استطاع صلاح الدين أن يضعف من قوة أعدائه في بلاد الشام ، الصليبيين والأمراء الزنكيين والحشيشية ، قرر العودة الى مصر ،

(٩) سنا البرق الشامي ص ٨٣ ، ٨٤ .

(١٠) أبو شامة . كتاب الروضتين . ج ١ ص ٦١١ .

ولكن بعد أن اصطلح هو وسميف الدين والملك الصالح كل على ما في يده^(١١) .

والواقع أن خطر الصليبيين أو الزنكيين كان أقل شدة في بلاد الشام ذلك أنه كان محسوبا لدى صلاح الدين ، أما خطر الاسماعيلية وما انبتى عنها من جيوب في بلاد الشام كان أشد وأعتى لأنه كان ينخر في قلب الأمة الاسلامية ويهددها في الصميم .

ومن ذلك ما يذكره صاحب زبدة الحلب كمال الدين بن العديم من أنه ظهر في منطقة جبل السماق غربى حلب أناس أظهروا الفسق والفجور وتسموا بالصفاة ، واختلط الرجال والنساء في مجالس الشرب ولا يمتنع أحدهم عن أخيه أو بنته ، ولبس النساء ثياب الرجال ، وأعلن بعضهم أن سنانا ربهم ، فسيد اليهم الملك الصالح عسكر حلب فهربوا الى الجبل وتحصنوا في رؤس الجبل ، فأرسل الصالح الى سنان الذي أنكر حالتهم ، وعاد العسكر عنهم^(١٢) .

وقد شكل الاسماعيلية على أية حال عقبة كثود في وجه صلاح الدين ، فكان لابد أن يزيلها من طريقه ليتمكن من اقامة دعائم الجبهة الاسلامية في مصر والشام والجزيرة .

عودة الى مصر :

بعد أن عقد صلاح الدين الصلح مع القوى الاسلامية في بلاد الشام ، وبعد أن وصلته خلع الخليفة وأهبه بدأ يفكر في العودة الى مصر خاصة وأن أخبارها كانت تصله خاصة أخبار التحالف الصليبي البيزنطى على مصر لكن هذا المشروع باء بالفشل ، ونجت مصر من تلك الحطة المدبرة لضربها في غياب صلاح الدين عنها^(١٣) .

وقد عاد صلاح الدين الى مصر خوفا عليها ولحمايتها من ذلك الخطر الداهم الذى كان متوقعا ، فأقام التحصينات لحماية القاهرة وبنى سورا

(١١) ابن الأثير . الباهر ص ١٧٧ .

(١٢) ابن العديم . زبدة الحلب ج ٣ ص ٧٧٧ .

(١٣) سنا الرق الشامي . ص ١١٤ .

ضخما لحماية مصر والقاهرة والدفاع عنها ، كما أمر ببناء القلعة (١٤) .

وتجول صلاح الدين في مصر فزار دمياط والإسكندرية للتأكد من سلامة وقوة تحصيناتها ، كما حضر هناك مجالس العلماء أمنال الشيخ الحافظ أبي طاهر محمد بن السلفي الأصفهاني (١٥) .

صلاح الدين ومملكة بيت المقدس الصليبية : ٥٧٣ : ٥٨٣ هـ ١١٧٧ : ١١٨٧ م

وصلت استراتيجية الجبهة الإسلامية في ذلك الوقت في ذهن صلاح الدين درجة من الوضوح والتبلور ، فقد أدرك أن إمكانيات مصر عسكرية واقتصادية وبشرية يجب أن تضاف إلى إمكانيات الشام والجزيرة ، ليتمكن القضاء على القوة المسيحية في الشرق . ومن ثم لم يستقر طويلا في مصر بعد أن فشل المشروع البيزنطي الصليبي في غزوها ، وبدأ يفكر في العودة مرة ثانية إلى بلاد الشام بعد أن استقرت الأمور في مصر تماما وتركها في يد أخيه الملك العادل ووزيره المحنك القاضي الفاضل .

واتبع صلاح الدين في تلك المرحلة الحرب الحساسة ضد الصليبيين ففي عام ٥٧٣ هـ / ١١٧٧ م خرج من مصر إلى جنوب فلسطين وشن هجوماً على الصليبيين في منطقة الداروم ثم غزة ، وحين رأى أن الفرسان الداوية في غزة يستعدون لمقاومته تركها وحاصر عسقلان ، والتقى به الملك بلدوين الرابع الذي حصره صلاح الدين هو وقواته داخل أسوار المدينة . لكن الصليبيين سرعان ما استعادوا قوتهم ، وضربوا حصارا بقتة حول صلاح الدين وقواته ، وأنزلوا بهم الهزيمة عند تل الصافية ، وتمكن صلاح الدين من النجاة بنفسه والعودة إلى مصر ، واستكمل بلدوين الرابع عملياته العسكرية في مطاردة بقية القوات الإسلامية في عسقلان ، ثم عاد إلى عاصمة ملكه القدس (١٦) .

(١٤) المصدر السابق ص ١١٩ .

(١٥) المصدر السابق ص ١٢٠ .

(١٦) ابن الأثير الكامل . ج ١١ ص ٤٣ حيث يذكر الملك الناصر صلاح الدين في خطاب لأخيه تورانشاه حول المعركة ، لقد أسرفنا على الهلاك غير مرة ، وما أنجسنا إلا الله سبحانه وتعالى .

وقد كان لاتنصار الصليبيين في تل الصافية أنه في رفع روحهم المعنوية ، كما أعاد الثقة الى جنودهم الذين بدأوا في شن هجماتهم على المسلمين في شمال بلاد الشام ، فهاجموا منطقة حارم وحماه وأعلموا النهب والسلب في قراها(١٧) . كذلك أعاد بلدوين بناء الحصون لحماية مملكته ضد أى هجوم يشنه المسلمون ضدها ، فبنى مخاضة بيت الأحزان .

استطاع فرخشاه أن يوقع بهم الهزيمة وينتقم لأهل دمشق ، ويقول ابن الأثير وقتل من مقدميهم جماعة ومنهم هنفري ، وما أدراك ما هنفري ، كان يضرب به المنل في التنجاعة والرأى والحرب ، وكان بلاه صبه الله على المسلمين(١٨) .

كذلك أغار صاحب انطاكية واللاذقية بوهمند على شيزر ، كما هاجم أمير طرابلس ريموند الثالث جميعا من التركمان وصادر أموالهم . ويذكر العماد الكاتب أن تلك كانت خطة محكمة من الصليبيين لتفريق جمع المسلمين .

وفي عام ٥٧٥ هـ / ١١٧٨ م عاد صلاح الدين الى بلاد الشام ودخل دمشق حيث بدأ يستعيد خطته واستراتيجيته للجهاد . وكانت أهم أهدافه في تلك السنة هي ازالة الحصن المنيع الذي بنىه الملك بلدوين الرابع عند مخاضة الأحزان الى الغرب من بانياس ، ورتب عليه فرسان الدوية للدفاع عنه(١٩) .

وقد طلب صلاح الدين من الصليبيين هدم ذلك الحصن وعرض عليهم أن يدفع لهم مبلغا من المال تقدره المصادر الاسلامية والمسيحية بستين ألف قطعة من الذهب ، لكن لم يلق ذلك الطلب قبولا فزاده الى مائة من الذهب لكن الملك رفض أيضا مما أدى بصلاح الدين الى أن يقسم بأن يزيل هذا

(١٧) المصدر السابق ج ١١ ص ٢٥ .

(١٨) ابن الأثير . المصدر السابق ج ١١ ص ٤٥٣ ، وانظر منا البرق الشامي ص ١٦٠

وفارد

S. Runciman, A History of The Crusades, II, p. 419.
Humphry of Toron.

وهنفري كما تذكره المصادر الاسلامية هو .

(١٩) العماد الكاتب . البرق الشامي ج ٣ مخطوط ورقة رقم ١٢٢

الحصن (٢٠) وقد كان هذا الحصن يمثل عقبة كثود فى الطريق بين دمشق والساحل كما كان يهدد بانياس . لكن الصليبيين لم يستجيبوا لطلب صلاح الدين ، وأقاموا حصنا آخر على جبل هونين مسيطرين بذلك على منابع نهر الأردن .

ومن ناحية أخرى واصل الصليبيون هجماتهم على المسلمين فأسروا عددا من أهالى دمشق ممن كانوا يرعون أغنامهم وماشييتهم فى سهول بانياس ، وكان السلطان يعسكر بجنوده عند تل القاضى ببانياس وجاءه ابن أخيه عز الدين فرخشاء يخبره بأن الصيف أوشتك على البدء ، وأن هذا يشكل خطرا على كفاءة المسلمين القتالية ، ومن ثم لا بد من انجاز المهمة التى جاءوا من أجلها . واستجاب السلطان لراى ابن أخيه ، وصمم على ضرب الصليبيين ، فحاصر المسلمون حصن بيت الأحزان وأزالوه واحتصموا بباطنه (٢١) .

موقعة مرج عيون ٥٧٥ هـ / ١١٧٩ م :

تقدمت جيوش الصليبيين وعلى رأسها الملك بلدوين الذى دعى ريموند صاحب طرابلس للاشتراك معه فى القتال ، وقصدوا جميعا عسكر السلطان، وفى طريقهم علموا بعودة عز الدين فرخشاء من إحدى غاراته محملا بالأسباب والفنائم فحاولوا مهاجمته عند سهل مرج عيون بين نهر الليطاني ونهر الأردن ، وعلم صلاح الدين بذلك فأرسل المدد إلى جنوده ، وفى نفس الوقت اشتركت قوات الفرسان الداوية مع المسيحيين فى القتال . وقد كانت الضربة التى وجهها صلاح الدين إلى جيش الصليبيين قاصمة ، وفر الجيش الصليبي واستطاع الملك بلدوين ومعه ريموند الفرار حيث عبروا الليطاس . لكن من تبقى من رجالهم وقعوا فى الأسر وكان من بينهم عدد من رجالات الصليبيين ومقدميهم ، وبعد النصر طلب صلاح الدين أن يستعرض الأسرى ويصف العماد الكاتب يقول : تم أذن فى تقديم الأسارى وهم يتهادون كأنهم سكارى ، فأول من قدم أبى بارزان بادوين وقد أسره من أمرائنا محمد بن خوشترين ثم قدم ثود مقدم الداوية الكبير ، وأحضر هو ابن القومسية ، وقيد أخوه صاحب جبيل وجماعة من مقدميهم الأكبر (٢٢) .

Runcman, A History of The Crusades, II. p. 418.

(٢٠)

(٢١) ص ١٦٣ من البرق الثامى

(٢٢) عماد الكاتب البرق الثامى ج ١ مخطوط ورقة رقم ١٣٦ وابن الأثير . الكامل ج ١١ ص ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

أما ابن بارزان كما تسميه المصادر العربية فهو بلدوين الابلىنى Baldwin of Ibelin ، وأما مقدم الداوية الكبير فهو أدو ساند آمد Hugh of Galle Otlo of Saint Amand وأما هو بن القومصية فهو ابن قومصية طرابلس التى قدمت له فدية مقدارها خمسة وخمسين ألف دينار صوري . وطلب صلاح الدين مائة وخمسين ألف دينار فدية بلدوين الابلىنى بالإضافة الى اطلاق سراح ألف أسير من المسلمين . أما مقدم الداوية ففد رفض أن تدفع له فدية ونقل الى دمشق حيث ظل أسيرا بها الى أن مات فى العام التالى ٥٧٦ هـ / ١١٨٠ م (٢٣) .

وواصل صلاح الدين هجومه على فلسطين خاصة وأنه قد سمع بوصول مدد جديد من الفرسان المسيحية بقيادة هنرى الثانى أمير شامبين ، واستطاع صلاح الدين أن يوقع بهم الهزيمة مما أدى الى فرارهم ، ويعترف المؤرخون المسيحيون بعدم فعالية المدد القادم للصليبيين من الغرب . ولم يكتف صلاح الدين بمهاجمة الصليبيين برا ، بل خرج الأسطول المصرى مبحرا تجاه شواطئ الشام حيث هاجم مدينة عكا . وأمام هذه الانتصارات الاسلامية أرسل الملك بلدوين يطلب عقد الهدنة مع صلاح الدين ، وقد وافق صلاح الدين على ذلك .

وقد حدث فى تلك السنة فى بلاد الشام مجاعة كبيرة بالإضافة الى أن صلاح الدين كان قد قرر الاستيلاء على حلب . وقد عقدت الهدنة لتلك الأسباب ، وكانت مدتها عامين وقع عليها ممثلين لكل من صلاح الدين وبلدوين وذلك فى عام ١١٨٠ م .

وبعد فترة قصيرة وعقب ظهور الأسطول المصرى فى مياه البحر المتوسط طلب ريموند الثالث صاحب طرابلس عقد هدنة مماثلة مع صلاح الدين .

صلاح الدين فى الجزيرة :

فى خريف نفس العام اتجه صلاح الدين شمالا نحو القررات حيث حليفه الأمير الارتقى صاحب حصن كيفا ، والذى نشب بينه وبين قلع أرسلان السلجوقى خلاف شديد ، وهناك بدأ صلاح الدين يعمل على التوحيد بين أمراء تلك المنطقة ، فورد عليه رسل قلع أرسلان وسيف الياف الدين

غازى صاحب الموصل ، والأمير روبين صاحب أرمينيا ، وحلف الرسل
يمين الولاء للسلطان ، كما اتفقوا على الهدنة فيما بينهم لمدة عامين (٢٤) .

الاحوال العامة في المعسكر الصليبي :

قضى باودين الرابع ملك بيت المقدس بقية وقته فى إقامة التحصينات
العسكرية لتقوية مملكته والدفاع عنها ضد المسلمين ، وكان وليهم الصورى
اسقف صور فى ذلك الوقت فى القسطنطينية فقد ذهب لزيارتها فى طريقه
الى القدس عند عودته من روما حيث كان فى زيارة لها منذ عام ١٧٧٥ م ،
وامتصر هناك حتى عام ١١٧٩ م لحضور مؤتمر اللاتيران .

وفى القسطنطينية قابله الامبراطور ايمانول كومنينوس بحفاوة بالغة
وابدى اهتمامه ببلاد الشام ، رغم أنه كان كهلا يعانى من الشيخوخة
وامراضها .

وفى نفس الوقت حاول الأمير روبين صاحب أرمينيا توطيد علاقته
بالصليبيين فقام بزيارة الى بيت المقدس للحج ، وهناك تزوج من إحدى
الأميرات الصليبيات وهى ايزابيلا أف تورون ، كما أعلن اليعاقبة المسيحيون
فى بلاد الشام ولاعهم للصليبيين ، وارسلوا بطريركهم ميخائيل المؤرخ
حيث التقى بملك مملكة بيت المقدس .

وبدأت احوال المملكة المسيحية فى الاضطراب فقد مرض بلدوين الرابع
وتهددتها مشكلة أساسية هى مشكلة الوراثه ، اذ كان بلدوين الرابع يحرص
على أن يكون العرش فى أسرته من بعده ، وعلى هذا بدأ فى تزويج شقيقته
سبيللا فتزوجت للمرة الثانية الأمير جى دى لوزنيان وذلك فى عام ١١٨٠م
كذلك تزوجت أخته الصغرى ايزابيلا من الأمير همفري الرابع النورونى ،
كما ازدادت صحة الملك فى السوء والتدهور وازداد معها تدخل أمه أحسن
اف كورتيني وخاله جوسلين الثالث فى شئون المملكة ، وما لبث أن مات الملك
بلدوين الرابع ناركاً المملكة تعاني من مشكلاتها المتعددة الداخلية والخارجية .

وأضاف الى مشكلات المملكة التقارب الذى حدث بين صلاح الدين

(٢٤) ابن الأثير . الكامل ج ١١ ص ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، وانظر
S. Runciman, A History of The Crusades, II, pp. 421-22.

الأيوبي وبين الامبراطور البيزنطي ايمانويل كومنينوس الثاني الذي اعتلى العرش البيزنطي بعد وفاة أبيه ايمانويل كومنينوس الأول ، وفي عام ١١٨١م أرسل الامبراطور البيزنطي مبعوثه الى صلاح الدين لعقد هدنة معه .

أصبح المسيطرون على المملكة بعد بلديون الرابع هم الملكة الأم وأرنات (رينو شاتيون) وأعضاء أسرة لوزجنان وحلفاؤهم بينما أبعد وليهم الصوري معلم الملك وأسقف صور لخطورته عليهم واضطر في النهاية وبعد محاولات للوثام أن يفادد القدس الى روما في عام ١١٨٢ م أو ١١٨٣ م لمعرض مشكلته على البابا لكنه لم ينجح ومات مسموما هناك على يد مبعوث بطريركي من الشرق (٢٥) .

حصن الكرك والتشويك :

كان من المشكلات الأساسية في العلاقات بين المسلمين والصليبيين قيام حصن الكرك في الطريق بين بلاد الشام ومصر ، وقد كان صاحب هذا الحصن هو الأمير رينو دي شاتيون (أرنات) والذي يصفه المؤرخون المسلمون بأنه كان من شياطين الفرنج ومردتهم وأشدّهم عداوة للمسلمين (٢٦) .

ويذكر ابن الأثير أن أرنات جمع عسكره في عام ٥٧٧ هـ / ١١٨١ م وعزم على المسير في البر الى تيماء ، ومنها الى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم للاستيلاء على تلك النواحي الشريفة ، فسار اليه عز الدين فرخشاه بمسارك دمشق وفوت على ذلك الأمير الصليبي الفرصة في الاعتداء على مقدسات المسلمين .

وقد أثرت تلك المحاولة الهوجاء من صاحب حصن الكرك على العلاقات بين المسلمين والصليبيين ، وحدث بعد ذلك أن أغار أرنات على قافلة تجارية للمسلمين كانت في طريقها من دمشق الى الحجاز وسلبها ، وحين عجزت مملكة بيت المقدس عن ردع حليفها أرنات اضطر صلاح الدين الى اعلان الحرب على الصليبيين وانهاء الهدنة القائمة بينهم .

(٢٥) يقول ارنول ان وليهم الصوري مات مسموما على يد طبيب أرسله هيركليوس الى روما ، وأن هيركليوس زار روما بعد ذلك - انظر
S. Runciman, A History of The Crusades, II, 245-6.

(٢٦) ابن واصل - مفرح الكروبي ج ٢ ص ١٥٣ .

الاعداد للمواجهة الشاملة مع الصليبيين :

فى عام ٥٧٨ هـ / ١١٨٢ م أعد صلاح الدين الأيوبي عدته للخروج الى بلاد الشام ، واتجه صلاح الدين الى ايلة فلما اقترب منها جاءت الأخبار بقول بأن الصليبيين قد جمعوا له واستعدوا لقتاله ، فسير صلاح الدين عساكر قليلة تسبقه ومعها أخاه تاج الملوك بورى حيث اتجه الى دمشق وسار صلاح الدين فى المقاتلة من عسكره عبر بلاد الكرك والشوبك فلم يعترضه أحد من الصليبيين حتى وصل الى دمشق .

ومن دمشق بدأت الغارات المتفرقة على بلاد الفرنج فحاصر المسلمون شقيفا بالقرب من طبرية وربما كانت هذه الغارة غارة استطلاعية أعقبها غارات .

ويروى ابن الاثير تفصيلات التحركات العسكرية لصلاح الدين منذ أن نزل بدمشق يقول : لما وصل دمشق قضى أياما يستريح هو وجنوده ثم سار الى بلاد الفرنج فقصده طبرية حيث نزل بالقرب منها وخيم بالأفحانة من الأردن ، جاءت الفرنج بمجموعها فنزلت بطبرية ، فسير صلاح الدين فرخشاه ابن أخيه الى بيسان فدخلها قهرا وغنم ما فيها وقتل وسبي وأغار على جحف الغور غارة شعواء فعم أهله قتلا وأسرا ، وجاءت العرب فأغارت على جينين واللجون حتى قاربوا مرج عكا (٢٧) .

وسار الصليبيون من طبرية حتى وصلوا الى جبل كوكب ، وهنا نفد صلاح الدين اليهم ، وأرسل جنوده الى أعلى الجبل يرمونهم بالنشاب حيث كان الصليبيون فى أسفل الجبل ، وحمل المسلمون على الصليبيين وألقوا بهم هزيمة قوية ثم عاد صلاح الدين ورجاله الى دمشق . ويقول ابن واصل : والتحم بينهم القتال تحت حصن كوكب ، واستشهد جماعة من المسلمين ، وكان النصر لأهل الاسلام ، ثم عاد السلطان مظفرا (٢٨) .

وعاود صلاح الدين غزو الكرك فى عام ٥٧٩ هـ / ١١٨٣ م ، وكان قد أرسل الى أخيه الملك العادل أن يسير اليه بعساكر من مصر ليلتفيا على

(٢٧) ابن الاثير . الكامل ج ١١ ص ٤٨١ .

اس شداد . النوادر السلطانية ص ٦٢ .

(٢٨) ابن واصل . مرجع الكروب ج ٢ ص ١١٥ .

الكرك ، ودارت حرب طاحنة حول ذلك الحصن ، يبدو انها لم تسفر عن نتائج حاسمة . فقد سار السلطان وأخوه العادل نحو دمشق ، بينما سير يحيى الدين عمر الى مصر .

اقطاع الملك الناصر مدينة حلب لأخيه الملك العادل :

يقول ابن شداد : ثم رحل السلطان مستصحبا أخاه الملك العادل الى دمشق ليمسسه عن الكرك بعد نزول الافرنج عليها ، فدخل دمشق في الرابع والعشرين من شعبان من سنة تسع وسبعين ٥٧٩ هـ / ١١٨٣ م وأعطى أخاه الملك العادل حلبا (٢٩) .

بيما يقول ابن واصل : ثم عزم السلطان على السير الى حلب فبلغه ان أنواسنة كاتبوا الفرنج ورغبوهم في فصد النفور الاسلامية ليشغلوا السلطان عن مقصدهم ، فوجه السلطان الى بعلبك وخيم بالبقاع وكان قد واعد الأسطول مصر ان يجهز الى بلاد الشام فبلغه الخبر أنه وصل الى بيروت ، فبادره السلطان بمسكوه جريئة . فلما وصل رأى أن أمر بيروت يطول ، وكان قد سعى الأسطول منها وميلب ، فأغار على تلك البلاد ورجع ، وأعاد عز الدين مرخشاه الى دمشق ورحل السلطان الى بعلبك ومنها الى حمص ثم الى حماه . ومنها سار الى حلب (٣٠) .

ويروى كما قال الدين بن العديم أن السلطان بعد أن دخل دمشق بلغه ان أنواسنة كتبوا للفرنج على قتاله فجعل ذلك حجة عليهم وسار حتى نزل حلب سنة ثمان وسبعين وخمسمائة على عين اشمونيت وامتد عسكره حولها شرقا . وأقام ثلاثة أيام ، فقال له عماد الدين : امض الى سنجار وحذرها وادفعها الى أعطيك حلب (٣١) .

ورحل السلطان عن حلب فوصل الى البرية وكانت لشهاب الدين الأزنمي صاب وملكها ولده وكن يدعى بالولاء لعز الدين صاحب الموصل لكن السلطان لم يمكن من دخولها . ولما رأى أمرها يطول رحل عنها الى مازدين

(٢٩) ابن شداد - المؤثر السلطانية ص ٦٤ .

(٣٠) ابن واصل - مفرج الكروب ج ٢ ص ١١٥ - ١١٦ .

(٣١) كتاب الدرر في المناسبات - روضة الملت في تاريخ حلب ج ٣ ص ٥٦ .

ويروى ابن واصل أن السلطان راسل الأمراء المسلمين يستنفرهم للجهاد ، ودعاهم قائلا : من جاء مستسلما سلمت بلاده على أن يكون من أجناد السلطان وأتباعه ومساعديه على جهاد الكفر (٣٢) .

ورحل السلطان بعد ذلك عن البصرة ونازل الرها وعددا من مدن الجزيرة فاستولى على حران والرقه ومشهد الرمان وعربان والخابور ورأس عين ونازل بعد ذلك قلعة نصيبين إلى أن استأمنت فاقطعها حسام الدين أبا الهيجاء السمين واستولى على الخابور .

وبينما السلطان في نصيبين ينظم أمورها وصلته الأنباء بأن الفرنج هاجموا دمشق ، لكنه لم يعد إلى الشام وواصل مهمته في المشرق فاتجه لِمنازلة الموصل .

حصار الموصل :

اختار صلاح الدين البقاء في الشمال لِيتم مهمته في جمع الشمل واتحاد الكلمة وأخبر مجلس مشورته بأنهم أي الصليبيين إنما يخربون قري بينما يملك المسلمون عنها عوضا عنها بلادا أو نقوى على قصدهم ، واتجه لِحصار الموصل .

وكان السلطان قد جمع رجاله ومجلس حربه لينشاور معهم حول مدينة الموصل ، وهل يبدأ بِحصارها أم يقصد سنجار أولا ، واختلف الأمراء إلا أن الرأي في النهاية اجتمع على أن تكون الموصل هي هدف السلطان . ووافق على ذلك بعض الأمراء ومنهم ناصر الدين محمد بن شركوه . ويعول ابن واصل : وكان عز الدين صاحب الموصل ونائبه فيها مجاهد الدين فايماز قد جمعا بالموصل العساكر الكثيره ما بين فارس وراجل وأظهروا من السلاح آلات الحصار ما حارت له الأبصار (٣٣) .

ووصل السلطان بِعسكره إلى الموصل فلما رآه وحفنه رأى ما هله وملا صدوره وصدور أصحابه ، فإنه رأى بلد عظيمًا ، ورأى الأسوار

(٣٢) ابن واصل . مطرح الكرب ج ٢ ص ١١٧ .

(٣٣) ابن واصل . المصدر السابق ج ٢ ص ١١٨ . ابن الأثير . الكامل ج ١١ ص ٢٨٤ .

قد ملئت بالرجال ، وليس فيها شرافة الا وعليها رجل مقاتل ، فلما رأى ذلك علم أنه لا يقدر على أخذه (٣٤) .

وقال السلطان لناصر الدين ولظفر الدين : فقد غررتماني واطمعتاني في غير مطعم ، ولو قصصت غيره قبله كان أسهل أخذاً بالاسم والهيئة التي حصلت لنا في قلوب الناس ، ومتى نازلناه ، وعدنا ولم نأخذه ينكسر ناموسنا ، ويندل حد شوكتنا (٣٥) .

وعلى الرغم من ذلك فقد حاصر السلطان البلد وذلك في عام ٥٧٨ هـ / ١١٨٤ م ولم يتمكن جيشه من انتاج مهمته ، واضطر السلطان في النهاية وبعد أن رأى حصانة الموصل وقوة أسوارها إلى الرحيل عنها إلى سنجار .

منازلة سنجار وامتلاكها :

بعد أن أيس السلطان من حصار الموصل ، نزل بعساكره صوب سنجار ، فالتقى في طريقه إليها بعساكر من الموصل ، فحاصروهم ، وأخذ خيلهم وعددهم وردهم إلى الموصل . ووصل السلطان إلى سنجار وكان بصحبته رسل دار الخلافة الذين كانوا اتصلوا به للحديث في الصلح مع أمير الموصل .

و ضرب صلاح الدين الحصار على سنجار حين وصل إليها ، وضايقها وألح في قتالها ، ونصب عليها آلات الحصار ، فهدم جزءاً من سورها ووكل بها من يحفظ قلعتها .

وحل رمضان والسلطان على القتال فكف عنه ، وذلك بعد أن تسلم المدينة وقلعتها ورحل صاحبها وأهله إلى الموصل . وولى السلطان على سنجار الأمير سعد الدين مسعود معين الدين آثر .

ويروى ابن الأثير أن دخول السلطان إلى سنجار كان سليماً إذ كاتب جماعة من الأكراد كانوا يدخلون البلد وأشاروا عليه بقصد بعض النواحي ، فقصدها فسلموا تلك الناحية إليه ، فملك الباشورة فضعف إذ ذاك قلب

(٣٤) ابن واصل مفرج الكروب ج ٢ ص ١١٩ .

(٣٥) المصدر السابق ج ٢ ص ١٤١ .

صاحبها ، فسلمها بالأمان • ويضيف ابن الأثير : ولو قاتل على تلك الناحية لأخرج العسكر الصلاحي عنها ، ولو امتنع بالقلعة لحفظها ومنعها ، ولكنه عجز ، فلما طلب الأمان أجابه صلاح الدين إليه فأمنه وملك البلد (٣٦) •

ولما ملك صلاح الدين مدينة سنجار وقرر قواعدها سار الى نصيبين وكانت له منذ أن ختجها وعين عليها الأمير أبا الهيجاء السمين ، فشكا أهلها ظلمه وقسوته لصلاح الدين فعزله وأخذه معه الى حران •

واستطاع صلاح الدين قبل عودته الى حران أن يبطل مشروع تحالف كان على وشك أن يتم بين أمير الموصل أتابك عز الدين ، وبين شاه أرمن صاحب خلاط •

بدء الحرب مع الصليبيين :

كانت البداية الحقيقية لحرب الصليبيين حين هاجم الأمير أرناط أمير الكرك قلعة ايلة • وقد دخلت البحرية المصرية الحرب ، وأسهمت في الجهاد المقدس الذي أعلنه المسلمون ضد الصليبيين •

فذكر المصادر الإسلامية ان إيرنس الكرك بنى أسطولا عظيما وسيره لحصن ايلة وهو للمسلمين ، ومنع أهله من ورود الماء فتعرض أهله لشدة وخطر عظيمين •

وسارت فرقة أخرى من هذا الأسطول نحو عيذاب حيث أثاروا موجة من الفرع والرعب في البحر الأحمر ، وأفسدوا السواحل ، ونهبوا وأخذوا من وجدوا المراكب الإسلامية ومن فيها من التجار ، ويقول ابن الأثير : وبغتوا الناس في بلادهم على حين غفلة منهم ، فأنهم لم يمهّدوا بهذا البحر فرنجيا قط ولا محاربا (٣٧) •

ويقول ابن واصل : حاول إيرنس الكرك التفكير في وسيلة يتأتى له عن طريقها فتح قلعة ايلة ، فبنى سفنا ونقل أخشابها على الجمال الى الساحل ثم ركب المراكب وشحنها بالمقاتلة وآلات الحرب ، وأوقف منها مركبين

(٣٦) ابن الأثير • الكامل ج ١٦ ص ٤٨٧ ، ٤٨٨ •

(٣٧) المصدر السابق ج ١١ ص ٤٩٠ •

على جزيرة القلعة تمنع أهلها استسقاء الماء ومضى الباقون فى مراكب الى عيذاب فقطعوا طريق التجارة ، وشرعوا فى القتل والنهب والأسر ، ثم توجهوا الى أرض الحجاز فعظم البلاء وأعضل الداء وأشرف أهل المدينة النبوية منهم على خطر عظيم (٣٨) .

ووصل الخبر الى مصر وكان عليها نيابة عن أخيه السلطان صلاح الدين الملك العادل ، فاصدر أوامره الى الحاجب حسام الدين لؤلؤ بان يسير فى اسطول مصر الى ايلة حيث استطاع أن ينظر بالمركب الاثريجي ، فأحرقه وأسر من فيه ثم سار الى عيذاب ، ودل على مراكب الفرنج ، فتبعها واستولى عليها بعد أيام وأطلق الماسورين من التجار ، ورد عليهم ما أخذ منهم ثم صعد الى البر وتبع الفرنج وضرب عليهم الحصار فى شعب لا ماء فيه فأسرهم جميعا ، فأرسل ممن أسر الى البلد الحرام ، وأخذ معه من الأسرى الى مصر .

وقد وصف الرحالة ابن جبير ذلك فقال : لما حللنا الاسكندرية فى الشهر المؤرخ أولا الحرم ٥٧٩ هـ / ١١٨٣ م عاينا مجتمعا من الناس عظيما برزوا لمعاينة أسرى من الروم أدخلوا البلد راكبين على الجمال ووجوههم الى أذناها وحولهم الطبول والأبواق فسالنا عن قصتهم ، فأخبرنا بأمر تنفطر له الأكباد اشفاقا وجزعا ، وذلك أن جملة من نصارى الشام اجتمعوا وأنشأوا مراكب فى أقرب المواضع التى لهم من بحر القلزم ثم حملوا أنقاضها على جمال العرب المجاورين لهم بكراء اتفقوا معهم عليه ، فلما حصلوا بساحل البحر سمروا مراكبهم وأكملوا انشاءها وتآلفها ودفعوها فى البحر وركبوا قاطعين بالحجاج وانتهوا الى بحر النعم (٣٩) . فأحرقوا فيه نحو ستة عشر مركبا وانتهوا الى عيذاب فأخذوا فيها مركبا كان يأتى بالحجاج من جدة ، وأخذوا أيضا فى البر قافلة كبيرة كانت تاتى من قوص الى عيذاب، وقتلوا الجميع ولم يحويا أحدا ، وأخذوا مركبين كان مقبلين بتجار من اليمن وأحرقوا أطعمة كثيرة على ذلك الساحل كانت بمكة والمدينة أعزضا الله ، وأحدثوا حوادث شنيعة لم يسمع مثلها فى الاسلام ولا انتهى رومى الى ذلك الموضع .

(٣٨) ابن وأسل مفرج الكروب . ج ٣ ص ١٢٧ ، ١٢٨ .
(٣٩) لا ذكر لهذا البحر بين البحار المعروفة ولعل اسمه محرف .

ويضيف ابن جبير : ومن أعظمها حادثة تسبب المسماع شناعة وبشاعة وذلك أنهم كانوا عازمين على دخول مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخراجه من الضريح المقدس . ولم يكن بينهم وبين المدينة سوى مسيرة يوم واحد ، فدخل الله عاديتهم بمراكب عمرت من مصر والاسكندرية دخل فيها الحاجب المعروف بلؤلؤ من أنجاد المغاربة البحرين فلهفوا العدو وهو قد قارب النجاة بنفسه فأخذوا عن آخرهم ، وكانت آية من آيات العناية الجبارية وأدركوهم عن مدة طويلة كانت بينهم وبين الزمان وقتلوا وأسروا وفرق من الأسارى على البلاد ليقتلوا فيها ، وجه منهم إلى قلة إلى المدينة وكفى الله بحميل صنعته الإسلام والمسلمين أمرا عظيما والحمد لله رب العالمين

وبينما السلطان صلاح الدين في بلاد الشام رأى أن يواصل توحيد المنطقة الشمالية كلها ، فاتجه نحو آمد وذلك بعد أن استأذن الخليفة الأمام الناصر لدين الله ، وكانت تابعة للسلاجقة وعليها شيخ كبير يدعى محمود ابن ايكلكي ، ونصب السلطان على المدينة آلات حصاره وضايقها حتى طلب مؤيد الدين نيسان الحاكم الفعلي للمدينة الأمان وأخرج نساءه إلى القاضي الفاضل يسأله أن يأخذ له ولأهله وماله الأمان فسمى الفاضل في ذلك إلى السلطان فأجابته إلى ذلك ، وتسلم صلاح الدين آمد في المحرم لعام ٥٧٩هـ / ١١٨٣ م (٤٠) .

وبعدها استولى صلاح الدين على تل خالده من أعمال حلب وتسلمها بعد أن طلب أهلها الأمان . ومنها سار إلى عين تاب فطلب صاحبها الأمان فأمنه صلاح الدين وأقر حصنها بيده . ولم يبق أمامه من البلدان سوى حلب .

استيلاء صلاح الدين على حلب :

وفي عام ٥٧٩ هـ / ١١٨٣ م سار صلاح الدين إلى حلب. بعد أن استولى على عين تاب فنزل بالميدان الأخضر ، وأقام به عدة أيام وسير مقاتله بباسطون ويقاتلون عسكر حلب . واستدعى السلطان المساكين من الأطراف ولما لم يجد السلطان في القتال رجلا أن يأخذها بدون ذلك .

(٤٠) ابن الأثير . الكامل ج ١١ ص ٤٩٤ . وابن واصل . مفرج الكروب ج ٢ ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

وكان صاحب حلب عماد الدين زنكى بن زنكى ومعه كثير من العسكر النورى وهم مجتهدون فى القتال مجدون فيه . ورأى عماد الدين كثرة الحرج فشجع بماله . وحضر عنده بعض الأجناد وطلبوا منه شيئا فاعتذر بقلة المال عنده ، فقيل له : من يريد أن يحفظ مثل حلب يخرج الأموال ولو باع حل نساته وقيل ولو باع نساته (٤١) .

ومال عماد الدين زنكى حينئذ الى تسليم حلب وأخذ العوض عنها وفقا لأرض قديم كان السلطان قد عرشه من قبل .

الصلح بين صلاح الدين وصاحب حلب :

أرسل عماد الدين زنكى بن مودود رسوله الى صلاح الدين وكان الأمير حسام الدين طمان الياروقى سرا حيث عرض عليه أمر تسليم حلب مقابل أن يرد عليه سنجار ، فوافق السلطان وزاده الخابور والركة وسروج واشترط عليه إرسال العساكر فى خدمته للجهاد .

ونما تم ذلك لعماد الدين سرا ، أعلنه على عساكره ، وأعلنه على الرعية ، وخرجت العسكر الى خدمة السلطان واجتمعوا به فى الميدان الأخضر ، وخرج اليه أيضا مقدموا حلب فخلع عليهم وطيب قلوبهم . ونروى المصادر أن أهل حلب لم يرضوا عما فعل عماد الدين زنكى وفجعوه مع قدرته على حفظها والامتناع بها .

وسار عماد الدين الى إعطاعاته الجديدة ، وتسلم صلاح الدين حلب واستقر الحلب بينهما واتفقا على أنه اذا احتاج صلاح الدين الى خدمة عماد الدين سار اليه بنفسه وعسكره لا يحتاج بحجة .

ومدح الشعراء صلاح الدين بقصائد مبشرين اياه بالفتح الأكبر ومنهم محبى الدين بن الركى قاضى دمشق .

وفتحكم حلبا بالسيف فى صفر مبشر بفتوح القدس فى رجب

وامضى صلاح الدين بعد ذلك وقتا فى التنظيمات الادارية فى مصر وبلاد

النشام ، كما كان يعمل على وضع الترتيبات في اللازمة لانجاح خطة الجهاد المقدس .

وربما ساعد صلاح الدين سوء الاحوال في مملكة بيت المقدس والخلاف حول من يحتل عرض المملكة بعد وفاة الملك بلدوين الرابع الملك المجذوم وندخل صاحب طرابلس وزوجته صاحبة طبرية في شئون المملكة .

الاستعداد للجهاد :

وفد بدأ صلاح الدين يستنفر الناس للجهاد وذلك في مستهل عام ٥٨٣ هـ / ١١٨٧ م ، فكتب الى الموصل وديار الجزيرة واربل وغيرها من بلاد الشرق ، والى مصر والى النشام يدعوهم للجهاد ، ويحثهم عليه ويأمرهم بالتجهيز له بفاية الامكان .

وخرج السلطان من دمشق يوم السبت مستهل العام فوصل الى رأس اناء فامر ابنه الملك الأفضل نور الدين بالاقامة هناك لتجتمع عنده الامداد والاجناد ، ثم سار هو الى بصرى وخيم على قصر السلامة حيث قام بعملية استطلاع وتأمين ضد جنود أرناط صاحب حصن الكرك . وهاجم صلاح الدين مزارع الحصن وأفسد كرومهم وكذلك فعل بأرض الشوبك .

ووصلت العساكر المصرية فتلفاها صلاح الدين بالقرتين ، وأمرهم بالتفرق في أرض الكرك والشوبك .

وقدمت العساكر الحلبية بعد تأخرها بعض الوقت وذلك لاشتباكها مع الفرنج بالقرب من انطاكية ، وكان على رأسهم بدر الدين دلدرم بن ياروق ، وقدم عسكر دمشق وعلى رأسهم صارم الدين قايمار النجمي ، وتجمعوا عند الملك الأفضل ، فانفض فرقه الى صفورية حيث التحمت بجيوش الصليبيين وأوقعت بهم الهزيمة وكانت هذه الغارة مقدمة الفتوح .

ووصلت البشائر الى السلطان وهو يغير على الكرك والشوبك فسار الى عشترا وعسكر بها . وفي عشترا وفدت الجيوش الاسلامية وكانت عندها كما تقدرها المصادر اثنتى عشر ألف مقاتل . واستعرض صلاح الدين عسكره ثم رتبته فرقا (اطلابا) وسار الى نجر الاقحوانة فأقام هناك خمسة أيام حدد لكل أمير من أمراء جيشه مهامه وموقعه ، والتقت العساكر حول بحيرة طبرية .

وبرك صلاح الدين أطلاب جيشه على مواقعها رابضة حول البحيرة
وابدعه هو لحرب طبرية ففتحها في ساعة واحدة ، واستعصت عليها
فأمنها (٤٢) .

موقعة حطين ٥٨٣ هـ / ١١٨٧ م :

بعضها أنزخون بأنها مفتاح الفتوح الإسلامية ، وبها تيسر فتح بيت
القدس . وثان الصليبيون قد علموا أخبار العسكر الإسلامي ، فساروا
إليهم وعلى رأسهم معديهم وفوادهم وفيهم الملك وإبرنس الكرك .
يقول ابن شداد : ان الفرنج بحركوا لمقابلة العسكر الإسلامي فالتفوا
بهم عند سمع جبن طبرية الغربي ، وفاتلوه حتى جن الليل فظل العريقان
شاكين السلاح حتى الصباح فالتحما ، وذلك بأرض لوبية وضمين المسلمون
عليهم الحاق ، وحلت بالفرنج خسائر عظيمة .

وكتاب حقه المسلمين هي قطع سبل الاتصال بين الصليبيين في شرق
ميدان المعركة ومن الساحل حيث يمكنهم الحصول على مدد من المدن
الصليبية . وسمح المسلمون للصليبيين بالتقدم الى نحو حطين ، بينما سيطر
اسلمون على سمع جبل ومعهم من العمد الى طبرية حيث يمكنهم الحصول
على الماء .

وعربي بحر اخيف ، وبالعرب من قرون حطين دارت المعركة وأحكم
اسلمون ضيق الحصار من كل جانب على الصليبيين ، واشتد بالصليبيين
العطش ، وانحد ضغط المسلمين عليهم ، وفر بعضهم الى جبل حطين
حيث لاحهم المسلمون . وازداد حرج الموقف بالنسبة للصليبيين حين اشعل
اسلمون النار في الأعشاب المنتشرة في المنطقة الواقعة بين لوبيا وطبرية
٥٨٣ هـ راد في عطش اسود الصليبيين بضاف الى ذلك حرارة الجو فقد كانت
السبب شديدة الحرارة . وحين فكر الصليبيون في العودة الى الساحل كان
ذئ من العسر جدا لقد اشاعه بينهم وبين مدن الساحل ولانتشار كمائن
اسلمين ، وقطع خط الرجعة عليهم .

وانهى اسلمون تلك المعركة الفاصلة بهجوم شامل على قلب الجيش

الصلبيى ، أسروا فيه الملك ، واستولوا على صليب الصليبوت ، وساقوا مقدميهم وأمرأهم أسرى .

يقول ابن شداد : (٤٣) ثم كان صباح السبت الذى بورك فيه فطلب كل فريق من الفريقين مقامه ، فحملت الأطلاب الاسلامية من الجوانب وحمل القلب وصاحوا صيحة الرجل الواحد فالتقى الله الرعب فى قلوب الكافرين ، وكان حقا علينا نصر المؤمنين .

وكانت خسائر الصليبيين فادحة ، كما كانت أسراهم فى اعداد كبيرة وتقدرهم المصادر الاسلامية بثلاثين ألف أسير ما بين رجل وامرأة . كما كانت الغنائم كثيرة عظيمة (٤٤) .

وكان من بين الاسرى مقدم الفرنج الملك جفرى (جى دى لوزنجنان) وأبرنس الكرك الأمير أرناط وأخو الملك وهنفرى بن هنفرى صاحب تبين وابن صاحبة طبرية ، ومقدم الداوية وصاحب جليل ومقدم الاستبارية .

أما مقدم الداوية والاستبارية فقد اختار السلطان قتلها ، أما الملك فان صلاح الدين أكرمه واحضره اليه وأحضر معه البرنس أرناط . وقدمت المترويات المنلجة الى الملك الذى شرب منها ثم ناولها الأمير ، لكن صلاح الدين قال للترجمان : قل للملك : أنت الذى سقيته ، والا ما سقيته أنا ، وأراد بذلك عادة عربية بأن الأسير اذا أكل أو شرب ممن أسره حصل له الأمان .

يقول ابن شداد وتتفق المصادر الاسلامية معه : أن صلاح الدين كان قد نذر مرتين أن أظفره الله بالابرنس أن يقتله . الأولى حين أراد المسير الى مكة والمدينة والاعتداء على مقدسات المسلمين فيها ، والثانية حين خرق الهدنة بينه وبين السلطان وتعرض لاحدى القوافل الاسلامية المارة بأرضه . وقال لاسراة : قولوا لحمد يحيى ينصركم . ولما أظفره الله به ذكره بمقولته تلك ، وقال له هانذا انتصر لحمد ، ثم عرض عليه الاسلام فلم يقبل فاستل صلاح الدين خنجره (النمجاه) وضربه بها فحل كتفه ، وتم عليه من حضر وعجل الله بروحه الى النار . لكنه لم يقتل الملك وقد ظن أنه يعامل مثل

(٤٣) ابن شداد . التوادر السلطانية . ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٤٤) ابن المديم . زينة الحلب ج ٣ ص ٩٥ .

معاملة أرناط • أما بقية الاسرى فقد سير بهم الى قلعة دمشق حيث تم الاحتياط عليهم •

ويصف ابن شداد فرحة المسلمين بذلك النصر : وبات الناس في تلك الليلة في أتم سرور وأكمل حبور ، ترتفع أصواتهم بالحمد والشكر لله والتكبير والتهليل حتى طلع صباح الأحد (٤٥) •

واستكمل صلاح الدين انتصاراته في المنطقة فسار بعد ذلك الى طبرية ونسلم قلعتها من صاحبها زوجة ريموند صاحب طرابلس ، فسلمت القلعة وخرجت مؤمنة على نفسها ومالها وسارت الى زوجها •

ورجل السلطان بعد ذلك الى مدينة عكا حيث قاتل عليها واستطاع أن يستنقذ أربعة آلاف أسير من المسلمين واستتبع ذلك بفتح سلسلة من المدن ففتح قيسارية وبالس وحيفا وصفورية والناصره والشقيف والفولة ، كذلك استطاع صلاح الدين أن يستولى على تبين وبيروت وجبيل •

واتجه بعد ذلك جنوبا الى عسقلان فاستولى عليها كما استولى أيضا على الرملة وبيتى (بينا) والداروم ، وتسلم أصحابه غزة وبيت جبرين والنطرون وبيت لحم ومسجد الخليل وبهذا عادت معظم المدن الساحلية والداخلية للمسلمين •

استرداد بيت المقدس :

تقوض نفوذ الصليبيين بسقوط معظم المعاقل والمدن والحصون التي كانت بأيديهم للمسلمين ، وبعد أن استرد صلاح الدين عسقلان واجتمعت عليه عساكره التي وجهها للاستيلاء على المدن الساحلية توجه الى بيت المقدس •

وكانت بداية هجوم صلاح الدين على بيت المقدس من جانب المدينة الغربى لكنه رأى أن السور مكتظ بالمقاتله وقيل ان عدد المقاتله على ذلك الجانب من السور بلغ ستون ألفا •

ومن ثم رأى السلطان الانتقال الى الجانب الشمالى حيث نصب عليه

آلات حصاره وشدد عليه لقتال والرمي حتى تم للمسلمين أحداث ثلثة بالسور . ولا ضيق المسلمون على بيت المقدس ورأى الصليبيون بها حرج الموقف طلبوا الأمان والتسليم . وتشاور المسلمون فيما يمكن أن يفعلوه ويبدو أن صلاح الدين رفض أن يستجيب للأمان الذى طلبه الصليبيون وبأنه أعاد رسل الصليبيين خائبين دون أن يحقق لهم مطلبهم فى الأمان .

وقد اضطر بليان الابلينى Balian of Ibelin ان يطلب الأمان لنفسه ويأتى الى صلاح الدين للتفاوض . تقول المصادر : وخرج عند ذلك اليه ابن بارزان ملقيا بيده ، ومتوسطا لأمر قومه حتى ستقر مع لسلطان على خروج الفرنج عن بيت المقدس بأموالهم وعيالهم وأن يؤدوا عن كل رجل منهم عشرة دنانير ، وعن كل امرأة خمسة دنانير وعن كل طفل لم يبلغ الحلم دينارين ، ومن لم يقدر على ذلك وقع فى الرق وبلغ جملة ما أخذ عن الصليبيين مائتين وستين ألف دينار صورية ووقع فى الرق منهم ستة عشر ألفاً (٤٦) .

وتسلم المسلمون القدس فى يوم الجمعة السابع والعشرين من رجب عام ٥٨٤ هـ / ١١٧٨ م وأقيمت فيها الصلاة فى الجمعة التالية اول جمعة فى شهر شعبان من نفس العام .

وعاد القدس الى الاسلام ، ورتب صلاح الدين للمسجد الاقصى خطيبا واماما يرسم الصلوات الخمس ، وأمر بعمل منبر للمسجد وكان نور الدين قد أمر بعمل منبر للقدس ليس كمنله فى المنابر فأمر باحضاره واقامته فى المسجد الاقصى . ورتب السلطان أمور البلد وأمر بتحويل المراكز المسيحية للدواية والاستبائية الى مدارس وأغلق الأموال وأقطع الاقطاعات ثم رحل عنها ليستكمل رسالة الجهاد التى نذر نفسه من أجلها .

الحملة الصليبية الثالثة :

كان رد الفعل قويا فى أوروبا المسيحية نتيجة لسقوط بيت المقدس

(٤٦) العماد الكاتب . الفتح القدس . ص ١١٦ : ١٢٩ .

ابن شداد . الوارد السلطنة ص ٨١ : ٨٢ .

ابن الأثير . الكامل ج ١١ ص ٥٤٩ : ٥٥١ .

ابن العديم . الزبدة ج ٣ ص ٩٨ ، ٩٩ .

وعودتها الى أيدى المسلمين ، فقد تقلص ملك الصليبيين فى المشرق فضاقت
الرها ، ومن بعدها بيت المقدس ، ثم سقطت المدن الساحلية والداخلية ولم
يعد للصليبيين سوى بعض المواقع الساحلية وانكمشت امانة طرابلس ،
وتهدد أمن أنطاكية •

ولقد تمخض عن ذلك شعور عنيف بالسخط والغضب كان من نتيجته
أن كونت أوروبا المسيحية حملة جديدة للانتقام من المسلمين ، وتلك كانت
الحملة الصليبية الثالثة •

وتحركات ألمانيا لنجدة الصليبيين وحماية المسيحية فى الشرق ، وتزعم
الامبراطور فردريك بارباروسا الموقف واستعد لقيادة حملة عسكرية سار
بها عبر أوروبا الشرقية مخترقين الأراضي البيزنطية فى طريقهم الى بلاد
الشام ووصلت الاخبار الى صلاح الدين من حلب تؤكد تحرك ملك الألمان من
القسطنطينية فى اعداد عظيمة قدرتها المصادر بمائتين وستين ألف جنديا •
وامام هذا الموقف استنفر السلطان الناس للجهاد ، وسار القاضى ابن شداد
بنفسه للدعوة للجهاد ، فذهب الى بغداد حيث الخليفة الناصر ، وسار
عماد الدين زنكى صاحب ستجار بعسكره ، كما سار ابن أخيه سنجرشاه •
صاحب الجزيرة ، وجاء صاحب الموصل بعسكره وصاحب ادبل ، كلهم
تحركهم الاستجابة لداعى الجهاد ، مما يؤكد وحدة الكلمة ونجاح صلاح الدين
الأبوى فى توحيد الاسلام ، وتدعيم أسس الجبهة الاسلامية ، وإخراجها
الى حيز التطبيق العملى •

وتتقدم الحملة التى يقودها الامبراطور فردريك بارباروسا فى أرض
سلاجقة الروم ، حيث تعهد سلطان سلاجقة الروم بمساعدتهم نتيجة
لمشكلاته الداخلية والخارجية ، وللداء الذى كان قائما بينه وبين صلاح الدين
من جهة وبين البيزنطيين من جهة أخرى •

وعلى الرغم من الإشارة الى نوع من التفاهم بين السلاجقة والألمان
الا أن بلادهم لم تنج من هجومهم ، فقد تعرضت قونية لبربرية الألمان
فهاجموها وأحرقوا أسواقها ، وأقاموا فى قونية خمسة أيام حتى أرسل
قلج أرسلان الى الامبراطور الألماني يطلب الأمان ، واستجاب الامبراطور الى
ذلك ، وقدم له السلاجقة الادلاء لقيادته الى بلاد الشام •

واشتد الموقف على المسلمين ، وتصور المصادر الاسلامية مدى اهتمام
المسلمين بتلك الحملة القادمة اليهم وخوفهم على بلاد الشام ، واستنفر

صلاح الدين للمسلمين بالاستعداد للجهاد حتى أن صلاح الدين أمر بتدمير عدد من المواقع والحصون والمدن في شمال بلاد الشام حتى يعرقل تقدم الألمان إليها .

وتتدخل الأقدار في تحويل الموقف كله لصالح الاسلام ، اذ يتعرض الامبراطور الألماني لحادثة يفرق فيها في نهر صغير في قيلقية ، ووصل الجيش الألماني الى أنطاكية ومعهم جثمان الامبراطور الغريق ، ومنها فضل ابن الامبراطور فردريك أن يواصلوا سيرهم الى عكا حيث يشتركون مع الصليبيين في قتال المسلمين .

كذلك حرك الحساس الديني ملك فرنسا وملك انجلترا للانتقام لبيت المقدس ، والتنازل للمسيحية في المشرق ، أما ملك فرنسا فيليب أغسطس فقد أبحر من مرسيليا في طريقه الى الساحل الشامي ، وأما الملك الانجليزي ريتشارد فقد خرج من جنوا وتم اللقاء بين الزعيمين الأوروبيين في صقلية ، ومنها بدأ الترتيب للذهاب الى الشام .

وفي عام ١١٩١ م يصل الملك الفرنسي فيليب أغسطس الى صور ومنها الى عكا حيث هاجمها ، وساعده في ذلك الصليبيون في بلاد الشام .

وفي يونيو من نفس العام تصل أساطيل الملك ريتشارد الى صور فترفض الحامية أن تستقبله ويضطر الى الوصول الى عكا وازداد الصليبيون قوة بوصول ذلك المدد وفي نفس الوقت ساء الموقف في عكا ، وضعف موقف المسلمين فيها .

وعلى الرغم من هذه الحالة الشديدة على المسلمين ، فإن أحوال المعسكر الصليبي كانت تعكس التفكير والحلاف بين رجالاتهم ، فقد كان ذلك الحلاف على أشده بين كونراد الثالث وبين جي دي لوزيجنان مما أدى بكونراد الى مفادرة عكا والوصول الى صور . كذلك مرض ريتشارد قلب الأسد واضطر الى مراسلة صلاح الدين يطلب الصلح ورغم تلك الأحوال التي عانى منها معسكر الصليبيين. الا أنهم عاودوا القتال وضائقوا عكا ، واشتد الحصار انذى تعرضت له حامية عكا الاسلامية ، ولم تقلح جهود صلاح الدين برا في اتفاذاها وانتهى الأمر بالحامية الاسلامية الى الاستسلام (٤٧) .

وبدأت المفاوضات بين المسلمين والصليبيين ومثل المسلمين فيها الملك العادل ، وقام بالترجمة بينه وبين ملك الانجليز ابن الهنفرى . وكانت القاعدة التى أراد ملك الانجليز أن يقيم عليها الصلح هى : « أن تعود البلاد كلها الينا (الصليبيون) وتصرفون الى بلادكم(٤٨) » . ولم تتم المفاوضات لتطرف الملك ريتشارد فى مطالبه .

وترددت المراسلات بين السلطان وبين ريتشارد فى طلب استئناف المفاوضات ، فأجاب بأنه ترك أمر الصلح للملك العادل . وكذلك طلب الماركيس كونراد الثالث الصلح شريطة أن يعطيه المسلمون صيدا وبيروت .

وعلى الرغم من الجهود العسكرية التى بذلها الطرفان ، والجهود السلمية التى هدف من وراءها كل من الصليبيين والمسلمين كسب الوقت وإعادة ترتيب الصفوف ، فإن الحملة الثالثة أسهمت فى زيادة الخلاف بين الصليبيين ، واضطر الملك فيليب أغسطس للعودة الى بلاده وترك الأمر كله للملك ريتشارد قلب الأسد يدب فيه بدلوه كيفما تطلبته الظروف السياسية

وبرحيل ملك فرنسا أصبح ريتشارد قلب الأسد زعيم الحملة الثالثة دون منازع ومن ثم كان عليه مسئولية ايجاد حلول لمشكلات الصليبيين فى الشام .

وكانت أولى المشكلات التى أولاهها عنايته هى مشكلة عكا ، وكانت المفاوضات دائرة بينه وبين صلاح الدين . يقول ابن العديم : « فصالحوا الفرنج على تسليم البلد وجميع ما فيه من آلات الحصار والعدد والأسلحة والمراكب وغير ذلك ، وعلى مائتى ألف دينار ، وألف وخمسمائة أسير مجاهيل الأحرار ، ومائة أسير معينين من جانبهم يختارونهم وصليب الصليبيون على أن يخرجوا سالين بأنفسهم وذرائعهم وأموالهم وقساوستهم وضمموا للمركيس عشر آلاف دينار لأنه كان الواسطة ، ولاصحابه أربعة آلاف(٤٩) » .

وحلف الفرنج على ذلك لكنهم عادوا فنكثوا على أعقابهم ونقضوا العهد وأسرروا كل من كان فى عكا من المسلمين واستولوا على أموالهم ، وسلبوا ثيابهم وسلاحهم ، ثم قتلوا منهم ألفين فى يوم واحد .

(٤٨) ابن شداد . التوادر ص ١٨٢

(٤٩) ابن العديم . الزبدة ج ٢ ص ١١٩

والمشكلة الثانية هي تأمين الساحل ضد هجمات المسلمين وخاصة الاسطول المصري وكان هدفه عسقلان ، وقد سبقه صلاح الدين اليها وهدمها وبذلك فوت عليه تلك الفرصة واتجه بعد ذلك صلاح الدين الى القدس للدفاع عنه وحمايته ضد أية محاولة لاستعادته من المسلمين .

وقعة أرسوف ٥٧٨ هـ / ١١٩١ م :

بدأ الصليبيون تحركهم نحو أرسوف ، وتواصلت الى السلطان أخبارهم فاستعد للقائهم . ويصف القاضي بهاء الدين بن شداد هذه الواقعة فقد كان من شهود العيان يقول : أبلى المسلمون بسلاء حسنا ، وأحاط المسلمون بفرسان الصليبيين وأوشكوا أن يوقعوا بهم الهزيمة ، لكن ريتشارد قلب الأسد تمكن من الصمود في الحرب ، واستطاع في النهاية ان ينزل هزيمة بالمسلمين ، وهي أول هزيمة تحمل بالمسلمين منذ أن قاد زمام المعركة صلاح الدين الأيوبي .

وقد كان لتلك الهزيمة أوخم العواقب على المسلمين ، ذلك لأن اطماع الصليبيين لم تكن تقف عند حد ، ومما يؤكد ذلك تفكير ريتشارد بعد انتصاره في أرسوف في التوجه الى بيت المقدس .

وكان على صلاح الدين في نفس الوقت أن يواجه مشكلة الحفاظ على بيت المقدس ، ومن ثم أعد خطة حكيمة للدفاع عن المدينة وحمايتها ، فقسم سور البلد ، ووزع قواده عليه ، وشرع في عمارة سور جديد وعلى أنة حال لم يتمكن ريتشارد من الاستيلاء على القدس وربما تراجع عن دخولها لأسباب كثيرة منها أن مفاوضات من أجل الصلح كانت دائرة بينه وبين المسلمين ولأن الحرب كانت قد استنفذت إمكانيات وطاقت كثيرة للصليبيين والمسلمين على السواء هذا بالإضافة الى الرغبة الملحة للملك ريتشارد في العودة الى بلاده لأمر داخلية بها .

صلح الرملة ٥٨٨ هـ / ١١٩٢ م :

بدأت المفاوضات مرة أخرى بين صلاح الدين وريتشارد وأدت في النهاية الى عقد صلح بينهما كانت بمقتضا الهدنة بين المسلمين والصليبيين لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر على أن يسلموا للمسلمين عسقلان وغزة والداروم ، وان يبقى لهم البلاد الساحلية ما بين صور ويافا . وان تكون الرملة واللد متناصفة بين المسلمين واشترط صلاح الدين دخول بلاد

الاسماعيلية ، واشترط الصليبيون دخول انطاكية وطرابلس في الصلح .

أما وضع الاماكن المقدسة فقد نص الصلح على أنه من حق المسيحيين الحج الى بيت المقدس دون أن يدفعوا أية ضرائب للمسلمين .

واستقرت القاعدة على أنهم يحلفون يوم الاربعاء لثمان بعين من شعبان وحلفوا ولم يحلف ملك الانجليز ، بل اخذوا يده وعاهدوه واعتنر بسان الملوك لا يحلفون ، وحلف ابن اخته الكونت وبليان بن بازان الابليني وكان ممثلوا المسلمين في هذا الصلح الملك العادل ، والملك الافضل ، والملك الظاهر وانلك المنصور صاحب حماه ، والملك المجاهد صاحب حمص ، والملك الامجد صاحب بعلبك ، والامير بدر الدين البازوقي صاحب تل بامر ، والامير سابق الدين عثمان بن الداية صاحب شيزر ، والامير سيف الدين المشطوب(٥٠) .

وعقدت هدنة عامة في البر والبحر وجعلت مدتها ثلاث سنين وثلاثة اشهر (٥٠) وأعلن الناس ، الا ان الصلح قد انتظم فمن شاء من بلادهم ان يدخل الى بلادنا فليعمل ، ومن شاء من بلادنا أن يدخل بلادهم فليعمل(٥١) .

وبعد أن استقرت الأمور على ذلك النحو عادت العساكر الاسلامية الى اوطانها ، وعاد السلطان الى دمشق بعد أن زر القدس . وفي دمشق مرض صلاح الدين مرضه الأخير ونوفي بها في عام ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م .

الدبلوماسية الاسلامية :

كردت الدبلوماسية الاسلامية في هذه المرحلة من العلاقات السياسية الاسلامية ذات سمة مميزة لعبت دورا هاما في الأحداث والافادة منها لصالح الدين الاسلامي فمتدما خطط المسلمون لاسترداد القدس ، كان عليهم الا يصحبوا أكثر من جهة فبال على أنفسهم في وقت واحد . هذا بالإضافة الى أنه يمكن المسلمين من استرداد المدينة المقدسة تحركت أوروبا فيها في حركة سرمد مصداق للمد الاسلامي الذي بدأ بحسر الوجود الصليبي في الشرق .

٥٠- ابن تيمية . مؤلفه السلطنة ص ٢٣٥ .

٥١- ابن تيمية . مؤلفه التكميل ص ٢٠٢ / ٢٠٣ .

ولقد كان صلاح الدين يعيد النظر في رسم أبعاد الدبلوماسية الإسلامية فمد يده الى علاقة ودية مع الامبراطور البيزنطي اسحق انجيلوس خاصة وان العلاقات كانت قد ساءت بين امبراطور المانيا والامبراطور البيزنطي وفى مقابل الصداقة التى أبداهما اسحق انجيلوس طلب أن توضع الاماكن المقدسة المسيحية تحت اشراف الكنيسة الشرقية .

وقد نجح صلاح الدين في هذا الاتجاه ، حيث وعد الامبراطور البيزنطي أن يخبر المسلمين بتحركات الحملة الصليبية الثالثة ، كما أن الامبراطور البيزنطي تحالف مع المسلمين ضد السلاجقة في آسيا الصغرى مما سفل السلاجقة بعض الوقت عن الاغارة على المدن الإسلامية في شمال الشام ومضايقة الأمراء المسلمين .

ومد يده أيضا الى الجمهوريات التجارية الإيطالية ، ففي مقابل بعض الامتيازات التى منحها لهم صلاح الدين ، فنقل التجار الايطاليون أخبار التحركات الأوروبية الى المسلمين ، وذلك حماية لمصالحهم الاقتصادية - وقد أدركت الدبلوماسية الإسلامية أن مصالح الجمهوريات الإيطالية المادية ناتى فى المرتبة الأولى ، واستطاع صلاح الدين أن يستخدمهم بما يحقق مصالح المسلمين . وعلى الرغم من تحالف التجار الايطاليين مع الصليبيين فانهم تجاهلوا هذا التحالف ، وتقدموا للمسلمين بما أرادوا فى مقابل المصالح المادية .

كذلك عمد صلاح الدين أن يعقد هدنة مع بعض الأمراء الصليبيين أو مع مملكة بيت المقدس مما يخدم القضية الإسلامية ، وذلك لأهداف استراتيجية عامة رآها قائد المعركة ، وحين استنفدت غرضها ، كان ينهيها ، ويعلم حالة الحرب . وقد نجحت أيضا هذه الدبلوماسية فى كسب الوقت ، وفى ترحيل موعد المعركة وفق ما يراه المسلمون .

ومن الخطوات الهامة التى اتبعها صلاح الدين ، والتى اسهمت الى حد كبير فى انجاح سياسته هو أنه كان يختار مكان وزمان المعركة التى يريدها ، كما أنه كان يعهد أحيانا الى الحرب الحافظة حسب ما املتته الظروف العامة السياسية والاقتصادية والعسكرية .

الشرق الأدنى بعد صلاح الدين

البيت الأيوبي :

توفي صلاح الدين الأيوبي في عام ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م تاركا وراءه مملكة مترامية الأطراف فقد امتدت املك الدولة الأيوبية لتشمل مصر وبلاد الشام والجزيرة والحجاز واليمن وشمال أفريقيا والنوبة .

وكانت وفاة صلاح الدين خسارة عظيمة أصابت الأمة الإسلامية فقد أنزعجوا على تماسك الجبهة الإسلامية اذ سرعان ما دب النزاع بين أفراد البيت الأيوبي وبدأ الانقسام يهدد الوحدة الإسلامية التي بناها .

ويذكر القاضي بهاء الدين بن شداد مدى وقع التبا على الإسلام والمسلمين يقول : لم يصب الإسلام والمسلمين بمثله منذ فقدوا الحلفاء الراشدين وغشى القلعة والبلد والدنيا ما لا يعلمه الا الله ، وبالله قد كنت اسمع من بعض الناس أنهم كانوا يتحنون فدامه بأنفسهم (١) .

وبوفاة صلاح الدين آلت مصر الى ابنه الملك العزيز عثمان ، بينما احتفظ الملك الأفضل نور الدين بدمشق وبيت المقدس وبلبك وصرخد وبانياس وهونين ونبين الى الداروم . واستولى الملك الظاهر غازي على حلب . أما الملك العادل أبو بكر أيوب فقد كان من نصيبه في ذلك الوقت الكرك والاردن بالإضافة الى الجزيرة وديار بكر . ورأى الملك العادل وكان الرجل الثاني في دولة صلاح الدين أن يظل في الجزيرة خشيبة أن تلتهمها التنورة ، كذلك من الممكن أن يكون العادل قد رأى أن يثريت الى أن تنضج له الأمور في الدولة على وجه العموم وقد كانت اليمن من نصيب سيف الدين طفتكين .

لقد هددت مشكلة الوراثة البيت الايوبي كما أثرت في قسوة الجبهة الإسلامية . وقد كان السبب في قيام النزاع بين أفراد البيت الايوبي هو أن صلاح الدين رأى أن يوصى لابنه الأفضل صاحب دمشق بالسلطنة من بعده . وقد قوى من مكانة الأفضل أن حلف له المساکر جميعهم في أنحاء

(١) ان شداد . النوادر السلطانية ص ٢٤٦ .

الدولة الأيوبية ، لكن الأفضل لم يكن بالشخصية السياسية والإدارية التي كانت تحتاجها البلاد في تلك الفترة الحاسمة من تاريخ الأمة الإسلامية جميعا فالملك الأفضل اتهم بأنه الملك النوام وذلك لشدة ولعه باللهو . مما أبعدته عن السياسة ومن ثم رأى أخوه العزيز أن أمور الدولة لا يمكن أن تترك لهموا وعبتا ، إنما لكي توضع الأمور في نصابها وكان لا بد إذن من التخلص من الملك الأفضل فسار إليه في جيش كبير وضرب حصارا حول مدينة دمشق ، وهنا لاحت فرصة مواتية للملك العادل صاحب الجزيرة وعم الأخوين المتنازعين العزيز عثمان والأفضل وانضم العادل بطبيعته الحال إلى الملك العزيز عثمان وبذلك وقف معه ضد بقية أفراد البيت الأيوبي بالإضافة إلى أمراء الشام . ونجح العزيز عثمان وعمه الملك العادل في القضاء على الملك الأفضل .

وقد كان من أهم نتائج الانقسام والنزاع بين الأمراء الأيوبيين أن بدأت أوروبا تتحرك من جديد لشن عدوان على الشرق الإسلامي ، وفي هذه المرة كان الإمبراطور الألماني هنري السادس هو المتزعم للحركة التي نادى بها المسيحيون بأخضاع الشرق اللاتيني والشرق البيزنطي لسلطانهم ، وأن يحرروا الأراضي المقدسة إلا أن الإمبراطور لم يتمكن في ذلك العام (١١٩٥م) من تحقيق حلمه فأرسل بعض رجاله إلى بلاد الشام .

وبالمقارنة كان الصراع على أشده بين رجال الأسرة الأيوبية خاصة بعد القضاء على قوة الأفضل ، إذ لقي الملك العزيز عثمان في مصر مصرعه أو سقطه عن صهوة جواده مما أدى إلى أن تقوم على حكم مصر من بعده ابنة الملك المنصور .

ومع حكم الملك المنصور تتزايد المشكلات بين العادل وبني الملك الأفضل ، لكن الملك العادل استطاع أن يحسم الموقف عسكريا في مصر فدارت بينه وبين الأفضل عم الصبي ، والذي كان يصيبا عنده وحديث بسجه المعركة الموقف تماما ، إذ حلت الهزيمة بالأفضل ، ودخل الملك العادل القاهرة واستولى عليها واستطاع الحصول على موقعة الأمراء في مصر على أن يعزل المنصور عن حكم البلاد وبذلك تولى الملك العادل حكم مصر احتفاظه باقطاعاته في دمشق والجزيرة .

وفي عام ٥٩٧ هـ / ١٢٠٠ م برز الملك العادل مستعانا مصر وانصرم الذي أخذ على عاتقه استكمال ما بدأه صلاح الدين الأيوبي ، فعلى صعيد

العلاقات السياسية الاسلامية رأى العادل وقيل أن يتولى حكم مصر ، أن يواجه الصليبيين فى بلاد الشام ، وأن يواجه الحملة الألمانية ، وأن يجدد مع المملكة الصليبية صلح الرملة الذى عقده فى عام ١١٨٩ م لكن الصليبيين فى الصلح الجديد احتفظوا ببيروت وجبيل واحتفظ المسلمون بمدينة يافا ، على أن يستمر الصلح ثلاثة سنوات .

وأما فى المجال الداخلى فقام الملك العادل بالتغيير الذى يضمن به استقرار الأمور ، فجعل من نفسه سلطانا على ممتلكات صلاح الدين ، بينما عين أولاده لحكم الولايات ، وفى مصر عين الملك الكامل ، وأعطى دمشق للملك المعظم عيسى ، وحران للانشرف موسى وعين الأوحى على ميفارقين وقد استطاع العادل بواسطة هذا التغيير الإدارى أن يعيد الوحدة للدولة الأيوبية ، وأن يعيد بناء الجبهة الاسلامية .

اتسع مدى الدبلوماسية الاسلامية فى عهد الملك العادل ، فقد افاد من الخلافات التى نشبت بين الصليبيين فى بلاد الشام ، ذلك أن النزاع بين انطاكية وبيت المقدس وامارة طرابلس أدى الى أن تقتارب المصالح بين بيت المقدس ومصر ، ويعقد الملك العادل صلحا مدته ست سنوات ترتب عليه عودة التجارة مع المدن الساحلية فى بلاد الشام .

كذلك كان نتيجة للدبلوماسية الاسلامية أن أسهم البنادقة خدمة لمصالحهم التجارية فى تغيير هدف الحملة الصليبية الرابعة ، فبعد أن كان هدفها مصر ، تنحرف لتتخذ القسطنطينية هدفا لها . وتنجو مصر من عدوان جديد كاد يشنه عليها الغرب المسيحي .

الحملة الصليبية الرابعة

اعداد الحملة :

بدأ الاعداد للحملة منذ عام ١١٨٩ م حين تولى منصب البابوية فى روما البابا أنوسنت الثالث . وقد رأى هذا الرجل ضرورة الانتقام للمسيحية وإعادة ما حققه الصليبيون منذ عام ١٠٩٩ م واسترجاع الاراضى المقدسة من ايدي المسلمين . ويمكن القول أن البابا أنوسنت الثالث أراد أن يهدم كل ما بناء صلاح الدين والمسلمون فى الشرق الاسلامي .

وقد بدأ مشروعه بأن اتصل ببطريك مدينة بيت المقدس يطلب اليه

أن يمدد ببيانات مفصلة عن قوة المسلمين ومدى استعداداتهم للقتال ، كما طلب اليه أيضا أن يمدد بمعلومات عن العلاقات بين المسلمين بعضهم بعضا .

ومن ثم بدأت الاستعدادات للحملة الرابعة . ويلاحظ أن هذه الحملة لم تكن حملة شعبية ، كما لم تكن حملة إباطرة وملوك ، وإنما كانت حملة للأمراء أسهم فيها عدد كبير من الأمراء والنبلاء الأوروبيين ، وكانت الأغلبية فيها للأمراء الفرنسيين .

وربما رأى الصليبيون عدم اشتراك الملوك والأباطرة في هذه الحملة لأن التجارب أثبتت أن اشتراكهم لم يؤد إلى نتيجة جدية في حين ن الحملة الأولى التي لم يشترك فيها ملك و إمبراطور آتت بنتائج طيبة لم تتحقق بعد ذلك .

كانت الخطوة الأولى أمام هذه الحملة هي تحديد اتجاهها ، ورأى بعض الأمراء أن تكون وجهتهم بيت المقدس ورأى فريق آخر أن تكون وجهتهم مصر باعتبارها المركز الحقيقي للجهاد وباعتبار أنها القاعدة التي تقوم فيها الدولة الأيوبية والتي سبق أن عانت من وجودها القوات الصليبية ، واستقر الرأي بين الأمراء على أن تكون مصر هي هدف تلك الحملة .

وبعد أن تم تحديد الهدف بدأ الإعداد العمل لهذه الحملة وكانت أولى الخطوات التي نفذها هؤلاء الأمراء هي الاتصال بأحدى الجمهوريات التجارية الإيطالية وهي البندقية حيث عقدوا معها اتفاقا يتم بمقتضاه أن تقوم الأساطيل البندقية بنقل الصليبيين إلى الشواطئ المصرية وهنا يجب أن نوضح أن كثيرا من التجار الإيطاليين كانوا يمارسون التجارة في الموانئ المصرية وخاصة دمياط والاسكندرية .

وفي عام ١٢٠١م بدأت القوات الصليبية تتوافد على البندقية استعدادا للرحيل إلى الشواطئ المصرية ويأتي عام ١٢٠٢م دون أن تتحرك الأساطيل الإيطالية لنقل هذه القوات لأن الإيطاليين بطبيعة الحال لم يكن يهمهم مصالح الصليبيين ولم يكن من المعقول أن يتحركوا بما يمليه عليهم الصليبيون خاصة وأن الصليبيين عجزوا عن دفع ثمن نقلهم بالسفن الإيطالية إلى شواطئ مصر . وهنا بدأت البندقية تملئ إرادتها وذلك طبعا وفق ما تمليه عليها مصالحها الاقتصادية(٢) .

واقترحت البندقية أن يكون وجهه الحملة مدينة زارا على القسطنطينية .
المقابل للبحر الادرياتيكي لاستردادها من ملك هنغاريا وعند نجاح الصليبيين
فى ذلك يكون الثمن تقلمهم الى مصر . واستجاب الصليبيون لذلك رغم اعتراض
البابا . وهاجم الصليبيون المدينة الآمنة زارا فى عام ١٢٠٢ م واستولوا
عليها ، وهنا بدأ النزاع يسب بين البنادقة والصليبيين حول اقتسام الغنيمة
وانتهى الخلاف الى حرب بينهما انتهت أيضا بالوصول الى اتفاق .

وتجب الإشارة الى أن البابا انوسنت الثالث قد ثارت قاترته ، وضاق
بالحملة وأمرائها ذرعا فأصدر قرارا بالحرمان على أعضاء الحملة بأكملها ،
كذلك شمل القرار البنادقة باعتبارهم مسئولين عن انحراف الحملة عن
هدفها الأصلى .

بعد ذلك بدأ الصليبيون والبنادقة يستعدون للزحف نحو مصر ، فى
نفس الوقت الذى حدثت ثورة فى القسطنطينية أدت الى خلع الامبراطور
البيزنطى أسحسقى الثانى وفرار ابنه الكسيوس الى الغرب حيث طلب
المساعدة من البابا ، وكان الكسيوس قد عرض على البابوية أن تعود تبعية
الكنيسة الشرقية الى روما فى مقابل تلبية طلبه بالمساعدة .

وقد صادف هذا العرض السخى قبولا من البابوية ، كما وجد فيه
التجار البنادقة فرصة طيبة لسحقين مكاسب ضخمة وفى نفس الوقت كانوا
يحرصون على التخلص من اتفاقهم مع الصليبيين ذلك لأن نقل الصليبيين
الى مصر معناه انتهاء العلاقة الطيبة بينهم وبين الملك العادل ، ومعناه أيضا
القضاء على الامتيازات التى منحها لهم فى مصر ومما يذكر انهم فى عام ١٢٠٢م
قد أرسلوا مندوبيهم لعقد اتفاقية مع العادل تعهدوا فيها بعدم المساس
بمصالح مصر وعدم الاشتراك فى مشروعات من شأنها الاتفاق مع الصليبيين
ضد مصر وكان من نتائج هذه الاتفاقية زيادة فى المنح والامتيازات التى
حصل عليها البنادقة فى مصر .

من هنا كان من صالح البنادقة اقناع الصليبيين بمعونة الامبراطور
البيزنطى الكسيوس فى العودة الى عرشه رغم العداء الشديد القديم بين
الامبراطورية البيزنطية وبين البنادقة فقد كانت لا تسمح لهم بالتجارة فى
القسطنطينية وحرمتهم بذلك من مكاسب اقتصادية ضخمة خصوصا وانها
سمحت لتجار جنوة بالتجارة معها .

بدأ كل فريق في استعراض مصالحه ، وبدأ البابا يذكر الاخطار التي منبها الدولة البيزنطية ضد الحركة الصليبية ، فقد وضع الامبراطور المخلوع اسحق الثاني انجيلوس العراقيل في طريق الحملة الثالثة ولم يقدم أية مساعدة للامبراطور الالماني فردريك برباروسا ، ورأى نجاح الحركة الصليبية في هذه المرحلة لن يتحقق الا بالاستيلاء على القسطنطينية ، كما أن القسطنطينية نفسها وقبل أن تقوم فيها الثورة قد سالت العزيز عنمان حاكم مصر ، وكان البيزنطيون من قبل قد سألوا صلاح الدين ، وعاملوا المسلمين معاملة حسنة ، وهذا أيضا لم تكن البابوية لتسكت عليه أو لتغفره لهم .

وهكذا نجد أن الحملة الصليبية الرابعة تتجه الى القسطنطينية حيث وصلت اليها في عام ١٢٠٤م ، واستولوا على المدينة وعاثوا فيها فسادا وقتلا ونهباً وسفكاً للدماء ولم ينج الشيوخ والاطفال والنساء من وحشية الصليبيين ، بل لم تنج آثار المدينة الرائعة من أيديهم ومن العجيب أن الكنائس ذاتها لم تسلم من التدمير والتخريب ومما يذكر أن المسيحيين في القسطنطينية قد تمتوا لو أن بلادهم قد سقطت في أيدي المسلمين .

لقد اقترح الصليبيون كنيسة أيا صوفيا وهم سكارى فانتهكوا حرمة المكان المقدس ، وداسوا الكتب المقدسة وهي كتبهم المقدسة بالاقدام ، ولم نسلم المساجد أيضا فقد أحرقوا مسجد القسطنطينية ، وهو الجامع القديم الذي بنى في العصر الأموي ، وهو المسجد الذي كان المسلمون يقيمون فيه شعائر دينهم ، وظلت النيران التي أشعلوها في المسجد ناكلة لمدة يومين كاملين .

وبعد أن استولى الصليبيون على القسطنطينية بدأ التنافس من جديد بين البنادقة وبين الأمراء ، ثم استقر رأيهم على اختيار امبراطور من الصليبيين وبطريك من البنادقة . وكان الامبراطور هو بلدوين التاسع كونت فلاندرز ، وتم حفل التتويج في كنيسة أياصوفيا في ١٢٠٤م ، أما البطريك فكان توماس موروسيني ، وبذلك يكون أول الكاثوليك الذي يتولى هذا المنصب الديني في كنيسة القسطنطينية الشرقية (٣) .

أما بقية أجزاء الامبراطورية فقد تم تقسيمها بين الأمراء الذين اشتركوا

فى الحملة وتحولت الامبراطورية البيزنطية الى اقطاعات تسببه اقطاعات
الغرب المسيحى .

واستمر هذا الوضع الذى تنفصلت فيه الامبراطورية البيزنطية وضاعت
وحدثها حتى عام ١٢٦١م حين استطاع الامبراطور البيزنطى ميخائيل الثامن
الاستيلاء على القسطنطينية مرة اخرى. واعادة مجد الامبراطورية وهبتها .

نتائج الحملة الصليبية الرابعة :

مما لا شك فيه ان هذه الحملة قد انخرقت بالفكرة المسيحية التى قامت
عليها اساسا حركة الحروب الصليبية ، وهذا يدل على ان الفكرة ذاتها كانت
فكرة خاطئة فلم يكن الصليبيون انفسهم يؤمنون بقضية الاراضى المفقدة
والاستيلاء عليها ، وانما كانوا يؤمنون أولا واخيرا بمصالحهم المادية التى
كانت تحرك كل فريق من الذين اشتركوا فى الحملات الصليبية منذ بدايتها .

والحملة الصليبية الرابعة قد ادت الى شدة العداء بين الشرق المسيحى
والكنيسة الشرقية وبين الغرب المسيحى والبابوية ، كما عمقت الهوة بينهما
فحين لجأ الامبراطور الكسيوس يطلب العون من المسيحية الغربية لم يكن
يحتسب ان هجوما وحشيا يربيا سوف يقع على بلاده تكون من نتيجته
اقامة اماره لاتينية فى القسطنطينية العاصمة البيزنطية .

وقد كان من نتائج تلك الحملة ايضا الخلاف بين البنادقة والصليبيين
ولم تؤد الى أى تعاون بينهما كما كان متوقعا كذلك كان فى موقفه البنادقة
وتحالفهم مع الملك العادل فى سبيل الحصول على امتيازات اقتصادية فى مصر
دليلا كافيا على ان مصالح الجمهوريات الايطالية تاتى أولا ودائما فى المقام
الاول .

كذلك لم يتحقق هدف البابا انوسنت الثالث ، ولم يقدم للشرق
اللاتينى اية مساعدات لاخوانهم المسيحيين هناك والذين بداوا يدركون ان
أوروبا قد تخلت عنهم .

الفصل الثاني

استكمال الواجهة الحضارية

ظهر في تلك المرحلة من تاريخ الأمة الاسلامية قوى سياسية جديدة كان لها دورها في تغيير ميزان القوى ، ونقل الثقل السياسى الى المشرق • فعلى الرغم من وجود بقايا الصليبيين في بلاد الشام ، وعلى الرغم من تغير الأوضاع السياسية في مصر إلا أن الجنب السياسى انتقل الى المشرق حيث ظهرت الدولة المقلوية كقوة مؤثرة في السياسية العامة لتلك المرحلة ، كما مثل المفلول القوة الوثنية المعادية للإسلام ، وأصبح العدو الجديد للإسلام الذى يجب أن يعلن الجهاد العام والاستنفار ضده كذلك ثم نوع من التقارب بين المفلول الوثنيين وبين الصليبيين عليهم يستطيعون بهذا القضاء على الإسلام •

وكان على العالم الإسلامى أن يواجه المفلول كما واجه الصليبيين ، وكان على المسلمين أن يواجهوا التحدى العسكرى القادم اليهم من المشرق ، وأن يصمدوا في وجه هذا الزحف حفالا على منجزاتهم الحضارية ذلك الزحف الذى استطاع في فترة وجيزة أن يقيم دولة اتصمت حدودها مع حدود الخلافة العباسية في بغداد •

والخريطة السياسية التى نناقش الأحداث عليها تشمل في ذلك الوقت أى في القرن الثالث عشر الميلادى دولة المفلول في المشرق ، وبينها وبين أراضى الخلافة تقوم الدولة الخوارزمية وإلى الغرب من أرض الخلافة تمتد بلاد الشام التى بدأت تشهد صراع أمراء البيت الأيوبى بالإضافة الى بقايا الصليبيين ثم مصر التى انتهت دولة الأيوبيين فيها ، وتسلم الحكم من بعدهم المماليك •

والقضية التى نهضنا بالدرجة الأولى تتعلق أساسا بالعلاقات السياسية الإسلامية في القرن الثالث عشر الميلادى ، ومدى ما وصلت اليه العلاقات بين الخليفة العباسى وحكم المسلمين وعلاقة الخلافة بالدولة البيزنطية بالإضافة

الى علاقة المغول مع الصليبيين ، كل هذا دون شك أثر على مجريات الأمور وأسرع فى انهيار الخلافة العباسية وزوالها ، وتقدم الزحف المغولى ليهدد مصر •

وقد قامت علاقات عدائية بين تلك القوى السياسية فحين بدأ خطر انخول يهدد العالم الاسلامى لم يكن امامه سوى القوة الخوارزمية التى كانت فى ذلك الوقت تحاول انبات وجودها السياسى وتوسيع مدى دولتها ، لكن الظروف لم تكن كلها مواتية للخوارزميين ، فكان الانتشار الواسع سببا فى ضعف القوات العسكرية الخوارزمية وعدم قدرتها على الوقوف مدى سنوات طويلة أمام الغزو المغولى حتى أصبح الغزو المغولى خطرا يهدد العالم كله تستطيع أية قوة الوقوف أمامه •

ولقد كانت الدبلوماسية الاسلامية غير موفقة فى تلك المرحلة فلم يتمكن الخوارزميون من اقامة علاقات وطيدة مع العباسيين ، كما لم يوفق الخوارزميون فى كسب نمة القوى الاسلامية المحيطة بهم فى ذلك الوقت •

وكان قيام دولة المماليك كقوة سنية جديدة امتدادا للدولة الايوبية من العوامل التى حفعت التوازن الدولى فى السياسة الاسلامية ، وحافظت على الاسلام ، وردت للامة الاسلامية مكانتها وحققنت النصر النهائى للاسلام •

اولا : الدولة الخوارزمية •

استطاع الخوارزميون ان يزيلوا دولة السلاجقة فى ايران وان يتفقدوا الحكم فيها وان يحصلوا على اعتراف الخلافة العباسية بشرعية وجودهم فى المنطقة وذلك فى عام ٥٩٠هـ / ١١٩٣م • وقد كان قيام الدولة الخوارزمية فرصة سانحة للمسلمين لحياء الخلافة العباسية التى كانت قد شاخت وهزلت قواتها ولو تم التعاون والاتحاد بين القوى الاسلامية لم يتمكن المغول من القضاء على الخلافة العباسية فى بنسداد الا بعد أن ازالوا من طرفهم الدولة الخوارزمية فى ايران واقاموا على انقاضها دولة مغولية تتأخم حدودها حدود الخلافة الاسلامية •

بلغت الدولة الخوارزمية أقصى اتساع لها فى عهد السلطان علاء الدين محمد بن خوارزمشاه الذى حكم فى الفترة من ٥٩٦ : ٦١٧هـ / ١١٩٩ : ١٢٢٠م وهذه الفترة توافق ظهور دولة المغول كقوة لها وزنها السياسى فى الشرق • وبذلك أصبحت القوة المغولية تسبب خطرا مباشرا على الدولة الخوارزمية خاصة بعد توسعها شرقا وغربا لتتأخم حدود خوارزمشاه •

ولا تستطيع أن تغفل الحديث عن السلطان علاء الدين عند مناقشة الدولة الخوارزمية يقول ابن الأثير: هو محمد بن علاء الدين بن نكش ، كانت مدة حكمه إحدى وعشرين سنة ، واتسع ملكه وعظم محله وإطاعه العالم بأسره ، ولم يملك بعد السلجوقية أحد مثل ملكه ، فإنه ملك من حد العراق إلى تركستان وملك بلاد غزنة وبعض الهند ، وملك سجستان وكرمان وطبرستان وجرجان وبلاد الجبال وخراسان وبعض فارس ، وفعل بالخطا الأفعال العظيمة وملك بلادهم (١) .

وقد أدرك المغول خطورة الدولة الخوارزمية فاعدوا العدة للقضاء عليها وقد صمد في وجه المغول وصدهم عن أراضيها أكثر من مرة .

وكانت الضربة القاضية التي وجهها التتر إلى خوارزمشاه في الري عام ٦١٧هـ / ١٢٢٠م ، وذلك بعد أن استولت على كثير من المواقع الهامة في الدولة الخوارزمية كبخارى وسمرقند ، واتفقزم أمام المفسول جيش خوارزمشاه بل هرب السلطان من أرض المعركة مؤسرا الأ يواجه المغول ، ولم يبق أمام المغول سوى إقليم خوارزمشاه القسم الرئيسي في المملكة ، حين سقط هذا في أيدي المغول ضاعمت الدولة الخوارزمية .

ويرجع المؤرخون هزيمة خوارزمشاه إلى خيانة المرتزقة من الأتراك الذين انحازوا إلى جينكيز خان مما ترتب عليه سقوطه ، كثير من الواقيع الحصينة ، وتعرض الأهالي لوحشية رهيبة تمتل في حمامات الدم والمذابح اللانسانية التي أقامها المغول .

جلال الدين منكبرتي :

كان جلال الدين منكبرتي يحكم إقليم غزنة عن أبيه ، فلما تعرضت الدولة الخوارزمية لهجوم المغول الشامل المبرر استدعاه لمساعدته في التصدي لهذا الهجوم .

واستطاع جلال الدين منكبرتي أن يؤلف جيشا كبيرا واجه به المغول وأنزل بهم الهزيمة وذلك في عام ٦١٨هـ / ١٢٢١م ، وفر جنود المغول إلى جينكيز خان حيث أخبروه بما دار وما تم أمام جيش جلال الدين منكبرتي .

• الا أن جلال الدين منكبرتي اضطر للعودة الى غزنة ، بعد أن ازال المغول دولة علاء الدين خوارزمشاه .

وكانت الري وهمدان وأصفهان بيد غياث الدين بن خوارزمشاه ، واستطاع الصمود أمام المغول الذين لم يستطيعوا هزيمته ، بل تحلوا عنه الى بلاد القفجاق وذلك في أواخر سنة ٦٢٠هـ / ١٢٢٤م

عاود المغول الهجوم على الري وهمدان وأصفهان وعاثوا فيها فسادا بينما كان غياث الدين يقوم ببعض الأعمال العسكرية في خلاط وغيرها من مدن العراق .

وبدا تقدم جلال الدين منكبرتي الى خوزستان والعراق في عام ٦٢٢هـ ١٢٢٦م ذلك أن المغول كانوا قد هاجموا غزنة ببلاد الهند ، فسار جلال الدين الى كرمان ومنها الى أصفهان والتي كانت بيد أخيه غياث الدين خوارزم شاه .

ويقول ابن الأثير : وتفرق الخوارزمية ينهبون حتى وصلوا الى البصرة فسار اليهم شحنة البصرة وهو الأمير ملكتين فهمهم وقتل منهم جماعة ، وأغار عساكر جلال الدين منكبرتي على أراضي العراق فنهبوا ، وأمعن الخوارزميون في اعتداءاتهم على مدن العراق ، حتى صالح مظفر الدين صاحب أربل جلال الدين منكبرتي ومن ثم عاد الى أذربيجان فملكها واستطاع ان يواجه قبائل الكرج ويهزمهم فقد كانوا يهددون بلاد الاسلام خلاط وأذربيجان وأران وأرزن ودر بند شروان وهذه هي الولايات المجاورة لهم ويروي ابن الأثير في أحداث عام ٦٢٢هـ / ١٢٢٦م أنه في هذه السنة كان انصاف بن جلال الدين بن خوارزم شاه وبين الكرج في شهر شعبان فان جلال الدين حين وصل الى هذه النواحي لا يزال يقول : انني أريد أن أقصد بلاد الكرج وأقاتلهم وأملك بلادهم ، فلما ملك أذربيجان أرسل اليهم يؤذنه بالحرب ، فاجابوه بأننا قد قصدنا التتر الذين فعلوا بآبيك ، وهو أعظم منك ملكا ، وأكبر عسكرا وأقوى نفسا ما تعلمه ، وأخذوا بلادك فلم يزل ييم ، وكان قصاراهم السلامة منا(٢) .

وبستطرد ابن الأثير قائلا : وشرعوا يجمعون العساكر فجمعوا ما يزيد على سبعين ألف مقاتل فسار اليهم فملك مدينة دوين للكرج قد أخذوها من

المسلمين وسار منها اليهم فلاقوه وقاتلوه أشد قتال وأعظمه وصبر كل منهم لصاحبه فانهمز الكرج ، وأمر أن يقتلوه بكل طريق ولا يبقوا على أحد منهم فالذى تحققناه أنه قتل منهم عشرون ألفا وقيل أكثر من ذلك فقل أن الكرج بجميعهم قتلوا واقتروا وأسر من أعيانهم من جملتهم شلوة ختمت عليهم ومضى إيوانى وهو المقدم على الكرج جميعهم ورجعهم اليه وموولهم عليه وليس لهم ملك إنما الملك امرأة ، ولقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يقول لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة(٣) .

والكرج فى الأغلب قوم كانوا يسكنون منطقة جورجيا وأرمينيا ، وكانت عاصمتهم تفليس وكانت أهم مدنها تبريز وفيها كانت ملكتهم وامتدت أراضيهم غرب وجنوب بحر قزوين .

وفى عام ٦٢٣هـ / ١٢٢٧م استطاع جلال الدين منكبرى دخول مدينة تفليس من بلاد الكرج ، وقد حشدت الكرج قواتها وتحالف مع الاقوام المجاورة من اللان واللكز والقفجاق وغيرهم وذلك لمحاربة جلال الدين الذى تمكن من انزال الهزيمة بهم وولى الكرج منهزمين لا يلقى الاخ على اخيه ولا الوالد على ولده ، وكل منهم قد أهنته نفسه وأخذتهم سيوف المسلمين من كل جانب فلم ينسحب الا اليسير ونزل جلال الدين بالقرب من تفليس ، ودانت له الكرج ، ودخلوا فى الاسلام .

وكانت هذه الاقوام قد ملكت تفليس فى عام ٥١٥هـ فى عهد السلطان محمود بن محمود بن ملكشاه السلجوقى ، ويذكر ابن الاثير أن هذا التقرب من أعظم الثغور ضررا على المجاورين له من الفرس .

وكان هذا من أعظم انجازات جلال الدين منكبرى ، الذى ظل يحارب فى أكثر من جبهة منها كرمان الا أنه وصلته الاستدعاءات من بلاد الكرج تطلب اليه العودة اليها ، فقام بعدد من العمليات الحربية وقضى على بقايا الكرج وضرب بلادهم وأحرقها . واتجه بعد ذلك الى خلاط حيث حاصرها .

حارب جلال الدين أيضا التركمان الايوانية وهدد مدنها . وهناك

(٣) ابن الاثير ، المصدر السابق ج ١٢ ص ٤٢٥ ، ٤٣٦ .

ملاحظة هامة وهي أن ظهور جلال الدين منكبرتي ونشاطه العسكري الكبير واتساع ملكه في شمال وشرق العراق ، جعل أفراد البيت الأيوبي يعيدون النظر في سياستهم التي أدت الى تفكك قوتهم ، فاتصل المعظم من دمشق ، بأخيه الأشرف في حلب ثم اتصلا بالكامل في مصر وأخبراه بنزول جلال الدين منكبرتي على خلاط مما يهدد أراضيهم تهديدا مباشرا ، كما كان هذا حافزا على عودة التضامن والوحدة الى بيت الأيوبي الذي تفككت أواصره بوفاة صلاح الدين ويقول ابن الأثير : ان هذه الحالة كانت نقض الاتفاق لعامة البيت الأيوبي .

ولم يقتصر نشاط جلال الدين العسكري على محاربة التتر أو الكرج وانما وجه اهتمامه الى الاسماعيليه الذين استشرى أمرهم من قلمتهم الموت ، وكان السبب في مسير جلال الدين منكبرتي اليهم هو اعتداؤهم على أحد امرائه المعين على مدينة كنجة فلما قتلوه ، سار اليهم جلال الدين وضرب بلادهم المتدة من حدود الموت الى كروكوه بخراسان .

ومن الاحداث الهامة التي أثرت على قوة جلال الدين منكبرتي الخلاف بينه وبين أخيه غياث الدين وكان لقاؤه الأخير مع المغول الذي لعبت الخيانة فيه دورا ، إذ راسل الاسماعيليه الملاحدة المغول وأخبرهم بضعف جلال الدين منكبرتي ومن ثم كانت هزيمة جلال الدين أمام المغول ، تلك الهزيمة التي قضت على جلال الدين والدولة الخوارزمية الى الأبد فقد خلفه ملوك ضعاف منهم ركن الدين خوارزمشاه الذي سلم نفسه للمغول .

وكان مقتل جلال الدين عام ٦٢٨هـ / ١٢٣١م إذ اغتاله أحد الاكراد ، وزال بذلك خصم عنيد للمغول وفتح الطريق أمامهم الى عاصمة الخلافة .

ثانيا : المغول :

ظهر المغول في منطقة منغوليا في الصين وهي المنطقة الممتدة من جنوب سيبيريا الى شمال التبت الى الغرب من منشوريا . وعاشت القبائل المغولية في هذه المنطقة بلا رابطة سياسية توحد بينها .

يقول رشيد الدين : المغول صنف من الاتراك ، وبينهم تفاوت واختلاف

شاسع ، وان كان الاتراك والمغول يتشابهون وأطلق عليهم في الأصل لقب واحد (٤) .

والمنطقة التي قطنها المغول تتميز بقسوة المناخ وشدة البرودة والأعاصير المدمرة . وقد أثر هذا المناخ دون شك على عادات وإخلاق وطباع المغول .

في هذه المنطقة وفي هذا المناخ ولد تيموجين عام ٥٤٩هـ / ١١٥٥م واعتنت أمه بتربينه وأعداده ذلك أن والده توفي وهو صغير ، وبدأت علامات القوة والبطش تظهر على الشاب تيموجين ، الذي استطاع أن ينال إعجاب وتقدير المغول ، ومن ثم توج خانا أعظم لهم عام ٦٠٣هـ / ١٢٠٦م .

وارتبط تاريخ المغول بخاقانهم الأعظم جينكيز الذي استطاع أن يوحد القبائل المغولية ، وأن يقيم لهم دولة مستقرة . وإن يكون جيشا قويا يحمي هذه الدولة ويحمي وجودها ، وإن يضع لها قانونا يحكم وفقه المغول عرف باسم Yasa الياسا ووفقه نظمت شئونهم وأحوالهم وانضبطت علاقاتهم .

كانت البداية العملية لظهور دولة المغول عام ١٢٠٦م ، ولم يمض وقت طویل الا وظهرت القوة العسكرية الضاربة لهم ، وبدأ الجيش المغولي يمارس عملياته الحربية في شمال الصين حيث استولى على أراضى كثيرة ، ودخل كثيرون من سادة الصين في خدمه الخان الأعظم للمغول .

وقد كان لظهور جينكيز خان بهذه القوة الضخمة أثرها في أن امبراطور الصين واى وانج way'wang طلب الصلح ، الا أنه تراجع في ذلك وترك العاصمة وأوكل مهمة التصدي للمغول لابنه ، وقد أدى ذلك الى حدوث انقسام في صفوف الجيش الصينى ومن ثم انتهز جينكيز خان هذه الفرصة السانحة ليستولى على الصين ويدخل عاصمتها بكين عام ٦١٢هـ / ١٢١٥م .

بدأ جينكيز خان يتجه ببصره غربا حيث الدولة الخوارزمية وكان عليه أن يقود القبائل المغولية ليضع ثقله العسكرى في خدمة الهدف الأكبر وهو إزالة الدولة الخوارزمية تمهيدا للزحف غربا الى دار الخلافة في بغداد .

وقد ساعده في ذلك كما ساعد خلفاءه من بعده ، تفكك العالم الاسلامي ونمزق قواه .

استطاعت الجيوش المغولية أن تهزم جيوش الدولة الخوارزمية في عهد محمد الثاني خوارزم شاه ١٢٠٠ : ١٢٢٠م ، ولم يستطيع خوارزم شاه أن يصمد بل فر امامهم ويرجع المؤرخون هزيمة خوارزم شاه امام المغول الى خيانة المرتزقة من الأتراك الذين كانوا يمثلون عصب الجيش الخوارزمي ، فقد سلموا في ميدان المعركة ، وانحاز عدد كبير منهم الى جينكيز خان مما أدى الى أوخم العواقب ، فقد سقطت كثير من المدن والمواقع الحصينة في أيدي المغول ، وتعرض الأهالي لوحشية رهيبة تمتلئ في حمامات الدم والمذابح التي أقامها جينكيز خان .

وسقطت تحت أقدام المغول أفغانستان الحالية وشمال إيران ووصلت جبالهم الى القوقاز . واستمرت جيوش المغول في توسعها فاستولت على روسيا ، وتقدمت الى أوروبا فوصلوا بولندا وتوفي جينكيز خان في عام ٦٢٤هـ / ١٢٢٧م .

شخصية جنكيز خان :

كان جنكيز خان من أقسى القادة العسكريين الذين عرفهم التاريخ ، ذلك أنه كان يؤمن أن الحرب تستتبع الحريات وتهدر كرامة الانسان ، ولقد ترك جنكيز خان بصمات الوحشية والدمار على التاريخ المغولي كله واستطاع جنكيز خان أن يكسب احترام المغول وخاصة رجال جيشه فقد كانوا يعتبرونه رئيسهم الأعلى ، يقلدون أوامره ، وينزلون على طاعته ، كما رفعوه الى مرتبة التآليه . ولم يكن أحدهم يستطيع مخالفة الحان الأعظم . وأقام جنكيز خان نظاما عسكريا جوهرا الارهاب والقسوة والهلاك والدمار للحضارة والعمران ، وتمثل ذلك في سلوك الجيش المغولي خلال نصف قرن من الحرب المدمرة التي استمرت دون توقف حتى كانت ضربة عين جالوت عام ١٢٦٠م .

ويعكس النظام العسكري الذي وضعه جينكيز خان مهارة وكفاءة ودهاء فقد استطاع أن يقيم دولة للمغول ، وإن يضع لها النظم الادارية ، والاقتصادية وكان أهم ما يعنيه هو إعادة فتح الطريق التجاري القديم بين إيران والصين وكان جنكيز خان يتخذ المستشارين والوزراء وكان يستمع

إليهم ، ويسألهم آراءهم ، وهؤلاء هم الذين وضعوا أسس التنظيم الإداري عند المغول والذي سيظهر فيما بعد .

أولاد جنكيز خان :

وكان جنكيز خان قد أوصى أولاده وكانوا كثيرين بالحفاظ على ملكه ، ودعاهم إلى الاتحاد ، وإن يدفعوا عن مملكته الممتدة الإعداء .

أما أبناء جنكيز خان فكانوا : جوجي ، أوجداي ، جغتاي ، تولوي وتولي أوجداي حكم المغول بعد أبيه جنكيز خان ، وقد استطاع أن يوحد المغول وأن يشجعهم على الاستقرار ، واتخذ لهم عاصمة هي قراقورم شرقي الصين .

أما الابن الأكبر جوجي فقد تولى الإشراف على شئون الصيد وتنظيم القصور واختار جغتاي أن يكون حاكماً لقوانين أبيه الياسا yasa أو التاريخ السرى

وقد عهد جنكيز خان لابنه أوجداي ليخلفه في حكم المغول ، وإيذه المغول بعد وفاة أبيه ليقوم على حكمهم وتولى الحكم عام ١٢٢٢ هـ / ١٢٢٥ م وفي اجتماع المغول القوريلتاي توج خانا أعظما للمغول .

وكانت أولى الخطوات التي اتخذها الخان الجديد هو إفساد جيشين عظيمين لاستكمال مهمة أبيه ، الأول كانت وجهته إلى الصين والثاني كانت مهمة الاتجاه إلى إيران للقضاء على ما تبقى من الدولة الخوارزمية .

وقد قام أوجداي بالهزات عظيمة للمغول ففي عهده وصلت جيوش المغول إلى أوروبا ، فقد كون بعد عودته مظفراً من الصين جيشاً ضخماً بقيادة ابن أخيه جوجي وقام بفتح بلاد الروس والجرس والبغار وإقليم أوروبا الشرقية .

وقد تمكن هذا الجيش من إتمام مهمته واستولى على الأراضي الواقعة بين جبال الأورال وشبه جزيرة القرم التي كانت موطناً للباشقرد والبغار . وقد أحرق المغول مدينة موسكو ووصلت جحافلهم إلى بولندا ، وقد بالغوا في أعمالهم الوحشية وفي بولندا حيث أقام المغول مذبحاً بشرياً مروعة بلغت ٢٧٠٠٠ كما تذكر المصادر وقد قطعوا آذان ضحاياهم ووضعوها في أكياس

فبلغت ذلك الرقم . وقد هددوا ألمانيا وهنغاريا واحتلوا المجر وهددوا
إيطاليا مقر البابوية .

وتوفى أوجداى فى عام ٦٣٩هـ / ١٢٤١ وعقد المغول مؤتمرهم الكبير
القوريلتاى لاختيار حاكم جديد وكان هذا الحاكم هو كيوك بن أوجداى وكان
حكمه قصيرا كما كانت الظاهرة التى ميزته تأثره بالمسيحية فقد كانت أمه
مسيحية وانخذله وزبوين مسيحيين .

تم حدث نزاع بعد وفاة كيوك على من يتولى حكم المغول حسمنه بمهارة
الأميرة المغولية سرفويتى التى استطاعت أن تصل بابنها منكو الى العرش
المغول وكان ذلك عام ٤٦٨هـ / ١٢٥٠م ، واستمر حكمه سبع سنوات .

ومنكو خان هو ابن نولوى بن جنكيز خان ، وقد أولى هذا الخان المغولى
اهتمامه للإصلاحات الداخلية والنظم الادارية وخفف الضرائب عن رعاياه ،
واستخدم جماعة من الايرانيين استعان بهم فى تنظيم وإدارة الدولتين
المغولية .

ويظهر تأثير الحضارتين الاسلامية والمسيحية فى حياة المغول ونظمهم .
فقد بدأوا ينظمون دولتهم ويميلون الى الاستقرار .

وفى عهد منكوخان كان بوغل المغول فى اراضى الاسلام ، وكان سقوط
بغداد على يدى هولاكو كما كان تقدمهم فى بلاد الشام . الا انه توفى عام
١٢٥٧ فلم يسمح بأخبار نكبة المغول ، وهزيمتهم فى عين جالوت .

النظم المغولية :

كان للمغول نظمهم وعاداتهم وتقاليدهم وقوانينهم وأساليبهم الحربية
وطبائعهم الاجتماعية . وغلبت الوثنية على المغول ، فقد كان منهم من يعتنق
البوذية ، ومنهم من يعبد الظواهر الطبيعية أو أرواح أجدادهم ، ثم اعتنق
عدد منهم المسيحية وأخيرا دخل المغول فى الاسلام وكان ذلك فى عهد
السلطان أحمد نكودار ٦٨١هـ / ١٢٨٢م وتبعه غازان خان ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م
الذى أعلن الاسلام ديناً رسمياً للدولة .

وعاش المغول حياة بسيطة بدائية لا ينظمها الا العرف ، فلما تولى
خانهم الاعظم جنكيز خان وضع لهم القانون المغولى المعروف باسم
وهى كلمة مغولية تعنى الحكم أو القاعدة أو القانون .

وأمر جنكيز خان أن يكتب الياسا بالخط الاويفورى وان يحفظ فى خزانة الدولة • كما أوصى بتعليم الاطفال هذا الخط ويطلق اصطلاح الياسا الكبير على قوانين جنكيز خان التى دونت وتسمى ياسه نامه ويرجع المغول الى نصوص الياسا فى مشكلاتهم الكبرى كاعتلاء خان جديد للعرش أو عند تسيير جيش من جيوش المغول •

والياسا تنظيم حياة المغول ، وتحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وتوضح علاقة الفرد بالمجتمع •

ويمكن تلخيص أحكام الياسا فى أمور ثلاثة :

١ - الموضوع التام لجنكيز خان •

٢ - الاتحاد فى قبيلة واحدة •

٣ - العقاب الصارم لكل مخطئ •

يقول المقرئى : ان جنكيز خان القائم بدولة التتر فى بلاد الشرق لما غلب الملك أونك خان وصارت له دولة قرر قواعد وعقوبات أثبتتها فى كتاب سماه ياسه ومن الناس من يسميه يسق والأصل فى اسمه ياسه ولما تم وضعه كتب ذلك نقشا فى صفائح الفولاذ وجعله شريعة لقومه فالتزموه بعده حتى قطع الله دابرهم •

وكان جنكيز خان لا يتدين بشيء من أديان الأرض فصارت الياسا حكما فى عقبه لا يخرجون عن شيء من حكمه • ويذكر المقرئى أن نسخة من الياسا توجد بخزانة المدرسة المستنصرية ببغداد كما أخبره بعض العلماء وأورد المقرئى بعض قوانين الياسا ومنها(٥) :

١ - من تعد الكذب أو تجسس أو سحر أو تدخل بين خصمين وإعان أحدهما على قتل الآخر قتل •

٢ - من بال فى المال أو على الرماد قتل •

٣ - من وقع حمله أو قومه أو شيء من متاعه وهو يكر أو يفر فى حالة

(٥) المقرئى - المخطوط - ج ٢ ص ٢٢٠ ، ٢٢١ •

وانظر : عبد السلام عبد العزيز فهمى • تاريخ الدولة المغولية فى ايران ص ٣٤ ، ٣٥ •

الفتال وكان أحد وراه فانه ينزل وبناول صاحبه ما سقط منه فان لم يناوله قتل .

٤ - بين عقوبة الجنود والفواد فان اذنب أكبر القواد دعى الملك آخر من عنده حتى يعاقبه .

ووضع جنكيز خان عقوبة للسرقه ، ونادى بطاعة الوالدين ، ونهى عن ادمان الخمر يقول : اشربوا ثلاث مرات فى الشهر والأفضل ألا تشربوا أبدا فان الرجل السكران كالرجل المضروب على أم رأسه يفقد عقله .

الجيش المغولى والنظم العسكرية :

كون المغول جيشا ضخما استطاعوا أن يفتلبوا به الدنيا شرقا وغربا ولا بد انهم وضعوا نظاما ضبطلت هذا الجيش ونظمته واحكمت تدريبه بحيث استطاع ان يؤدى المهام التى سجلها له التاريخ .

وكان الجيش المغولى منظميا ومقسما الى فرق تراوحت بين العشرة والمائة والالف والعشرة آلاف .

وقد كان هناك من يقوم على اعداد الاسلحة وحملها مثل السهام والاقواس . وهناك من عليه مهمة الاشراف على الطعام والشراب للجنود ، ومن يقوم على رعاية الدواب ، ومن يشرف على اعداد العجلات الخربية .

وكان لجنكيز خان حرس خاص يتكون من ثمانين شخصا يتناوبون الحراسة ليلا ونهارا ، وقد بلغ حرس جنكيز خان فى فترة من الفترات عشرة آلاف وقد كون افراد هذا الحرس الارستقراطية العسكرية فى الجيش المغولى .

وكان الجيش المغولى مقسما لثلاثة اقسام جناحين أيمن وأيسر ، وقلب الجيش تتقسمة الفرق الاممية أو الطلائع وكانوا مسلحين بدروع كاملة لوقايتهم من هجمات العدو .

وقد اولى خانات المغول جيشهم عناية فائقة ، وانفقوا عليه بمخاه ، وكانوا يشددون فى حمل كل ما يحتاجه عند تحركه من مؤن واسلحة وماء حتى الابر والخيوط كانوا يأخذونها معهم .

وكون الجيش المغولى فرق للاستطلاع يذهب الى مواقع العدو ، ونانى

بالأخبار والمعلومات حتى تسهل من مهام الجيش فنعرف مكان الضعف في صفوف الأعداء وحصونه ، ومن ثم يبدأ تقدم الجيش المغولي .

المغول والعالم الاسلامي :

كانت أهداف المغول تتمثل في اقامة امبراطورية مغولية عظيمة ، وكان هذا يعنى بالضرورة الدخول في حرب سافرة مع القوى الاسلامية المجاورة باعتبارها تشكل اجنح الغربى الذى رسمته مخيلة اغول لامبراطوريتهم المرتقبة .

وهذا الاجنح الغربى كان يتضمن الدولة الخوارزمية في ايران ، والخلافة العباسية في العراق ثم بلاد الشام ومصر .

المغول والخلافة العباسية :

استطاع المغول أن يزيلوا كل العقبات التى صادفتهم في طريقهم الى بغداد ، فقد نجحوا بعد لاي في القضاء على الدولة الخوارزمية التى كانت تمثل عقبة كبريى في طريقهم الى عاصمة الخلافة العباسية ، ولقد رأينا كيف استمر الخوارزميون يعوقون تقدم المغول لولا سوء تنظيمهم وإنسغالهم بأكثر من هدف وتوزيع جيشهم على أكثر من جبهة .

لقد أقام المغول دولة لهم مكان الدولة الخوارزمية تتأخم حدود الخلافة العباسية ، ومن ثم أحكموا توجيه ضرباتهم المتوالية الى البناء العباسى الذى خارت قواه ، وانتهكته الخلافات والمنازعات ، والحيانة ، والانقسام .

ان الخلافة العباسية التى قضى عليها هولاء قد دبّت الشيخوخة فى أوصالها ، ولم تعد هى الخلافة التى عرفها العالم فى أيام الرشيد إنما انحسر نفوذها ، وتطاول عليها حكام الأقاليم ، بل أعلنوا استقلالهم وعصيانهم .

كان الخليفة العباسى المستعصم هو آخر خلفاء بنى العباسى فى بغداد وهو الذى قدر له أن يشهد النهاية المؤلمة الحزينة للدولة العباسية . والخليفة المستعصم كان من الرجال الضعفاء ، الذين ألتف حولهم أهل سوء ، مما أدى الى تسلط الأمراء ورجال الدولة على شئون الخلافة ، وكان وزيره مؤيد الدين بن العلقمى وراء الفوضى التى عاشتها بغداد قبيل الغزو المغولى لها .

كما كانت الانقسامات المذهبية على أشدها في بغداد ، ونشب الخلاف بين سكانها من الشيعة والسنة والمسيحيين واليهود ، وقد انعكست خلافاتهم الدينية على ميولهم وآرائهم السياسية مما أدى الى قيام القتال بين أهالي بغداد وخاصة بين الشيعة والسنة .

ويبدو أن الوزير ابن العلقمي وكان من كبار رموس الشيعة قام بدور خطير في تسهيل عملية دخول الجيوش المغولية الى بغداد . وتذكر المصادر أنه كاتب التتر والطمعهم في دخول العاصمة العباسية .

وكانت محاولات المغول مستمرة لدخول بغداد ، خاصة وانهم كانوا قد أقاموا دولتهم في إيران وكان هولاكو يطمح في توسيع الإمبراطورية المغولية تجاه الغرب خاصة بعد أن قضى على الخوارزميين ، وأزال الاسماعيلية واستولى على قلعته الموت .

وفي بداية عام ٦٥٥ هـ / ١٢٥٧ م بدأت طلائع الجيوش المغولية تتجه نحو العراق ، بل ان القوات المغولية استطاعت أن تعسكر بالقرب من بغداد .

ولم يستطع جيش الخلافة بقيادة الوزير مجاهد الدين أيبك الدوادار أن يصد هجوم المغول العاني على بغداد ومنى الجيش العباسي بهزيمة ساحقة واحكم حصارهم لعاصمة الخلافة ، وتخرج موقف الخليفة ، وعاث المغول في البلاد فسادا وتخريبا وتدميرا .

ولم تصمد بغداد أمام جحافل المغول ، ولم تتحرك جيوش الأقاليم لانقاذ الخلافة ، وازداد موقف المستعصم حرجا ، فخرج الى هولاكو طالبا الأمان ومسلما العاصمة بلا قيد ولا شرط .

وتقدر المصادر ضحايا المسلمين في هذه الحرب بحوالى ٨٠٠ ألف ، وظلت النيران التي أشعلها المغول في بغداد أربعين يوما لا تبقى ولا نذر وأنت على مظاهر العمران والحضارة وقضت عليها .

ودخل القائد انغول بغداد . واحتفل في جنوده بالنصر على خلافة الاسلام وأمعنوا في اذلال الخليفة العباسي المستعصم الذي انصاع لأوامر هولاكو فسلطهم خزائنه وأمواله ، ثم أمر به فقتل .

ويسهب ابن الأثير في الحديث عن خروج التتر الى بلاد الاسلام.

وتنضج كلماته بالمرارة والألم للكارثة المروعة التي ألمت بالمسلمين نتيجة ذلك الغزو المخرب الذي فشى على خلافة المسلمين في بغداد .

يقول ابن الأثير : لقد بقيت عدة سنين معرضاً عن ذكر هذه الحادثة استعظاماً لها كآرها لذكرها فإنا أقدم اليه رجلاً وأؤخر أخرى فمن الذي يسهل عليه أن يكتب بعي الاسلام والمسلمين ، ومن الذي يزون عليه ذكر ذلك فيأليت أمي لم تلدني ويأليتني مت قبل هذا وكنت نسياً منسياً ، ألا أني حنني جماعة من الاصدقاء على تسطيرها وأنا متوقف ثم رأيت أن ترك ذلك لا يجدي نفعا فنقول أن هذا الفعل ينصمّن ذكر الحادثة العظمى والمصيبة الكبرى التي عفت الأيام والليالي عن مثلها عمت الخلائق وخصت المسلمين فلو قال قائل إن العالم منذ خلق الله سبحانه وتعالى آدم الى الآن لم يبتلوا بمثلها لكان صادقا ، فإن التواريخ له تتضمن ما يقاربها أو يداينها . فمن أعظم ما يذكرونه من الحوادث ما فعله بختنصر بنى اسرائيل من القتل وتخریب البيت المقدس ، وما البيت المقدس بالنسبة الى ما خرب الملاعين من البلاد التي كل مدينة منها اضعاف البيت المقدس ، وما بنو اسرائيل بالنسبة الى ما قتلوا فان أهل مدينة واحدة ممن قتلوا أكثر من بنى اسرائيل ولعل الخلق لا يرون مثل هذه الحادثة الى أن ينقرض العالم (٦) .

ولم يمتد الأجل باين الأثر ليصف لنا دخول المغول ببغداد ، ذلك أن دخولهم ببغداد كان مأساة الاسلام . لقد كانت ببغداد هدف المغول بعد أن قضوا على الحبشيشية في الموت ، ونقدم هولاء في جيشهم الضخم نحو عاصمة الخلافة وكان آخر خلفاء بنى العباس هو الخليفة المستعصم الذي سلم أموره وأمر الخلافة الى وزيره الشيعي ابن الملقمي وعليه يلقي المؤرخون المسلمون تبعة تسهيل عملية دخول ببغداد للمغول ذلك انه كاتب التتار سرا وأطمعهم في دخول ببغداد .

وعلى مشارف أراضى الخلافة طلب هولاء من الخليفة العباسي الاعتراف بسيادة المغول على أن يكون للمغول ما كان للبويهيين قبلهم ورفض الخليفة ذلك فأعلن هولاء الحرب على الخليفة ، وطلب الخليفة النجدة من أقاليم الاسلام فلم يصل نداؤه الى أحد ، ونفذت جحافل المغول تهديد الخلافة ، وتهدد الاسلام جميعا في عاصمته ببغداد ، وحاصر المغول ببغداد في عام

(٦) ابن الأثير . الكامل . ج ١٢ ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

١٢٥٨ م ، وحاول الجيش العباسي التصدي لجيش المغول فأصيب بكسرة عظيمة ، انقض المغول بعدها على العاصمة العباسية فاتوا على ما فيها ، وأقاموا فيها مذبحة رهيبة راح ضحيتها ثمانمائة ألف من الأهالي ودام السلب والنهب في بغداد أربعين يوما ، أعقبه اشتعال الحرائق في المدينة .

وهكذا أصبح المغول ، وقد قضوا على الخلافة العباسية المحركون الحقيقيون للموقف السياسي وبذلك أصبح الطريق مفتوحا أمامهم الى بلاد الشام .

ثالثا - المماليك :

قامت دولة المماليك في مصر في ظروف سياسية معقدة ، فقد كان الصليبيون لا يزالون في مصر يحتلون جزءا من أراضيها ، كما كانت الشيخوخة قد هدت كبان الدولة الأيوبية في مصر ومن ثم كان التفكير جديا في ضرورة نقل السلطة من الدولة المتهاكلة نظرا لظروف موت الملك الصالح أيوب وعدم وجود من يتولى من بعده حكم مصر من البيت الأيوبي فقد كان ابنه تورانشاه لا يصلح للحكم ، وعلى الرغم من استدعائه من حصن كيفا بواسطة زوج أبيه شجر الدر لتولى الحكم بعد أبيه على الرغم من أن الملك الصالح ذاته قد أوصى بعدم توليه الحكم وقد استطاع المماليك على كل حال أن يتخلصوا من تورانشاه . وبوفاته أصبح الطريق خالية أمام شجر الدر عاصمة الدين أم خليل فأقاموها في السلطنة وحلقوا لها (٧) . ثم تزوجت من أيبك التركمان وعلى هذا انتقل السلطان الى المماليك ولم يكن هذا بالأمر الهين على أمراء البيت الأيوبي الذين قاوموا المعز أيبك ودخلوا في معارك عسكرية انتهت بهزيمة الأيوبيين وانفراد المعز أيبك بالحكم في مصر .

ولما استقرت الأحوال نسبيا في مصر طلب المعز أيبك من صاحب الموصل أن يزوجه ابنته فلما علمت شجرة الدر بما ينوي زوجها دبرت مقتله فتتولى من بعده ابنه الملك منصور على ، وقتلت شجر الدر أيضا وتولى الأمير قطز نيابة السلطنة في مصر واستقرت الأحوال على هذا حتى خرج قطز لمجابهة التقدم المغولي الى بلاد الشام .

وكان لموقف المماليك العسكري من المغول أهمية كبرى في تاريخ الجهاد

الاسلامى ، كما كان فى موقفهم من الخلافة العباسية التى سقطت فى بغداد أثر كبير فى كسب تأييد المسلمين ، الذى كان المالك فى حاجة ماسة اليه ذلك أن المالك لم يكتسبوا تأييد المسلمين ، ولا حب المصريين لكونهم أرقاء جلبوا الى قصور الخلفاء من المشرق وظلوا فى مصر حتى تمكنوا من الوصول الى الحكم والسلطنة ، وربما كان لدورهم العسكرى أهمية ملحوظة فى البقاء فى الحكم .

وتميزت تلك الفترة من الحكم بكثرة المؤامرات السياسية والاغتيالات بين أفراد المالك ، فقد تولى السلطان قطز حكم مصر بعد أن عزل السلطان المنصور نور الدين على بن أيبك ، واستطاع قطز أن يحقق انتصارات عسكرية عظيمة ، لكن لم يظفر بالسلطنة طويلا إذ قتل قبل أن يدخل القاهرة ، وتولى مكانه الملك الظاهر ركن الدين أبو الفتح بيبرس البندقدارى الصالحى .

وبوصول الملك الظاهر بيبرس الى الحكم تبدأ فترة جديدة فى سياسة مصر الخارجية ، وفى علاقتها بجيرانها .

وكانت أهم الخطوات التى بدأ بها بيبرس تلك المرحلة من حكمه هى احياء الخلافة العباسية فى مصر ، فمنذ أن قتل آخر خلفاء بنى العباس فى بغداد عام ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م ظل منصب الامام أو الخليفة شاغرا حتى تم انبات نسب الأمير العباسى أحمد بحضور القضاة والشهود وتم بذلك قيام أمل جديد ايدانا باستمرارية الخلافة العباسية ولما تم نصب الامام الجديد الذى لقب بالمستنصر خطب له على المنابر ، وضربت العملة باسمه ومعه الملك الظاهر بيبرس ولما تم ذلك ، قلد الخليفة العباسى الملك الظاهر حكم البلاد الاسلامية وما يفتحها الله على يديه .

وتحقق بذلك للممالك صفة رسمية وشرعية فى حكم المسلمين وفى حمل مسئولية الجهاد ضد أعداء الاسلام ، كما تحقق لهم حلما أكبر فقد فتح أمامهم الطريق لاستكمال الجهاد ، وانتقل أيضا الى القاهرة العلماء والمفكرون حيث غدت أعظم المراكز الثقافية والحضارية فى العالم آنذاك .

وكان هذا تغيير هام فى ميزان القوى فى العالم فى ذلك الوقت هذا بالإضافة الى تغييرات أخرى سبقت ظهور المالك ووصولهم الى تلك المكانة الرئيسية فى تحريك السياسة الاسلامية .

الجهاد ضد المغول :

بعد أن دمر المغول بغداد انجحت أنظارهم نحو سورية ، فقاموا بتدعيم وجودهم في الجزيرة وفي عام ١٢٥٩ م زحفت جيوشهم بقيادة هولاكو الى شمال سورية وتقدمت عبر نصيبين وحران والرها ونزل بأشر ثم عبروا الفرات ، وحاولت حامية مدينة سروج المصدى لهم ، الا أنهم استولوا عليها ، وفي بداية عام ١٢٦٠ م حاصر المغول حلب ، وحاولت حامية المدينة أن تقاوم لكن دون جدوى . وحاول الناصر يوسف الذي كان في دمشق أن يجمع قواته وقوات أبناء عمومته استعدادا للمعركة في نفس الوقت الذي لم تستطع فيه حلب السمود امدد الزحف المغولي الهائل وانهارت أسوار المدينة أمام ضرباتهم العنيفة ، وانساح المغول في حلب واستولوا عليها .

ولما رأت دمشق ما حل بحلب خرج بعض رجالها الى هولاكو فسلموه مفاتيح المدينة وتقدمت قوات مغولية اليها فاحتلتها عام ١٢٦٠ م وتوالى تقدم القوات المغولية في بلاد الشام ، واستولوا على بعلبك وبانياس ووصلت جيوشهم الى غزة دون أن تصادفوا مقاومة تذكر .

عين جالوت ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م :

تولى السلطان قطز حكم مصر عام ١٢٥٩ م . وذلك لمجابهة الموقف الخطر المتعاظم بالشام نتيجة لغزو المفسول المدمر لمعظم مدنه ، حتى أصبح الخطر قريباً من حدود مصر وقد ورد انداد المغول الى مصر بالاستتسلا ، فقد خضعت معظم المدن الاسلامية لحكمهم ، ولم يبق امامهم سوى مصر والحجاز واليمن . وكان لابد من مجابهة حكيمة لهذا الموقف ، فالقوة المغولية زاحفة مدمرة ، ومصر يجب أن تخوض المعركة الفاصلة بنجاح .

اضطرت الظروف الداخلية في عاصمة المغول هولاكو الى العودة الى بلاده . وذلك عقب وفاة خان المغول الأعظم منكو ، واصططب معه جزءا كبيرا من الجيش ، ماركا كسفا على رأس بقية جيش المغول الذي يهدده المصادر بحول عشرة آلاف مقاتل واعد قطز العدة للقتال ، وأتم تجهيزات الجيش مجهزة الى غزة حسب تجمعت القوات المغولية تحت قيادة بيلا . فقد كان كتيبا في بعلبك .

واخير المغول كسفا بغضم المماليك ، فأمرهم بالدفاع عن غزة . وعدم تسليمها ووعدهم بالامدادات والعون ، وهنا أخذ المماليك زمام المبادرة

وشنوا هجومهم على جيش المغول في غزة ، فأنزلوا بهم الهزيمة ، ودخلوا غزة واحتلوها ثم تتبعوا فلول المغول حتى نهر العاصي .

وكان هذا النصر الذي أحرزه المماليك في الواقع نصرا للاسلام والمسلمين جميعا ، فلاول مرة منذ أن بدأ المغول زحفها على أراضي الاسلام ، يلقون الهزيمة ، ولم يكن كتبغا ليسلم بذلك الهزيمة أمام المماليك ، فحاول الانتقام خاصة وان جيش المماليك أخذ يتقدم في أراضي الشام ، ورأي الصليبيون الذين مزقتهم الخلافات المحلية ، رأوا في المماليك حليفا يمكن أن يخلصهم من المغول ، وكان من صالح المماليك اتباع سياسة المهادنة مع الصليبيين حتى لا تتفرق جهودهم ، وحتى يمكنهم التركيز على قتال عدو واحد في وقت واحد .

وحاول قطز التقدم الى دمشق لانقاذها من الاحتلال المغولي وفي الطريق الى دمشق ، بين بيسان ونابلس ، التقى جيش قطز مع المغول عند عين جالوت ، وقد حارب المماليك معركة بأسلة ، شارك فيها السلطان قطز بنفسه ، وكان يصرخ واسلاما ، وقضى المماليك تماما على المغول فقد أنزلوا بهم هزيمة لم تتم لهم قيامة بعدها ، وقتل قائد الجيش المغولي كتبغا الذي صمد في المعركة الى أن لقي حتفه .

ومعركة عين جالوت من المعارك الحاسمة في تاريخ الحروب جميعا ، وفي التاريخ العسكري الاسلامي بصفة خاصة ، فقد أوقفت تلك المعركة المد المغولي الى الأبد حامية بذلك الحضارة الانسانية من دمار محقق لا في الشرق فقط ولكن في الشرق والغرب على السواء .

لقد أنقذت عين جالوت مصر من وحشية المغول ، كما أزال خطروهم عن بلاد الشام وعن أراضي الدولة الاسلامية جميعا فقد انحسر مداهم ، وضعت قوتهم ، وهم الذين اعتقدوا انهم قوة لا تستطيع الجيوش الاسلامية آنذاك أن تقهرها ، فكانت عين جالوت الحقيقة التي حمزت المغول هزا عنيفا ليفيقوا بعدها على العودة نهائيا الى بلادهم .

وكان التوحيد بين مصر والشام مرة أخرى من الآثار الهامة التي ترتبت على انتصار المماليك في عين جالوت ، فقد استطاعوا القضاء على المنازعات بين أبناء الأيوبيين في بلاد الشام ، ووضعها تحت سيطرة المماليك ، وبهذا أعاد المماليك توحيد الجبهة المصرية الشامية ، لتلقى الصليبيين كما

فعل صلاح الدين من قبل ، وعاد الجيش المملوكى منتصرا الى مصر وقد
أُتِلجت انتصاراته على المغول قلوب المسلمين ، وأعادت لهم هيبته ورفعت
معنوياتهم التى هبّتهم لأعباء المرحلة التالية من الجهاد .

الجهاد ضد بقايا الصليبيين :

عاد الجيش المملوكى يحمل النصر الى مصر ، وخرجت مصر تستقبل
أبناءها استقبالا الفاتحين المنتصرين ، ولم يصل السلطان قطز الى القاهرة
اذ قتله بيبرس فى طريق عودة الجيش الى مصر ، ويدخل بيبرس القاهرة
ليتوج سلطانا ، ويحتفل بالنصر العظيم .

ومنذ الوهلة الاولى بدأ بيبرس سلطان مصر يعد للمرحلة المقبلة من
الجهاد ، فقام بعلاج مشكلاته الداخلية ليتفرغ لمواجهة المشكلات الخارجية
ومن أهمها بقايا المغول فى بلاد الشام ، الذين أرادوا أن ينتقموا من المسلمين
لما حل بأخوانهم فى عين جالوت وكان للسياسة التى اتبعها بيبرس فى
تأليف وتوحيد جبهة مصر والشام ، وولاء الأمراء له فضل كبير فى مواجهة
انتقام المغول الذين نزلوا على حلب فقتلوا أهلها ثم تقدموا نحوه حماه ،
واستطاعت جيوش حمص وحماة أن تصد ذلك الغزو وأن تهزم المغول
ونطردهم الى ما وراء الفرات .

وكان من مشكلاته الخارجية أيضا مشكلة دمشق ، فقد أعلنت دمشق
العصيان وتمرد حاكمها سنجر الحلبى ، فأرسل اليه بيبرس جيشا قضى عليه
وبذلك أصبح الشام كله خاضعا للظاهر بيبرس .

كانت القضية الأساسية التى شغلت بال بيبرس هى قضية الجهاد ،
وتطهير الشام من الصليبيين خاصة بعد أن قضى على المغول . ورأى السلطان
المملوكى أن يضع ثقله السياسى والعسكرى لمواجهة مشكلة الصليبيين فقد
رأى كيف عانى المسلمون من وجودهم فى بلاد الشام ، وتحالفهم مع المغول
ضد الاسلام .

وقد كان على بيبرس أن يطبع تحركاته السياسية فى الداخل والخارج
بصبغة رسمية وشرعية ، فنقل مركز الخلافة العباسية الى القاهرة بعد أن
سقطت بغداد فى أيدي المغول ١٩٥٦ هـ / ١٢٥٨ م ، وبذلك أصبح المالك
حماة الخلافة الاسلامية والمدافعين عنها .

كذلك رأى بيبرس ضرورة أن تكون حربه فى جبهة واحدة ، ومن ثم كان لا بد من ضمانات تحمى ظهوره من انقضاء مفاجئ للمغول فاتجه الى محالفة مغول القفجاق أو مغول القبيلة الذهبية الذين كانوا قد اعتنقوا الاسلام ، وعقد صلحا مع ملكهم بركة خان ليضمن بذلك حليفًا قويًا من المغول أنفسهم .

وكانت سياسة بيبرس الخارجية تتسم بالمرونة واتساع الأفق ، فاتجه الى الدولة البيزنطية ، يعرض التعاون الاقتصادى مع الامبراطور ميخائيل باليولوجوس وذلك بالسماح للسفن المصرية بالمرور من المضائق مرة كل عام ، ووصل مندوب بيبرس الى العاصمة البيزنطية ولكن الامبراطور تباطأ فى مقابلته فقد كان ميخائيل باليولوجوس ع لى حلف مع هولاكو ، وخشى أن يؤثر التعاون المصرى البيزنطى على العلاقات البيزنطية المغولية .

ثم تطورت الأوضاع السياسية فى عام ١٢٦٥ م أعلن خان مغول القفجاق بركة الحرب على الدولة البيزنطية وكان يسانده فى ذلك قيصر بلغاريا وستطاع بركة خان أن ينزل الهزيمة الساحقة بجيوش ميخائيل باليولوجوس ، ومن هنا رأى الامبراطور البيزنطى إنهاء علاقاته وتحالفه مع هولاكو وانضم الى الحلف المصرى المغولى . واستمرت العلاقات الودية بين المماليك والقبيلة الذهبية والدولة البيزنطية طول حكم الامبراطور البيزنطى ميخائيل .

كان فى استطاعة بيبرس عندئذ أن يخرج لقتال الصليبيين ففى ١٢٦٥ م خرج على رأس جيش كبير فاتجه الى قيسارية خاستولى عليها ثم زحف نحو يافا ، ففرت أمامه حاميتها فدمر قلعتها وواصل زحفه متجها الى أرسوف ، ومن بعدها اتجه الى حصون الصليبيين على الساحل ، ثم وجه نظره الى مدينة عكا فلم يستطع الاستيلاء عليها ، فتوجه الى البلاد المجاورة يحاول فتحها .

لم يفت فى عزمه بيبرس أن تقف فى وجهه قلعة أو مدينة حصينة ، ففى عام ١٢٦٨ م تقدم فى جيوشه الى مدينة انطاكية وضرب حولها حصارا كاملا من كل الجهات ، وقطع الاتصال بينهما وبين الصليبيين فى الجنوب ، كما أغلق الطريق بينهما وبين أرمينيا ليمنع المساعدات اليها ، ثم هجم على قلعتها ، ولم تلبث انطاكية أن سقطت فى أيدي المسلمين ، ودخلها جيش مصر منتصرا ، وأسروا من فيها وغنموا ثرواتها واستولوا على خزائنها .

وبعد نصر المسلمين في انطاكية خطوة عملية على طريق القضاء على الصليبيين فانطاكية هي ناني الامارات اللاتينية التي اقامها الصليبيين في الشرق وسقوطها بعد سقوط الرها وبيت المقدس يعني أن نهاية الصليبيين في الشام أصبحت وشيكة ، فقد انحسر نفوذهم بشكل كبير ، اذ لم يعد نعت أبدية من المواقع الهامة سوى طرابلس وعكا .

وكانت هذه هي آخر العمليات العسكرية الهامة التي قام بها الظاهر بيبرس ، ويتابع الدور من بعده السلطان قلاوون .

السلطان قلاوون الألفي والجهاد :

لم تشهد حركة الجهاد اهتماما كبيرا من ابنى الظاهر بيبرس السعيد بركة والأشرف سلامش ، واستطاع الأمير قلاوون أن ينهي هذا الوضع ، ويشترى السلطة ليقوم سلطانا على مصر عام ١٢٧٩ م .

وسار قلاوون على المنهج الذي رسمه بيبرس ، فكان لا بد من حماية الشام من المغول وقد حددوه فعلا عام ١٢٨٠ م ، وقد استطاع أن يعقد هدنة مع الغرسان الداوية والاستتارية وكانوا القوة المصممة على بقاء الصليبيين في بلاد الشام ، كانت مدتها عشر سنوات .

وعاد المغول يهددون الشام مرة أخرى عام ١٢٨١ م حيث خرج قائدهم ابغا على رأس جيش كبير ، وصل الى حمص ، حيث دارت معركة بين جيش السلطان قلاوون وجيش المغول ، انتهت بنصر حاسم للمماليك على المغول ، فولوا الأذبار وغادروا الجزيرة .

وقد كانت الأوضاع كلها تنذر بقرب زوال الصليبيين من الشام فالدولة المغولية الابلخانية قد استقرت أوضاعها واعتنق ملوكها الاسلام . وقد اعتنق أيضا تكودار بن هولكو الاسلام ، ربما لأنه أراد أن تضع الحرب بينهم وبين المماليك أوزارها وبهذا دخل الاسلام الى مغول فارس ، وسبق أن دخل الى مغول القفجاق أو القبيلة الذهبية .

وكان قلاوون يعد العدة للقضاء النهائي على الصليبيين ، فجهز جيشه للاستيلاء على طرابلس آخر الامارات اللاتينية .

وقل المدد القادم الى الصليبيين في الشام ، نتيجة للحروب التي نشبت

فى أوروبا بين الجمهوريات الايطالية ، بالإضافة الى أن أوروبا لم تعد تهتم كثيرا بأمور الشرق .

ونفككت أحوال الصليبيين الداخلية ، واضطربت أمورهم وتقدمت جيوش قلاون عام ١٢٨٩ م الى طرابلس ، وأطبق عليها الحصار وضايقتها بشدة ، ونصب حولها آلات الحصار فنقبوا أسوارها وحاول الصليبيون الدفاع عن طرابلس دفاع المستميت ، فلم يتمكنوا واستطاع الجيش المصرى بقيادة قلاون دخول المدينة فى ٢٦ ابريل ١٢٨٩ م . وتبع ذلك بالتقدم الى بيروت وجبيل التى أخلاها الصليبيون وبذلك تم للمسلمين الاستيلاء على الإمارة الصليبية الرابعة ، وقوضوا بذلك قوة الصليبيين ولم يبق بعد ذلك بأيديهم من مدن الشام الهامة سوى مدينة عكا .

الأشرف خليل والجهاد ١٢٩٦ م :

تولى الأشرف خليل سلطنة مصر بعد أبيه قلاون ، وكان لزاما عليه أن يستكمل النور الذى بدأه أبوه فدعم مركزه الداخلى فى مصر .

وفدت عليه رسل الصليبيين تحاول بدء علاقة سلام معه ، وقد صمم على أخذ عكا ، آخر معاقل الصليبيين فى فلسطين ، وسار خليل بن قلاون الى الشام ، واتفق مع الجيوش الشامية ليتعاونوا سويا فى استرجاع عكا .

ووصلت جيوش المسلمين الى عكا ، وضرب الأشرف خليل حصارا حول المدينة ، والتفت قوات الحصار حول أسوار المدينة وأنخوها ضربا بالمنجنيقات وكشفوا سور المدينة ، وحاول الصليبيون الدفاع عن عكا ، وتكاتفوا جميعا من أجل منعها من أيدي المسلمين ، ووصل اليهم المدد من قبرص بقيادة هنرى الثانى ، الذى حاول التفاوض مع السلطان حول المدينة وعقد الصلح الا أن الأشرف خليل كان قد صمم على انتهاء الوجود الصليبي من الشام ، وواصل المسلمون ضرباتهم الى عكا ، ولم تفلق مفاوضات هنرى مع المماليك واختلف مع الصليبيين فى عكا فقفل عائدا الى بلاده .

واستمر الحصار مدة طويلة وفى مايو أطبق المماليك على المدينة ، واقتحموها وفر الصليبيون أمامهم الى البحر منهم من نجا باللجوء الى بعض سفنهم ، ومنهم من مات غرقا فى البحر ، وتسلم الأشرف خليل عكا وحاولت الداوية المقاومة إلا أنها اضطرت فى النهاية الى التسليم ، وخلصت عكا

للمسلمين ، ونعود بلاد الشام كلها خلال الأشهر التالية الى المسلمين فيخلص المسلمون صيدا وضور من أيديهم وبذلك تنطوي تلك الصفحة من تاريخ الصراع بين الشرق والغرب ويعود الاسلام الى أرضه ويتوج المالك الكماح بطاويل الذي اسمر لعدة اجيال بلتصر الكامل على اعداء الاسلام المغول ومن بعدهم بغايا التتلييين في بلاد الشام .

ويظل العالم الاسلامي هدفا للغزو الخارجي ويستمر الجهاد المقدس ضد أعدائه .

وثا كان التاريخ سلسلة متصلة الحلقات ، فلا بد أن يكون ماثلا في الاذهان ان العنصر العادم من تاريخ العالم الاسلامي ستشهد مزيدا من دينامية الاحداث سمل في قيام الدولة العمانية كبعث اسلامي جديد وهو ما سوف نساو له في اطار المشهجين السليل والمغاور في ظل متغير مستقل وهو الاسلام الذي سوف يصعد خطه البياني على مدى قرون قادمة وهو ما سوف يركز عليه القسم الثاني من هذه الدراسة .

الباب الثاني

الدولة العثمانية (بعث إسلامي جديد)

واسمه ارطغول لم يقنع بذلك وشرع يهاجم باسم السلطان علاء الدين ممتلكات الدولة الرومانية الشرقية ونجح في سياسة التوسع الاقليمي ، وبعد موته خلفه في الحكم ابنه عثمان سنة ١٢٩٩ ، الذي سميت باسمه الامة والدولة ، وسرعان ما نمت هذه الامارة حتى أصبحت امبراطورية مترامية الأطراف امتدت اقليمها وولاياتها في آسيا وأوروبا وأفريقيا ، وأصبحت من أكبر الدول الاسلامية التي شهدتها التاريخ .

وخلال فترة حكم الأمير عثمان تحدد الوضع الديني الذي عكس تأثيراته السياسية على الأتراك العثمانيين ، فقد اعتنق هذا الأمير الدين الاسلامي وتبعه الأتراك العثمانيون ، وكانت عقيدتهم الدينية قبل ذلك غير واضحة تماما ، ويحتمل انهم كانوا في حالة تحول من الوثنية أو من عقائد أخرى الى الاسلام ، وعموما فإن الروابط القوية بين الأتراك العثمانيين والأتراك السلجقة كانت عاملا هاما ساعد على اعتناق الأتراك العثمانيين للدين الاسلامي ، وتحدد الاسلام كعقيدة دينية رسمية في فترة حكم الأمير عثمان الذي اتسم بالحماس الشديد للاسلام وخضوعه لمشورة الفقهاء المسلمين وخاصة من خلال تطبيق العدل كميبدأ هام الى جانب الشورى ، وبرى فريق من المؤرخين ان الاسلام كان له تأثير كبير في مستقبل العثمانيين لا يقل عن التأثير الذي أحدثه الاسلام في عرب شبه الجزيرة العربية قبل العثمانيين بسبعة قرون عندما بعث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم ، وهيا الاسلام للأتراك العثمانيين وحلة العقيدة وعباهم بشعور ديني متدفق وعاطفة اسلامية جياشة عكست تأثيراتها على روح عسكرية اسلامية ، وكانت هذه الروح العسكرية قد استحدثت اصولها من الأوضاع الجيوبوليتكية حيث البيئة الاصلية في سهول آسيا كانت بمثابة حجر الزاوية في تكوينهم ، وعزز هذه النزعة الموقع الجغرافي في شبه جزيرة الأناضول حيث إحاطت بالعثمانيين كيانات سياسية كان بعضها مسيحيا والبعض الآخر اسلاميا ، وكانت العلاقات بين العثمانيين وهذه الكيانات السياسية علاقات عدائية في معظم الأحيان تسودها اختلافات المصالح القومية وتعارضها وخاصة من حيث التوسع الاقليمي ، وبالتالي فقد اصطبغت حياة العثمانيين بالصيغة العسكرية بأسسها التنظيمية والتدريب الدقيق وتنوع الأسلحة ونشر التعبئة الروحية الاسلامية بين أفرادها وهو ما جعل الجيش العثماني يؤدي وظيفتين : الحرب والحكم ، وفي ضوء ذلك الاختصاص النائي للجيش العثماني كان العسكريون في الدولة لا يشغلون المناصب العسكرية فحسب ، بل كانوا يشغلون أيضا المناصب القيادية في الحكم ، وكانت نصرات السلاطين العثمانيين توحى بانهم يعتبرون الدولة بما فيها ومن عليها ملكهم الخاص لهم مطلق التصرف فيهم جميعا وإن السيادة قاصرة عليهم فقط

وهم مصدر هذه السيادة ولكنهم يتنازلون عنها لمن يشاؤون ، غير أن ذلك لا يعنى أن السلطان العثماني ظل ممسكا وحده بزمام السلطة بل على العكس فإن نمو الدولة العثمانية نحو الامبراطورية فرض أوضاعا جديدة على السلطات العليا الحاكمة ، واضطر السلاطين بالتالى الى إعادة توزيع السلطات وانعكس ذلك على حسن تنظيم الادارة الحكومية بهدف توفير الخير العام وهو ما يفسر ولاء الشعب وإخلاصه حيث اعتبر الطاعة والنظام من أرفع الفضائل التي يتحلى بها المرء ، وعلى صعيد قوة الدولة فقد تمكن السلاطين العثمانيون من أن يفرضوا على الدول الأوروبية أن تحسب لدولة قوية كدولتهم حسابها (٢) .

وفي مطلع القرن السادس عشر ، لم يكن قد مضى على تأسيس الدولة العثمانية سوى قرنين من الزمان ، وبالرغم من قصر هذه الفترة الى أن الانجازات التي تحققت خلالها من حيث بلورة الكيان السياسي العثماني وتجانسه هو أمر يدعو للنامل وخاصة فيما يتعلق باعتناق الدين الاسلامي من جانب العناصر التركية الوافدة من سهول آسيا الوسطى (٣) ، وبنزوح تلك العناصر ظهر عاملان أثرا على الفكر السياسي للعالم الاسلامي ، العامل الاول هو سيادة اللغة التركية وبالتالي اكتساب السكان القيم والمزاج والشخصية التركية ، أما العامل الثاني فهو تحول السكان فى الأناضول الى اعتناق الدين الاسلامي ، وفيما يتعلق باعتناق العثمانيين الاسلام ديننا وكيف تم ذلك ، وفى أية حقبة ، فيبدو ان هناك تباينا فى الراى عند الباحثين فيقول أ. ه. جيبنز A.H. Gibbons (٤) أنه ليس هناك أى اثبات تاريخي يدل على أن القبيلة التي ينتمى اليها عثمان كانت قبيلة اسلامية ، بل هناك ما يدل على أن هذه القبائل النازحة الى الأناضول اعتنقت الاسلام بعد أن استوطنت أراضى تقع ضمن الدولة السلجوقية التركية ، وكان السلجوقيون أن ذاك مسلمين » ، فى حين أن ف. م. كوبريلى (٥) يقول « ان هذه القبائل

(٢) راجع فى تفصيل ذلك .

Sauvaget, J., Introduction à L'Histoire de L'Orient Musulman, Paris 1926 pp 164-165.

(٣) راجع فى تفصيل ذلك : فيليب حتى ، تاريخ العرب ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مطبعة دار العالم العربى ١٩٥٣ ص ٢٤٠ وما بعدها .

(٤) راجع فى تفصيل ذلك :

Gibbons, H.A., the Foundation of the ottoman Empire, Oxford 1916 pp 25-30.

Koprulu, M.F., Les Origines de L'empire ottoman (Paris, 1935). (٥)

التركية (٦) كانت بوجه عام قبائل اسلامية ، لكنها لم تكن على شيء من التعصب الديني ، فان تعاليم الدين كانت في نظرهم معقدة وهو ما جعل ممارسة الشعائر أمرا متعذرا ، فظلت هذه القبائل على اخلاصها وولائها للتقاليد القومية ، ومع ذلك فان حركة التتريك لم تمض جنبا الى جنب مع حركة الدخول في الاسلام ، وكان هناك تقصير آخر هو حركة التعريب حيث احتفظ السكان في مصر وسوريا قبل الغزو العثماني - بديانتهم اليهودية أو المسيحية في حين أنهم كانوا يتكلمون اللغة العربية ، وفي الحكم العثماني قبل بعض الذين حافظوا على ديانتهم - اللغة التركية واعتنق البعض الآخر الدين الاسلامي ، ومن هنا أخذ الاسلام يوائم بين نفسه وبين لغة السكان (٧) من كافة العناصر مثل اليونانية والأرمينية والكردية ، في حين أن عناصر أخرى قد انزوت لتكون أقلية أخذت تضعف في الفترة اللاحقة من التجانس التركي ، لكن التجانس الذي حققته الدولة العثمانية - بالرغم من ذلك قد انعكس على قوة هذه الدولة حيث أكدت العناصر التركية بالمقام الأول سيطرتها على اقليم الأناضول ، وكان للأوضاع الجيوبوليتيكية أثرها الواضح في أحكام هذه السيطرة حيث الأنظمة الرعوية وانطباعها في نفسية العثمانيين قد تركت بصماتها في نظرتهم الى الدولة باعتبارها قبيلة كبيرة عليهم طاعة زعيمهم أي سلطانهم وهو ما أدى الى الولاء المطلق للحكم العثماني حيث دام هذا الولاء من جانب الشعب التركي لآل بيت عثمان قرابة ستة قرون(٨) وهو ما يستدعي وقفة للتفسير والتعليل من جانب فريق من المؤرخين ، فيرى البعض ان القوة العسكرية هو المعيار لتقييم الفرد وبحسب انتظامه وتربيته العسكرية الصارمة كان التقييم للفرد ، ليس هذا فحسب ، بل أن المكانة الاجتماعية - وحتى النفوذ - كانا من نصيب الأتراك ولم تكن هناك للنسب بل أن المجد كله كان

(٦) ان استعمال لفظ « تركي » بمعناها الحالي السائح بدأ قبيل بهاباية الامبراطورية العثمانية ، أما في الأصل فلفظ كانت تسعمل بمعنى فلاح من بر الأناضول (كما هي في اللغة العربية) وكان اذا أطلق أحد لفظ « تركي » على رجل من سكان الاستانة فاجابا بمتبر اهانة تلحق به . انه عثماني أحد رعايا الامبراطورية العثمانية ، واجمع نور الدين زين ، لشوء التسمية الغربية ، بيروت ١٩٧٢ ص ١٧٦ .

(٧) داجع في تفصيل ذلك : محمد عبد المنعم السيد ، الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ١٩٦٨ من ص ١٦ - ١٧ ، ص ١٧ ، ت . كوبر ، :عرق الأذني ، مجتمعه وثقافته ، القاهرة ، دار النشر المتحدة ، ص ٢٥٩ بارنولدز ، تاريخ الترك في آسيا الوسطى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٨ ص ١١٠ .

(٨) محمد عبد المنعم السيد ، م . من . ذ . ص ١٩ .

نن يموت في ساحة القتال (٩) . أما فيما يتعلق بالطابع الدينى الاسلامى وتمسك العثمانيين به فيقول برنارد لويس : كانت الامبراطورية العثمانية منذ تأسيسها حتى زمن سقوطها دولة تتركس قواها فى سبيل تقدم شوكة الاسلام وحمايته ضد أى اعتداء خارجى ، وقد ظل العثمانيون طوال ستة قرون تقريبا فى حرب مستمرة ضد الغرب المسيحى ، أولا لمحاولة فرض حكم اسلامى على جزء كبير من أوروبا وهى محاولة وافقها النجاح ، وثانيا لئمن حرب دفاعية تأخرية جديدة تقف فى وجه الهجوم المعاكس الذى قام به الغرب. » (١٠) . ويضيف برنارد لويس عن تأثير قوة الاسلام على الدولة العثمانية قائلا : « كانت الامبراطورية العثمانية من وجهة نظر الانسان العثمانى التركى بمثابة الاسلام ذاته . وفى التواريخ العثمانية ، عندما يتكلم المؤرخون عن ولايات الامبراطورية يشيرون اليها بقولهم انها « دار الاسلام » وعندما يذكرون جيوشها يقولون عنها انها جيوش الاسلام ، ورئيسها الدينى « شيخ الاسلام » وكانت الشعوب التى نتألف فيها الامبراطورية العثمانية تعتبر ذاتها أولا وأخيرا شعوبا اسلامية ، وكانت لفظة « عثمانية » تعنى اسم السلالة المالكة ، ولم يصطبغ لفظة « عثمانية » بصيغة قومية ذات مدلول قومى الا فى القرن التاسع عشر تحت تأثير الفكرة الليبرالية الأوروبية » .

وعن السمات الرئيسية للحكم العثمانى يقول فيشر فى وصفه للأتراك العثمانيين أن أخلاقهم قد اتسمت بشئ كبير من الهيبة المنزجة بوقار الطلعة، وبأن تفكيرهم ينحصر فى أسس الحكم الامبراطورى من خلال مبادئه الأوليغاركية ، « وهى المبادئ التى تنظر الى البشرية المحيطة بها كأنها لا تصلح الا للاسترقاق والعبودية » على حد تعبير هذا المؤرخ (١١) .

أما المؤرخ البريطانى الذائع الصيت أرنولد توينبى فيقول : « ان طاقة العثمانيين الرعوية قد انتقلت فجأة من رعاة لقطعان الى حكام لامبراطورية ، ومثل كل البشر فإن الحلول التى استعانوا بها لمواجهة المشكلات التى استجدت عليهم كانت متأثرة بتجاربهم السابقة فما زال عالقا بتفكيرهم أنهم رعاة وكل

(٩) وهو ما وراء كاهون ، راجع :

Cahun, L'introduction à L'histoire de L'Asie, Paris 1896 pp 58 - 65.

Bernard Lewis, Islamic Recital in turkey, in, International (١٠)

Affairs.

(١١) وهو فيشر ، راجع فيشر ، ص ١٠١ ل ، تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى ، المصم

الثانى الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٥٧ ص ٢٦٠ - ٢٦٥ .

وفي هذا الصدد للدول الكلمة ، ويعنى إبادة كل فرد ذكر في الأسرة الحاكمة
يحتمل أن يشكل خطرا على السلطان الذى يمسك بزمام الحكم - وكان لجميع
الذكور من العصب الحق في وراثة العرش - وتأسيسا على ذلك فقد شملت
الإبادة الآباء والأعمام وأولاد العم والأخوة ، بن الأبناء والأحفاد ، وفي الحالتين
الأخيرتين كان الاعداد نتيجة ثورة قام بها الأبناء على الآباء ٠٠ ، وإن أغلب
حالات الإبادة ، قام بها سلاطين جدد لتدعيم قبضتهم على الحكم واقضاء أى
تطلع الى العرش ٠٠ ، وقد وجدت حالات فردية من الإبادة حيث كان الحق
لأصحابها الحق في العرش العثماني في خلال الخمسة عشر عاما الأولى في تاريخ
الامبراطورية العثمانية ، غير أن تلك العادة لم تمارس بصفة رسمية الا في
عهد محمد الثاني حيث أصبحت عقوبة الإبادة رسميا وصدرت ضمن مجموعته
القانونية الشهيرة « قانون نامة » الذى لقي تأييد العلماء *

العثمانيون والشرق الأوسط :

عندما اعتلى السلطان سليم الأول عرش الامبراطورية العثمانية رجحت
كفة العثمانيين في ميزان القوى في الشرق الأوسط ، واستحدثت العديد من
العوامل الجيوبوليتيكية التي أدت الى نشوب الحرب مرارا بين الأتراك والفرس،
لكن العوامل الدينية من حيث الصراع بين الشيعة والسنة كان لها هي الأخرى
تأثيراتها ، فقد كانت ايران بلدا شيعيا ، وكان شاه اسماعيل الذى اتبع
سياسة شيعية عنيفة قد جعل من المذهب الشيعي منهج الدولة الرسمي ،
وعقد في سنة ١٥١٤ معاهدة مع الممالك نتج عنها أن قطع الممالك علاقاتهم
السياسية مع السلطان سليم ، لكن السلطان سليم كان يعتبر نفسه حامى
السنة ، وأخذ يقتل من الشيعة الألوف في جميع أنحاء الدولة العثمانية ،
الى أن شن حملته العسكرية في نفس العام ضد ايران وهزم الجيش الايراني
في سهل جالديران Ghalderan الذى يقع بين بحيرة أورميا وتبريز ،
ونتج هذا الانتصار العسكرى ضم أناتوليا الشرقية والجزء الشمالى من العراق
بما فى ذلك كردستان الى الامبراطورية العثمانية ، ومع ذلك فان السلطان
سليم عند انتصاره على شاه اسماعيل الصفوى ودخوله عاصمة الدولة
الصفوية تبريز واستيلائه على مناطق العراق الشمالية، فانه لم يشأ أن يستمر
في زحفه داخل ايران وعاد الى عاصمة ملكه لأن « اختلاف المذهب بين العثمانيين
السنيين والايرانيين الشيعة جعل العثمانيين لا يرحبون بالسيطرة على ايران
خوفا من عدم استتباب الأمور لهم فيها » وذلك على حد قول المؤرخ البريطانى

أرنولد توينبي (١) على نحو ما سيتم عرضه تفصيلا في موضع لاحق .

وكانت دولة المماليك في مصر وسوريا وبنافس كلا من الدولة العثمانية والدولة الإيرانية بالسيطرة على منطقتي الشرق الأوسط في مطلع القرن السادس عشر ، غير أن الضعف أخذ يدب في إصمالم المماليك بسبب ضعف الجيش نتيجة الحروب التي خاضها ضد المغول في حين أن قوة الجيش العثماني كانت آخذة في التزايد ، وكان هم السلطان سليم القضاء على المماليك فسار في سنة ١٥١٦ على رأس جيش كبير نحو سوريا ، وفي ٢٤ أغسطس ١٥١٦ انتصر الجيش العثماني على جيش المماليك بقيادة قنصوه الفوري وسقطت كافة المدن السورية (حماة - حمص - دمشق سنة ١٥١٧) . واجتاز الجيش العثماني صحراء سيناء في طريقه إلى القاهرة واستتبك مع المماليك في معركة الريدانية ووقعت القاهرة في قبضة العثمانيين ، ولأق طومان باي - آخر السلاطين المماليك - حتفه ، وأصبحت مصر جزءا من الامبراطورية العثمانية . ويتضح من ذلك أن العثمانيين لم ينتزعوا البلاد العربية من السيطرة العربية وإنما من سيطرة المماليك ، وأن العرب وقتئذ كانوا في حالة ضعف وتمزق وانحلال ، ونسب ذلك سيطرة السيادة العثمانية قرابة أربعمئة سنة ، وارتبطت البلاد العربية برابطة الخضوع والولاء للدولة العثمانية وأصبحت ولايات تابعة لها ، وترتب على هذا الوضع القانوني للولايات العربية حرمانها من ممارسة سيادتها في الخارج بمعنى أنها لم تعد تشغل مركزها في الجماعة الدولية إلا عن طريق الدولة العثمانية التي تولت تمثيلها وتصريف شئونها الخارجية ، والتزمت الولايات العربية بتنفيذ المعاهدات التي تمقدها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية .

وكان من المتوقع أن تكون معاهدات الامتيازات التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية بمثابة نوافذ تطل منها الولايات العربية على أوروبا ، أو بمثابة قنوات يتم عن طريقها الاتصال المنشود ، وفضت الامتيازات الممنوحة للجاناليات الأجنبية بتشكيل محاكم قنصلية خاصة ذات صلاحية نامة للنظر في الدعاوى بين الرعايا الذين ينتمون إلى هذه القنصلية أو تلك ،

(١٦) نلا عن : سلطان المصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ١٩٦٠ ص ٤١ وراجع أيضا : دكتور محمد عرت جد الكرم وآخرون ، دراسات تاريخية في لهمة العربة الحديثة ، القاهرة ، بدون تاريخ إصدار - دكتور محمد أسد ، الدولة العثمانية والشرق العربي ، القاهرة ١٩٦٦ .

ولم يخضع للقوانين العثمانية رعاية الدول الأجنبية من غير المسلمين المقيمون في الامبراطورية العثمانية ، بل كانوا يتمتعون بأحكام خاصة بهم ، وكان القناصل هم القضاة في المحاكم القنصلية يعاونهم مستشارون ، ويتم تنفيذ الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم على الأرض التركية ذاتها ، وأدت معاهدات الامتيازات التي منحت الأجانب وخاصة من الدول العظمى - أدت الى زيادة حدة مشكلة القضاة والادارة حيث نالت الدول العظمى العديد من الامتيازات التي منحتها ايها الدولة العثمانية من خلال معاكم خاصة ودوائر يريد خاصة بها (١٧) ، ومع ذلك فان معاهدات الامتيازات لم تكن السبب في تحديد حجم ونوعية انصال الولايات العربية فأوروبا ، بل كانت هناك اسباب عامة واسباب خاصة بكل ولاية عربية حددت حجم ونوعية هذا الاتصال ، ولعل من أهم هذه الأسباب الأسباب السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

فبالأسباب السياسية يرجع بعضها الى الدولة العثمانية والبعض الآخر يرجع الى الدول الأوروبية حيث أخذ نجم الدولة العثمانية يأفل في الولايات العربية منذ أواخر القرن السابع عشر بسبب ضعف حكام الولايات العربية ، وكان تنفيذ معاهدات الامتيازات يخضع لأهواء أمراء الممالك في مصر والعراق ورؤساء الطوائف في الشام ، وكانت الرشاوى تقدم الى كبار رجال الدولة في استنبول أو الولايات العربية لتنفيذ نصوص المعاهدات (١٨) ، واستفحل نفوذ الدول الأوروبية وازداد تدخلها في الشؤون الخارجية والداخلية العثمانية ، واتخذت هذه الدول من معاهدات الامتيازات سنداً لها في هذا التغلغل ، وكانت الدولة العثمانية تتعرض لهزائم عسكرية الية من الجيوش الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ووجدت الدول الأوروبية في هذه الهزائم ما يشجعها على المزيد من التدخل أكثر مما نصت عليه معاهدات الامتيازات التي قامت أصلاً على أساس تبادل الحقوق والواجبات بين الأوروبيين في الدولة العثمانية والرعايا العثمانيين في الدول الأوروبية بحيث أصبحت

(١٧) راجع في تفصيل ذلك ، زمن نور الدين زين . مشوه العروة العربية مع دراسه تدرجه في الملائات البرسة التركيه ، دار النشر للنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ م ١٨٢ ملاحظ عن .

Secton, Watson, R.W., The Rise of Nationality in the Balkans (London, 1917) p. 161.

(١٨) راجع في تفصيل ذلك ، دكتور عبد العزيز محمد الشناوى . المولة العثمانية دولة اسلامية مفرى عليها . م . س . ذ ص ٧٢٦ - ٧٢٧ .

هذه المعاهدات فى غير صالح رعايا الدولة العثمانية فى أوروبا فى حين أنها أضحت مزيدا من الامتيازات للأوروبيين فى الدولة العثمانية والذين لم يفتعوا بإلغاء الصربى بل كانت لهم حصانة منيعة تجاه السلطات القضائية والشريعة والمنعقدة فى أقاليم الدولة ، والأسوأ من ذلك أن أصبحت الدولة العثمانية عاجزة عن التدخل لحفظ حقوق رعاياها المقيمين فى الدولة أمام استمرار الأجانب فى المنع بالمزيد من الامتيازات مما أدى الى انتشار «العريضة فى الولايات العربية» .

أما عن الأسباب الدينية التى حددت حجم ونوعية الاتصال بين الولايات العربية والدولة العثمانية وأوروبا ، فلعل من أهمها أن العالم الإسلامى كان منفصلا على نفسه ، ولم تكن العاطفة القومية على حد قول فيليب حتى (١٩) Hitti

قد وجدت بعد لدى سكان الولايات العربية ، وجاءت الدولة العثمانية فوجدت هذه المشاهيم مسنفرة فى أذهان الجماهير العربية . وكانت الدولة العثمانية نفسها قد أخذت بهذا النظام الذى عرف باسم « نظام الملل » .

والرأى العام الإسلامى كدن يوحس خولفا وحذرا من أوروبا بسبب رواسب الحروب الصليبية التى تعرضت لها أقاليم الشرق الإسلامى منذ نهاية القرن الحادى عشر الميلادى حتى أواخر القرن الثالث عشر وما تخلل الحملات الصليبية من تحويل بعض السكان - وخاصة فى تونس - الى المسيحية وهو ما قام به لويس التاسع ملك فرنسا خلال حملته على تونس عام ١٢٧٠ ليطهر نفسه الذريع فى مصر حين وقع فى الأسر ، وقد علق بأذهان الأجيال الإسلامية «معاقبة هذه الأحداث» ، ثم سامعوا بأبناء حركة انتفاخ الحروب الصليبية الى أوروبا حيث واجهت الدولة العثمانية نكتلات دولة صليبية نادت بها انماوية فى روما ووصف المؤرخون المحاربون (٢٠) ذلك بمناسبة حروب صليبية ، كذلك لم يسر عرب المشرق سقوط الحكم الإسلامى فى الأندلس وما سبق هذا السقوط ولحمة من اضطهاد دينى عنيف تعرض له المسلمون فى شبه جزيرة ايبيريا والذين فضلوا الاحتفاظ بدينهم، ثم رأوا صراعا صليبيا فى الحوض الأوسط والحوض الغربى للبحر المتوسط وفى أقاليم شمال أفريقيا

(١٩) دكتور د. عبد الحى : تاريخ سوريا وسنن والمسلمين ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة ،

بغداد ١٩٨٤ ج ٤ ترجمة دكتور عبد الحى : ص ٣١٠ - ٣١٥ .

(٢٠) تاريخ فى بعض المدن : دار عبد الرحمن السكوى ، ط ١ ، ص ٧٢٣ .

حين اندفعت أسبانيا والبرتغال في حروب بحرية وبرية بهدف احتلال شمال أفريقيا وتحويل سكانها الى المسيحية وأقاموا لهم قواعد عسكرية كانت بمثابة جيوب صليبية متناثرة على الساحل الشمالي لأفريقيا ، غير أن سكان شمال أفريقيا تصدوا لهذه الجيوب المسيحية بمفردهم أول الأمر ثم وجهوا الاستغاثات للدولة العثمانية يطلبون تدخلها عسكريا لانقاذهم وللمحافظ على اسلامهم وعروبتهن .

وترتبط الأسباب السياسية والأسباب الدينية بالأسباب الثقافية التي حددت حجم ونوعية الاتصال بين الولايات العربية العثمانية وأوروبا حيث لم يكن يدور بالأذهان أن يوفد أحد من سكان الولايات العربية الى الجامعات الأوروبية فالبلاط العربية كانت حافلة بمراكز مرموقة للدراسات الاسلامية والعربية العليا من خلال الأزهر الشريف في القاهرة والقيروان في شمال افريقية وحمشق في الشام والكوفة والبصرة في العراق فضلا عن مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وكانت الصلات الوثيقة تربط بين علماء الاسلام في كافة أنحاء العالم الاسلامي واعتقد سكان الولايات العربية العثمانية بعدم جدوى تعليم ابنائهم في الجامعات الأوروبية باعتبارها مهد الكفر ، ومنذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر سادت مثل هذه الأفكار وربما يمكن تلمس العذر للعرب بسبب خشيتهم من أن تفعل بهم أوروبا مثلما فعلت مع العرب المسلمين في العصور الوسطى .

وفيما يتعلق بالأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي حددت حجم ونوعية الاتصال بين الولايات العربية العثمانية وأوروبا فالملاحظ ان الأسباب الاجتماعية قد عكست تأثيراتها على النواحي الاقتصادية ، فاماكن إقامة الأوروبيين وتجارهم ومعابدهم تحدد في حى خاص بهم وحتى كنائسهم واماكن دفن موتاهم كانت في مستعمرات خاصة بهم ، وكان الباب الحديدي لحنى يفلق عليهم ليلا ولا يسمح لهم بالخروج من الحى أيام الجمع الا أن نفعى سماتر صلاة الجمعة كاجراء وقائى (٢١) ، وهكذا عاش الأوروبيون في معظم الولايات العربية على هامش المجتمعات الاسلامية ، وانعكس ذلك على النواحي الاقتصادية حيث اقتضت عمليات الاستيراد على الأوروبيين والتجار العرب الأثرياء ، والسكك الحديدية التي أنشئت في مصر عام ١٨٥٦ كان معظم ركابها

(٢١) ذلك حولا على حريمهم ومساكنهم في أثناء انصرافهم الى المساجد ، راجع : دكتور عبد الله السبوي ، م . س . د ص ٧٢٥ .

من الأجانب ، وكان سكان الولايات العربية يجهلون اللغات الأوروبية وهو ما أقام حاجزا يصعب اختراقه بين سكان الولايات العربية وأوروبا ، ويعنى ذلك من وجهة نظر أحد المؤرخين (٢٢) المعاصرين ان الدولة لم تكن مسئولة عن النظام الاقتصادي الذى كان بمثابة عازل للولايات العربية عن أوروبا ، وانه لم يكن بمقدور الدولة القيام بدور الوسيط لأكراه الجماهير العربية على التعامل مع الأوروبيين بسبب « العقد النفسى » لدى العرب .

سلطة الدولة :

كانت السياسة العليا للدولة العثمانية لا سيما فى مطلع القرن السادس عشر من وضع السلاطين العثمانيين ، فى اطار ممارسة الحكم المطلق (٢٣) ، وكان الحكم المطلق هو الخاصية الواضحة لمعظم الدول الأوروبية وخاصة فى الفترة التى تقع بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر ، ففرنسا كان ملوكها يمارسون الحكم استنادا الى مبدأ الحق الإلهى ، وكان لويس الرابع عشر (١٦٤٣ - ١٧١٥) يقول « أنا الدولة » وسار على نهجه حفيده لويس الخامس عشر (١٧١٥ - ١٧٧٤) وكان تمسك ملوك أوروبا بمبدأ الحق الإلهى قد جعلهم فوق مستوى النقد .

واذا كان الحال كذلك بالنسبة لمعظم الدول الأوروبية فان الدولة العثمانية قد اتسعت رقعتها منذ مطلع القرن السادس عشر مما رفعها الى مصاف الامبراطوريات ، وضمت العديد من الشعوب والديانات والمذاهب واللغات والتقاليد والعادات فى ثلاث قارات : آسيا وأوروبا وأفريقيا وبالتالي فقد تعرضت لتكتلات دولية عدوانية وتحالفات صليبية ، بل ان الدول الأوروبية أدت دورا جوهريا ضد الدولة العثمانية حيث حركت العديد من الثورات عليها من جانب الشعوب المسيحية الخاضعة للسلطان .

وهكذا لم يخرج سلاطين الدولة العثمانية على الاعراف الأوروبية والنظم السائدة وقتذاك وأوحت تصرفاتهم بأن الدولة بما فيها ومن عليها ملكهم

(٢٢) نفس المرجع السابق ص ٧٢٧ .

(٢٣) راجع نى تفصيل ذلك : بارتولد ، تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٨ ص ٢٧ - ٥٧ ، دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، م. ص. د ١٩٨٠ ، ص ١٠٧ - ١١١ .

الخاص لهم مطلق النصرف فيهم جميعا على أية صورة دون أن يساورهم أدنى شك في أن السيادة لهم وحدهم وهم مصدرها يتنازلون عن بعضها لمن يشاؤون .

وعلى الرغم من الدولة العثمانية كانت تمارس الحكم المطلق ، إلا أن هذا لا يعنى أن السلاطين ظلوا يمسكون بزمام السلطة وحدهم ، بل على العكس من ذلك فإن نمو الدولة واتساعها قد فرض أوضاعا جديدة على السلطات العليا الحاكمة بما فيهم السلاطين ، الأمر الذى اضطرهم الى إعادة توزيع ما بيدهم من سلطات باعتبار أن الإدارة الامبراطورية تعتبر أشد تعقيدا من إدارة دولة ذات رقعة محدودة ، ويتم عن المشكلات السياسية والادارية المتزايدة تحديات حتمت ضرورة تطوير جهاز الحكم وإعادة توزيع السلطة بين التهيئات العليا الحاكمة وتنسبتها لضمان الحفاظ على وحدة الامبراطورية العثمانية .

وكانت السلطة موزعة بين العسكريين (٢٤) وعلماء الدين الاسلامي ، فمبادئ الشريعة الاسلامية كانت تمثل قيودا على السلطات المطلقة التى يمارسها السلطان ، وأدى ذلك الى كبح جماح اندفاعات السلاطين ومنطقتهم حيث كان بين أجهزة الدولة ما يسمى « الهيئة الاسلامية » التى ضمت شيوخ الاسلام والقضاة والعلماء ، وحرصت الهيئة الاسلامية على أن تكون مبادئ الشريعة الاسلامية لها مكانتها المرموقة واحترامها وطبيعتها ، ولم يمس السلاطين العثمانيين المبادئ الأساسية للشريعة الاسلامية سواء بالهدف أو الاضافة أو التعديل ، وخشى السلاطين من العزل من العرش - ان لم يكن القتل - اذا هم أقدموا على اجراء تغيير جذرى يمس قواعد الشريعة الاسلامية . وناسبها على ذلك تمنعت الهيئة الاسلامية بجهوق وصلاحيات بتدابير مع اختصاصات السلاطين ، وسيطر علماء الدين الاسلامي على ناصبه السلطة اعضائية ، فى حين أن سلطة تنفيذ الاحكام اعضائية قد تسند الى العسكريين الذين كان فى يدهم القوة اللازمة لوضع هذه الاحكام موضع التنفيذ .

ولم يكن ذلك معنى تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات ، بل انه كان نتيجة لانساع نطاق العمل المعلق بالإدارة الامبراطورية ، ولم يكن أى - سائله

رعيه على الأخرى ، بل أنه لم يكن هناك ما يمنع من الجمع بين عناصر السلطة سواء كانت تنفيذية أو قضائية ، وقد وصف أحد الباحثين الغربيين هذا النوع من أنواع الحكم انطوى الذى كان يمارسه السلاطين العثمانيين بأنه استبداد معبد غير أن فريقا من المؤرخين العرب يرون أن سلطات هؤلاء السلاطين كانت معبده - تقريبا - بحكام الشريعة الإسلامية ، أما من الناحية العينية فإن سلفهم كان مطلقا لأنهم - أى السلاطين - كانوا يصدرون استجابات قوية لرعيهم من كبار علماء الدين الإسلامى الذين كانوا يصدرون مماوى نحوى اعتراضهم وضمضى على تصرفات السلاطين طابع الشرعية . ويعنى ذات فى الحقيقه أن السلطان العثمانى كان بمثابة السلطة المهيمنة على السياسة والإدارة وأجيس . فالسلطة السياسية استمرت منثلة فى السلطان ولم يخف من غوائلها سوى تطور أجهزة الدولة وتعدد مشكلاتها الإدارية بسبب توسعها المبريد ، مما اضطر السلطان العثمانى الى التنازل عن بعض صلاحياته الى معاونين له فى شئون الحكم ، واختلف الحال عما كان عليه فى بداية عهد الدولة حسب لم يكن يماون السلطان فى مهام الحكم سوى علماء الدين الإسلامى فى هيئة كبار العلماء وعلى رأسها شيخ الإسلام . لكن استمرار اسماخ دولة جعل ممارسة السلطان لمسائل السياسة والإدارة والحرب أمرا مسحيلا ، وعجز علماء الدين الإسلامى عن إمداد المشورة للسلطان بحكم هذه الظروف الجديدة . وهكذا أوجدت ما سعى بالدويان الذى أضفى قوة جديدة من وراء العرش بعد أن انتقلت إليه اختصاصات المحكمة العليا وهو ما بقضى وقعة للتفسير .

الإدارة العثمانية والدويان :

كان الدويان مجلسا عاما وبمناوبة مجلس وزراء موسع يضم جميع رؤساء الدوائر فى الدولة ويجمع لبحث القضايا العامة ولاتخاذ قرار الحرب، وفى زمن السلم كان الدويان يعقد جلسات مطولة أربعة أيام من كل أسبوع وكانت اجتماعاته تستغرق وقتا يتراوح بين سبع ساعات وثمانى ساعات ، وأما الحرب كان الدويان يعقد اجتماعاته فى خيمة الصدر الأعظم (٢٥) على مقربة من محبم السلطان ، وكان كبار الموظفين فى الدولة يصحبون السلطان الى ساحات المعال وترتب على ذلك أن إجراءات عقد الدويان كانت مماثلة على وجه التقريب للنظام المتبع فى استانبول ، وفى حالة غياب السلطان

(٢٥) وهو الوزير الأول كما سأتى بهيل ذلك فى المتن . - المبحث ٤ -

عن العاصمة ومعه الصدر الأعظم فإن الديوان كان يحضر اجتماعه عدد قليل من كبار الموظفين ، وتطورت مهام الديوان في الفترة اللاحقة على حكم السلطان محمد الثاني حيث أسندت رئاسته في أواخر عهده الى الصدر الأعظم وأصبح الديوان شكلا من أشكال المجالس الوزارية الحالية وإن كان قد تأخر في طريقه تشكيله وعمله ببعض المؤثرات الناتجة عن نظام الاقطاع الذي ساد مجتمع الدولة العثمانية وحتى السلطة المسندة الى الديوان قد تطورت هي الأخرى ، ففي بادئ الأمر كانت استشارية لأن السلطان وضع بين يديه كفة السلطات ، أى أن سلطته كانت استشارية مطلقة وكان أعضاء الديوان مساعدين له وليس لهم الحق في مشاركة السلطان سلطة اصدار القرارات المتعلقة بشئون الحكم ، حيث أنهم لا يمدون حكاما ، وإنما هم موظفين تقتصر وظيفتهم على مجرد التحضير لتلك القرارات ثم تنفيذها ولا يشترط موافقتهم أو توقيعهم من أجل تنفيذها .

٢٦. غير أن السلطان قد اضطرته ظروف التوسع الإمبراطوري الى أن يمنح سلطات الحكم الفعلية للديوان ولوزيره الأول ، وناسيبا على ذلك أصبح منصب الوزير منصبا خطبرا ، حتى أن السلطان محمد الثاني جعله وصيا فعليا على الإمبراطورية وذلك في الفقرة الأولى من القانون الأول من القانون الأساسى الذى وضعه للدولة ونصها « ليعلم أولا أن الصدر الأعظم هو رئيس الوزراء صاحب الصلاحية المطلقة في شئون الدولة ، أما القيم على أملاكه فهو الدفتردار ، ولكن الصدر الأعظم هو رئيسه وللصدر الأعظم في مكانته حق التقدم على جميع موظفى الدولة » (٢٦) .

كما كان للوزير الأول الصلاحيات المطلقة في السيطرة على فروع الإدارة برمتها ، وفي المراسيم والمناسبات والتشريعات كان الوزير الأول - شأنه شأن السلطان - يتقبل ولاه موظفى البلاط والدولة ، وكانت اجتماعاته تعقد في مقره الرسمي « الباب العالى » حيث يحضر كبار مسئولى الدولة للتشاور في الأمور الهامة وإصدار القرارات الملزمة لأجهزة الدولة التنفيذية والإدارية ، وعموما فقد كن الوزير الأول يقع على فمه المهام الإدارية الحكومى نيابة عن السلطان ، وكان ضمن مسئولياته أيضا رئاسة الديوان أخذ يتوسع ويضم من الغادة العسكريين وكبار موظفى الدولة

(٢٦) راجع تفصيل ذلك في :

بروكلمان كازل ، الآثار العثمانية وحضرتهم ، مرجع سابق ص ٩٠ - ٩٩ .

والدبلوماسيين وكبار العلماء ، وقد كان تشكيل الديوان من ممثلي
الامبراطورية بشطريها دليلا على رغبة السلطات المركزية في ربط الأجهزة
الإدارية المحلية في الولايات بالتنظيم الإداري في الدولة ممثلا في الديوان .

وهكذا تغيرت صورة نظام الحكم التي كانت سائدة في أوائل القرن
السادس عشر ، صورة الحكم المطلق بدون برلمان وبدون سلطة تشريعية
والتي كانت تعتمد على قضاة يفسرون الشريعة الإسلامية من أعلى مستوى في
الامبراطورية إلى أصغر الوحدات الإدارية في الأقاليم ، حتى التقسيم الإداري
للامبراطورية كان متمشيا مع النظامين الاجتماعي والاقتصادي اللذين قاما
على نظام إقطاعي ومع أن الحكم ومساعدتهم في هذه الفترة كانوا انتهازيين
الأنهم قاموا بتطوير نظم الدولة لمواجهة احتياجاتها بالرغم من تظاهرهم
بالخفا على الشكل الصارم للدولة العثمانية ، لكن الفترة التالية للقرن
السادس عشر شهدت تغييرا جوهريا في نظم الإدارة وفي تشكيل
الديوان (٢٧) واختصاصاته ودوره في حكم الدولة وانتقال اختصاصات
الحكمة العليا التي كان يرأسها السلطان من قبل إلى الديوان .

الديوان والحكمة العليا :

كان السلطان رئيسا للمحكمة العليا وفي نفس الوقت كان بمثابة
« إمام » للمسلمين ، وتأسيسا على هذا التفويض كان الوزير الأول « الصدر
الأعظم » يتولى مهام القضاء بالمحكمة العليا بمساعدة أهل الحل والعقد وقضاة
الشريعة الذين كانوا يعتبرون من أكبر العناصر القضائية التي تمثل الشريعة
الإسلامية ، غير أنه من الناحية الشكلية كانت الأحكام تصدر عن الوزير
الأول ، وبالتالي فقد ضم إلى وظائف الديوان النظر في المسائل القضائية ،
بمعنى تطبيق القانون من ناحية والنظر في المسائل الإدارية من ناحية
أخرى . ويرى أحد المؤرخين (٢٨) الغربيين أنه طالما كان القانون في الدولة
العثمانية محسدا ، وطالما أن أي تشريع يصدر عن الدولة يركز حول

(٢٧) كان يطلق على الديوان لفظ الديوان الهيايوي ، وهيايون كلمة فارسية معناها
مبارك أو مقدس ، واصطلاح الديوان الهيايوي يعنى الديوان السلطاني .

(٢٨) راجع :

Lyber, A.H.; The Government of the Ottoman Empire, in the time of
Suleiman the Magnificent, Harvard Univ. Press 1913 p. 110.

السلطان ، فان المناقشات وتبادل الآراء قد اقتصر على المسائل الادارية والقضائية .

وقد جمع الديوان في وظيفته بين سمات الوزارة وأعلى سلطة قضائية في الدولة وهي المحكمة العليا ، ويرى أحد الباحثين (٢٩) ان الديوان في علاقته بالمحكمة العليا كان بمثابة مجلس تناقش فيه المسائل السياسية الهامة بالدولة ، وفي نفس الوقت كان بمثابة محكمة عليا لها جميع الصلاحيات في أن تنقل أمامها أى قضية تراها ، كما تنظر في القضايا التي تنام بين العثمانيين والأجانب ، أما المؤرخ الأمريكى ليبير فيقول : انه على الرغم من أن الديوان كان يجمع بين اختصاصات الوزارة والمحكمة العليا الا أنه لم تكن هناك أوجه للشبه بين الديوان والهيئات القضائية الأخرى ، ف رئيس الديوان هو المصدر الأعظم الذى يتم تعيينه بفرمان سلطاني ، وموافقة السلطان على قرارات الديوان هي أمر ضرورى حتى تأخذ هذه القرارات الصيغة القانونية والتنفيذية ، وكان السلطان لا يحضر جلسات الديوان ومع ذلك فان أعضاء الديوان كانوا مسئولين أمام السلطان ، ولم تشمل المسئولية تصرفات العضو فحسب بل سلوكه أيضا ، وهكذا اعتبر الديوان بمثابة أعلى محكمة في الامبراطورية العثمانية ، ومع ذلك فلا يدخل في اختصاصاتها مناقشة شرعية القوانين ، والشئ الكثير للجدل هو كون الديوان بمثابة محكمة تشمل ولايته القضائية جميع القضايا المدنية والجنائية التي ترفع اليه من أى جزء من أجزاء الامبراطورية (٣٠) .

ونتج عن ذلك أن الأحكام القضائية للديوان لا تصبح نهائية الا بعد موافقة السلطان عليها ، وبالرغم من هذه التباينات والتناقضات في وظائف الديوان ونظامه فقد كان ذا فائدة كبرى للحكومة العثمانية ، فهو يعلو جميع

(٢٩) داجع :

Heidborn A.; Manuel de Droit Public et Administratif de L'Empire Ottoman, Vienne 1909 pp 140-145.

(٣٠) داجع في تفصيل ذلك : اندريه جوسان ، تركيا بين جسرلين ، سلسلة كتب تعاليمه ، بيروت ، دار المكشوف ، بدون تاريخ إصدار ص ١٤ - ٣٢ .
- صليب حتى ، تاريخ العرب ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مطبعة دار العالم العربى ، ١٩٥٣ ص ٧ - ١٨ .

- ومن المراسلات العربية الحديثة فيما يتعلق بالملامح الرئيسية للدولة العثمانية : داجع
دكتور عبد الميزيد محمد الشناوى ، م - س - ٣ ج ١ ص ٣٤٤ - ٣٩٥ .

الهيئات فى الدولة بما فيها الهيئة الاسلامية ، وشخص السلطان هو أعلى منه - أى الديوان - الذى اعتبر أيضا بمثابة مركز الدائرة الذى تدور حوله جميع تشكيلات الحكومة العثمانية ، وهذه الأخيرة تنقسم بأنها حكومة ذات حكم مطلق ولكن ذلك كله يتم فى إطار الديوان الذى كان يجمع أكثر رجال الدولة العثمانية كفاية وأعلامهم فى المناصب ، وعلى ذلك كان اختيار أعضائه يتم بدقة متناهية وعلى عدة مراحل ، ومنحتهم الدولة صلاحيات واسعة وصحوبة بمسؤوليات ضخمة ، والقرارات تصدر عن الديوان ولكن لابد من موافقة السلطان عليها ، واعتبر الديوان فى هذا المنطق بمثابة نموذج ممتاز للإدارة المركزية فى الدولة العثمانية ، ومن خلاله وبفضله استطاع السلطان أن يبسط نفوذه على هذه الامبراطورية المترامية الأطراف ، وأعضاء الديوان والحكام كانت تربطهم بالسلطان روابط وثيقة ، ومزيج من المناسخ يلخصها احد المؤرخين العرب^(٣١) المعاصرين بأنها « عرفان بالجليل والمصلحة الذاتية والتطلع لمزيد من الترقيات وكذا الخوف من بطش السلطان » وفضلا عن ذلك كان الديوان بمثابة مدرسة يتدرب فيها القضاة ورجال الاداره ورجال الحكم ، والصدر الأعظم بصفته رئيس الديوان كان يتصل بالأعضاء اتصالا مباشرا ، والسلطان كان يتابع ذلك كله عن كتب ، والاثنان : السلطان والصدر الأعظم كان فى حوزتهما سلطة المزيد من الترقى للأعضاء وأيضا حق توقيع عقوبة الاعدام ، ومع ذلك فلم يكن الديوان مجردا من سلطة اصدار التشريعات والقوانين ، فالمراد القانونية الصادرة كان الأعضاء يشتركون فى اعدادها وصياغتها القانونية ، والخلاصة أن الديوان كان يراقب الادارة ويفضل فى القضايا الهامة ويحكم الدولة العثمانية نيابة عن السلطان ومن خلاله ومن أجله حيث الصلاحيات السياسية والإدارية فى الدولة برمتها مركزة فى يد السلطان ، أما انشاء الديوان فقد كان ضرورة فرضتها التوسع الكبير فى الامبراطورية العثمانية بما عكسه ذلك من مشكلات وزيادة فى الهيئات الحكومية والموظفين والمناصب الجديدة .

دور الجيش فى الحكم :

كان العثمانيون يتسمون بمجموعة فريدة من الخصائص وانعكست هذه الخصائص على تكوين الدولة العثمانية ، وكانوا فى سبيل التمسك بامبراطوريتهم على استعداد لأن يجعلوا أى شئ وحكموا ممتلكاتهم عن طريق

نواب للسلطان يدعون بالباشوات وفي ظلهم تمكن الموظفون والجند من الأقاليم التي يحكمونها من أن يتطلعوا الى أعلى مناصب السلطة والمسئولية بما فيها منصب الرزير الأعظم (٣٢) ، وكانوا يضعون في عاصمة كل اقليم وحدة رمزية لتكون نواة لقوات الدفاع والامن فيه ، غير ان اغلبية كل جيش اقليمي كانوا يجندون من أبناء الاقليم ذاته - البربر ، الاكراد ، اليونانيين ، الشراكسة ، المشرقيين ، الألبان ، الإيطاليين ، الأرمن - ممن كانوا يتلقون برامج عنيفة من التدريب والتوعية في المدارس العسكرية التركية ويعتقون الاسلام ، فالعسكرية الصارمة كانت الخاصة الأولى للدولة ، وطبعت بها اخلاق العثمانيين وسواك الدولة وسياستها الخارجية .

واستمد العثمانيون النزعة الحربية الصارمة من بيئتهم الأولى في أواسط آسيا قبل أن يتجهوا الى آسيا الصغرى وقد أكد هذه النزعة طبيعة الأوضاع الجيوبوليتيكية لشبه جزيرة الأناضول حيث أحاطت بالعثمانيين كيانات سياسية متباينة بعضها مسيحية وبعضها اسلاميا ، وسادت العلاقات بين هذه الكيانات وبين العثمانيين ويمزى ذلك الى صيغة التوسع الاقليمي التي اتسمت بها السياسة العامة للدولة العثمانية .

وفي هذا قال المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي : « ان العثمانيين قد استمدوا طريقهم في حكم الشعوب التي دانت لهم من واقع البيئة الأولى التي نشأوا فيها وهي بيئة البراري في أواسط آسيا ، فالسلطان العثماني كان يمارس حكم تلك الشعوب كما كان الانسان العثماني يمارس رعي الماشية في البراري ، وممارسة الرعي لدى العثمانيين الأوائل كانت تتكون من ثلاثة عناصر الراعي والماشية وكلب الحراسة ، فالسلطان هو الراعي ، أما الماشية فهي الشعوب التي خصصت للدولة وكلب الحراسة هو الجيش العثماني » (٣٣) وتفسير ذلك في رأى توينبي أن السمة الرعوية للأتراك العثمانيين قد انتقلت نقلة فجائية من رعاة لقططان الى حكم لامبراطورية ، وممثل كل البشر فان الحلول التي استعانوا بها لمواجهة المشكلات التي استجدت عليهم كانت متأثرة

(٣٢) وهو المصدر الأعظم أو الوزير الأول ، راجع انونى فاتح ، العرب ، النصرانيون وأمجاد الاسلام ، ترجمة دكتور راشد الراوى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٣٣) راجع :
Toyenbee A J., A study of History, London, 1945, Vol. 111, pp. 22-25

بتجاربيهم السابقة ، فما زال عالقاً بتفكيرهم انهم رعاة ، ولكي تظل هذه القطعان البشرية تحت سيطرتهم فقد انتقوا ودرّبوا كلاباً لحراسيتها ، وصادفوا متاعب أشد في تربيتها وتدريبها عن تلك التي صادفها أسلافهم الرعاة(٣٤) * أما المؤرخ الأمريكي ليبير فيقول : « ان الجيش العثماني كان يجمع بين أفرادهِ جميعاً شعور الولاء العميق للسلطان ... فالسلطان هو المحور الرئيسي الذي ينظم عمليات التشكيلات القتالية ، والجميع يدينون له بالولاء التام جسماً وعقلاً وروحاً »(٣٥) . وكان الشعب العثماني مدرباً للدخول في الحروب مطيعاً للسلطانين الذين استأثر الجيش باهتمامهم وعنايتهم وانعكس ذلك على الجيش العثماني الذي تميز بالتنظيم الصارم والتدريب الدقيق والعتاد الوفير وتنوع الأسلحة ، وكان المبدأ الأساسي للدولة العثمانية هو انها بدأت اامرة غزاة محاربين لدرجة ان أحد الباحثين الغربيين أطلق على الأتراك العثمانيين بأنهم « نوع غريب من الامبرياليين » (٣٦) وكان للجيش العثماني وظيفتان : الحرب والحكم ، وقيل بهذا الخصوص أن الجيش العثماني كان بمثابة عملة نقود نقشّت على أحد وجهيها كلمة الحرب ونفست على الوجه الآخر كلمة الحكم ، وتأسيساً على ذلك شغل العسكريون المناصب العسكرية بالإضافة الى المناصب المدنية القيادية ما عدا مناصب القضاء والوظائف الدينية ويعنى ذلك أن دراسة مراكز القوى في الدولة العثمانية توضح ان قادة الهيئات الحاكمة العليا الذين بيدهم السلطة التنفيذية هم أنفسهم قادة الجيش العثماني فالسلطان ووزرائه وقادة الجهاز الإداري للدولة كانوا جنوداً في الجيش يخوضون بأنفسهم غمار الحروب(٣٧) ، وقد تعاطف درر أجيش في الحكم بل وفي اعتلاء العرش نفسه نظراً لأن النظام العثماني قرر حقاً متساوياً لأبناء السلطان جميعاً في وراثة العرش ، وكان الوريث لابد أن يحصل على معظم الأصوات والتي بدونها لا يصبح سلطاناً ، وهذه الأصوات في معظم الأحوال كانت أصوات القوى الحقيقية التي يسلطها أن تحسم الموقف وكان لذلك آثار وخيمة من حيث الصراع الدموي الرهيب ودور الجيش فيه وهو

Ibid, pp. 22-23.

(٣٤)

وراجع ايضاً :

Price, M. Philips, A History of Turkey from Empire to Republic,
London, George Allen, Unwin, L.T.D. p 59.

Lyber, A.H., op. cit., pp 110-112.

(٣٥)

Ibid.

(٣٦)

Encyclopaedia Britannica, Vol 22, Art Turkey p. 602.

(٣٧)

ما لم يحدث له منيل نبي تاريخ أية أسرة مالكة ، والباحثون في تاريخ الدولة العثمانية - وهم قلائل (٣٨) - يلمسون حالات انفرادية من الإبادة لن لهم الحق في وراثة العرش وذلك خلال الخمس عشرة سنة الأولى من تاريخ الدولة ، ثم تنقشت هذه الظاهرة الدموية حتى تم وضع قانون رسمي لها في عهد محمد الثاني (٣٩) وكان ذلك سببا في ادراك كل أمير في فراة نفسه بأن حياته متوقفة على استيلاء المردي لأن المنتصر في الصراع يجعل حياة الدين كانوا مناسين له في خطر ومن هنا زادت حدة الصراع حتى انه شمل الأمراء الذين لم يكن لهم أي طموح في ارتقاء العرش وذلك حرصا على حياتهم فيما أعلنوا بأنهم عازين عن اعتلاء العرش فمن الصعب أن يصدقهم أحد ، ونتج عن ذلك حروب داخلية كان من المحزن على السلطان الجديد مواجهتها لتدعيم حكمه ، وهو ما انص جانبيا كبيرا من جهود السلطان الجديد ، ويفسر هذا الدوافع التي جعلت السلطان الجديد يفسل أي فرد من أفراد الأسرة المالكة ممن يترأى له خطورة ذلك الشخص على العرش باعتبار أن التضحية بأي أمير مهما كانت أهميته ، تهون بجانب التضحية بأنيب من أقاليم الامبراطورية (٤٠) .

وقد أثبتت التطورات اللاحقة في تاريخ الدولة العثمانية ان القسوة الرهيبة في تنفيذ السلاطين العثمانيين لعمليات الإبادة الجماعية لأفراد من الذكور أن تلاشت تماما الظاهرة التي صاحبت الأسر المالكة وهي ظاهرة تكون طبقة أرستقراطية متصارعة على العرش من أمراء البيت الحاكم . وبالرغم من بشاعة تلك الوسيلة ومخاطرها الداخلية إلا انه نتج عنها أن الامبراطورية العثمانية لم تتعرض لأخطار التقسيم بسبب قوانين الوراثة والتي احت - من منظور تاريخي - الى اعيار الامبراطوريات الكارديلينية ثم السلجوقية والبيزنطية (٤١) .

كذلك فإن الصراع المرير الذي كان ينشب عادة في أعقاب وفاة

(٣٨) أما في الوطن العربي فكانه نعم وجود باحثين متخصصين في الدولة العثمانية
مبشرا بيض المؤرخين والباحثين ٧ ، داووزن عدد أصابع اليد الواحدة .

(٣٩) راجع :

Alderson, A.D. The Structure of the Ottoman Empire, Oxford, the Clarendon Press 1956, pp 24-26.

Ibid, pp 24-26.

(٤٠)

Ibid p 25.

(٤١)

السلطان جعل البقاء للأقوى والأكثر ذكاءاً ودهاءاً ومقدرة على استمالة رجال الحاشية ، كما أن بقاء الباب مفتوحاً أمام الأخوة جميعاً ، قد أدى بهم في معظم الأحيان إلى استمالة آبائهم بالولاء المطلق لهم والتفاني فيما يناط اليهم من مسؤوليات ، وانعكس ذلك على الجيش وخاصة أنشاء الحروب حيث كان لشخصية السلطان تأثيرها البالغ وإذا أخذنا مثلاً لذلك سليم الأول حينما وقف في وجه جنوده العصاة عندما رفضوا الاستمرار في الحرب الفارسية مصمماً على ضرورة مواصلة القتال مهما كانت انشاق فكان له ما أراد ونفسر هذه الحادثة أن تمرد الجنود وعصيانهم قد بلغ أشده أبان الحملة الفارسية بأن أطلقوا النار على خيمة السلطان سليم ، ومع ذلك فقد استمر في مواصلة القتال ، وقد حفظ له التاريخ هذا الموقف بجاه جنوده العصاة وهو يخاطبهم قائلاً : « إذا شتمت الرجوع فلكم ذلك ، أما أنا فساذهب بمفردي » (٤٢) .

وبالرغم من أن الشخصية القسوية لسليم الأول لم سوافر لكافة السلاطين العثمانيين ، إلا أن الجنود كانوا ينصرفون في المعارك في إطار الولاء المطلق للسلاطين وكان لذلك تأثيره المباشر على نتائج المعارك وهو ما أشار إليه بوسبيك السفير النمساوي في استنبول عام ١٥٥٤ حيث أعربته إندهسة البالغة في العروق الهائلة وهو يفقد المقارنات بين الجيش العثماني والقوات المسلحة للدولة الرومانية قائلاً (٤٣) : « إن هاتين الدولتين كانتا معاً في مواجهه عسكرية ويعم الاشتباك المسلح بينهما ، وفي جانب توجد الدولة العثمانية ، وهي إمبراطورية عظيمة قوية تحشد جيوشاً كبيرة تسودها روح عسكرية عالية ، وأفراد ههذه الجيوش مدربون على الحرب ويتحلون بالصبر والنظام ، وفي الجانب الآخر توجد الدولة الرومانية « المقدسة » ويتصف جنودها بالاغراق في الترف والاسترخاء بالنظام وحس الشهوات » ، أن العثمانيين قد أعدوا للفوز وتحقيق الانتصارات في حين أن جنود الإمبراطورية الرومانية المقدسة قد أعدوا لتقبل الهزائم » .

فرق الانكشافية :

يرى بعض المؤرخين أن الانتصارات الكبرى التي حصل عليها العثمانيون إنما كانت بسبب إعداد البنية شريه (٤٤) وهم عناصر صقلية والبانية

(٤٢) كمال حامى ، عهد الصبح ، بدون مكان وتاريخ إصدار ، ص ٤٠ - ٤١ .

Iubarrd, G.E., The day of The Creacent p. 85. (٤٣) راجع :

(٤٤) التي شريه بعدها يسمى شرى ويسمى الزحون والياحون الحرب كلسة

Janissaries « الإنكشافية » واللغة المستخدم في الفرنسية :

وليس تتركية ، في حين وصف المؤرخ هـ . أ . ل . ٠ فيشر (٤٥) الأتراك العثمانيين بأن تفكيرهم لا يتعدى في أسس الجسم الإمبراطوري المبادئ الأوليباريكية الاستثنائية ، وأنه من خلال نشأة وتكوين اليني شاريه « الانكشارية » كارقاه أو أشباه أرقاء متجربين من جميع الصفات المكتسبة التي تفتح الانسانية التي تهذب الطبايع محرومين من جميع الصفات المكتسبة التي تفتح العقول ، فقد ابتعدوا بذلك من جميع المثل العليا التي يحرك الإرادة » (٤٦) ، ويرى أحد المؤرخين الغربيين أن أول ما يلفت الأنظار في الأتراك روح الانتظام والتربية العسكرية الصارمة ، وقد حرصوا على ذلك حتى ان عقوبة الاعدام الرهيبة كانت جزاء من تسول له نفسه ارتكاب جريمة التآمر أو العصيان ، والقوة هي المعيار الأول لتقييم الفرد ، وأنه بحسب قوته يحسب ما ينال من مكانة ونفوذ ، لا أهمية لسن ولا لنسب والفخر كله لمن يموت في ساحة القتال (٤٧) ، وأدى الجيش العثماني دورا كبيرا في تدعيم هذه الأفكار التي وجدت مجالا واقعيا للتطبيق بواسطة فرقة اليني شاريه (الانكشارية) ، الذين كانوا أعد فرق الجيش نفرا وأقواها جذرا وأكثرها نفوذا ، وأنسحت الدولة لهم الطريق كي يقفزوا الى أعلى الرتب العسكرية والمدنية على حد سواء ، والتميز ان جند الانكشارية هؤلاء قد منحتهم الدولة أصلا عن طريق الفتوحات ثم بواسطة نظام « الدوشرمة » عملية جمع الشبان من رعايا الدولة المسيحية ، وكان يتم اختيار أحسن هؤلاء الشبان ويدربون تدريبا خاصا يستخدمون فيما بعد في قصر السلطان حيث يرتقون حسب كفاءاتهم الى

(٤٥) فيشر ، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ص ٤٦ ، ويرى أحد المؤرخين المصريين ان الباحثين العرب يفتون في خطأ فادح واضح حيث يطلعون على هؤلاء الجنود المشاه اسم الانكشارية ، ويضيف أن الدقة في الصياغة اللغوية تتطلب استخدام اللفظ التركي وهو اليني شريه ، في حين ان قرىبا آخر من المؤرخين يرون أن اللفظة التركية الأصلية وهي Yeni Tcheri ، واللفظة العربية أو اللفظة التي تستخدم في الكتب العرسية وهي الانكشارية هريسان مضمعا من بعض بحث لا يستحق الأمر مثل هذا التفسير الشكل الذي قد يؤدي الى بلبلة الأفكار حول مدلول يني شريه ، أو اليني شريه .
راجع في تفصيل ذلك دكتور عبد العزيز الشناوي ، م . س . ذ وراجع أيضا فيشر ١٠هـ ، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ترجمه الدكتور محمد مصطفى زيادة ، دار المجلد ١٩٥٤ ، ص ٤٤٥ .

(٤٦) نشر ، هـ . أ . ل ، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ، ج ٢ م . س . ذ ، ص ٤٤٥ - ٤٥٠ .

(٤٧)

Cahun], L'introduction à L'histoire de L'Asie, Paris, 1896, pp 59-61.

أعلى مناصب الدولة ، فكانوا يدخلون الجيش الانكشارى ويعرفون « بقاىى
قولارى » أى عبيد الباب ، ومنهم عبيد السلطان ، وقد تمتع أئمة الانكشارية
بسلطات واسعة فى استانبول حيث تولى فيها قيادة الجيش ورئاسة الشرطة
معا ، وبذلك كان من أبرز الشخصيات فى الدولة العثمانية حيث ضمت الى
سلطاته أيضا عضوية مجلس الدولة ، وطبقا للبرونوكول العثماني كان
رئيس الانكشارية فى درجة وزير وكان يتقدم على جميع القادة العسكريين
وله مقر خاص فى عاصمة الدولة ومكاتب فى الجهات التى تعمل فيها
قواته (٤٨) ، وترجع أهمية الانكشارية الى عدة عوامل ، من بينها كفايتهم
القتالية وشجاعتهم المفرطة ووفرتهم العددية وضراوتهم فى المعارك الحربية ،
فكانوا يشكلون عملا حربيا رهيبا لمصلحة الدولة فى الحروب التى تحوضها
الجيوش العثمانية دفاعا وهجوما سواء فى آسيا ، أو فى أوروبا ، أو فى
أفريقيا ، وكان الانكشارية أيضا يتبعون السلطان فى تنفلاته ، ويعزو بعض
المؤرخين ذلك الى أنهم كانوا يؤلفون الحرس السلطاني ، ويقولون ان هذه
الرفافة للسلطان كانت وظيفتهم الرئيسية ، غير أن الأخذ بهذا الرأى يعتبر
خطأ نظرا لأن البعض قد اعتقدوا أن هذا عمل الانكشارية الرئيسى ، بمعنى
أنهم حرس للسلطان فقط ، فى حين أنه كانت هناك فرق أخرى فى الحرس
السلطاني كان أفرادها يحيطون بالسلطان فى الأواكب الرسمية ، بينما كان
البعض الآخر لا يتركون السلطان إطلاقا حين كان يذهب الى الحرب ، وكان
البعض الآخر يتناوبون الحراسة فى القصر . وكان آخرون ملازمون للسلطان
باستمرار ، أما الغالبية العظمى من أفراد هذه الفرق فكانوا لا يقومون بأى
خدمة حربية الا فى تلك المناسبات (٤٩) .

ويسجل المفكر العربى (٥٠) ساطع الحصرى رأيه فى أهمية الفرق
الانكشارية فى القوات المسلحة العثمانية مؤكدا أن هذه الفرق كانت محور
قوة الدولة ، وبواسطة هذه الفرق المنظمة والمدربة تمكنت الدولة من توسيع

(٤٨) لخزعة من المصطلحات حول « كز رئيس الانكشارية » راجع :
Hashuek F.W., Christianity and Islam under the Sultans, Oxford 1929.
Gibb Hamilton & oBwn Harold; Islam Society and the West,
Vol. 1 part 2 Oxford 1917.

(٤٩) وقد لمس الباحث مدى ما كان يتمتع به الانكشارية من نفوذ ومكانة سياسيه لدى
السلطين والقبض من خلال الاطلاع على محتويات المخطب الحربى فى استانبول .
(٥٠) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية . دار العلم للملايين . بيروت
الطبعة الثالثة ، ١٩٦٥ ، ص ص ١٥ - ٢٠ .

حدودها بسرعة ، فمن ناحية فتحت بلادا في أوروبا كانت في ذلك الوقت خارج حوزة الاسلام ، ومن ناحية أخرى استولت على الامارات الاسلامية .
للسفيرة التي قامت في الأناضول على أنقاض دولة الروم السلاجقة . أما
الفوزح الانجليزى فيشر فيذهب الى أبعد . من ذلك قائلا : « ان الابراطورية
العثمانية قامت ، وظلت قائمة ، ليس بفضل رجال من العثمانيين فحسب
- حيث لم يكن هؤلاء يشكلون أغلبية في الجيوش العثمانية - بل كذلك
بفضل رجال معظمهم صقالبة الاصل ، ولدتهم أمهاتهم مسيحيين . تم حى
بهم الى مدارس الانكشارية حيث طبعوا بطابع الخضوع العسكرى والعقيدة
الاسلامية(٥١) ، والطريف انه كان يحرم على الانكشارية الزواج ، فكان
الفرد منهم يعيش دون أمل فى أن تكون له زوجة أو أبناء ، فالاسلام عقيدته ،
والقرآن الكريم كتابه المقدس ، والسلطان العثماني والده ، والنكسة
العسكرية ماواه ، والحرب مهنته ، والفوز باحدى الحسينيين مآربه ، ونظر
الانكشارى لأعداء الدولة على انهم أعداء الله ، وليس امامه الا أن يمضى نبي
قتالهم ، فاما النصر أو الشهادة(٥٢) ، ولذلك كان يخوض الحرب بروح دينية
اسلامية عالية ، وكما حرم السلاطين على الانكشارية الزواج حرّموا عليهم
أيضا الاشتغال فى التجارة ، والصناعة خشية أن تخيّر عسكريتهم الصارمة
ويتحولوا الى أهل حرف(٥٣) ، ومن هنا كان الانكشارية أول جيش ثابت
نظامى عرفته أوروبا منذ العصور الرومانية وذلك على حد رأى أحد المؤرخين
الغربيين(٥٤) وبواسطتهم تمكنت الدولة العثمانية من المضي فى سياسة
التوسع الاقليمى المرحلى ، لكنهم بعد ذلك أصبحوا مركز قوة فى حياة
الدولة ، فعندما استشرى نفوذهم ، زجوا بأنفسهم فى السياسة العليا
للدولة ، وهي مسائل ليست من اختصاصاتهم . فكانوا يطالبون بخلع
السلطان القائم بالحكم بمقولة انه ليس له نشاط حربي ، ويتدخلون فى
اختيار السلطان الجديد . وياخذون عطايا يطلق عليها البخشيى - أى
البخشيى - كلما ارتقى عرش الدولة سلطان جديد ، بحيث أصبحت هذه
العطايا تقليدا راسخا لا يستطيع سلطان مهيا أوتى من قوة أو عزيمة أن

(٥١) فيشر ، تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى ، م . س . د .

(٥٢) فيشر ، م . س . د .

(٥٣) Gibb Hamilton & Bowen Harold, op. cit., Vol. 1, Part 1, p 64.

(٥٤) Grand A.J.; A History of Europe 1494 — 1618, Vol. V. of

"Methuen's History of Medieval and Modern Europe," Eleventh
edition, 1967, p. 212.

يتجاهلها ولا تعرض للمهانة على أيديهم ثم ألغيت هذه العطايا منذ عام ١٧٧٤ حين تولى السلطان عبد الحميد الأول عرش البولة فى اليوم الرابع والعشرين من شهر ديسمبر عام ١٧٧٣ (٥٥) وكانت حجته فى الغاء هذا التقليد حجة قوية .

وقد بدأت ظاهرة تدخل الانكشارية فى المسائل السياسية العليا منذ عهد السلطان « أبى يزيد الثانى » (١٤٨١ - ١٥١٢) ، ثم اشتدت هذه الظاهرة على عهود معظم خلفائه السلاطين . حدث ان السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠) ، وكان قد نزل فى اراضى الدولة الصفوية فى فارس ونجاة طلب الانكشارية من هذا السلطان وقف العمليات الحربية بحجة الاكتفاء بما حققوه من انتصارات واستيلاءات على اراضى العدو . وخشى السلطان أن يعمدوا الى التمرد والعصيان وهو بعيد عن قاعدة دولته مما قد يعرض الجيش العثماني الى التمزق . وكان تقدير السلطان للموقف الحربى أن الانسحاب هو أخف الصربين . فرضخ لطلب الانكشارية . وعاد ادراجه الى استانبول وازداد نفوذ الانكشارية بعد أن انتقلت قوات كثيفة العدد منهم الى عاصمة الدولة ، فكانوا يزلون السلاطين والصدور العظام والوزراء ومن اليهم من رجال الدولة . ويقتلون بعضهم ، ويتدخلون فى تعيين غيرهم فى المناصب التى تخلو بقتل أو عزل شاغليها . واصبح كبار موظفى الدولة يخشون الانكشارية ويتملقون رؤساهم .

وكان الانكشارية فى اوقات السلم يشقون عصا الطاعة ، ويلجأون الى سلاحهم التقليدى ، وهو القيام بحركات عصيان تحمل معنى التحدى للسلطان والحكومة المركزية فى العاصمة . وانتهى بهم الأمر الى أن أصبحوا بمثابة عصابات عسكرية تهفو نفوسهم الى أعمال التمرد وخلع السلطان الحاكم والمناذرة بتنصيب سلطان جديد يقع عليه اختيارهم وكانوا يلجأون الى وسائل بعيدة كل البعد عن الانضباط العسكرية . كانوا يمترضون الموكب السلطانى ويمنعون السلطان من الوصول الى القصر ويهتفون فى وجهه هتافات غير كريهة ، مما يعد تحدياً صريحاً للرئيس الأعلى للدولة وحكومته .

وازدادت مشكلة الانكشارية تفاقمًا عندما قررت الحكومة المركزية ،

(٥٥) يرى بعض المؤرخين والباحثين المعاصرين أن الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ١٧٧٢ ، ويجمعون عام ١٧٧٤ بداية حكم السلطان عبد الحميد الأول .

او بعض عناصر هامة مستنيرة فيها ، تطوير الجيش بإدخال النظم العسكرية الحديثة التى أخذت بها الدول الأوروبية فى جيوشها . وقد أطلق العثمانيون على مشروع تطوير الجيش « النظام الجديد » (٥٦) . وجاء قرار الحكومة فى هذا الصدد نتيجة لتعرض جيوش الدولة لهزائم أليمة متعاقبة من الدول الأوروبية . وبات واضحا عجز الدولة عسكريا عن الدفاع عن ممتلكاتها الأوروبية بوجه خاص . ونبتت الفكرة القائلة ان ضعف الدولة هو ضعف عسكري قبل كل شئ ، ومن المأبوت أن الدولة العثمانية كانت دولة عسكرية عاشت أزهى عصورها على الأجداد العسكرية التى حققها الجيش العثماني . وكان هذا الجيش أداة للحرب أولا ، وأداة للحكم ثانيا .

وقد عارض الانكشارية معارضة شديدة ادخال النظام الجديد فى تشكيلاتهم العسكرية لانهم أدركوا أن تطبيقه سيؤدى الى ادماجهم أو ذوبانهم فى الفرق العسكرية الجديدة التى أنشأتها الدولة وفقا للنظام الجديد . وكانوا حريصين على امتيازاتهم الخاصة فى الجيش . ولذلك رفضوا العروض التى قدمها لهم بعض السلاطين ، مثل السماح لهم بالانضمام الى الفرق العسكرية الحديثة وقبول معاش تقرره الدولة واستهجنتوا هذا النظام .

ولقد لما الانكشارية فى معارضتهم لتطبيق النظام الجديد الى تنظيم حركات التمرد أو العصيان فى وجود السلاطين معتمدين على قوتهم العسكرية ونجحوا فى اكراه عدد من السلاطين على إلغاء النظام الجديد ، وهكذا أصبح الانكشارية بعضى الزمن عنصر فساد فى جسم الدولة ، يؤثرون مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة وتعددت حركات العصيان والبطش برجالات الدولة .

وامتدت شروخ الانكشارية فى اوقات السلم الى المدنيين وكانوا يعمدون الى احراق أحد أحياء مدينة ييفون نهبا وكانوا يركزون هجومهم على محلات اليهود ويخطفون بضائعهم واعتقدوا الى جميع الأفعال مباحة لهم حتى ولو كانت قوانين الدولة تمنعهم من ارتكابها ووصل بهم الأمر الى مهاجمة الدار المخصصة لسكنى الصدر الأعظم اذا تباطأ فى تنفيذ طلباتهم ، وقد وضع للسلاطين سليم

(٥٦) كان السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) هو الذى أطلق هذه التسمية على الفرق العسكرية التى بدأ فى إنشائها ، وسجل مقرها ساحة لوند جلملك على مرتفعات أورتو توى ، ولداؤد كوى على الساحل الأوروبى للبوسفور . راجع :

Huart Cl, Encyc — of Islam. Art. Janissaries

الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠) نزع الانكشارية نحو التمرد العسكرى ثم تدخلهم فى السياسة العليا للدولة . وقد وضحت هذه الملامح منذ الأيام الأولى لحكمه وفى أثناء الحرب التى نشبت بين الدولة والصفويين .

ولما استفحلت شرور الانكشارية عمد السلاطين الى وسائل أخرى بهدف الحد من طغيانهم ، كان من بينها توزيع الفياق الانكشارية على حاميات الحدود ، وكان السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥) أحد السلاطين الذين تصدوا لمشكلة الانكشارية وكان يدرك تماما انهم تجاوزوا المدى وأصبحوا مركز قوة خطر فى الدولة أو كما يقول أحد المستشرقين انهم غدوا أصحاب الدولة الأقوياء حين أمر بالحاق عدد كبير من المجندين غير المدربين بفياق الانكشارية مباشرة ولم يابه السلطان بمعارضتهم ومضى واتهنز السلطان مراد الثالث فرصة تجدد الحرب بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية فوجه ضربة شديدة الى الانكشارية كتنظيم عسكرى اذ سمح بإدخال أعداد وفيرة من المجندين المسلمين الأحرار الذين ولدوا من آباء مسلمين فى الفياق الانكشارية بعد أن كانت هذه الفياق مغلقة تماما فى وجه هؤلاء المجندين .

ثم خطت الدولة خطوة أخرى فى سبيل كسر شوكة الانكشارية فأذنت لهم فى ممارسة بعض الحرف أو الاشتغال بالتجارة فى أوقات السلم فازدادوا اعتمادا عن الحياة العسكرية البحتة ، وازداد مستواهم القتالى هبوطا ، وأصبح بعضهم لا يذهبون الى ثكناتهم الا لتسليم مرتباتهم وكانت الدولة لا تسمح لهم بحمل الأسلحة النارية فى أوقات السلم تجنباً لاستخدامها فى حركات العصيان العسكرى أو فى الفتك بالمدينين .

العلماء وهيئة كبار العلماء :

كانت هيئة كبار العلماء وعلى رأسها مفتى الديار ، إحدى الهيئات العليا التى أسهمت فى شئون الحكم فى الدولة العثمانية ، والأرجح ان سلطتها كانت سلطة تابعة فمع انها كانت تمتلك ناصية الفتوى والقضاء وأصدار أحكامها فى المسائل الدينية والمدنية على السواء حيث لم يوجد تشريع وضعى الا أيضا فى عهد سليمان الا أن هذه الأحكام لم تكن لتوضع موضع التنفيذ دون الاعتماد على الهيئات التنفيذية التى تملك بيدها السلطات العسكرية أيضا ، أى جوهر السيادة فى الدولة العثمانية .

وحتى مطلع القرن السادس عشر لم تكن الدولة العثمانية تحكم بواسطة

سلطة تشريعية ولكنها حكمت حكما مطلقا ، الا أن سلطة العلماء خففت الى ما من غلواء النزعة المطلقة لدى السلاطين ومعاونيهم .

فكانت للكلمة رجال الدين أهمية وقوة ، كما أن أحكامهم كانت محل اعتبار كبير من الحاكمين وبما يدعم هذا الرأي أن السلطان محمد الثاني ثبت مركز المفتى على رأس الادارة برمنها (٥٧) وفي الحق ان السلاطين كانوا شديدي الحرص على تأييد سلطته لانهم كثيرا ما شرعوا في استغلالها والافادة منها كلما ألت بهم أحوال سياسية عسيرة ملل الموقف الذي جابهه سليم الاول حين شرع في قتال المسلمين فاستصدر فتوى تبجح له حرب المسلمين في مصر (٥٨) .

والملاحظ أن نظام الحكم كان بلا سلطة تشريعية ولكنها تعتمد على قضاة يعسرون قانونا سماويا سري في كل أجزاء الامبراطورية حتى وصل الى اصغر الوحدات الادارية في الأقاليم (٥٩) . ولقد نشأ القانون العثماني أول ما نشأ على أساس عسكري شأن جهاز الادارة العامة ومن هنا كان قاض العسكر رأس الهيئة القضائية الى أن جاء سليم وأخضع الهيئات القضائية والدينية كلها لسلطة مفتي استانبول بوصفه شيخ الاسلام .

وكان يطلق على شيخ الاسلام أول الأمر مفتي العاصمة وأحيانا المفتي الأكبر . وكان يتمتع بمركز مرموق للغاية . كان الصدر الأعظم والوزراء وفي بعض الأحيان السلطان نفسه ، يلتصقون في بعض المسائل الهامة ، كما كانوا يعرضون عليه مشروعات القوانين الوضعية قبل اقرارها بصفة نهائية ويطلبون منه الرأي في مدى مطابقتها لمبادئ الشريعة الاسلامية ، وكان هناك آخر قدر من الاختصاصات على درجة قصوى من الأهمية يباشرها شيخ الاسلام باصدار فتاوى ذات طابع سياسي ، وتتناول موضوعات تتعلق بالسياسة العليا للدولة . كان السلطان لا يقدم على حرب دون أن يستصدر من شيخ الاسلام فتوى يقرر فيها أن أهداف هذه الحرب لا تتعارض مع الدين ، بل أن هذه الحرب لها أسبابها القومية من وجهة نظر الشريعة الاسلامية . باعتبار أن الحزب المقدمة عليها الدولة هي حرب دينية وإن الجماهير يجب أن

(٥٧) بروكلمان ، كزل . الأثر العثمانيون وحضارتهم ص ١٥١ .

(٥٨) نفس المرجع ص ١٠٢ .

(٥٩) المرجع السابق .

تقف صفا واحدا تؤيد قلبا وقالبا الجيش وهو يخوض الحرب • ومنها أيضا الفتاوى التى تجيز تنازل الدولة عن أقاليم عثمانية لصالح دولة أجنبية انتصرت عليها ، وكذلك الفتاوى التى تجيز عزل السلطان لسبب أو لآخر •

وتقديرا للمسئوليات الجسام التى كان يضطلع بها مفتى العاصمة ، رأت الدولة أن تميزه عن سائر زملائه رجال الافتاء الذين كانوا يعملون فى معظم الأقاليم والمدن الكبرى فى أنحاء الامبراطورية ، وكان عددهم يصل الى قرابة مائتى مفتيا ، وأطلقت على مفتى العاصمة لقب « شيخ الاسلام » فأصبح هو الرئيس الفعلى للهيئة الدينية الاسلامية الحاكمة *de facto* وان ظل السلطان هو الرئيس لهذه الهيئة من الناحية النظرية *de jure* (٦٠)

وكان شيخ الاسلام بحكم منصبه هو أكبر شخصية دينية اسلامية فى الدولة العثمانية ، فاذا أضيف الى منصبه هذا اللقب الجديد الذى حصل عليه وهو شيخ الاسلام فانه يعتبر رئيسا لهيئة كبار العلماء ، ويشملون الفضاة ورجال الافتاء وأساقفة السريعه وأصول الدين ومن اليهم من أصحاب المناصب الرفيعة وغيرها فى الهيئة الدينية الاسلامية الحاكمة ، وفى عهد السلطان سليمان المشرع فقد ازداد مركز شيخ الاسلام نالقا وأصبح ندا للصدر الأعظم • وكان دور شيخ الاسلام على عهد سليمان دورا بناء خلافا وبالحظ ان العترة التى حكم فيها كل من السلطان محمد الثانى والسلطان سليمان المشرع بنوع خاص قد شهدت نشاطا ملحوظا وغير عادى فى وضع التشريعات العثمانية • وكان بطلق على هذه التشريعات التى تصدر فى حكم كل سلطان قانون نامه •

ولما كانت الدولة العثمانية دولة نيوقراطية أى دولة دينية فقد جاءت سياستها وتشريعاتها ومعظم تصرفاتها تنسم بالطابع الدينى الاسلامى الذى كان من أبرز خصائص هذه الدولة ، ومن هنا فان اضعاء لعب شيخ الاسلام على مفتى العاصمة كان منمشیاً مع السياسة العليا للدولة ونظيما عمليا لتلك الخصيصة الدينية القوية من خصائص الدولة • وكان الصدر الأعظم وشيخ الاسلام هما المواطنين الوحيديين فى الدولة اللذين ينسلمان فرمان تعيين كل منهما فى منصبه من يد السلطان • وكان من المعاليد الشبعة فى الاحتفالات الرسمية ألا بتقديم أحدهما على الآخر ، بل كانا يسيران جنبا الى جنب ،

وان قام أحدهما بزيارة رسمية للآخر ، تتبع فى استقباله وتوديعه مراسيم التكريم والتشريف التى تتبع فى استقبال وتوديع الآخر . فكان كل منهما يعتبر ندا للآخر .

وإذا كان الصدر الأعظم يتمتع بسلطات أكثر ، فان شيخ الاسلام كان يظفر بمكانة أكبر . وكان من أسباب هذا التقدير العميق ان شيخ الاسلام كان يمارس سلطاته فى مجالات دينية لها وزنها وتقديرها فى نظر الجميع ، فضلا عن اختصاصات لا تسمو اليها اختصاصات الصدر الأعظم وتتصل اتصالا مباشرا بالسياسة العليا للدولة . فله وحده ودون سواء الحق فى إصدار فتاوى تجيز الحرب التى تخوضها الدولة ، أو فتاوى بتقرير الصلح ، أو إبرام المعاهدات ، أو عزل السلطان الحاكم ، كما لم يكن لشيخ الاسلام شأن مباشر بالخدمة الداخلية أو الخدمة الخارجية للسلطان ، واعتاد السلطان أبو زيد الثانى (١٤٨١ - ١٥١٢) أن يقف لاستقبال شيخ الاسلام ويمنحه مقعدا أعلى من مقعده . وكان على الصدر الأعظم أن يكون على اتصال مستمر بشيخ الاسلام لبحث المسائل الخاصة بشئون الدولة والتى تتطلب أخذ رايه فيها من حيث مطابقتها لمبادئ الشريعة الاسلامية ولذلك كان الصدر الأعظم هو الذى يقوم بزيارات عديدة لشيخ الاسلام فى مقر منصبه على فترات متقاربة .

وقد حدد السلطان سليمان المشرع تحديدا نهائيا وقاطعا المركز الوظيفى والقانونى لشيخ الاسلام ، فجعله رئيس هيئة كبار العلماء واكبر شخصية عاملة فى الهيئة الاسلامية . كما أضفى على شاغل هذا المنصب الكثير من مظاهر التكريم والنفوذ وكان شيخ الاسلام يتقدم على جميع موظفى الدولة . ثم غدا يجتمع فى البروتوكول العثمانى بمركز يمتاز عن مركز الصدر الأعظم أى رئيس الوزراء وعن الوزراء . فعند ذهاب شيخ الاسلام لحقابلة السلطان كان يخف هذا لاستقباله متقدما سبع خطوات ، بينما لم يكن السلطان يتقدم لاستقبال الوزراء أكثر من ثلاث خطوات ، وكان يسمح لشيخ الاسلام بتقبيل كتف السلطان ، بينما كان لا يسمح للصدر الأعظم الا بلمس ذيل ثوبه .

وكان هناك عددا آخر من كبار الموظفين ينتمون الى هيئة العلماء ويعملون على مقربة من السلطان وكانوا يمثلون الهيئة الاسلامية داخل القصور السلطانية وفى مقدمتهم خوجة السلطان ، والمعنى الحرفى لهذا المصطلح معلم السلطان وكان بمثابة مستشار السلطان فى المسائل الدينية وغيرها . ولذلك كان يظفر بتقدير عميق ومركز مرموق بين أفراد حاشية السلطان وفى دوائر الحكومة ، كما كان هناك امامان للسلطان ، يؤم كل منهما السلطان بالتسابيح

فى صلاته سواء فى داخل القصر أو فى المساجد السلطانية التى يقع اختيار السلطان عليها لأداء صلاة الجمعة فيها ، وكان خوجة السلطان والامامان من الهيئة الاسلامية وتمتعوا بنفوذ كبير جدا فى الدولة ، لأن طبيعة وظائفهم كانت تتطلب أن يكونوا على اتصال مستمر بالسلطان . وكان لهم من ثقافتهم ومن الثقة الكبيرة التى أولاهما إياهم السلطان ما جعل الأضواء تسلط عليهم ، وكان السلطان يقدر آراءهم على أساس أنها منزعة عن الأغراض والأهواء الشخصية ، ولذلك أطلق على هؤلاء الثلاثة : أذن السلطان L'oreille du Sultan . ولم يكن علماء الدين وحدهم الذين ينتمون الى هيئة العلماء ، بل كانت هذه الهيئة تتسع لتشمل الأطباء والجراحين والمنجمين (٦١) ومن إليهم من أصحاب التخصصات العلمية . ولعل مرد هذا الشمول الى أن فريقا من الأطباء كانوا يجمعون بين دراسة الطب والفقه وأصول الدين وعلوم البلاغة وغيرها . وكانت لكل منهم فى معظم هذه المجالات قدم راسخة .

وكانت الهيئة الاسلامية فى الدولة تضم أيضا الإشراف وهم الذين ينحدرون من أسرة النبى صلوات الله وسلامه عليه . وكان الإشراف يمثلون أحد نظامين وراثيين وحيدين فى الدولة . فالنظام الوراثى هو وراثية العرش السلطاني . وكانت هذه الوراثية فى أسرة آل عثمان . وكان يطلق على الإشراف اسما آخر هو الأمياد ، فيذكر اسم الشريف مسبقا بكلمة سيده . ولكنهم كانوا لا يعدون أعضاء فى هيئة العلماء الا اذا تلقوا فى المؤسسات التعليمية دراسات فى مستوى الدراسات التى يتعلمها العلماء . ونالحق بالهيئة الاسلامية أيضا طوائف الدراويش ، وكانوا كثرة عددية كبيرة ، ولكنهم لم يكونوا أعضاء فى هيئة العلماء لانهم لم يتلقوا دراسات علمية منتظمة أو محترمة . وكان الدراويش ينتمون الى طرق كثيرة . وقد قرر المراقبون فى القرن السادس عشر أن عدد هذه الطرق كان يتراوح بين ثمان وعشر طرق ، وإن كان أهمها أربعة فقط وقد ازداد عدد هذه الطوائف زيادة مطردة وضخمة فبلغت ستا وثلاثين فى أواخر القرن الثامن عشر . وإن كان البعض الآخر يرى أن عددها تجاوز ضعف هذا العدد بينما يرى فريق آخر من المؤرخين أن عددها قفز الى أربعة أمثال هذا العدد (٦٢) وانتشرت هذه الطوائف فى أرجاء الدولة وشملت جميع الطبقات والأقاليم العثمانية (٦٣) .

Lyber, A.H., op. cit., pp 128-129 & 218-225

(٦١)

(٦٢) دكتور عبد العزيز الشاوي ، م . ص . ذ . ص ٤٤١ نقلنا عن المجلد ٢ ج ٢

ص ١٤٤

Lyber, A.H., op. cit. p. 207.

(٦٣)

ومما هو جدير بالذكر ان عددها بلغ في مصر ابان الحكم العثماني زهاء ثمانين طريقة (١٤) . والمعروف عن العثمانيين انهم يحبون التصوف والدروشة وقد سجل الجبرتي عليهم ميلهم الى الدراويش ، وعن طريق الدراويش انتشرت الخزعبلات بين الرعايا المسلمين في الدولة ودبرت الفتن . وكانوا يشكلون بجموعهم وتأثيرهم في الجماهير الاسلامية خطورة على سلطة الحكومة . وكانوا يتنادون الى اثارة الحروب الدينية .

وقد حرصت الهيئة الدينية الاسلامية الحاكمة وهي تباشر اختصاصاتها في شتى مجالاتها على أن تكون مبادئ الشريعة الاسلامية موضع التنفيذ الدقيق والاحترام من جانب الحكام والحكومين ، والدولة العثمانية دولة دينية واتسمت سياستها العليا ومعظم تصرفاتها بالطابع الديني الاسلامي الذي كان من أبرز خصائصها وكانت الهيئة الدينية هي صمام الأمان للشعب والحكومة معا .

وكانت الوشيخة الدينية والولاء للدولة يربطان المسلمين رعايا الدولة والتفكير الديني والسياسي لم يكن يفلب على جميع الرعايا المسلمين كما لم يكونوا جميعا من أتباع المذهب الحنفي وهو المذهب الرسمي للدولة ، ولكنهم كانوا جميعا مسلمين فخورين بدينهم ولديهم الرغبة للعمل من أجل تحقيق تفوق الاسلام في أرجاء العالم . وإذا كان بعض المسلمين نظروا الى نظام الهيئة الدينية الاسلامية الحاكمة على أنه نظام غير منالي ، لأن الدولة أوجبت بجانبها طبقة العبيد - القولا - واصطنعتهم أدوات للحكم والحرب وأغدقت عليهم الامتيازات اغداقا ، فان نظام الهيئة الدينية الاسلامية الحاكمة كان يساعد على صمود الاسلام كدين عالمي أمام البابوية في روما وأمام الدول الأوروبية المسيحية . وكانت هاتان القوتان المسيحيتان قد أظهرنا كثيرا من العداوة للدولة العثمانية .

وجميع وظائف الهيئة الدينية الاسلامية الحاكمة كانت متاحة لكل أفراد الهيئة الاسلامية أي المسلمين الأحرار طالما كانوا مؤهلين علميا لتولي مناصبهم ذات النفوذ الواسع والأهمية البالغة وكانت هيئة العلماء وهي تضم ثلاث فئات ، هم : الأساتذة والقضاة والمفتين حيث قد يتلقى أفرادها العلم وفقا لنظام

(١٤) دكتور بومين الطويل : التصوف في مصر ابان الحكم العثماني ، القاهرة ١٩٤٦ ،

تعليمي واحد ، واستفوا المادة العلمية من نفس المصادر والمراجع ، والتحقوا بمدارس وكليات مفتوحة للجميع من أفراد الهيئة الإسلامية بضئ الطالب فى رحابها مسنويات طوالت يتلقى الدراسات الى نهاية الشؤوط اذا كانت استعداداته العقلية تؤهله لاستكمال دراساته العليا ، وكلما مضت الحياة بهؤلاء العلماء تشعبت أمامهم المسالك الى وظائف القضاء والافتاء بل الى منصب شيخ الإسلام • وبذلك لم يظل أبر العلماء مقصورا على الأفراد فى مجالات التعليم بل امتد الى مستقبل الدولة نفسها •

وأضفت الدولة على العلماء بعض الامتيازات الهامة مثل الاعفاء الضريبى • وكانت ممتلكاتهم لا تخضع للمصادرة ، ولا تؤول ملكيتها على الاطلاق للسُلطان • فكانت ممتلكاتهم نورث لأولادهم وذريانهم حسب قواعد الشريعة الإسلامية • وقد زادت هذه الامتيازات من مكانة العلماء فى نظر الجماهير • ويلخص البر حوراني الحطوط الرئيسية الدالة على اهتمام الدولة العميق بالهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة وذلك فى شتى المجالات التى امتد إليها نشاط هذه الهيئة فيقول • • « كانت السلطنة دولة تحكم فى نطاق الشريعة الإسلامية وتعكف على تحقيق أغراض الإسلام الكبرى • وكانت سنية المذهب عن شعور زاده حدة طول الصدام مع الدولة الصفوية التى كانت شيعية • ويفضل ما كان للعثمانيين من قريحه وحب للترتيب والوضوح قامت الدولة العثمانية بتنظيم هيئة العلماء على شكل سلسلة من الرتب المحددة والتعيينات الرسمية والمراتب التى تجرى عليهم بصفة رتيبة ومنظمة وكان رؤساء هذه الهيئة الدينية وهم شيخ الإسلام ، وكبار رجال القضاء والافتاء يستشارون فى الشؤون العليا للدولة وكان الفضاء فى الأقاليم هم السبيل الرئيسى الذى يسم عن طريقة الاتصال بين الحكومة المركزية والرأى العام الإسلامى فى المدن العربية ، وقامت هى من ناحيتها بإنشاء مدارس جديدة فى اسنانبول لتعليم أولئك الذبن سيشغلون أعلى المناصب فى الهيئة الإسلامية فى فابل الأيام • وبالطبع فقد كان العلماء يركزون على مفاهيم أهل السنة وهو ما جعل الدولة العثمانية تعارض بشدة انشمار أى أفكار للشيعه • وقد عرض المؤرخ أرنولد توينبى لذلك تفصيلا •

رؤى أرنولد توينبى :

« يرى توينبى فى هذا الصدد أن المجتمع الإسلامى انقسم فى أعقاب انهيار الخلافة الإسلامية وزوال الدولة العباسية على ايدى الفول الى مجتمعين متميزين : المجتمع العربى والمجتمع الايرانى وظل هذان المجتمعان متميزين

لما يقرب من قرنين ونصف من الزمان قبل أن يحدث الغزو الشامل الذي قام به العثمانيون - وهم أحد فروع المجتمع الإيراني - للعالم العربي . ويمكن القول أن غزو العالم الغربي أمر فرض على العثمانيين كنتيجة لقيام دعوى الانشقاق الديني الشيعية في قلب العالم الإيراني الذي ينتسب إليه العثمانيون أنفسهم ، وإن ذلك الاتفاق ناز خلال حركة انتعاش ثورية غير متوقعة للمذهب الشيعي وانبعاتها كقوة سياسية عسكرية على عهد اسماعيل الصفوي (١٥٠٠ - ١٥٢٤ م) .

ففي عام ١٥٠٠ م أوضح الاختلاف والتمايز بين المجتمعين العربي والإيراني كل دلائل التصميم على تأكيد حقيقة كون كل منها وحدة مفارقة تـلـاخرى .

فمن الوجهة الجغرافية نلمس حدا واضحا محددا يقوم بين العالمين وإن هذا الحد يمتد بلا انقطاع من مياه المحيط الهندي في الخليج العربي حتى مياه البحر المتوسط في الاسكندرية . وإن اقليم العراق الذي كان حاضرة للخلافة العباسية ظل كما مهملا منذ الدمار الذي حاق ببغداد على أيدي المغول عام ١٢٥٨ م ونتج عن ذلك أن جنوب الوادي لدجلة والفرات أضحي اقليما حازرا بدلا من كونه حلقة اتصال للأقاليم التي تقع على ضفتيه (الأقاليم العربية والفارسية) .

وفي الشمال الغربي أضحي خط الفرات في الاقليم الواقع بين شمالي النضبة العربية وسلسلة طوروس ، مرة أخرى نطاقا حربيا فاصلا كما كان من قبل لمدة سبعة قرون في العصر الروماني .

وكان العالم العربي بين الفرات والبحر المتوسط - معزولا بالحزاء المكون من جبال طوروس من الاقاليم الإيرانية الناشئة التي استخلصها المجتمع الإيراني من المسيحيين الأرثوذكس في الأناضول ، بينما كانت الأناضول نفسها مرتبطة بأونق رباط مع الاقليم الأم الا وهو العالم الإيراني وذلك عبر أذربيجان .

وهكذا فإن الحدود الجغرافية بين هذين العالمين كانت محددة بوضوح ، وإن هذه العزلة الإقليمية بينها صاحبها تباعد في التطور السياسي والثقافي لكلا المجتمعين . فالمجتمع العربي يرجع بأصوله الى الخلافة العباسية بينما يرجع المجتمع الإيراني الى امبراطورية الأوراسية الرعوية للجنكيز خان .

وفى مضمار الثقافة ظل العالم العربى أمينا على تراث اللغة العربية وعلى آدابها الكلاسيكية بينما شجبت اللغة الفارسية وآدابها اللغة العربية فى المجتمع الايرانى .

والحقيقة انه اعتبارا من بداية القرن السادس عشر بدأ بوضوح ، التمايز بين المجتمعين العربى والايرانى فى كل مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية ، وزيادة على ذلك فانه بالرغم من أنه قد اتسعت رقعة المجتمعين الجغرافية اتساعا كبيرا فان أى منهما لم يظهر أى يظهر ميل لمهاجمة أراضى الطرف الآخر فلم تصل المناوشات التى وقعت بين الطرفين الى درجة الهجوم الخطير .

وقد اتجه المجتمع العربى بتوسعاته عبر الصحراء الى أفريقيا الاستوائية وعبر المحيط الهندى الى اندونيسيا . بينما امتد المجتمع الايرانى عبر الأناضول الى جنوب شرق أوروبا وعبر هندستان الى الدكن وعبر بلاد ما وراء النهر الى الهضبة الأوراسية ، ولكن حتى انصرام القرن الخامس عشر وقف المجتمعان الايرانى والعربى ظهرا لظهرا ونادرا ما تصادم كل منهما بالآخر . ولذلك فان غارات كليهما على الآخر حتى ذلك التاريخ يمكن أن تعد على أصابع اليد الواحدة . فغزوات المغول لمسوريا فى السنوات : ١١٦٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠٣ وأخيرا الغزو التيمورى فى عام ١٤٠٠ م يمكن أن نعتبرها غزوات إيرانية على الأراضى العربية ، وبالمثل يمكن أن يعد انتصار السلطان المملوكى بيبرس على المغول فى الإبلستين أحد المعارك فى طوروس واحتلاله قيسارية على الهضبة الأناضولية عام ١٢٧٧ م على أنه غزو عربى للمجتمع الايرانى . ولكن تلك الغزوات لم تكن الا استثناءات لأن القاعدة العامة أن المجتمعين تعايشا فى سلام منذ منتصف القرن السادس عشر .

والنقطة الأخرى الجديرة بالاعتبار أنه بالرغم من أن خلال تلك الفترة انعزل العالمان العربى والايرانى تقريبا كل منهما عن الآخر فان عوامل التفاعل والارتباط الداخلية كانت تعمل فى دأب بين أجزاء كل منهما .

ففى العالم العربى فى القرن الرابع عشر تنقل العلامة ابن خلدون من مسقط رأسه فى تونس الى القاهرة ودمشق وكان يبدو أنه وكأنه فى بلده أثناء إقامته فى تلك الوحدات الإقليمية التى كونت فى مجموعها وحدة الثقافة العربية . وبالمثل فى المنطقة الايرانية فان الشاعر الفيلسوف محمد جلال الدين لم يجد أية صعوبة فى الهجرة من مسقط رأسه فى بلخ الى قونية

فى الأناضول حيث تأقلم تماما فى بيئته الجديدة حتى صار يذكر بأرومى
لا البلخى .

وبنفس السهولة استطاع جندى محظوظ مثل أرطغرل أن يعبر العالم
الإيراني من السهول الأوراسية ببلاد ما وراء النهر الى المنحدرات الشمالية
الغربية للهضبة الأناضولية ، كما اتجه مغامرون أوراسيون ووجهة أخرى
حيث أمكنهم بسهولة أن يعبروا أفغانستان ليدعوا كيانهم فى الهند مثل
أيام محمد الغزنوى حتى بابر الفرغانى . وفى الحقيقة أن عوامل الترابط
والتفاعل بين الأجزاء المختلفة للعالم الإيراني استمرت حتى عهد بابر النيمورى
واسماعيل الصفوى والسلطان سليم الأول .

وظلت هذه الدورة الدموية النقية تسرى فى جسد الحياة الاجتماعية
للمجتمع الإيراني دون توقف أو انقطاع .

ومن الأقاليم البعيدة التى اقتطعها العثمانيون لأنفسهم من المجتمع
الأرثوذكسى المسيحى ظلوا ينظرون الى قلب العالم الإيراني باعتباره منارا
للهندى والفكر ، وعلى ضوء ما تقدم بأنه حتى مطلع القرن السادس عشر كان
العالمان العربى والإيراني منغلزين تقريبا كل عن الآخر بينما نمت وتفاعلت
عوامل الامتزاج والترابط الداخلية فى كل مجتمع على حدة ونتج عن ذلك
أن كون كل منها وحدة مستقلة متميزة ومتكاملة . ولكن توقف جريان الأمور
على هذا النسق وانقلبت كل تلك الأوضاع رأسا على عقب على عهد الشاه
اسماعيل الصفوى باعث الشيعة وقائدها كقوة حربية وسياسية حيث بدأ
يلعب دوره على المسرح السياسى فى منطقة الشرق الأدنى منذ مطلع القرن
السادس عشر ولحسن حظه أنه صادف فى الألفى عشرة سنة الأولى من حكمه
(١٥٠٠ - ١٥١٢ م) سلطانا عنانيا متسامحا يعيش فى أواخر أيامه .

وليس أدل على تسامح الدولة العثمانية التى كانت إحدى الدعامات
السنية آنذاك من أن التناهد قولى الذى كان من أنصار الشيعة وأحد دعايتها
فى داخل أراضي الدولة العثمانية ، ومملا سياسيا للقوى الصفوية كان بلقى
العمدة من السلطان بايزيد الثانى كما كان صديقا لابنه قرقم الذى كان واليا
على مانيزيا الى حين اندلاع أحداث الفتنة الكبرى سنة ١٥١١ - ١٥١٢ م
حيث فكر شاه قولى فى القيام بانقلاب لاطاحة الحكم العثمانى السنى على أمل
احلال الحكم الصفوى الشيعى محله . وكانت تلك الحركة الثورية أول خروج
على العرف الذى ساد بين المذهبين الشيعى والسنى طوال القرنين الماضيين

والذى جرى على أن تكون العلاقات قائمة على أساس « عنى ودع غير غيرك يعيش » .

هذه العلاقات الودية المعقودة بين المذهبين الاسلاميين القديمين كان ينظر اليها بعين الأمل والتفاؤل بالنسبة لاحتضار الإبرانية الناهضة . ولكن لسوء الحظ سرعان ما حلت المذابح محل التسامح والأحقاد محل اللامبالاه أو التوايا الطيبة عندما جمع التاريخ بين الشاه اسماعيل الصفوى والسلطان سليم الأول . ووجد اسماعيل - الذى تمت شخصيته عن عنف وحقد دفن - فى سليم عزيمة الذى عاش ينتظره ليأز فى شخصه للتفكك الذى حاق بالمجتمع الايرانى والذى نتج عنه دولة العثمانيين ورجالها .

ومن خلال القتال الدموى الوحشى الذى غير مجرى التاريخ الاسلامى حيث أعاد فتح الباب لنزاع كاد يندثر « النزاع بين السنة والشيعة » يمكن القول بأن زمام المبادرة كان بين اسماعيل الصفوى بل وظل ممسكا به حتى بعد اندحاره على يد السلطان سليم عام ١٥١٤ م .

وعلى ذلك فإن عصر اسماعيل وليس سليم هو أول أحيط الذى يجب أن نمسك به ونتبعه والفكرة التى ارتقى فيها اسماعيل الصفوى عرش الدولة الصفوية (١٥٠٠ - ١٥٢٤ م) تثير تساؤلين : الأول كيف أنه تمكن أن يرث زمام نظام لم ينسب إلى أنبائه سياسة العنف والآن يبرز اسماعيل للعالم كأحد الفزاة المحاربين ويصبح مؤسسا لنظام سياسى وحربى .

والتساؤل الثانى : ماذا كان الهدف النهائى لسياسة اسماعيل الحربية والسياسية ؟ والاحابة على السؤال الأول أن تطور الصفوى (٦٥) من نظام

(٦٥) تم تطور النظام الصفوى من نظام دلى يعمل على نشر دواء بومسائل الشيشير المسلمة إلى قوة مسلمة تعمل على سحق عودها بالوساى الحربية فضلا على عهد حد اسماعيل الشج جاسد ١٥٤٧ - ١٥٥٦ م الذى كان بعدا لنشج حواسه على ورجع فى صفة البعيد إلى الشج صفى الدين - ويدا بوصوح أن المسيح حديه أن يرغب فى أن يترك مبادئه الإلهام وأن صحت اعلايا يصرح بالمعالم الصفوية الشريعة إلى حسن البعيد وأن يجرب سطر فى حمله السياسية والحرب وقد شجبه على ذلك الفراج الذى حيم على ارباب والعراق بعد بركات الإمبراطورية العثمانية بعد وفاء شاه رخ وقد صحت ذلك فى نفس العلم الذى بولى له عاين الدولة الصفوية .

٦٥- يمكن الشج جاسد من جمع عشرة آلاف من أساعه المسلمين كمر لى اسه وخلاصه

دينى يعمل على نشر دعواه بوسائل التبشير السلمية الى قوة سياسية تعمل على بسط نفوذها بالوسائل الحربية قد استغرق الفترة الواقعة بين ارتقاء جانيده فى عام ١٤٧٧ الى عهد اسماعيل عام ١٤٩٩/ ١٥٠٠ م .

وعندما نبحت الهدف النهائي لاسماعيل عند ارتقائه العرش عام ١٤٩٩/ ١٥٠٠ م فى سن الثالثة عشر نجد أنه قد بدأ يحور قوته الحربية لدرجة يحسب حسابها ولم يكن يهدف فى ذلك الوقت الا الغزو المسلح لكل أرجاء العالم الايرانى ، وأنه رأى أن يستخدم قوته لكى يفرض عقيدة الأقلية للمجتمع الايرانى على الأغلبية السنية بالقوة المحضة .

ولا بد من الفصل بين هاذين الهدفين لأنه وضع الهدف الثانى نهاية معززة للعرف الذى ساد المجتمع الايرانى ألا وهو « عش ودع غريك يعيش » فان الهدف الأول يعد انكاساً طبيعياً للوحدة الاجتماعية للعالم الايرانى التى ظلت قائمة دون مساس حتى بداية عهد اسماعيل الصفوى .

ففيما بين عامي (١٥٠٠ - ١٥٠٨ م) أمكن لاسماعيل أن يخضع كل القوى والأمارات كبرىها وصغيرها ولم يجد من يزاحمه على سيادة منطقة امتدت من اقليم شيراوان فى جنوب القوقاز حتى اماره قره مان عند الحد الجنوبي الغربى لصحراء داش لوط وبدأ اسماعيل على أنه الورث الوحيد للدولة التيمورية التى انهارت وتفككت ومع ذلك لم تفر العثمانيين بالثار لأنفسهم من الضربة القاصمة التى وجهها لهم تيمور لكى ولا بأن يطمحوا فى الفراغ المتراعى فى آسيا وكل ما عاد عليهم من انهيار الدولة التيمورية أنها منحهم فرصة للدعة والراحة .

وهكذا لم يجد شاه اسماعيل أية صعوبة فى اطلاق يديه تجاه الغرب اذا ما رغب فى أن يركز طاقته لتحقيق أهدافه فى أواسط آسيا لأن جيرانه

الشيخ حيدر وهو والد اسماعيل هو الذى قرر الزى الرسمى للقوات الصفوية « وهو غطاء الرأس القرمزى الملون الزركش بألوان عشرة قطعة من الصفاى مغللة الشكل » ومن سجدوا الى اثنين اسمهم « الفزل ياتى » أى أصحاب الرؤوس الحرة .
ولما كان كلا من الشيخ جانيده والشيخ حيدر قد خاض المصارك فانه يمكن أن نرى بوضوح أن اسماعيل قد ورث تقاليد الصفويين الحرفيين ولم يكن هو الذى ابتدعها .
وعلى أى حال فان البيت الصفوى تحول الى القوة المسلحة فى دعوته فى الفترة الواقعة بين اعتلاء جانيده فى عام ١٤٤٧ م واسماعيل ١٤٩٩/ ١٥٠٠ م .

العثمانيين لم تعد لهم أية مطامح اقليمية بينما لم يفكر الماليك في أى شيء من هذا القبيل على الاطلاق ولحسن حظ اسماعيل أنه عاصر في خلال تلك الفترة الحاسمة من حكمه السلطان العثماني بايزيد الثاني الذي عرفت عنه ميوله السامية وذاعت عنه طبيعته المتصوفة وكانت شخصيته مختلفة تماما عن شخصية سلفه وخلفه وربما وجد اسماعيل العنيد في خصمه المتسامح اللين المريكة ما شجعه على تحطيم الجمود الذي ران على السياسة العثمانية تجاه حدودها الشرقية فيعزى الى اسماعيل أنه ضده سواء عن قصد أم بغير قصد دعاية شيعية هدامة في أملاك السلطان العثماني في الأناضول وفي فصل الغزو من عام ١٥١١ م عندما كان اسماعيل في بلاد ما وراء النهر ثارت دعوة شيعية مفاجئة في الأناضول وبسرعة تحركت حوادث العنف وبلغت النتورة ذروتها *

ومهما كانت درجة الاتهام الموجهة لاسماعيل في اشعال تلك المورة ومهما كان الأمر من حيث أنها قامت بعلمه وتديره أم لا فإن المؤكد أن ربيع عام ١٥١١ م شهد ثورة مسلحة قام بها تابعة الشاه قولى ضد الحكومة العثمانية في اقليم الأناضول ، وان تلك الحركة التي سرعان ما استحوطت الى ثورة شيعية عامة مثلت خطرا شديدا على الدولة التي لم يكن أمامها سوى أن تواجهها بحزم فوافد السلطان العثماني حملة عسكرية من قوات الينى شرية يقودها الصدر الأعظم بنفسه الا أنها هزمت وقتل قائدها في المعركة قبل أن يتمكن العثمانيون من استعادة سيطرتهم على الموقف * واذا ما وضعنا في الاعتبار أن نائب السلطان في مانيزيا حين اندلعت الثورة كان فرقد ابن السلطان بايزيد وأنه كان على صلات طيبة مع الشاه قولى بينما ساد العداء والصراع على ورائه العرش بين أبناء السلطان الذي بات هرما وعاجزا على حسم المشاكل الخطيرة التي أصبحت تواجه الدولة العثمانية *

وليس مستبعدا أنه اذا ما أمكن لشاه قولى أن يتلقى من الشاه اسماعيل مساعدة عسكرية على غرار مساعدته لباير التيمورى أن تنجح الثورة الشيعية في الأناضول وربما لكان قد نتج عنها تولي سلطان جديد عرش الدولة العثمانية يدين بتولية العرش للشاه اسماعيل ويربطه به نفس الروابط السياسية والدينية التي أجبر تابعه بابر التيمورى على الارتباط بها ، ومثل هذه الحادثة لو تمت لربما غيرت مجرى التاريخ *

ولكن نظرا لأن اسماعيل كان مشغولا في الطرف الآخر من العالم الايراني فانه لم يكن باستطاعته أن يفعل شيئا لاتباعه الذين أشعلوا المورة

في الأناضول ولذلك فإن حركة الشام قوى كانت ومضة سرعان ما خبا
بريقها • ويبدو أن الشام قوى نفسه قد قتل وأن كل ما استطاع قائده
استادجى أو جلو أن يفعله هو أن يشق طريقه الى تبريز مع من تبقى من
أتباعه •

وقبل أن يختفى ستادجى أو جلو من على مسرح الأحداث في الأناضول،
طهر الأمير سليم ابن السلطان بازيد النانى • ووضح أنه الخصم اللدود للشاه
اسماعيل الصفوى •

وكان الأمير العثمانى سليم قد تدير الأمر مليا فوجد أن سياسة الدولة
العثمانية التقليدية التى درجت على المهادنة فى آسيا لم تعد تتلاءم مع ظهور
خطر الصفويين وتهديدهم للحدود الآسيوية للإمبراطورية العثمانية بخططهم
القائمة على التمهيد للغزو المسلح بنشرهم دعاية دينية وسياسية معادية •
ويبدو أن أباه قد أحس بما يدور فى ذهنه وأنه أدرك خطورة الاتجاهات
الحرية التى يفكر فيها ، فأبعده الى إمارة طربزنده حيث جعله أميرا عليها •
وفى نفس العام الذى قام فيه شاه قوى بثورته المسلحة ضد الدولة العثمانية
فى الأناضول ، رأى سليم ألا يدع زعماء المبادرة يفلت من يديه وقرر أن يتخذ
موقفا حاسما تجاه سلبية أبيه وتساهل ، فأبحر من طربزنده الى كاف وأخضع
حامية الينى شرية هناك ، وأمكنه الحصول على قوات ومؤن من خان القرم •

ومن ثم سار سليم الى القسطنطينية تجاه الساحل الغربى للبحر الأسود
ووصل الى كورلى ولكن جيوش والده هزمته ففر نانية الى القرم عن طريق
البحر الا أن سليم لم يلبث أن عاد فى شتاء عام ١٥١١ - ١٥١٢ م لا يرافقه
جيشه •

وجرأة سليم تفسرها تطورات الأحداث لانه فى ذلك الوقت شعرت
الدولة العثمانية بالخطر الذى يواجهها نتيجة للصدمة التى تلقتها من ثورة شاه
قوى والتى كشفت الستار عن خطر داهم وشيك الوقوع بسبب سياسة
القرل باش القائمة على التهديد المسلح للأراضى العثمانية ويبدو أن ذلك
التهديد أحدث رد فعل شديد فى الأوساط الادارية والعسكرية المحيطة
بسلطان الدولة العثمانية • ويبدو أنهم عندما تدبروا الأمر وجدوا أن سليم
بطاقته الفذة وقسوته البالغة وعدائه الدينى للقرل باش هو رجل الساعة
الحقيقى •

وهكذا تحركت قوات الينى شرية فى القسطنطينية لتضطر السلطان

بايزيد الثاني - أن يتنازل عن العرش لابنه سليم الأول في ربيع عام ١٥١٢م .
وعندئذ اضطر الشاه اسماعيل لأول مرة منذ اعتلائه العرش أن يصعد
حروبه في الشرق ليتجه إلى حدوده الغربية بعد أن تأكد له اعتلاء غريمه عرش
الدولة العثمانية .

وكان وقوع الحرب بين الدولتين الصفوية والعثمانية ، أمراً محتماً
ولا يمكن تلافيه . وذلك ما حدث بالفعل في عام ١٥١٤ م حيث أخذ شاه
اسماعيل موقف الهجوم لعله يستفيد من المبادرة في تحديد زمان ومكان
المعركة . فأرسل ابن أخيه سليم الملتجئ إليه على رأس حملة من الفرسان
لغزو الأناضول وكان يرافقه في تلك الحملة قائد شاه قولي الأسبق استادجي
أوجللو .

ولكن أهداف تلك المناورة لم تكن ميسورة التحقيق لأنها كانت تعتمد
في نجاحها على قيام ثورة داخلية في الأناضول على غرار ثورات شاه قولي
السابقة في الوقت الذي ما زال مائلاً فيه للاذهان فشلها حيث لم يرض على
نجاح الدولة العثمانية في قمعها سوى ثلاث سنوات . وليضاعف سليم
من ناكده إباد البقية الباقية من العناصر السيفية الفاطنية في الأناضول
بأن ذبح بعضها ونفى البعض الآخر إلى الولايات العثمانية في أوروبا .
ولذلك لم تتمكن قوات استادجي أوجللو من التقدم حيث قصدت لها القوات
العثمانية عند سيواس وأجبرها على التقهقر . بينما واصل سليم زحفه على
رأس قوات جيشه النظامية واضطر اسماعيل لأول مرة منذ اعتلائه العرش
- أن يتخذ موقف الدفاع بعد أن دمر الأقاليم التي سيمر منها الجيش العثماني
واحتفظ بقرانه الرئيسية للدفاع عن تبريز عاصمة الدولة الصفوية .
وعندما التقى الجيش العثماني عند جالديران بالجيش الصفوي في ٢٢ أغسطس
سنة ١٥١٤ م كان النصر حليف العثمانيين بالرغم من أنهم كانوا منوكمي
الفرى لسيرهم القوي في منطقتهم خربها - عن عمد - جيرش اسماعيل أثناء
انسحابها إلى تبريز وكان ذلك النصر بفضل استخدام سليم فرقاً للمدفعية
وحملة البنادق أمكنها أن تمحو فرسان الغزل بأش من طريق القوات
العثمانية ، وفي أقل من أسبوعين بعد معركة جالديران واصل سليم الأول -
تقدمه نحو العاصمة تبريز غازياً ومنصراً .

وتنتج عن هذه الهزيمة الساحقة للصفويين بأن أصبح العالم الإيراني
كله تحت أقدام السلطان سليم ، فلو تابع سيره شرقاً فلن يلقى أية مقاومة
معادية بل على العكس سيقابل بالترحيب على طول الطرق من تبريز إلى مرور

نفس الطريق الذي سلكه اسماعيل من قبل ، ولو واصل تقدمه الى بلاد ما وراء النهر لاستقبله شعبها بالعناق وكأنه تيمور لك جديد . لأن اجتماع المذهب السننى مع الثقافة الرفيعة والمقدرة الحربية فى شخصية السلطان سليم لا بد وأن تجعل من التفاهم حوله أمرا لا يتطرق اليه أدنى شك . ومع ذلك لم يكن من السهل على سليم أن يواصل زحفه شرقا لأن مطامح سليم الضخمة صعدتها رغبات قواته التي لا تقاوم . فقد أعلنت قوات الينى شريه عصيانها عن مواصلة الغزو فى الميدان الآسيوى .

ويرى « توينبى » أن السبب فى عصيان الجيش أنه كان أوروبا قلبا وقالبا ، فالجنود الينى شريه الذين تشكل جلهم من الفلاحين الصرب والبوشناق كانوا أوروبيين وكانت مياعهم الاقليمية الأدرياتيك والدانوب لا البوسفور أو بحر ايجه وكان من العسير عليهم أن يستوطنوا أرضا آسيوية ، ولذلك عندما اتجهوا بغزواتهم صوب الشرق وراء الحدود القديمة للمجتمع الأرثوذكسى المسيحى فى الأناضول كانوا غرباء تماما عن تلك البلاد .

وهكذا منح حنين الينى شرية لأوطانهم هدنة للقرل باس - أمكنهم أن يحزموا أمرهم خلالها ، فاعلنوا تصميمهم على أن العمل الذى من أجله كرس الشاه اسماعيل حياته لا يمكن أن يكون مصيره التوقف أو نزول نتائج .

وهذه النتائج التى ارتبطت بدورها بمصير العالم الايرانى لم تكن لهم فى قليل أو كثير قوات - الينى شرية لأن واجبهم كما أحسوه الدفاع عن حدود العالم الأرثوذكسى المسيحى لا نصره السنة ضد الشيعة ، وذلك على حد قول توينبى .

وهكذا انتهت الجولة الأولى فى حلبة الصراع بين الصفويين والعثمانيين ولأن القتال المرير قد انتهى بهذه الكيفية فانه يبدو أن النضال بين القوتين الكبيرتين اللتين سادتا العالم الايرانى قد ارتبط بمرحلة تالية ، وهى غزو أرضى العالم العربى . وقد تبرز لنا النظرة الغير مدققة أن - هناك تناقضا ظاهريا ناتجا عن أنه فى نفس الوقت الذى اتسم فيه المجتمع الايرانى على نفسه - وهو انقسام أدى بوضوح الى انهالك قوى جسد المجتمع الايرانى - دنى امتصاص عصارة حياته - قام بمحاولة غزو متهورة لجيرانه المسلمين . ولكن النظرة الفاحصة من اليسير عليها أن نكتشف حلا لذلك التناقض لأن نعل العداء نحو قوة تالية أمر بعيد كل البعد عن كونه مجهودا طائشا

ضائعا بل انه في حقيقته تصرف حتمي لمحاولة قلب ميزان القوى لصالح
أحد القوتين الايرانيتين الكبيرتين *

والحقيقة ان الصراع بين العثمانيين والصفويين لم تكن لتنتهي أية حملة
هجومية أخرى تستهدف مباشرة أراضي أى من الطرفين . ففي نهاية ١٥١٤ م
ثبت - للقوتين بالمحاولة والخطا - عجزهما عن احتلال أملاك الأخرى ، لا الصفويين
للأناضول ولا العثمانيين لآيران . وعلى هذا الأساس فانه لم يكن هناك سوى
وسيلة واحدة ، ألا وهي أن تحاول إحدى القوتين الكبيرتين أن تقلب ميزان
القوى لصالحها بالتوسع على حساب قوة ثالثة ضعيفة لدرجة لا يسمح لها
بالوقوف في وجه أى من تلك القوتين الايرانيتين المتحاربتين . وكانتنا أضعف
دولتين تفمان على بعد متساو عن كلا من القسطنطينية وتبريز ، وهما تشكلان
دولة « ذى الفادر » وهي دولة حاجزة واقعة على مرتفعات الاناضول الجنوبية
الشرقية ودولة المماليك في سوريا ومصر التي كانت تنصدر دول العالم
العربي وقتئذ .

ونتيجة للنهاية المراوغة التي تمخضت عنها حرب عام ١٥١٤م بين
العثمانيين والصفويين حيث لم تحقق الدولة العثمانية نصرا حاسما على
الصفويين ، كان لا بد من قيام جولة أخرى بين القوتين المتصارعتين ارتبطت
بسببهما على الاقاليم العربية المجاورة *

وقد أدى التنافس بين الصفويين والعثمانيين الى أحد اختياريين ، فاما أن
يمتد نفوذ الصفويين حتى يصل الى شسواطىء البحر المتوسط ويحيط
بالعثمانيين فيحصرهم في شبه جزيرة الاناضول ، أو أن تمتد الدولة العثمانية
حتى خط الفرات وتطوق الدولة الصفوية ، وفي إطار هذا التنافس شرع سليم
في تنفيذ أهدافه لانه كان يعلم تماما بأطماع اسماعيل في الشام والتي
انضمت من احتواء قواته على فرقة أطلق عليها اسم (شاملوا) (٦٦) . ولذلك
لم يكد يحل عام ١٥١٥ م حتى استولى سليم على امارة ذى الفادر ووصلت
حدود الدولة العثمانية الى خط الفرات ، ثم شرع بعد ذلك في اعداد خطته
لغزو الشام ومصر ليعزل الخطر الشيعي ويفلق الباب نهائيا في وجهه
الصفويين (٦٧) .

النظام القضائي :

ينتمي القضاء الى هيئة كبار العلماء وقد نظرت الدولة العثمانية الى

(٦٦) شاملوا : سفره الى بلاد الشام *

(٦٧) راجع في تفصيل ذلك :

مرفق القضاء نظرة موضوعية ، ولم تسمح لغير المؤهلين علميا بتقلد مناصبه .
ووضعت نظاما دقيقا لتعيين القضاة وترقياتهم وتنقلاتهم ومتابعة أعمالهم .
وكانت ولاية القضاء تشمل جميع أنحاء الدولة في القارات الثلاث : آسيا
وأوروبا وأفريقية ، والأمر الجدير بالذكر ان الولاية القضائية ظلت تمتد الى
الأقاليم التي ضعف فيها النفوذ العثماني سياسيا أو عسكريا أو اداريا مثل
بلاد العرب وشمال أفريقيا . وعلى ذلك فالقضاء العثماني كان أكثر نفاذا وبقاء
واستقرار في الولايات العثمانية من النفوذ العسكري أو السياسي أو الاداري
للدولة في تلك الاقاليم وأمنالها . وكان جميع القضاة مسلمين ، ويفصلون
في القضايا في ضوء مذهب الامام أبي حنيفة وهو المذهب الرسمي للدولة .
وقد اهتم السلاطين بنقل هذا المذهب مذهبا رسميا في الاقاليم الاسلامية
التي فتحتها القوات العثمانية ، وكان هذا التغيير المذهبي هو أحد المتغيرات
الرئيسية والقليلة التي ادخلتها الدولة في اقاليم العالم الاسلامي التي
فوتحتها . وعلى سبيل المثال كان مذهب الامام الشافعي هو المذهب الرسمي في
مصر قبل الفتح العثماني ، فلما تم الفتح استبدلت الدولة العثمانية المذهب
الحنفي بالمذهب الشافعي . وكان لا بد أن يكون «حنفيا» كبير القضاة الذي
توفده الحكومة العثمانية الى مصر ليشغل هذا المنصب القضائي الكبير . وكان
يطلق على شاغله أيضا قاضي القضاة . ولكن لم تكن الولاية القضائية لتلك
المحاكم تمتد الى جميع الاشخاص في الدولة ، اذ كانت في الدولة هيئات
مترتبة بها وكانت لها محاكمها الخاصة تنظر في قضايا أفرادها مثل القولا ،
وهم العبيد أعضاء الهيئة الحاكمة ، ومثل الاشراف الذين هم من سلالة أسرة
النبي صلوات الله وسلامه عليه . أما رعايا الدولة المسيحيون فيرأسهم رئيس
« الملة » ، وله أن يستعين ببعض رجال الدين المسيحي . وكانت هناك قضايا
خاصة بإدارة أراض معينة من أراضى الاوقاف فكانت تنظر امام محاكم خاصة
يرأسها عضو من الهيئة القضائية الاسلامية العادية ، وعلى العموم فان قضاة
الهيئة الاسلامية كانوا ينظرون جميع القضايا التي تتعلق بالشريعة الاسلامية
في جميع أنحاء الدولة سواء بين المسلمين بعضهم وبعض ، أو بين المسلمين
والمسيحيين ، الا اذا كان المسلم ينتمي الى طائفة لها نظام قضائي يختص بها
مثل القولا والاشراف (٦٨) .

وكان يعمل اختصاص القضاة نسبة كبيرة من القضايا التي تمس
مناشئة خارجة عن نطاق الشريعة الاسلامية .

٦٨ : م .

وكان القضاة يندرجون تحت درجات أو فئات شتى : قاضي القضاة او رئيس القضاة وهيئات التدريس في المعاهد والمدارس التي تعد العلماء والباحثين والمتخصصين في النعانة الاسلامية العليا واللغة التركية والادب التركي ويمتلى التخصصات في نواحي المعرفة ، وكان الاسم العام للقاضي بصرف النظر عن درجته هو القاضى . وقد انشأت الدولة على رأس النظام القضائى منصب قاضى القضاة او رئيس القضاة ، وكان مقره العاصمة . وينصرف على أعمال القضاة في سائر أنحاء الدولة . ويقوم بتفويض من يتع اختياره عليهم لشغل وظائف القضاة على اختلاف فئاتهم ويراقب أعمالهم .

وكان قاضى القضاة بجانب اختصاصاته القضائية يتمتع بنفوذ أدبى كبير لم يظفر به من قبل قاضى القضاة في أى بلد اسلامى ، وكان رؤساء القضاة أعضاء فى الديوان الامبراطورى ويشتركون اشتراكا فعليا مع رئيسه الصدر الأعظم فى نظير القضايا التى تعرض على محكمة الديوان . ومن بين الامتيازات التى تقررت لرئيس القضاة فى الدولة أن يقام حفل رسمى لكل منهما عند تعيينه فى منصبه . وكان على الصدر الأعظم أن يحضر هذا الحفل من باب التقدير والتكريم وكان لا يجوز للصدر الأعظم أن ينيب أحدا عنه فى حضور الحفل (٦٩) .

وهناك فئة المفتشين وكان المفتشون من رجال القضاء ، وان كان اسمهم لا ينب عن مهمتهم القضائية وكان عددهم قليلا ، ويختصون بالاشراف على الأوقاف السلطانية فينتفقون من إيراداتها على المؤسسات الدينية والخيرية ، وكان بعضها تحت اشراف شيخ الاسلام ، والبعض الآخر تحت اشراف الصدر الأعظم .

وكان القضاة يتمتعون بعدة امتيازات ، فلكل منهم الحق فى ارتداء عباءة من فرو النمر فى الاحتفالات الرسمية من قبيل التكريم والشريف . وكان هذا النوع من العباءات يتدنيه الباشوات وحكام الولايات ومن اليزم من كبار موظفى الدولة . وكان من تقاليد الدولة العثمانية ان يقام حفل رسمى كبير - سواء فى عاصمة الدولة أو فى عواصم الولايات - لتقديم هذا الرداء للشخص أو للأفراد الذين ينعم به عليهم ، ويحضر هذا الحفل كبار موظفى الدولة المدنيين والعسكريين .

(٦٩) لعل من افضل الدراسات العربية التى عرصب للدولة العثمانية بعباءة وطبها القضائى ، دكتور عبد العزيز محمد السامى ، م . ص . د ص ص ٤٢١ - ٤٥٣ .

وأخيرا كان هناك قضاة الجيش ولم تكن سلطتهم مقصورة على الشؤون العسكرية ، بل نقدتها الى القانون المدني برمه ، فكانوا هم الذين يمينون جميع المواطنين القضائيين والقضاة ونوابهم ، بل كانوا يؤلفون محكمة للاستئناف العليا التي لم يكن ليحد من صلاحيتها غير سلطة الصدر الأعظم القضائية والسلطان نفسه .

وفي تقييم النظام القضائي للدولة العثمانية وعلاقته بالحكم ، ينبغي أن نشير في عجلة الى تسلسل هؤلاء القضاة في مكانتهم الاجتماعية فقضاة الجيش كان يتلوهم في الترتيب العلماء الكبار وهم قضاة العاصمة وعواصم الولايات . ثم العلماء الصغار الذين كانوا يتولون منصب القضاة في مدن الامبراطورية الثانوية . أما قضاة الدرجة الثانية فانقسموا الى طبقات ثلاث . المفتشين والقضاة ثم نواب القضاة . وكان القاضي هو صاحب السلطة القضائية العليا في منطلقه ، فهو وحده الذي يقضى عند غياب المدعي العام في القضايا المدنية والجنائية وفقا للمبادئ المستمدة من القرآن والسنة ، وقد ضاعف ذلك على سرعة اجراءات التقاضي ، الا ان هذه الميزة قابلها فساد في ضوائر معظم القضاة وترديهم في مهوى الرشوة وكان ذلك أمرا خطيرا لأن كلمتهم كانت قانونا ولا ينقصها الا أوامر صادرة من السلطنة حيث يقيم مفتي الدبار ويمكن المخطورة من أن الانحراف قد يع من الهيئة المنوط بها تحقيق العدل الا أن مما يهون من هذه المخطورة التزام القضاة بأحكام الشريعة الإسلامية وإن خرج عنها فانما يحاول ان يلتصق لحكمه مخرجا أو تفسيراً وهذا في حد ذاته أمر يدعو للارتياح اذا ما وضعنا في الاعتبار طبيعة القيم التي كانت تحكم المجتمع الاقطاعي للدولة العثمانية(٧١) .

خاتمة :

يتضح إذن أن الهيئات العليا الحاكمة في الدولة العثمانية في مطلع القرن السادس عشر تألفت من السلطان وجهازه التنفيذي يماونه هيئة كبار العلماء وعلى رأسها مفتي الديار وإن كانت تلك الهيئة قد استمدت سلطاتها من بيدهم جوهر السيادة في الدولة أي من الهيئات القادرة على تحريك الجيش العثماني وتوجيهه (٧٢) .

(٧١) دكتور عبد العزيز محمد التيناوي ، م. س. ذ. ص ص ٤٣٠ - ٤٥٠ .

(٧٢) بليليب خوزي حنن ، تاريخ العرب ، الطبعة الثالثة ، مطبعة دار العالم العربي ،

الطبعة ١٩٥٣ ص ص ١٧ - ٢٢ .

ومن كل ما سبق يتضح ان الدولة العثمانية في مطلع القرن السادس عشر تمكنت من تكوين امبراطورية آسيوية اوروبية بعد ان آتمت سيطرتها على الأناضول والبلقان . ونتج عن ذلك تدعيم لمواردها الاقتصادية وقوتها البشرية والعسكرية وفي نفس الوقت كان شعوب الدولة العثمانية في الأناضول قد قطع شوطا كبيرا في تجانسه وبدأت السمة التركية تبرز الى حيز الوجود . وصاحب ذلك أيضا تطور في أجهزة الدولة التنفيذية والادارية لمواجهة المشاكل الجديدة التي نجمت عن نمو الدولة نحو الامبراطورية - والواقع ان بداية القرن السادس عشر تمثل طورا جديدا في حياة الدولة العثمانية لأنها في ذلك وصلت في توسعاتها الى مدى يمكن النظر اليه على اعتبار انه نهاية مرحلة أو بداية مد امبراطوري جديد . لكن ذلك قد تعرض لانتكاسات خطيرة بعد ذلك بحوالى ثلاثة قرون وأخذت معاول الهدم تضرب بشدة في الجسد السياسي العثماني وصولا الى حركة تحديث تركيا وارتباطها بالغرب .

الفصل الرابع

تحديث تركيا والارتباط بالغرب

حركة التحديث :

قامت الدول الغربية بمحاولات عدة بهدف ادخال بعض معالم الفكر الغربي الى تركيا ابان العهد العثماني ، وقد انصبت أغلب هذه المحاولات في تغيير نظام الحكم ، وادخال مجموعة من القوانين الغربية . وسلكت الدول الغربية لذلك عدة أساليب وقبل ذكر هذه الأساليب تجدر الإشارة بأن تركيا حاولت تقمص الحياة الغربية منذ القرن الثامن عشر . فبعد انتكاسات الجيوش العثمانية على جميع الجبهات بسبب عدم كفاية الوسائل الفنية والضعف المتزايد في كيان الدولة اتجهت السلطات العثمانية وقتئذ نحو فرنسا وذلك بهدف تنفيذ الإصلاحات التي احتاجتها الدولة العثمانية . وتبعا لهذه المحاولات فقد دخلت التكنولوجيا الجديدة الى الدولة العثمانية عن طريق المدربين العسكريين وكان معظمهم من الفرنسيين . ثم دخلت بعض هذه الإصلاحات الى حيز الوجود عن طريق تجديد بعض الأجهزة الادارية مثل الأنظمة الادارية للمحافظات والجمارك ، وكذلك بأحداث مؤسسات جديدة كمجلس الدولة ، وقد اقتبست هذه الإصلاحات الى حد كبير من النظام الفرنسي (١) .

والسبب في التركيز على فرنسا من قبل العثمانيين في هذه الحقبة الزمنية أن الاتراك كانوا يعتبرون الغرب هو فرنسا ويتبين من هذه التحولات أن العثمانيين في البداية قد ركزوا اهتمامهم بالتكنولوجيا العسكرية للغرب . إذ شعر السلطان سليم الثالث ويكل مرارة خلال الحرب ضد روسيا تخلص الوسائل التقنية العسكرية العثمانية بالنسبة للتقنية الأوروبية فقرر عند ذلك اصلاح الجيش العثماني .

وقد بدأت حركة التحديث في تركيا العثمانية وبشكل ملموس على عهد السلطان سليم الثالث ، حيث قام الأخير بإنشاء مجموعة من المدارس والمعاهد العسكرية ذات طابع غربي ، وقد تم على عهده التبادل الثقافي مع بعض الدول

(١) من مصادره لاسعد التركي في احدى مصادره مكانه تركيا في العالم العربي ، خلال عام ١٩٧٧ .

الأوربية ، تم بموجبه تبادل الخبراء ، وإرسال البعثات العسكرية الى الدول الأوربية لمسايرة التطور الذى وصلت اليه الجيوش الأوربية بالإضافة الى طبع الكتب بما فى ذلك ما يتعلق بالتواحي العسكرية وترجمتها الى اللغة التركية العثمانية . ويمكن القول ان هذا النوع من التبادل الثقافى بين تركيا العثمانية والدول الأوربية يعتبر نقطة البداية للتماس العلمى والثقافى مع العالم الغربى ، وبالإضافة الى ذلك فإن المدارس العسكرية التى انشئت فى هذه الفترة ، وتزايدت فى عهد السلطان محمود الثانى ، قدمت دراسة جيدة على النمط الغربى ، إذ أن المدارس والمعاهد فى هذه الفترة كانت تقوم أساسا على المدارس الدينية^(٢) .

وقد برزت المدارس العلمانية الى الوجود على عهد السلطان محمود الثانى ، وأطلق على هذه المدارس اسم « المدارس الرشدية » وهى مدارس اقتصت بالتعليم الابتدائى والثانوى . كما وجدت مدارس من نوع آخر ، تحدت وظيفتها على تدريب الجهاز الإدارى الحكومى ، وقامت بعملية الترجمة على نطاق واسع . وظهور المدارس العلمانية ، وانتشار الطباعة والترجمة ساهم كثيرا على بروز طبقة جديدة سميت بـ « النخبة الجديدة » ، وأصبحت هذه النخبة تضم فى عضويتها مجموعة من المفكرين والصحفيين ورجسالات القانون . وهذا يعنى من جانب آخر أن هذه الطبقة لم تكن تتكسب من الضباط ، بل ضمت فى عضويتها طبقة من المثقفين بثقافة غربية .

وتبنى السياسة نفسها محمد الثانى ، وكان النجاح حليفه عندما استطاع عام ١٨٢٦ إلغاء التنظيم العسكرى الذى أصبح بالياً ، وذلك عند قيامه بإلغاء الوحدات العسكرية المعروفة بوحدات الانكشارية . وفى هذه الفترة ظهرت بوادر « الحركة الوطنية التركية » التى أعلنت مبادئها السياسية وكان من أهمها العناية باللغة التركية فى إطار جمعية ذات أهداف سياسية ، ونظمت الجمعية نفسها منذ منتصف القرن التاسع عشر وجعلت هدفها الوصول الى تطبيق النظام الأوروبى « الليبرالى » فتنصلت - متعمدة - من الاتجاه الدينى واتخذت طريقها بعيدا عن الاسلام ، ثم حول زعماء هذه الحركة الوطنية الى « تركيا متطرفة » ، وانعكس ذلك على قول مدحت باشا - زعيم هذه الحركة - فى عام ١٨٦٧م : « لن تبنى الدولة التركية بعد أربعين أو خمسين سنة مساجد جديدة بل مدارس ومؤسسات اجتماعية » ، وربما كان هذا التصريح بمثابة مجازفة غير مأمونة العواقب فى ذلك الوقت ، لكنه من

(٢) لاجع فى تفصيل ذلك :

Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, Royal Institute of International Affairs 1968 pp 418-421.

فأخية أخرى كان بمثابة تنبؤ (٣) بالتحديث الذى شهدته تركيا فى عهد كمال اتاتورك منذ بداية الحرب العالمية الأولى .
وعموما فإن النصف الأول من القرن التاسع عشر يمثل ظهور ضباط الجيش العثماني ، كطبقة تضم فى عضويته مجموعة من المثقفين على النمط الغربى الحديث ، بالإضافة الى بروز رجال الفكر والأدب ورجال الصحافة والقانون ، كما ان حركة الطباعة والترجمة فى هذه الفترة ، قد شجعت كثيرا على اضمحلال دور الدين الاسلامى ، وبالتالي ظهور فكرة العلمانية فى الامبراطورية العثمانية .

وكان الغرب قد انتهج مجموعة من الأساليب بهدف ادخال المدنية الغربية الى تركيا . وفى عام ١٨٣٩ وصل الى عرش السلطنة عبد المجيد الأول ، وفى هذه الفترة كان رشيد باشا سفيرا فوق العادة للدولة العثمانية فى لندن ، فما كان من عبد المجيد الا أن عينه وزيرا للخارجية . وجدير بالذكر أن رشيد باشا كان من المناادين بالنظام الدستورى البرلماني ، وعليه أعلن منذ البداية أنه يرتفع بالامبراطورية العثمانية الى مصاف الدول المتقدمة عن طريق دستور ينص على حقوق المواطنين . وقد استطاع فعلا اقناع السلطان عبد المجيد بخطته هذه ، واعداد وثيقة الدستور بكتمان كلي .

وأصدر السلطان عبد المجيد هذا الدستور باسم « كلخانة » فى اليوم الثالث من شهر نوفمبر عام ١٨٣٩ ، وتضمن هذا الدستور أفكارا أوربية . وفى الحقيقة أن هذا الدستور يعتبر أول محاولة من نوعها لتبني معالم النظام الدستورى الغربى فى الداخل . إلا أن هذا الدستور لم يدخل الى حيز التنفيذ ، ومع ذلك فإن الدول الغربية لم تبايئ فى الضغط على السلطات بهدف اصدار وثيقة جديدة ، إذ أصدر السلطان تحت ضغط هذه الدول منشور اصلاح عرف باسم « خط همايون » وتبعا لذلك منحت حقوق معينة للأقليات المسيحية . ومنحت العديد من الامتيازات للدول الاجنبية ، وادى حرص كل دولة فى الحصول على امتياز الى نوع من التوازن فى الحفاظ على الوضع القائم للدولة العثمانية ومن الامتيازات التى منحتها الدولة السماح لكل المذاهب بحرية ممارسة طقوسها ، وأعلنت حرية الأديان ، وأعطى لكل طائفة الحق فى انشاء مدارس خاصة بها ، وبهذا انهارت الجسور الأخيرة التى حمت المملكة العثمانية من الطوفان اللغافى الذى تبع من الغرب . ودفع على هيئة تيارات قوية عبر المسالك التى فتحتها أوروبا الى الشرق ، وبدأت حقبة تاريخية تنساب فيها الموجات ذات التأثير الفعال الذى سيقرر مستقبل

(٣) راجع فى تفصل ذلك : باول شميتز . الاسلام قوة الفد العالمية . نقله الى العربية الدكتور محمد شامة . مكتبة واحة ، القاهرة ، بدون تاريخ اسناد .

العالم الاسلامي الحديث من جهة الاستمرارية ، ولأول مرة يسسوى بين المسيحي وبين المواطن المسلم لدى قانون مدنى ونى دولة اسلامية ، وكان هدف الباب العالي بهذه النسوبة التى نُس عليها الرسوم السلطانية Hattı Humajun

« خط همايون ١٨٥٦م » ان يؤدى بها دورا سياسيا فى الصراع بين القوى الكبرى ، لكن ذلك من ناحية أخرى قد انعكس من السلطات المطلعة للسلطان وأسعد من حينئذ داخل الدولة وخاصة بين اوساط الراى العام الاسلامي والذي اندفع الى التحرك ، عر ان ضغط القوى الغربية أحدث مزيدا من التجديد ، نرى أواخر العهد الخامس حذب المزيد من الإصلاحات فى النظام القضائى ودنى أجهزة الدولة المالية . واشتملت ادارته أوروبية لديون الدولة التركية ، والعقل الاوروبى الذى استعانته به تركيا ليساعدها على تنفيذ برامجها الإصلاحية ، فد بان من الفرض ما جعله ينبت أفداه ، وفى نهاية العهد السابع تمت صياغة القوانين على النمط الاوروبى ، وأحدثت مثل هذه التغييرات موجات معارضة شديدة من الراى العام الذى ظن انه سيقضى على الشعب بالقضاء اذا تمت مثل هذه التغييرات فى القانون .

وفى هذه الفترة بالذات برز فى المسرح السياسى اسم مدحج باشا وكان متأثرا بالانكار الغربية وكان حينئذ وزيرا للعدل نى وزارة محمد رشدى باشا فى عهد السلطان عبد العزيز . وقدم مقترحات عدة للسلطان طلب فيها اصلاح الوضع نى الدولة بوضع دستور لها ، الا أن السلطان أمر بعزله فى الحال . وهنا عمل مدحج باشا بالتعاون مع المعارضة السياسية فى الخفاء ضد السلطان . واستطاع ناعلا الاطاحة بالسلطان فى ٣ مايو عام ١٨٧٦ بالاتفاق مع إنجلترا وألمانيا وفرنسا . ونى تلك الليلة نفسها رفع مراد الخامس الى العرش^(١) .

وقد رقى بعد مراد الخامس الى عرش السلطنة أخوه عيىد الحميد . وفى عهد الأخير صار الباب العالى يتهرب من تنفيذ الدستور ، ومن تنفيذ مطالب الدول الكبرى ، اذ قام توا باقالة مدحج باشا كصنر اعظم فى ٥ فبراير ١٨٧٢ بعد أن تبين للسلطان اتصال مدحج باشا مع إنجلترا وعليه اتهم بالخيانة العظمى .

غير ان خصوم عيىد الحميد الثانى كانوا يعملون فى الخفاء ولا سيما حزب الاتحاد والترقى . اذ استطاع الأخير أن ينور على السلطان عام ١٩٠٨ حيث

(١) عىد الحديم رلوم . كتب عىد الحديم الخلافة . دىون مكان امهار ١٩٦٢ ص ٣٤ - ٣٦ .

(٢) الدتور ارسنم م . واترور . مركز . القده ونوره ١٩٠٨ ترجمة المكور صالح

احمد نيل . جروب ١٩٦٠ ص ١٢٤ - ١٣٦ .

قام بإعلان الدستور في ٢١ يوليو وبالتالي ان يرغم السلطان عبد الحميد الثاني على اقرار الدستور . وكانت الافكار السياسية المعارضة قد انتشرت وأدت الى معارضة شديدة للسلطان عبد الحميد عنيفة إعلان الدستور ، ووجه الأفكار اجتاحت جهات عديدة في الامبراطورية واتجه الوزار الى المقننين وقاموا بحملة دعائية واسعة النطاق بينهم شرحوا فيها الاخطار التي نهدهم من جراء سياسة الحكومة المركزية في القسطنطينية ، وبذلك أناروا الشعور الوطني بشكل سافر لأول مرة . ويبر هذا منهجا جديدا في اللغة السياسية^(٦) للشرق ، ونى خلن اسبوعين من اعلان البورة كانت مقدونيا في يد الوزار الذين اغالوا كبار الضباط الموالين للسلطان ، وحاول عبد الحميد فمع البورة ، غير ان هذه المحاولة أوضحت تحالف سياسه وخلوعا من مضمون تعتمد عليه ، لانه عندما أراد أن يغذ بقوات من داخل الاناضول ليكافحوا ضد الثوار في السماك ، أخذ الرأي العام ينظر الى ذلك بمنظور أن جيشا مسلما يزحف ضد مسلمين وان المسلمين يقاتل بعضهم بعضا الأمر الذي يحرمه الاسلام ، فجمع السلطان عبد الحميد علماء المسلمين لاستصدار فتوى تحل له ذلك ، نما كان من المجلس - الذي يعتبر أعلى مجلس شورى في المسائل الدينية - الا أن أصدر فتوى تحرم على المسلم ان يسيّر السلاح في وجه أخيه المسلم .

وتحت هذه الظروف تبلورت فكرة القومية لأول مرة في السياسه العثمانية ، ونى هذه الفترة بالذات أصبحت اللغة الفرنسية واضحة في الثقافة التركية . ويتضح هذا الموضوع وهذا التأثير من مراجعة مذكرات خالدة أديب والتي جاء فيها : ان الدول الاوربية قد زودت تركيا بالأفكار الحديثة ، وأوجدت الروح الجديدة في أدبيات الكتاب الاتراك^(٧) . أما التأثير البريطاني فيمكن متابعتة عن طريق الأساليب الدبلوماسية وكذلك الأفكار السياسية . أما بالنسبة للتأثير الألماني فنجدة في الحقل الاقتصادي والعسكرية والعلمية . أما التأثير الأمريكي في الثقافة التركية فكان عن طريق التنظيمات التربوية . ويكفى ذكر فعالية كلية روبرت والتي أسست في الاستانة منذ عام ١٨٦٣ .

(٦) دول شمشز . م . س . ذ ص ٧٥ - ٨٠ .

(٧) وحس كتابية تركه عاصرت الحركة الكمالية في بدايتها . راجع في تفصيل ذلك أحمد نورى محمد التمسى تركيا وحلف شمال الأطلسي . رساله دكتوراه في العلوم السياسية

- جامعة القاهرة ١٩٧٧ ص ص ١٧ - ٢٤ .

ومن هذا العرض السريع يمكن القول انه كان هناك صراعا مريرا بين القديم والجديد وهذا يعنى بالتاكيد انه كان هناك اضطرابا فكريا ، هذا

الاضطراب هو الذى ادى بدعاة التحديث الذين كانوا ينتمون الى تنظيمات سياسية معينة لنقل الدولة العثمانية الى حظيرة الدول الغربية ، وتبنى مفاهيم دستورية وسياسية واقتصادية لا مبرر لها ، وبمعنى آخر فان الامبراطورية العثمانية قد فقدت حريتها وسلامتها ، حيث كانت عرضة لتدخل الدول الأجنبية فى شئونها الداخلية ، وقد وضع ذلك فى ضغط هذه الدول بين فترة وأخرى لارغام السلطان على قبول الدستور ، وهذا يعنى من جانب آخر الارتباط العضوى لقادة الحركات السياسية فى الامبراطورية العثمانية بدوائر أجنبية ، ويقع على هؤلاء المسئولية العظمى فى ادخال الفساد والضعف فى كيان الامبراطورية . وجدير بالذكر أن هؤلاء الدعاة لم يطبقوا البتة أى مبدأ من المبادئ الغربية ولا سيما فى مجال النظام السياسى الديمقراطى النيابى ، مع أنه لم يكن فى التنظيمات السياسية العثمانية القديمة ما يستحيل السجامة مع الديمقراطية او التقدم او العلوم التطبيقية .

مظاهر التحديث :

استندت مظاهر التحديث التركية على مبادئ ثلاثة وهى :

١ - البحث عن أمن تركيا ضمن نطاق توازن ثابت .

٢ - التنمية الاقتصادية

٣ - الاندماج فى المجموعة الغربية .

ان للموقع الجغرافى أهمية قصوى فى تحديد مركز تركيا فى العلاقات الدولية حيث أن الموقع الجغرافى لتركيا أجبرها كما هو الحال فى عهد الامبراطورية العثمانية - على البحث من أجل إيجاد بعض المفاهيم المتملفة بالتوازن الدولى . فالامبراطورية العثمانية حاولت إيجاد هذا التوازن باتجاهها نحو انحيازات مختلفة . وهذا يعنى بالتاكيد أن الامبراطورية العثمانية سمت لمرحلة طويلة من تاريخها لوضع حد للتذبذب والقلق السياسى(٨) .

(٨) أحمد نوزى الشيمى ، م . د . ص ٢٣ .

ولا بد لهذا الميراث أن ينتقل الى العهد الجمهورى ، لان الموقع الجغرافى هو نفسه سواء فى العهد العثمانى أو فى العهد الجمهورى لم يطرأ عليه أى تغير . وقد حاول الجمهوريون اقتداء سياسة سابقيهم مع فارق بسيط ان العهد العثمانى سعى لاجاد توازن لأن مقتضيات السياسة الدولية فى تلك الفترة هى التى أدت الى ذلك . أما فى العهد الجمهورى فانه على العكس من ذلك ، اذ أنه على الرغم من سعى القادة الجدد على وضع حد لهذا التذبذب والقلق السياسى ، الا أنه كان هناك ارتباط مصيرى من الجمهوريين مع المدنية والحضارة الغربية . وهذا يعنى أن تركيا فى العهد الجمهورى اختارت حلفاءها بصورة دقيقة ونهائية ، وان هذا الاختيار قد أنصب على نقطتين رئيسيتين هما : المصلحة الذاتية لتركيا ، اندماج تركيا فى الحضارة الغربية . هاتان النقطتان قد طبعنا حركة التحديث التركية بشكل نهائى .

ويركز الباحثون^(٩) على النقطة الثانية وهى اندماج تركيا فى الحضارة الغربية فى العهد الجمهورى اذ ان مصطفى كمال الملقب باتاتورك^(١٠) قد صرح فى عام ١٩٢٥ ان الهدف من التدابير النورية المتخذة ، وكذلك التدابير التى سيتخذها هو لرفع شعب الجمهورية التركية الى المستوى المعاصر للمدينة .

وقد عمل مصطفى كمال جاهدا فى فترة العهد العثمانى على الفاء الخلافة العثمانية والوصول الى الدولة العلمانية ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، اجتمع المؤتمر فى لوزان فى ٢٠ نوفمبر ، وحضره عن الدولة العثمانية وفد حكومة أنقرة وحده ، واعتبر الممثل للدولة العثمانية المهزومة فى الحرب العالمية الأولى ، وخلال انعقاد جلسات المؤتمر ، قدم كرزون وزير خارجية بريطانيا اقتراحا يتضمن شروطا اربعة للاعتراف باستقلال تركيا ، وهى : إلغاء الخلافة الغاء تاما ، وترك الخليفة خارج الحدود ، ومصادرة أمواله ، وإعلان علمانية الدولة . وقد مثل حكومة أنقرة فى هذا المؤتمر عصمت اينونو ،

(٩) نفس المرجع السابق -

(١٠) ولد أتاتورك عام ١٨٧٨ وتولى عام ١٩٣٧ وهو مؤسس الدولة التركية الحديثة فقد انتخب من قبل المجلس الوطنى التركى عام ١٩٢٣ رئيسا لأول جمهورية تركية بعد أن حارب البلبوس اليونانية والانجليزية والفرنسية فى الأناضول ، وأطاح بالخلافة العثمانية وكان متأثرا بشدة بمنهج الحياة والحضارة الغربية . وبالرغم من مرور حوالى خمسين عاما على وفاته الا أن رأى العلم التركى لا يزال يحتفل بذكرى ميلاده معتبرا إياه حبا فى عقله نظرا لتأثيره البالغ المسوق على جميع نواحي الحياة فى تركيا وتعدديتها وهو ما لمسه الباحث بنفسه من خلال المؤتمر الذى أقيم عام ١٩٨١ فى جامعة أنقرة احتفالا بذكرى أتاتورك .

الا انه لم يسفر عن أى شىء يذكر فى هذا المجال . وقد انتقد النواب فى المجلس الوطنى انتقادا لاذعا وفد الحكومة فى المفاوضات ، واتهموه بالقبضاء ، وهاجموا ارساله دون موافقتهم ، ثم قرروا التصويت على تنحيته ، وارسال خلف يحل محله فى المفاوضات .

غير ان أتاتورك سعى حثيا لتنفيذ الشروط الأربعة الوارد ذكرها ، وأعلن فى المجلس الوطنى قائلا : « اليس من أجل الخلافة والاسلام ورجاء الدين قاتل القروبون الاثراك ، وماتوا طيلة خمسة قرون ؟ وقد آن الآون ان ننظر تركيا الى مصالحها وتجاهل الهنود ، والعرب ، وتنقذ نفسها من تزعم اندول الاسلامية » .

ولا بد أن يستأنف المؤتمر مرة ثانية ، ويكفل بالنجاح ، الا أن بعض النواب فى مجلس العموم البريطانى قد انتقدوا نتائج مفاوضات مؤتمر لوزان، واعتبروها هزيمة سياسية للإنجليز تجاه الاثراك ، وقد رد مستشار وزارة الخارجية البريطانية على أحد المعارضين قائلا : « عليك بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتى الترك القديمة والجديدة » . كما أن أحد النواب احتج على ترزون فى مجلس العموم لاعتراؤه باستقلال تركيا ، فأجابه كرزون قائلا : « القضية ان تركيا قد قضى عليها ، ولم تقوم لها قائمة ، لأننا قد قضينا على القوة المعنوية فيها : الخلافة والاسلام : ومع ذلك فان القضاء على الخلافة فى تركيا لم يكن فى مبدأ أمره عملا موجها ضد الاسلام ، ولم يقصد مؤسسو الجمهورية التركية - بإلغاء الخلافة الذى أعلنه كمال أتاتورك - العداء للإسلام، ولم يخطر ببال أحد من الأوساط الوطنية ان ذلك معناه الإلحاد أو محو الإسلام من تركيا ، بل أنه اعتبر بمنابة أمر أملتته الظروف وحاكه الهداء السياسى فبعد أن أمن كمال أتاتورك قيام تركيا كدولة اعتقد القوميون الاثراك فى الأسرة العثمانية المالكة التى مازالت تحكم البلاد لم يعد لها الحق فى البقاء على رأس الدولة الجديدة ، ولهذا حصلوا على قرار من البرلمان التركى بفصل الخلافة عن السلطنة ، وإلغاء السلطنة بناء على فتوى صدرت من أعلى سلطة دينية فى البلاد ، وبهذه الوسيلة نفادى الوطنيون صراعا مع القوى الدينية - فالقرار موافق لفتوى أفتى بها شيخ الأزهر - وكذلك مع محمد السادس ، الذى رضى بوضعه الجديد بعد انتزاع السلطنة منه حيث من الناحية الظاهرية كان يحتفظ بالهيبة والشرف كخليفة ، غير أن معارضته للقوميين وهروبه الى معسكر الانجليز قد جعله عدوا للوطنيين ، وسرعان ما استصدرت فتوى بخلعهم من الخلافة وتولية عبد المجيد مكانه مع انذار عدا الأخير بعدم التدخل فى شئون البلاد وانه ليس من حقه ابداء الراى

فى المسائل التى تتعلق بالنشئون الداخلى للدولة ، حيث تتعدى سلطة الإنفاذ حدود تركيا الجديدة ، غير ان المؤتمر القومى التركى رأى انه من الضرورة بمكان والمسائل التى لا تحتل التأجيل الوصول الى قرار حاسم لمشكلة المتعلقة بالدول التى تخلف تركيا فى المنطقة العربية بهدف الحفاظ على كيان الدولة التركية الجديدة وتأمينها لوجودها وكان اتجاه المؤتمر نابعا من حرصه على عدم انتقال كاهل الدولة بموجبها الجديد بالتورط فى مسائل عالمية .

ثم انتقال مصطفى كمال الى الخطوة الثانية من برنامج بعد انتصاره على مذابحه بالغاء الخلافة وهى اعلان مفهوم علمانية الدولة ، معلنا انه لا علاقة بين الدين والسياسة لان الدين فى اعتقاده قضية تتعلق بالانسان ذاته . وهذا يعنى أن الفرد له الإرادة الحرة فى اختيار الدين الذى يختاره ، ولا شأن له فى السياسة . وتبعاً لهذه السياسة التى المحاكم الشرعية ، والقوانين المتعلقة بالشريعة ، وتطبيق القوانين الأجنبية ، والغاء الحروف العريية وبديها بحروف لاتينية والزام الشعب بتغيير الزى الخاص بالمجتمع التركى ، وارتداء القبعة . وفى هذا الصدد خشاط مصطفى كمال الشعب التركى قائلا : « انه من الواجب علينا ارتداء ملابس الأمم المتمدينة الراقية ، كى نبرهن للعالم أجمع بأننا أمه رافية كبيرة ، لنا حضارة عريقة ، ولا نسمح للغير بأن يضحك علينا وعلى تقاليدنا القديمة البالية (١) » .

وقد نجح أتاتورك فى تطبيق الأمور السالفة الذكر بعد أن تمكن من توحيد الشعب التركى باسم القومية التركية فى اطار حدود نشأت بموجب المعاهدة الوطنية تحت الظروف المروعة لحرب الاستقلال . ونادى أتاتورك بعد الحرب بمجموعة من المبادئ ، وكانت الغاية منها هى التفرب من المدنية الغربية ، وكان شعاره فى هذا الصدد : « رفع مستوى الدولة الى مصاف المدنية الحالية » .

وبرر أتاتورك هذه المفاهيم بأنها نتيجة طبيعية للتقييم الحقيقى للوضع السياسى والجيولوجى التركى فى مواجهة نوازن القوى والقوى الاجتماعية المساندة فى تلك الفترة ، ولتحقيق ذلك فانه نادى بالمبادئ الست التالية : الجمهورية ، القومية ، الشعبية ، الدولية ، العلمانية ، والاصلاحية . وفى الحقيقة فان دستور ٥ فبراير سنة ١٩٣٧ كان يمثل أساسا هذه المبادئ فى السياسة الداخلية وقد أكد حزب الشعب الجمهورى - حزب أتاتورك -

(١١) راجع مى تفصيل ذلك او الحسن على الحسى الدر ، الصراع بين الفكر الاسلامى والفكر العرس فى الإسلام . دار العلوم ، لسان ، ١٩٦٨ ص ٦٥ - ٦٩ .

على هذه المبادئ فى عام ١٩٣٥ ، حين جاء فى برنامجہ : « ان أهداف الحزب تتركز فى الحفاظ على الصفة الخاصة والاستقلال المطلق للمجتمع التركى » . وفى نفس الوقت يؤكد الحزب على البرامج والتطورات الجديدة فى العلاقات الدولية ، وعلى ذلك فان الحزب يتبع التوازن والانسجام مع جميع الشعوب المتمدينة .

وهكذا تطورت الأحداث فى تركيا متجهة وجهة غير اسلامية ودفعها الى ذلك عدد من المحاولات التى جانبها الحظ فتعمر فيام علالة ودية بين القوى القومية ، والاتجاهات الدينية ، وفساد المناخ الذى يساعد على تبادل الآراء بينهما ، أصبح التحالف معه مستحيلا فى وقت انجز فيه هذا التحالف دورا حاسما فى العالم الاسلامى ، وبذلك انعزلت القومية التركية ، لان دعوتها الى التحرر من الدين كانت عنيفة عن باقى الحركات الوطنية التى قامت فى العالم الاسلامى ، واصبحت فريدة فى منهجها وسياستها ، فخرجت عن ان تكون مثالا لتلك القوى التى يتكون منها البناء الجديد للشرق الاسلامى ، وزعم هذا المنهج لحركة التحديث التركية فلا تزال توجد فى تركيا قوى ذات نفل لدى الشعب ، تهتم بالدعوة الى عودة الدين الاسلامى الى الحياة السياسية^(١٢) ، مما يدل على ان القومية التركية بمفهومها هذا لم يخل لها الجو بعد - لاحظ أحداث الشعب التى تثيرها فئات أخرى من المجتمع التركى كالآرامن مثلا وهم يمثلون قوى معتد بها ويقومون بحركات عنف فى وجه الحكومة التركية من آن لآخر - وهو ما يمكن معه القول ان التطور التاريخى لم ينته فى هذا المنعطف التاريخى ، فالمعارضة الداخلية - فى جزء منها - لم تزل أقوى مما قدر لها المراقبون ، وحين قرر المجلس الوطنى فى تركيا فى نوفمبر ١٩٢٤ فصل الخلافة عن السلطة فقد طبع الخلافة بطابع الروحانية وحصرها فى دائرة السلطة الفكرية الخالصة ، فأصبح مجالها قاصرا على الناحية الروحية ومسائل العبادة ، وهذه صورة لم تعرفها الخلافة من قبل ولم يمهدها المسلمون فى النبى الكريم عليه الصلاة والسلام ، وقد كرسست حركة التحديث فى تركيا جهدها فى (فتكنة الخلافة) أى تحويلها الى فاتيكان . لكن المحاولة بامت بالفشل لعدم قبول الخلفية الجديد وهو ابن آخر سلطان لتركيا - « المعين » - لهذا التحديث للسلطة ومعارضته حركة التحديث مما أدى الى هروبه ، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة فى العالم الاسلامى سرعان ما سخرت وانقطعت

(١٢) وهو ما لمح الباحث بنفسه خلال المظاهرة بقطاعات عريضة من الشعب التركى بمخلف أفكاره السينية من وجود تيار اسلامى قوى مشهده تركيا حاليا .

المخطوط الأخيرة التي كانت تصل المسلمين بالقسطنطينية وانصرفت انظار
العالم الاسلامي عنها .

ومما هو جدير بالذكر ، انه عندما ظهرت الجمهورية التركية ، ونتيجة
قيام ثورة أكتوبر الروسية عام ١٩١٧ ، كان هناك في تركيا نشاط شيوعي
غير عادي وفي هذه الفترة بالذات كانت علاقة تركيا جيدة مع الاتحاد
السوفيتي ، ولا سيما ان الدولتين كانتا متفقتان على بعض الأهداف في
السياسة الخارجية . وتتركز هذه الأهداف ، على أن الدولتين اعتبرتا الدول
الغربية عدوة مشتركة لهما ، ولا سيما أن الدول الأوروبية قد هيمنت على
الأراضي التركية بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها . كل هذه
العوامل دعت مصطفى كمال الى حثه لبعض زملائه مثل رفيق قورالتان وذلك
في عام ١٩٢٢ بتأسيس حزب شيوعي محلي ، كموازنة للحركة الشيوعية في
تركيا ، هذا من جانب ، وتعزيز العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي من
جانب آخر غير ان قورالتان أبى أن يقوم بهذا الدور .

ويضيف أحد الباحثين (١٣) عاملا آخر ، الى سبب تشجيع مصطفى
كمال قيام حزب شيوعي محلي ، ويرجع السبب في ذلك أن التنظيمات الدينية
في تركيا كانت قوية جدا ، وهذه التنظيمات تعود أساسا الى عهد الإمبراطورية
العثمانية ، علاوة على ذلك أن الطابع الديني في تلك الفترة كان هو السائد
من المدينة الى الريف ، كما أن بعض المتقنين في البرلمان التركي أمثال روف
بك وقفوا موقف المعارض من حركة التحديث في تركيا ، والابتعاد من العالم
العربي والاسلامي وكان قيام هذا الحزب - وإن كان مصطفى كمال من
المناهضين للحركة الشيوعية - كان يعنى تقوية الحركة الاسلامية في تركيا ،
والأخذ بظواهر الفكر الغربي ، بأي وسيلة كانت .

ان مصطفى كمال كان يعتقد بأن أوروبا الغربية قد أهملت الدين ،
وبالتالي أعلنت مفهوم علمانية الدولة ، ومن الممكن مناقشة هذه الفكرة ، لأنها
مرفوضة من الأساس لأن هذا المفهوم في أوروبا لم يكن يعنى إبعاد الدين عن
السياسة ومادامت شعوب أوروبا وأمريكا مسيحية فحكومات هاتين القارتين
مسيحية أيضا والا فكيف يمكن أن تفسر توسع بعض الدول ولا سيما
بريطانيا والولايات المتحدة باسم التنصير والاستعمار بعد الحربين العالميتين

(١٣) أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، م . س . د ص ١٧ - ٢٨

الأولى والثانية • كما لا يخفى عن البال دور جماعات الضغط الدينية الكاثوليكية في فوز كينيدى فى انتخابات الرئاسة الامريكية فى بدايته الستينيات من هذا القرن ، ودور حركات التنصير الدينية فى أفريقيا بصورة عامة ، وجنوب السودان بصورة خاصة •

وهناك تناقض أكيد فى سياسة حكومة أتاتورك ، فهى من جهة ندعى بأنها تسير على طريق الشعوب الغربية الرافية فى فصل الدين عن السياسة ومن جهة أخرى تتدخل تدخلا مباشرا فى الشؤون الدينية الصرفة ، فى الوقت الذى أكد فيه أتاتورك بأن هذا المفهوم كان يعنى عدم تدخل الدولة فى أمور الدين •

وصفوة القول ان أوروبا وأمريكا لم تنبذ مسيحيتها ، لأن هذه الدول جميعا بقيت على مسيحيتها ، لم يتغير شئ فى هذه الصبغة بل لم يتغير شئ من عقائدها الكنيسية الى كانت عليها من قرون •

وعلى الرغم من هذه الملاحظة لاحد الباحثين على برنامج أتاتورك ، الا انه تجدر الاشارة من ناحية أخرى أن أتاتورك قد امتنع ان ينبج فى الحياة السياسية الى حد بعيد ، لانه هو الذى استطاع ان ينجذ تركيا من خطر أكيد فى ظروف حالكة أملتها السياسة الدولية فى تلك الفترة على الامبراطورية العثمانية ، وتمكن بالتالى من خلق حكومة قوية أخذت على عاتقها الدفاع عن استقلال تركيا ، ولكن وطأة هذه الاجراءات جاءت بردود فعل فعاكسة على صعيد الشعوب الاسلامية اذ أن كل الدوائر الاسلامية المعتدلة كانت ترى أن الاسلام فقد - بمحو الخلافة من تركيا - رمزا ذا أثر قوى فى الوحدة الدينية والادبية فى العالم الاسلامى ، واتجهت الامال الى اعادة الخلافة بنوب مغاير للخلافة التركية وبصيغة غير خاضعة للاقليمية بحيث تكون فوق الارتباط بالمصالح القومية ، وامتزج ذلك بالعديد من العوامل التى أنرت فى تاريخ العالم الاسلامى الحديث والمعاصر •

عوامل مؤثرة فى قضايا العالم الاسلامى الحديث والمعاصر :

هناك أربعة عوامل بارزة واضحة فى قضايا العالم الاسلامى الحديث والمعاصر هى : الاسلام ، والاثراك ، وأثر الحضارة الغربية والقومية العربية • وإذا كان الاثراك قد استطاعوا أن يحكموا هذه المنطقة مدة أربعائة سنة ، وإذا كان العرب قد خضعوا ، فى أكثر الأحيان ، لهذه السيطرة العثمانية ،

فان السبب يعود الى أن الاتراك مسلمون (١٤) ، فقد استمر السلاطين العثمانيون في العمل على نشر الاسلام بعد أن كانت مفدرات الاسلام قد وصلت الى أدنى درجات الانحلال بعد خراب بغداد سنة ١٢٥٨ للميلاد ، على يد هولاكو وجيوشه المغولية . فقد استطاع الاتراك أن يجتاحوا اقساما من اوروبا ، مركز المسيحية ، وان يرفعوا رايات الاسلام عالية اينما وصلوا حتى شنه مشارف فينا والشعوب المسيحية منذ ان احتل العرب اسبانيا ، ومنذ معركة بواتيه Poitiers في سنة ٧٣٢ ميلادية ، لم تكن تشعر بقوة دولة اسلامية ، ولم تكن لتتخوف من قوة اسلامية كما كانت تشعر ، وكما كانت تتخوف من قوة العثمانيين قرابة أربعمائة سنة . وهذا مما جعل العرب ، كمسلمين ، يفخرون بعظمة الاتراك ومكانتهم العالية . فقد كانت الامبراطورية العثمانية امبراطوريتهم تماما كما هي للعثمانيين والذين يريدون أن يفهموا الشرق العربي فهما صحيحا يتحتم عليهم أن يدرسوا الاسلام ، ولتأسيسات الاسلامية ، كما يجب ان يدرسوا مشاكل الافليات وعلاقاتها مع الاكثرية الحاكمة في هذه المنطقة .

والاسلام كان بنبابة القوة الروحية التي هي مصدر جميع الحواسن وجميع الأعمال التي تصدر عن غالبية سكان العرب فللاسلام ، كقوة روحية وسياسية ، أثر عميق يفوق أثر القومية العلمانية وهذه حقيقة أساسية يجب على المؤرخ ألا يتغاضي عنها ، والا يتجاهل خطورتها .

ومن السابت أن الامبراطورية العثمانية كانت نتألف من اعراق بشرية مختلفة ، ومن قوميات متباينة ، ومن ديانات عديدة ، في الوقت الذي لم يحاول الاتراك ، ان يوحدا بينها بالقوة أو « بالثتريك » واكثرية العرب في معظم الفترة التي كان الاتراك يحكمون بلدانهم ، لم يشعروا ان الحكم التركي كان حكما « اجنبيا » ، وفضلا عن هذا فان لفظة « اجنبى » لم تكن تعنى « اجنبيا » ما أصبحت ترمز اليه في القرن العشرين من ان « الاجنبى » ينتمى الى قومية اجنبية ، وأحيانا تعنى ، سياسيا ، شخصيات غير مرغوب فيه . ان العالم الذى عاش فيه العرب والاتراك معا قبل انصرام القرن التاسع عشر كان عالما لا تعرف فيه القومية بمعناها السياسي الحديث . فلم تبدر عن معظم

(١٤) انفق في هذا معظم الباحثين المؤرخين العرب . ارجع انفا من دور المرحوم د. سريه المرحوم العربى مع دراسه تاريخيه في الطوائف العرقية العربية . بيروت ، دار الرضا للنشر . الطبعة الثانية ١٩٧٢ ص ١٢٩ - ١٤٦ .

العرب المسلمين الذين كانوا مواطنين في امبراطورية عثمانية اسلامية اى بادرة تدل على انهم يطالبون بالانفصال عن الاتراك الا بعد ١٩٠٨ وعندما حاول قادة الاتراك انفسهم ان يؤكّدوا قوميتهم التركية . وعندما ابتعدوا ، فى نظر العرب ، عن ان يكونوا مسلمين حقيقيين واخوة للعرب فى الدين . فمن هذه الناحية ليس هناك ما يبرر القول بأن الاتراك اضطهدوا العرب الا فى السنوات الاخيرة من العهد التركى ، عندما كان الاتراك انفسهم يقاسون ضروباً من البؤس والشقاء من جراء فساد الحكومة العثمانية (١٥) .

وفى الوقت الذى كانت فيه الامبراطورية العثمانية اخذة بالتقهقر والانحلال فى أثناء القرن التاسع عشر كان العالم الغربى على عتبة تغير كبير وازدياد عظيم فى قوته العسكرية والاقتصادية بسبب التطورات الجذرية التى اسفرت عنها الثورة الصناعية الرأسمالية والتقدم السريع فى التقنية . وإلى جانب هذا كان هناك اتجاه مستمر نحو علمنة المؤسسات الحكومية والاجتماعية فى البلدان الغربية مما كان له أثر كبير فى ظهور القومية المتطرفة العنيفة ، أما عن تأثير الحضارة الغربية فالملاحظ أن معرفة العرب بالعالم الغربى كانت قبل الحرب العالمية الأولى بسنوات عديدة ، مستمدة عن طريق التجارة مع الغرب وكانت معرفتهم هذه تقتصر على ما كانوا يسمعون أو يقرأون عنه . وكان بعضهم يعرف الغرب عن كتب ، وذلك عن طريق السفن الى الغرب ، أو عن طريق الدراسة فى بلد أوروبى . وكانت نظرة العرب الى الغرب بصورة عامة نظرة احترام لقوته العسكرية ، ونظرة إعجاب لتقدمه المادى وللمنجزات التى قام بها ، وكان الاوروبى فى نظر الناس وبوجه عام ، رجلاً متحداً ومتفوقاً . وقد كتب السير فلانتين شيرول Valentine Chirol يقول : « عندما زرت الشرق من قبل خمسين سنة شعرت ان تفوق الغرب على الشرق كان أمراً مسلماً به لا يتجادل فيه اثنان . وهذا التفوق الذى يدعيه الغرب مرده الى تفوق حضارته ، وإلى أنه استطاع فرض سلطانه عن طريق التفوق المادى والاقتصادى (١٦) » ، والظروف التى تم فيها الاتصال بين العرب

(١٥) راجع فى تفصيل ذلك ، أحمد نورى التميمى ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ١٩٧٥ - محمد على القليوبى ، ثورات العرب فى سنة ١٩١٩ ، الجزء الاول ، القاهرة ، مطابع الدار القومية ، بدون تاريخ إصدار .

(١٦) زين تود الدين زين ، م . س . د .

والغرب فى القرن العشرين كانت ظروفًا تختلف كثيرا عن ظروف القرن التاسع عشر ، والصدمة النفسية التى شعر بها العرب جاءت نتيجة تعرفهم الى الغرب الذى كان يحكم الظروف غربا يدين بالسياسة « الماكافلية » التى تقوم على القوة وتخدم المصالح الامبريالية . وقد ابتهج العرب فى بادىء الامر ابتهاجا عظيما لتحرير بلدانهم من ويلات الحرب وفظائنها ، لكن سرعان ما انقلب ذلك الابتهاج الى خيبة أمل مريرة ، فقد أدخل الغرب الى الشرق أنظمة سياسية جديدة باسم الديمقراطية وحاول « تطعيم » مجتمع اقطاعى بطبيعته ودينى بروحه بهذه الأنظمة الغربية عنه ، وكانت النتائج غير مرضى عنها ، وفى احيان كثيرة مخيبة للأمل ، فتعرضت الديمقراطية لدى الكثرين من سكان الشرق لكثير من الامتهان لأسباب عديدة منها التوتر النفسى الذى نجم عن عجز المجتمع لتكييف ذاته لينسجم مع هذه المؤسسات السياسية الجديدة أو لمعجزه عن فهم روح الديمقراطية وتقديرها حق قدرها ، فضلا عن هذا فان قادة العرب المسلمين والغالبية الساحقة من اتباعهم كانوا يؤمنون بان الرجوع الى الاسلام الحقيقى والى المؤسسات الاسلامية هو الدواء الناجع ، وكان خطر الحضارة الغربية فى نظرهم خطرا مزدوجا على بلدانهم وعلى شعوبهم . فالحظر السياسى يتجسد فى الاستعمار الغربى للاقطار العربية والحظر الحضارى فى الفلسفة الغربية المادية العلمانية . وقد ظهرت ردة الفعل العربية ازاء تفوق الحضارة الغربية وازاء تقسيم الشرق الى مناطق انتداب ومناطق نفوذ ، فى اعنف قوة متفجرة برزت فى المنطقة وهى القومية العربية التى لم يكن أحد يتصور مداها ولا السرعة التى انتشرت بها بين الجماهير .

ومن الملاحظ أن معنى « القومية » تبدل مرارا وتكرارا فى غضون تاريخ نشوء القوميات عند مختلف الشعوب واذا اتخذنا بعين الاعتبار العناصر الاساسية التى تدخل فى تكوين القومية ، من عرقية وحضارية وروحية ، نجد أن القومية العربية . من هذه الناحية ، هى من أقدم القوميات فى العالم . والمصادر الحقيقية للتاريخ العربى الاسلامى تجزم ان القومية العربية ولدت ونشأت يوم مولد الاسلام وظهور الاسلام عن طريق نبي عربى وبلسان عربى وفى الجزيرة العربية . وفى القرآن الكريم .

وهكذا نرى ان السبب الاساسى فى خلق الأمة العربية والشعوب بالوحدة القومية بين المسلمين العرب يعود الى الاسلام وستظل هذه القومية اقترنة والمنتزجة بالاسلام منذ تبلوها جزءا لا يتجزأ من نفوس العرب المسلمين ومن عقولهم . وعندما اعتنقت شعوب غير عربية كالفرس والهنود والترك الاسلام دينًا ، ظل العرب بشعروهم فى قرارة نفوسهم يتفوقهم على

غيرهم من الشعوب ، وظلوا يعتبرون أنفسهم أمة تمتاز على غيرها من الأمم التي انضوت تحت لواء الاسلام ، مع العلم أن الاسلام دين عالمي و « لا فضل لعربي على أعجمي الا بالتقوى » وفضلا عن ذلك فقد كان العرب المسلمون ، يعتقدون ان لهم فضلا عظيما على سائر المسلمين من الأعاجم لانهم « نجوهم من الشرك » وسعود العرب بقوميتهم لم يخب يوما طوال تاريخهم وذلك بفضل رابطتين معتبران ، بصورة عامة ، من أقوى الروابط التي تربط أفراد الأمة في قومية واحدة وهما اللغة العربية والدين . وقد برهنت الروابط الحضارية الفكرية الى جانب الرابطة الروحية الدينية ، عند العرب المسلمين على أنها أقوى من العوامل الجغرافية .

وتأسيسا على ذلك ، انه اذا كانت « يقظة العرب » تعنى توفى العرب للانفصال عن الدولة العثمانية ، وتأسيس دولة عربية مستقلة ذات سيادة على غرار الدول الغربية ، فإن هذا المصطلح يحتاج الى تعديل في مفهومه . فقد كانت يقظة العرب توقا لتقرير المصير والاستقلال السياسي . ان يقظة العرب المتفقين الواعين لم تكن يقظة « العروبة » فيهم ، فان عروبة العرب لم تقع يوما في سبات ، إذ كانوا يشعرون دوما أنهم عرب ، وانما كانت اليقظة ، توقا لنيل الاستقلال السياسي ، وهذه اليقظة السياسية يمكن اعتبارها جزءا من يقظة سياسية عمت أوروبا قبل يقظة العرب بمئتي سنة ، فقد كانت الدوافع والقوى المحركة تصدر عن رغبة العرب في الاستقلال السياسي ، وفي نيل حقوقهم كاملة في توفير العدالة الاجتماعية والحرية . وهذه « القومية السياسية » التي تتميز بها الحركات العربية السياسية في الطور الثاني لنشوتها كانت في جوهرها وليدة الظروف السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في الحقبة الأخيرة من حكم الاتراك في الولايات العربية . وفي هذه الأونة ، لم يكن الدين منفصلا عن القومية العربية . ذلك لأن العرب في غالبيتهم كانوا مسلمين فالشريف حسين في أثناء الحرب العالمية الأولى كان يتصور قيام دولة عربية على انقاض الدولة العثمانية بعد انهيارها ويكون على رأسها ملك عربي مسلم وتقوم على دعائم الاسلام .

اما الاتفاقية المعروفة باتفاقية سيكس - بيكو ، والمعقودة في ١٦ فبراير ١٩١٦ ، فقد استحالته بقرار من مجلس الحلفاء الأعلى في جلسة تم عقدها في سان ريمو بين ١٩ و ٢٥ أبريل ١٩٢٠ الى نظام الانتداب . وقد أسفر هذا الاجتماع عن الاعتراف بالعراق وسوريا « بلدين مستغلين » ، العراق تحت الانتداب البريطاني ، وسوريا تحت الانتداب الفرنسي والفترة التي

نلت الحرب العالمية الأولى فترة تتميز بالياس والقنوط وخيبة الأمل التي علقها زعماء العرب على الوعود التي قطعها الغرب على نفسه بأن يمنحهم الاستقلال كما تتميز هذه الفترة أيضا بفقدان نمة العرب بالسياسة التي كانت تتبعها دول الغرب في منطقة الشرق العربي . مما أدى الى العداء السافر فالثورات المتعاقبة ضد هذه السياسة ، وهكذا اتجهت مقاومة العرب ناحية الغرب ، أما في الفترة التي نلت الحرب العالمية الثانية فقد راحت جذور القومية الاقليمية تنأصل وترسخ في دول عربية اخرى وبعض هذه الدول أصبحت تتبع أنظمة استراكية في سياستها الاقتصادية ثم أن الاستقلال السياسي الذي كانت تمارسه الدول العربية ، والسيادة التامة وقيام الدولة بدوائرها الادارية المختلفة وبالمنعارات الاقليمية المتعددة وكل ذلك كان من العوامل التي فوت روح القومية في كل بلد عربي فهناك مثلا قومية عراقية متميزة عن القومية السعودية وهذا التمايز أو هذا التباين بين قومية عربية اقليمية واخرى أصبح حاجزا يقف في وجه الوحدة العربية السياسية وفي هذه الأثناء ظلت الوحدة العربية الهدف المآلى الذي يصبو اليه العرب بالرغم من أن جامعة الدول العربية عجزت عن خلق اتحاد يضم الدول الاعضاء في الجامعة وبالرغم أيضا من أن محاولات مختلفة للاتحاد فشلت أو انها لم تدم طويلا . وفي هذه الفترة نفسها ، حاولت الحركة العربية جديها أن تحل فكرة القومية العربية محل فكرة الأمة الاسلامية العربية .

ان « القومية العربية » ، هذا المصطلح انما يرمز كذلك الى توق العرب للاتحاد ويعتبرها اصحابها درعا حصينا ضد الاستعمار ، وأداة صالحة تؤمن لهم النصر على اسرائيل ويمنحرونها كذلك حركة تهدف الى التحرر - الى التحرر السياسي والاجتماعي حتى والديني - من التدخل الذي تمارسه دول الغرب في المنطقة ، سواء أكان التدخل مسافرا أم خفيا مقنعا ، ومن زوج الاقطاعية ومن القيود الدينية التي كانت دوما من العوامل الاساسية الفعالة في كل تفكير سياسي في الشرق الأدنى والقومية العربية فكرة نجح العرب حول الوحدة وهذه الوحدة العربية الشاملة تستأنف الى قلوب العرب كما كانت تستأنف الجامعة السلافية الشاملة أو الجرمانية الشاملة الى قلوب اصحابها في القرن التاسع عشر . وفي هذه الأثناء أصبح اتجاه القومية العربية في بعض البلدان العربية نحو الاشتراكية على أساس الاشتراكية هي أفضل دواء ناجح لشاكلها الاقتصادية وتوق هذه الجماهير لنعم « بحياة أفضل » ونتمتعي على الطبقة الغنية الرأسمالية بصفتها الاقليمية المميزة التي يحق لها وحدها ان تنعم بالحياة الطيبة ، جميع هذه العوامل حثمت على الجماهير في هذه البلدان أن تعتبر العدالة الاجتماعية مطلبًا حقا من مطالبها .

ويظن بعضهم أن الاشتراكية (لا سيما الاشتراكية التي تدعمها التسيوعية) هي السبيل الوحيد ، في الوقت الحاضر ، الذي تستطيع به العلمنة أن تفزو الإسلام ، ودعاة القومية العربية العلمانية ينظرون إلى القومية على أنها تجسيد لتصور العرب بأنهم أمة واحدة تربطها روابط طبيعية . وهم يركزون تركيزا شديدا على الناحية الانسانية للاشتراكية التي يدنون بها اقتصاديا على أنها اشتراكية تهدف إلى رفع مستوى العمال والفلاحين اقتصاديا واجتماعيا كما أنها تهدف إلى خلق انسان عربي جديد ذي شخصية جديدة متحررة دينيا واجتماعيا من قيود الماضي ، وسياسيا وعسكريا من ضغط الدول الغربية ، وتجعل هذا الانسان العربي الجديد يشعر انه مرتبط برباط قوى مع اخوانه العرب في سائر اقطارهم .

وهذا الاتجاه الذي تتجهه القومية العربية نحو الاشتراكية في بعض البلدان العربية يلقي تعظيما شديدا من قبل الشباب المثقف وفي السنوات الأخيرة كان اليسار عندما نفع أزمة وطنية يستغل هذا الاتجاه نحو الاشتراكية لصالحه ليقوى مركزه وليظهر بمظهر الحارس الأمين للقومية العربية وكنتيجة لهذا الوضع أصبح الشعور الوطني أكثر تصلبا وتطرفا مما جعل الحكومات المتعاقبة عاجزة عن وضع مخطط لسياسة قومية إذا لم تكن « اشتراكية الجماهير » إلى جانبها . وعموما فإن الاطوار التي مرت فيها القومية العربية متداخلة متشابكة فدعاة القومية العلمانية لا يزالون فئة صغيرة تنتمي إلى طبقة معينة ولا يزال الدين عاملا فعالا قويا . ولا يزال الإسلام كرابطة تجمع العرب المسلمين ، أقوى من أي نظام سياسي تأخذ به الدول العربية والواقع أن القومية العربية في الوقت الراهن لا يمكن تحديدها تحديدا واضحا إذ ليس هناك من تحديد واحد يمكن أن يشمل جميع النواحي المتباينة ، والمتناقضات البارزة ، التي تتميز بها هذه القومية ، فهي حركة سياسية وهي نوع من الاحياء الديني ، وهي في الوقت ذاته حركة علمانية ونيوقراطية ، وقوة ايجابية هدفها وغايتها القصوى توحيد العرب ، وسلبية في موقفها ضد الغرب ولو كان هناك اجماع في الرأي واتفاق في وجهات النظر في العالم العربي بصدد محتوى القومية العربية ومضمونها لزال كثير من الغموض والابهام والفوضى الضاربة في التفكير حول هذه القضية .

غير أن سياسة التحديث التي اتبعت في تركيا منذ عهد أتاتورك لم تستطع من جهة أخرى أن تحل المشكلات الأمنية لتركيا ، حيث أن معظم الازمات الاقتصادية في تركيا في الوقت الحاضر تعود أساسا إلى السياسة الاقتصادية التي اتبعت في تركيا منذ ارتباطها بالغرب وعلى الرغم من دور القطاع الخاص في تركيا في التنمية الاقتصادية ، إلا أننا نجد أن هناك غيابا

للقطاع العام ، ولا سيما اذا عرفنا أن أتاتورك قد أكد على أهمية القطاع الأخير في التحول الاجتماعي والصناعي عن طريق مفهوم « الدولانية » ، كل ذلك يفسر على انتشار البيروقراطية في الجهاز الإداري التركي .

وبالإضافة الى ذلك أن الرأي العام التركي في بداية الخمسينات كان يؤكد على تبنى الأفكار الغربية بعد انضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي ، نرى بأن هذا الرأي فقد أهميته في الوقت الحاضر ، بإمكاننا ان نقول ان ذلك يعود الى الازمات بين تركيا وحلف شمال الأطلسي ، حيث لم يستطع الأخير أن يحقق مآرب تركيا في السياسة الخارجية نتيجة لظهور مفهوم الوفاق الدولي في العلاقات الدولية ، والموقف السلبي لبعض الأعضاء من تركيا إزاء القضية القبرصية وازمة بحر ايجه . وقد أخذ الغرب يولي الاهتمام الكبير بمستقبل تركيا في حلف شمال الأطلسي بعد التطورات التي حصلت في إيران ، إذ أخذ يرسم توازنا بين تركيا وجارتها إيران ويسود هناك اعتقاد من أن تركيا سوف تستقطب كما سقطت إيران .

ويزداد اهتمام الغرب بتركيا بازدياد نشاط الجماعات الاسلامية فيها . إذ يخشى الغرب من عودة الاسلام الى تركيا بعد أحداث إيران والتطورات السياسية في أفغانستان وبعد حوالي ٦٠ سنة استطاع أتاتورك خلال هذه الفترة ترسيخ معالم الفكر العلماني وطرد السلطان من استانبول . وعلى الرغم من تبنى العلمانية في تركيا منذ إلغاء الخلافة العثمانية استطاع حزب الانقاذ الوطني والذي هو حزب اسلامي أن يفزو الريف التركي ، ويستقطب في عضويته مجموعة كبيرة من الشباب في أوساط الجامعات التركية والمؤسسات الأخرى ، ويسود تركيا في الوقت الحاضر تيار اسلامي قوي رغم إلغاء جميع الأحزاب السياسية وسيطرة الحكم العسكري وشدة قبضته على المجتمع التركي المعاصر ، ويرتبط ذلك بمشروع الدستور الجديد وهو في طريقه الآن الى التنفيذ ، ويتسم هذا الدستور بتشدده ، ولعل سبب ذلك الخوف من عودة الارهاب والعوضى التي عمت البلاد قبل الانقلاب العسكري في سبتمبر عام ١٩٨٠ وكاد أن يؤدي الى حرب أهلية ، وبالموافقة على الدستور الجديد ، فإن طبيعة مركز رئيس الجمهورية سوف تتغير . فبعد أن كان مركزا صوريا فإن الدستور الجديد يخول رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة حيث بإمكانه ان يحل البرلمان بقرار ، ويعلم الانتخابات العامة ، وله الحق في اصدار القرارات الملزمة دون أن يكون مضطرا للإجابة عن سبب اصدارها ، ونأسيسا على ذلك يمكن القول ان مجلس الوزراء والبرلمان سوف يكونان رهن إشارة الرئيس المنتخب ، ومن أهم ملامح الدستور التركي الجديد حظر تشكيل الأحزاب الشيوعية والفاشية أو تلك التي تؤيد الفكر الاسلامي وهو ما يثير ردود فعل واسعة ومعارضة لدى قطاعات عريضة من الرأي العام التركي .

القسم الثاني

في المشكلات السياسية
للعالم الإسلامي الحديث والمعاصر

الباب الثالث

في آسيا

الفصل الخامس

مشكلة أفغانستان - دراسة وثائقية

أفغانستان : بعض الملاحظات الجيوسياسية :

أفغانستان دولة داخلية وليست لها منافذ أو حدود بحرية ، يحدها الاتحاد السوفيتي من الشمال ، والصين في قطاع محدود من الشرق بينما تشترك معها باكستان في حدود طويلة من الشرق والجنوب ، وتعتبر إيران الجار الغربي لأفغانستان . وتشكل الطبيعة الجبلية الوعرة والصحراوية حوالي ٨٠٪ من مساحة أفغانستان ، أما تعداد السكان فيصل الى حوالي ١٩ مليون نسمة ينتمون الى قبائل متعددة ولغاتهم متعددة ويعانون من التخلف الشديد في المجالات الاقتصادية والثقافية وتعتبر أفغانستان واحدة من أفقر خمس دول في العالم حيث لا يتعدى دخل الفرد فيها ١٦٠ دولار سنويا ، وقد كان لكبر نسبة الأمية فيها ٩٠٪ أثره هائلا على التخلف السياسي الشديد للسكان ، ومعنى هذا أن المسلمين في أفغانستان بالإضافة الى مسلمي إيران وباكستان - وبالرغم من اختلاف مذاهبهم - فإنهم يشكلون جميعا أكبر تجمع اسلامي غير عربي في قارة آسيا .

وهذا التجمع السكاني الاسلامي قد عكس تأثيره على عديد من الملاحظات ، فعلماء الدين الاسلامي يقاومون الاتجاهات الماركسية ويعتبرونها خروجا على الدين الاسلامي وتعاليمه ، بينما نجد أن تصاعد الأجنحة الماركسية - نظرا للفقر الشديد هناك - قد أدى الى انعاش المعارضة الاسلامية وظهور اتجاهات ثورية يتسع نشاطها وتهدف الى اسقاط النظام الماركسي واستبداله بنظام حكم يعيد الى أفغانستان شخصيتها الاسلامية ويحررها من السيطرة السوفيتية ، ولكن العقبات التي تحول دون ذلك هو ما تعانيه الجماعات الثورية الأفغانية في التسليح والتنظيم وقلة الامدادات وهو ما يجعلها لا تتمكن من الاحتفاظ بالسيطرة على المناطق الهامة والاستراتيجية الا لبعض الوقت . وبالإضافة الى ذلك فإن تعدد فصائل المقاومة وعدم وجود

تسبب كبير بينها وافتقارها الى القيادة الموحدة القوية - كل هذه العوامل قد أضعفت فاعلية الثوار الأفغان خاصة وأن الطبيعة الجغرافية لأفغانستان تجعلهم يقللون من عملياتهم .

ومن الطبيعي أن تتأثر الأوضاع في أفغانستان بالظروف الإقليمية المحيطة بها ، حيث حاجتها الى أن تكون على علاقة طيبة مع جيرانها وخاصة إيران وباكستان اللتين تتمكن من خلالهما الوصول الى بحر العرب والمحيط الهندي ، كذلك فإن نجاح الثورة الإيرانية قد أعطى دفعة للنوار المسلمين في أفغانستان وزاد من أملهم في أن يحققوا أهدافهم لا سيما أن الثورة الإيرانية لم تتردد في تقديم العون لهم ، ومن ناحية ثانية فإن رغبة نظام الحكم السائد في باكستان في إحلال الدولة الإسلامية محل الدولة العلمانية القائمة - هذه التوصيات جعلت أفغانستان محاطة من الشرق والغرب والحكومات وشعوب إسلامية متحمسة تمثل نأييدا للثوار الأفغان بشكل أو بآخر ، يرتبط ذلك أيضا وعلى الصعيد الجيوبولتيكي الاقليمي بتزايد الاتجاه الحيادي في السياسة الخارجية من قبل كل من باكستان وإيران . وكانت الحكومات الأفغانية قبل عقد مضى تحاول إبعاد البلاد عن دوائر الصراع الحاد بين القوى الكبرى خاصة وأن التجاور الجغرافي بين أفغانستان والاتحاد السوفيتي - حدود تصل الى حوالي ٤٠٠ ميل - قد لعب دوره في زيادة توثق العلاقات الأفغانية السوفيتية ، فالقبايل على جانبي الحدود واحدة وكثيرا ما تعبر الحدود من جانب لآخر ، كما يمد الاتحاد السوفيتي أفغانستان بالبترول ويقوم بتمويل بعض المشروعات الهامة ، وقد توثقت العلاقات السوفيتية الأفغانية أكثر وأكثر منذ تبنى دالاس وزير الخارجية الأمريكي الأسبق نظرية دول الاطار الشمالي التي ظهر على أساسها حلف بغداد - السنتو فيما بعد - وبانضمام باكستان وإيران وتركيا اليه ومنذ منتصف الستينات حاولت أفغانستان الاتجاه أكثر الى الغرب طمعا في المساعدات الاقتصادية ، وقد أدى انهيار الحلف المركزي - السنتو - ونفكك دول الاطار الشمالي بانسحاب إيران وباكستان وتركيا في النصف الاول من شهر مارس ١٩٧٩ ، وقد أدى هذا الى حدوث تغير جوهري على الأوضاع في وسط آسيا وغربها نظرا لفقدان الغرب لقواعد هامة . وفي نفس الوقت كان ذلك في صالح الاتحاد السوفيتي الذي زاد نفوذه وخاصة في أفغانستان بعد انقلاب تراقى عام ١٩٧٨ ، ثم تأكد هذا النفوذ بتوقيع معاهدة تعاون وصداقة

وحسن جوار مع موسكو في ديسمبر ١٩٧٨^(١) . وكان طبيعياً أن تحاول الولايات المتحدة مواجهة هذا الاحتلال - من وجهه نظرها - ولذلك راحت تحاول تدعيم وجودها في المحيط الهندي وأعلنت عن عزمها على إنشاء أسطول جديد في بحر العرب ، وبدأ الحديث عن الحاجة الى حماية طرق نقل البترول في الخليج العربي . وإلى جانب ذلك فقد زاد اهتمام الولايات المتحدة بأوضاع في أفغانستان في محاولة لتحجيز الدور السوفيتي فيها ، حيث دعا بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي السابق كارتر للأمن القومي - دعا الاتحاد السوفيتي في أول أغسطس ١٩٧٩ الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية في أفغانستان ، وقال بريجنسكي : « ان الولايات المتحدة اعتمدت موقفا حذرا من النورات في الخارج ، ونحن نأمل أن يمتنع الآخرون عن التدخل ، ومحاولة فرض عقائده أجنبية على شعوب عميقة التدين والوطنية » . ثم صرح هورنج كارتر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بعد ذلك بيومين : « بأن واشنطن تعتبر أى تدخل في شؤون أفغانستان الداخلية ، قضية خطيرة » .

وعلى الصعيد الاقليمي حاولت حكومة أفغانستان وقتئذ أن تخفف من حدة التوتر في العلاقات مع كل من باكستان وإيران ، ومن واقع تتبع تطورات الموقف الباكستاني من أحداث أفغانستان في هذه الفترة والفترة اللاحقة ، فقد اتضح التعاطف الباكستاني مع الثوار الأفغان من خلال أيوانهم وتدريبهم . أما على الصعيد الأفغاني الإيراني . فهناك حقيقة أن

(١) راجع نص الوثيقة الأولى في نهاية الدراسة وهي مكونة من ١٥ مادة وقد تم تجميع سبع وثائق تناول ردود فعل الرأي العام العالمي على أحداث مشكلة أفغانستان بهذا التجميع العامة للأمم المتحدة ولجانها ومروروا بأوروبا الغربية والدول الإسلامية وإنهاء يقول جنوب شرق آسيا .

وهذه امتدنا في هذه الدراسة على المصادر الغربية وأهمها الدوريات الأمريكية والأوروبية التي تناولت أحداثها ، فهاستق نظرنا لأن المصادر السوفيتية يفتقر فقط عن وجهة النظر الرسمية وهي أساساً ما نشره وكالات ناس ونوفوستي للاتباء أو الصحف الرسمية السوفيتية ومن المعروف أن للسوفييت سياسة أخرى غير معلنة . راجع .

GRBIS : Spring 1980 Foreign Affairs-Spring 1980 Vol. 58. No. 4.
The Journal of Politics, Volume 42, November 1, February, 1980.

- وكالة الاتصال الدولي للولايات المتحدة الأمريكية ، المسمى العالمي لاحتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان - بدون مكان وتاريخ إصدار .

- السلسلة الدولية - القاهرة - العدد ٦٠ إبريل ١٩٨٠ .

البلدين هما جزءان من تكامل اقليمي واحد يضمهما في منطقة جنوب غربي آسيا ، فضلا عن أن اهتمام الاتحاد السوفيتي قد تصاعد أكثر بعد النورة الايرانية وهو ما انعكس فيما بعد على نفجر الوضع في أفغانستان ففي ديسمبر ١٩٧٩ حيث غزت القوات السوفيتية المسلحة أفغانستان وقادت انقلابا ضد الحكومة وقد قتل الرئيس الأفغاني في هجوم قامت به القوات السوفيتية على قصره ، وهكذا بدأ جهد لكبت حرية أفغانستان وفرض سيطرة سوفيتية على الدولة التي كانت مستغلة ومن مجموعة دول عدم الانحياز .

لقد عمل العالم ولدة ثلاثة عقود على ازالة النظام الاستبدادي القديم وایجاد نظام عالمي أكثر انصافا . وتجرى الآن صياغة تاريخية للعلاقات الدولية والاحتلال السوفيتي لأفغانستان ينتهك إعادة السياغة لك فضلا عن انتهاك حقوق الانسان للشعب الأفغاني .

هل يمكن أن يصرف النظر عن غزو أفغانستان واحتلالها من قبل الاتحاد السوفيتي على أنها نصرف غير سوى ، أم أنهما مجرد حدث آخر من أحداث النزاع بين الشرق والغرب ؟ هل للمجتمع الدولي مصلحة في استعادة استقلال أفغانستان وعدم انحيازها ؟ .

ان مصالح الدول الأخرى لن تخدم اذا انتقل الاحتلال السوفيتي لأفغانستان الى دائرة « التنافس بين الشرق والغرب » أو « سياسات الحرب الباردة » . واتفحص الدقيق للمشكلة يوحى بأن المجتمع الدولي بأكمله لديه حاجة ماسة لاستعادة استقلال أفغانستان وعدم انحيازها . وهناك عدة أسئلة بتوجب على المجتمع الدولي أن يواجهها :

- كيف سيؤثر الغزو والاحتلال على الاستقرار في آسيا الوسطى ؟ كيف تستطيع دول في أواسط وجنوب آسيا أن تحول دون تحول تلك المنطقة الى منطقة تنافس خارجي ؟ .

- ما هي الأخطار التي يتعرض لها استقرار الامدادات النفطية من منطقة الخليج ؟ .

- هل سيؤدي هذا الغزو لمجتمع اسلامي من قبل قوات معادية للدين جهارا الى تفتت الاسلام في أفغانستان وأماكن أخرى ؟ .

- كيف يستطيع المجتمع الدولي أن يعزز احتمالات الوفاق المطلوبة

الأمم التي أضر بها الغزو السوفييتي العسكري لأفغانستان والحشد السوفييتي العسكري المستمر ؟

- كيف تستطيع دول لديها معاهدات صداقة وعلاقات مساعدة مع الاتحاد السوفييتي أن تحافظ على استقلالها الذاتي ؟ هل يستطيع دولة غير منحازة أن تعتبر الاتحاد السوفييتي بصورة واقعية أنه « حليف طبيعي » ؟

- كيف يستطيع المجتمع الدولي أن يضمن الاستقلال الوطني وحقوق الإنسان ؟ • هذه بعض التساؤلات التي تجيب عليها هذه الدراسة :

١ - لمحة تاريخية : العلاقات بين أفغانستان والاتحاد السوفييتي : العلاقات السوفييتية - الأفغانية قبل الحرب العالمية الثانية :

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت أفغانستان واقعة بين الاحتواء البريطاني والإمبراطورية الفيصرية الموسعة . وفي اتفاق لا ريندون - فورتشيكوف لعام ١٩٧٣ رضيت روسيا القيصرية بأفغانستان على أنها واقعة خارج دائرة نفوذها . وبعد عدة نزاعات خلطت أفغانستان وروسيا حدودهما خلال ١٨٩٥ - ١٨٩٦ .

وخلال معظم السنوات الأولى من القرن العشرين كانت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وأفغانستان ودية ولكن غير وثيقة . وقد سوّيت مشاكل الحدود بالمنطقة باتفاقية عام ١٩٢٦ . ووقفت أفغانستان الحريصة على استقلالها موقفا حذرا في الشؤون الخارجية .

العلاقات السوفييتية - الأفغانية بعد الحرب العالمية الثانية :

بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا بعد تقسيم الهند ، لجأت حكومة أفغانستان إلى الاتحاد السوفييتي لمساعدتها في المجال العسكري وفي التنمية الاقتصادية . وكانت حكومة أفغانستان قد عجزت عن الحصول على مساعدة عسكرية غربية واسعة النطاق . فقد خشيت بنوع خاص الولايات المتحدة أن تستخدم مثل هذه المساعدة للملاحقة مطالب أفغانستان في بوشتانسان وهي منطقة في باكستان تطالب بها أفغانستان منذ زمن بعيد .

وفي يوليو ١٩٥٠ وقعت أفغانستان والاتحاد السوفييتي اتفاقية تجارية . ومع الوقت أصبحت أفغانستان أكثر اعتمادا على الاتحاد السوفييتي للحصول على سلع كثيرة كانت تبتاعها سابقا من مصادر أخرى . وبصورة تامة تولى السوفييتي مسئولية التنقيب عن النفط في شمال أفغانستان .

وفي عام ١٩٥٦ وقع الأفغانيون والسوفييت اتفاقا شترى بموجبه
أفغانستان ما قيمته ٢٥ مليون دولار من المعدات العسكرية من الاتحاد
السوفييتي والكتلة الشرقية . ثم ساعد السوفييت الأفغانين على بناء
وتوسيع منشآتهم العسكرية وتدريب أفراد القوات الأفغانية المسلحة .

وبحلول عام ١٩٧٨ كان مجموع المساعدات والقروض السوفيتية
لأفغانستان قد بلغ حوالى ١٣٠٠ مليون دولار . وعن طريق هذه الجهود
الانمائية أصبح للاتحاد السوفييتي اتصال أوثق بموارد أفغانستان
الطبيعية . وقد وجه ضغطا شديدا إلى الحكومة الأفغانية على أعلى مستوياتها
كي تمنح الاتحاد السوفييتي حقوقا كلية لتطوير الموارد المعدنية
والهيدروكربونية رغم جهود بذلها دول أخرى بما فى ذلك تقديم إعطاءات
أفضل .

وساعدت دول عديدة أخرى الأفغانين فى التنمية واحترمت وضوح
أفغانستان كدولة غير منحازة وحتى بعد سقوط الملكية فى يوليو ١٩٧٣ ،
بقيت المساعدات تتدفق على أفغانستان من الشرق والغرب معا . ورغم علاقة
أفغانستان الوثيقة مع الاتحاد السوفييتي فقد بقيت غير منحازة، وحافظت على
نفاذها الإسلامية التقليدية .

التدخل السوفييتي فى أفغانستان منذ انقلاب عام ١٩٧٨ :

ازداد التدخل السوفييتي فى شئون أفغانستان الداخلية بعد انقلاب
وقع ضد حكومة محمد داود فى ٢٧ إبريل ١٩٧٨ . وقد قامت بالانقلاب
جماعتان سياسيتان ماركسيتان هما جماعة «خلق» أو الجماهير بقيادة
نور محمد تاراكى وحفيظ الله أمين ، وجماعة «بارتشام» أو الرأية بقيادة
بابراك كارمال . وليست هناك أدلة واضحة على أن الاتحاد السوفييتي دبر
الانقلاب إلا أنه ربما كان قد تلقى إشعارا مسبقا له .

ورغم أن أفغانستان فى عهد حكومة داود كانت دولة إسلامية وغير
منحازة ، إلا أن النظامين اللذين أعقبها اتبعا سياسات دولية يتعذر تمييزها
عن سياسات الاتحاد السوفييتي ، ونظر إليها الشعب الأفغانى فى صورة
متنامية على أنها معاديان للإسلام وخاضعان للسيطرة السوفيتية . واذ
أخذ النظامان الماركسيان غير الشعبين وغير الكفوين ينفران الشعب
الأفغانى منهما ، وزاد السوفييت من وجودهم العسكري ونفوذهم فى
الحكومة .

ولجان حكومة تاراكي الى الاتحاد السوفيتي طلبا للمساعدة بعد استيلائها على الحكم بوقت قصير . وبحلول شهر يوليو ١٩٧٨ وقع النظام الجديد حوالى ٦٠ عقدا مع الاتحاد السوفيتي بلغت قيمتها ٢٠٠ مليون دولار وسمح النظام بانتهاء أجل العقود الموقعة مع الحكومات والوكالات غير الشرعية .

وفى يوليو ١٩٧٨ ، وقعت الدولتان اتفاقية مساعدة عسكرية قيمتها ٢٥٠ مليون دولار . وبين ابريل ، أغسطس ١٩٧٨ تضاعف عدد المستشارين العسكريين السوفيت في أفغانستان ، من ٣٥٠ الى ٧٠٠ . وساعد هؤلاء المستشارون الجدد على ادارة وزارة الدفاع وتدريب مجندى الجيش .

وخلال عام ١٩٧٨ ايضا ، وقع نظام تاراكي اتفاقيات متعددة مع دول أوروبا الشرقية ، وعددا ضئيلا من الاتفاقيات مع الحكومات الغربية مشيرا بذلك الى عزمه على الاتجاه نحو علاقة أوثق مع الاتحاد السوفيتي .

وانهار ائتلاف جماعى خلق وبارتشم بعد تسليمهما الحكم بوقت قصير . ونفى الحلقون الشخصيات البارزات ومن ضمنها كارمال بتعيينها فى مناصب دبلوماسية ثم طرد الحلقون جميع البارتشاميين تقريبا من المناصب الحكومية .

وفى اواخر عام ١٩٧٨ أخذت تظهر معارضة عنيفة لحكومة « خلق » ، وبطلب من الحكومة كان أكثر من ألف مستشار سوفيتي قد وصل الى كابول بحلول ديسمبر . وقرر نظام « خلق » الانحياز الى السوفييت بصورة أوثق من ذي قبل . وفى ديسمبر وقع معاهدة صداقة جديدة فى موسكو .

وكانت مقاطعة نورستان من أوائل المناطق التى نازت فى صيف ١٩٧٨ ، واستمرت المقاومة فى الانتشار فى الشهور التالية : وفى مارس ١٩٧٩ نشبت ثورة عسكرية ومدنية فى مدينة حيرات . وفى ابريل قدم السوفييت للافغانيين ١٨ من طائرات الهليكوبتر الهجومية الجديد الم . اى - ٢٤ وقد قادها فيما بعد كما ذكر طيارون سوفيت في عمليات جوية ضد معاضى نظام تاراكي .

واحبط معارضو الحكومة محاولة حكومة تاراكي القيام باصلاحات فى الأراضى واصلاحات اجتماعية فى الريف وركز النظام الجديد سريعا نشاطه فى محاربة معارضيه .

وأدت حركة عصيان عسكرية جرت في كابول في الخامس من أغسطس ضد حكومة تاراكى الى حدوث زيادة في التدخل السوفييتى والزيرة التى قام بها فى منتصف أغسطس الى منتصف أكتوبر وقد سوفييتى عسكرى بقيادة قائد القوات البرية السوفييتية الجنرال بافولوفسكى . وبحلول نهاية سبتمبر كان أكثر من ٣٠٠ عسكرى سوفييتى قد وصلوا الى أفغانستان كمستشارين وكجنود مقاتلين .

وكلما ازداد تاراكى الماركسى ضعفا كلما جنس إلى الاعتقالات لسحق حركة العصيان الوطنية التى قام بها مجتمع مسلم بصورة تقليدية . وقد أعلنت مؤسسة العفو الدولية فى سبتمبر عام ١٩٧٩ ان حكومة تاراكى زجت بأكثر من ٤٠٠٠ شخص فى السجون خلال الشهور الستة الأولى من تسلمها الحكم . وقدر مراقبون دوليون آخرون موثوقون أن هناك أكثر من ١٢٠٠٠ سجين فى سجون بول أى تشاركى فى كابول .

وفى سبتمبر ، زار أنور محمد تاراكى موسكو بعد مؤتمر دول عديم الانحياز الذى عقد فى هافانا وأشاد فيه بالاتحاد السوفييتى ومساعدته لبلاده . وقيل ان تاراكى بحث مع الزعماء السوفييت استبدال رئيس الوزراء أمين . ولكن بين ١٣ و ١٤ سبتمبر فاد أمين حركة ضد تاراكى الذى قتل أثناء تبادل إطلاق النار فى قصر الشعب . وأعلنت « استقالة » تاراكى وتعيين أمين رئيسا فى ١٦ سبتمبر . ولم تعلن وفاة تاراكى قبل ٩ أكتوبر ١٩٧٩ .

ويبدو أن استيلاء أمين على الحكومة الأفغانية أخذ الاتحاد السوفييتى على حين غرة ، وبعث السوفييت برسالة تهنئة فاترة ولكنهم بعد ذلك ساعدوا القوات الأفغانية الموالية لأمين على قمع تمرد حصل فى كابول فى ١٥ أكتوبر .

وزود السوفييت الجيش الأفغانى بالمواد والتموينات اللازمة للقيام بحملة كبيرة ضد الثوار فى مقاطعة باكثيا . ولكن حالما انسحب المستشارون السوفييت والجنود الأفغانيون من المقاطعة ، احتلها الثوار مجددا .

وفى ديسمبر ١٩٧٩ اكتسبت قوات الثوار المسلمين الوطنيين فى العاصمة وحولها ، زحفا جديدا وبدأت حملة اغتيالات ضد النظام وضد

السوفييت • واستمر وضع الحكومة العسكرية في التدهور وأحضر السوفييت كتيبة موزعة لحماية قاعدة باغرام الجوية •

وبين ١١ و ١٥ ديسمبر ، بدأ السوفييت في حشد جنود من المشاة وجنود المظليين في المناقق السوفيتية القريبة من الحدود الأفغانية •

وعندما سئل السوفييت لم يعطوا دلائل على عزمهم غزو أفغانستان وفي ٢٤ ديسمبر بدأوا عملية نقل جوي ضخمة الى البلاد •

وفي ٢٧ ديسمبر قاد الجنود المظليون السوفييت هجوما على قصر دار الأمان ومحطة إذاعة كابول • وقد قتل أمين وجرّد الجنود والمستشارون السوفييت بعض وحدات الجيش الأفغاني من السلاح • وأعلنت محطة إذاعة سوفييتية من تبريز في الاتحاد السوفييتي ادعت أنها « راديو كابول » ، أن انقلابا قد أطاح بأمين •

الاحتلال السوفييتي :

حاول السوفييت تبريز غزوهم بادعائهم أن الحكومة الأفغانية طلبت مساعدتهم ، غير أن هذا القول لم يساعد كثيرا على توضيح سبب اقالة مضيفه حفيلز الله أمين من منصبه واعدامه في ديسمبر •

وقد بعث ليونيد بريجنيف برسالة تهنئة الى بايراك كارمال على « انتخابه » رئيسا جديدا لأفغانستان • ولم يذكر الروس أنهم نقلوه جوا الى أفغانستان من منفاه في أوروبا الشرقية بعد الانقلاب الذي أطاح بأمين ووضعوه في الحكم وقدموا له حكومة من اختيارهم •

وبحلول يناير ١٩٨٠ ، كان أكثر من ٤٠.٠٠٠ جندي سوفييتي مقاتل قد وصلوا الى أفغانستان • وفي ٢ يناير أمر السوفييت ، حرصا منهم كما يبدو على حياة جنودهم ، حكومة كارمال بتجريد وحدات الجيش الأفغاني الموجودة في كابول من السلاح • ثم تولى السوفييت عمليات الدوريات في الشوارع • وسرعان ما أصبحت دورياتهم هدفا لهجمات القناصة •

وفي ٣ يناير وقعت اضطرابات مدنية كبيرة في مدينة حيرات وحصلت عمليات فرار من صفوف الجيش الأفغاني على نطاق واسع في كاندارها • ودخل المستشارون السوفييت ووحدات الجيش الأفغاني كاندارها لاستعادة السيطرة •

وفي حين سعى نظام بايراك الى التنصل من تجاوزات حكمه أمين فان ذلك النظام قام هو نفسه بتجاوزات • وقد اشتدت المعارضة المسلحة وشنت عمليات عسكرية سوفيتية / أفغانية مشتركة ضد قوات المقاومة الأفغانية • وعملت برودة الطقس ووعورة الأرض على إبطاء العمليات في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد ولكن دون أن توقفها •

ومن ٢١ الى ٢٥ فبراير قام اضراب عام العاصمة كابل • وفي ٢٦ فبراير فر عبد الرحيم غفورزاي الذي أوفده النظام الأفغاني الى الأمم المتحدة للدفاع عن النضالات السوفيتية •

وقد قال :

« • لقد أعربت أغلبية ساحقة من الشعب الأفغاني عن سخطها وأعربت عن احتجاجها على مثل هذا الوضع الذي جرى فيه غزو واحتلال أرض أفغانستان التي يبلغ عدد سكانها ١٧ مليوناً من قبل القوات السوفيتية بحجة دعوة مزعومة أرسلت من الجانب الأفغاني للمعون والمساعدة •

وأضاف السيد غفورزاي قائلاً : « ان حياة شخص معين أو أسرة معينة أو حتى حياة جيل ليست مهمة عندما تكون حياة أمة في خطر » •

تأثير ونتائج الاحتلال السوفيتي :

لمدة ألفى سنة حارب شعب أفغانستان الغزاة ولكن اليوم هناك ١٧ مليون أفغاني مهددون من قبل جيش أجنبي مسلح بأسلحة عصرية • ويقوم أكثر من ٨٥٠٠٠ جندي سوفيتي باحتلال أفغانستان بينما يتركز ٣٠٠٠٠ جندي آخر في معسكرات سوفيتية قرب الحدود • ويقول المراقبون أن من الممكن أن يحتاج السوفييت الى عدد آخر من الجنود لمواصلة احتلالهم لأفغانستان •

وفي وجه الأسلحة الخفيفة والبنادق والرشاشات وبعض الأسلحة المضادة للدبابات • وقد جلب جزءا كبيرا منها جنود أفغانيون فروا من صفوف الجيش تقف دبابات عصرية من طراز تي - ٥٤ وتي - ٦٤ وطائرات نفائة وصواريخ أرض - جو وطائرات هليكوبتر حربية طراز ا - ٢٤ مزودة بصواريخ أرض - جو ومدافع رشاشة تطلق ٦٠٠٠ رصاصة في الدقيقة •

وخلال الفترة الماضية انتشر السوفييت في الوديان الرئيسية في مناطق

التريف الجبلية الوعدة في محاولة للسيطرة على المدن الرئيسية وخطوط
الاتصالات والمناطق الاستراتيجية . ويتمركز عشرون ألف جندي سوفيتي
في كابل أو حولها . وكلما قامت احتجاجات أمثال الاضراب العام الذي جرى
في أواخر فبراير وأقفلت أثناءه جميع حوانيت كابل ، حل الجنود السوفييت
محلي قوات الشرطة والأمن الأفغانية في الدوريات المحلية . وفي الحالات
الأخرى يحاول السوفييت الحد من ظهور جنودهم علنا في المدينة .

وتركز الاستراتيجية السوفيتية أيضا على الوديان الواقعة على
امتداد الحدود مع باكستان ووفق ما جاء في أحد التقارير فإن هدف موسكو
هو إقفال الحدود عن طريق إيجاد منطقة عازلة عرضها ٢٥ كيلو مترا لا يسمح
بأن يعيش فيها شيء كما استنتج عقيد في الجيش الباكستاني في بيشاور .

ويقدر بأن هناك ما يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ مدني سوفيتي
يعملون على شكل « مستشارين » في الحكومة الأفغانية وهم اسما تحت
إشراف الموظفين المدنيين الأفغان ولكنهم في الواقع يرسمون السياسة
وينفذون قرارات تنفيذية .

لقد تعرض شعب أفغانستان للهلاك والتعذيب والاصابات والاذلال
وفقدان أحيائه وتدمير منازل ومجتمعاته وأرضه . ولسوء الحظ فإن
الاحصاءات والأمثلة الضئيلة لا تستطيع أن تنقل صورة جقيقية عن محنة
الشعب . وليس هناك من ريبورتاج إعلامي ينقل بصورة يومية العذاب
الانساني الى بيوتنا وضماننا . وذلك على حد قول مسئول أفغاني مؤخرا .

- اعتبارا من أوائل عام ١٩٨٠ كان أكثر من ٧٠٠٠٠ لاجئ أفغاني
قد اجتازوا الحدود الى باكستان وإيران ويستمر تدفقهم بمعدل عدة آلاف
كل أسبوع .

- يقدر بأن ٣٠٠٠٠ نازح أفغاني قد لاقوا حتفهم على أيدي القوات
السوفيتية .

- محت القوات والطائرات والمدفعية والطائرات الهليكوبتر السوفيتية
عشرات القرى .

- في وادي كونار قرب باكستان كان الدمار الذي تسبب فيه
السوفييت جسيما بنوع خاص وتؤكد تقارير عديدة استخدام الروس للمواد

الكيمياوية التي تشمل الحركة • وقد توصل مراسل صحيفة واشنطن ستار الى نتيجة أن :

« أكثر غاز يخشاه المجاهدون هو مادة شبيهة بالنابالم مصنوعة على شكل كرات صغيرة وهذه الكرات الصغيرة عندما تطلق من صواريخ تحملها طائرات الهليكوبتر تلتصق بالحيوانات وبلحى الفلاحى وبالنناديل التي تحتمى بها الفلاحات • ويلتقطها الأطفال ببراعة فتلتصق بأصابعهم وتتعذر ازلتها • وخلال دقائق تبدأ عملية التأكسد وتنفجر الكرات التي تبدو بريئة وتشتعل نارا » •

- وقع هجوم فظيع في مدينة كيرالا على مسافة غير بعيدة عن ممير خير في أبريل ١٩٧٩ • وبعد ذلك بشهور استطاع صحفيون من وكالة الأنباء الفرنسية وصحيفة كريتشن ساينس مونيتور الأمريكية جمع أجزاء الرواية من اللاجئين • فتحت اشراف ضباط سوفيتية اغتالت قوات الحكومة الأفغانية ١٩٧٠ رجلا وفتى رفضوا اعلان تأييدهم للنظام الماركسي ورددوا عوضا عن ذلك هتافات اسلامية • ثم استخدم الجنود جرافة لدفن الجثث وكان البعض لا يزال حيا •

- أفاد أيضا تحقيق قام به الاتحاد الدولي لحقوق الانسان ومقره باريس في ٢٢ أبريل ١٩٧٩ أن قوى الامن الأفغانية قامت في حضور ١٢ • مسئولا سوفيتيا باغراق ١٥٠٠ شاب من قبيلة هازارا في مقاطعة سامان غان القريبة من الحدود السوفيتية بعد أن وضعتهم في أقفاص خشبية •

- أشارت إفادات اللاجئين الى استجوابات وحشية جرت في سجن بول أي تشاركي بما في ذلك التعذيب • وقد قذف بالسجناء داخل مجرور خارج البناء حيث ماتوا غرقا •

- روى أيضا السجناء الذين أفرج عنهم واللاجئون قصصا عن دفن أشخاص وهم أحياء قرب كابول وفي مقاطعتي باكثيا وناغاحار •

ورغم العوامل السلبية ضد قوات المقاومة الأفغانية فإنها تستمر في مقاتلة السوفييت وبقايا الجيش الأفغاني الذي تستمر عناصره في الفرار •

ويقدر المحللون بأن ٨٠٠٠ إصابة وقعت في صفوف القوات السوفيتية

بحلول أوائل ربيع عام ١٩٨٠ وأن عدد الاصابات بينها يبلغ حوالى ٥٠٠ كل أسبوع .

ورغم الرقابة على الصحف أخذ الرأى العام السافيتى يضع تدريجا عدد الاصابات التى تقع بصورة مستمرة . فالمسافرون الروس وغيرهم الذين يعودون الى موسكو من طشقند وفيرغانا فى اويكستان يحملون معهم روايات عن مستشفيات تضيق بالجنود والمدنيين الذين يندبون قتلهم .

ويصنّب الصمت الرسمى ازاء القتال ، وقودا على الشائعات . وكما اشار أحد الأنباء فان « السبب فى الجهل والضعف هو الصمت الذى تلتزمه الصحافة الرسمية ازاء الاصابات فى أفغانستان » . وفى بلد بحفى عادة أنباء تحطم طائرات الركاب فان هذا قد لا يكون مدهشاً .

وقد امتدت الرقابة السوفيتية على الأنباء الخاصة بأفغانستان الى كبت المنشقين . وأبرز ما حدث فى هذا الصدد كان نفى العالم السوفيتى الفيزيائى الشهير أندريه ساخاروف وزوجته من موسكو الى مدينة غوركي داخل الاتحاد السوفيتى . وتبع ذلك جهد منتظم لتجريدته من القسابة وامتيازاته وحقوقه .

رَد الفعل العالمى على الإحتلال السوفيتى :

باستثناء عدد ضئيل من الدول المتحازة الى الاتحاد السوفيتى ، انتقد المجتمع الدولى بأكمله تقريباً. التصرفات السوفيتية فى أفغانستان .

وقد عكس سفير بنجلاديش خواجا محمد قيصر ، الرد العالمى بوضوح أثناء مناقشة مجلس الأمن عندما قال :

« ان وجود قوات سوفيتية فى أفغانستان هو خرق فاضح لمبادئ أساسية كما أنه لا يتماشى مع مقاصد وغايات ميثاق الأمم المتحدة » .

« وأن الأحداث الجارية فى ذلك البلد وتأثيراتها المباشرة والطويلة الامد على العلاقات الدولية المعاصرة يجب أن تجعلنا نتوقف قليلا لنفكر مليا بمستقبل مؤسساتنا العالمية » ان ما هو معرض للخطر هو نسيج المجتمع الدولى والسلام والقانون الدوليان ، اللذان بنيناهما بذلك الجهد المضى » .

- باكثرية ١٣ صوتا مقابل صوتين ، أعرب مجلس الأمن الدولى ، فى

تصويت جرى في ٧ يناير ١٩٨٠ ، عن أسفه الشديد للتدخل السوفييتي المسلح في أفغانستان (نقض الاتحاد السوفييتي ذلك التصويت) .

- بأكثرية ١٠٤ أصوات مقابل ١٨ صوتا . نددت الجمعية العمومية في يناير ١٩٨٠ بالغزو والاحتلال المسلح السوفييتي ، ودعت الى انسحاب جميع القوات الخارجية . وصوتت دول عدم الانحياز بـ ٥٦ صوتا مقابل ٩ أصوات مؤيدة قرار الأمم المتحدة .

- نددت لجنة حقوق الانسان الدولية في جنيف في ١٤ فبراير ١٩٨٠ ، بالتصرّفات السوفييتية .

في اجتماع عقد في اسلام آباد خلال المدة من ٢٧ - ٢٨ يناير ، ندد المؤتمر الاسلامي الذي اشتركت فيه ٣٦ دولة اسلامية بـ « الاعتداء العسكري السوفييتي على الشعب الأفغاني » ودعت الى الانسحاب العاجل وغير مشروط لجميع القوات السوفييتية من أفغانستان ومن القرن الأفريقي . وبالإضافة الى ذلك ، دعا المؤتمر الى موازنة عالمية للاجئين الأفغان ، وحث الدول الاسلامية الأعضاء على تأييد الدول الاسلامية المجاورة لأفغانستان . واقترحت المجموعة أن تعيد الدول الأعضاء النظر في الاشتراك بدورة الألعاب الأولمبية في موسكو إذا لم يسحب السوفييت قواتهم من أفغانستان .

- في اجتماع عقده وزراء خارجية المجتمع الأوروبي في ٢٠ فبراير في روما ، دعا الوزراء الى انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان . وايد وزراء خارجية المجتمع الأوروبي اقتراح وزير الخارجية البريطانية كارينجتون بتحييد أفغانستان .

الذي المجتمع الأوروبي برنامجه الخاص بالمساعدة الغذائية لأفغانستان عام ١٩٧٩ ونعمه بتقديم مساعدة طارئة للاجئين الأفغان عن طريق لجنة حقوق الانسان الدولية . وتبنى المجتمع المبدأ القائل أن تموينات المجتمع الأوروبي الزراعية يجب ألا تحل في صورة مباشرة أو غير مباشرة محل تموينات الولايات المتحدة في السوق السوفييتية . وأوقف المجتمع الأوروبي أيضا اعانات كان يدفعها لبعض الصادرات الزراعية الى الاتحاد السوفييتي .

- في بلاغ صدر في مارس انتقد وزراء خارجية مجموعة دول شرق آسيا الغزو السوفييتي . وكانت ماليزيا أول دولة آسيوية تعلن عزمها على مقاطعة الألعاب الأولمبية .

- اتخذت دول متعددة من العالم إجراءات اقتصادية ضد الاتحاد السوفييتي من جانب واحد .

- أعلنت المملكة المتحدة تخفيضاً في إعانات التصدير إلى الاتحاد السوفييتي وأيدت الحكومة والبرلمان البريطانيان بقوة دعوة الولايات المتحدة لمقاطعة ألعاب موسكو الأولمبية .

- فرضت استراليا ونيوزيلندا عقوبات اقتصادية وخفضت اتصالاتها مع السوفييت وأيدت المقاطعة المقترحة للألعاب الأولمبية .

- نددت حكومة اليابان علناً بالغزو السوفييتي ، وهي تتعاون في مقاطعة تصدير التكنولوجيا المتقدمة وتسليفات جديدة للتصدير . وعرضت اليابان أن ترفع مساعدتها إلى باكستان ثلاثة أضعاف ، وألغت مساعدتها لأفغانستان ، وأيدت الحكومة مقاطعة الألعاب الأولمبية .

- أعربت الهند عن قلقها من أن تؤذى الأزمة الأفغانية إلى الإخلال باستقرار العلاقات الهندية - الباكستانية وتهديد الاستقرار في منطقة الخليج ، وفي حين امتنع الزعماء الهنود عن التهديد علناً بالسوفييت إلا أنهم حنوا على انسحابات عسكرية سوفيتية .

- باستثناء كوبا وجراندا ونيكارجوا ، نددت دول أمريكا اللاتينية جميعها بالأعمال السوفيتية .

- صوتت أربع وعشرون دولة إفريقية إلى جانب قرار الجمعية العمومية ، بينما امتنعت تساني دول عن التصويت أو لم تشترك به ، وصوتت ضد القرار ثلاث دول فقط (هي موزامبيق وأنجولا وأثيوبيا حيث توجد قوات عسكرية ومستشارون مدنيون سوفيت) . وتظهر بيانات علنية للزعماء أن معظم الدول الأفريقية يعتبر الاحتلال السوفييتي لأفغانستان على أنه عمل عدواني .

- في أوروبا الشرقية ، أعربت بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية عن تأييد قوى لموقف الاتحاد السوفييتي ، بينما انتقدت رومانيا وبوغوسلافيا والبنانيا التدخل السوفييتي أو نددت به . وأيدت المجر وبولندا السوفييت بتحفظ .

- رغم أن دول فيتنام ومونغوليا ولاوس ونظام هينج ساهمين

فى فييو ميبينه أيدت السوفييت علنا ، الا أن كوريا الشمالية أعربت عن قلقها بشأن الخطوات السوفيتية فى أفغانستان . وفى مؤتمر للبرلمانيين من ١٢ دولة شيوعية عقد فى أوائل فبراير ، رفض وفد كوريا الشمالية تأييد قرار بعرب عن التضامن مع نظام كارمال .

- نددت الصين تكرارا بالغزو السوفييتى ، وطالبت بانسحاب القوات السوفيتية . وصرح الزعماء الصينيون بأن جمهورية الصين الشعبية ستشارك فى مقاطعة دورة الألعاب بموسكو الآتية .

- ثبت أن الاحتلال السوفييتى لأفغانستان محرج بوجه خاص لكوبا حليمة الاتحاد السوفييتى ، وهى الآن رئيسة حركة عدم الانحياز . وقد اسفلت كوبا التى اتخذت بادية الأمر موقفا علنيا متضاربا من الغزو ، الى الدفاع عن التصرفات السوفيتية بصورة أكثر تكرارا . وكانت كوبا تجادل فى السابق بقولها ان الاتحاد السوفييتى هو « الحليف الطبيعي » للمائة الثالث . على أن كوبا بدفاعها المستمر عن المواقف السوفيتية عرضت لخطر قبادتها لحركة عدم الانحياز .

وقد اتخذت الولايات المتحدة عدة خطوات :

خية الاعراب بصورة شديدة عن مفت الولايات المتحدة للعذاب الذى سببته القوات السوفيتية للشعب الأفغانى ولل مساعدة على ردع أعمال مماثلة فى أماكن أخرى ، قامت الولايات المتحدة بـ :

- الحد من بيع الحبوب الى الاتحاد السوفييتى .

- اجراء تخفيض شديد فى نقل التكنولوجيا التى يحتاج اليها الاتحاد السوفييتى بشدة . ولكنه يستعملها أحيانا لغايات عسكرية .

- سحب الحقوق الممنوحة للسوفييت لصيد الأسماك فى مياه الولايات المتحدة القريبة من الشاطئ .

وأعلنت الولايات المتحدة أن العقوبات ستبقى سارية المفعول الى ان تنسحب القوات السوفيتية بأكملها من أفغانستان .

وأوضح الرئيس السابق كارتر بأن الولايات المتحدة ستؤيد جهودا يبذلها المجتمع الدولى لامتعادة حكومة أفغانية محابدة وغير متحازة تنجاوب

مع الشعب الأفغاني . وأعلنت الولايات المتحدة أنها ستكون مستعدة عند انسحاب السوفييت من أفغانستان للاشتراك مع جارات أفغانستان في ضمان حياد أفغانستان الحقيقي وتعزيز عدم التدخل في شئونها الداخلية .

كذلك حملت الازمة الافغانية الولايات المتحدة على زيادة وجودها العسكري في المنطقة وتعزيز جهودها للتعاون مع دول جنوب غرب آسيا وغربها على تقوية أمنها واستقرارها السياسي والاقتصادي .

المصالح الدولية في استعادة استقلال أفغانستان :

ان استمرار الاحتلال السوفيتي لأفغانستان هو اعتمادا على مبادئ عدم التدخل وحرمة حقوق الانسان فالأمن الاقليمي والعائلي ومستقبل الرفاق وسلامة الدول الأقل قوة معرضة للخطر .

استقلال أفغانستان ومبدأ عدم التدخل :

في تحد للقانون والرأي العام الدوليين ، تستمر القوات العسكرية السوفيتية في جهودها لهدم حرية أفغانستان . ورغم البيانات السوفيتية والافغانية بأن القوات السوفيتية ستبقى في أفغانستان لمدة محدودة فقط فان جميع الدلائل تشير الى أنه سيكون هناك احتلال طويل . ان أفغانستان هي بلاد جميلة وعرة وشعبها يقف بعناد في وجه الاخضاع وستؤدي جهود السوفييت لاسكات هذه المقاومة الى القضاء على كثير من السكان وتخريب كثير من الممتلكات فقد أظهر الشعب الأفغاني تصميمه على مقاومة الاحتلال السوفيتي ولكن هل يستطيع المجتمع الدولي أن يشجع الشعب الأفغاني على مقاومة السيطرة السوفيتية دون أن يسعى هو نفسه وراء طرق لاستعادة استقلال أفغانستان ؟ لقد رفض المجتمع الدولي تصرف السوفييت ودعا الى انسحاب القوات السوفيتية . الا أن المجتمع الدولي يتحمل وفاق ميثاق الأمم المتحدة ، مسئولية متابعة لومه السابق للغزو السوفيتي باجراءات قوية .

الأمن والاستقرار الاقليميين :

لقد زعزت الأحداث في أفغانستان الاستقرار الاقليمي ويمكن أن تشكل أخطارا أعظم لأمن الدول في أواسط وجنوب آسيا والشرق الأوسط ، فمن ازدياد عدد اللاجئين يمكن أن يزداد الضغط الداخلي في باكستان وإيران ذلك أن جيران إيران يمكن أن يتأثروا بالتوترات . ورغم أن دوافع السوفييت

ليست واضحة الا أن تصرفاتهم في أفغانستان يمكن أن تكون جزءا من جهد أكبر لزيادة النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط وآسيا وكما كتب أحد المحللين يقول :

« ان الاحتلال السوفييتي لأفغانستان .. زاد زيادة عظيمة من التأثير السوفييتي على الحكومة النورية في إيران والحكومة الضعيفة نسبيا في باكستان . وفي البلدين توجد أعداد كبيرة من السكان • الذين لديهم نفور من الحكومة المركزية ويمكن كسب تأييدهم لقضية الاستقلال • وإلى مسافة أبعد إلى الشرق يمكن أن يجتذب التشجيع السوفييتي لـ « بوشتانستان مستقلة » البارثانيين الذين يعيشون في المنطقة الباكستانية الواقعة جنوبي أفغانستان وهم من نفس الجماعة الاثنية التي تتكلم الباشتو وينتمي إليها كثير من الأفغان • ورغم أن الوقت لا يزال مبكرا جدا لتحليل النوايا السوفيتية تجاه إيران ودول الخليج الأخرى فإن تقطيع أوصال إيران وباكستان كليهما ليس مستحيلا • ولا يستطيع المرء أن ينفي كذلك إمكانية وصول روسيا إلى شواطئ خليج عمان وبروزها كقوة ذات شأن في المحيط الهندي » .

استقرار الامدادات النفطية :

أن دولا عديدة لديها مصلحة كبيرة في اتخاذ خطوات وقائية ضد مثل هذا الاخلال بالاستقرار الاقليمي •

إن دولا صناعية ودولا نامية عديدة لديها مصلحة حيوية في تدفق النفط بصورة ثابتة من منطقة الخليج ذلك أن ٦٧ بالمئة من امدادات أوروبا النفطية وحوالي ٧٥ بالمئة من امدادات اليابان تأتي من هذه المنطقة وللدول المنتجة للنفط في المنطقة مصلحة حيوية مماثلة في استمرار انتاج وتسويق نفطها حيث أنه المصدر الرئيسي للدخل الذي يدعم وينمي اقتصادها • ومع هذا فإن تدفق النفط يمكن أن يتأثر بالضغط أو السيطرة السوفيتية المتناميين في المنطقة أو بعدم الاستقرار فيها •

ونظرا إلى سرعة تأثير الامدادات النفطية واعتماد ذلك العدد الكبير من الدول على نفط الخليج فإن الدول المستهلكة تكون غير حكيمة اذا هي إنتظرت إلى أن يصبح التهديد أكثر خطورة قبل أن تنم بصورة فعالة الاستقرار والأمن الاقليميين •

المحافظة على الوفاق :

وجميع الدول لديها مصلحة في توفر علاقة مستقرة بين الدول العظمى أما المجابهة والحرب الباردة فليست في مصلحة أحد . والرّد الحازم على الاحتلال السوفييتي لأفغانستان ضروري لرعاية ظروف ضبط النفس اللازمة لتفلسد مقبل في الوفاق . ان الدول الأخرى ليست متفرجة فقط ، والأسرة الدولية باتخاذها خطوات ملموسة لاستعادة استقلال أفغانستان ستساهم في توفير الظروف اللازمة للوفاق . فعالمنا يتم انهاء الاحتلال السوفييتي وحالما سمح السياسات السوفيتية يصبح التحرك ممكنا من قبل الدول الكبرى نحو علاقة أكثر استقرارا قائمة على ضبط النفس والاعتبار لمصلحة بعضها البعض ولصالح الدول الأخرى .

حماية الاستقلال الذاتي الوطني :

ان سابقة أفغانستان يجب أن تكون عبرة لدول قد تجد نفسها بسبب معاهدات الصداقة أو العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفييتي عرضة لامتداد مبدأ بريجنيف . وكان مبدأ بريجنيف في الأصل محاولة لتبرير القمع العسكري السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ . وقد حاول بريجنيف أن يلومها أسماها بـ «قوى الامبريالية الرجعية» للمعارضة التشيكوسلوفاكية الوطنية للسيطرة السوفيتية . والى أن تم غزو أفغانستان كان يعتقد بأن الاتحاد السوفييتي عزم على تطبيق مبدأ بريجنيف على دول أوروبا الشرقية الخاضعة للنفوذ السوفييتي وحدها . غير أن بيانا ظهر في مجلة توفويافريما السوفيتية الأسبوعية في موسكو في ١٦ يناير ١٩٨٠ أوحى بأن مبدأ بريجنيف سيطبق الآن على جميع الدول التي يعتبرها الاتحاد السوفييتي «اشتراكية» .

« ما هو التضامن الدولي للثوريين ؟ هل يتألف فقط من دعم أدبي ودبلوماسي .. أم يتألف أيضا في ظروف فئق الصداقة لها . بيرزها ، من تقديم مساعدة مادية بما في ذلك المساعدة العسكرية ، خصوصا عندما نكون هناك حالة في التدخل الخارجي الضخم والصارخ ؟

« ان تاريخ الحركة النورية يثبت الصواب الأدبي والسياسي لهذا الشكل من أشكال المساعدة والتأييد . اما وقد أصبح نظام الدول الاشتراكية قائما فان انكار حق مثل هذه المساعدة سيكون ببساطة مستغربا . »

ان دولا عدة لديها مصلحة واضحة في رؤية أن أفغانستان لا تصبح

سابقة للتدخل السوفييتي في شئونها الداخلية • وعن طريق اجراءات قوية تتخذ لمصلحة استقلال أفغانستان تستطيع دول أخرى أن تقنع الزعامة السوفيتية بأن أي شكل من أشكال التدخل هو غير مقبول • والتخلف عن اتخاذ خطوات سيجعل السابقة الأفغانية تبقى دون تعد •

ان ردا حازما من قبل المجتمع الدولي هو وحده الذي سيجعل الأزمة الأفغانية والردود الضعيفة ستلغي الادانة الدولية للتدخل السوفييتي • فزعما الاتحاد السوفييتي سيمنهم تفسير الردود الضعيفة على أنها دليل على أن المجتمع الدولي يقبل تصرفاتهم وأنه سيتغاضي عن اعتداءات أخرى أو أنواع من التدخل أقل وضوحا •

قليلة هو الكواجيب الداخلية في الاتحاد السوفييتي • هذا اذا وجد أي شيء منها اطلاقا ، التي يمكن أن تحمل الزعالة السوفيتية على سحب قواتها العسكرية من أفغانستان وبدون رد دولي حازم يستطيع الزعماء السوفييت المجادلة بأن احتلال أفغانستان لن يؤثر على مصالح سوفيتية أخرى تأثيرا سلبيا ، ولكن في المدى الطويل يمكن أن يعيد الاتحاد السوفييتي النظر في أسلوبه في العمل اذا أصبحت تكاليف باهظة واذا أحبطت جهوده في أفغانستان بمقاومة وطنية • على أن « المدى البعيد » قد يعني سنوات من الماضي للشعب الأفغاني فضلا عن عدم استقرار اقليمي ودولي •

هل الزعامة السوفيتية غافلة عن الضغوط العالمية ؟ أن ضخامة عدد التصريحات السوفيتية العالمية تكشف عن حساسية ازاء الانتقادات والعقوبات الدولية • ويجب أن لا تستنتج دول أخرى أن الاتحاد السوفييتي لن يمدل من سياسته أو يغيرها تحت ضغط دولي وقوي •

ما هي الاجراءات القومية التي يستطيع المجتمع الدولي اتخاذها ؟ ان الدول تستطيع في صورة مباشرة جدا أن تعرب عن معارضتها للاحتلال السوفييتي لأفغانستان عندما أعلنت عدم اشتراكها في دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في موسكو • وقد أثبتت الحجة القائلة ان الرياضة هي خارج السياسة لا يجد تأييدا في الاتحاد السوفييتي وكلما قال أحدهم ان الرياضة نفع خارج اطار العلاقات السياسية ، شعرنا أن ملاحظته لا يمكن أن تكون جدية • أنه اذا رأى عدد كاف من الدول أن يمتنع عن الاشتراك فان رسالة مهمة تكون قد نقلت الى الزعالة السوفيتية والشعب السوفييتي اللذين يهتمان اهتماما شديدا بالرياضة والقبول الدولي للاتحاد السوفييتي •

هناك مجموعة مختلفة من العقوبات الاقتصادية الممكنة أن التقييدات الأخرى التي ستعطي الزعامة السوفيتية دليلا ملموسا على سخط المجتمع الدولي على احتلال أفغانستان . وهذه لا تتطلب اقترانا بمبادرات أمريكية أو غربية . بل تستطيع الدول اذا تصرفت بصورة فردية أو عن طريق منظمات إقليمية - كالمجتمع الأوروبي ، والمؤتمر الإسلامي ، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمة الدول الأمريكية - أن توضح للاتحاد السوفيتي بأن الانسحاب السوفيتي واستعادة استقلال أفغانستان وحيادها وعدم انحيازها هي أهداف عالمية مهمة . وفي غضون ذلك يشارك المجتمع العالمي في عدة غايات مستمرة مهمة :

- أن يتدبر العلاقات بين الشرق والغرب بطرق تصون الأطار الضروري للتعاون البناء في ضبط التسليح والاستقرار في أوروبا والتقدم في الوفاق .

- أن يرفع التنمية الوطنية والعدالة بين الدول .

- أن يرفع استقرار الدول وأمنها الوطني .

- أن يعزز مبادئ حقوق لإنسان التي تبتمناها الأمم المتحدة .

- أن يحل النزاعات الإقليمية كنزاعات الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا .

وهذه الأهداف تشترك بها مجموعة كبيرة من الدول ، وأن ردا عالميا حازما على الاحتلال السوفيتي لأفغانستان لا يناقض هذه الغايات الأخرى المشتركة بل أنه يجعل من الممكن التحرك نحو تحقيقها . أن تصرفات عالمية حازمة ومستفزة لاستعادة استقلال أفغانستان الآن ستساعد على تعزيز السلام والنمو والعدالة في جميع أنحاء العالم في المستقبل .

اهم الوثائق المتعلقة بمشكلة افغانستان

الوثيقة الأولى

معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهورية افغانستان الديمقراطية (وقعت في ٥ ديسمبر ١٩٧٨) :

ان اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهورية افغانستان الديمقراطية اذ يعيدان تأكيد التزامهما بمقاصد ومبادئ المعاهدتين السوفيتين - الافغانييتين لعامي ١٩٢١ و ١٩٣١ - اللتين وضعتا الأساس لعلاقات صداقة وحسن جوار بين الشعبين السوفيتي والافغاني واللتين تليان مصالحهما الوطنية الأساسية .

واذ يرغبان في أن يمززا بكل طريقة الصداقة والتعاون الشامل بين البلدين .

واذ يصمان على تطوير الانجازات الاجتماعية والاقتصادية للشعبين السوفيتي والافغاني وصيانة أمنهما واستقلالهما والعمل بتصميم من أجل تلاحم جميع القوى المحاربة من أجل السلام والاستقلال الوطني والديمقراطي والتقدم الاجتماعي .

واذ يريان عن تصميمهما الراسخ على تسهيل تقوية السلام والأمن في آسيا والعالم أجمع ومساهمتها في تطوير علاقات بين الدول وتقوية التعاون المتبر والنافع بصورة متبادلة في آسيا . معلقين أهمية عظمى على زيادة تماسك الأساس التعاقدى القانوني لعلاقتهم .

واذ يعيدان تأكيد تفانيهما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، قررا عقد معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون الحالية واتفقا على ما يلي :

مادة (١)

يعلن الفريقان المتعاقدان الساميان بجدة قصوى تصميمهما على تقوية وتعميق الصداقة التينة القائمة بين البلدين وتطوير تعاون شامل

بيهما على أساس المساواة واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم تدخل الواحدة منهما في الشؤون الداخلية للأخرى .

مادة (٢)

يبدل الفريقان المتعاقدان الساميان جهودا لتقوية وتوسيع التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والمقيد لهما بصورة متبادلة . وتوخيا لهذه المقاصد سينميان ويعمقان التعاون في ميادين الصناعة والنقل والاتصالات والزراعة واستخدام الموارد الوطنية وتطوير الصناعة المولدة للطاقة وفروع الاقتصاد الأخرى ويقدمان المساعدة في تدريب موظفين وطنيين وفي تخطيط تنمية الاقتصاد القومي . وسيوسع الجانبان التجارة على أساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة ومعاملة الدولة الأكثر رعاية .

مادة (٣)

سيعزز الفريقان المتعاقدان الساميان تنمية التعاون وتبادل الخبرة في حقول العلم والثقافة والفن والأدب والتعليم والخدمات الصحية والصحافة والراديو والتليفزيون والسينما والسياحة والرياضة والحقول الأخرى .

وسيسهل الجانبان توسيع التعاون بين أجهزة سلطة الدولة والمنظمات العامة والهيئات التجارية والمؤسسات الثقافية والعلمية بغية التعرف بصورة أعمق على حياة شعبي البلدين وخبرتهما في العمل وإنجازاتها .

مادة (٤)

ان الطرفين المتعاقدين الساميين عملا منهما بروح تقاليد الصداقة وحسن الجوار فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة ، سيستشيران بعضهما ويتخذان بموافقة الجانبين إجراءات مناسبة لضمان أمن واستقلال البلدين وسلامة أراضيها .

وفي مصلحة تقوية القدرة الدفاعية للفريقين المتعاقدين الساميين سيستمران في تطوير التعاون في الحقل العسكري على أساس اتفاقات ملائمة معقودة بينهما .

مادة (٥)

يحترم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية سياسة عدم الانحياز

التي تتبعها جمهورية أفغانستان الديمقراطية والتي هي عامل مهم للحفاظ على السلام والامن الدوليين .

وتحترم جمهورية أفغانستان الديمقراطية سياسة السلافة التي يتبعها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وتستهدف تقوية الصداقة والتعاون مع جميع الدول وال شعوب .

مادة (٦)

يعلن كل واحد من الفريقين المتعاقدين الساميين بجدية قصوى أنه لن ينضم الى أحلاف عسكرية أو سواها أو يشترك في أية تكتلات من الدول أو في أية أعمال أو إجراءات موجهة ضد الفريق المتعاقد السامي الآخر .

مادة (٧)

سيستمر الفريقان المتعاقدان الساميان في بذل كل جهد للدفاع عن سلا الشعوب وأمنها وتعميق عملية تخفيف حدة التوتر الدولي ونشرها في جميع أنحاء العالم بما في ذلك آسيا وترجمتها الى أشكال متماسكة من التعاون المفيد بصورة متبادلة بين الدول وتسوية القضايا الدولية موضع النزاع بالوسائل السلمية .

وسيعمل الجانبان بنشاط من أجل تحقيق نزع شامل وكامل للسلاح بما في ذلك نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية فعالة .

مادة (٨)

يسهل الفريقان المتعاقدان الساميان تنمية التعاون بين الدول الآسيوية وانشاء علاقات سلام وحسن جوار وثقة متبادلة بينها وخلق نظام امني فعال في آسيا على أساس جهود مشتركة تبذلها جميع دول القارة .

مادة (٩)

يوصل الفريقان المتعاقدان الساميان كفاحهما النابت ضد كيد قوى العدوان من أجل القضاء نهائيا على الاستعمار والعنصرية بجميع أشكالها ومظاهرها .

وسيتعاون الجانبان مع بعضهما ومع دول أخرى مخينة للسلام. في تنفيذ الكفاح العادل للشعوب من أجل حريتها واستقلالها وسيادتها وتقدمها الاجتماعي .

مادة (١٠)

يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان مع بعضهما حول جميع القضايا الدولية الكبرى التي تؤثر على مصالح البلدين .

مادة (١١)

يعلن الفريقان المتعاقدان الساميان التزامهما بموجب المعاهدات الدولية
يعلن الفريقان المتعاقدان الساميان التزامهما بموجب المعاهدات الدولية القائمة بالأ يناقضا أحكام المعاهدة الحالية ويتمهدان بالأ يعقد أية اتفاقات دولية لا تتفق معها .

مادة (١٢)

تسوى المسائل التي يمكن أن تنجم بين الفريقين المتعاقدين الساميين حول تفسير أو تطبيق أى نص من نصوص المعاهدة الحالية ثنائيا بروح الصداقة والتفاهم والاحترام للتبادلين .

مادة (١٣)

تبقى المعاهدة الحالية سارية المفعول لمدة عشرين سنة اعتبارا من اليوم الذي تصبح فيه نافذة . وما لم يعلن أحد الفريقين المتعاقدين الساميين قبل انتهاء هذه المدة بستة أشهر رغبته في إنهاء المعاهدة . فانها تبقى سارية المفعول للسنوات الخمس التالية وهكذا دواليك الى أن يعطى أحد الفريقين المتعاقدين الساميين اشعارا خطيا قبل انقضاء المدة الخمسية الراهنة بعزمه على إنهاء المعاهدة .

مادة (١٤)

إذا أعرب أحد الفريقين المتعاقدين الساميين عن رغبته في سياق العشرين عاما من سريان المعاهدة بانهاؤها قبل انقضاء مدتها فانه سيشعر

خطيا الفريق المتعاقد الآخر قبل ستة اشهر من التاريخ المئوى لانهاء المعاهدة .
برغبته فى انهاء المعاهدة قبل انتهاء مدتها ويجوز له اعتبار المعاهدة منتهية
اعتبارا من التاريخ المحدد بذلك الشكل .

مادة (١٥)

تبره المعاهدة الحالية وتصبح سارية المفعول فى يوم تبادل وناثق الابرام
الذى سيتم فى كابول .

جعلت المعاهدة الحالية فى نسختين كل منهما باللغتين الروسية والدارية
والنسختان موثقتان بصورة متماثلة .

انجزت فى موسكو بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٧٨ .

عن جمهورية تان الديمقراطية محمد تاراكى	عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ليونيد بريجنيف
--	---

الوثيقة الثانية

الادانة العالمية للتدخل السوفيتى فى افغانستان - نص مشروع قرار مجلس
الامن حول افغانستان (الذى جرى نقضه من قبل الاتحاد السوفيتى
فى ٧ يناير ١٩٨٠) :

الأمم المتحدة - فيما يلى نص قرار مجلس الامن الدولى حول افغانستان
الداعى الى انسحاب القوات الأجنبية والذي نقضه الاتحاد السوفيتى بتاريخ
السابع من يناير ١٩٨٠ .

ان مجلس الأمن

بعد أن نظر فى الرسالة المؤرخة الثالثة من يناير ١٩٨٠ الموجهة الى
رئيس مجلس الأمن (س / ١٣٧٢٤ والاضافتين ١ و ٢) .
واذ يعيد تأكيد حق الشعوب بتقرير مستقبلها بصورة متحررة من
على السلام والأمن الدوليين .

واذ يشعر بقلق شديد ازاء التطورات الأخيرة في أفغانستان ونائرها
التدخل الخارجي . بما في ذلك الحق باختيار شكل الحكم الخاص بها .

واذ يسي التزامات الدول الأعضاء بالامتناع في علاقاتها الدولية عن
التهديد بالقوة واستخدامها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي
لأية دولة . أو أية صورة أخرى لا تتماشى مع غايات الأمم المتحدة .

١ - يعيد مجددا تأكيد قناعته بأن صيانة سيادة كل دولة وسلامة
أراضيها واستقلالها السياسي هو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة
الذي سيكون ، أي انتهاك له لأي عذر كان منافضا لغاياته وأهدافه .

٢ - يتأسى بشدة للتدخل المسلح الأخير في أفغانستان الذي لا يتماشى
مع ذلك المبدأ .

٣ - يؤكد أن سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي
ووضعها كدولة غير منحازة يجب أن تحترم احتراماً كاملاً .

٤ - يدعو الى الانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية
من أفغانستان لتمكين شعبها من تقرير شكل الحكم الخاص به واختيار أنظمتها
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هو متحرر من التدخل أو الاكراه
والتقييدات الخارجية من أي نوع كان .

٥ - يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم نحو تنفيذ هذا
في غضون أسبوعين .

٦ - يقرر البقاء في حالة متابعة لهذه القضية .

الوثيقة الثالثة

نص قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ يناير ١٩٨٠ :
ان الجمعية العمومية . .

اذ تحيط علماً بقرار الأمن ٤٦٢ (١٩٨٠) المؤرخ في ٩ يناير ١٩٨٠
الذي يدعو الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لبحث المسألة
الواردة في الوثيقة () .

واذ يساورها شديد القلق ازاء التطورات الأخيرة في أفغانستان
وما يترتب عليها من آثار على السلم والأمن الدوليين .

واذ تؤكد من جديد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف فيه بتقرير مستقبلها واختيار شكل حكمها دون تدخل خارجي .

واذ تضع في اعتبارها التزام جميع الدول بالامتناع في علاقتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

واذ تدرك الحاجة الملحة الى الانهاء الفوري للتدخل الأجنبي المسلح في أفغانستان حتى يتسنى لشعبها أن يقرر مصيره دون تدخل أو فسر خارجيين .

واذ تلاحظ مع بالغ القلق تدفق اللاجئين الكبير من أفغانستان .

واذ تشير الى قراراتها بشأن تعزيز الأمن الدولي . وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها . وبشأن مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق ويتصل بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

واذ تعرب عن بالغ قلقها ازاء التصاعد الخطير في التوتر واشتداد التنافس ، وزيادة اللجوء الى التدخل العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية للدول . مما يضر بمصالح جميع الدول ، ولا سيما بلدان عدم الانحياز .

واذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ الميثاق والمسئولية الملقاة على عاتق الجمعية العامة بموجب الأحكام ذات الصلة بالميثاق وبقرار الجمعية العامة ٢٧٧ ألف (د - ٥) المؤرق ٣ نوفمبر ١٩٥٠ .

١ - تؤكد من جديد أن احترام سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي هو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتنافى أي انتهاك له ، بأية ذريعة على الإطلاق مع أهداف الميثاق ومقاصده .

٢ - تشجب بقوة التدخل المسلح الذي حدث مؤخراً في أفغانستان . والذي يتنافى مع ذلك المبدأ .

٣ - تناشد جميع الدول أن تحترم سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية .

واستقلالها السياسى وطابع عدم الانحياز الذى تتصف به ، وأن تمتنع عن
أى تدخل فى الشؤون الداخلية لذلك البلد .

٤ - تدعو الى الانسحاب الفورى غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية
من أفغانستان من أجل تمكين شعبها من تقرير شكل حكمه واختيار نظمه
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دون أى تدخل أو تخريب أو قصر أو
ضغط خارجى من أى نوع من الأنواع .

٥ - تحث جميع الأطراف المعنية على أن تسهم بسرعة ووفقا لمقاصد
ومبادئ الميثاق ، فى تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين الأفغان طوعا
الى ديارهم .

٦ - تناشد جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية أن تقدم مساعدات
الاغاثة الانسانية بغية التخفيف من محنة اللاجئين الأفغان ، وذلك بالتنسيق
مع مفوض الأمم المتحدة السامى لشئون اللاجئين* .

٧ - ترحب الأمين العام أن يبقى الدول الأعضاء ومجلس الأمن على علم ،
بصورة فورية متزامنة ، بالتقدم المحرز صوب تنفيذ هذا القرار .

٨ - تطلب الى مجلس الأمن أن ينظر فى الطريق والوسائل التى يمكن
أن تساعد فى تنفيذ هذا القرار .

التصويت على القرار ١٤ يناير ١٩٨٠ :

من أصل ١٥٢ دولة عضو فى الأمم المتحدة ، اشتركت ١٤٠ دولة فى
التصويت الذى جرى فى الدورة الخاصة على مشروع قرار الجمعية العمومية
بتاريخ ١٤ يناير على النحو التالى :

تأييد (١٠٤) :

البانيا ، أرجنتينا ، استراليا ، النمسا ، باهاماس ، البحرين ،
بانجلاديش ، باربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،
بورما ، الكامرون ، كندا ، تشيلى ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ،
الدانمارك ، جيبوتى ، جمهورية الدومينيكان ، ايكوادور ، مصر ، السلفادور ،
فيجي ، فرنسا ، جابون ، جامبييا ، جمهورية المانيا الفيدرالية ،
غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غيانا ، هايتى ، هنوراس ، ايسسلنده ،

أندونيسيا ، إيران ، العراق ، أيلنده ، إسرائيل ، إيطاليا ،
مياحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كامبوتشيا ، كينيا ،
الكويت ، لبنان ، ليموتو ، ليبيريا ، لوكسمبورج ، ملاوى ، ماليزيا ،
مالديفز ، مالطة ، موزانيسا ، مورينيوس ، المكسيك ، المغرب ،
نيسال ، هولنده ، نيوزيلنده ، نيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
باكستان ، بناما ، بابوا ، غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ،
البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، سامو ، العربية
السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، أسبانيا ،
سيرى لانكا ، مورينام ، سوازيلاند ، السويد ، تانزانيا ، تايلاند ،
توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ،
المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فنزويلا ،
يوغسلافيا ، زائير .

معارضة (١٨) :

أفغانستان ، أنجولا ، بلغاريا ، روسيا البيضاء ، كوبا ،
تشيكوسلوفاكيا ، أنيوييا ، جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، غريادا ،
مغاربا ، لاس ، مونفوليا ، موزامبيق ، بولنده ، أوكرانيا ، الاتحاد
السوفيتى ، فيتنام ، اليمن الجنوبية .

امتناع عن التصويت (١٨) :

الجزائر ، بنين ، بوروندى ، الكونغو ، قبرص ، غينيا الاستوائية ،
فنلنده ، غينيا ، غينيا بيساو ، الهند ، مدغشقر ، مالى ، نيكاراغوا ،
ساوتومى وبرينسيسيب ، سوريا ، أوغندا ، اليمن الشمالية ، زامبيا .

تقييد (١٢) :

بوتان ، كاب فريدى ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ،
كوموروس ، دومنيكا ، ليبيا ، رومانيا ، سيشل ، جزر سليمان ،
جنوب أفريقيا ، السودان .

الوثيقة الرابعة

تصريح وزراء دول المجتمع الاوروبى بتاريخ ١٥ يناير ١٩٨٠ :
ركزت الدول التسع الأعضاء فى المجتمع الاوروبى اهتمامها على الازمة

الافغانية وفي ضوء تطورها الدراماتيكي والمناقشة التي جرت في مجلس الأمن والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة . أعاد الوزراء التسعة تأكيد قلقهم الشديد بالنسبة إلى الأزمة التي أوجدها تدخل الاتحاد السوفيتي العسكري في أفغانستان والذي يشكل انتهاكا خطيرا لمبدأ العلاقات الدولية المصانة حرمة في ميثاق الأمم المتحدة ، وقد شددوا على أن التفسير الذي أعطاه الاتحاد السوفيتي لتبرير تدخله هو غير مقبول . وهم يرون أن التدخل السوفيتي يشكل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدولة غير منحازة تنتمي إلى العالم الاسلامي ويشكل كذلك تهديدا للسلا والأمن والاستقرار في المنطقة بما في ذلك شبه القارة الهندية والشرق الأوسط والعالم العربي . وقد كان في قلق بالغ أن لاحظ وزراء خارجية دول المجتمع الاوروبي التسع أنه على الرغم الاحتجاج العالمي تقريبا على التدخل العسكري السوفيتي فإن الاتحاد السوفيتي قد نقض قرارا حول الأزمة الافغانية تبنته دول عدم الانحياز وأيدته أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن .

وهم يحثون الاتحاد السوفيتي على العمل بصورة تنسج مع القرار الخاص بالأزمة الافغانية الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة والذي يدعو إلى الانسحاب الفوري غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان وقد كرست دول المجتمع الاوروبي التسع جهودا متواصلة لفضية الوفاق وهي لا تزال مقتنعة بأن هذه العملية هي في مصلحة جميع أعضاء المجتمع الدولي ، وهي مقتنعة على أي حال . بأن الوفاق لا يتجزأ وله بعد عالمي . وهي لذلك تحث الاتحاد السوفيتي بصورة تنسج مع مفايس ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة على السماح للشعب الافغاني بأن يقرر مستقبله بدون تدخل أجنبي .

وان وزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الاوروبي لدى تحديدهم لوقوفهم من هذه القضية المهمة يدركون ادراكا عميقا أيضا العذاب الذي قاساه الشعب الافغاني بوجه عام نتيجة الأزمة بمن فيهم أولئك الافغانيون الذين أجبروا على مغادرة بلادهم .

الوثيقة الخامسة

نص القرار الاجماعي الذي اتخذته المؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية في اسلام آباد باكستان في ٢٩ يناير ١٩٨٠ :

فيما يلي نص القرار الذي اتخذته مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية

فى اسلام آباد فى ٢٩ يناير والذى أذان الغزو السوفيتى لافغانستان وحت جميع الحكومات الأخرى على ادانته كما طلب بالانسحاب الفورى غير المشروط للسوفيت من أفغانستان .

ان مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد فى دورته الأولى الاستثنائية فى اسلام آباد من السابع من ربيع الأول حتى التاسع منه الموافق السابع والعشرين حتى التاسع والعشرين من يناير ١٩٨٠ .

نمشيا مع مبادئ وأهداف منظمة المؤتمر الاسلامى وأحكام القرارات التى اتخذها مؤتمر القمة الاسلامى وتأكيدا للأهداف المشتركة لشعوب الأمة الاسلامية ومصيرها المشترك .

واذ يبعد الى الذاكرة على الأخص المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز وأفغانستان عضو مؤسس فيها .

واذ يعرب عن قلقه الشديد ازاء التصاعد الخطير للتوتر واشتداد التنافس واللجوء المتزايد الى التدخل لمسكرى والتدخل فى الشئون الداخلية لدول أخرى وعلى الأخص الدول الاسلامية .

واذ يعرب عن تصميم حكومات وشعوب الدول الأعضاء على رفض جميع أنواع وأشكال الاحتلال والتوسع الأجنبى والسباق فى سبيل مناطق النفوذ . مقوية بذلك سيادة الشعوب واستقلال الدول .

واذ يشعر بقلق شديد من جراء التدخل السوفيتى المسلح فى أفغانستان وتأثير هذا التدخل على رادة شعب أفغانستان المسلم فى ممارسة حقه فى تقرير مستقبله السياسى .

واذ يعتبر ان استمرار وجود القوات السوفيتية فى أفغانستان ومحاولتها فرض الأمر الواقع والعمليات العسكرية التى تقوض بها هذه القوات ضد الشعب الافغانى بأنها تهزاً من المواثيق والاعراف الدولية وتنتهك حقوق الإنسان بصورة فاضحة .

واذ يعيد تأكيد تصميم الدول الاسلامية على اتباع سياسة غير متحازة بالنسبة الى الدولتين العظميين وحماية الشعب المسلم من التأثير البسى للحرب الباردة بين هتين الدولتين .

واذ يدرك ادراكا تاما العبء المالى الضخم الذى يتحملة دول مجاورة
لأفغانستان وعلى الأخص جمهورية باكستان الاسلامية . نتيجة للملجأ الذى
توفره لمئات الألوف من الشعب الأفغانى من شيوخ ونساء وأطفال نزوحوا
بفعل الاحتلال العسكرى السوفيتى .

واذ يؤكد أن الاحتلال السوفيتى لأفغانستان هو انتهاك لاستقلالها
واعتداء على حرية شعبها وخرق فاضح لجميع المواثيق والاعراف الدولية كما
أنه تهديد خطير للسلام والأمن فى المنطقة وفى جميع أنحاء العالم .

فهو :

١ - يدين العدوان العسكرى السوفيتى الأفغانى ويشجبه ويتأسف
له بشدة كونه خرقا فاضحا للقوانين والمواثيق والاعراف الدولية وبالدرجة
الأولى ميثاق الأمم المتحدة التى دانت هذا العدوان فى قرارها رقم ٢٠٧٦
٢/٦ الصادر فى ١٤ يناير ١٩٨٠ وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى ويدعو
جميع الشعوب والحكومات فى جميع أنحاء العالم الى مواصلة ادانتها لهذا
العدوان وشجبه كونه عدوانا على حقوق الانسان وانتهاكا لحرىات الشعوب
لا يمكن تجاهله .

٢ - يطلب بانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات السوفيتية
المتمركزة فوق اراض أفغانية ويكرر موقفه من أن على القوات السوفيتية أن
تتبع من القيام بأعمال الظلم والظلمة ضد الشعب الأفغانى وأبنائه المناضلين
حتى رحيل آخر جندي سوفيتى عن اراض أفغانستان . ويحث جميع الدول
والشعوب على تأمين الانسحاب السوفيتى بجميع الوسائل الممكنة .

٣ - يدعو الدول الأعضاء الى عدم الاعتراف بالنظام الأفغانى غير
الشرعى وإلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع تلك البلاد الى أن يسم الانسحاب
التام للقوات السوفيتية من أفغانستان .

٤ - يدعو جميع الدول الأعضاء الى وقف جميع شعونات وجميع
اشكال المساعدة الممنوحة للنظام الأفغانى الحالى من قبل الدول الأعضاء .

٥ - يحث جميع الدول والشعوب فى جميع أنحاء العالم على دعم
الشعب الأفغانى وتقديم المعونة له واسعاف اللاجئين الذين أبعدهم العدوان
عن بيوتهم .

٦ - يوصى جميع الدول الأعضاء بأن تؤكد تضامنها مع الشعب الأفغاني في نضاله العادل من أجل صون دينه واستقلاله الوطنى وسلامة أراضيه واستعادة حقه فى تقرير مصيره .

٧ - يعلن بجدية تضامنه التام مع الدول الاسلامية المجاورة لأفغانستان ضد أى تهديد لأمنها ورفاهيتها ويدعو دول المؤتمر الاسلامى الى أن تدعم بصورة جازمة وتقدم كل تعاون ممكن لهذه الدول فى جهودها الرامية الى صون سيادتها واستقلالها الوطنى وسلامة أراضيتها صيانة كاملة .

٨ - يفوض الأمين بتسليط تبرعات للسلطات من الدول الأعضاء والمنظمات والأفراد ودفع الأموال للسلطات المعنية ببناء على توصية لجنة من ثلاث من الدول الأعضاء يشكلها هو نفسه بالتشاور مع الدول المعنية .

٩ - يدعو الدول الأعضاء الى أن تدرس عن طريق الهيئات المناسبة عند الاشتراك فى الالعب الاولمبية التى ستجرى فى موسكو فى يوليو ١٩٨٠ حتى يذعن الاتحاد السوفيتى لدعوة الجمعية العمومية للأمم المتحدة وكذلك (دعوة) المؤتمر الاسلامى ويسحب جميع قواته فوراً من أفغانستان .

١٠ - يفوض الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى بأن يتابع تنفيذ هذه القرارات وأن يرفع تقريراً حول ذلك الى الدورة الحادية عشرة للمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية .

الوثيقة السادسة

نص قرار لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة حول أفغانستان بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٨٠ :

جنيف - اتخذت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بـ ٢٧ صوتاً مقابل ٨ أصوات وامتناع ستة أعضاء عن التصويت ، قراراً يدين الاعتداء السوفيتى العسكرى على أفغانستان باعتباره « انتهاكاً فاضحاً لجميع القوانين والمواثيق والاعراف الدولية » .

ويطالب القرار ، المتخذ فى ١٤ فبراير ، ١٩٨٠ بـ « الانسحاب العاجل

وغير المشروط ببيع القوات السوفيتية لتمر كزة فوق الاراضى الانفانية ،

وفيما على نص القرار :

ان اللجنة ...

اذ تعيد الى الذاكرة أن احدى الغايات الأساسية فى ميثاق الامم المتحدة
هى « تطوير علاقات ودية بين الدول تركز على احترام لمبدأ الحقوق المتساوية
وتقرير مصير للشعوب »

واذ تشير الى أن ممارسة حق تقرير المصير قد مكنت الغالبية العظمى من
الشعوب فى عهد السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاحتلال الاجنبى من
تحقيق استقلالها الوطنى

واذ تكرر تصميم الدول الأعضاء على رفض جميع أشكال وأنواع
الاحتلال والتوسع الاجنبى والسياق فى سبيل مناطق نفوذ • مقوية بذلك
سيادة واستقلال الدول وممارسة الشعوب لحقها بتقرير المصير

واذ تعرب عن قلقها العميق للتصاعد الخطر فى التوتر واشتداد التنافس
واللجوء المتزايد الى التدخل العسكرى والتدخل فى الشئون الداخلية للدول
مما يضر بمصالح جميع الدول

واذ تشعر بقلق خطير ازاء التدخل السوفيتى العسكرى فى أفغانستان
وتأثير هذا التدخل على حق شعب أفغانستان المسلم فى ممارسة حقه بتقرير
مستقبله السياسى

واذ تؤكد أن الاحتلال السوفيتى لأفغانستان يشكل انتهاكا لاستقلال
تلك البلاد واعتداء على حرية شعبها وانتهاكا فاضحا لجميع القوانين والمواثيق
والاعراف الدولية • فضلا عن كونه تهديدا خطيرا للسلام والأمن فى المنطقة
وفى جميع أنحاء العالم

واذ تعتبر أن استمرار وجود قوات الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان
ومحاولتها فرض الامر الواقع والعمليات العسكرية التى تقوم بها هذه القوات
ضد الشعب الأفغانى يهزأ من المواثيق والاعراف الدولية وينتهك حقوق
الانسان بصورة مأساوية

واذ ندرك إدراكاً تاماً العبء المالى الضخم الذى تتحمله دول مجاورة
لافغانستان * وعلى الأخص جمهورية باكستان الإسلامية التى قدمت ملجأ
لمئات الألوف من الشعب الأفغانى من كهول ونساء وأطفال نزحوا بفعل
الاحتلال العسكرى السوفيتى *

واذ تعيد الى الذاكرة القرار رقم س - ٢/٦ الصادر فى ١٤ يناير
١٩٨٠ عن الجلسة الطارئة الخاصة السادسة للجمعية العمومية التى أعربت
عن أسفها البالغ للتدخل العسكرى فى أفغانستان ودعت الى انسحاب القوات
الأجنبية من تلك البلاد *

واذ تشير الى القرار الذى اتخذته الجلسة الاستثنائية الأولى للمؤتمر
الإسلامى لوزراء الخارجية حول التدخل السوفيتى لعسكرى فى أفغانستان :

١ - تدین العدوان العسكرى السوفيتى على الشعب الأفغانى وتشجبه
وتناسف له بشدة كونه خرقاً فاضحاً للقوانين والمواثيق والاعراف الدولية
وبالدرجة الأولى ميثاق الأمم المتحدة وتدعو جميع الشعوب والحكومات فى
جميع أنحاء العالم الى مواصلة أدانتها لهذا العدوان وشجبه كونه عدواناً
على حقوق الإنسان وانتهاكاً لحريات الشعوب *

٢ - تطالب بالانسحاب العاجل وغیر المشروط لجميع القوات السوفيتية
المتراكزة فوق أراضي أفغانية *

٣ - تكرر القول بأن على القوات السوفيتية أن تمتنع عن القيام
بأعمال لظلم والظفیان ضد الشعب الأفغانى حتى يتم الرجیل التالى للقوات
السوفيتية عن أراضي أفغانستان *

٤ - تدعو جميع الدول الأعضاء الى الامتناع عن تقديم أية مساعدة
الى النظام لافغانى لحالى لفروض فرضاً *

٥ - تحث جميع لدول والشعوب فى جميع أنحاء العالم على تقديم
مساعدة سخية وعون الى اللاجئين من أفغانستان الذين أقصوا عن بيوتهم *

٦ - توصى بأن تؤكد جميع الدول الأعضاء تضامنها مع الشعب
الافغانى فى نضاله العادل من أجل دينه واستقلاله الوطنى وسلامة أراضيه
واستعادة حقه فى تقرير مصيره وأن تقدم كل مساعدة ممكنة له من أجل هذه
الغاية *

٧ - تعلن بجدية تضامنها التام مع الدول المجاورة لافغانستان ضد
أى تهديد لأمنها ورفاهيتها وتدعو جميع الدول بقوة لتأييد هذه الدول ونهدين
كل تعاون ممكن معها فى جهودها الرامية الى صون سيادتها واستقلالها
وسلامة أراضيها صيانة كاملة •

الوثيقة السابعة

مقتطفات من البيان المشترك للمجتمع الأوروبى ورابطة دول جنوب شرق آسيا
- حول قضايا سياسية بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٠ :

١ - بمناسبة الاجتماع الوزارى الثانى للمجتمع الأوروبى ورابط
دول جنوب شرق آسيا فى كوالا لامبور فى ٧ و ٨ مارس ١٩٨٠ ، عقد وزراء
خارجية الدول الأعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية
الدول الأعضاء فى المجتمع الأوروبى اجتماعات رسمية أجريا خلالها تبديلا
مكنما فى وجهات النظر حول المشاكل الإقليمية والدولية والتطورات التى
حصلت منذ اجتماعهم فى بروكسل فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٨ وقد
أعادوا تأكيد التزامهم بالعمل تجاه سلام عالمى وتعاون وتفاهم دوليين ونمو
اقتصادى وعدالة اجتماعية وحقوق الإنسان • وشددوا أيضا على الحاجة لأن
تنفيذ جميع الدول تفيدا كليا بالمبادئ التالية : احترام سيادة واستقلال
وسلامة أراضي جميع الدول وعدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمال القوة
وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى • واتفقوا على أن هذه
المبادئ هى ذات أهمية حيوية للعلاقات بين الدول • وقد جرت المناقشات فى
روح من الود البالغ والصداقة المتبادلة •

٢ - إن وزراء خارجية الدول الأعضاء فى رابطة دول جنوب شرق
آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء فى المجتمع الأوروبى • بعد أن حللوا
التطورات الدولية الراهنة أعربوا عن قلقهم البالغ لنشوء مصادر جديدة
وخطرة للتوتر فى وقت لم يتم فيه إيجاد حلول لمصاعب أخرى خطيرة تؤلف
مشاكل بالغة الصعوبة • وقد لاحظوا أن التوتر والصعوبات كامنة فى صور،
رئيسية فى مناطق العالم الثالث حيث توفر مناخ من السلام والتعاون الدولى
هو أمر لا مفر منه لانهجازات التقدم فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية •
وقد حنوا المجتمع الدولى وخصوصا الأمم المتحدة وأمينها العام على العمل
بنشاط من أجل حل المشاكل بمقتضى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة •

٣ - أعرب وزراء خارجية الدول الأعضاء فى رابطة دول جنوب شرقى

آسيا ، ووزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي عن قلق بالغ لتدخلين مسلحين سافرين من قبل دولتين أجنبيتين ضد دولتين من دول عدم الانحياز في آسيا هما التدخل الفيتنامي المستمر في كامبوتشيا والتدخل السوفيتي المسلح في أفغانستان . وقد تأسوا بشدة للتدخلين المسلحين ضد هذين البلدين وكان القاسم المشترك بين التدخلين فرض الإرادة على دولتين صغيرتين مستقلتين من قبل دولتين أجنبيتين عن طريق استخدام القوة في انتهاك سافر للقانون الدولي مهددين بذلك الأمن والسلام الدوليين . وقد دعيا الى تنفيذ مبكر لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقمي ٣٤/٢٢ وأى ١ س - ٦/٢ الصادرين في ١٤ نوفمبر ١٩٧٩ و ١٤ يناير ١٩٨٠ على التوالي بما في ذلك الانسحاب التام للقوات الأجنبية من كامبوتشيا وأفغانستان .

٤ - أعرب وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي عن أسفهم البالغ لحجب تقرير المصير عن شعبي كامبوتشيا وأفغانستان الذين يجب أن يسمع لهما بتقرير مستقبلهما السياسي دون تدخل أجنبي أو إكراه أو أخافة . وأعربوا أيضا عن قلقهم البالغ لمعاناة شعبي كامبوتشيا وأفغانستان اللذين أجبروا على ترك بلدهما بسبب اعتداء خارجي واللذين نعتبر المساعدة المادية الآن ضرورية لكليهما .

٥ - ان وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي اذ أخذوا بعين الاعتبار نتائج اجتماع الدول التسع في روما في ١٩ فبراير ١٩٨٠ والمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية في اسلام آباد من ٢٧ الى ٢٩ يناير ١٩٨٠ ، ناشدوا جميع الدول أن تحترم سيادة أفغانستان واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها وطابع عدم الانحياز الذي تتصف به . وفي هذا السياق اتخذوا وجهة النظر القائلة أن الازمة يمكن التغلب عليها بصورة بناءة عن طريق بروز أفغانستان محايدة وغير متحازة خارج نطاق المنافسة بين الدول .

الباب الرابع

في أفريقيا

الفصل السادس

السودان ومشكلة الجنوب

١ - الاطار التاريخي السوسولوجي :

عبر المؤرخ البريطاني الذائع الصيت ارنولد توينبي Tonybee أوضح تعبير عن قضية السودان قائلا(١) : « أنها قضية إفريقيا المنقسمة إلى قسمين ، مجسدة في نطاق محدود » ولذا فإن السودان اذ يحمل مصيره بين يديه يحمل مصير أفريقيا في الوقت نفسه « فاذا نجح السودان في التوفيق بين العنصرين اللذين يتألف منهما أبناؤه سيكون قد قام بعمل انشائي رائد للقارة بأسرها ، أما اذا احتدم الصراع في السودان وأزمى فسوف يؤدي ذلك الى زيادة التوتر بين قسمي أفريقيا في كل مكان وسيتحول جنوب السودان - سواء طال الزمن أم قصر - إلى بؤرة تتجمع فيها عناصر البغضاء من جانب أفريقيا الزنجية ضد أفريقيا الشمالية » واذا وصلت الامور الى هذا الحد فإن انشطار القارة الافريقية قد أصبح نهائيا « لقد ألقى القدر على عاتق أبناء الشمال عبئا جسيما »

وقد تحمل أبناء شمال السودان الأعباء المرهقة في خوض معركة السلام مع الجنوب من أجل إقامة الوحدة الوطنية في السودان وإقامة نظا إداري خاص بالجنوب لحل مشاكله الخاصة مع التسليم بوجود فوارق بين الشمال والجنوب وخاصة في الناحية الديموغرافية حيث يوجد نوعان رئيسيان للسكان في السودان : النوع الذي يسمى بالأسمر والنوع الأسود « ويرى أحد المؤرخين المعاصرين(٢) أنه « في أغلب الظن أن النوع الأول جاء أصلا من بلاد العرب عندما خرجت موجات متعاقبة من شبه الجزيرة العربية في أوقات مختلفة متأخرة قبل كل شيء بالتغيرات المناخية والجفاف الدوري الذي كان يحتمل على السكان أن يهاجروا »

أما النوع الأسود وه سكان جنوب السودان فهم ينتمون الى افريقيا الاستوائية وغيرها من مناطق العالم مثل جنوب الجزيرة العربية والهند وأستراليا أيضا « لكن هذه التقسيمات التي ترجع جذورها الى الماضي البعيد

لا يمكن أن تكون اليوم تقسيمات كاملة ، فكثير ممن يتسمون بالقرب لهذه قسّمات الزوج ، وبعض من يطلق عليه وصف الزوج ليست لهم قسّمات زوجية .

وهناك رأى آخر (٣) يقول أنه من المشكوك فيه أن يكون في السودان أناس يمكن اعتبارهم زوجا حقيقيين حيث طباع سكان السودان غير زوجية وممارستهم للرعى بل وتركيب لغتهم الى حد ما انما ترجع الى عوامل الاختلاط والهجرة . وهذا الرأى لا يميل الى استخدام كلمة « العرب » للدلالة على مميزات عنصرية ، وأن علماء السلالات لا يستعملون هذه الكلمة الا بمعنى تاريخي فحسب للدلالة على أولئك الذين هاجروا من بلاد العرب الى السودان وأبنائهم وعلى الجماعات غير المتجانسة التي احتوتها القبائل العربية والتي اقتبست حضارتها .

أما العرب فلم يكن عددهم كبيرا في السودان في أي وقت من الاوقات وقد اختلطوا حيث أقاموا وتزوجوا مع السكان المحليين سواء كانوا من اهل النوبة أو من الزوج ، وترتب على ذلك أن أصبح في السودان اليوم جميع درجات الامتزاج بين سمر الشمال وزنوج الجنوب ، كما لم تشأ ثقافة خاصة يمكن أن توصف بأنها ثقافة عربية وإسلامية تماما (٤) ، ويستدل على ذلك من نتائج الاحصاء السكاني الذي أجري عام ١٩٥٦ إذ بلغ مجموع سكان السودان ٢٠٠٠٠٠ ١٠٢٦٣٣ نسمة من بينهم ٢٠٠٠ ٢٧٩٣ يعيشون في المديريات الجنوبية الثلاث وهو رقم يوازي ربع السكان . وقد أورد الاحصاء اسماء ٥٧٢ قبيلة أو عشيرة يتراوح عدد المنتهين اليها بين المليون - مئتي قبيلة ، الدنكا - حني يصل الى بضع عشرات من الأفراد في بعض المجموعات ؛ ورغم ان ٣٩٪ من السكان يتحدثون من أصل عربي فقد أثبتت نتائج هذا الإحصاء ان من يتكلمون العربية كلفة أصلية يتجاوزون ٥٠٪ أما الآخرون فيستجيبون لغات صنفها الإحصاء الى اللغات النيلية والنيلية الحامية والفردية والافريقية .

أما عن الفوارق الحضارية بين شمال السودان وجنوبه فالملاحظ أن جنوب السودان لا تسود بين سكانه حضارة متجانسة وقد قام علماء الانثروبولوجيا بتصنيف سكان جنوب السودان تبعا للأصل التاريخي والتكوين العرقي واللغة والبيئة الجغرافية الى ثلاث مجموعات : « فالنيليون يتألفون من الدنكا والنوير والشلوك والانوك وه يعيشون في الأغلب في مديرتي بحر الغزال وإعالى النيل ، وتضم كل واحدة منها عدة قبائل » والبيئة الجغرافية للنيليين تجعلهم يعتمدون على الزراعة وتربية الماشية والتي تعتبر أيضا - أي الماشية -

الأداة التي تيسر لهم الزواج كما أنها بمثابة الوسيط الذي يتصلون عن طريقه بالإشباح وإارواح الأسلاف . أما المجموعة الثانية فهـ النيليون الحاميون ويتألفون من الموري والديدينجا والبويا وأنتوياسا واللاتوكا ويقيم معظمهم في المديرية الاستوائية كما تعيش أقسام منها في أوغندا وكينيا ، وأخيرا تأتي القبائل السودانية وهي التي تشكل المجموعة الثالثة في سكان جنوب السودان وتتألف من القبائل العديدة والصغيرة الحجم التي تسكن المناطق الغربية والجنوبية الغربية من جنوب السكان وأهم قبائل هذه المجموعة هي الأزانزي (٥) .

وهذه القبائل وغيرها لم تنشأ كلها في جنوب السودان ، والقبائل الأخرى المتناثرة - بخلاف المجموعات الثلاثة السابقة - ليس بينها قبيلة لها من القوة ما يجعلها نواة تتجمع حولها القبائل الأخرى أو ما يمكنها من السيطرة عليها واحتوائها . وقد أدت الاختلافات العرقية والسلالية بين القبائل إلى استخدام لغات مختلفة فضلا عن التباين الواضح في المؤسسات السياسية والدينية . والمجموعات اللغوية الرئيسية هي اللغات النيلية واللهجات المتفرعة عنها ومن بينها لهجة الذنكا والنوير والشلوك والاكولي والبريون ، وهناك أيضا مجموعة اللغات البادية ومجموعة اللغات الديدنجية ومجموعة اللغات الأندنية وما يتفرع عن هذه المجموعات من لغات مرتبطة بها . وفي عام ١٩٥٦ بلغ مجنوخ اللغات المستخدمة في جنوب السودان ١٢ لغة لكن اللغة التي اختلت في الانتشار والسائدة اليوم في جنوب السودان هي اللغة العربية .

وبخصوص الناحية الدينية فما زالت الوثنية منتشرة بين معظم سكان جنوب السودان وينقسم عدد السكان غير الوثنيين حسب التقديرات التي أجريت في منتصف الخمسينات إلى المجموعات التالية :

المسلمون من أبناء الجنوب	١٢ر٠٠٠ - ٢٢ر٠٠٠
البروتستانت	٢٥ر٠٠٠ - ٢٠ر٠٠٠
الروم الكاثوليك من أبناء الجنوب	١٨٠ر٠٠٠ - ٢٠٠ر٠٠٠

المجموع ٢٢٧ر٥٠٠٠ - ٢٥٣ر٠٠٠ (*)

(*) المصدر :

Sudan Government, Report of the Commission of Enquiry on the Southern Sudan Disturbances, Khartoum, 1956, pp 5-8.

وسكان جنوب السودان يمثلون ١٠٪ من مجموع السكان • والأغلبية الوثنية منهم يؤمنون بوجه عام بوجود آله قدير يطلق عليه الدنكا غير أن هذه القبائل تعتقد أن أرواح السلف تلعب دورا في حياة القبائل اليومية أكبر من دور الآلهة نفسها لأن أرواح أسلافهم تتجسد في الأجيال المتعاقبة من صانعي الأمطار والرؤساء الروحيين ، وهم أشخاص يجيئون بين السلطين الروحية والدينية ، وعموما فإن هذه الأديان الوثنية هي أديان قبلية بحتة ولا تصلح لأن تكون أساسا لنشاط مشترك بين القبائل •

أما عن التنظيمات السياسية في الجنوب فإنها تختلف من قبيلة إلى أخرى ، فلدى الشلوك نظام مركزي يقو على رأسه ملك يحظى بالقداسة بين أتباعه • أما الدنكا والباري فتضع السلطة العليا بين يدي الرئيس الروحي وهو في نفس الوقت صانع الأمطار • وعند قبائل النوير يمارس السلطة فيها أشخاص يستندون إلى أساس ديني أكثر مما يستندون إلى أساس سياسي (٦) •

أما المسيحية ومدى انتشارها في الجنوب فإن هذه النقطة نحتاج إلى وقفة لتحليل وتفسير الدور الذي لعبته مدارس التنصير منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر حينما شرعت جمعيات التنصير المسيحية في انشاء المدارس والكنائس معا • ويرى الأستاذ محمد عمر بشر (٧) وهو من كبار رجال الخارجية السودانية - يرى في دراسة له أن تقدم جمعيات التنصير المسيحية جاء بطيئا نظرا لصعوبة المواصلات بسبب اتساع المساحات وانتشار المستنقعات بالإضافة إلى نقص الموارد المالية إذ كان الجنوب أشد تخلفا من الناحية الاقتصادية عن الشمال ، وقد جاء تصد اللغات والافتقار إلى لفظة محلية كبرى عاملا أدى إلى تأخر النهوض بالتعليم فضلا عن قسوة الظروف المناخية وانتشار الأمراض والهجرة المتصلة التي تطلبتها طبيعة الترحل التي تغلب على بعض القبائل ••

وبالإضافة إلى العوامل السابقة جاءت الشكوك والعداء من جانب القبائل ونزدة المدرسين وخوف شيوخ القبائل من أن يؤدي التعليم المسيحي إلى تنشئة جيل يتعد عن حياة القبيلة أو الأسرة ويؤدي إلى حرمان القبيلة من أبنائها ، وقد انعكس ذلك على نوعية الذين تلقوا التعليم في هذه المدارس حيث كانت أغليبيتهم من أبناء العبيد الذين اعتقوا أو من أبناء رؤساء القبائل الذين أرسلتهم الحكومة إلى مدارس بعثات التنصير كرهائن (٨) •

كانت الأغلبية الساحقة من رجال بسات التنصير من الروم الكاثوليك وكانت ارسلانيتهم أكبر الارسلانيات في الجنوب وكان أكثر العاملين فيها من الايطاليين والامان ممن « لا يصلحون لتدريس اللغة الانجليزية » . وفي عام ١٩١٠ دارت مشاورات بين رجال الارسالية الكاثوليكية وجمعية مبشرى الكنيسة بشأن اعطاء الأفضلية في تولي الوظائف لمن يتكلمون اللغة الانجليزية ولا بد من أن تبذل الحكومة جهدها لتشجيع استخدام اللغة الانجليزية كأداة يمكن من خلالها اتمام الأعمال والصفقات مع أبناء الجنوب .

وكان رجال بسات التنصير يخافون من انتشار الاسلام في السودان والتي أنشأها الجيش ، واستمرت اللغة العربية أداة للاتصال بين المستويات غير أن أبناء الجنوب قد ترددوا على المدرس التي تقوم بتعليم اللغة العربية الجنوبي كذلك فقد وضعوا الفيود على تعلم اللغة العربية بفرض اختفائها تماما الدنيا من رجال الادارة التجار . وعموما فقد أصبحت اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية للجنوب ، وكان الانفصال في اللغة بين الجنوب والشمال هو النتيجة الطبيعية لاحتكار الارسلانيات المسيحية الأوروبية أمور التعليق ووضع ادارة الجنوب في أيدي الموظفين البريطانيين . ومع استقرار سلطة الحكومة والأوضاع السلمية في الجنوب ازداد الاهتمام بغضبية التعليم ، وفي عام ١٩١٨ كتب أحد المسئولين قائلاً (٩) : « أنه ليس في الواسع تحقيق مزيد من التقدم في الادارة أو التجارة في الجنوب ما لم يثق السكان المحليون قدرنا من التعليم ، فالادارة، تتطلب طبقة من الموظفين المحليين العاديين على العراء والكتابة بلغتهم الخاصة وعلى انجاز الأعمال المكتنية لرؤسائهم والعمل لتنمية بلادهم على أساس مدرسو وتقديمي » . وحذر التقرير من استمرار التعليم الديني من جانب مدرسو المبشرين لأنها لا توضح لأبناء البلاد أن الحكومة هي المعامل الجوهري المسيطر على حياتها بينما ينبغي أن تكون هذه الفكرة هي النقطة الجوهري في التعليم ، وطالب التقرير بإنشاء مدرستين حكوميتين لكن هذه الاقتراحات قد رفضت في حين فوجئت جمعيات رجال التنصير في أرساء خدمة ونشر المسيحية ومنع انتشار الاسلام في الجنوب ، وساعد على ذلك أيضا حماس رجال التنصير الديني ورؤيتهم بضرورة السعي لتنصير جميع سكان البلاد مسلمين ووثنيين ، جنوبيين وشماليين أيضا . وقد وصف اللورد كرومر - قنصل بريطانيا ومتدوبها السامي في القاهرة والمحاكم الفعلي لمصر والسودان حتى تقاعده سنة ١٩١٠ - وصف كرومر الضغوط الشديدة التي تعرض لها للفرزول على وجهه نظر رجال التنصير في خطاب أرسله الى لورد لانز داوون جاء فيه : « أنني مازلت أحاصر حصارا عنيفا يحيط بي من كل الجهات لكي أوافق على التنصير في السودان ، فالكاثوليك ومن خلفهم

الحكومة النمساوية والكنيسة الانجليزىة يدعمها عدد من الآباء ذوى الجاه والنفوذ والجمعية المسيحية وغيرها من الجمعيات التبشيرية لهم جميعا نفس الشعار .

غير أن نشاط الجمعيات التنصيرية (١٠) لم يمتد الى شمال السودان أثناء السنوات الأولى من الحقبة الانجليزىة المصرى للسودان الا فيما يتعلق بفتح المدارس وبناء كنيسة انجيلية فى الخرطوم .

وقد قسمت المديرىات الجنوبية الى اقاليم لكل واحد منها سيطرة من جانب احدى الكنائس أو المذاهب المسيحية المختلفة والتي تمارس فيها نشاطها بحرية كاملة بهدف تصنيف السكان وباعتبارهم « همجا متوحشين ليست لديهم مبادئ التفكير السليمة أو حسن السلوك » - وهو ما جاء فى التقرير السنوى لعام ١٩٠٥ . وعموما فقد مضت الجمعيات التنصيرية فى مزاولتها نشاطها فى جنوب السودان تحت سماع ونصر وحماية الحكومة ورعايتها وهو ما كان له

السودان . وحتى عندما انشئ جيش محلى من أبناء جنوب السودان فان النسياسة البريطانية استمرت تتبجح نشاط رجال التصدير المسيحيين بهدف اخضاع السكان لسلطان الحكومة واتخذت تحقيق هذا الهدف وسائل عديدة وهو ما يستدل عليه فى تقرير كتبه ر . س . أوين حاكم مديرية مونجالا فى عام ١٩١٠ قائلا : « أنه نظرا لما للجيش من أثر حضارى عظيم ونظرا لحرص العسكريين السودانين على أن يكون كل المجندين من المسلمين وأن يقوم الاما بالفاء تعاليمه عليهم من القرآن ، فانه يقترح تشكيل فرقة استوائية للخدمة فى الجنوب يكون جميع أفرادها من أبناء جنوب السودان وتلقى فيها الاوامر باللغة الانجليزية وتقام فيها الشعائر المسيحية » .

وقد اقر ونجت - حاكم السودان العام آنئذ - هذا الاقتراح وبدا تنفيذه واستمر تجنيد أبناء السودان الجنوبي لهذه الفرقة حتى عام ١٩١٨ . ورأى ونجت فى « الفرقة الاستوائية » قوة افريقية تستطيع الوقوف فى وجهه للتورة العربية فى السودان ، وكان قد أتبع له أثناء عمله كمدير للمخابرات العسكرية فى الجيش المصرى لم كحاكم عام للسودان أن يدرك عبق المشاعر الدينية لدى السودانين وهى المشاعر التي أنفجرت خلال السنوات الأولى من الحكم الثنائى فى شكل مظاهرات محلية عديدة ضد الغزاة . وكان المسئولون عن الأمن فى السودان هم الجنود السودانيون المسلمون الذين لا يمكن الاطمئنان دائما الى ولائهم اذا طلب منهم قمع حركات اخوانهم فى الدين .

وكان انشاء جيش محلي في الجنوب تحت قيادة ضباط من الانجليز امرا في غاية الاهمية وخاصة في الحد من انتشار الاسلحة في جنوب السودان حيث كان ابناء الجنوب الوثنيين من رجال القبائل يعدون - في نظر رجال التنصير - والادارة على السواء - عناصر صالحة لاعتناق دين جديد * ومن هنا كانت اهمية اتخاذ خطوات من جانب السياسة البريطانية تجاه الجنوب لتلخص في أن تتجمع في الجنوب طائفة مسيحية كبيرة ترتبط فيما بعد باوغندا وتشكل حاجزا متينا يقف في وجه انتشار الاسلام *

وتجدر الاشارة الى أن انفجار الثورة المصرية عام ١٩١٩ (١١) كشف مخاطر استمرار السياسة البريطانية على نفس النهج السابق خاصة وقد غلب من المحتمل أن تسرى روح الثورة الوطنية في مصر الى شمال السودان وبالنسبة الى المديرية الجنوبية ومن بعدها الى الممتلكات البريطانية في اواسط وشرق أفريقيا مما يهدد مصالح الامبراطورية في تلك الجهات ، ومن ثم فقد سعت الحكومة البريطانية منذ ذلك الحين لفصل السودان عن مصر اداريا وماليا وسياسيا ايضا ، كما سعت في نفس الوقت ولنفس السبب لتعميق الخلافات الكائنة بين شمال السودان وجنوبه بهدف فصل الجنوب عن بقية اجزاء السودان وعزل مديريات جنوب السودان عن المؤثرات الاسلامية ، فلا يستخدم فيها من المأمر - جمع كلمة مأمور - غير السود الا اذا دعت الضرورة القصوى لذلك وفي الحالات النادرة التي كانت تحتها تستخدم مأمير مصريين في الجنوب فان الادارة تتحرى أن يكونوا من الاقباط ما أمكن ، يضاف الى ذلك أن الأحد قد جعل يوم العطلة الاسبوعية بدلا من يوم الجمعة كما هو الحال في المديرية الشمالية ، وإن الجمعيات رجال التنصير المسيحية كانت تلقى كل تشجيع ممكن من قبل الادارة وعموما فقد استمر اهتمام المسؤولين منذ ذلك الوقت بدور حول فصل الجزء الجنوبي (الأسود) عن الاقلية الشمالي (العربي) من السودان وضمه آخر الأمر الى ادارة اخرى تنشأ في اواسط أفريقيا *

وقد شهدت هذه الفترة أيضا عديدا من المذكرات (١٤) التي قدمت للجنة سياسة حكومة السودان في المديرية الجنوبية * وجميع هذه المذكرات تحوي التوصيات التي على أساسها تصاغ السياسة البريطانية ، وتجسد سياسة فصل جنوب السودان عن شماله * وتتناول إحدى هذه المذكرات موضوع الفصل بلهجة حاسمة فتقول : " انه لا بد من دمج الاقاليم الزنجية من السودان في ادارة * ممتلكاتنا الأخرى ، مثل اوغندا وشرق أفريقيا * أما المديرية العربية فتتطلب نوعا آخر من الترتيبات الادارية * ولذلك فلا بد من بحث امكان انشاء اتحاد فيدرالي في أفريقيا الوسطى يكون تحت الادارة البريطانية ويضاف اليه السودان الزنجي في الوقت المناسب طبعاً " *

وبناء على هذه لسياسة فقد تقرر ألا يشترك مديرو المديريات الجنوبية في اجتماعات المديرين التي كانت تعقد سنويا في الخرطوم إلا اذا طلب اليهم ذلك ، هل أن يجتمعوا وحدهم في الجنوب وان يكونوا على صلة دائمة بأقرانهم ونظرائهم من مديري المديريات في كينيا وأوغندا . ويرى أحد الباحثين أن الطريقة التي تعرض بها الحاكم لهذا الموضوع في تقريره السنوي لعام ١٩٢٠ كانت متلا آخر من أمثلة التفضيل الرسمي بشأن سياسة الجنوب ، فقد جاء في أحد التقارير بهذا الخصوص : « ان فرقا طبيعيا قد برز تلقائيا بين المديريات التي يسهل الاتصال بها وتلك التي يصعب الوصول إليها : إذ ل يتمكن من حضور الاجتماع في الخرطوم سوى مديري المجموعة الأولى من المديريات ، وقد انضج فيما بعد أن الفرق المشار اليه بين هاتين المجموعتين من المديريات إنما يطابق الفروق القائمة بين الأجزاء العربية والأجزاء الزنجية من السودان مطابقة تامة ، فجميع المديريات السابقة - حلفا ، ودنقلا ، وبربر والبحر الأحمر ، والنيل الأزرق ، والنيل الأبيض (باستثناء كسلا وحدها) موصولة بالخرطوم بالسكك الحديدية ، بينما يستحيل الوصول الى أقرب المديريات الزنجية إلا بالسفر النهري مدة لا تقل عن خمسة أيام ، ولذلك فإن مديري هذه المديريات يجتمعون وحدهم في أي مكان يختارونه جنوب الخرطوم (١٣) » .

٢ - الاستعمار ومحاربة الاسلام واللفة العربية :

صدرت في عا ١٩٢٢ لائحة جوازات السفر وتصاريح المرور وقد نصت على حق الحاكم العام في اعتبار أي جزء من السودان « منطقة مغلقة » إذ جاء في المادة (٢٢) من اللائحة « ٠٠ من حق الحاكم العام أن يعتبر أي إقليم منطقة مغلقة أغلاقا كاملا أو جزئيا بالنسبة للسودانيين أو غير السودانين » . كما منحت هذه المادة الحاكم أن يضع القيود على دخول الأشخاص الى تلك المناطق وتحديد الشروط للسماح لهم بدخولها . ومنحت المادة (٢٣) الحاكم العاد حق « إغلاق أي منطقة من السودان في وجه التجارة التي يقوم بها أي أشخاص من غير الباطنين بتلك المنطقة » .

وفي نفس الوقت فقد صبر مرسوم بالمناطق المغلقة (عام ١٩٢٢) فأعلن اعتبار مديريات دار فور والاستوائية وأعالى النيل بكاملها مناطق مغلقة كما اعتبر أجزاء من مديرية كردفان الشمالية والجزيرة وكسلا من المناطق المغلقة التي لا يجوز لأي شخص من غير أبناء السودان أن يدخلها أو يقيم بها إلا اذا حصل على تصريح بذلك من وزير الداخلية أو من حاكم المديرية التي

نعم المنطقة المغلقة في دائرتها ، كما أنه من حق وزير الداخلية أو حاكم المديرية أن يمنع أى شخص من أبناء السودان من دخول هذه المناطق أو الإقامة بها .

وقد اعتبر هذا القانون (١٤) من أكثر الوسائل التي اتخذتها الإدارة البريطانية فعالية في إبعاد العرب والمسلمين - مصريين كانوا أم سودانيين شماليين أم نيجيريين أم غيرهم من المسلمين الأفريقيين - عن المديرية الجنوبية وفي تمكين الإدارة والمبشرين من صيغ تلك المديرية بأنواع مختلفه من الديانات والتنافات غير الإسلامية والعربية فقد أدخل بمقتضى ذلك القانون نظام تصاريح جديد وخول الحاكم العام سلطة اعلان أى جزء من السودان منطقة مغلقة وهذه المناطق انخلفة قسمان : قسم منها سمي مناطق مغلقة تماما وقد حرم على الأجانب والسودانيين تحريما تاما ، والقسم الثانى مناطق مغلقة عادية أن شاء الإداريون منحوا التراخيص لدخولها وإن سُلكوا ممنوعها أو سجنوها منهم بعد منحها دون إبداء أى سبب .

أما مغزى هذا القانون والعمود الواردة فيه فقد ظهرت عند التطبيق بصورة جلية بعد أن كشف النقاب عن منشور سرى (١٥) أعده السكرتير الإدارى ، السير هارولد ماكمايكل فى يناير ١٩٣٠ والذي أصبح محور سياسة الفصل البريطانى تجاه جنوب السودان إلى أن ألغيت هذه السياسة عام ١٩٤٦ . فقد جاء فى ذلك المنشور « أن الهدف الذى ترمى إليه الحكومة هو تشجيع التجار الأفريق والسوريين (المسيحيين) بدلا من الجلابية (وهم العرب المسلمون من السودانيين الشماليين) ، بمعنى تقايل تصاريح الدخول الممنوحة لهؤلاء باستمرار . ولكن فى دهاء وحكمة ودون أثاره ، والذين ببقى على تصاريحهم من الجلابية يجب أن يكونوا منتقنين ممن ليست لهم أى اهتمامات أو نشاط خارج ميدان المعاملات التجارية وأن يكون الجلابية محصورين فى المدن والطرق الرئيسية فقط .

ولم يستهدف قانون الجوازات لعام ١٩٢٢ إبعاد الشماليين عن الجنوب بحسب بل كان يهدف أيضا إلى إيقاف هجرة الجنوبيين إلى الشمال حيث كانوا يطابئون العمل ومنتهوى محيشة أعلى مما هو متاح لهم فى الجنوب . ولذلك فقد حرم القانون المذكور تشغل أى شخص (جنوبى) فى أى جزء من القطر السودانى إلا بعد الحصول على ترخيص خاص ودفع مبلغ جيبه سودانى واحد عن كل عامل . يسمح بتشغيله بموجب الترخيص !منحوا لهذا الغرض . على ألا يزيد عدد العمال الذين يستخدمهم صاحب أى رخصة عن مائه وخمسين .

وقد اضاف هذا القانون الى هذه العراقكل معوقات اخرى منها. ان الاخلال باى شرط من الشروط التى تمنح الرخصة بناء عليها تكون عاقبته فقدان. المبلغ المدفوع عند صدور الرخصة زائدا السجن لمدة. قد تبلغ الستة أشهر أو دفع. غرامة لا تزيد على المأة جنيه أو العفوبتان معا . كذلك حول قانون الجوازات المسئولين الاداريين سلطة طرد الشخص من المنطقة المغلفة التى كان قد سمح له بدخولها و مصادرة أملاكه كلها أو بعضها .

وبالرغم من هذه القيود الصارمة فان العلاقات بين سكان الشمال وسكان الجنوب لم تكن قاصرة على نطاق المعاملات التجارية من بيع وشراء أو اجارة واستئجار بل كانت انسانية واجتماعية أيضا وتحدث بالتزواج أحيانا أو من العمل معا فى دواوين الحكومة . غير أن فرص التزواج بين الشماليين والجنوبيين قد ضاقت فى الفترة اللاحقة نتيجة لتطبيق قانون الجوازات كما ضعفت حوافزه بسبب منع الأزواج الشماليين من اصطحاب اولادهم وأمهاتهم الجنوبيات الى الشمال . أما المواطنون الشماليون فى الجنوب فقد أمر السكترير الادارى فى منشور أصدره بالاستغناء عنهم والتخلص منهم ، وبرر ذلك بعجز « الاولاد المحليين » - كما أسماهم - عن ملء الوظائف العليا فى دواوين الحكومة ، كما عبر عن قلقه لاعتماد الحكومة على الرسائل فى تأهيلهم بأعداد لا تتناسب بالضرورة مع حاجة الحكومة ودواوينها . بل أنه وجد ضرورة اقصاء الشماليين عن مراكز السلطة والنفوذ الادارية والاجتماعية فى الجنوب ، واستبدالهم ما أمكن بأشخاص جنوبيين .

ونظرا لحساسية الموضوع فقد وجه ماكبايكل. الموظفين البريطانيين فى الجنوب الى ضرورة التزام الحيطة والحذر وتخزين الوسائل المناسبة. للوصول الى الغاية المطلوبة . . . « يجب ألا يفكر أحد. فى طرد هؤلاء الناس بالجملة . بل ينبغى أن يكون الإبعاد فرديا وأن تلتمس له أسباب كافية فى كل حالة بحيث يكون فى إمكاننا متى ما دعت الضرورة. تقديم تفسير كامل أو اجابة مقنعة أو شكوى ينقدم بها أحد . » (١٦) .

وبخصوص الصعاب المتعلقة بتدريب الموظفين الجنوبيين وإعدادهم فقد رأى ماكبايكل أن التغلب على هذه المشكلة. يكون بتسهيل الرسائل على زيادة تعاونها مع الحكومة وتجاوبه مع السياسة التى اختلعتها لإدارة الجنوب . . كذلك فقد تنبه. ماكبايكل الى موهنوع اللغة فى الجنوب فقرر « أنه من العلوم والمسلم به. أن اللغة العربية قد أصبحت هى اللغة السائدة فى كثير من أجزاء الجنوب بما فى ذلك مدينة. واد نفسها وإن اللهجات المحلية قد اندثرت أو

كادت « ولكنه مضى يقول بأنه : « على الرغم من ذلك .. فلا بد من بذل كل جهد ممكن لـزحزحة اللغة العربية من مكانتها تلك وإقامة اللغة الانجليزية مكانها حتى تصبح هي لغة التفاهم المعتادة . وبناء عليه فإنه يجب على كل موظف لا يتحدث اللهجة المحلية أن يستعمل اللغة الانجليزية في مخاطبة فإذا لم يكن ذلك ممكناً فإن يتعين استخدام مترجم يساعد الموظفين على التفاهم وإن ذلك خير من استعمال اللغة العربية حتى يحسن الموظف التحدث باللهجة المحلية ، وعموما فقد كانت السياسة البريطانية تجاه الجنوب مصممة تماما على زحزحة اللغة العربية عن مكانتها والتي كانت تعتبر اللغة الرسمية بل واللغة الحضارية عند كثير من الجنوبيين(١٧) » .

أما عن التعليم فإنه تجدر الإشارة الى أن اللجنة الاستشارية لشئون التعليم في المستعمرات كانت قد دعت حكومات المستعمرات الى استخدام معلمين من الاقباط من أبناء الشمال وبذل جهد أكبر في مجال الخدمات التعليمية وخاصة بعد أن أدت الحرب العالمية الأولى الى اضعاف ثقة كثير من الأوربيين بحضاراتهم بل وإلى اضعاف ايمانهم بالقيم المسيحية ، وإزاء محاربة اللغة العربية فقد زادت المشكلات في التعليم في الجنوب وأصبحت اللغة الانجليزية قاصرة على خريجي مدارس المبشرين بالرغم من القرار الذي كان قد اتخذ بشأن استخدام الانجليزية كلغة رسمية . وقد درست هذه المسألة بعناية في مؤتمر الرجاء لشئون اللغة في عام ١٩٢٨ وقد انصف هذا المؤتمر تحت رعاية الحكومة وحضره ممثلون لجمعية التنصير في أوغندا والكونغو والمعهد الدول للغات والثقافات الأفريقية ووضع هذا المؤتمر الأسس الضرورية لتنمية اللهجات المحلية واللغة الانجليزية في الجنوب وإقامة كافة العرائيل في وجه اللغة العربية بدعوى أنها مستفتح الباب أمام انتشار الاسلام وأمام تعريب الجنوب « كما أنها ستتحمل معها النظرة السودانية الشمالية » (١٨) .

وكان التقدم الاقتصادي في جنوب السودان يسير في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٠ بخطوات بطيئة للغاية إذا ما قورن بشمال السودان(١٩) ولم يكن مرجع هذا البطء الى نقص الموارد المالية وحدها بل كان سببه المفالة في تطبيق سياسة الحكم غير المباشر وفلسفة حماية المجتمعات البدائية من التأثيرات الخارجية . وقد أدى هذا الى أن خطوات فصل جنوب السودان عن شمائه أخذت تسير يخطى واسعة الى الامام وعبر مسالك متعددة منذ عام ١٩٢٨ . ولم تكن هناك في الواقع سياسة محددة يتفذهها القائمون على الأمور ، والدليل على ذلك أننا تناولنا الجانب التعليمي سنجد أن المفتش المقيم للتعليم يحذر من ترك مهمة تعليم الأحداث الذين يجري اعدادهم لشغل المناصب الحكومية

للروم الكاثوليك (٢٠) بينما يشفق غيره من أن التلاميذ الذين يتلقون العلم في المدارس لن يرضوا بالعودة الى ديارهم ومواصلة حياة القبيلة المألوفة . كما كان المستول المحلي يرى أن رجال بعثات التنصير يعملون على تدمير التقاليد المحلية والعادات الموروثة وأن كل من يمر بين أيديهم يفقد صلته بقبيلته ويتحول الى مسيحي يقلد الأوروبيين تقليدا أعمى أو يتحول الى واحد من طبقة الأفندية التي تحتقر مواطنيها (٢٢) .

وفي عام ١٩٣٠ تولى سير هارولد ماكمايكل مهمة وضع سياسة محدودة للحد من المخاوف التي ساورت بعض رجال الإدارة ، وكانت المبادئ الأساسية التي تحكم السياسة تجاه الجنوب كما وردت في المذكرة التي وضعها ماكمايكل كما يلي : -

(أ) أن تقام في جنوب السودان سلسلة من الوحدات القبلية أو العنصرية لكل منها اكتفاؤه الذاتي ويستند كيانه وتنظيمها الى العادات والتقاليد الموروثة .

(ب) العمل بالتدرج على استبعاد رجال الإدارة والفنيين من أبناء الشمال من مناطق الجنوب وإحلال أبناء الجنوب محلهم (٢٣) .

(ج) استخدام اللغة الانجليزية عندما يتمتع استخدام اللغة المحلية . وقد شهدت السنوات التالية تنفيذ هذه المبادئ تنفيذا دقيقا وبداية للسير في طريق الانفصال في صورة عدم تشجيع الاتصال بين القبائل الجنوبية والقبائل العربية المجاورة لها أيضا ، حتى أنه قد جرى ترحيل قبائل مثل باندا ودونجو وكريش وفروج والتي تأثرت كبيرا بالاسلام وبالحضارة العربية والتي كانت على اتصال مستمر بالقبائل العربية في دارفور وكردفان ، وقد رحلت هذه القبائل من المناطق التي كانت تقطنها واسكنت في مناطق أخرى بعيدة عن تأثير جيرانها من العرب الشماليين .

وتأسيسا على ذلك أيضا سارت عملية التخلص من التجار الشماليين بسرعة ، فحرم الكثير منهم من تصاريح العمل ورحل بعضهم الى الشمال ولم يحل عام ١٩٣٩ حتى كان العدد الباقي في الاقلية الشمالي من بحر الغزال - على سبيل المثال - لا يتجاوز أربعة تجار بينما كان عددهم في العام السابق ٢٣ تاجرا . وحتى هذا العدد الضئيل من التجار الشماليين لم يبق طويلا في الجنوب إذ لم يبق به منذ عام ١٩٢٢ غير اليونانيين والسوريين واليهود (٢٤) .

وتطبيقا لسياسة الانفصال أيضا فقد منع كافة أبناء دارفور وكردفان

من دخول بحر الغزال ، كما لم يسمح لأبناء بحر الغزال بدخول كردفان أو دارفور . كما طبق نظام لتصاريح المرور أشبه بالنظام المطبق في جنوب أفريقيا يرمى الى السيطرة على الاتصالات بين الشمال والجنوب . كذلك فقد وجهت النصيحة الى زعماء القبائل وأتباعهم بأن يتخلوا عن أسماهم العربية ولباسهم العربي ، وصدرت التعليمات الى التجار بعدم بيع أنماط الملابس المستخدمة في الشمال . كما سارت سياسة مقاومة الاسلام جنبا الى جنب مع سياسة مقاومة اللغة العربية فـد يكن يسمح للمسلمين من أبناء الجنوب بممارسة شعائر دينهم . علنا . وكان رجال بعثات التنصير الذين « يظهرون بقلق الى ازدياد قوة الاسلام في المناطق الوتنية » ويلحون في العمل لتحويل أبناء هذه القبائل الى المسيحية خوفا من اعتناقهم الاسلام . يبدون كل معاونة في تطبيق السياسة المقررة في الجنوب ، ويرز دوزهم على الأخص في مجال التعليم والتدريب المهني . وقد عقدت اجتماعات عديدة بين جمعيات التنصير وممثل مصلحة التعليم خلال الفترة بين عام ١٩٢٣ وعام ١٩٣٨ لزيادة التسهيلات التي تمنح للجمعيات وتعديل نظام التعليم بحيث يتلاءم مع السياسة المتبعة في الجنوب (٢٤) .

وابتداء من سنة ١٩٤١ تحولت السياسة تجاه الجنوب « فبعد أن كانت تهدف الى إيجاد وحدات قبلية تتمتع بالاكثفاء الذاتي أصبحت ترمى الى فصل الجنوب عن الشمال . وقد زادت هذه السياسة من مخاوف أبناء الشمال الذين أنتقدوا في كافة المؤتمرات أنشذ السياسة الموضوعة للتنصير في الجنوب ، وطالبوا بالتخلي عن القيود المفروضة على التجار الشماليين ودعوا الى التوسع في الخدمات التعليمية في الجنوب والى إيجاد نظام موحد للتعليم في السودان كله وإيقاف المساعدات التي تمنح لمدارس بعثات التنصير » .

وهكذا غرى أن السياسة المقررة للجنوب والتي وضعت في عا. ١٩٣٠ نفذت بصورة ايجابية عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير الاقتصادية والسياسية والإدارية . ومنذ عام ١٩٤٥ وهذه السياسة تأخذ شكلا أكثر خطورة حيث كتب الحاكم العام الى المندوب السامي البريطاني في القاهرة يقول : « ان السياسة المقررة هي مراعاة أن الشعوب القاطنة جنوب السودان هي بغير شك شعوب افريقية وزنجية وان واجبنا الاسمي هو العمل بأسرع ما نستطيع لاتمام التنمية الاقتصادية والتعليمية بين هذه الشعوب على أسس افريقية وزنجية وليس على أسس عربية أو منتحبة الى منطقة الشرق الأوسط » (٢٥) .

وفي عام ١٩٤٥ أنشئت لجنة « السودنة » - الدالة على عملية تعيين

موظفين سودانيين مكان الموظفين البريطانيين والأجانب المستخدمين في أجهزة الدولة المختلفة وفقا للسياسة الغاضبية بتقديم السودان في سبيل الحكم الذاتي - وكان انشاء لجنة السودان هذه دافعا جديدا لاعادة النظر في سياسة الجنوب وسودنة الخدمة المدنية فيه ، وتجدر الاشارة بهذا الخصوص الى ماكتبه السكرتير الادارى الى مدير المديرية الاستوائية آنئذ قائلا : « ان الاسراع بسودنة أجهزتنا الادارية قد أصبح اليوم أمرا هاما وبالح الحيوية من وجهة النظر السياسية والادارية » ، غير أن التقرير الذى تمخضت عنه دراسات اللجنة لم يقف عند حد التوصية بضرورة انهاء النظام القائم عندئذ والذى كان يقضى بمنح الجنوبيين أجورا أقل كثيرا من أجور زملائهم من الشماليين وهو ما كان يعد ادانة قوية لسياسة الجنوب حسب ما يراه أحد الباحثين السودانيين ومن هنا فقد رفض السكرتير الادارى أن ينشر هذا التقرير (٢٦) ، لكن عدم نشر التقرير لم يكن فى حد ذاته خاتمة البحث فى الموضوع ، بل كان بمثابة دلالة أخرى على ضرورة التعجيل باعادة النظر فيه وصياغة سياسة جديدة للجنوب ، وقد أكد ذلك فى نظر الحكومة أزدیاد ضغط الحركة الوطنية لالغاء السياسة القديمة الرامية الى فصل الجنوب واستبدالها بسياسة تستهدف دعم الوحدة الوطنية للسودان ثم ما انتهى الى علم الحكومة من أن « خطط شرق افريقيا الخاصة بتقوية سبل الاتصال بجنوب السودان قد تكتسفت عن ضعف وعدم وضوح » (٢٧) ، واعترف السكرتير الادارى آنئذ السير جيمس روبر تسون بأن صفات سكان جنوب السودان الأساسية أنهم زنوج اثريقيين الا أن العوامل الجغرافية والاقتصادية قد قضت بربطهم بالمستعربين من أهمل السودان الشمالى .

٣ - مؤتمر جوبا والتطورات اللاحقة :

وبناء على الاقتراح الذى تلغاه السكرتير الادارى من ١٤ موظفا من البريطانيين تم عقد مؤتمر آخر (٢٨) فى الجنوب على غرار المؤتمر الادارى الذى عقد فى سنة ١٩٤٦ ، وقد قدم هذا المؤتمر توصيات من أهمها إلغاء المجلس الاستشارى لشمال السودان وانشاء جمعية تشريعية بدلا منه تمثل فيها المديريات الجنوبية الى جانب الشمالىة ، وقد أعلن جميع ممثلى الجنوب باستثناء واحد أو اثنين من زعماء المديرية الاستوائية ضرورة قيام الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب وأن الجنوب لا يمكن أن يبقى مستقلا أو أن يضم فى اتحاد مع أوغندا ، وأن انفصال الجنوب عن الشمال ليس فى مصلحة الجنوب اقتصاديا أو ميااسيا نظرا لتخلف مناطق الجنوب .

وإذا كان مؤتمر جوبا قد قضى لفترة من الزمن على الاتجاهات الإقليمية وعلى الدعوة إلى إقامة نظام اتحادى أو إلى تشكيل مجلس استشارى مستقل لجنوب السودان فقد كشف من ناحية أخرى عن المخاوف العديدة التى تصاور أبناء الجنوب ، وبالتالى فقد عزز مؤتمر جوبا من آراء الإداريين الانجليسين المطالبين بالضمانات ، وبالرغم من ذلك فقد شهد جنوب السودان فى هذه الفترة تقدما يعزى فى الجانب الأكبر منه إلى الأموال التى قسدها دافعوا الضرائب فى الشمال ذ دفع لشمال فى عسّام ١٩٤٧ ما يعرب من مليون جنيه (٢٩) لسد العجز فى موارد الجنوب .

وعموما فقد طبق نظام الحكة الذاتى فى كل من الشمال والجنوب ابتداء من عام ١٩٥٧ ، ولم يكن قادة الجنوب يطلبون شيئا أكثر من التقدم الاقتصادى والاجتماعى والمشاركة مع الشمال على أساس يضمن للطرفين أن يكون بقاؤهما مما فى مصلحتهم جميعا . وإن تجرى الإدارة فى الإقليمين كما لو كانا وحدة إدارية واحدة . ومن البات أن قيادة الجنوب كانت أقل تدريبا من قيادة الشمال كما كانت أقل استعدادا للتهوض بالمهام الجديدة للحكة الذاتى . وكان السودان الجنوبى كله غير مهيا للتطورات السياسية الجديدة ، فلم تكن هناك أحزاب سياسية منظمة ولا وعى قومى يربط قبائله المتقلعة حيث كان ولاه سكانه للقبائل وحدها ، وليس للسودان بأسره بل وليس للجنوب ذاته . وكان تمرد عام ١٩٥٥ نتيجة لما شعر به الجنوبيون من خيبة أمل (٣٠) ولما انصفت به الأحزاب السياسية فى الشمال أيضا من فلة خيرة وضيق أفق . ورغم تعدد الخطوات التى اتخذت فى المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية فإن المسألة السياسية بقيت بغير حل ورغم أن الجنوب كان متحدًا مع الشمال من الناحية الشكلية وممثلا فى نفس الهيئات السياسية ، فقد بى فى عزله متمسكا بكيانه المنفصل ، ولم يكن منيسرا لعضء خلال بضع سنوات من الديموقراطية البرلمانية على أذر ما نم خلال خمسين عاما وأكثر . وكانت أحزاب الشمال تركّز اهتمامها على شخص الحاكم (٣١) أكثر مما نفهم بدراسة المشاكل القائمة فى الشمال والجنوب ، وكان لهذا كله آثاره الضارة فى الجنوب فقد استخدم رجال جمعيت التنصير ودعاة الانفصال من اينسا الجنوب هذه الأحداث لزيادة نشاطهم ونوسيع دعايتهم ضد الشمال . وكان فوز الحزب الاتحادى فى الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٥٨ تصيرا واضحا عن تقلب وجهات النظر المتطرفة ، ووجد المتمردون الذين افلنوا من قبضة القانون فى عام ١٩٥٥ ولجأوا منذ ذلك الحين إلى الغابات كما وجدوا فى السخط أسائد فرصتهم للظهور من جديد واستئناف نشاطهم . وخلال هذه الفترة من السخط فى الشمال والجنوب ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية

والاضطراب السياسى تقدم الجيش فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ واستولى على السلطة ودخلت قضية جنوب السودان منذ ذلك الحين مرحلة جديدة ، حيث جساء استيلاء الجيش على السلطة دليلا على فشل الاحزاب السياسية فى أن تقدم للتعصب السودانى فى مجموعة حكومة قادرة على حل المشاكل الاقتصادية وقضية الوحدة الوطنية . وحتى التغيير الذى طرأ على شكل الحكم الجديد لم يكن له تأثير مباشر على الجنوب اذ لم يكن الدكتاتورية العسكرية برئاسة اللواء عبود - شأنها شأن النظام البرلمانى السابق - أى مشاريع أو برامج محددة لحل قضية الجنوب ، وقد ركز النظام العسكرى اهتمامه خلال العامين الأولين على معاناه الوضع الاقتصادى وإبعاد المجموعات الساخطة والأفراد المتذمرين من صفوف ايش وقمع المعارضة التى تتخذ صورة نشاط سياسى للاحزاب أو للنقابات أو لتنظيمات الطلاب ، ولم يوجه هذا النظام أى اهتمام يذكر لمسألة الجنوب بالرغم مما قد تحققه الحكم العسكرى من استقرار فى الشمال لكن هذا الاستقرار السياسى كان استقرارا سطحيا ، ودفعت المعارضة السياسية النمن غالبا وانعكس ذلك على لزج بكثير من لسانة والنقابين و لطلاب والشيوعيين فى السجون .

وفى الجنوب عمل الحكم العسكرى على قمع المعارضة كما فعل فى الشمال ، وكان متمجلا فى نشر اللغة العربية وبسط القواعد الإسلامية(٣٢) اعتقادا منه بأن هذا هو السبيل الوحيد الى تحقيق لوحدة فى المستقبل ، كما اهتم بإنشاء عدد من مدارس تحفيظ القرآن فى مختلف المراكز الجنوبية وقد انعكس ذلك أيضا على تقليص دور رجال بعثات التنصير ثم طردهم . وفى عام ١٩٦١ حرم عقد أى اجتماع دينى للصلاة خارج الكنائس ومنع عدد من رجال التنصير من العودة الى السودان بعد انتهاء اجازاتهم وفى عام ١٩٦٢ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوما جديدا بشأن جمعيات المبشرين ثم أعلنت وزارة الداخلية فى ٢٧ فبراير ١٩٦٢ طرد جميع رجال بعثات التنصير من جنوب السودان وكان عدد العاملين منهم فى السودان فى ذلك الحين ٦١٧ رجلا من رجال التنصير .

وقد اشتركت صحافة الغرب فى انتقاد خطوة طرد رجال التنصير على اختلاف اتجاهاتهم ودون تمييز كما انتقدته دوائر 'الكاتيكان غير أن طرد رجال التنصير على هذه الصورة كان نتيجة منطقية لموقف العداء الذى اتخذه رجال التنصير من ناحية ولطبيعة الدكتاتورية العسكرية من ناحية أخرى .

وكانت الأحداث السياسية فى جنوب السودان تسير فى ذلك الوقت

في اتجاه جديد ، اذ أدت اجراءات القمع التي اتخذها الجيش في الجنوب الى انتقال آلاف من الجنوبيين الى خارج السودان الى أوغندا وكينيا وأثيوبيا ، وشكلوا تنظيمات معارضة مثل « رابطة السودان المسيحية » و « الاتحاد الوطني للمناطق المغلقة بالسودان الافريقي والمعروف باسم « ساكدنو » الذي وجه في عام ١٩٦٣ مذكرة الى الأمم المتحدة أعلن فيها أنه يطلب الاستقلال لجنوب السودان لأنه لم يستطع الحصول على الاتحاد الفيدرالي . ثم غير « ساكدنو » اسمه في عام ١٩٦٣ فأصبح « سانو » ولكن ذلك لم يستتبع تغييرا في أهدافه ، وقد اتخذ مقره الرئيسي في ليوبولدفيل بالكونغو وترکز نشاطه أساسا في توجيه المذكرات الى الأمم المتحدة وإلى منظمة الوحدة الافريقية(٣٤) .

أما في داخل الجنوب نفسه فقد اشتعلت الاضطرابات في انحائه على أثر صدور المرسوم الخاص برجال التنصير ، وشهد عام ١٩٦٣ ظهور جمعية « آنيانيا » على مسرح الأحداث . ونالقت ههذه الجمعية في بدايتها من أشخاص كانوا من قبل جنودا في الفرقة الاستوائية أو من الجنوبيين الذين خرجوا من السجون بعد قضاء مدة العقوبة أو ممن أخرج عنهم الحكم العسكري في مناسبات مختلفة ، وكان تشكيل هذه الجمعية بعد أنرا من آثار السخط على « المحاولات السلمية التي بذلها قادة الاتحاد الوطني الافريقي السوداني للوصول الى تسوية » وقد حددت الجمعية أهدافها عند الاعلان عن تشكيلها بقولها : « لقد بلغ الصبر مداه وفي يقيننا أننا لن نصل الى شيء الا باستخدام القوة وسنفوم من الآن فصاعدا بتحرير أنفسنا ... اننا لا نطلب الرحمة من أحد ولن نمنح رحمتنا لاحد » . ولم نتردد « آنيانيا » في تدمير الكبارى وإغلاق الطرق وإطلاق الرصاص على الجنود وعسلي الشماليين وعلى الجنوبيين في تعاونهم مع الحكومة ، وبدأت بذلك حرب العصابات . وفي يناير سنة ١٩٦٤ قامت آنيانيا بمحاولة جريئة للاستيلاء على مدينة واو في مديرية بحر الغزال غير أن الحكومة قامت باجراءات مضادة تجاه آنيانيا ومنها منع كافة أشكال النشاط السياسي في الجنوب ، وقد تركت آنيانيا المسرح السياسي بعد الاجراءات الحكومية الصارمة تجاهها ومضت في تكوين جيش يتتبعها لمواجهة جيش الشمال ، وأدى ازدياد تنسبط آنيانيا الى اجراءات مضادة من جانب الجيش أيضا فزاد عدد القتلى من الجانبين وزاد السلاجين من السودان الى أوغندا وبلغ ١٢ ألفا - وبفقدته البعض بحسين ألفا - وهكذا نجد أنه بعد انفضاض مائى سنوات على استقلال السودان زادت الاوضاع سوءا ولم نتقدم مشكلة الجنوبيين خطوة واحدة في طريق الحل ، وكانت العمليات العسكرية في الجنوب باهظة التكاليف وأخسذ الموقف

الاقتصادى نى السودان برمنها يتهور من سىء الى أسوأ • وإزداد الرأى العام العالمى قلقا بسبب تدهور الأوضاع لدى الجنوبيين ، وكانت الأحزاب السياسية فى الشمال تركّز اهتمامهم فى البحث عن وسيلة لإنهاء الحكم العسكرى ولم تعبأ بمسألة الوصول الى حل سياسى لمشكلة الجنوب • ولم يشذ عن هذا الموقف سوى الحزب الشيوعى السودانى الذى كان يمارس نشاطه بشكل غير قانونى ، اذ كان هذا الحزب يعترف دائما بالفوارق بين الشماليين والجنوبيين ويدعو الى حكم ذاتى محلى لإدارات الجنوب الثلاث ضمن اطار السودان المتحد •

أما الدكتاتورية العسكرية التى كانت ترفض حتى ذلك الحين الاعتراف بوجود مشكلة الجنوب فقد استمرت فى تنديدها بالاستعمار رجال التنصير على أنهم أصل المشكلة • بيد أن الحكم العسكرى لم يلبث أن واجه الاختيار بين الاستمرار فى حرب باهظة التكاليف تؤدى الى مزيد من التدهور وبين البحث عن حل سلمى ، ثم اختار هذا الحل الأخير • وفى سبتمبر ١٩٦٤ شكلت لجنة تحقيق تضم ١٩ من الجنوبيين و ١٣ من الشماليين لدراسة أسباب القلق والاضطرابات فى الجنوب وخلق الاستفزاز الداخلى دون مساس بالكيان الدستورى أو بمبدأ الحكومة الموحدة • وقد ثبت فيما بعد أن تشكيل هذه اللجنة كان بداية النهاية للحكم العسكرى ، فلم تكد اللجنة تبدأ أعمالها حتى سقطت الدكتاتورية العسكرية وأعيدت الحكومة المدنية •

وقد جاءت أحداث ثورة أكتوبر ١٩٦٤ لتشكيل هى الأخرى تطورا جديدا فى مسألة الجنوب ، حيث دعت حكومة الورة جماعير شعب السودان الى المشاركة بالرأى لإيجاد حل سياسى ، وقد تقدم حزب سانو باقتراح يدعو فيه الى عقد مؤتمر مائدة مسدرة - وقد نشط حزب سانو فى هذه الفترة نظرا للدعوة التى وجهت بعودة القادة السياسيين الجنوبيين الموجودين فى الخارج الى السودان - وازاء هذا الامر الواقع قرر زعماء « سانو » حضور المؤتمر وأرسلوا وفدا لتمثيلهم •

وقد انعقد المؤتمر فى ١٦ مارس ١٩٦٥ ونعم كل من ممثلى أحزاب الشمال والجنوب بمقترحاتهم والتى يرون فيها حلا لمشكلة الجنوب ، فاشارت أحزاب الشمال أن يتم حل هذه المشكلة فى اطار السودان الموحد وأن يقوم فى الجنوب حكم اقليمى ، على أساس أن يكون للجنسوب مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى ، وعلى أن تعين الحكومة المركزية أحد أبناء الجنوب حاكما ورئيسا للمجلس التنفيذى ، وأن يكون هناك أيضا منصب لنائب رئيس

الجمهورية من الجنوبيين . والملاحظ أن هذه المقترحات من جانب أحزاب الشمال قد ذهبت أبعد بكثير مما كان يطالب به أكثر الجنوبيين تطرفا في عام ١٩٥٨ .

أما مقترحات أحزاب الجنوب فقد بدا أنها غير مترابطة ولم يكن بينها أي تنسيق . وقد انعكس ذلك على الانشقاق في صفوف حزب سنانو حيث كان هناك جناح معتدل يتزعمه « وليم دينبنج » يرى الحل في اتحاد فيدرالي بين الجنوب والشمال وفي تعيين نائب لرئيس الجمهورية من الجنوبيين على أن تشكل حكومة الاقليم الجنوبي لستون الادارة المحلية وتكون اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية للجنوب . أما الجناح المتطرف فكان يطالب بالانفصال ولا سبيل أمامه لحل وسط . ومما تجدر الإشارة اليه أن منظمة الاثيانيا رفضت حضور مؤتمر المائدة المستديرة ، وقد أدى هذا إلى فشل هذا المؤتمر لعدم وجود حد أدنى من الاتفاق بين ممثلي الجنوب . وقد انفق المؤتمرون على تكوين لجنة من اثنتي عشر عضوا من أبناء الشمال والجنوب ، وبعد ذلك تعرض هذه الحلول في الاجتماع التالي للمؤتمر ، غير أن الأحداث وتطورها في الجنوب وزيادة هجمات المتمردين على مدن الجنوب قد اضطر الوزارة التي تولت مقاليد الأمور في عام ١٩٦٥ إلى استخدام القوة والعنف ، وإلى تصفية المنظمات الارهابية في جنوب السودان وتجريدها من أسلحتها وعلى أثر ذلك انسحب الحزب الشيوعي من لجنة الاثني عشر وتبعه حزب الشعب الديمقراطي ، وفشلت اللجنة كما فشل قبلها مؤتمر المسائدة المستديرة .

وفي مارس ١٩٦٨ شكلت حكومة انفصالية تزعمها أكرى جادين ، أعلن عن خطته التي تتلخص في استبعاد الحل السلمي لمشكلة الجنوب وتشجيع الكفاح في الجنوب من أجل التحرر من الشمال واعتبار حكومة السودان الجنوبية الانتقالية في حالة حرب بين الجنوب والشمال ووضع دستور خاص للجنوب . وفي بداية عام ١٩٦٩ زاد الانشقاق في صفوف الانفصاليين إلى حد أصبح يشكل خطرا على كيان الحركة والحكومة الانفصالية مما أدى إلى إقصاء جادين من رئاسة الحكومة ثم حل الحكومة بمرمها ، وقد شكل جودين الذي كان وزيرا للخارجية حكومة انفصالية جديدة تحت اسم « حكومة النيل الانتعالية » التي أصدرت ميثاق عملها وحاولت الحصول على دعم من الدول التي تؤيد مراقفها الانفصالية ، وظلت هذه الحكومة تمارس نشاطها إلى أن قام اللواء جعفر نميري بمروره في ٢٥ مايو ١٩٦٩ ثم تولى الرئاسة .

.. وفى يونيو ١٩٦٩ صرح الرئيس نميرى بأن الثورة السودانية ندرک الأبعاد الحقيقية للمشكلة الجنوب ، وأن حكومته تعترف بواقع الفوارق التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب ، ولذلك هذا التصريح اتخاذ اجراءات هامة لتنفيذه ومنها اعلان العفو العام عن جميع قررت منح الجنوب الحكم الذاتى الاقليمى فى نطاق السودان الموحد . وتلى المنفيين الجنوبيين وانشاء وزارة سودانية لثئون الجنوب يرأسها وزير من أصبل جنوبى وقد بدأت هذه الوزارة مباشرة مهامها بالفصل فى فبراير ١٩٧٠ . كذلك فقد شكلت الحكومة جان للأمن فى مديريات الجنوب تعمل بمعاونة الجيش والشرطة على اعادة تعمير القرى ، ونجحت هذه اللجان فى اعادة الحياة الى ٤٠ قرية من قرى الجنوب ، كما وضعت الحكومة خطة للتنمية وركزت جهودها على الجنوب وبذلك محاولات لاعادة الحركة التجارية التى كانت قائمة بين سكان الجنوب والكونفو ، أما فى بحر الفزال فقد أقامت مشروعا لزراعة الارز على مساحة ٨٠٠ فدان ، كما راعت الحكومة المركزية ربط الجنوب بالشمال عن طريق النقابات ، فقامت وفود عملالية من الشمال بجولة فى الجنوب بهدف انشاء نقابات فى المديريات الثلاث كما قامت بعدة اتصالات مع الزعماء الجنوبيين فى الخارج . وكان من نتائج هذه الجهود أن تقبل البعض منه فكرة الحكم الذاتى مع التحفظات . وبالرغم من ذلك فان منظمة آنيانيا العسكرية بقيت معتصمة فى أوغندا ، وقامت بينها وبين القوات المسلحة السودانية بعض الاشتباكات ، وكان لعدم وجود قيادة موحدة لمنظمة آنيانيا أنره فى صعبه التفاوض مع الحكومة المركزية .

وقد أجرت الحكومة المركزية عديدا من الاتصالات بعد استقرار حكمها نتيجة لعشل محاولة قلب نظام الحكم فى يوليو ١٩٧١ والفترة اللاحقة . ومن جهود الحكومة أيضا فى هذا الصدد قيامها باتصالات مع الفانيكان الذى له نفوذ كبير فى الجنوب تحت الجنوبيين على قبول فكرة الحكم الذاتى المحلى . كذلك جهود الحكومة فى عقد اتفاقية أديس أبابا فى فبراير ١٩٧٢ . وفقد حدد الرئيس نميرى فى عرضه أن تمنح اجديريات الثلاث الجنوبية الحكم الذاتى الاقليمى ، وأن تختص الحكومة المركزية بالدفاع والشئون الخارجية وبمعنى هذا أن يبقى الجنوب جزء لا يتجزأ من السودان الموحد . كذلك فقد نعتت الحكومة المركزية فى نطاق الحكم الذاتى المحلى لسكان الجنوب الذى يبلغ عددهم ٣ ملايين نسمة معظمهم يدينون بالمسيحية والاسلام ولأديان الأفريقية - تعهدت الحكومة بالعمل على النهوض بالتنمية الاقتصادية للمديريات الثلاث .

أما الوفد الذى مثل الجنوب فى أديس أبابا فقد جاء الى المفاوضات وفى جعبته مقترحات أخرى مضمونها إقامة نظام فيدرالى للسودان يشمل الجزئين الجنوبي والشمالى ويكون لكل منهما حكومة اقليمية مستقلة بما فيها جيش خاص ، على أن ترأس الادارة الفيدرالية فى الخرطوم هذه الفيدرالية ، ولا يشولى رئيس الجمهورية رئاسة الجيش الجنوبي والشمالى الا فى حالة حدوث عدوان خارجى . وبعد مباحثات دامت أسبوعين توصل الفريقان فى ٢٨ فبراير ١٩٧٢ الى ابرام اتفاقية تضمنت وضع قانون تنظيمى لإقامة مؤسسات تشريعية وتنفيذية للجنوب ، ودمج المديرىات الثلاث فى الجنوب فى اقليم واحد له مجلس شعبى واحد ومجلس تنعيسى يعينه الرئيس السودانى على أن يحظى بتأييد المجلس الشعبى ، ويمارس المجلس التنفيسى اختصاصات وسلطات ميزانية الفنية فى جميع القطاعات كما يتولى مسئولية الشرطة والأمن فى الجنوب ، وتعتبر اللغة الانجليزية هى اللغة المستخدمة فى الجنوب ولكن نظل اللغة العربية هى اللغة القومية للسودان ، ويخصص فى مجلس الشعب السودانى عدد من المقاعد لسكان الجنوب يتناسب مع تعدادهم .

كما تضمنت الاتفاقية أيضا ضرورة أن تلحق قوات اثنيانيسا بالجيش السودانى خلال فترة انتقالية تصل الى خمس سنوات . وعقد بروتوكول خاص باللأجنئين لتنظيم عودتهم الى الحياة العادية فى السودان .

وعموما يمكن القول أن رغبة سكان جنوب السودان الذين لديهم الرغبة الملحة فى أن يديروا شئونهم بأنفسهم وكانت سياسات الحكومات السابقة فى السودان تنصف بالجمود والمركزية تجاه الجنوب ، لأنها جاءت فى الفترة التى تلت استقلال السودان والتى أقسمت بضرورة دعم الوحدة القومية السودانية فى حين كانت السياسة البريطانية تريد ربط الجنوب بأوغندا ، وهو ما أثار مخاوف الحكومة المركزية فى فترة ما بعد الاستقلال . وفى تفهيم مؤتمر أديس أبابا الخاص بجنوب السودان عام ١٩٧٢ يمكن القول أن البيان المشترك الذى صدر عن المؤتمر قد أكد انتصار المفهوم الأمريقى لحق تقرير النصب بمعنى حق الدول الأفريقية فى تقرير مصيرها دون اجراء أى تعديل فى الحدود الدولية التى وجدت عليها وقت إعلان استقلالها . والجدير بالذكر أن منظمة الوحدة الإفريقية قد اعتمدت هذا المفهوم فى النزاعات العديدة التى طرحت أمامها .

وبالرغم من كافة الجهود التى بذلتها الحكومة المركزية تجاه الجنوب

فلا تزال مشكلة الجنوب تبرز الى السطح من وقت لآخر ، وهناك عال ومشكلات سياسية واقتصادية ينبغي مواجهتها فضلا عن أن اختلافات بين الشمال والجنوب هي خلافات بعضها من صنع الطبيعة والبعض الآخر من صنع الانسان ، وقد كان للتاريخ والفوارق الاقتصادية والأخطاء السياسية وجمعيات المبشرين ٠٠ كان لكل منها دوره في زيادة حدة هذه المشكلة .

والصورة السائدة في جنوب السودان اليوم لا تزال هي النزعة القبلية واستمرار الترحال وتعدد اللغات وضعف الامكانيات الادارية والتنظيمية بما لا يسمح بقيام حكومة في جنوب السودان لها صفة الاستمرار والاستقرار ، وتأسيسا على ذلك فان مكان جنوب السودان من الأفضل لهم أن يبقوا في اطار السودان المتحد ٠٠ ذلك أجدى لهم اقتصاديا واجتماعيا خاصة وأن الحكومة المركزية تمنحهم دعما وبما أكثر مما يمنح الشمال .

الهوامش :

- (1) Toynbee, A.J., Between Niger and Nile. London, 1965 p. 95.
- (2) Arkell, A.J., A History of the Sudan. London, 1961. pp. 20-23.
- (3) Hamilton, J., The Anglo Egyptian Sudan from within. London, 1935. p. 29.
- (4) Hamilton; J. op. cit., pp. 81-87.
- (6) Ibid pp. 220-223.
- (7) Beshir, M.O., The Southern Sudan, Background to Conflict. London C. Hurst, 1970 pp. 51-60.
- (8) Ibid p. 70.
- (9) Letter from E. Grove to the Director of Intelligence, Khartoum, Sep. 17; 1918, SGA-CIVSCE-File-7 A, 216.
— Sanderson, Lilian, Educational Development in the Southern Sudan, 1900-1948, Sudan Notes and Records XL, III, 1962, pp. 105-117.
- (10) Egypt No. 1 (1911) (١٠) التقرير السنوي لعام ١٩١٠ وم
وقد سبق ذلك أيضا التقرير السنوي لعام ١٩٠٥ وم (1906) ويرجع أيضا الى
خطاب كرومر الى سولزبرى Salisbury بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٠٠ وهو محفوظ في
P.R.O. في لندن برقم F.O. 633 — Vol. 6.
(١١) دكتور مدثر عبيد الرحم الطيب . مشكلته جنوب السودان . الخرطوم . العام
السوداني ١٩٧٠ . ص ٢٦ - ٢١ .
(١٢) المذكرات الخاصة بالسودان من أوراق اللورد ملز المحفوظة في مكتبه نو كولج
باكسلورد . المذكره المؤرخة الخرطوم ١٤ مارس ١٩٢٠ .
(١٣) (التقرير السنوي لعام ١٩٢٠ وم (Egypt No. 2, 1921) ص ١٢٥ .
(١٤) دكتور مدثر عبيد الرحم الطيب . مشكلته جنوب السودان . مرجع مسابق
ص ٢٦ - ٢١ .
(١٥) المرجع السابق .
(١٦) خطاب ماكمايكل الى مدير بحر الزمال بتاريخ ١١ مايو ١٩٢٠ . والخطاب محفوظ
بدار الوثائق المركزية بالخرطوم .
(١٧) دكتور مدثر عبيد الرحم الطيب . مشكلة جنوب السودان . د جع سامي ص ٤٣ .
(١٨) مذكوره في نايمد استخدام اللهجات المحلية . في . صحافة السودان . النشر والبعث
السودانية ١٩٤١ . ص ١٢٧ - ١٢٨ .
(19) Sudan Government, Reports of Governors of Provinces; 1925, Khartoum p. 9.
- (20) Letter from N.P. Hunter, Director of Education, 12 November 1925.

(21) Report by Governor, Upper Nile Province, June 1925.

(٢٢) مذكرة عام ١٩٣٠ بشأن السياسة تجاه الجنوب الصادرة من مكتب مدير الداخلية في ٢٤ يناير ١٩٣٠ . في : محمد عمر بشير : جنوب السودان + مرجع سابق ص ١٨٣ .

(23) Collins, The Sudan, Link with the North, London p. 2.

(24) Cash, W., The Changing Sudan, London, 1930, p. 54.

(25) Letter from Acting Governor General of the Sudan to the High Commissioner in Cairo, No. 89 — ICI, Khartoum; August 4, 1945.

(٢٦) يروي الأستاذ الدرديري محمد عثمان أحد أعضاء اللجنة قصة التقرير وكيف أنهم بعد أن زاروا الجنوب وطافوا به ثم وصفوا واقع الجنوب يصدى وبالأخص أعمال المبشرين ثم قدموا التقرير لكسب السكرير الإداري فلم يشأ نشره قائلا « أنه ورقة اتهام للحكومة وليس بتقرير » .

(٢٧) خطاب السكرير الإداري إلى السكرير المالي والسكرير القضائي والقائد العام ومديري المصالح ومديري المديرية الجنوبية بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ . دار الوثائق ، الخرطوم نقلا عن دكتور مدني عبد الرحيم الطيب ، مشكلة جنوب السودان ، مرجع سابق ، الملحق الخامس ، ص ١١٠ - ١١٦ .

(٢٨) يرجع في تفصيل ذلك إلى إبراهيم محمد حاج موسى : التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان ، الخرطوم ١٩٦٨ ، ص ٥٩١ .

(29) Letter from Civil Secretary to Governor, Equatoria, August 21, 1947.

(30) Bashir, M.O., The Southern Sudan, op. cit. p. 164.

(٣١) Ibid.

(32) Republic of the Sudan : Basic Facts about the Southern Sudan, Khartoum, 1964 p. 78.

(33) "The Universe" London, December 16, 1960.

(34) Letter from SANU to OAU, December 16, 1963.

(35) Collins, The Sudan, op. cit., p. 67.

(36) Evidence before the OAU Committee for Refugees, p. 9.

(٣٧) يرجع في تفصيل ذلك إلى :

- إبراهيم محمد حاج موسى : التجربة الديمقراطية في السودان . بنو مكان إصدار ١٩٧٢ ، ص ٩٠ .

- تيمه الإصلاحي : التصالح الوطني ووحدة التراث السوداني في : مجلة السباسة الدولية المبد ٢٧ المجلد الثاني ١٩٧٢ ، ص ٣٨٤ - ٣٨٩ .

الفصل السابع

النزاع الأثيوبي الصومالي في القرن الأفريقي

١ - منطقة القرن الأفريقي : بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية :

تعتبر منطقة القرن الأفريقي حلقة الاتصال بين أجزاء الوطن العربي في قارتي آسيا وأفريقيا ، وقد سميت المنطقة بالقرن الأفريقي لأنها تشكل ذلك النتوء البارز في الجانب الشرقي من وسط القارة الأفريقية ، كما تطل المنطقة على بحر العرب شمال غرب المحيط الهندي ، وتشكل مع جمهورية اليمن الشعبية الجنوبية ومع الصومال وجيبوتي وأثيوبيا وإريتريا المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يقف عند مدخله باب المندوب * ويحد جغرافيا من الغرب بخط وهمي يمتد من خط الحدود السياسية بين كينيا والصومال إلى حدود جيبوتي الغربية * وقد برزت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي باعتبارها تتحكم في طريق البترول بين منطقة الخليج ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (١) ، كما تتحكم هذه المنطقة في الطرق الدولية للتجارة العالمية إلى المحيط الهندي أو عبر البحرين الأحمر والمتوسط عن طريق باب المندوب والبحر الأحمر وفناة السويس ثم البحر المتوسط ومضيق جبل طارق ، وكذا مضيق موزمبيق ورأس الرجاء الصالح ثم المحيط الأطلنطي *

وترتب على تلك الأهمية للقرن الأفريقي أن أصبح منطقة صراع بين القوى العظمى فالكمل يتسابق على فرض نفوذه عليها للاستئثار بمزاياها

(١) راجع في تفصيل ذلك :

John H. Spencer, Ethiopia, The Horn of Africa and U.S. Policy
(Cambridge : Institute for Foreign Policy Analysis, Inc.) September
1977 pp 17-33.

الجغرافية والاستراتيجية دون غيره وذلك لتحقيق أحد الاهداف الاستراتيجية الكبرى بتأمين السيطرة على طرق الامداد بالبتترول .

وتشمل منطقة القرن الافريقي من الناحية السياسية على الدول والمناطق التالية :

الصومال :

ومساحتها حوالى ٦٢٠ ألف كيلو متر مربع ، وتقع الصومال عند منطقة القرن الافريقي وقد حصلت الصومال على استقلالها عام ١٩٦٠ (٢) وكانت قبل ذلك مقسمة الى الصومال الايطالى ويمتد من حدود كينيا ويشتمل على جنوب الصومال ، والصومال البريطانى ويمتد من حدود جيبوتى الى رأس الاحتراس (جاردافوى) ويشتمل على المنطقة الشمالية من الصومال المشرفة على خليج عدن ويبلغ تعداد سكان الصومال حوالى ٣ ملايين نسمة معظمهم بدو رحل ونسبة التعليم قليلة ، والجزء الشمالى من الصومال يعتبر من أهم مناطقه الحيوية فهو يضم محور بربرة - هارجيسا ويشرف بساحله الشمالى على خليج عدن ويؤثر بحكم موقعه على مضيق باب المندوب ومن أهم بلدانه : مقديشو العاصمة وبربرة وهى ميناء هام على خليج عدن وموقعه مؤثر بالنسبة لمضيق باب المندوب وهناك أيضا قسمايو وهارجيا فى زيلع والجزء الشمالى من الصومال يعتبر من أهم مناطق الحيوية فهو يضم محور بربرة - هارجيسا ويشرف بساحله الشمالى على خليج عدن .

جيبوتى :

مساحتها حوالى ٢٢٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، وتقع جيبوتى على الشاطئ الافريقي عند المدخل الجنوبي للبحر الاحمر جنوب غرب باب المندوب ويحيط بها الصومال وأثيوبيا (الحبشة وأريتريا) ، وقد حصلت على استقلالها فى ٨ مايو ١٩٧٧ بعد أن استمرت خاضعة للاحتلال الفرنسى لمدة ١١٥ عاما وبعد استقلالها أصبحت الدولة العربية رقم ٢٢ بجامعة الدول العربية ، ويبلغ تعداد سكان جيبوتى حوالى مائة ألف يميلون فى صعيد

(١) ، ، ، فى اتصال ذلك :

السك والخدمة فى الميناء وهم ينتمون الى قبيلتى العفر ذات الأصول
الاثيوبية والعيسى ذات الأصول الصومالية ويعتبر ميناء جيبوتى الهدف
الحيوى الهام الموجود على خليج تاجورا *

جنوب شرق اثيوبيا (غرب الصومال) :

ويطلق على هذه المنطقة اسم أوجادين وترتبط اثيوبيا كلها (بما فى
ذلك اريتريا) ارتباطا سياسيا وعسكريا بالقرن الافريقى أكثر من ارتباطها
به جغرافيا *

- وأخيرا فان منطقة القرن الافريقى تشتمل من الناحية السياسية
أيضا على منطقة شمال شرق كينيا وجزير بالذر أيضا أن منطقة القرن
الافريقى تشتمل بعض الموانئ وأهمها :

- جيبوتى وهى ميناء كبير على خليج تاجورا أحد الخلجان الفرعية
لخليج عدن *

- ذيلع ميناء صغير شرق جيبوتى *

- بوبرة ميناء كبير على خليج عدن وبها قاعدة بحرية *

- مقديشو (مقديشو) العاصمة وهى ميناء على المحيط الهندى *

- قسمايو ميناء على المحيط الهندى *

أما من الناحية الطبوغرافية الجيوبوليتكية فان منطقة القرن الافريقى
تمتد شمالا الى اريتريا وغربا الى اثيوبيا على النحو التالى :

تقع اثيوبيا فى شرق افريقيا ولها ساحل يمتد على البحر الأحمر من
الحدود مع السودان الى حدودها مع جيبوتى ويحيط بها السودان من الغرب
وكينيا من الجنوب والصومال من الجنوب الشرقى ، وهى احدى الدول التى
تشرف بشكل مباشر على مضيق باب المندب ، وتعتبر اثيوبيا المسهل الشرقى
لافريقيا بسبب موقعها ولوجود موانئ * اريتريا (مصوع وعصب) على
ساحل البحر التى تربط الساحل مع المناطق الأخرى فى اثيوبيا بواسطة
الطرق وخطوط السكك الحديدية وتتكون اثيوبيا من هضبة الحبشة وسهول
أريتريا ، وبعد خروج ايطاليا من تلك المناطق بعد الحرب العالمية الثانية صدر
قرار من الأمم المتحدة عام ١٩٥٢ بمنح الحكم الذاتى لاريتريا وإقامة اتحاد
فيدرالى بينهما وبين الحبشة على أن يكون امبراطور الحبشة هو رئيس هذا
الاتحاد * وعلى الرغم من أن سكان اريتريا قد عارضوا فى صدور هذا القرار

الا أن الامبراطور هيلسلاسى أصدر قرارا بتحويل اريتريا الى مقاطعة تتبع اثيوبيا وذلك لتأمين المنافذ التي تربطها بالعالم الخارجى .

وهضبة الحبشة عبارة عن سلاسل جبلية مرتفعة يصل ارتفاع بعضها الى أكثر من ٤٠٠٠ مترا فوق سطح البحر ونحدر جبال الهضبة تجاه البحر الأحمر والصومال والسودان . وتقسم الحواقي العميقة جبال الهضبة الى كتل جبلية منفصلة ويصل عمق بعض هذه الحواقي الى ٥٠ كيلومتر . ويبدأ الأخدود الشرقى من باب المنذب وينتهى عند بحيرة رودلف وهو بذلك يشطر الهضبة الحبشية الى شطرين كبيرين . ويتبع النيل الأزرق من بحيرة نانا باسم نهر آبابا ويمر النهر فى أخدود عميق وشديد الانحدار .

أما ساحل اريتريا فانه ذو طبيعة رملية وشديد الحرارة والرطوبة ، وتصل الحرارة فى ساحل اريتريا الى ٤٠ درجة مئوية والرطوبة عالية والمطر قليل نسبيا ويسقط شتاء بمتوسط ١٩٠ مم على مصوع والمنطقة الساحلية ويزداد الى ٣٢٠ مم على المناطق الجبلية غرب اريتريا .

ويبلغ عدد سكان اثيوبيا حوالى ٢٥ مليوناً منهم حوالى مليون ونصف فى اريتريا ونسبة المتعلمين قليلة والتدريب المهني غير متطور . ومن أهم مدن اثيوبيا أديس أبابا العاصمة وجندار العاصمة الروحية للامهرين ومصوع الميناء الرئيسى على ساحل البحر الأحمر وعصب وهى مرفأ طبيعى هام وبها معمل لتكرير البترول وأسمره المدينة الرئيسية فى اريتريا وهرر وهى مركز تجمع ثم دير داوه ونفع على الخط الحديدى الذى يربط بين جيبومى وأديس أبابا .

وتعكس الأوضاع الجغرافية السابقة على استراتيجية القرن الافريقى فى اعتباره أيضاً محورا عبريا هاما حيث تقع على ساحل ميناء عصب وميناء مصوع فضلا عن الأهداف الحيوية لهذه المنطقة التى تشمل أديس أبابا باعتبارها المركز السياسى والادارى للدولة ، كما أن اريتريا تعتبر ، بالنسبة لوضعا على ساحل البحر الأحمر وبما يتوفر فيها من موانئ هامة وموارد اقتصادية هى المنطقة الحيوية فى اثيوبيا ، كما أن هذه المنطقة - شرف على حوالى ٩٠ فى المائة من طول الساحل الغربى للبحر الأحمر حيث يقع عليه بعض الموانئ مثل العصب وجزر سودان ومصوع وعصب وجيبوتى ، كما تقع الحدود على جنوب الساحل الشرقى . ويشرف الصومال على الساحل الجنوبى - شرف على جنوب نفع ميناء بريرة كما تسيطر على جزء من الساحل الشرقى لاورى حيث تقع مدينتو عاصمة الصومال وتقع عدن على الساحل الشمالى

خليج عدن في مواجهة بربرة . ويعنى ذلك أن تلك الدول بحكم موقعها تستطيع التحكم في خطوط الملاحة التي تمر في البحر الأحمر من خلال باب المندب .

وقد تغيرت الأدوات الدولية في تلك المنطقة مع تعاقب الزمن بين القوى الكبرى ، وهذه الظاهرة تكاد تكون ملموسة بالنسبة لدول افريقيا عامة وبالنسبة لأثيوبيا والصومال - وهما من دول القرن الأفريقي - بصمة خاصة . وإذا تتبعنا أحداث التاريخ المعاصر في تلك المنطقة نجد أن الاتحاد السوفيتي وهو قوة عظمى منذ الحرب العالمية الثانية ، فإنه كان يقوم بدور القوة المؤثرة في الصومال في الستينات وبداية السبعينات ، ودرب السوفييت القوات المسلحة الصومالية وأمدوها بالأسلحة والمعدات في مقابل تسهيلات بحرية قدمتها الصومال للسوفييت في ميناء بربرة الذي يقع على خليج عدن وهو ميناء له أهميته الاستراتيجية الكبيرة لقربه من باب المندب ، غير أن الانقلاب العسكري في أثيوبيا الذي وقع في سبتمبر ١٩٧٤ وما نتج عنه من نجاح مانجستو في الاستيلاء على السلطة وخلع الإمبراطور هيلاسلاسي لم ما أعقب ذلك من تصفية دموية لعناصر الجناح الصيني في النورة ، هذه التطورات جعلت الاتحاد السوفيتي يدعم من علاقاته بأثيوبيا على حساب الصومال ، وفي نفس الوقت فإن الولايات المتحدة التي كانت تتمتع بمركز قوى في أثيوبيا إلى ما قبل حدوث الانقلاب العسكري بها ، قد فقدت هذا المركز بعد أن طرد الكولونيل مانجستو بعثتها الدبلوماسية وخبرائها العسكريين واقتضت طبيعة الأمور أن تسارع الولايات المتحدة إلى تحسين علاقاتها بالصومال وتقدير المساعدات لها بطريق مباشر أو غير مباشر وذلك في محاولة تهدف إلى إبعاد الصومال من دائرة النفوذ السوفيتي ، ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا فقد كانت تتعاون مع أثيوبيا خلال حكم الإمبراطور هيلاسلاسي خلال استعمارها لجيبوتي وكانت تشجع سيطرة العفر في جيبوتي - وهي الأقلية ذات الأصول الأثيوبية ضد الأغلبية من العيسى ذات الأصول الصومالية ، وفرنسا - بهذا الأسلوب - كانت تعمل في الاتجاهات المضادة للصومال لأن هذه الأخيرة كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي وتمنحه تسهيلات بحرية في بربرة . وعندما كانت الصومال تطالب باستعادة إقليم أوجادين - الذي يقع في جنوب شرق أثيوبيا - وبعض الأراضي في شمال شرق كينيا اقتضت متطلبات التوازن الدولي أن تقف بريطانيا ومعها الولايات المتحدة الامريكية وراء تدعيم كينيا في مواجهة مطالب الصومال وقتئذ ، ولكن الأدوار الدولية بدأت في التغير مع تغير الموقف الداخلي بين دول القرن الأفريقي فعادت فرنسا إلى تدعيم

علاقاتها مع الصومال ومساعدة الأغلبية من قبائل العيسى على الوصول إلى السلطة في جيبوتي المستقلة بعد أن كانت تقف ضد رغباتها في الوقت الذي بدأت فيه علاقاتها تفتقر مع أثيوبيا نتيجة لتحولها إلى الخط الماركسي .

٢ - القوى العظمى والصراع على مدخل البحر الأحمر :

شكل المدخلان الشمالي والجنوبي للبحر الأحمر مطعما للدول الكبرى بصفة عامة على طول التاريخ الحديث والمعاصر ، غير أن المدخل الجنوبي قد شكل أهمية استراتيجية في الوقت الحالي ويمكن القول أن أطراف الصراع الدولي الحالي على البحر الأحمر هم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والصين وبريطانيا وفرنسا . وقد احتدم الصراع الدولي البحري بصفة خاصة على شواطئ المحيط الهندي بين القوتين العظميين في السنوات الأخيرة ، ويفسر دارسو الصراع الدولي محاولات سيطرة القوتين العظميين على اليمن الشمالية واليمن الجنوبية والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر يشكل جزءا من اهتمام العملاقين ، فالسياسة الأمريكية تركز على نظرية « جوام » التي أقصع عنها الرئيس الأمريكي الأسبق « نيكسون » في يوليو ١٩٦٩ وهي تركز على التمسك بالمراكز التي حصلت عليها الولايات المتحدة في الدول التي تطل على المحيط الهندي والتي تشكل العناصر الأساسية للاستراتيجية الأمريكية الجديدة ، تلك الاستراتيجية التي تنتج للولايات المتحدة الحفاظ على إشرافها على الإنتاج البترولي في الجزيرة العربية والخليج العربي وتمريفه عبر قناة السويس ورأس الرجاء الصالح واليابان والدفاع عن أفريقيا وخاصة شرق القارة في مواجهة التسلسل الشيوعي السوفيتي والصيني على السواء ، ومن بين وسائل التحرك الأمريكي الاعتماد على الدول الصديقة ومحاولات الاتفاق مع السوفييت لضمان استقرار الأوضاع الراهنة في الجزيرة العربية بهدف تحييد البحر الأحمر وإخراجه من دائرة الصراع الجارى في المحيط الهندي .

أما السياسة السوفيتية فقد سارت منذ سنة ١٩٥٦ على التوغل البطيء والمنظم في المحيط الهندي حيث يتيح الوجود السوفيتي العسكري البحري إبرام اتفاقيات جديدة تشمل برامج عمل ونعاون والمصوّل على تسهيلات هلاحية عسكرية وتحويل البحر الأحمر بالتسالى الى طريق مرور خاضع للسيطرة السوفيتية أو على الأقل جعله طريقا دوليا مفتوحا للجميع ، ويعتبر السوفيت البحر الأحمر بمناسبة عامل أساسى لتقدمهم فى انجساع المحيط الهندي كما يتيح لهم احكام احتوائهم على الجزيرة العربية والتحرك فى اتجاه الخليج العربى ' ويعنى موقف الدولتين العظميين انهما تتخذان

اتجاهها متشابهاً من حيث الجوهر فكل منهما تفضل حرية الملاحة في مضيق باب المندب نظراً لما للمضيق من أهمية استراتيجية رئيسية مرتبطة بقدرة العملاقين على تحريك أساطيلهما على امتداد البحر المتوسط والمحيط الهندي وفقاً لما تملّيه مصالحهما الاستراتيجية .

أما الوجود الصيني في المنطقة فإنه رغم محدوديته إلا أنه قائم على بذل المعونات بهدف محاصرة الوجود السوفيتي وقد تركزت المساعدات الصينية لليمن مثلاً في مجال إنشاء الطرق وبناء مصانع النسيج ، في حين لم يعد لبريطانيا سوى قاعدة بحرية جوية أقامت في « مصيرة » وتشرف بها على طريق خليج عدن والبحر الأحمر وطريق السويس ، وهذه القاعدة العسكرية البريطانية هي القاعدة الوحيدة لها منذ انسحابها من عدن . وتبقى السياسة الفرنسية وهي تعد سياسة نشطة في المنطقة فبعد واقف الرئيس الفرنسي ديستان على استقلال جيبوتي الذي تم بالفعل في عام ١٩٧٧ ولكن مع استمرار الوجود العسكري واستمرار المعونة الاقتصادية لجيبوتي والتي تصل الى حوالي ٧٠ مليون دولار سنوياً ، لذلك تعتبر فرنسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تتواجد قواتها على سواحل مضيق باب المندب ، وتنتظر فرنسا نظرة تتسم بالواقعية بشأن مضيق باب المندب حيث يركز المسؤولون الفرنسيون على ضرورة التوفيق بين المصالح الأجنبية المشروعة للدول الساحلية المطلة على المضيق ومصالح المجتمع الدولي التي تتمثل في حرية الملاحة .

ومرة أخرى تتضح أهمية تنافس القوتين العظميين على المنطقة - نظراً لأن التواجد الصيني أو البريطاني أو الفرنسي هو تواجد محدود - في حين أن العملاقين الكبيرين يتنافسان على المنطقة وأيضاً على المحيط الهندي منذ بداية الستينات تقريباً في إطار المواجهة النووية بينهما ، وقد تأكدت أهمية المحيط الهندي في هذا التنافس الجديد استناداً الى التطور الهائل الذي حدث في أسلحة الصواريخ الموجهة التي ينطلق بعضها من قواعد ثابتة ويحتاج الى قواعد أرضية عسكرية ثابتة او من غواصات تنتقل بحرية ومرونة داخل مياه المحيط وقد وصلت هذه الأسلحة من التطور الى الحد الذي أصبح في اماكن الولايات المتحدة مثلاً أن توجه صواريخها العابرة للقارات من غواصاتها في المحيط الهندي الى قلب آسيا ومراكز الصناعة السوفيتية في وسط آسيا ، وفي هذا الصدد تتيح مياه المحيط مزايا هامة لهذا النوع من المواجهة بسبب عدم وجود كثافة سكانية في القواعد التي يتم اختيارها لهذا الغرض وهو ما يفسر التكالب الأمريكي السوفيتي على القواعد العسكرية التي تركها الاستعمار البريطاني مثل قاعدة ديجو جارسيا والجفير في البحرين

ومسيرة في عمان ، وقد ركز الاتحاد السوفيتي استراتيجيته حول الاقترب من المواقع الامريكية في المحيط الهندي وذلك بغرض اجهاض التهديدات الامريكية ، وهذا بدوره جعل الولايات المتحدة تكثف من وجودها العسكري في المنطقة .

ان هذه السلسلة من التواجد العسكري والاقترب من المواقع الامريكية من جانب الاتحاد السوفيتي - هذه السلسلة من التواجد العسكري والاقترب المضاد من التواجد العسكري - يعنى ايضا عنصر ضغط على الاطراف الاقليمية المناوئة كما أنه في نفس الوقت يعنى عنصر دعم للعناصر الصديقة مما شكل صورة جديدة للاستعمار والتبعية للدول التي تقبل حماية اجنبية من المفترض ضمتها أنها سوف تدفع لمن تقبلها لهذه الحماية والذي يعنى في الحقيقة مزيد من التبعية وتهديد الاستقلال الوطنى يضاف الى أن البحر الاحمر يعتبر الطريق الرئيسى للفواصل والقطع البحرية للدول الكبرى التي تاتى من البحر المتوسط الى المحيط الهندي فضلا عن المزايا التي تتيحها مناطق معينة يتجه اليها التنافس الدولى وتقع ضمن منطقة البحر الاحمر مثل قناة السويس وباب المندب أو على الساحل الشرقى الافريقى أو على الجزيرة العربية والخليج العربى باعتبار أن هذه المناطق يرمتها تشكل أهمية استراتيجية كبيرة . ومن النابت أن استمرار الصراعات الاقليمية التي تتمدد وتختلف أسبابها مع تصاعد درجة التنافس الدولى على مياه البحر الاحمر والمحيط الهندي - سيؤدى ذلك الى أن تتحمل الدول الاقليمية الجانب الأكبر من الآثار السلبية لهذا الصراع الدولى خاصة ان القدرات العسكرية البحرية لهذه الدول لا ترقى الى حد التصدى لفواصل وأساطيل الدول الكبرى ، وإذا أخذنا في الاعتبار أن الدول الاقليمية متجهة الى تغيير بعض الأسس التي اعتمدها القانون الدولى بخصوص تحديد المياه الاقليمية وحقوق استخدام أعالي البحار والجرف القارى وذلك بهدف الاستفادة من الزروات البترولية أو المعدنية أو السمكية فى المستقبل ، وبالتالي فإن استمرار الصراع الدولى وتهديدات الدول الكبرى ومحاولاتها السيطرة على المياه الدولية فإن ذلك سوف يشكل عقبات أمام الدول الاقليمية وطموحاتها فى تحقيق الرفاهة لشعبها .

مشكلات الحدود

عكست المشكلات الناجمة عن الحدود السياسية لمنطقة القرن الافريقى - عكست أهمية استراتيجية دولية لهذه المنطقة وخاصة من جانب دارسى السياسة والمهتمين بالصراع الدولى الذين يقصدون بالقرن الافريقى أساسا

الاصح سومال وأثيوبيا وجيبوتي كوححدات سياسية قائمة تشكل رقعة استراتيجية على خريطة القارة تهددها صراعات الحدود . وقد بدأت أثيوبيا تنمو بالتوسع على حساب السلطنات والامارات والشعوب الاسلامية ولوننية في الجنوب والجنوب الشرقى خلال حكم الامبراطور « منليك » ١٨٨٩ - ١٩١٣ حيث اكتملت صورة الخريطة السياسية لاثيوبيا المعاصرة باستثناء الوضع الخاص بأريتريا (٣) التي ضمت لاثيوبيا فيدراليا عام ١٩٥٢ ثم اتحدت معها عام ١٩٦٢ . والمناطق المتنازع عليها حاليا هي وليدة أحداث التنافس الاستعماري في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي وهي الأحداث التي سبق شرحها تفصيلا ، الأمر الذي دفع أثيوبيا أن تصطدم اصطداما مباشرا مع القوى الأوروبية المتنافسة على منطفة القرن الافريقي ومع الدول والشعوب المجاورة لها ، وقد تمكنت أثيوبيا بالفعل من أن تتفاسم السلطة والسيطرة معهم وأن تشارك في رسم الحدود السياسية التي أهملت بالطبع مبدأ التوميات أو حق تقرير المصير ، الأمر الذي جعل أثيوبيا لا تخلو حدودها بالاعتراف الكامل والتبادل بينها وبين جيرانها باستثناء حدودها مع السودان وكينيا وجيبوتي .

وسوف تستعرض الظروف التي أحاطت بالاتفاقيات التي طرأت على هذه الحدود وصولا إلى التعرف على تطور مشكلة القرن الأفريقي وخاصة فيما يتعلق بالصراع الاثيوبي الصومالي الذي يشكل تهديدا مباشرا لمستقبل المنطقة برمتها .

١ - حدود اثيوبيا مع السودان وكينيا وجيبوتي :

كانت الحدود بين السودان واثيوبيا غير محددة حتى ١٩٠٢ عندما وقعت معاهدة بين البلدين أقامت حدا مشتركا معترفا به يبلغ طوله ١٥٠٠ ميل باعتباره أكبر خط للحدود في أفريقيا ، وكان لدى أثيوبيا شعور بالخوف من جيرانها في الشمال وهم مسلمون حتى أن محاولات اثيوبيا لتجديد تدفق مياه النيل الأزرق قد شاعت ونسخت فيها بالطبع الأغراض السياسية ، وكان الشك المتبادل بين اثيوبيا والصومال عاملا سائدا في تطور العلاقات الثنائية والاقليمية بين البلدين منذ التاريخ الوسيط حتى

(٣) راجع في تفصيل تاريخ اريتريا قبل الحرب العالمية الثانية :

Stephen, A. Longrigg : A Short History of Eritrea (Oxford : Clarendon Press, 1945).

استقر الأمن نسبيا عبر الحدود منذ توقيع اتفاقية سنة ١٩٠٢ . أما الحدود السودانية الاثيوبية عند اريتريا فقد تعرضت هي الأخرى لحوادث عديدة (٤) ، فالسودان أيد حق تقرير المصير لشعب اريتريا وقد لجأ أفراد من هذا الشعب الى الأراضي السودانية ثم جاء تصاعد الاشتباكات على الحدود في الفترة الأخيرة لكي يجمد من العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والذي انعكس على استدعاء السفير السوداني من أديس أبابا في أوائل يناير ١٩٧٧ . وفيما يتعلق بالحدود الكينية الاثيوبية فهي بالفعل من رواسب الفترة الاستعمارية ، وقبل استقلال كينيا عام ١٩٦٤ قامت بريطانيا وأثيوبيا بتعيين الحدود التي أثار خلافات مضطربة على الجانب الاثيوبي حتى توقيع معاهدة الدفاع المشترك عام ١٩٦٣ التي لم يتم التصديق عليها الا في عام ١٩٧٠ خلال الزيارة التي قام بها الامبراطور هيلاسلاسي لكينيا .

وخلافا لأراضي الصوماليين الأخرى فقد اتسم التاريخ الحديث والمعاصر لاقليم جيبوتي باستقرار أكثر عبر الحدود لاثيوبية الجيبوتية ، وكانت فرنسا قد ابتاعت منطقة على تاجورا ، وقامت بتطوير تلك المنطقة بما فيها مدينة جيبوتي بهدف ممارسة دور كالذي تلعبه بريطانيا في عدن ، وقد رسمت الحدود الحديثة بين اثيوبيا وجيبوتي عام ١٨٩٧ ثم أعلن تأكيدها عام ١٩٤٥ ثم في بروتوكول ١٦ يناير ١٩٥٤ ، وفي عام ١٩٧٧ تأكدت هذه الحدود باستقلال جيبوتي وأعترف دول المنطقة بهذا الاستقلال .

٢ - الحدود الاثيوبية الصومالية :

تشكل قضية الحدود الاثيوبية الصومالية ومشكلة اريتريا أعقد مشاكل الحدود في منطقة القرن الأفريقي ، ويمكن القول ان بريطانيا الدولة المستعمرة (بكسر الميم) كانت هي المحرك الأول لهذه المشكلات في حين أدت كل من إيطاليا وأثيوبيا دورا هامشيا ، أما فرنسا فقد اتخذت موقف الحذر بينما قنعت مصر بالانسحاب من هذه المناطق نظرا لأوضاعها السياسية ويمكن التمييز بين عدة مراحل شهدت تغييرات في الحدود ، وسوف نتعرض في عجلة لهذه المراحل :

المرحلة الأولى :

وقد شهدتها الفترة ١٨٨٢ - ١٩١٣ التي بدأت مع بداية التوسع

الإيطالي في إريتريا (٥) عام ١٨٨٢ وانتهت بوقاة منليك الثاني الذى اكتملت
فى عهده صورة الحدود السياسية لأثيوبيا المعاصرة باستثناء الوضع الخاص
بإريتريا . وقد شهدت هذه الفترة الأحداث التالية :

- ١ - فرض الحماية البريطانية على الصومال عام ١٨٨٤ .
- ٢ - انسحاب مصر من المنطقة وقيام الصومال الإيطالي عام ١٨٨٩ .
- ٣ - إعلان إريتريا كمستعمرة إيطالية عام ١٨٩٠ .
- ٤ - قيام الصومال البريطاني عام ١٨٩٧ والصراع حول الأوجادين
بين كل من إيطاليا وأثيوبيا .

وتجدر الإشارة الى أن التوسع الإيطالي في إريتريا قد بدأ منذ يوليو
١٨٨٢ رغم أن بريطانيا كانت قد عقدت مع مصر فى سبتمبر ١٨٧٧ معاهدة
اعترفت فيها بسيادة مصر على كل سواحل الصومال حتى رأس جافون ،
وبدأت إيطاليا أولا بوضع يدها على عصب ثم أسرعت ببسط نفوذها شمالا
وجنوبا فاحتلت « ييلول » فى ٢٥ يناير ١٨٨٥ بعد انسحاب المصريين منها
ثم احتلت مصوع فى ٢٥ يوليو من نفس العام وتوغلت القوات الإيطالية الى
مصوع غربا ثم شمالا حتى وصلت الى مائة ميل جنوبى شرق سواكن . أما فى
الجنوب فقد تجاوز المناطق الإيطالية مع الممتلكات الفرنسية فى أوبوك ومقابلة
لباب المندب ، وتمكن الإيطاليون بذلك من تكوين مستعمرة لهم فى إريتريا
بمساعدة بريطانيا .

أما أثيوبيا فقد توسعت جهة الشرق (٦) حيث استولى الملك « منليك
النانى » على أمانة هرر بعد غزوها فى ٢٦ يناير عام ١٨٨٧ بمساعدة
الإيطاليين ، كما ضمت - أى أثيوبيا - منطقة الأجادين عام ١٨٨٩ بعد أن
اشتركت مع القوات البريطانية فى قمع النورة المهدية فى السودان ، وتجدر
الإشارة أيضا الى أن أثيوبيا أغضت عينها عن التوسع الإيطالي فى إريتريا
نظرا لتحديات الانقسام الداخلى بين الأمراء فضلا عن تحديات الإسلام
اجناور لأثيوبيا . وأمام انشغال السلطة المركزية فى أثيوبيا بهذه التحديات
الداخلية والمخارجية أخذ الإيطاليون يتحركون جنوب أثيوبيا نفسها عام
١٨٨٩ ، وعلى أثر الضغوط الإيطالية هذه تم توقيع معاهدة « أوتشيمالى »

Stephen A. Longrigg, A Short History of Eritrea, op. cit. (٥)
pp. 17-28.

(٦) راجع فى تفصيل ذلك :
Richard Greenfield, Ethiopia : A New Political History (New York :
Praeger; 1965).

فى عام ١٨٨٩ • وفى نفس الشهر قامت إيطاليا ببسط نفوذها على بلاد الصومال ثم أعلنت فى ١٥ نوفمبر ١٨٨٩ حمايتها على الساحل الشرقى لأفريقيا وكونت عام ١٨٩٠ الشركة الإيطالية لشرق افريقيا لإدارة المناطق الداخلية للساحل الأفريقى وفى ٢٤ مارس ١٨٩١ تم توقيع اتفاقية إيطاليا بريطانية تحدد مناطق النفوذ الإيطالى فيها من النيل الأزرق حتى سواحل البحر الأحمر •

وفى عام ١٨٩٤ توصلت بريطانيا وإيطاليا الى اتفاق مشترك بشأن الحدود بين أراضى الصومال الخاضعة لهما قسيطرت بريطانيا على هود وإيطاليا على الأوجادين ، وكان من نتيجة هذا الاتفاق أن انتقد الامبراطور « منليك الثانى » ما جاء فى معاهدة أوتشيناى بهدف توحيد اثيوبيا ، وشهد عام ١٨٩٥ انهيار العلاقات الاثيوبية الإيطالية ونشوب المواجهة المسلحة فى موقعة عدوة الشهيرة وهزيمة القوات الإيطالية على أيدي اثيوبيا •

وقد كانت موقعة عدوة بمثابة كارثة عسكرية ، فقد نبذت إيطاليا فى الفترة اللاحقة سياسة التوسع الاستعمارى ، وذلك حتى قيام موسولبنى بغزو اثيوبيا عام ١٩٣٥ ثم شهدت السنوات التالية لموقعة عدوة اتفاقيات بين القوى المتصارعة على الحدود فى القرن الأفريقى • وفى ديسمبر ١٩٠٦ عقد الاتفاق الثلاثى (الإيطالى - الفرنسى - الانجليزى) بهدف المحافظة على الوضع الراهن فى اثيوبيا من الناحيتين السياسية والإقليمية ، وأنه اذا ما طرأ أى اخلال بالوضع القائم فإن الدول الموقعة تتعهد بأن تبذل جهدها للمحافظة على المصالح الاثيوبية بالإضافة الى مصالح كل من بريطانيا وفرنسا ، وكذا مصالح إيطاليا فيما يتعلق بإريتريا والصومال ، وفى ١٦ مايو ١٩٠٨ أبرمت معاهدة اثيوبية إيطالية وبمقتضاها ضمت منطقة الأوجادين لحدود اثيوبيا ولكن الطرفين لم يتمكنوا من الاتفاق على الحدود لصعوبة تحديد الخط الذى يعصل بين اثيوبيا عن الأراضى الساحلية (التى نسمى بأراضى

المرحلة الثانية :

وقد شهدتها الفترة ١٩١٤ - ١٩٥٤ ، فعندما مات منليك الثانى عام ١٩١٣ ونشبت الحرب العالمية الأولى فى العام التالى - بدأت المرحلة الثانية من التغييرات التى شهدتها الحدود فى منطقة القرن الأفريقى والتى امتدت حتى منتصف الخمسينات من القرن الحالى وأبرز هذه التغييرات هو توقيع معاهدة الصداقة بين إيطاليا وإثيوبيا عام ١٩٢٨ ثم الغزو والاحتلال الإيطالى لاثيوبيا بين عامى ١٩٣٥ - ١٩٤١ ثم سيطرة بريطانيا تماما على الأقاليم الصومالية التى كانت مطعما بين القوى الاستعمارية المتنافسة والمتصارعة ،

وهذه الأقاليم تشكل ٩٠٪ من الأقاليم التي يقطنها الصوماليون في القرن الأفريقي فيما عدا جيبوتي وكان هذا يعنى انكماش الجيوبيا (٧) مرة أخرى طوال السنوات (١٩٣٥ - ١٩٥٤) بعد النوسع الذي تحقق فى عهد منليك الثانى .

وإذا انتقلنا الى أحداث الحرب العالمية الثانية ونأتيرها على التغيرات فى الحدود فقد سارت أحداث هذه المصرة على النحو التالى : هزيمة إيطاليا فى هذه الحرب ثم دخول بريطانيا أديس أبابا فى عام ١٩٤١ ثم وضع الأجادين تحت الادارة العسكرية البريطانية وسرعان ما خضعت أراضي الصوماليين - ما عدا جيبوتي - لنظام حكم واحد هو الاحتلال العسكري البريطانى ، وكان هذا من العوامل التى أيقظت الشعور القومى لدى الصوماليين جميعا بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية الى دول عديدة فى المنطقة . كذلك فإن المفاوضات البريطانية الأثيوبية أثناء الحرب كانت قد أسفرت عن عقد اتفاقية ٣١ يناير ١٩٤٣ التى نصت على اعتبار منطقة الأجادين جزءا منفصلا عن أثيوبيا تتولى القوات العسكرية البريطانية إدارتها . وحاولت بريطانيا أن تستغل فكرة الصومال الكبير (٨) لكي تبسط نفوذها عليه ، ومن هنا جاء اقتراح أرنست بينن وزير خارجية بريطانيا عام ١٩٤٦ بتجميع كل الأقاليم التى يسكنها صوماليون ووضعها تحت الحماية البريطانية غير أن هذا الاقتراح واجه معارضة شديدة من القوى العظمى والصغرى على حد سواء وتراوحت المعارضة بين اقتراح فرنسا بعودة الحكم الإيطالى الى الصومال الإيطالى وبين اقتراحات الولايات المتحدة الأمريكية بوضع الصومال تحت الادارة الدولية . واستمر خضوع الصومال الإيطالى للادارة العسكرية البريطانية حتى ١٩٤٩ حين خولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إيطاليا الوصاية على المنطقة لمدة عشر سنوات ابتداء من ٢ ديسمبر ١٩٥٠ ، وكانت مهمة إيطاليا التمهيد لاستقلال المنطقة تحت إشراف مجلس استشارى تابع للأمم المتحدة ، ونظرا لامتناع أثيوبيا عن التعاون مع إيطاليا فى تعيين الحدود بينها وبين الصومال ، فقد قامت بريطانيا باتفاق مع أثيوبيا برسم خط الحدود بين الصومال وأثيوبيا وأسمته بالخط الإدارى المؤقت ، وبلغت الحدود الصومال البريطانى سابقا عند خط طول ٥٤٨ شرقا وخط عرض ٥٨ شمالا وعلى بعد ١٨٠ ميلا نحو الداخل من المحيط الهندى ، وبينما قبلت بريطانيا هذا الخط بتحفظات فإن أثيوبيا لم تعترف

Richard Greenfield, Ethiopia, op. cit, p. 77.

(٧)

(٨) راجع فى تفصيل ذلك :

Saadia Touval, Somali Nationalism (Cambridge; Harvard University Press 1963).

به فيما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٦ ، وذلك كحلود سياسية دائمة بينها وبين الاقليم الصومالى .

أما الصوماليون فقد تمسكوا (٩) بخط طولى ٥٤٧ شرقا وخط العرض ٥٨ شمالا لأن الخط الادارى المؤقت هو جزء من أرض الصومال الذى قسمها الى قسمين وأرغم الكثير من الصوماليين ممن كانوا من الصومال الايطالى السابق على الخضوع الى الادارة الاثيوبية .

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ وقعت السلطات البريطانية مع اثيوبيا اتفاقية فى صالح اثيوبيا تمهت فيها بريطانيا بسحب حكمها العسكرى من منطقة هود وجزء من منطقة أوجادين على أن تتولى الحكومة الاثيوبية ادارتها اعتبارا من ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ورغم ما أكدته الاتفاقية من حق القبائل فى المراعى على جانبى الحدود فقد ناب الصوماليون واحتجوا على وضع جزء من أراضى الصومال تحت سيطرة اثيوبيا ودون موافقة أصحابها الشرعيين .

المرحلة الثالثة :

وتتمتد من الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٢ ، فقبل أن تستعيد اثيوبيا مناطق توسعها السابقة فى هود وأوجادين فى منتصف الخمسينات - تمكنت الدبلوماسية الاثيوبية من إلحاق اريتريا كإقليم ادارى لاثيوبيا فيدراليا عام ١٩٥٢ ثم بالوحدة معها عام ١٩٦٢ ، وهكذا تمكنت اثيوبيا - باعتبارها دولة داخلية - أن تظل على السواحل للمرة الأولى فى تاريخها الوسيط والحديث كله ، وتحولت بذلك الى دولة مختلطة الاجناس وأصبح التنافر العرقى واللغوى والدينى من السمات الرئيسية فى كيان الدولة وتشكلت بذلك حدود جديدة لمنطقة القرن الأفريقى برمتها ، غير أن اثيوبيا قد قبلت فى نفس الوقت الخط الادارى المؤقت الذى كانت بريطانيا قد وضعت سنة ١٩٥٠ للفصل بين حدود اثيوبيا وأراضى الصومال التى تحت الوصاية الى أن تسوى مشكلة الحدود بعد ذلك وباستقلال الصومال (البريطانى - الايطالى) سنة ١٩٦٠ ، اعتبرت الدولة الجديدة أن واجبها القومى يقتضيها مساعدة الصوماليين عبر الحدود بالتأييد المادى والمعنوى ، فى حين اعتبرت اثيوبيا وكينيا وفرنسا هذه السياسة من جانب الصومال عملا عدائيا وتدخلًا فى الشئون الداخلية لجاراتها ضد وحدتها الإقليمية بالرغم من أن هذه الحدود هى فى الواقع حدود غير طبيعية ، وغير بشرية ، أنها حدود هندسية فى معظمها يتخطاها الرعاة الصوماليون داخل جمهورية الصومال لأغراض الرعى الأمر الذى جعل منطقة الحدود هذه تشهد تصعيدا فى الحوادث والمواجهات المسلحة بين الصومال واثيوبيا .

حوادث الحدود وأطراف الصراع

١ - حوادث الحدود منذ الخمسينات :

شهدت الخمسينات أكثر من نزاع على الحدود وذلك لأن الخط الفاصل المؤقت الذى أنفقت عليه كل من بريطانيا وأنيوبيا سنة ١٩٥٠ لم يكن يخص سوى جزء من الأراضى التى كان يطالب بها الوطنيون الصوماليون . وفى عام ١٩٥٥ استفادت أنيوبيا منطقتى هرو وأوجادين من بريطانيا ، وقد زادت مدة المشكلة فى مؤتمر شعوب أفريقيا الذى انعقد باكرا عاصمة غانا فى النصف الأول من ديسمبر ١٩٥٨ بسبب القرار الذى اتخذته والذى ينص على التنديد بالحدود التى حلقتها الاستعمار فى أفريقيا وعلى المطالبة بتعديلها على نحو يتوافق مع وحدة الشعوب والسلالات الأفريقية ، وفى مؤتمر الشعوب الأفريقية الذى انعقد عام ١٩٦٠ صدر قرار يعترف بحق الصومال (المقسم صناعيا) فى الاستقلال والوحدة لكى تخرج الصومال الكبرى الى حيز الوجود .

وكان من الطبيعى عندما حصل الصومال على استقلاله السياسى فى يوليو ١٩٦٠ أن يتطلع الى استكمال وحدة نرابه ، ولهذا نصت المادة السادسة من دستور الدولة الجديدة على « تحقيق وحدة الأراضى الصومالية » وكان هذا يعنى مطالبة أنيوبيا بأقليم أوجادين ومطالبة كينيا بالأقليم الشمالى الشرقى ومطالبة فرنسا بأقليم عفر وعيسى على أساس ان المناطق الثلاث تسكنها قبائل صومالية . وفى الوقت الذى تكون فيه ضرب صومالى فى الاقليم الشمالى الشرقى من كينيا يطالب بالأقليم وانفصاله عن كينيا وانضمامه لجمهورية الصومال فى هذا الوقت كانت العلاقات بين الصومال وأنثيوبيا آخذة فى التدهور السريع وخاصة فى المناطق المتنازع عليها ، ووضعت القوات الأثيوبية فى حالة الاستعداد القصوى نتيجة لتحركات جرت على الحدود ، وطوال العامين التاليين ١٩٦١ ، ١٩٦٢ كانت المشكلة تزداد حدة وسط تصاعد حملات الاذاعة والصحافة من الجانبين غير أن الدول الأفريقية بدأت منذ أوائل عام ١٩٦٣ تتلمس مدى التعقيدات الناجمة عن مشاكل الحدود ، ولهذا عندما انعقد المؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٦ مايو ١٩٦٣ باديس أبابا وطرحته أمامه مشكلة النزاع على الحدود بين الصومال من جهة وأنثيوبيا وكينيا من جهة أخرى - لم يأخذ المؤتمر بوجهة نظر الصومال القائمة على حق تقرير المصير للمقاطعات الصومالية المتاخمة للصومال ،

ولم يمضى عام واحد حتى أصدر مؤتمر الغمة الأفريقي في القاهرة قرارا نص صراحة على مبدأ عدم المساس بالحدود الأفريقية الراهنة وبذلك فشلت جهود الصومال السلمية في تحقيق مطالبها الإقليمية .

وأخذت الصومال تتسكو من هذه الأوضعا التي قسمت الأراضي الصومالية وانها تتسم بقومية تكاد تكون موحدة ، وان منظمة الوحدة الأفريقية لم تحسم هذه الخلافات ، ووسط حملات الهجوم الاعلامية من الجانبين قامت الحرب على الحدود الصومالية اثيوبية في يناير ، فبراير ١٩٦٤ وسط اتهامات من الطرفين المتنازعين بأن الآخر هو البادئ. بالهجوم فبينما أفادت البيانات اثيوبية أن القوات الصومالية الجوية قد اخترقت المجال الجوي اثيوبي (١٤ - ١٦ يناير) كما جرت اشتباكات في جيججا وبان القوات الصومالية قد شنت هجوما (٧ - ١٠ فبراير) على مدينة توجو وأهلى وديرا جوريلي على الحدود - نجد أن حكومة مقديشيو تتهم اثيوبيا بشن هجوم برى على المدن الصومالية وبالدخول الى مدينة فرفر وباحتلال فرى قبل أن تصدهم القوات الصومالية . ولم تتم هذه الحرب أكثر من شهرين ، وسرى قرار وقف اطلاق النار باستثناء بعض الانتهاكات على الحدود . وطلب وزراء الخارجية الأفارقة عقد مؤتمر فى دار السلام فى النصف الاول من فبراير ١٩٦٤ بين الحكومتين للصومالية والاثيوبية والتشروع فى اجراء مفاوضات من أجل تسوية سلمية للنزاع ولم تمضى أيام حتى تم توقيع اتفاقية الخرطوم بفضل وساطة السودان، ومضت الاتفاقية على انسحاب القوات من الجانبين وعلى بعد ١٠ - ١٥ كيلومتر من الحدود ، ومنذ ذلك التاريخ اتخذ الصومال أسلوب التفاوض لتحقيق مطالبه الإقليمية .

وفى فبراير ١٩٦٨ تكونت لجنة اثيوبية صومالية مشتركة نجتمع كل ثلاثة شهور للعمل على حل مشاكل الحدود بين الجانبين ، وقد تمكنت منظمة الوحدة الأفريقية فى هذه الفترة من احتواء هذه الأزمة جزئيا على الأقل بالرغم من ان بقاء الصومال متمسكا بحق تقرير المصير للسكان الصوماليين فى منطقة القرن الأفريقي ، كذلك فقد كانت هناك عوامل خارجية ساعدت منظمة الوحدة الأفريقية على احتواء الصراع لفترة ومن أهم هذه العوامل ان التفريز الدولية التى سادت فى الستينات لم تكن تسمح بشن أى صراع حول حدود من هذا النوع ، فقد جرت حرب الأوجادين الأولى فى الوقت الذى أصبحت فيه القوات العلمانية تتطلعان الى كيفية ما للحد من الحرب الباردة القائمة فى أوروبا ، ولهذا فعندما تقدم الصومال فى فبراير ١٩٤٦ بشكوى ضد اثيوبيا بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن ، رد الأمين العام للأمم المتحدة فى رسالة موجهة

الى الطرفين المعنيين بطلب منهما العمل على تسوية الخلافات حول الحدود بالوسائل السلمية وفي اطار منظمة الوحدة الافريقية . كذلك فقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية نداء الى كل من أنيوليا والصومال بوضع حد للحرب بينهما ، كما طالب الاتحاد السوفييتي الطرفين باتخاذ الاجراءات اللازمة لاقرار وقف اطلاق النار فورا مؤكدا أنه لا يوجد ولا يمكن أن يوجد في العصر الحالى أى صراع اقليمي أو نزاع على حدود قائمة بين الدول تستوجب تسويته الاتجاه الى القوة المسلحة .

وهناك عامل آخر يمكن أن يضاف الى عدم تقبل المناخ الدولي لتنفسي أى صراع حول الحدود بين دولتين وقتئذ وخاصة في افريقيا - وينحصر هذا العامل في أن الوضع العسكري للصومال نفسه لم يكن يسمح بمواصلته الحرب اذ أبرزت ساحة القتال مدى تفوق الجيش الامبراطوري من حيث التدريب والتسليح وبفضل المعونة الأمريكية له . وقد دفعت هذه العوامل مجتمع الصومال الى انتهاز سياسة المصالحة مع الدولتين المعاديتين لفكرة الصومال الكبرى - وبحلول عام ١٩٦٧ وتفتى ظاهرة الركود في الاقتصاد الصومالي بسبب اعلان قناة السويس - فقد أدى هذا الى نقص صادرات الموز الايطالي لأوروبا ، وكانت أول خطوة لدى تغيير الحكومة الصومالية وقتئذ هو اقامة علاقات مع كل من أنيوليا وكينيا والتي نجح في انجازها رئيس زامبيا كيفيت كاوندنا حيث أسفرت المحادثات الصومالية الكينية عن عقد اتفاقية أروندا ، أما على صعيد أنيوليا فقد جرت أيضا محادثات مماثلة أدت الى قيام علاقات اقتصادية وتجارية بين الدولتين .

٢ - تأثير تغيير النظام السياسي في الصومال (١٩٦٩) وأنيوليا

(١٩٧٤) على حوادث الحدود :

جرى في ٣ نوفمبر ١٩٦٩ انقلاب عسكري صومالي أطاح بالرئيس شرمارك الذي اغتيل ، وتلى ذلك اعلان نظام حكم جديد على أساس الاشتراكية العالمية ، ويقوم على تعبئة جماهيرية عالية ، وقام الاتحاد السوفييتي بمساعدة النظام الجديد في الصومال وتدريب وتجهيز الجيش هناك ، وسرعان ما طرأت تغييرات في توازن القوى أدت الى تصاعد الصراع في منطقة القرن الأفريقي ، ففي عام ١٩٧٤ أصبحت القوات الجوية الصومالية تمتلك أعلى قدرة قتالية بين دول أفريقيا السوداء ، كذلك امتلكت الصومال قوات مدرعة مجهزة تجهيزا ممتازا ، وكان من نتائج هذا التعاطف في القوة العسكرية الصومالية

أن اختل التوازن العسكرى فى المنطقة وفى نفس الوقت اكتسب الصومال مكانة دبلوماسية هامة بين الدول الأفريقية •

أما على الصعيد الأثيوبى فقد تصاعدت عمليات القتال فى أريتريا وافتقدت الحكومة الأثيوبية القدرة العسكرية على قمع الحركة الانفصالية الاريترية ، ثم جاء تعاقب الأحداث لتقليب الصورة تماما بالانقلاب العسكرى الأثيوبى فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ والذى أدى الى عزل الامبراطور ، وتولى مانجستو ماريام زمام الأمور فى البلاد •

وكانت هناك نقطة أخرى ساعدت على تصعيد حدة مشكلة الحدود ، وهى النقطة المتعلقة بالبترول ، فمنذ فبراير ١٩٧٢ شرعت شركة بترول أمريكية فى أعمال حفر على الجانب الأثيوبى من الحدود فى إقليم أوجادين ، وقد أسفر اكتشاف النفط بكميات هائلة فى « احدى المدن » التى تقع على بعد ٣٠ ميلا من الحدود الصومالية وضمائنا لأمن هذه المنطقة حشدت الحكومة الأثيوبية قوات لها على الحدود وردت الصومال بالمثل ولم تنجح محادثات ديسمبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٤ فى تهدئة الموقف بين البلدين خاصة وأن القوات الأثيوبية كانت قد حرمت البدو الرحل الصوماليين من التزود بالمياه فى الاقليم • وكان الامبراطور هيلاسلاسى لم يزل فى الحكم وقتئذ ، فلجأ الى الحليف الأمريكى لمساعدته ، لكن الولايات المتحدة لم تحرك ساكنا حيث كانت لدى الصوماليين القدرة على تخطى الحدود وامتلاك شريط من الأرض فى إقليم أوجادين - ومن ناحية أخرى فإن الأثيوبيين أيضا كانت لديهم القدرة على حشد قواتهم فى الجنوب وبالتالي فإنهم يتمكنون من طرد القوات الصومالية خارج الحدود ، وعندئذ لن يتوقفوا بل انهم سيواصلون قهر القوات الصومالية حتى تصل الى البحر ، وهكذا كان للولايات المتحدة حججها القانونية لكلا الطرفين ، والتي كان لهما ما يبررها من الجانبين المتنازعين ، أى أن الحرب لم تندلع فى ذلك الوقت ، وفى فبراير ١٩٧٤ كانت حركة التمرد العسكرى التى اجتاحت أثيوبيا ، وفتح ذلك المجال أمام حكام الصومال لكى يطرقوا اتفاقا جديدة حول امكانية تسوية النزاع القائم بالوسائل السلمية •

هناك عامل آخر يضاف الى العوامل السابقة وهو المقاطعة البترولية العربية التى حدثت خلال حرب أكتوبر ١٩٣٧ ، فقد أبرزت أهمية ضمان طريق البترول وبالتالي اكتسب إقليم اريتريا الذى لا يبعد عن ميناء مصوع وعن مضيق باب المندب بأكثر من ٢٠ ميلا اكتسب أهمية استراتيجية جديدة، ثم أن جزر درياك التى تمتلكها أثيوبيا شكلت هى الأخرى حجر الزاوية فى

الإشراف الدولي على طريق البحر الأحمر وباب المندب وسواحل المحيط الهندي التي تربط الدول الغربية بالخليج العربي . ومنذ عام ١٩٧٧ أدى انتصار التيار الراديكالي داخل الحكم العسكري الأثيوبي الى تراجع النفوذ الأمريكي في أثيوبيا وإلى دعم جديد للوجود السوفييتي في المنطقة الذي كان قاصرا حتى الآن على اليمن الجنوبي والصومال . وهكذا نجح السوفييت في الوصول الى أثيوبيا التي ظلوا يتطلعون اليها طويلا باعتبارها تشكل حليفا أفضل بكثير من غيرها من أقاليم المنطقة حيث كنافتها السكانية كبيرة ، مساحتها واسعة ، وهذان العاملان لهما أثرهما الاستراتيجي ، وقد حانت الفرصة للسوفييت فعلا بانتهاء حكم الامبراطور هيلاسلاسي واستيلاء القوات العسكرية الأثيوبية على زمام الأمور ، ومن ثم فقد ساند السوفييت النظام الجديد وأعلنوا استعدادهم لاعادة تجهيز الجيش الأثيوبي بالسلح السوفييتي بعد أن تعثرت اتفاقيات السلاح المبرمة من قبل مع الولايات المتحدة بسبب الاتجاه اليساري المتشدد لنظام الحكم الجديد في أثيوبيا . ومع هذا ، وبالرغم من الخلاف على الحدود بين كل من الصومال وأثيوبيا فقد حاول السوفييت أن يقيموا علاقات طيبة بين كل من أثيوبيا والصومال ، فقام الرئيس السوفييتي بوجورني في مارس ١٩٧٧ بزيارة الى مقديشيو وأديس أبابا وحاول التنسيق بين الطرفين بأن طالب الصوماليين بتجميد طلباتهم على الصومال الغربي وخاصة منطقة أوجادين وأن يقبوا اتحادا فيدراليا يضم كلا من أثيوبيا والصومال وعدن ، وبذلك يتم انتهاء صراع الحدود بين دول المنطقة من وجهة نظر الاتحاد السوفييتي ، وقد تكرر هذا الطلب مرة أخرى في اجتماع ضم مانجستو مازيام وسياد برى وسالم ربيع على مع فيدل كاسترو في عدن ، غير أن المؤتمر لم يصل الى أية نتائج ايجابية بشأن خلافات الحدود ، ثم بدأ الصومال يطالب بحق تقرير المصير للصومال الغربي واتحه الرئيس الصومالي سياد برى عدة مرات الى الاتحاد السوفييتي طالبا تأييده ومساندته ، غير أن سياد برى لم يلق استجابة لمطالبه بالرغم من اشتعال الموقف على الحدود .

وقد أقام الاتحاد السوفييتي جسرا جويا وآخر بحريا من ليبيا لتزويد أثيوبيا بالأسلحة ، لما أقام جسرا بحريا آخر لنقل القوات والمعدات والأسلحة الكوبية وكذا قوات من دول حلف وارسو واليمن الجنوبية ، ونتيجة لذلك قرر الصومال في ١٣ نوفمبر ١٩٧٧ طرد الخبراء السوفييت والغاء معاهدة الصداقة الصومالية السوفيتية ، وهكذا وضعت هذه الخطوة طرفي الصراع على الصعيد الإقليمي وهما أثيوبيا والصومال - وضمتهما وجها لوجه وكشف القناع عن الوجه السوفييتي في تأييده ومساندته الفعالة لأثيوبيا .

٣ - الأطراف الإقليمية للصراع :

تشتبك الأطراف التالية فى لعبة المواجهة التى تدور فى منطقة القرن الأفريقى ، فهناك أثيوبيا يساندها الاتحاد السوفييتى وكوبا ومعهما دول المعسكر الشمسيوى ، أما الطرف الثانى فى المشكلة منهم حركات التحرير الاريترية وجبهة تحرير الصومال الغربى التى يساندهم بعض الدول الأفريقية والعربية ، وعلى الرغم من الهدوء النسبى الذى يسود مسرح الصراع الا أن كافة التوقعات تشير الى احتمال حدوث الانفجار فى أى وقت لأن بذور الصراع لا تزال كامنة فى منطقة القرن الأفريقى .

وعلى الصعيد الإقليمى ، فإن الصراعات الكائنة فى المنطقة يكن اجمالها فيما يأتى فى شمال المنطقة الى جنوبها .

أولا : الصراع بين اريتريا وأثيوبيا :

وقد نجحت هذه الشعلة من رغبة اريتريا فى الانفصال عن أثيوبيا ، والملاحظ ان لاريتريا منطقة ساحل البحر الأحمر الممتدة من جيبوتى الى الحدود بين أثيوبيا والسودان ، كما ان لاريتريا موانئ على هذا الساحل أهمها مصوع وعصب وأهم مدنها أسمرة ، وترتبط مصوع مع كسلا بخط حديدى يمر بأسمرة وببلدة أجوردات . وترتبط عصب بأديس أبابا بطريق ممهد يمر ببلة ديسبى ، ومن ذلك يتضح ان مينائى مصوع وعصب يعتبران من المنافذ التجارية الحيوية لأثيوبيا ، وقد ظلت اريتريا خاضعة للاستعمار الإيطالى لمدة خمسين عاما ، وانعكست آثار هذا الاستعمار على تطوير مشروعات الطرق والسكر الحديدية وميناء مصوع .

ثانيا : الصراع الصومالى - الأثيوبى حول جيبوتى :

استقلت جيبوتى فى يونيو ١٩٧٧ ، وقد أدت بوادر هذا النزاع الى موافقة معظم الأحزاب السياسية فى جيبوتى على بقاء قاعدة عسكرية فرنسية فى الاقليم بعد استقلاله ضمانا لاستقراره وحتى لا يترتب على اغلاق ميناء جيبوتى - الذى يرتبط بأديس أبابا بخط حديدى - فى وجه الصادرات والواردات الأثيوبية حدوث شلل للاقتصاد الأثيوبى والحركة الاقتصادية فى جيبوتى .

ثالثا : الصراع الصومالى - الأثيوبى حول منطقة أوجادين التى تقع غرب الصومال (وجنوب شرق أثيوبيا) . ولهذا النزاع جذور تاريخية

قديمة ، فعقب تقسيم دول القارة الأفريقية بين الإمبراطوريات الاستعمارية بعد مؤتمر برلين الشهير الذى عقد فى الفترة ما بين ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ كانت الاتجاهات السياسية لهذه الدول تتسبب فى بلورة التفرق Crystallization of disunity بين دول القارة ، وعلى سبيل المثال ساعدت إيطاليا إثيوبيا على احتلال هرر عاصمة الصومال الغربى عام ١٨٨٧ (١٠) واتخذت إثيوبيا من هرر رأس جسر تنفذ منه الى داخل الصومال الغربى - وهو ما يسمى بأقليم أوجادين - وانتهى الأمر الى تقسيم الصومال الى صومال بريطاني وآخر ايطالى بعد انتزاع كل أقاليمها الغربية . وبعد أن اسنقل الصومال فى يوليو ١٩٦٠ أخذ يطالب « بالصومال الكبير » وعلى مدى ستة عشر عاما لم تتطور الأمور الى مرحلة الاشتباك المسلح ، غير أن قيام جبهة تحرير الصومال الغربى قد ينزى هذا الموضوع ، وبالرغم من ذلك فإن الفجوات الأثيوبية تتجدد بصفة دورية تقريبا على هذه المنطقة ولا تكف الصومال عن بذل كافة المحاولات لاسترداد هذا الاقليم باعتباره أحد الاقاليم الخمسة التى يتكون منها الصومال الكبير والتى تمتلها النجوم الخمسة التى يزدان بها علمه .

وايضا : الصراع الصومالى - الكينى حول المنطقة الجنوبية الغربية
من الصومال - الشمالية الشرقية فى كينيا - وتطالب الصومال بضم هذه المنطقة الى الصومال الكبير ، والملاحظ أن لعبة التوازن الدولى قد ساعدت فيما بعد على احلال الهدوء النسبى بالنسبة لهذه المشكلة ويمكن اضافة عامل خامس يذكى من الصراع الاقليمى فى هذه المنطقة وهو الحرب الكلامية المتبادلة بين اثيوبيا والسودان ، فمع نهاية شهر يناير ١٩٧٧ ، وتحت جنرال « تفرى بنستى » الرئيس السابق للمجلس العسكرى الحاكم فى اثيوبيا - مرحلة جديدة فى المواجهة بين البلدين ، وهذه الحرب الكلامية بدأت شفووية من جانب اثيوبيا حيث « سحب الدسائس التخريبية التى تحرکها حكومة الخرطوم » ثم جاء الرد السودانى على لسان الرئيس نميرى بتقديم المساعدات للاتحاد الديموقراطى الاثيوبى والسماح له بالعمل من اراضي السودان ضد حكومة اديس ابابا ، كما بدأت السودان تؤكد علنا استعدادها لبذل قصارى جهدها لمساندة الجبهات التى تناضل من اجل استقلال اريتريا (١١) .

(١٠) راجع فى هذا ذلك ص ص ٢٣٨ - ٢٣٩ من هذه الدراسة .

(١١) دكتور عبد العزيز الرضاوى ، « الصراع العربى الغربى فى القرنين الماضيين واستراتيجية البحر الاحمر فى ضوء البحر الاحمر فى التاريخ » . مختار الدراسات العليا للدراسات والبحوث بالجامعة العربية فى عام ١٩٧٨ ص ص ١٥٠ - ١٦٠ .

وعلى الرغم من أن هذه الصراعات ظلت تغل تحت السطح لعدة سنوات إلا أنها وصلت إلى هذا المستوى الحاد نتيجة للعوامل الآتية :

أولاً : التطورات اللاحقة للنورة الأنثيوبية بعد استيلاء الكولونيل مانجسترو على السلطة ، ومن أبرز هذه التطورات اعلانه طرد البعثة العسكرية الأمريكية من أثيوبيا في أبريل ١٩٧٧ ووقف صفقات السلاح الأمريكي إليها الأمر الذى أكد من عملية إعادة التحالف التى أخذت تحدث فى منطقة القرن الأفريقى ، ذلك أن أثيوبيا التى ظلت تابعة للمعسكر الغربى لمدة تزيد عن الثلاثين عاما ، انتقلت سريعا إلى دائرة العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتى ، وقد اقترن بذلك اتجاه مجتموعة أخرى من دول المنطقة إلى الارتباط بالغرب *

ثانياً : اتجاهات الاستراتيجية السوفيتية فى إفريقيا وبصفة خاصة الاستراتيجية البحرية ومتطلبات السيطرة على الممرات المائية الدولية ، حيث يرغب الاتحاد السوفيتى فى تعويض هزيمة سياسته فى الشرق الأوسط وتدعيم الوجود السوفيتى فى مناطق افريقية أخرى ، ويفسر هذا العامل سعى الاتحاد السوفيتى إلى تشكيل كتلة من الدول التى تتبنى الاتجاه الاشتراكي عند مدخل البحر الأحمر باعتباره يشكل طريق البترول إلى أوروبا وفى نفس الوقت يشكل الطريق العكس منه مدخلا إلى المحيط الهندى - وقد كانت لدى الاتحاد السوفيتى بالفعل علاقات وثيقة مع الصومال واليمن الجنوبي ، وبدأت أثيوبيا هى الأخرى فى الاتجاه نحو السوفيت يتطلعون إلى تحييد أو احتواء الحلافات الوطنية والعنصرية لأصدقائهم القدامى والجدد فى نطاق وحدة ايدولوجية يساندها الدعم العسكرى *

وقد بدا أن الاتحاد السوفيتى (١٢) يضع فى اعتباره العلاقات المميزة بينه وبين الصومال بهدف تعزيز سياسته فى المنطقة ، وجاء ذلك بنتيجة عكسية - أى على حساب الصومال - فما أن انطلقت قوة أثيوبيا العسكرية حتى سارع السوفيت بتأييد أثيوبيا ونظامها الجديد ظفنا منهم أنها أرض أخصب لانتشار الشيوعية بعد فشلهم فى الصومال ، ويفسر هذا سبب التصادم بين الاتحاد السوفيتى والصومال * وهكذا انطلقت قوات جبهة تحرير الصومال فى تصعيد الصراع المسلح مع القوات الأنثيوبية ، وأعلنت

(١٢) راجع :

Colin Legum "The U.S.S.R. and Africa : The African Environment."
Problems of Communism vol. XXVII, No. 1 January - February
1978, pp. 10 - 12.

الصومال معارضتها لسياسة السوفيت وأن أمن الصومال جزء من أمن الأمة العربية ولم تخف المصادر المستولة أن الاتحصاد السوفيتي كان قد بدأ في التفكير في التحكم في البحر الأحمر والمحيط الهندي لأمريين أساسيين : الانطلاق بالنفوذ السوفيتي الى قلب أفريقيا - ثم مراقبة المرات المائية التي تسلكها ناقلات البترول بهدف السيطرة على المنطقة العربية وخاصة مصر والسودان ، وقد جرت بالفعل محاولات لجعل الصومال إدارة للتخطيط السوفيتي كان من أبرزها تلك الزيارة التي قام بها بودجورين ورئيس كوبا للصومال في وقت واحد لاقتناع سياد برى بانضمام الصومال الى اتحاد فيدرالى يضم اثيوبيا وأريتريا واليمن الديموقراطية ، وكان قد عقد لهذا الغرض اجتماع سرى في عدن حضره سياد برى ومانجستو وسالم ربيس وفيدل كاسترو ، وقد رفض فيه سياد برى مشروع الاتحاد لأنه بانضمامه اليه مع اثيوبيا انما يفوز الاستعمار الأثيوبي لمنطقة القرن الأفريقي كلها .

ثالثا : وهكذا أصبح الاتحاد السوفيتي(١٢) المؤيد الرئيسى لأنيوبيا بينما بدا وكان الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة هي التي ستصبح المؤيد الرئيسى للصومال . وتوزع الأدوار على هذا النحو جعل منطقة القرن الأفريقي تشهد صراعات اقليمية حادة في النصف الثاني عام ١٩٧٧ من خلال المارك الطاحنة التي دارت رحاها في اقليم أوجادين طوال شهر اغسطس بين نوار « جبهة تحرير الصومال الغربى » من ناحية والقوات المسلحة الأثيوبية من ناحية أخرى ، والتي كانت على وشك أن تصل الى مرحلة الحرب النظامية بين الصومال وأثيوبيا .

وقد تجسدت المفارقة بين المساعدة العسكرية للدولتين العظميين لكل من الصومال وأثيوبيا في أن السلاح الصومالى هو سلاح سوفيتي في الأساس موجه للدولة التي تساندها موسكو - وهى أثيوبيا - بينما السلاح الأثيوبي وهو سلاح أمريكى في الأساس موجه ضد الدولة التي تساندها واشنطن . وهناك دلالة أخرى أكثر خطورة وهى أن الاتحاد السوفيتي يؤيد « المنطق المحافظ » الذى نادى به أثيوبيا بخصوص تنازع المبادئ التي تقوم عليها منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة التنازع بين مبدأ قدمية الحدود القائمة ومبدأ حق تقرير المصير ، فى حين وقفت الولايات المتحدة الامريكية الى جانب « المنطق الثورى » الذى نادى به الصومال ، وبالطبع كان هدف السياسة الامريكية فى حقيقته هو التشجيع على تفتيت هذه المنطقة و « بلفنتها » بحيث يتسنى تجزئة السودان من ناحية وفك أثيوبيا من ناحية أخرى .

تطور المشكلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

الصومال

١ - الصومال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية :

شهد القرن التاسع عشر فترة تمزيق أوصال القارة الإفريقية وتقسيمها بين الدول الاستعمارية في أوروبا . وكان من الطبيعي أن تدخل الصومال في عملية التمزيق التي اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، ولم يقف الأمر عند حد هذه الدول الثلاث بل دخلت هي الأخرى في الميدان ، فتمكنت في عام ١٨٩٥ من الاستيلاء على هرر وشجعتهما فرنسا كي تقطع الطريق على كل من إنجلترا أو إيطاليا . ولما قامت إنجلترا بالاستيلاء على السودان تحت ستار استرجاعه ، وأودت أن تضمن حياض الحبشة فسمحت لها بالاستيلاء على إقليم أوجادين الصومالي .

وهكذا أصبحت بلاد الصومالين وهم شعب متجانس ذو عقيدة دينية مشتركة ويتكلم لغة مشتركة وله تاريخ مشترك وثقافة مشتركة وقد مزقت بطريقة تعسفية الى مجموعات منفصلة تخضع لحكم أجنبي وأصبحت هذه المنطقة التاسعة - وهي بمثابة جزيرة متلنة الشكل في شرقي إفريقيا كان المستكشفون الأوروبيون يسمونها قرن إفريقيا الشرقي وما زالت تعرف باسم منطقة القرن الإفريقي الى اليوم - ما زالت هذه المنطقة التاسعة تضم الشعب الصومالي ولكنه موزع بين مختلف الأقسام السياسية في المنطقة وكانت تشمل الصومال الفرنسي والصومال البريطاني وصوماليا والصومال الكيني والصومال الذي يسميه الصوماليون منطقة الأوجادين - وهي المنطقة الممتدة بين حدود صوماليا وبين الحبشة (١) وتسكنها جماعات من الصوماليين الرعاة يبلغ عددهم حوالي نصف مليون نسمة - وقد ظلت منطقة الأوجادين باستمرار مصدر نزاع بين الحبشة والصومال . والواقع أنها مشكلة قديمة

Trimingham, J. Spencer : Islam in Ethiopia London, 1952.

(١)

p. 210.

وراجع أيضا :

John Drysdale, The Somali Dispute (New York, Praeger, 1964).

عام ١٨٩٧ عندما ضمت الحبشة بمقتضى معاهدة عقدت في هذه السنة وبين إيطاليا والحبشة سنة ١٩٠٨ نص على أن يكون خط الحدود بين الصومال الإيطالي موازيا لساحل المحيط الهندي ويبعد عنه بمسافة ميلا .

وقبل أن يخرج الانجليز من الصومال الإيطالي سنة ١٩٥٠ رسموا خطا أسموه « الخط الإداري المؤقت » وهو يجعل منطقة الأوجادين داخل الحبشة ، وقد طالب شعب الصومال فيما بعد بضم منطقة الأوجادين الى م وتنحصر وجهة نظرهم في ذلك أن جميع سكان منطقة الأوجادين من مالين فضلا عن أنه لا يوجد بهذه المنطقة أقلية حبشية وانها كانت من بلادهم ولم يكن لهم يد في فصلها عنها لانهم لم يمثلوا في الاتفاقات سبلختها من بلادهم ، في حين تمسكت الحبشة بمنطقته الأوجادين لحد الى هذه الاتفاقات ، وقد استفحلت هذه المشكلة ولم يوجد حل فيما نضم توصيات الأمم المتحدة^(٢) وجهودها بهذا الخصوص وهو ما يقتضى لتفسير وتعليل ذلك .

فقد انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة دول المحور وتعين على الدول الكبرى المنتصرة وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ليا وفرنسا أن تحدد مصير المستعمرات الإيطالية في إفريقيا . وعقدت ات المتوالية لهذا الغرض دون أن تسفر عن نتيجة ، وظهرت تيارات متعارضة كما برزت أطماع سافرة ومستترة ، فادا ببريطانيا تطمح في الصومال الإيطالي واذا بإيطاليا تسمى الى استعادة مركزها ها فرنسا ، بل إن أثيوبيا نفسها راحت تطالب بضم هذا الاقليم الى ها . وازاء هذه المناورات أعلن نادي الشباب الصومالي (الذي ظهر الى لأول مرة في ابريل ١٩٤٣) رسميا في ابريل من عام ١٩٤٧ تحوله في سياسى باسم « حزب وحدة الشباب الصومالي » اذا به يصارح ايطاليا بأى حال من الأحوال . وكان ذلك الحادث نقطة تحول بالغة في تاريخ الصومال المعاصر ، ومنذ ذلك التاريخ أخذ الحزب الجديد مركز الأولوية في النشاط السياسى ويتزعم الحركة القومية من أجل

(2) United Nations, Rapport du Gouvernement Italien à L'Assemblée Generale des Nations Unies sur L'Administration de Tutelle Somalie, (8 Vols.) 1950 — 1957, Rome.

الاستقلال والوحدة • وتعرض الحزب للكثير من الاتهامات ، غير أن قيام الحزب قد شجع انشاء عدد من الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى وبعضها تسانده المصالح القبلية أو الإيطالية • ولم تستطع الدول الكبرى الأربعة أن تصل إلى اتفاق بشأن مستعمرات إيطاليا فقررت إحالة المسألة كلها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت قرارا خاصا بالصومال ينص على ما يأتي :

أولا : يصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيادة ويصبح هذا الاستقلال نافذا في نهاية عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية •

ثانيا : خلال الفترة المذكورة يوضع الصومال تحت الوصاية الدولية وتكون إيطاليا السلطة القائمة بالادارة •

وقد أحدث هذا القرار ردود فعل مختلفة على الصعيد المحلي ، فالأحزاب الوطنية ساءها الأخذ بنظام الوصاية الفردية كما تملكها السخط بسبب اختيار إيطاليا لتتولى الادارة ولكنها اضطرت إلى قبول هذا الوضع لأنه مؤقت لن يتجاوز عشر سنوات ، فكانه بمثابة مرحلة انتقالية يتم خلالها إقامة الهيئات التمثيلية في المستويات المختلفة (طبقا للقرار) و « صوملة » الادارة ونقل السلطة بالتدريج إلى أيدي أبناء البلاد • هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كان هناك مبرر بالطبع للأوضاع السابقة وهو أنها انتزعت الاعتراف باستقلال البلاد الذي أصبح حقيقة واقعة ، فإذا انتقلنا إلى الصومال البريطاني نلاحظ أنه صدر في ١٧ ديسمبر ١٩٢٩ أمر « الملك في المجلس » ويقر بأن يتولى الادارة في المحمية حاكم عسكري في يد السلطات التشريعية والتنفيذية •

وفي ظل التطور الدستوري الذي بدأ بطنينا ثم سار بخطى سريعة ومفاجئة نجد أن بريطانيا قررت في عام ١٩٥٩ تكوين مجلس تشريعي ووزارة وطنية وأجريت الانتخابات في فبراير سنة ١٩٦٠ وأعقبتهما تشكيل أول لهم الانضمام إلى أشقائهم ، وكلما اقترب موعد اعلان استقلال الاقليم الأول وزارة صومالية في الاقليم • وفي الوقت نفسه أيدت بريطانيا عزمها على الانسحاب ، كما أعلنت أنها لن تعارض في الوضع الذي يراه أهل الاقليم بالنسبة إلى الصومال (الإيطالي) ، وفي ابريل من السنة ذاتها صوت المجلس على الاتحاد مع صوماليا بمجرد حصولها على الاستقلال • هذا التحول من جانب بريطانيا والذي بدأ مفاجئا للكثيرين يفسره أحد الباحثين كما يلي : كانت بريطانيا في الأصل تسعى إلى أن تتولى الوصاية على الصومال الإيطالي

وبذلك يتسنى إقامة وحدة سياسية منه ومن صوماليا ، والأوجادين تحت إشرافها ويمكن أن تنضم إلى الكومنولث لكن هذه السياسة لم تلق أى تأييد ، فاهل الصومال الإيطالي لا يريدون استعمارا جديدا ، ونظرت إيطاليا وفرنسا بعين الشك إلى محاولات بريطانيا السيطرة على القرن الأفريقي وعارضت إثيوبيا خوفا على أوجادين من جهة ولأنها كانت تريد أن ينضم إليها الصومال الإيطالي من جهة أخرى . وينسر هذا كله الأسباب التي جعلت بريطانيا توافق على الوصاية المؤقتة (على الصومال الإيطالي) وتسليم منطقة أوجادين من جديد إلى إثيوبيا (٢) .

وكان القرار الخاص باستقلال الصومال (الإيطالي) بعد عشر سنوات حافزا قويا لأهل الصومال البريطانى على المطالبة بوضع مماثل حتى يتسنى أدركت بريطانيا صعوبة البقاء فى منطقتها فبدأت أن تكون هى البادئة فى كسب ود الصوماليين : ولكن أهمية الصومال (البريطانى) قد تضاعفت فى الواقع بعد استقلال الهند وباكستان ، كما رأت بريطانيا أن احتفاظها بعدن فيه ضمان كاف لمواصلاتها البحرية . وفى النهاية ينبغي عدم إغفال الاتجاه العام فى إفريقيا وخاصة بعد عام ١٩٥٨ مما وضع فى استقلال ممتلكات فرنسا فى إفريقيا الغربية والاستوائية ومدغشقر وما تقرر من إعلان الكونغرس والكاميرون ونيجيريا .

وعموما فقد حققت القومية الصومالية أول هدف كبير لها - وهو الخلاص من السيطرة الأجنبية - فى ٢٦ يونيو ١٩٦٠ بإعلان استقلال القسم الخاص ببريطانيا . وفى أول الشهر التالى أعلن انتهاء التفويض الذى سبق أن عهد به إلى إيطاليا بعد الحرب الصالية الثانية واتحد الاقليمان لتكوين جمهورية صومالية مستقلة ذات سيادة ما لبنت أن احتلت مكانها فى الأسرة الدولية بعد انضمامها إلى الأمم المتحدة ثم فى منظمة الوحدة الإفريقية عند قيامها . وتشكلت أول وزارة صومالية فى ١٢ يوليو ١٩٦٠ غير أن هذا الاستقلال - شأنه شأن استقلال دول العالم الثالث عن الدول المستعمرة (بكسر الميم) بعد الحرب العالمية الثانية - هذا الاستقلال لم يكن قائما على أسس اقتصادية واجتماعية راسخة بسبب افتقار نصفى الدولة إلى الصلابة التى توفرها الوحدة الاقتصادية بمعنى أن التفاوت كان صارخا والهوة كبيرة بين نصفى

(٢) دكتور راشد البراوى ، الصومال الجديد ، القاهرة ، مكتبة الأنبار المصرية ١٩٧٣ .

الصومال ، فالعهد الاستعماري خلف وراءه الكثير من موققات التقسيم وفي مقدمتها محاولته القضاء على القبلية التي كانت ولا تزال آفة العديد من المجتمعات الإفريقية ، كما سعى الاستعمار للحيلولة دون تكوين شخصية صومالية واعية برغم توافر أركانها ومقوماتها فحرم الشعب الصومالي من لغة نظامية مكتوبة وأخضع التعليم لما يخدم مصالح الاستعمار وأهدافه وأبقى على العناصر التي كانت تؤازره إبان سيطرته لتظل تتطلع اليه بعد خروجه فيتخذ منها سند للحفاظ على ما كان له من مصالح متنوعة (٣) .

كما تضمنت التركة التي ورثها الاستقلال مشكلة بالغة الخطورة تتمثل في أجزاء من التراب اقتطعت قسرا وصعد رغبة السكان الوطنيين وأدمجت في بلاد أخرى مجاوره فكان الجسم السياسي الذي ولد في عام ١٩٦٠ مشوها وانعكس ذلك على التطورات اللاحقة . ففي يونيو ١٩٦١ تم التصديق في استفتاء شعبي على أول دستور للبلاد يضمن الأمل في تحقيق « الصومال الكبير » ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الخلافات مع كل من إثيوبيا وكينيا تتخذ مظهرا عنيفا ، ففي أوائل عام ١٩٦٤ تطلعت الأمور الى نزاع مسلح على إثيوبيا وتدخلت منظمة الوحدة الإفريقية داعية الطرفين الى التفاوض ، لكن هذه المفاوضات قد تحطمت لأن إثيوبيا اقترحت إغلاق الحدود أمام البدو الصوماليين وأن تقوم أية مفاوضات يراد إجراؤها في المستقبل على أساس معاهدة عام ١٩٠٨ التي عقدت بين إيطاليا وإثيوبيا وأن يتدخل الجانبان عن أيد مطالب أو دعاوى اقليمية . وكان طبيعيا أن يرفض الصومال مطالب إثيوبيا مما أدى الى تجديد القتال ، وظلت العلاقات يشوبها التوتر حتى بعد أن بدأ في الاتفاق حلالاتها في مباحثات الخرطوم آنئذ .

والصومال الفرنسي هو الآخر كان باعنا على الاختلاف والاحتكاك بين البلدين لأنه - من جهة - جزء من الأمة الصومالية ، ولكنه من جهة ثانية - وهذا هو الأهم - يضم ميناء جيبوتي الذي يشكل منفذا بحريا هاما بالنسبة الى إثيوبيا . وحتى عندما تمت زيارة الرئيس ديغول الى الانقليم في أغسطس ١٩٦٦ فقد نشبت الاضطرابات في جيبوتي وكان من نتيجة ذلك أن طرد عدد من الصوماليين ، غير أن التطور الأشد خطورة كان عندما أعلنت إثيوبيا في سبتمبر ١٩٦٦ أن الصومال الفرنسي جزء لا يتجزأ منها وهنا تقدمت جمهورية الصومال بدعوى مماثلة .

(٣) المرجع السابق من ٢٧ - وراجع أيضا :

Saadia Touval, Somali Nationalism, op. cit. pp. 32 - 45.

أما عن العلاقات مع كينيا فإنها تأزمت هي الأخرى بعد أن ان والاتصالات مع عدت هذه الأخيرة في يونيو من عام ١٩٦٦ إلى قطع العلاقات التجارية والاتصالات مع الصومال - وكانت كينيا وأثيوبيا قد عقدتا دفاع بينهما منذ سنوات ، وهكذا جاءت كل هذه التطورات في غير صالح الصومال فضلا عن أنه لم يكن الصومال يستطيع تفاديها (٤) ، وبالإضافة إلى هذه العلل والعقبات فقد واجه الصومال ما هو أشد خطورة على الصعيد الداخلي ومنها تحديات تدوير الفوارق الطبقية وتحقيق أثر حدة الوطني وخلق التكامل الثقافي والاجتماعي والسكاني (٥) .

٢ - من استقلال الصومال إلى التوجهات القومية :

سبق أيضا أن الصومال ظهرت كدولة عام ١٩٦٠ وذلك عقب عمليات كفاف طويلة (٦) . وعلى مدى التاريخ نلاحظ أن الشعوب التي تتحدث للصومالية في الأفريقي وجدوا أنفسهم مشتتين . كما أن الأراضي التي يشغلونها كانت محتلة في البداية من سلاطين متعددين ثم تلا ذلك قدوم قوى أوروبية استعمارية مختلفة (٧) . ولم يبدأ الوعي الوطني في الظهور إلا في مطلع القرن العشرين ولم يأخذ الشكل الحقيقي الواقعي إلا في الحرب العالمية الثانية ففي عام ١٩٤٣ ظهرت في إقليم أوجادين - وكانت تقع تحت الاحتلال العسكري آنذاك - ظهرت حركة كرسست جهودها لتوحيد الصوماليين تحت حكومة واحدة . ومثل هذا الهدف يعنى عمليا قيام دولة تضم الصومال كله . سواء منه الواقع تحت الاحتلال البريطاني والفرنسي أو الإيطالي هذا مع ملاحظة أطماع أثيوبيا في إقليم أوجادين والأجزاء الشمالية من كينيا ، ولكن هذا المخطط كان يسير ضد أطماع عدد من القوى الأوروبية كما أنه أثار معارضة شديدة من أثيوبيا . غير أن القوى الأوروبية قررت - بعد سنوات عديدة من الصراع وعدم الاتفاق - ، ورغما عن أثيوبيا - أنه يهي بمطالب الصوماليين ولو جزئيا وذلك بادماج الصومال البريطاني والصومال الواقع

(٤) راجع في تفصيل ذلك :

Irving, Kaplan, Area Handbook for Somalia (Washington, D.C. : U.S. Government Printing Office, 1977.

Ibid, p. 28.

Spencer, op. cit, pp. 17-22. & 25-6.

(٥)

(٦)

(٧) راجع في تفصيل ذلك : الجزء الأول من الدراسة .

تحو الوصاية (والصومال الإيطالي سابقا) واعطائه كيانا جديدا مستقلا •
وبهذا قامت جمهورية الصومال •

ومع ذلك فإن التوحيد الجزئي للشعب الصومالي لم يرض القوى الوطنية التي سيطرت على الحكومة الصومالية الجديد • وفى ٣٠ أغسطس عام ١٩٥٩ - قبل قيام دولة الصومال رسميا وحصولها على - أصدرت هذه القوى الوطنية - بيانا مرسوما - يدعو الى قيام دولة الصومال الكبرى وصندوق دستور جديد يضم فى مواده ضرورة اعتماد « الأراضي السليبية » أى أوجادين وإقليم الحدود الشمالى فى كينيا وجيبوتى (الصومال الفرنسى) (٨) •

ولتنفيذ هذه الغاية وجهت حكومة الصومال نظرها الى القوى الغربية على الرغم من تقوية الصومال وابطالها مع مصر التي تتصرف بعدم الانحياز ، كما أن الصومال قبلت قروضا من الاتحاد السوفييتى تبلغ ٦٣ مليون دولار لبناء الاقتصاد الصومالى (٩) ، ومع ذلك فإن خيبة الأمل فى الغرب ظهرت بسرعة فتمحت بريطانيا كينيا الاستقلال عام ١٩٦٣ دون الموافقة على أى تعديل فى الحدود • ولكن الولايات المتحدة تدخلت فى اول عام ١٩٦٤ بعد حدوث اشتباكات الحدود منذ ١٩٦١ فنشبت قتال على نطاق واسع بين الصومال وأثيوبيا أدى الى هزيمة قاسية للجيش الصومالى • وفرنسا من ناحيتها اوضحت موقفها من بقائها فى جيبوتى ، ويلاحظ أن الجميع أصبحوا آذانهم لطلاب مقديشو فى المساعدات العسكرية لبناء جيش حديث قوامه عشرون ألف جندي •

ونتيجة لذلك حدث تحول فى سياسة الصومال فى منتصف الستينات واتخذ هذا التحول اتجاهاين رئيسيين : أولهما اتجاه مقديشو الى الاتحاد السوفييتى طلبا للمعونة العسكرية ، وفى عام ١٩٦٣ تلقت الحكومة الصومالية بعض المساعدات العسكرية من موسكو التي كانت حريصة على أن تجد لها وجودا فى القرن الإفريقى وفقدت الأمل فى الحصول على ذلك فى أثيوبيا • وقويت العلاقة بين الصومال وموسكو بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٤٧ على الرغم

Spencer, op. cit., pp 27 - 30.

(٨)

Donald N. Levine, Greater Ethiopia, Chicago. University
of Chicago Press, 1975 pp. 77 - 80.

(٩)

من احتفاظ الصومال ببعض الروابط العسكرية مع الغرب حتى عام ١٩٦٧ .
وفى عام ١٩٧٠ مكنت المساعدة السوفيتية مقديشيو فى زيادة حجم جيشها
من اربعة آلاف الى عشرين ألفا وزودته بالدبابات وأسراب من مقاتلات
الميج .

وبعد الانقلاب العسكرى الذى حدث فى أكتوبر ١٩٦٩ الذى أتى بالعقيد
(اللواء فيما بعد) محمد سياد برى الى السلطة ، ظل النفوذ السوفيتى
قويا . وأول علامة على الطريق حدثت فى فبراير ١٩٧٢ وذلك بزيارة وزير
الدفاع السوفيتى أندريه جريتشكو لمقديشيو ، وقد التزم الاتحاد السوفيتى
فى هذه الفترة بمساعدة الصومال فى بناء جيش قوى واشتمل ذلك على
التسهيلات الجوية والبحرية القائمة ، وكزن المقابل هو حصول السوفييت
على تسهيلات بحرية فى بربرة التى تقع على خليج عدن بالقرب من مضيق
باب المندب مما يتيح فرصة الوصول الى المحيط الهندى وكذلك استخدام
المطارات الصومالية فى أغراض الاستطلاع البحرى . ونتيجة لهذه الترتيبات
وفد الى الصومال ٣٦٠٠ مستشار سوفيتى يبلغ العسكرين منهم ١٢٠٠
الى ١٤٠٠ وذلك فى يوليو ١٩٧٤ .

وقد شهد شهر يوليو ١٩٧٤ أكبر تصعيد تالى فى التورط السوفيتى
فى الصومال . ففى أثناء زيارة الرئيس السوفيتى بودجورنى وقعت الدولتان
معاهدة صداقة وتعاون والتى تعنى فى جوهرها المزيد من التعاون العسكرى
القائم على أساس اتفاقيات غير محددة بين الطرفين خاصة فيما يتعلق
بالتدريب الاضافى وتجهيز القوات الصومالية ، ووافق الاتحاد السوفيتى
ظاهريا على شطب الديون العسكرية والاقتصادية المترتبة على الصومال
والتي قاربت ١٢٥ مليون دولار .

أما اتجاه الثانى أو المظهر الثانى : فى مراجعته الصومالية ، فقد بدأ
فى منتصف الستينيات وذلك بتزايد الاهتمام بالدول العربية ، ووجدت
مقديشيو أن معارضة العرب لاسرائيل ومن خلفها أمريكا كقوة عدوى يمكن
استغلالها ضد أثيوبيا عدو الصومال الاقليمى الى جانب عاملتها لأمريكا .
وبصرف النظر عن منازلة الصومال للعرب فقد انضمت فى النهاية الى جامعة
الدول العربية فى فبراير ١٩٧٤ ، باعتبار أن الشعب الصومالى شعب عربى

ومسلم رغم أن البعض يشكك في عروبة هذا الشعب (١٠) . وفي أوائل الستينات - كما سبقتنا الإشارة - وطلت الصومال من علاقاتها مع مصر ثم استطاعت بعد ذلك أن تجذب إليها دولا عربية تقدمية أخرى وعلى وجه التحديد سوريا والعراق . وفي المؤتمر الإسلامي العالمي الذي عقد في مقدشيو في ديسمبر ١٩٦٤ حث ممثل سوريا في المؤتمر جميع المسلمين على تأييد حركة تحرير الصومال الكبرى ولكن المساعدة التي قدمتها تلك الدول كانت محدودة للغاية خاصة بعد حرب ١٩٦٧ العربية - الاسرائيلية .

وما أن وصل سياد بري الى السلطة حاول أن يجعل الدول العربية الغنية بالترول سحبه بالمساعدة بالرغم من اختلاف أنظمتها الاجتماعية عن تلك الدول العربية التقدمية ، وقد انمرت جهود سياد بري في هذا الشأن عن نتائج ايجابية ملموسة اذ قدمت السعودية ١٠ مليون دولار كمعونة اقتصادية ووعدت بتقديم عشرين مليون أخرى أو أكثر فيما بعد . وأيدت الكويت هي الأخرى اهتمامها . وبعد وصول القذافي الى السلطة في ليبيا عام ١٩٦٩ أبدت طرابلس استعدادها لبعض الالتزامات الاقتصادية ولكن سياسة ليبيا تجاه الصومال تغيرت فيما بعد حتى اتخذت صورة « زئبقية » ، ويرجع ذلك لأسباب ليست واضحة تماما ولكنها في معظمها تعود الى روابط الصومال القوية مع الاتحاد السوفييتي وقتئذ . فنجد أن طرابلس قد علقت مساعدتها عام ١٩٧٢ التي كانت قد وعدت بها من قبل . وفي مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٧٣ أدان القذافي أثيوبيا نظرا لمعارضتها لآمال الصوماليين في إقامة الصومال الكبرى ، وفي أثناء زيارته للصومال في العام التالي وافق القذافي على مناقشة موضوع المساعدات المعلقة وعرض تقديم عرض قيمته ثلاثة ملايين دولار لبناء مطار تجاري في قسمايو وأن تشارك ليبيا في بناء الثنية الليبي - الصومالي ، وأن تقيم ليبيا مشروعات مشتركة في الزراعة والنقل البحري . ومع ذلك فإن كل هذه الحالات أظهرت استياءا بسبب تزايد الروابط مع الاتحاد السوفييتي وهو اتجاه كانت تفرزه مصر . وأبدى الملك فيصل عامل المملكة العربية السعودية عدم رضاه عن تقوية

(١٠) يرى أحد الباحثين الأمريكيين أن الشعب الصومالي مع إسلامه فإنه ليس عربيا .

راجع :
David, E. Albright : The Horn of Africa and the Arab - Israeli Conflict,
in : World Politics and the Arab - Israeli Conflict, Edited by
Robert O Freedman, New York 1979, pp. 147 - 177.

الروابط بين الصومال والاتحاد السوفيتي وذلك باستدعاء سفيره في
مغديشو في أواخر ربيع ١٩٧٤ ، ونتيجة لذلك فإن جميع زعود المساعدات
من الدول العربية البترولية قد وصلت الى لا شيء في ذلك الوقت .

وهكذا فإن محاولات سياد بري في تنويع مصادر المساعدة جعلت
الصومال في ظل حكمه يرتبط بأقوى الروابط مع بلدين تقدميين هما العراق
وجمهورية اليمن الديمقراطية ، وساعدت العراق والصومال في بناء معمل
نكزير صغير تبلغ طاقته ٥٠٠.٠٠٠ طن في حين ركزت جمهورية اليمن
الديموقراطية على تنسيق المسائل الدفاعية والأمنية ، وكلا البلدين كانتا
تشكلان في ذلك الحين أقوى حلفاء الاتحاد السوفيتي في العالم العربي .

اريتريا

١ - الجذور المعاصرة للثورة الايتيرية :

تزايد عوامل الثورة الايتيرية بعد الاجراءات التعسفية من جانب
الامبراطور السابق هيلاسلاسي في ظل الدستور الامبراطوري الاثيوبي (١١)
الذي كان يقوم على السلطة والكنيسة بنفسه (إلى امبراطورا) ولم يكن
متوقعا أن ينطور الاتجاه الفيدرالي الا سلبيا ، فالمجتمع الاثيوبي أبعد كان
في اطار الكيان الامبراطوري القائم على الغزو والضم بدءا ببوهامش ومرورا
بمنيلك ووصولاً بهيلاسلاسي بمضمونه الاقطاعي وواقعة الاقتصادي المتخلف،
ولم يتم ذلك لاي حركة وطنية او ثورية ان تتبلور في انيوبيا لتشكّل مركز
جوار ديموقراطي .

وبالرغم من ذلك فقد تعاملت القوى الاجتماعية الايتيرية المختلفة مع
فضية الاستقلال حتى وصل بعضها الى قرار الثورة عام ١٩٦١ فالبرجوازية
الايتيرية التي مثلت الشخصية الوطنية مبكرا قبلت نفوذ التطور الايتيري.

(١١) راجع على سبيل المثال :

Green Field, R. Ethiopia, A New Political History, New York :
Prager, 1965.

Fred Halliday "The Fighting in Eritres," New Left Review (May - June
1977) pp. 57- 67.

لبعض الوقت فى ظل الاتحاد الفيدرالى وبقائه على قمة الهرم الاجتماعى فى اريتريا وهو موقف له أصوله القديمة حينما قبلت « الوطنية الاريترية » أن تتعامل مع الانجليز أو مع ايطاليا أو مقابل اجنحة منها مع اثيوبيا ما دامت تضمن المصالح ورغم الدور السياسى النشط لهذه القيادات فانها قبلت بالتسليم فى قضية الاستقلال الكامل عندما ضمنت البقاء على قمة المجتمع بشروط جديدة هى شروط الديمقراطية الليبرالية التى كفلها دستور الأمم المتحدة عام ١٩٥٢ لاريتريا ، لقد كانت الفئات البروقراطية المسيحية - مثلاً - ترى أن (سوق العمل) سوف يمتد امامها فى اريتريا ليشمل اثيوبيا ادارة وجيشا وأن يجمعها بالتالى جهاز الكنيسة الدينى فى اثيوبيا واريترى على السواء . أما البورجوازية الاسلامية فكانت ترى أن « سوق التجارة » يمتد عبر حدود آمنة من اثيوبيا الى السودان تحت رعاية الادارة الامبراطورية المتخلفة التى تقف على رأسها فئة ذات تركيب اقطاعى عسكرى لا تشغلها ولا تنافسها التجارة وكان ذلك فى الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية (١٢) التى دمرت الاقتصاد الاريتري حيث تدهورت أحوال العمال والفنيين والمتقنين وفقراء الفلاحين وتوقفت الاستثمارات والمشروعات التى كانت تقوم بها ايطاليا للتوسع فى اريتريا الأمر الذى ينهم منه مدى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى اريتريا عشية الادارة الاثيوبية ثم ازداد الوضع سوءا بعد تدخل اثيوبيا فى مصالح اريتريا .

وقد حاولت العناصر البورجوازية الشكوى من الاجراءات التعسفية لهيلاسلاى ورفع الأمر الى الأمم المتحدة ، ولكن المنظمة الدولية لم تكن قادرة على اتخاذ أى موقف جديد ، وعندما تجرأ أحد الوفود الاريترية سنة ١٩٥٧ بمرض الأمر مباشرة على الأمم المتحدة اعتقلت السلطات الاثيوبية أعضاء الوفد لدى عودتهم ، وتلى ذلك هروب عدد من الشخصيات الوطنية الاريترية الى القاهرة وحصلوا على حق اللجوء السياسى عام ١٩٥٩ ، وبذلك لم يجد الشعب الاريتري فائدة من هذا الأسلوب ، فتقدم وفد من أسمره يفاوض الادارة الاثيوبية كى تصدر قوانين جديدة لاصلاح الأوضاع فى اريتريا ، ولما كان هذا الوفد لا يمثل الطبقة العاملة فى اريتريا فقد أدى هذا الى حدوث

اضطرابات عمالية فى مارس ١٩٥٨ فى أسمره ومصنوع وتكررت هذه الاضطرابات فيما بعد وطرحت لدى الجماهير امكانات العمل النورى ولم يكن هناك أى ثقافة سياسية منظمة طوال فترة الاضطرابات ، ومع ذلك كانت الظروف الخارجية حول اريتريا تتيج لهذه القوى الشعبية أن تنطلق الى الثورة من أجل تحريرها الوطنى ، وكانت ثورة ٢٣ يوليو فى مصر تصعد موقفها وتنادى بحق تقرير مصير شعب السودان المجاور لاريتريا حتى حصل على استقلاله فى عام ١٩٥٦ والثورة الجزائرية هى الأخرى ألهمت حماس شباب اريتريا ، وكانت الصومال شريكة اريتريا فى الخضوع الى الادارة الاستعمارية تؤهل للحكم الذاتى لتحقيق الاستقلال عام ١٩٦٠ .

وكل هذه المؤثرات الخارجية دعمت قوة الرفض الاريترية (١٣) وللجراءات التعسفية من جانب ابيويا ووضعت شعب اريتريا وجها لوجه امام مطالب الثورة ليس فى مواجهة الامبراطور هيلاسلاى فحسب بل فى مواجهة البورجوازية التعسفية ، وقد حاولت بعض قطاعات البورجوازية الصغيرة أن تلعب دورا معتدلا فى هذا الشأن فقامت بعض عناصرها التى هاجرت للعمل فى السودان بالعمل على تنظيم حركة معارضة لاريتريا فى عام ١٩٥٨ وكان هذا التنظيم السرى يقوم على أساس الخلايا التى تنظم العمال والموظفين الاريتريين فى السودان متأثرين بالسياسة والاتجاهات اليسارية المتطرفة التى سادت السودان فى هذه الفترة ثم انتقلت الى داخل اريتريا

Ibid.

(١٣)

ومن الثابت ان اريتريا قد سهلت طوال تاريخها تنوعا بشريا واجتماعيا وقد حدثت العديد من الهجرات والحركات البشرية المختلفة من امال النيل وشرق افريقيا وجنوب مصر والسودان والجزيرة العربية وتجمعت كلها فى الاراضى الاريترية . وقد جعل الموقع الاستراتيجى لاريتريا على مداخل البحر الاحمر - جعل لها دافعا تاريخيا واجتماعيا متميزا . فانثيوبيا نفسها لم تشهد هذا النوع العرص فثبت حبسية المرفضات وأسيرة للصراعات العرقية . ولا يوجد اسماء شامل حتى الآن عن عدد السكان فى اريتريا ، وطبقا لتقديرات الادارة البريطانية كان عدد الشعب الاريتري عام ١٩٥٢ بلغ ٣١٠.٠٠٠ نسمة منهم ٥١٤.٠٠٠ مسلمون ، ٥١٠.٠٠٠ مسيحيون ، ٧٠.٠٠٠ وثنيون وذلك بالإضافة الى ٣٢.٠٠٠ من الأجانب ، أما الآن فمن الأرجح ان عدد السكاو قد بلغ ٣ مليون نسمة تقريبا وهذه الأرقام المدعومة غير دقيقة لعدم إجراء اسماء شامل ودقيق نظرا لصعوبة الحصول على ارقام دقيقة على افراد القبائل الرحل .

راجع :

Richard Green Field, Ethiopia : A New Political History (New York, Praeger, 1965). op. cit. pp. 30-37.

وقامت بعدة إنفلاتات فيها ثم تأثرت ثقافة تلك التنظيمات بالتعقيدات القائمة في الواقع الإريتري حول وضع المسيحيين والمسلمين والخصائص الأفريقية والعروبة ، الأمر الذي ترتب عليه عدم الاستجابة الصحيحة . لهذه الحركة من جانب الشعب الإريتري وبالتالي عدم تحقيق مطالبه .

٢ - جبهة تحرير إريتريا وتطورها :

ظهرت حركة تحرير إريتريا رسميا في عام ١٩٦١ ، وذلك بقيام جبهة تحرير في إنغاما ، ولكن جذورها السياسية ترجع الى تلك السنوات هي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (١٤) ، اذ كانت تلك السنوات هي التي تمثل توزيع ووضع المستعمرات الإيطالية وما أثير حولها من جدل ، وبينما نجد أن الأراضي التي تعرف الآن باسم إريتريا كانت تقع اسميا ضمن إمبراطورية الحبشة قبل القرن التاسع عشر فانها لم تسلم كذلك من التجار والمستكشفين في إمبراطوريات مثل المصرية والأغريقية والقراسية والعرب والأتراك ، ثم أتت إيطاليا في نهاية القرن الثامن عشر ونغلبت على إريتريا وأقامت نظاما استعماريه هناك ، وبهزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية ، أصبح مستقبل إريتريا قضية يشوبها النزاع ، فنرى بريطانيا العظمى والاتحاد السوفييتي الوقت ما يتطلعون اليها ، وطلبت إيطاليا في بادئ الأمر بعودة إريتريا الى سيطرة روما ولكنها مع ذلك تمت نموها بأسلوب الاستقلال أما الحبشة (إثيوبيا) فقد ادعت بأن إريتريا جزء منها وطلبت بعودتها اليها . ومصر هي الأخرى طالبت بذلك معتمدة على الروابط التاريخية مع إريتريا قبل استيلاء إيطاليا عليها هذا الى جانب العدد الكبير من السكان المسلمين الذي شجع مصر (١٥) على تأكيد سيادتها على المنطقة .

أما الوضع بالنسبة للإريتريين أنفسهم فقد أيدوا وجهات نظر متباينة حول هذه المشكلة - مشكلة اقليمهم - بدءا من الاستقلال اليانم الى الانحرام مع إثيوبيا . فالسلبون كانوا يميلون عموما الى الحلول التي تضع مسافة ما بين إريتريا وإثيوبيا . أما المسيحيون فقد كانوا يؤيدون الحلول التي تعوى الروابط مع الحبشة . وفي عام ١٩٥١ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة

(١٤) راجع :

Robert L. Hesse, Ethiopia : The Modernization of Autocracy (Ithaca : Cornell University Press 1970).

Ibid

١٩٥٥ . ١١

اتحاد اريتريا مع الجبهة اتحادا فيدراليا مع احتفاظها بحكم شبه ذاتي وكيان مستقل ، وحتى ذلك الحين نجد أن بعض الأحزاب كانت تلتزم بالاستقلال ولذلك عارضت الانتخابات الأولى التي أجريت عام ١٩٥٢ تحت إشراف الأمم المتحدة .

وما أن وصل ممثلو أديس أبابا إلى المستعمرة الإيطالية السابقة حتى بدأوا في قمع القوات الانفصالية ، وقد وجد كثير من الزعماء الانفصاليين أنفسهم يتعرضون للمضايقات ويقبض عليهم ويرسلون إلى المنفى ، وردا على هذه الحملة تبنت جمعية اريتريا قرار اتهم فيه الجبهة بخرق الحقوق السياسية والمدنية في الإقليم (١٦) ، وقد جعل هذا الاجراء الامبراطور هيلاسلاسي يستبدل الحاكم العام ، ثم تلا ذلك قيام الحاكم العام الجديد بحظر قيام جميع الأحزاب السياسية التي تعارض الاتحاد مع الجبهة ، وبدأ الحاكم الجديد في بناء مرحلة إعادة تكامل اريتريا ضمن امبراطورية الجبهة ، وقد حدثت هذه الخطوة في سبتمبر عام ١٩٦٢ .

ونظرا لعدم قدرة الأمم المتحدة أو القوى العظمى التدخل لايقاف مناورات حكومة اثيوبيا المركزية ، فقد قامت جماعة من الزعماء الانفصاليين بتأسيس جبهة تحرير اريتريا في القاهرة بهدف أن تشن الجبهة نضالا مسلحا من أجل الاستقلال ، وقبل أن ينقضى عام ١٩٦١ بدأت هذه الجماعة أولى عملياتها العسكرية ضد السلطات الاثيوبية على الأراضي الاريترية (١٧) .

وفي البداية نجد أن جبهة تحرير اريتريا كانت تركز على خلفية اسلامية كبيرة يساعدها في ذلك توجيه عربي - اسلامي ، ولكن شيئا فشيئا انضم كثير من المسيحيين الى هذا النضال المسلح وأصبحت الصورة أكثر تشابها وأن شأها شيء من الماركسية . ونظرا لتجمع وتراكم الصراعات الايديولوجية الدينية والشخصية فقد أثر ذلك في النهاية ، الأمر الذي أدى الى حدوث تصدع في الحركة عام ١٩٦٩ . وبسبب هذا التصدع والانشقاق نشأ المجلس النوري لجبهة تحرير اريتريا الى جانب جبهة تحرير شعب اريتريا ، وكانت الجبهة الأولى تتكون من المجارئين القدامى في النضال من أجل

Robert L. Hogg, op. cit., pp 85-7.

(١٦)

(١٧) حول الأنشطة العسكرية حركة التحرير الاريترية فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ راجع : Hess, op. cit., pp 186-191.

التحرير كما كانوا يتمتعون بتأييد عربى أكثر منه ماركسى فى حين كانت الجبهة النائية تتسم بالماركسية الصريحة .

وتمشيا مع التوجيه العام وجهت جبهة تحرير اريتريا وجهتها صوب الدول العربية للمساعدة والتأييد وكانت هذه الدول تمثل العمود الفقرى لحركة تحرير اريتريا كمون خارجى لها وذلك حتى انهيار حكومة هيلاسلاسى فى اثيوبيا خلال عام ١٩٧٤ . غير أن درجة التأييد قد تفاوتت من قطر الى قطر ، ومن الأهمية بمكان فى هذا الشأن الاشارة الى أن درجة تأييد الدول العربية لحركة تحرير اريتريا قد مر بمنحنى متفاوت من السطوع والاقوال العربية لحركة تحرير اريتريا قد مر بمنحنى متفاوت من السطوع والأفول طوال تلك الستين . وفى خلال أوائل الستينات حصلت الحركة على مساعدة قوية قدمها عبد الناصر إذ أنه رأى فيها مطية ممكنة للارتقاء بنظراته العربية الشاملة ، وسمح المصرية لجبهة تحرير اريتريا بإنشاء معسكر تدريب قرب الاسكندرية ، كما كانت مصر هى التى تشرف فعلا على تدريب أعضاء الجبهة فى الاتحاد السوفييتى ، وعند تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦١ أقام هيلاسلاسى صداقة مع عبد الناصر . وقد أقتع الامبراطور هيلاسلاسى الزعيم المصرى بأن يخفف من تأييده والتزاماته تجاه الاريتريين . ومنذ عام ١٩٦٥ فصاعدا هبطت المساعدة المصرية لحركة التحرير لدرجة كبيرة وخاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ حيث انشغلت مصر أكثر فأكثر بالمعركة ضد إسرائيل .

أما السودان فقد أسرع كذلك فى تبني قضية جبهة تحرير اريتريا ولكنه بعد ذلك حاول الحد من تورطه فى مجازفات الجبهة . وفى أوائل الستينات سمحت حكومة الخرطوم لجبهة تحرير اريتريا بانشاء قيادة ميدانية لها فى كسلا على طول الحدود السودانية - الاريترية فى اراضى قبائل بنى عامر وكانت الجبهة فى الأصل تستمد منهم عوناً كبيراً . هذا بالإضافة الى مدينة كسلا تصلح كنقطة عبور للأسلحة المتجهة الى جبهة التحرير . الا أن هذه المساعدة قد عرضت السودان لهجوم محتمل من جانب اديس أبابا خاصة وأن السودان كانت تواجه حركة تمرد فى أقاليمها الجنوبية حيث السكان من السودا وفيهم أغلبية مسيحية ، وازاء حدة الصراع فى جنوب السودان رأت الخرطوم أنه من الحكمة لها أن تضع جبهة تحرير اريتريا تحت سيطرتها ، بل أنه حدث فى فترة أواخر الستينات أن حاولت حكومة السودان إيقاف التسهيلات التى تقدمها للجبهة فى كسلا ، وعلاوة على ذلك فقد حاول السودان

أن يلعب دور الوساطة بين أديس أبابا وجبهة تحرير اريتريا (١٨) وذلك بتشجيع قيام ترتيبات فدرالية جديدة تعطي اريتريا على الأقل معيارا للحكم الذاتي . ولم تقدم الخرطوم أى دور نشيط فى اقرار أو حل الموقف منذ أوائل السبعينات *

وقد ظهرت سوريا والعراق فى منتصف الستينات كأبطال لجبهة تحرير اريتريا وظلوا كذلك حتى عام ١٩٧٤ ، ويمكن تفسير هذا التأييد تفسيراً جزئياً بسبب وصول حزب البعث الى السلطة فى كلا البلدين إذ أن دستور حزب البعث ينص على أن أرض الوطن العربى تمتد من « خلف ٠٠٠ جبال الحبشة » أى بما فى ذلك اريتريا . وبسبب التصددع الذى حدث فى جبهة تحرير اريتريا عام ١٩٦٩ وتشكيل مجموعتى تحرير منفصلتين عام ١٩٧٠ فقد قامت سوريا والعراق بإدخال التغييرات فى سياسات تلك الجبهات ، بل وفى تأييدها لهما ، فبينما احتفظت سوريا بروابط قوية مع جبهة تحرير شعب اريتريا . نجد أن العراق قد احتفظت بروابط قوية مع جبهة تحرير شعب اريتريا ويلاحظ ان العداء بين نظام حزب البعث فى كلا البلدين هو الذى شجع على قيام هذه الاختلافات *

وفى أوائل ومنتصف الستينات أثارَت جبهة تحرير اريتريا - على الأقل - اهتماماً بسيطاً بقضيتها فى عدد آخر قليل فى الدول العربية ، والفوائد الملموسة التى استمدتها من هذا الاهتمام كانت محدودة ، وطبقاً لما ذكره الاريتريون أنهم حصلوا على وعد المساعدة من المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٢ ، ومع ذلك فقد غير الزعماء السعوديون رأيهم ازاء هذا الموضوع عندما بدأ كثير من المسيحيين فى الانضمام الى الحركة ، هذا الى جانب انشغال السعودية فى الحرب الأهلية فى اليمن . وعلى الرغم من أن المسلمين العرب فى لبنان أظهرُوا شيئاً من التعاطف تجاه جبهة تحرير اريتريا الا أن هذا التعاطف لم يسفر الا عن فتح مكتب للجبهة فى بيروت . وفى عام ١٩٦٣ قدمت الجزائر مساعدة رسمية لحركة التحرير وسمحت بإنشاء مكتب للمنظمة فى الجزائر . ومع ذلك فإن مساهمة الجزائر فى جهود حركة التحرير لم تخرج عن حدود متواضعة أى كانت فى مستوى متواضع بسيط *

وقد حصل الإريتريون على بطلين جديدين فى نهاية الستينات فبعد وصول معمر القذافى الى السلطة فى ليبيا عام ١٩٦٩ أصبحت طرابلس مركز اهتمام ، بل إن طرابلس هى التى تزعمت القضية الايتيرية باعتبارها قضية عربية ومن هنا أسرع ليبيا توريد السلاح لحركة التحرير فى اريتريا ، كما ان مجيء الراديكاليين العرب الى السلطة فى اليمن الجنوبى وبعد حصولها على الاستقلال عام ١٩٦٧ قد قدم تعزيزا جديدا للإريتريين ونتج عن ذلك أن أصبحت عدن نقطة عبور شحنات السلاح والمؤن المتجهة الى اريتريا .

وعلى الرغم من أن الدول العربية كانت المطمح الرئيسى للمعونات الأيتيرية الا أنهم لم يكونوا المطمح أو الهدف الوحيد ، اذ على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت قد استولت على قاعدة هامة فى « كنجينو » خلال الحرب العالمية الثانية واحتفظت بالسيطرة عليها وبالتسهيلات فيها بعد عام ١٩٥٢ فى مقابل التزامها بتقديى السلاح لأديس أبابا الا أن التوار الإيتيريين اعتبروا اندفاعهم نحو الاستقلال جزءا من « كفاح عالمى ضد الامبريالية » ومن ثم وحيوا انظارهم نحو القوى الشيوعية طلبا لمساعدتهم فى جهود التحرير . وحيث أن وجهات نظر زعماء الحركة قد اتسمت بصيغة شيوعية صريحة فان الاستمرار فى هذا الاتجاه قد تزايد ، فنجده مثلا أن جبهة تحرير سُمعب اريتريا على وجه التحديد قد مالت ميلا شديدا طلبا للتأييد الشيوعى وذلك بعد انفصالها عن جبهة تحرير اريتريا فى نهاية الستينات .

وقد تفاوتت ردود الفعل لدى القوتين الشيوعيتين الكبيرتين ازاء مطالب الأيتيريين فى المساعدة خلال عدة سنوات . فنجد الصين تقدم بعض المساعدة لوفى ما خاصة فى نهاية الستينات ، ولكن عندما وافق هيلاسلاسى على اقامة علاقات سياسية مع الصين عام ١٩٧١ وجدت بكين نفسها فى موقف حرج اذ بدأت تقلل تأييدها الفعال للإريتريين . ومن ناحية أخرى نجد ان الانحاد السوفيتى كان يقوم بتدريب الكوادر العسكرية لجبهة تحرير اريتريا منذ أوائل الستينات، الا أن موقف موسكو تجاه المنظمة كان محمدا خلال السنوات الأولى من قيام تلك المنظمة . ويرجع هذا التردد السوفيتى وعدم نوره بشدة فى القضية الايتيرية الى أمل السوفيت فى ابعاد إثيوبيا عن الغرب وأضعاف روابطها معه . وقد عارض هيلاسلاسى - كما سيأتى تفصيل ذلك فى موضع لاحق من هذه الدراسة - عارض بشدة الاتفاقية البريطانية - الامريكية لعام ١٩٥٩ التى ينص على ضم الصومال البريطانى والصومال الايطالى الواقع تحت وصايته الأمم المتحدة فى دولة مستقلة وبذلك حاول أن يمد جسورا مع الاتحاد السوفيتى ، ولكن فى منتصف الستينات أصبح من الواضح عدم وجود ما يبرر

اعادة توجيه في سياسات الامبراطور . وبعد ذلك خففت موسكو اتجاهات الحظر حول مساعدة الاريتريين . وفي الواقع كان الاتحاد السوفيتي عادة يستخدم الراديكاليين العرب كوسطاء وبالتالي فإن كم السلاح الكبير المتجه الى الاريتريين كان يأتي بهذا الأسلوب .

وعلى الصعيد المحلي الى الثورة الاريترية وفصائلها يمكن تقسيم تطورها الى مراحل زمنية كالآتي :

اولا : الفترة من ١٩٦١ - ١٩٦٥ وتنقسم هذه الفترة بقيام حركة تحرير اريتريا بتعبئة الاريتريين في الخارج وجمع التبرعات منهم لشراء الاسلحة .

ثانيا : الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٦٩ حيث اجتازت الثورة الاريترية مرحلة التعبئة العضوية الى مرحلة الثورة المسلحة الشاملة وهي المرحلة التي شهدت انتقال الثورة من حرب العصابات المحددة الى الكفاح الجماهيري المسلحة مع تعبئة العناصر البعالية والمتقفة في الخارج وضم جميع الطوائف مسلمة ومسيحية ومحاولة استخدام نفسية اوليات الى مناطق عسكرية ذات قيادات وانتشطة مستقلة وقد سبق ايضا ان هذه الفترة قد ايسمت بتأكيد الثورة الاريترية لوجودها على الساحة الدولية بالاتصال بالدول الاشتراكية ودول العالم الثالث .

ثالثا : وهي الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧١ حيث أخذت الانقسامات تظهر بين فصائل الثورة واستعدادا للمؤتمر الوطني العام ، وقد بدأت القوى النورية بالتخلص من القوى المعارضة في المجلس الأعلى للثورة التي يقودها من الخارج واختارت قيادة عامة في الميدان تأكيداً لفكرة الوحدة وكانت المنغلقتان الأولى والثانية في غرب اريتريا لهما نفوذ أكبر ، وفي المقابل كانت هناك « القيادات الثلاثية » التي احتفظت بنفسها حتى انشقت باسم « قوات التحرير الشعبية » ، وتجدر الإشارة الى أن الصراع في الجبهة وداخل جناحيها بين الوطنيين من جهة والديموقراطيين اليساريين من جهة أخرى ، وهذا الصراع قد عطل انعقاد المؤتمر الوطني حتى آخر ١٩٧١ ، كما أن هذه الفترة قد تبلورت فيها الانقسامات ، وبالرغم من ذلك فقد تجسست الثورة الاريترية وسط جماهيرها وحصلت على مساعدات خارجية كبيرة وتوفرت لها قوة عسكرية مدربة وبدأت تهتم بالتحقيق السياسي والايدولوجي وأهمهم الحركة الطلابية في هذه الفترة بجهد ملحوظ .

رابعا : الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٥ وتنقسم هذه الفترة بالصراعات

الداخلية بين ثنائيات ونصائل الثورة وسادت القطيعة بين جناحيها وأصبحت الثورة الاريتريّة ممثلة في تنظيمين ، أما المجلس الثوري للجبهة فقد تمسك بقرارات مؤتمراتها في حين أن قوات التحرير الشعبية لم تقبل هذا المفهوم أو لتتزم به ، وشهدت هذه الفترة أيضا اقتتالا وطنيا ودمويا تحت شعار تصفية الثورة المضادة ، وقد تمسكت قوات التحرير الشعبية بموقفها الرافض للمجلس الثوري ، وهذه التناقضات بين قوى الثورة الاريتريّة قد أثرت على قدرتها في مواجهة التحدي التاريخي لها بسقوط الامبراطور هيلاسلاسي دون قدرة على حسم الموقف ، الأمر الذي اضطر جناحي الثورة الى المغامرة في هجوم مشترك على أسيرة ، ورغم أن هذا الهجوم قد حقق أهدافا اعلامية إلا أنه لم يحقق إبعاده المرجوة على الصعيد الداخلي .

خامسا : الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٧ . وقد ظهرت في هذه الفترة محاولات لحسم الخلاف الناشب بين أطراف الثورة ، وبدلا من أن يؤدي الحوار الديموقراطي بين فصائل الثورة الاريتريّة الى حل الخلافات فقد أدى الى مزيد من الانقسامات ، وقد ذهبت بعض قوات التحرير الشعبية الى حد بذل محاولات مع المجلس الثوري في السودان لتحقيق الوحدة ، ولكن قيادات التحرير بالداخل اعتبرت هذا الحوار لا يمثل وجهة نظرها ، وتتسم هذه الفترة أيضا بضغط نظام الحكم الجديد في اثيوبيا لطرح القضية كمشكلة قومية داخلية وتزايد الصراع الدولي حول اثيوبيا نفسها وتعقد الموقف بالتالي أمام الثورة الاريتريّة وتعرضها للخطر . وبالرغم من هذه المواقف فقد حققت الثورة الاريتريّة في هذه الفترة انجازات هامة ، فالمجلس الثوري ضاعف من عمليات الميليشيا الشعبية ودعم التنظيم الجماهيري ودفع بغواته لتحصيل « تسيني » بمشروعاتها الزراعية وتكسر معسكر « على قدر » الحصين في غرب اريتريا ، ثم تقوّت الجبهة الشعبية الى « نفقة » في مديرية الساحل ثم الى كرن وسط البلاد ، ثم تحرك قوات التحرير الشعبية هي الأخرى « كقوة ثالثة » بما لديها من سلاح .

سادسا : أما في الفترة اللاحقة على عام ١٩٧٧ والفترة الحالية أيضا فان القوة الأساسية للثورة الاريتريّة تتمثل في جبهة معركة تحرير اريتريا بقيادة المجلس الثوري ثم الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا أو جبهة تحرير شعب اريتريا ، والجبهتان يتصرفان لبعضهما بهذا الوضع ، أما قوات التحرير الشعبية فلا تزال تمثل « القوة الثالثة » ، ومن أهم نقاط الاختلاف بين فصائل الثورة الثلاث أن جبهة تحرير اريتريا - المجلس الثوري تقوم بتنشيط المنظمات الجماهيرية ولذا فان قواها تستقطب معظم أنحاء اريتريا كما يسودها

التيار الاشتراكي ، أما الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا او جبهة تحرير شعب اريتريا فقد حملت اسم قوات التحرير الشعبية فانها تضم قوى متنوعة خارج جبهة اريتريا مما جعل سلوكها الداخلي يتسم بالسكرية فقط ، ويقوم برنامجها الاجتماعي على توفير الخدمات للمناطق المحررة وكذا للاجئين الاريتريين .

« ايثيوبيا »

١ - ايثيوبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية :

خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نجح هيلاسلاسي في صد ما اعتبره مخططات القوى الاوربية حول اراضي ايثيوبيا وخاصة منطقتي اريتريا و اوجادين . وتمسكت ايثيوبيا من الحصول على السيادة على هذين الاقليمين والتي كانت تعتبرهما جزءا أساسيا من ميراثها الشرعي(١٩) وبالإضافة الى ذلك فعندما أوضحت الحكومة البريطانية عام ١٩٥٢ أنها لن تستطيع ان تقدم السلاح او البعثات العسكرية الى ايثيوبيا ، بدأت أدیس أبابا التعامل مع الولايات المتحدة كي تحصل على احتياجاتها في هذا المجال . فقد حصلت على مساعدة عسكرية وأسلحة لمدة ٢٥ عاما من خلال اتفاقية تنص على ذلك في مقابل حصول الولايات المتحدة على تسهيلات في ميناء كاجينسو الهام في اريتريا والذي كانت تستخدمه الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية(٢٠) . ومن هنا فقد كان لهيلاسلاسي ما يبرره من الشعور بالأمن بعيدا عن أي تهديدات خلال معظم الخمسينات .

ومع ذلك فان قرار القوى الغربية بضرورة تشكيل جمهورية الصومال على الرغم من مطالب الصومال في اوجادين ، كل هذا حفز أدیس أبابا كي تعيد تقييم الموقف . وقد سبب تأييد الولايات المتحدة لهذا الاقتراح غضب حكومة ايثيوبيا . مما حد بهيلاسلاسي ان يطلب السلاح من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وذلك بهدف زيادة القوات المسلحة الايثيوبية من ٣٢.٠٠

(١٩) حول علاقات ايثيوبيا بالعوى الخارجية لعرون الافريقي قبل عام ١٩٧٤ ، راجع : Bel., The Horn of Africa : Strategic Magnet in the Seventies; Abir, cit : Conflict in Africa.

Donald N. Levine, Greater Ethiopia, op. cit. p p80-5.

الى ٢٠٠٠٠ مقاتل كى يستطيع ان يواجه ما اعتبره تهديدا بسبب قيام دولة الصومال ، ولم تلتزم الولايات المتحدة بتقديم العون المسكرى والسلاح فحسب بل أنها قدمت تأكيداً سرياً بأنها لها مصالح دائمة فى أمن اثيوبيا كما أنها تعارض أى نشاط يهدد تكامل اثيوبيا الاقليمى ، وقبل موته بقليل كان هيلاسلاسى مقتنعاً بهذا التأكيد .

وعلى الرغم من رضا الامبراطور عموماً عن الروابط الامريكية - الاثيوبية ، الا انه كان يشعر فعلاً بضرورة زيادة المساعدة عندما زحفت الستينات ، وكان الدافع لذلك خشيتته من انفصال اريتريا (٢١) وضرورة اعداد جيش قوى لمثل هذا الاحتمال . ولتحقيق ذلك إتجه عمداً الى قوة صغيرة ولكن ذات أهمية فى المجال المسكرى الا وهى اسرائيل . ولقد استجاب له الاسرائيليون بسرعة . ثم حدث هذا التعاون المسكرى عدة اراضٍ منها إعطاء فرصة لاسرائيل للعمل داخل دولة كبرى وأن تقوى مركزها فى المنطقة الواقعة تحت الصحراء الكبرى الى جانب تعزيز روابطها مع الولايات المتحدة من خلال الالتزام المسكرى كما أن هذا التعاون كان يسمح لهم بالعمل على عدم « تهريب » Azabizarlon بلد غير عربى على البحر الاحمر ، ولقد اكتسب الاعتبار الأخير مغزى كبير وذلك عندما حاولت مصر غلق مضائق تيران فى حرب ١٩٦٧ الى جانب غلق العرب لمضيق باب المندب فى حرب ١٩٧٣ .

وإذا لم يحدث الانقلاب المسكرى فى اثيوبيا عام ١٩٧٤ فمن الجائز ان يكون هيلاسلاسى قد اختط له سياسة تختلف عن السياسة السائدة هناك الآن ، ففى رحلته الى الولايات المتحدة عام ١٩٧٣ اكتشف هيلاسلاسى ان صانعى السياسة الامريكية غير راغبين فى تزويده بالمزيد من السلاح الذى يريده خاصة وأن الموقف كان يتدهور فى اريتريا بصورة رعبية ويمكن أيضاً ملاحظة أن الولايات المتحدة كانت تعكس رغبة فى عدم انقلاب الميزان المسكرى الهش بين اثيوبيا والصومال ، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الولايات

(٢١) حول علاقة اثيوبيا مارنيزيا وتطورها وخاصة فى المرحلة السابقة واللاحقة للحرب

العالمية الثانية - راجع :

E. Sylvia Pankhurst & Richard K. P. Pankhurst, *Ethiopia and Eritrea. The Last Phase of Reunion Struggle 1941-1952* (Woodford Green Essex England Lalidela House, 1953).

المتحدة. نفل من أهمية ميناء كاجينزو - ولقد أطاح العسكريون بالامبراطور هيلاسلاسى قبل أن يتمكن من التعامل مع هذه الظروف .

٢ - من حكم هيلاسلاسى الى الحكم الماركسى

وعموما فقد غيرت الأحداث في اثيوبيا من أوضاع منطقة القرن الأفريقى بصفة عامة ، ففي أوئل عام ١٩٧٤ أرغمت حركات التمرد داخل القسوات المسلحة الاثيوبية ، أرغمت هيلاسلاسى على تغيير مجلس الوزراء وأن يعلق مراجعة الدستور جاعلا رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مسئولون (٢٢) ، أمام البرلمان مباشرة - ومن هنا بدأ الانقلاب العسكرى يزحف جيشا وأدى نى النهاية بالإطاحة بالامبراطور ووصول القوة العسكرية الى السلطة فى سبتمبر ١٩٧٤ . وفى خلال شهور قليلة من قيام المجلس العسكرى المؤقت فانه قد سيطر تياجا وأكد عزمه على بناء الاشتراكية فى اثيوبيا وقتل بتاميم جزء كبير من الشركات الخاصة العاملة فى اثيوبيا كما اصدر مشروع اصلاح زراعى كبير والتزام بالحفاظ على الوحدة الوطنية وهذه السياسات - مع وجود الخلافات بين العسكريين أنفسهم - أدت بسرعة الى انقسام فى السلطة المركزية ثم أعقب ذلك قيام الثورات فى عدد من الاقاليم المجاورة لاريتريا .

وبدا فى الأفق أن فرض المصلحة مع حركة تحرير اريتريا أصبحت مرصبا قائمة ومعتمة ، كبا خشى الاريتريون من أن تقوم إديس أبابا بعمل عسكري لسحق الحركة ، ولهذا نجد أن جبهة تحرير اريتريا وجبهة تحرير شعب اريتريا قد عقدا اتفاقا للتعاون معا فى يناير ١٩٧٥ ، وبعد وقت قصير شنت الحركتان هجوما كبيرا على العاصمة الإريتريّة أسمرة ، وقد أوشك المجهود العسكرى الكبير على طرد الإثيوبيين من المدينة ، وتقاديا لهذه الكارثة كان على المجلس العسكرى أن يتنازل عن معظم المناطق الريفية والمدن الصغيرة والكبيرة للاريتريين ، بل أن الأهم من ذلك هو أن هذا القتال قد أدى الى هروب ١٠٠.٠٠٠ اريتري الى السودان للاجئين ، كما أن القوات العسكرية الاثيوبية تمكنت من تشريد معظم المدنيين الباقين وذلك بقطع الطعام والمؤن الأخرى عنهم ، الأمر الذى جعل حركة تحرير اريتريا تتجه عن التأييد وألأساعدات المادية بين الدول العربية (٢٣) ، غير أن الانقسام المستمر داخل

الحركة قد ازعج الدول العربية وبالرغم من ذلك فقد استجاب الكثير من الدول العربية لنداء الحركة^(٢٤) ففي مارس ١٩٧٧ ذكرت المصادر الايرتيرية أن العراق وسوريا والكويت وقطر وأبو ظبي من الدول التي تقدم مساعدات ملموسة ، كما ذكرت هذه المصادر أن السعودية قد وعدت بالمساعدة وإن ليبيا قدمت مساعدة عسكرية من قبل ولكنها توقفت مؤخرا ، وفي الشهر الأول من عام ١٩٧٧ قررت السودان تقديم المساعدة والتأييد للحركة ، أما الجزائر وتونس واليمن الجنوبي فقد قدمت تأييدا معنويا قويا .

إن السبب في إقبال الدول العربية على تقديم مساعداتها وتأييدها لحركة تحرير اريتريا وقتئذ - يرجع في معظمه على حد قول أحد الباحثين^(٢٥) - إلى منازلة السوفييت للنظام العسكري في أديس أبابا على حساب الايرتيريين ، ففي ١٤ يونيو ١٩٧٦ مثلا أذاع راديو موسكو باللغة الامهرية اقتراحات إبداءها المجلس العسكري الاثيوبي من أجل التسوية في اريتريا وهي «خطوة خاصة لإيجاد حل سلمي للمشكلة في إقليم اريتريا»^(٢٦) . ويرجع التأييد الإضافي أيضا وإلى حد ما - إلى ما يمكنه من اتجاه عام لتقديم المساعدة للقوى المناهضة للحكم العسكري الاثيوبي ، ويكفي أن نسوق مثلين : أولا سياسة المجلس العسكري الاثيوبي إزاء تأميم الأرض الزراعية الأمر الذي أثار التمرد في شعب عفار الذي يقطن الجزر المنخفضة بين هضبة إثيوبيا والبحر الأحمر ، وأدى هذا التمرد إلى قيام الحكم العسكري بهجوم تاديبي على أسايتا ومستعمرات عفار الأخرى في مايو ويونيو ١٩٧٥ مما نتج عنه خسائر كبيرة في الأرواح في كلا الجانبين ، غير أن نصيب عفار من الخسائر كان أكبر ، وقد قام سلطان عوسا Aussa على ميراها نفر وولد الذي تلقى تعليما أمريكيا بطلب المساعدة الخارجية من أجل انفصال أقلية عفار ، وقد هرب السلطان إلى السعودية في حين هرب ابنه إلى الصومال ، ونجح كل منهما في الحصول على العطف والتأييد الذي يريده .

(٢٢) راجع في تفصيل ذلك :

The New York Times (November 2, 1975, June 26, 1977) and Le Monde (March 16, 1977).

The Washington Post (August 6, 1977).

(٢٤)

David, E. Aldright : op. cit. p 156.

(٢٥)

Dailg Report : Soviet Union, Hereafter FBIS Sov. (June 16 1976); HI 5. (Emphasis added).

(٢٦)

أما المثال الثاني على مدى تقديم المساعدة لحركة تحرير أريتريا باعتبارها مناهضة للحكم العسكري الاثيوبي فإنه يتلخص في تجمع جماعات فدائيين في تايجر وولو وياجمندر وجوجام خلال ١٩٧٥ - ١٩٧٦ لمناوئة الحكومة الجديدة في أديس أبابا وتنصيب الشخصيات الليبرالية في النظام القديم والذين كانوا في المنفى (٢٧). وقد سبق إيضاح أن المجلس العسكري الاثيوبي استبعد فكرة التفاوض من أجل التسوية في أريتريا ، كما أنه ركز اهتمامه على اتخاذ اتجاه عسكري إزاء المشكلة خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٥ ، وأدى هذا إلى حرب طويلة كانت تستنزف الموارد المتواضعة في أديس أبابا بمعدل ٣٥٠.٠٠٠ دولار يوميا . ومع ازدياد الانقسام في السلطة المركزية في أجزاء أخرى من اثيوبيا وجدت الحكومة العسكرية نفسها في وضع يستلزم دمج الأسلحة والمستشارين كي تقوم بتدريب قوات إضافية لمواجهة الموقف .

وفي البداية رأى المجلس العسكري الاثيوبي ضرورة النظر في المصادر القائمة وموضوع الاستشارات . ولوقت ما كانت الولايات المتحدة هي المستشار العسكري الرئيسى لحكومة هيلاسلاسي واستمرت في لعب نفس الدور مع خلفائه النوريين ، ولكن عندما ظهر عدم استقرار النظام العسكري إلى جانب اتباعه اساليب القمع والتوجيه الماركسي ، أصبحت واشنطن مترددة أكثر وأكثر في مسألة تقديم أسلحة إضافية خاصة إذا استخدمت تلك الأسلحة في قمع الاريتريين ، وفي البداية حاولت الولايات المتحدة أن تجعل تدفق السلاح يصل إلى الحد الأدنى بحيث تستطيع أن تمارس ضغطا على النظاث العسكرية وسياساته (٢٨) .

وعلى الرغم من انكار الرسميين الاثيوبيين اتصالاتهم بإسرائيل إلا أن التعاون الفعلي الذي كان سائدا على عهد هيلاسلاسي استمر في ظل النظام العسكري . ومع تزايد الاهتمام العربي بمنطقة البحر الأحمر بصفة عامة وجدت إسرائيل أنه من الحكمة أن تقدم المساعدة العظمى لدولة تربطها بها روابط قوية في الماضي . وعلى أية حال فقد قام المستشارين الاسرائيليون عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ بتدريب القوات التي خدمت فيما بعد كحراس طانجستيه هايلي ماريام الذي ظهر كشخصية مسيطرة على المجلس العسكري في فبراير ١٩٧٧ . هذا بالإضافة إلى وجود حوالي ١٢ معلما يعملون بالفرقة الخامسة

Spencer, op. cit., pp 35 - 7.

Washington Post (March 5, 1978)

(٢٧)

(٢٨)

حتى عام ١٩٧٦ • وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٧ عاد الى اثيوبيا ما بين ٢٠ الى ٣٠ امريائيل لتدريب الاثيوبيين على حرب العصابات ، وعلى مدى سنوات أيضا كانت هناك تقارير بأن الطائرات الاسرائيلية كانت تصل الى اديس ابابا حاملة قطع غيار للمعدات الامريكية الصنع التي لدى اثيوبيا الى جانب حملها معدات سوفيتية الصنع حصلت عليها اسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كما ان الوحدات البحرية الاسرائيلية كانت تقوم بزيارات دورية لمينائي اسناپ وماساوا (٢٩) •

ومع توافر الاعتبارات السابقة فانها - بالرغم من ذلك - لا تقف بمطالب النظرات العسكرية الاثيوبية واحتياجاته المتصاعدة - ومن ثم فان اديس ابابا بدأت فتن البحث عن المساعدات في مكان آخر ، وحيث أن سياسات الحكومة العسكرية اتسمت شيئا فشيئا بالطابع الراديكالي التقدمي ، وجد العسكريون الاثيوبيون ضالتهم في الاتحاد السوفيتي كبديل منطقي - وبالنسبة لموسكو فقد كانت اثيوبيا تحظى بكثير من المميزات الى جانب تاريخها الطويل في مقاومة الاستعمار الغربي مما اعطاها وزنا كبيرا في المؤتمرات الافريقية (٣٠) ومن الناحية الاستراتيجية فهي تتمتع أيضا بكثير من الجاذبية فاذا استطاعت أن تسيطر تماما على الزنيزيا ، فإن هذا يمكن السوفيت من الوصول الى البحر من استخدام القوات البحرية السوفيتية لتلك الموانئ ، ومثل هذا الطرف قد يخلق بعض المتاعب للدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية •

ومع ذلك فان تورط الاتحاد السوفيتي مع الاربترين بالإضافة الى مركزه القوي في الصومال أدى الى تردد القيادة السوفيتية لفترة من الوقت • وطبقا لما نسرب من معلومات كان رأي موسكو أن أفضل وسيلة لقيام السلام في القرن الافريقي تكمن في إلغاء اتفاقية السلاح المبرمة بين اثيوبيا والولايات المتحدة وأن يحل محلها معاهدة مع الاتحاد السوفيتي ، وبهذه الطريقة تستطيع موسكو ان تضمن تعاون جميع الأطراف المتورطين في الصراع (٣١) •

وفي النهاية قررت القيادة السوفيتية - وخاصة مع ملاحظته من تعليمات اثيوبيا - قررت ان تتخذ موقفا من جانبا • وطبقا للتقارير الغربية

Spencer op. cit., pp. 63-4.

The Washington post (February, 1978)

The Washington Post (February 14, 1978)

٢٧٦

(١٠)

(٣١)

فقد توصل الاتحاد السوفيتي واثيوبيا الى اتفاقية سرية في ديسمبر ١٩٧٦ تسمح بوصول شحنات الاسلحة الى اثيوبيا وتتراوح قيمتها بين ١٠٠ - ٢٠٠ مليون دولار(٣٢). وكما هو معروف لم يلتزم المجلس العسكري بقطع علاقاته العسكرية مع الولايات المتحدة ولكن القضية أصبحت قضية أكاديمية وقد نصب مانجستو نفسه في فبراير ١٩٧٧ كقوى رجل في النظام العسكري وذلك خلال مواجهة دموية مع زعماء المجلس الآخرين . وازاء هذا الموقف وجدت أمريكا أن هناك اعتداء على حقوق الانسان فما كان مانجستو ماريام الا ان أمر البعثة العسكرية الأمريكية بالرحيل . كما أغلق القنصلية الأمريكية في أسمرة وأوقف ماكانت تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من أعمال وانجازات في كاجينو . وقد أدت هذه الخطوة الى أن تجرد الولايات المتحدة جميع الروابط العسكرية مع أدبس إبابا(٣٣) - وقد سافر مانجستو الى موسكو في أول مايو ١٩٧٧ في محاولة للتفاوض من أجل اتفاق تسليح سرى آخر يفوق كثيرا الاتفاق السابق ويقدر المحللون الغربيون أن هذه الامدادات قد بلغت ٤٠٠ مليون دولار(٣٤) .

ومع ذلك فإن المجلس العسكري الاثيوبي لم يضح كل بيضه في سلة السوفيت ونظرا لحسبته من اخطار التضامن العربي ضد اثيوبيا تجده يحاول ان يكسر هذا التضامن ، فوجد في ليبيا والسودان اللتان ساعدت علاقتهما بمصر - فرصة سانحة للمغازلة ويبدو أنه منذ منتصف عام ١٩٧٦ أخذت أدبس إبابا تقوى من علاقاتها بليبيا حيث هناك من الشواهد ما يدل على تقديم اثيوبيا العون للتوار المهديين الذين تشرف عليهم ليبيا بقصد الاطاحة بحكم الرئيس نميري . في يولية ١٩٧٦(٣٥) وبعد شهور قليلة انتشرت الشائعات بأن مانجستو قام بزيارة سرية الى ليبيا في يناير ١٩٧٧ . وعقد محادثات مع القذافي(٣٦) ، وكما سبقت والاشارة فان ليبيا أوقت مساعداتها لارتريا في أوائل ١٩٧٧ ، وفي خلال عودته من موسكو الى الحبشة توقف مانجستو في طرابلس ، ومن الواضح أن هدفه كان طلب المونة المالية للمحافظة على نظامه .

The Washington post (April 16 and May 7, 1977). (٣٢)

The Washington Post (May 7, 1977. and March, 5, 1978) (٣٣)

Ibid (March 5, 1978) (٣٤)

Te New York Times (July 7, August 5, and 8, 1976 and January 2: 1977) (٣٥)

The Washington Post (April 16, 1977) (٣٦)

وفي أقل من شهرين عقب هذا التاريخ وصل وفد ليبي الى أديس أبابا ووقع ستة اتفاقيات اقتصادية وفنية وبرتوكول للتعاون التجاري وقد أتاحت هذه الاتفاقيات قيام شركة نقل بحري مشتركة ثم كررت ليبيا وعودها بتقديم ٤٢٥ مليون دولار ، كما ضمنت تزويد اثيوبيا بالبترول - وقد تكون ليبيا قد وافقت على تمويل شحنات السلاح السوفيتية الى الجبهة •

وبالمثل حاولت أديس أبابا التقرب الى اليمن الجنوبي وقد حصلت على شيء من النجاح • وعلى الرغم من أن اليمن الجنوبي كان من أشد أنصار الاريتريين ، الا أنه بدأ يسهل وصول شحنات السلاح الى اثيوبيا في ربيع ١٩٧٧ • وفي التاسع من يونيو ١٩٧٧ وصل وفد النوايا الحسنة الذي يضم ٢٢ فردا الى أديس أبابا للزيارة • وعلى الرغم من هذه الاعتبارات الا أن السلطات اليمنية لازالت تسمح للاريتريين بالاحتفاظ بفتح مكتبهم في عدن •

وقد أدت جميع التطورات السابقة والتي طرأت على المسرح الدولي الى قلب المعطيات التقليدية في اللعبة التي قامت بها الدول العظمى في منطقة القرن الافريقي • وقد انعكس هذا التغيير على الصراع القائم في المنطقة على نحو سرعان ما أدى الى اندلاع الحرب بين الجانبين • ففي بداية عام ١٩٧٧ أعلنت عن استعدها منح الاستقلال لاقليم عفر وعيسى ، وأعلنت حكومة أديس أبابا عن خوفها من أن يفزو الصومال الاقليم بعد الانسحاب الفرنسي وكان هذا يعني اغلاق منفذ هام على البحر لاثيوبيا ممثلا في ميناء جيبوتي ، وقدرت حكومة مقديشيو بأنها ستحترم ارادة شعب الاقليم ، ومن جهة أخرى فقد تصاعد القتال في اقليم اديتريا اذ أصبح الثوار يسيطرون على جزء كبير من الاقليم وتآكد مرة أخرى عجز حكومة أديس أبابا عن قمع الثورة الاريترية وفي مايو ١٩٧٧ عند عقد مؤتمر وزراء الخارجية للدول الاسلامية في طرابلس، طالب الوفد الصومالي بضم اقليم اديتريا الى الصومال ويلاحظ أن وفد جبهة تحرير اديتريا لم يحضر المؤتمر •

وفي الأوجادين اتسع نشاط رجال المصائب المنتهين الى جبهة تحرير غرب الصومال مما دفع حكومة اثيوبيا الى اتهام الصومال بتحويل الحركات الانفصالية في الاقليم ، وفي نفس الوقت ووسط هذا التصاعد من الاندفاع نحو الحرب - كان الخبراء الكوبيون قد بدأوا يتوافدون على أديس أبابا بحجة تدريب القوات الاثيوبية ، وفي يوليو قرر الاتحاد السوفيتي وقف امداداته العسكرية للصومال •

وعلى صعيد آخر فإن تصاعد الحرب في المنطقة قد جرى في ظل عاملين
استجدا في القرن الافريقي وهما : الاختيار السوفيتي للورقة الاتيوية على
حساب الصداقة مع الصومال من جهة ثم التقارب الذي جرى بين الصومال
العربية من جهة أخرى وهذان العاملان قد أضفيا سمات مميزة على الحرب
وجعلا من ساحة القتال لأول مرة في تاريخ منطقة القرن الافريقي مسرح
لتنافس بين الدولتين العظميين ، وقد أنتقل هذا الصراع حتى الى منظمة
الوحدة الافريقية ذاتها بسبب التدخل الاجنبي من القوى العظمى *

التقارب السوفيتي الاثيوبي

١ - عملية التقارب :

أن تحرك الاتحاد السوفيتي بصفته المورد الرئيسي للأسلحة لاثيوبيا قد ترتب عليه ان "امسك" السوفيت بخطوط العلاقات بينهم وبين الارترين والصومال ، ولكن السوفيت وصلوا الى حد ضمان حصولهم على الكمكـة واكلها في نفس الوقت على حد تعبير أحد الباحثين(٣٧) حيث قدم السوفيت صنياعه لحل الصراعات في منطقة القرن الافريقي من خلال الاعتبارات الرئيسية الآتية :

١ - قيام اتحاد فيدرالي بين اثيوبيا الماركسية يضم ارتريا واقليم أوجادين .

٢ - أو قيام اتحاد فيدرالي أكبر يضم الدول الماركسية بحيث يشمل اثيوبيا والصومال واليمن الجنوبي وحتى جيبوتي (تلك المستعمرة الصغيرة على البحر الأحمر بين الصومال واثيوبيا والتي كان مقدرا لها الحصول على الاستقلال في صيف ١٩٧٧ وقد تحقق ذلك بالفعل) *

وعندما بدأت الاسلحة تتدفق على اثيوبيا بدا أن الاتحاد السوفيتي حاول أن يخفف من كم وكيف هذا السلاح بحيث لا يشكل هذا السلاح تهديدا للصومال . وبعد أن طرد المجلس العسكري الاثيوبي أعضاء السفارة الامريكية في اديس أبابا وما ترتب عليه من منع وتوقف شحنات الاسلحة في أبريل وقد وجد السوفيت الفرصة سانحة لأعضاء وأعضاء الصفة الرسمية على العلاقات السوفيتية الاثيوبية وذلك من خلال الزيارة التي قام بها مانجستو الى موسكو في مايو ولكن تلك المفاوضات أسفرت عن اصدار بيان بدلا من عقد اتفاقية ومن ثم فقد حاول السوفيت التلميح للصومال الذين تربطهم بهم اتفاقية صداقة وتعاون أنهم لا زالوا يخطون بهذا التقدير السوفيتي . بل أن السوفيت تجاوزوا حد التلميح اذ أن التقارير الصادرة عن الصومال في أواخر مايو أوضحت أن الاتحاد السوفيتي عرض زيادة المساعدات الاقتصادية وإن

يبدأ فوراً في العمل بذلك في عدة مشروعات كان مقرراً تنفيذها في لحظة الخمسية الصومالية (٣٨) .

غير أن الاريتريين أو الصاماليين لم يكونوا راضين بتاتا من تلك الحالة الجديدة من الظروف ، وجميع أفرع حركة تحرير اريتريا ملا رفضوا المخطط السوفيتي من أجل استعادة الوضع الفيدرالي لاريتريا مع انيوبيا ، علاوة على ذلك فقد أبرمت جبهة تحرير اريتريا وجبهة تحرير شعب اريتريا في ٣١ مايو ١٩٧٧ اتفاقاً يقضى بتوحيد حركة التحرير وإن يعملوا معاً لرد العدوان الاثيوبي. المنقب . بل أن جبهة تحرير انيوبيا قد تعهدت بإدخال عناصر صالح صابى والقوة التي يتزعمها ضمن الحركة (٣٩) .

وعلى صعيد الجهود الدبلوماسية بدأ الاريتريون من جديد يطلبون زيادة المساعدة والتأييد من الدول العربية خاصة تلك الدول التي يزعمها الوجود السوفيتي (٤٠) . وبمبدو أن الانطباع الذي تركوه كان قويا في كل من مصر والسعودية والسودان . وكان رد الفعل لدى الصومال يتسم بالحذر وليس التصميم ، فوجد سياد برى يرفض أى فكرة تجعل أوجسادين في أيدي الاثيوبيين (٤١) . ففي منتصف مايو ١٩٧٧ تحرك سياد برى أبعد من ذلك - فصرح علنا بأن امدادات السلاح السوفيتي إلى اثيوبيا تشكل « خطراً » فيمكن لحكومته أن تقف أمامه موقف اللامبالاة ، كما ألمح إلى أن ذلك قد يؤثر في النهاية على العلاقات الصومالية - السوفيتية . علاوة على ذلك فقد بدأ سياد برى في البحث عن إمكانيات التأييد عن بدائل جديدة سواء في الدول العربية أو الغربية (٤٢) .

وبالنسبة لتأييد الدول العربية . فإن ذلك له الأهمية القصوى ، حيث يأمل على القمة الدول الفنية بالبتروول وعلى الأخص السعودية التي كانت في مركز يسمح لها بتقديم مساعدة كبيرة وخاصة في مجال التسليح . وإزاء الاعتماد السوفيتي المتزايد بأثيوبيا في عامي ١٩٧٦ - ١٩٧٧ حاولت الرياض أن تعهد مفيدشيو عن موسكو في مقابل عروض بالمساعدة . وقد زودت

The Washington Post (May 26, 1977).

Ibid (June 9, 1977)

Ibid

FRIS — MEA (May 27, 1977) CI

The Washington Post (May 17, 1977), Ibid.

٢٨١

(٣٩)

(٤٠)

(٤١)

(٤٢)

السعودية الصومال بمعونة اقتصادية تقدر بحوالى ٢٨ مليون دولار عام ١٩٧٦ الى جانب مساعدة أخرى تراوحت بين ١٦ - ١٨ مليون دولار خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٧ (٤٣) . وفى نهاية مارس ١٩٧٧ اشترك سياد برى فى اجتماع دعى اليه الرئيس السودانى جعفر نميرى وحضره زعماء شمال وجنوب اليمن وكان السعوديون يرقبون عن كثب . واسفر هذا الاجتماع عن الدعوة لجعل البحر الأحمر « منطقة سلام » وذلك من خلال تعاون جميع الاطراف المعنية . وعموما فان هذا الاقتراح كان يشير الى قيام تحالف بمنع الدول الكبرى واسرائيل من التغلغل فى المنطقة . فلو كانت الصومال قد انضمت لمثل هذا التحالف فان السعودية قد وعدتها بمعونة تصل الى ٣٠٠ - ٣٥٠ مليون دولار ، هذا الى جانب الاعتمادات المخصصة لشراء السلاح من الغرب . وفى شهر مايو يبدو أن السعوديين قد أعادوا تأكيد هذا العرض (٤٤) .

ان الأمر الذى أثار الاهتمام لدى الصومال هو ضرورة الحصول على مصدر اكيد للسلاح ، وان الدول الغربية هى الهدف فى هذا الشأن وبدات فى الاتصال بالولايات المتحدة بمعونة الى الصومال يؤيد رغبة الصومال فى السلاح بشرط أن تتخلى الصومال عن مطالبتها على حدود كينيا وجيبوتى . وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا بهذا المعنى دون ذكر الشروط المسبقة أو المفروضة على الطلب الصومالى ، وفى نفس الوقت اشارت بريطانيا وفرنسا الى رغبتهما فى تزويد الصومال بالأسلحة (٤٥) .

ونتيجة لهذه التحركات التى قام بها سياد برى دون مساعدة موسكو ، فقد قرر فى منتصف يوليو تحقيق أهداف الصومال فى أوجادين وذلك قبل أن تتدفق الأسلحة السوفيتية على اثيوبيا . ومنذ عام ١٩٦١ نلاحظ أن جبهة تحرير الصومال الغربى التى تكونت من الفراد ولدوا فى اثيوبيا ولكنهم يتلقون اللون والمساعدة من اثيوبيا قد قاموا بحرب المعصابات فى اقليم أوجادين . وقد صعدوا نشاطهم بصورة جوهريه فى عامى ١٩٧٦ - ١٩٧٧ (٤٦) وفى نهاية يوليو ١٩٧٧ صعد سياد برى من الصراع وذلك بدفع وحدات

The Washington Post (April 16, and May 21, 1977). (٤٣)

Ibid (May 24 and 26, 1977). (٤٤)

The New York Times (July 27 1977). (٤٥)

The Washington Post (May 24 and July 20, 1977). (٤٦)

عسكرية صومالية نظامية الى جانب جبهة تحرير الصومال الغربي(٤٧) . وقد أدى هذا الإجراء الى أن تقطع إثيوبيا علاقاتها مع مقديشيو في أول سبتمبر ، كذلك فقد استمر الهجوم الصومالي ، وفي نهاية سبتمبر سيطر الصوماليون على كل اقليم أو جادين فيما عدا مدينتي هرر وديري داوا(٤٨) .

إن نقسوب الحرب على نطاق واسع بين الصومال وإثيوبيا جعل من التأكيدات الخارجية أمرا حيويا لكلا الطرفين المتحاربين . وكان كل طرف يضغط على الاتحاد السوفيتي حتى ينحاز الى جانبه في الصراع(٤٩) . ونفس الوقت أهابت مقديشيو بالولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى بأن تقى برعودها بشأن امدادات السلاح كما أن أديس أبابا على الطرف الآخر بذلت جهودا كى تقلل التوترات القائمة بينها وبين الولايات المتحدة وان تجعل نفسها صورة من دول عدم الانحياز وذلك بهدف استعادة تدفق السلاح الامريكى على الأقل(٥٠) . كما طلبت نفس الشيء من اسرائيل بل وحتى طلبت قوات مدربة من كوبا(٥١) وقد وجه كل من الطرفين اهتمامه الى الدول العربية ، وخاصة تلك الدول التى كانت تبدي شيئا من الرد فى الماضى القريب ، فقد أرسلت إثيوبيا - على سبيل المثال - وفدا اقتصاديا الى اليمن الجنوبي فى منتصف سبتمبر لمناقشة وسائل تقوية العلاقات بين البلدين(٥٢) وفى نفس السياق سافر سياد برى الى سوريا ومصر والامارات العربية وقطر والسعودية للتباحث مع زعماء تلك الدول(٥٣) ، هذا الى جانب اجتماع السفير الصومالى فى الخرطوم بالرئيس جعفر نميرى أثناء جولة سياد برى وحتى بعد عودته الى مقديشيو حيث بعث برسالة شخصية الى جعفر نميرى(٥٤) .

وقد أدت جهود كلا الطرفين الى نتائج مختلطة متشابكة ، فالاتحاد السوفيتي من جانبه حاول أن يستقطب أطراف المحنة التى تواجهه هو بالدرجة الأولى . وبعد تزايد حدة القتال فى يوليو صجبت روسيا مستشاريها

News Week (September 26, 1977). (٤٧)

FBIS — SSA (September 8, 1977). (٤٨)

The Washington Post (September 20, 27, 1977). (٤٩)

(٥٠)

Ibid (August 12, 1977).

(٥١)

FBIS — SOV (September 19, 1977).

(٥٢)

FBIS — MEA (September 15, 1977)

(٥٣)

Ibid (October 4, 1977).

(٥٤)

العسكريين العاملين في الواحدات العسكرية الصومالية . وفي نفس الوقت بدأت ترسل أسلحة ثقيلة الى أثيوبيا ، وعلى الصعيد الدبلوماسي كانت روسيا تأسف للقتال وحاولت الوصول الى وقف إطلاق النار. وبدأت المفاوضات بين الطرفين المتحاربين (٥٥) . وعلى الجانب الآخر أخبرت الولايات المتحدة والقوى الغربية الكبرى - أخبرت الصومال بأنها لن تقدم لها الأسلحة نظرا للنشاط الذي تقوم به في أوجادين (٥٦) وأما الوضع بالنسبة للمساعدة من إسرائيل وكوبا ، فلم تترددا عن تقديم المساعدة لأثيوبيا (٥٧) أما عن وضع الدول العربية فقد تلقت الصومال عبارات التأييد وخاصة من تلك الدول التي نباحت معها بشأن الوضع في أوجادين وقدمت مصر والسعودية والمغرب والعراق وسوريا صورا ملموسة من المساعدة . وكان السودان هو البلد العربي الوحيد الذي أبدى تحفظا واضحا ، لأن السودان لم يكن متورطا في الصراع الصومالي للاستيلاء على أوجادين خشية أن تفتح عليه مثل هذه الخطوة محاولات تمر وعصيان في الاقاليم المسيحية الجنوبية من السودان .

ونجحت أثيوبيا أيضا في جذب اليمن الجنوبي الى جانبها ، ولكنها لم تنجح بنفس القدر مع ليبيا ، وبينما كانت ليبيا تساعد على تدفق السلاح الى الحبشة خلال الصيف ولكن على أساس « ان الطرفين أصدقاء » . فانها كانت نهديف في الواقع الى انتهاء الصراع (٥٨) علاوة على ذلك فقد أثار القذافي الى أنه لا يؤمن بمسألة التعديل التي أعقبت الاستعمار « الا أن هناك حالات خاصة » يجب تعديلها وإذا كان النزاع الصومالي - الاثيوبي أحدها « فأننى على اقتناع .. بضرورة الوصول الى حل وسط بين الصومال وأثيوبيا » (٥٩) .

٢ - النتائج على الصومال :

غير أن رصد التطورات المختلفة على مستوى الاطراف المباشرين في الصراع في منطقة القرن الافريقي وهما أثيوبيا والصومال - أوضح رصد تطور الأحداث صعوبة الموقف الذي تواجهه الصومال حيث وجدت الصومال

The Washington Post (August 15, 1977).

(٥٥)

Ibid (September 1, 1977).

(٥٦)

(٥٧) راجع في بمصيل ذلك خطاب موسى ديان وزير خارجية إسرائيل بتاريخ ٥ فبراير

١٩٧٨

The Washington Post (September 1, 1977).

(٥٨)

Le Monde (September 25, 26, 1977).

(٥٩)

نفسها في مأزق حقيقي من جميع الوجوه خلافا لما اقتنع به الرئيس الليبي . فالصومال وجدت نفسها بدون حليف قوى يستند اليه في الصراع سياسيا وعسكريا ، كما إن الاطراف الاقليمية قدرتها على المساعدة محدودة خاصة اذا وضع في الاعتبار أن الدولتين العظيمين تعارضان صراحة منطق الصومال وحركتها في الصراع بحيث تقف كلتاهما - كما سبق ايضاح ذلك - بجانب مبدأ قديمية الحدود الافريقية الموروثة عن المرحلة الاستعمارية وهو المبدأ الذي يؤيده في نفس الوقت البنية الدول الافريقية *

من ناحية أخرى فإن جهد الصومال الذي يهدف الى توحيد كل الشعب الصومالي تحت علم واحد مع مشروعية هذا الجهد هو الذي فتح الباب لتدويل الصراع في المنطقة في حين أن قدرات الصومال وحساباتها لم تكن كافية لحسم الامر قبل استفحاله ويفسر هذا سبب اعلان الصومال عن سحب قواتها من اقليم أوجادين بعد الضربة القاصمة التي تلقتها على أيدي اثيوبيا بالمساعدة الفعالة التي تلقتها من موسكو وهافانا *

وفيما يتعلق باثيوبيا فإن المساعدات التي حصلت عليها من الاتحاد السوفيتي وكوبا واليمن الجنوبية قد جعلتها قادرة على استعادة زمام المبادرة في أوجادين كما سيأتي تفصيل ذلك ، ولكن اريتريا بالطبع واحداثها تأتي في المقدمة وقد تنبأ النظام العسكري الاثيوبي أن بإمكانه بالتالي كسب الصراع عسكريا . ضد الصومال والاريتريين بمساعدة السوفيت والكوبيين وعموما فقد تحول المدفعين ضد الصومال والاريتريين وكانت مراحل هذه الفترة تاريخيا كالآتي : في نهاية أكتوبر كان من الواضح أن التقدم الصومالي في أوجادين قد توقف ، هذا الى جانب توقف الاتحاد السوفيتي عن امداد الصومال بالسلح ، ويضاف الى ذلك ارسال السوفيت لبعثة عسكرية على مستوى عال الى اثيوبيا لوضع خطة للزيد من السلح السوفيتي لاثيوبيا^(٦٠) وعلى ضوء هذه الظروف ، وفي محاولة ضمان فرص الحصول على الامدادات العسكرية من القوى الغربية ، فقد طرحت مقديشيو في منتصف نوفمبر جميع المستشارين السوفيت في الصومال بما في ذلك التسهيلات في ميناء بربرة^(٦١) وقد كان لهذا التصرف تأثيره النسبي على الصومال حيث رفضت الولايات المتحدة والقوى الغربية ، حتى مجرد التفكير في تزويد الصومال

بالسلاح طالما بقيت قواتها المسلحة في أوجادين • وعلى الرغم من استعداد كثير من الدول العربية - خاصة مصر والسعودية - لتقديم بعض المعونة ، إلا أن الجميع وضعوا في اعتبارهم مشاعر الدول الأفريقية التي تقع وراء الصحراء الكبرى واحتمال أن ينطبق عليهم موضوع تعديل الحدود الموروثة عقب الاستعمار • هذا إلى جانب وجود قيود عسكرية وسياسية واضحة على قدرة العمل العربي • وبينما كانت مصر تفتت بعض السلاح السوفيتي إلا أنها كانت تدخر لنفسها كميات كبيرة نظرا لصراعها المزدوج ضد كل من إسرائيل وليبيا ، أما السعودية فقد استطاعت شراء دبابات فرنسية ولكنها وجدت نفسها مقيدة بسبب قانون الولايات المتحدة الذي يمنع انتقال أي أسلحة أمريكية إلى طرف ثالث • ومن ثم فقد اتسمت المساعدة العربية بالطابع المالي (٦٢) •

وكانت النتائج السلبية لهذه الخطوة بالنسبة للصومال نتائج وخيمة لأن هذا المناخ أتاح للاتحاد السوفيتي أن يتحرر من القيود التي تحمّلها من قبل إزاء مقديشيو ، وحيث أن موسكو قد شعرت بأن نظام مانجستو نظاما هشاً وإن هذا النظام العسكري لا بد من بقائه فالذي حدث هو أن موسكو امتزكت مع هافانا (كوبا) في إقامة بناء عسكري قوى في اثيوبيا (٦٣) •

وفي نوفمبر ١٩٧٧ أقام الزعماء السوفيت جسرا جويًا يحمل امدادات السلاح والمعدات إلى اثيوبيا لدرجة أن طائراتها كانت تخترق المجال الجوي لبعض الدول دون تصريح • وسار ذلك جنبا إلى جنب مع قدوم القوات السوفيتية الكوبية (٦٤) • وفي أول مارس ١٩٧٨ قدم السوفيت ما يعادل بليون دولار من الأسلحة للجيش وقدرت المخابرات الأمريكية عدد الكوبيين بـ ١١٠٠٠ وعدد السوفيت ١٠٠٠ رجل بالإضافة إلى الكوبيين الآخرين القادمين في الطريق (٦٥) • وكان الاثيوبيون قد شنوا في فبراير ١٩٧٨ هجوما كبيرا تحت قيادة الفريق فاسيلي ايفانوفيتش بتروف نائب القائد العام للقوات المسلحة السوفيتية إلى جانب القوات الكوبية بقيادة الفريق أرنالدو اتسكو نائب وزير الدفاع الكوبي على أن تكون القوات الكوبية هي رأس الحربة في

The Washington Post (November 18, 1977).

(٦٢)

FBIS — SOV (November 18, 1977).

(٦٣)

The New York Times (December 14, 1977).

(٦٤)

Ibid.

(٦٥)

هذا الهجوم (٦٦) . وقد برهن هذا الهجوم على الكنيز بالنسبة للصومال فعقب الهزيمة القاسية في جججى أصبحت القوة الصومالية غير فعالة وأعلن سياد برى في ٩ مارس ١٩٧٨ أنه سوف يسحب كل قواته النظامية من أوجادين (٦٧) .

وعلى الرغم من الانسحاب إلا أن الصومال صرحت بأن الكفاح من أجل التحرير سوف يستمر . وهكذا ألقى سياد برى العبء برمته عن هامله (٦٨) ، إذا في أبريل بدأ نشاط حرب العصابات في أوجادين وكان رد اثيوبيا بالتهديد باحتلال الصومال ان لم يتوقف هذا النشاط (٦٩) .

ولقد شعرت الصومال بشيء من خيبة الأمل تجاه الدول العربية بسبب الفجوة الكبيرة بين وعودهم وبين ما يقدمونه فعلا . فركزت مقديشو على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين (٧٠) . ولقد شعرت الصومال على الفور بأن الصين لن تستطيع أن تفي بمطالبها وهذا يعني أن السوفيت والأمريكيين هم البديل المتاح (٧١) . وكلا الطرفين وضع شروطا مسبقة كي يستجيب لمطالب الصومال . فطلبت أمريكا تأكيدات بأن الصومال لن تخرق الحدود مع كينيا أو اثيوبيا (٧٢) . أما الشروط الدقيقة التي وضعها السوفيت فلم يعلن عنها ولكن يبدو أنها كانت قاسية ، ٣ أنها ل تكن ذات طبيعة محيطة وبالتأكيد كانت تلك الشروط تشتمل على احترام سيادة و اثيوبيا الوطنية (٧٤) وفي النهاية رأى سياد برى أن شروط الولايات المتحدة أخف من شروط السوفيت لأوت في بداية يونيو ١٩٧٨ استجابت واشنطن لطلب مقديشو وأعلنت الأولى أنها سوف ترسل بعثة عسكرية ماريكية الى الصومال كخطوة أولى في سبيل تقديم أسلحة « دفاعية » تقدر بحوالى ١٥ مليون دولار .

-
- | | |
|---------------------------------------|------|
| Newsweek (February 13, 1978). | (٦٦) |
| FBIS — SSA (March 10, 1978). | (٦٧) |
| Washington Post (March 17, 1978). | (٦٨) |
| The Washington Post (April 15, 1978). | (٦٩) |
| Ibid (April 18, March 15, 1978). | (٧٠) |
| FBIS — SSA (May 3, 1978). | (٧١) |
| The Washington Post (March 30, 1978). | (٧٢) |
| FBIS — SOV (February 6, 1978). | (٧٣) |

٢ - النتائج على اريتريا:

وبالتخلص من التهديد الخطير في أوجادين في مارس ١٩٧٨ وجهت اديس أبابا اهتمامها الى ساحة الصراع الأخرى في اريتريا . ولقد التحق مانجستو مرازا بن تعترف اريتريا بالسيادة الاثيوبية عليها كجزء في أي تسوية للقضية الاريترية وكرر بنفس الشيء عقب النصر في أوجادين . ومع ذلك فقد لاقى صعوبات شتى كى . يرغم الاريتريين على قبول شروطه . وعلى الرغم من المساعدة السوفيتية له عام ١٩٧٧ لفرض سيطرته على الاقليم الا أن السوفيت تراجعوا عن هذا الموقف وقد يرجع هذا التجول في السوفيتي الى رأى الكوبيين في هذا الموضوع اذ أن هافانا كانت تعارض مخططات مانجستو في سحق النوار (٧٤) . وقد تراوح عدد القوات الكوبية في اثيوبيا بين ١٦ ألف الى ٧ ألف ، الا أنهم لم يتورطوا بمباشرة في القتال . في ازيتر (٧٥) . هذا الى جانب أن فيدل كاسترو كثيرا ما يحب الطرفين الى التفاوض لحل الصراع (٧٦) .

وعلى الرغم من تعدد المصادر ، الا أنها لم تكف مانجستو لقمع التوار الاريتريين . بل أنه لم يعد يستطيع أن يحصل على أكثر مما حصل عليه من تلك المصادر . وتدل بعض الشواهد على أن اليمن الجنوبي قد أرسل في وقت ما عدد صغير من الطيارين وربما عدد من القوات البرية لمساعدة اثيوبيا في اريتريا غير أن ذلك كله قد توقف فيما بعد بسبب رغبة الرئيس اليمني وقتئذ (٧٧) في تحسين علاقاته مع الدول العربية المحافظة . وبالتأكيد فإن الحكومات اليمنية الجنوبية التي جاءت في الفترة اللاحقة وضعت في اعتبارها موقف مانجستو المتصلب تجاه الاريتريين .

اما ليبيا فقد رأت ضرورة إيجاد حل من خلال التفاوض وذلك في نهاية عام ١٩٧٧ (٧٨) - واسرائيل كان من الممكن أن تقدم بعض

The Observer, London (February 26, 1978).

(٧٤)

Ibid

(٧٥)

The Washington Post (March 20, 1978).

(٧٦)

(٧٧) وكان وعند سالم ديبج على وربما كان ذلك من الأسباب الى اطاحت به في الحرة انلاحه بمصره بواسطة الماركسيون المعتمدون والجماعات المؤيدة للسوفيت وعلى رأسها عبد الفتاح اسماعيل الذي أطيح به هو الآخر وأغفى من صاحبه فما بعد .

Le Monde (September 25-26 March 1977).

(٧٨)

الاستشاريين ومساعدات متواضعة أخرى من أجل العمليات ومع ذلك فإن الأحداث خلال أوائل عام ١٩٧٨ جعلت من الصعوبة بمكان بالنسبة لمانجستو أن يطلب هذه المساعدة . ففى أوائل فبراير صرح وزير الدفاع موشى ديان علنا بأن إسرائيل تتعاون مع اثيوبيا فى الميدان العسكرى وأدى هذا التصريح الى استياء السوفيت الى الحد الذى اضطر معه مانجستو الى طرد المستشارين الاسرائيليين على الرغم من أنه لم يقطع علاقائه السياسية كلية مع اسرائيل .

وعلى الرغم من صعوبة المشكلة فقد قام المجلس العسكرى الاثيوبى بحركات استطلاع عسكرية و « جس نبض » متفاوضه الشدة فى اريتريا خلال ربيع ١٩٧٨ . وفى يونيو شنت اثيوبيا هجوما شاملا على الزوار الاريتريين . ولم تحصل اديس ابابا على أى نصر جوهري الا فى أواخر يوليو . ومع ذلك فإن تلك الانتصارات كانت متواضعة فى طبيعتها(٧٩) . وقد أثار هذه الأحداث عدة تساؤلات خطيرة حول قدرة مانجستو على فرض ارادته على الاريتريين بدون مساعدة عسكرية من قوى خارجية .

وبالرغم من أن الاريتريين لا يزالون يخشون اشتراك الكوبيين والسوفيت فى الوقت الحالى مع اثيوبيا بهدف سحقهم ، الا أنهم - اى الاريتريون - وجدوا أن موسكو وهافانا تؤيدان الحل السلمى للصراع ، ولكنهم فى نفس الوقت يرون أن استقلالهم لن يكون تحت السيادة الاثيوبية كما أنهم لا يحددون ما تراه موسكو وهافانا بقيام اتحاد فيدرالى(٨٠) . ونتيجة لذلك بدأ الاريتريون فى إعادة تنظيم أنفسهم كاختبار للقوة ونبذوا الفركة فيما بينهم . وفى نهاية(٨١) ابريل ١٩٧٨ كونت جبهة تحرير اريتريا وجبهة تحرير شعب اريتريا قيادة موحدة سياسية وتعاهدوا أنه ازاء الخطر الذى يواجههم فانهم سوف يعملون من الآن فصاعدا على شن هجوم عسكرى مشترك . وقد تلى ذلك محاولة الاريتريين التأكيد من وجود موافقة قوى خارجية وضمائنها وفى هذا الخصوص ركزوا على الدول العربية حيث أنهم وجدوا أنه لا السوفيت ولا الكوبيين يؤيدون وجهة نظرهم على الاستمرار فى شن الهجوم على القوات الاثيوبية ومن ثم فقد ألقى الاريتريون باللوم على القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة على حد ما تراه أحد الباحثين(٨٢) .

The Washington Post (April 27, 1978).

(٧٩)

The Observer, London (June 11, 1978).

(٨٠)

FoRS — SSA (July 3, 1978).

(٨١)

David E. Albright, op. cit. pp 169-170

(٨٢)

ان ما كان يطلبه الثوار الاريتريون من الدول العربية منذ هزيمة الصوماليين في اوجادين يختلف عما كانوا يطلبونه عام ١٩٧٧ . ومن الواضح انهم بدأوا بعد ذلك في أن يقرنوا للقول بالفعل وان يوفوا بالفصل بوعودهم(٨٣) ، غير أن هذا الاتجاه اتسم بالتنوع ، فنجد السودان مثلا بعد اعلانها تأييدها لاريتريا في القتال من أجل الاستقلال في أوائل عام ١٩٧٧ تراجعت عن هذا الموقف وطالبت بوجود وسيط أو مصالحة خاصة عندما تفاقمت الحدود مع الحبشة(٨٤) وعلى نطاق اوسع فقد قدم متحدث رسمي اريتري التماسا الى جامعة الدول العربية طالبا اعتماد مبلغ ٣٠ مليون دولار في سبتمبر ١٩٧٧ بصورة عاجلة لشراء أسلحة خفيفة ومتوسطة لتسليح ٢٠٠٠٠ مقاتل ولكن الاستجابة المتواضعة التي تلقاها جعلته يوجب الدول العربية في مارس ١٩٧٨ للبحث وراء تلك بالرغم من « حملات الدعاية التي تطلقها تلك الدول » .

وعموما فقد أسفرت هذه المحاولات عن بعض النتائج حيث أجيب الاريتريون جزئيا الى طلبهم بالحصول على تلك المعونة ولكن على شكل أقساط . ففي أوائل أبريل ١٩٧٨ مثلا أكدت الجزائر الليبرالية تأييدها لاريتريا على الرغم من زيادة المعونة السوفيتية لاثيوبيا كما ربط عدد من الدول العربية بالقضية الايتيرية(٨٥) ، فقد حرض مصادر كويتية بأن الانتقادات الايتيرية للعرب ترجع الى العرب أنفسهم وما قدموه(٨٦) ، كما أدانت السعودية بشدة اثيوبيا لمحاولتها قمع الحركة الايتيرية عسكريا(٨٧) . وعلى الرغم من اتباع السودان دون الوسيط ، الا أنها أيدت مناقشة القضية الايتيرية في منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمة الذي عقد في الخرطوم في شهر يوليو ١٩٧٨(٨٨) .

FBIS — SSA (March 17, 1978).

(٨٣)

The Washington Post (April 9, 1978).

(٨٤)

FBIS — MEA (September 7, 1977)

(٨٥)

(٨٦) الرأي العام - الكويت ١٤ مارس ١٩٧٨ .

FBIS — SSA (April 10, 1978).

(٨٧)

Ibid (July 25, 1978).

(٨٨)

موافق للدول الكبرى ومنظمة الوحدة الافريقية وتفسير عوامل التغيير

الموقف السوفيتي وتفسير عوامل التغيير

مع بداية عام ١٩٧٥ انفصل محور الصراعات الدولية وما رافقها من حرب باردة وساخنة الى افريقيا والشرق الأوسط حيث تركزت في هذه المرحلة أهمية طرق المواصلات في القرن الأفريقي بصفة خاصة والموارد الاقتصادية والبتترول وفوائض رموس الأموال والكثير من المواد الاستراتيجية في الشرق الأوسط وافريقيا ، وبات واضحا أن من يمكنه السيطرة على هذه المناطق الفنية سوف يتحكم أيضا في طرق الملاحة الدولية وبالتالي يؤدي دورا أساسيا في صياغة جانب هام من التطورات السياسية العالمية ، وتمثلت الاتجاهات الرئيسية للتدخل السوفيتي في افريقيا بصفة عامة في أن الاتحاد السوفيتي يهدف الى تحقيق مصالحه القومية وأمنه القومي ، وأدخل السوفيت في حساباتها عاملين رئيسيين : أولا : أنهم يواجهون دولا وأسمالية ربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ثانيا : هناك الصين أيضا . وهكذا تحرك الدور السوفيتي في ابرار استراتيجية عالمية تماما مثل الدور الأمريكي حيث اعتبرت القارة الافريقية بمثابة وحدة واحدة متكاملة بصرف النظر عن الاهتمام بمنطقة معينة ، ولكن الاهتمام السوفيتي بمنطقة القرن الأفريقي أخذ يتصاعد وخاصة في أوائل عام ١٩٧٨ عندما وصلت الاشتباكات بين الصومال واثيوبيا الى ذروتها في اقليم الاوجادين .

ان تحليل الدور السوفيتي في الصراع الدائر في القرن الأفريقي يمكن تتبعه في اطار الصراع بين الدول الكبرى وأيضا في اطار تغير وتبادل الادوار الدولية التي سادت المنطقة منذ عام ١٩٦٩ عندما نجحت الانقلابات العسكرية في كل من السودان والصومال ، وهكذا بدأ الوجود السوفيتي بنخذ شكلا سافرا وبدعوة من القيادات العسكرية الجديدة في البلدين ، فمنذ ذلك الحين ركز السوفيت علاقتهم في المرحلة الأولى من تطور الصراع على الصومال وانعكس ذلك على عقد اتفاقية عسكرية معها في بداية عام ١٩٧٠ لتدريب وتجهيز القوات الصومالية . ير أن هذا الموقف قد انقلب رأسا :

غضب بعد الانقلاب العسكرى فى اثيوبيا عام ١٩٧٤ حين بدأ السوفيت فى تحسين علاقاتهم مع الحكام العسكريين الجدد ، وهكذا تولدت بذور التوتر فى العلاقات السوفيتية الصومالية ١٠ وفى ضوء ذلك وجد المنوفيت أنفسهم فى مأزق حقيقى فقد كانت المساعدات العسكرية السوفيتية للصومال لها قيمتها الاستراتيجية فى المنطقة فضلا عن المنشآت السوفيتية هناك ، وأدرك السوفيت أن مساعداتهم الآنية والكثيفة لاثيوبيا تنطوى على مخاطرة ، ومع ذلك فقد تعتمد السوفيت تقديم المساعدات لاثيوبيا بدءا بتقليص اعداد قواتهم فى الصومال وتكثيفها فى نفس الوقت فى اثيوبيا وامدادها أيضا بالاسلحة والمساعدات الاقتصادية ٠ وكان الدافع السوفيتى لذلك هو الخوف من أن نفاد الصين على ملا الفراغ الأمريكى فى اثيوبيا ثم أن يحصل السوفيت على قصب السبق قبل أن يتقارب الغرب مع الصومال ، ومن هذه الناحية كانت السياسة السوفيتية تجاه افريقيا تهدف الى اكراه الدول الغربية لزيادة احساسها بالخطر تجاه القوة السوفيتية المتصاعدة فى المنطقة والتي فى إمكانها أن تمنع أو تفرض حظرا على الموارد البترولية للغرب مما يخلق اضطرابا حادا فى المعسكر الغربى مما يقوض من دعائم القوة الاقتصادية الغربية ، وبالرغم من ذلك فإن الدوافع الاستراتيجية والسياسية للاتحاد السوفيتى كانت أقوى ، فامرات البحرية الافريقية بما لها من أهمية استراتيجية تتمثل فى أن ٧٠٪ من المواد الاستراتيجية التى تحتاجها دول حلف شمال الاطلسي ، ٨٠٪ من امدادات هذه الدول بالبترول - هذه الامدادات تصل الى الغرب عبر الممرات البحرية الافريقية ، وهكذا وضع السوفيت فى اعتبارهم أهمية وجودهم المكثف فى اثيوبيا حيث يقوى مركزهم فى المحيط الهندى كما يهيئ لهم أحكام سيطرتهم على مداخل البحر الأحمر ٠

أما عن الخوف السوفيتى من التدخل الصينى فى المنطقة فقد كان له هو الآخر ما يبرره لأن الصين أصبحت موضع ثقة حركات التحرير الأساسية فى افريقيا بدرجة أكبر من السوفيت ، لأن هذه الحركات من السهل تعاملها مع بكين أكثر من موسكو ٠

وهكذا وجد الاتحاد السوفيتى نفسه فى مأزق حقيقى يتمثل فى كيفية الاحتفاظ بنفوذه ووجوده فى كل من اثيوبيا والصومال ٠ وأخذ السوفيت يوسعون من نطاق نفوذهم فى اثيوبيا ، وبدأ أن التحليل السوفيتى يضع فى اعتباره عدم رغبته فى فقد مركزه فى الصومال أيضا ، وأنه على أسوأ الاحتمالات سيكون السوفيت قادرين على مساعدة اثيوبيا فى قمع ثورة ابرتريا ، وفى كلتا الحالتين سيكون وصول السوفيت الى البحر الأحمر

توضيحا كافيا عن فقد الصنومال شريطة أن يظل له موطئ قدم في اليمن الجنوبية .

غير أن تفاعلات الأحداث قد بلغت مرحلة حرجة ليس بعدها سوى الانفجار ، ودليل ذلك تلك الاستعدادات الجارية في الوقت الحالي لبدء محاولة جديدة لضرب ثورتين يتوقف على بقائهما أو سحقهما الاستقرار للاتحاد السوفيتي في اثيوبيا ، حتى يتمكن من التفرغ لتنفيذ خطط السيطرة على البحر الأحمر وبالتالي الاقتراب من منابع البترول . هاتان الثورتان هما حركة تحرير الصومال الغربي ونورة الشهداء المائة ألف في اريتريا . ذلك ان استمرار الثورتين قد أشرق الاتحاد السوفيتي الى اذنيه في صراع الغفميات المشتعل داخل الامبراطورية المتداعية التي ورثها نظام الحكم القائم في اثيوبيا .

ولم يدر بخلد مانجستو ماريام رئيس النظام الحاكم في اثيوبيا أنه من أجل استمرار استعمار اريتريا قد أوقع اثيوبيا تحت الاستعمار الكامل ، كذلك لم يدر بخلد موسكو ان الوجود السوفيتي في القرن الافريقي سوف يكون سببا للمواجهة بين الشرق والغرب بعد أن وجدت أمريكا المبرر الأكبر لاستعادة وجودها في نفس المنطقة .

ويبدو أنه من أجل التفرغ لهذه المواجهة التي قد تسفر في النهاية عن أحباط خطط موسكو البعيدة المدى يستعد الاتحاد السوفيتي لعملية عسكرية كبيرة في القرن الافريقي لا تقل شأنًا عن عملية غزوه لافغانستان ، وقد أفتم بها جسرا جويا خاصا يستجلب عن طريقه المزيد من الأسلحة والطائرات والفتنيين ، الأمر (١) الذي يوضع اصرار السوفيت على محاولة ضرب الثورتين اللتين تشكلان بالعمز تهديدا قويا للكيان الاثيوبي .

ان تداعي الأحداث يدل على أن اثيوبيا - رغم انزالها ضربة قاصمة باريتربا في عام ١٩٧٨ كما سبق ايضاح ذلك تفصيلا فان النوار الاريتريين لا يزالون يسيطرون على المناطق الريفية بالإضافة الى أن الوضع في المناطق العربية للصومال قد عاد الى ما كان عليه في عام ١٩٧٧ . وبذلك لم يتم لنظام الحاكم في اثيوبيا التقاط أنفاسه ، بل على العكس جعله يواجه

مضاعفات خطيرة تهدد بتقويضه * فقد أصبحت ثورة اريتريا بمثابة استنزاف لموارد اثيوبيا وامكانياتها المحدودة ، كما أعطت هذه الثورة الى جانب حركة تحرير الصومال الغربى - أعطت المثل لبقية القوميات التي هبت تطالب بحقوقها ، وهكذا تدفع اثيوبيا - الامبراطورية السابقة - التي اعتقدت أن بإمكانها فرض ارادتها على الشعب الاريتري ، واقدام الامبراطور الراحل هيلاسلاسي على الغاء الاتحاد الفيدرالى الذى اعتبره آخر مسمار فى نعش شخصية اريتريا ، أصبح ذلك بمثابة مسمار فى نعش نظائت الحكم العسكرى فى اثيوبيا .

ان أكثر ما يخشاه الحكم العسكرى فى اثيوبيا الآن هو اتصال حركات المقاومة ببعضها ، وكذلك انهيار الروح المعنوية فى صفوف الميليشيا التي يجند لها للعمل فى اريتريا وفى المناطق الغربية للصومال دون رغبة منها فى القتال الى حد أن الكثير من أفرادها قد فروا ذعرا الى المناطق المحررة فى اريتريا أو اندفعوا خارج الحدود صوب أراضى السودان ، وقد لجأ النظام الاثيوبى من أجل تلافى هذه الظاهرة الى نقل رجال القبائل من اثيوبيا الى مدن اريتريا المهجورة فلما منه أن الاستيطان سيحل المشكلة .

غير أن الاتحاد السوفيتى ينظر الى مشكلتي اريتريا والصومال الغربى بمنظورين مختلفين : **الأول** : أن حركة المناطق الغربية للصومال يمكن أن تستمر لمدة طويلة ، فطبيعة المناطق التي تجري فيها عمليات الحركة وطبيعة قتال العصابات من الأمور التي لا يمكن التحكم فيها أو وضع حد نهائى لها حتى لو أمكن ضربها بشدة بين وقت وآخر . يضاف الى ذلك أن اثيوبيا ليس لها من وجود على الإطلاق فى هذه المناطق غير الوحدات العسكرية التي تقع تحت الحصار ويتم التنقل اليها بالطائرات بسبب سيطرة الثوار على الطرق الرئيسية ومعظم المناطق الريفية ونمة عامل آخر يحيط بالمشكلة وهو أن حركة الصومال الغربى لا تلقى تأييدا عالميا وتعالجها معظم الدول الافريقية بحساسية شديدة وينظر اليها الجميع على أنها مشكلة حدود سيؤدى تغييرها الى نزاعات كبيرة فى القارة الافريقية وذلك رغ أنها هي الأخرى قضية تقرير مصير من الدرجة الأولى . **والأمر الثانى** : هو أن ثورة اريتريا التي تتمتع بكيان الدولة بالفعل - تمتلك قوة ذاتية تكفل لها البقاء من أجل استعادة سيطرتها على الموقف ولا تزال المراكز الريفية فى أيدي رجالها .

وتلعب طبيعة الأرض ومعظمها جبلية دورا كبيرا فى قدرة الثورة الاريترية على توجيه الضربات المتواصلة للقوات الاثيوبية ، يساعد على ذلك أن

كل مرافق الحياة داخل اريتريا أصبحت مدمرة باستثناء ميناء عصب على البحر الأحمر الذى تحول الى قاعدة عسكرية سوفيتية . وفيما يتعلق بـ مركز الثورة الاريترية ، فالملاحظ أنها تلقى عطفًا عالميًا وتقهما متزايدًا من دول افريقية - كما سيأتى تفصيل ذلك فى موضع لاحق من هذه الدراسة - ؛ ان البعض ينظر إليها على أنها قضية تقرير مصير شعب يريد الاستقلال مع النظر بعين الرعاية لصالح الشعب الاثيوبي الذى لا يكن له الحق هذه . كذا ، فإن حجم التضحيات التى بذلتها على مدى عشرين عاما ربما تدفع بها الى المركز الأول بين كل الثورات التى اندلعت فى افريقيا فى الجيل الحالى من أجل تصفية جيوب الاستعمار البرتغالى فى المناطق الجنوبية على الساحلين الشرقى والغربى للقارة الافريقية .

وهكذا تتضح الأسباب (١) التى من أجلها قرر الاتحاد السوفيتى أخيراً مواجهة الثورة الاريترية ، ويبدو أن السوفيت يستهدفون بالاستعدادات العسكرية فى منطقة القرن الافريقى محاولة فرض الحل العسكرى اذا لم يتم التوصل له حل سياسى ، والواضح حتى الآن أن محاولات التوصل الى حل سياسى لم يكتب لها النجاح وكان من بين هذه المحاولات التجاء مانجستو الى وساطة السودان الذى كان حتى عام ١٩٧٨ يؤيد استقلال اريتريا ثم تحول الى تأييد فكرة الحكم الذاتى ، ويعزى ذلك الى عجز ثورة اريتريا فى توحيد فصائلها ، وقد سعت موسكو الى محاولة استقطاب بعض قادة فصائل الثورة الماركسيين من خلال ما يسمى بالحل الاشتراكى لقضية اريتريا على أمل أن تتوصل فى النهاية الى صيغة تعطى لاريتريا حكما ذاتيا داخل اطار الوطن الاثيوبي . غير أن محاولات موسكو هذه لم تلق استجابة من معظم فصائل الثورة الاريترية رغم التناقضات الفكرية بينها ، وقد كان منطلق « تقدمية النظام فى اثيوبيا » سببا فى ذلك الخلاف القائم بين ثوار اريتريا والماركسيين العرب ، ذلك أن الثورة بدأت فى عهد الامبراطور هيلاسلاسى من أجل تقرير المصير ، وعلى هذا الأساس فإن الثورة الاريترية - فى رأى معظم قادتها - لم يتغير فيها شيء ، وإنما الذى تغير هو اثيوبيا ، ولا يكون مجرد تحول

(١) ومن الثابت أن للاتحاد السوفيتى مواقف تجاه المشكلات الافريقية عموما ونشر الشيوعية كخطا على الأيدولوجية السوفيتية - راجع فى تفصيل ذلك :
Colin Legum, "The U.S.S.R. and Africa : The African Environment,"
Problems of Communism Vol. XXVII, No. 1 (January -
February 1978). pp. 3 - 5.

النظام من رجعى الى يسارى مبررا لالقاء السلاح والتنازل عن حق تقرير المصير .

هناك حجة أخرى يسوقها قادة ثورة اريتريا وهي أن الاتحاد السوفيتى نفسه كان صاحب الممنوع الذى تضمن « قرار الاستقلال التام الناجم عن لايتريا » عام ١٩٥٠ . وقد وصف مشروع الاتحاد الفيدرالى أو الحكم الذاتى بأنه زواج كانوليكى بأرادة طرف واحد وضد ارادة الطرف الآخر - وكان صاحب مشروع الاتحاد الفيدرالى الذى أقرته الأمم المتحدة وقتها هو الولايات المتحدة الأمريكية . لكن المصالح من الدول العظمى يجعلك المواقف تنقلب والاتحاد السوفيتى صاحب مصلحة (١) الآن فى محاولة حمل قادة الثورة الاريترية على قبول حكم ذاتى داخل اطار الوطن الاثيوبى ، فهو يأمل فى أحداث تغييرات جوهرية بحل مشكلة اريتريا بما يخدم أهدافه وبينها محاولة تغيير الوضع فى السودان .

وعموما يمكن بلورة الأساس الذى يتحرك فى الاتحاد السوفيتى فى عدة محاور :

باسم شعب اريتريا .

أولا : تعزيز حزب العمل الاريتري وتقويته لكي ينفرد بالساحة وحيدا
ثانيا : جمع المنظمات اليسارية الاثيوبية المعارضة لحك اللجنه العسكرية فى تنظيم واحد تحت اسم الجيش الثورى لشعوب اثيوبيا .
ثالثا : تشديد القبضة على نظام مانجستو بدفع العناصر الأكثر ولاء الى مواقع السلطة .

وبهذه المواقف تترد القضية الى الساحة الاريترية ثم الساحة الافريقية التى يسودها القلق من جراء الخطط السوفيتية التى تستهدف الصومال والسودان وهصر ، ومن نتائج المواجهة المترفعة فى القرن الافريقى والبحر الاحمر زيادة المخاوف لدى معظم الدول الافريقية من أن اثيوبيا قد اجتازت طريق اللاعودة وأصبحت تدور فى الفلك السوفيتى .

(١) وبحول علاقات الاتحاد السوفيتى بالأوضاع فى افريقيا عميدا قبل هذه الفترة -

راجع .

Edward T. Wilson, Russia and Black Africa Before World War II (New York Holmes and Meter, 1974).

موقف الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية

١ - الموقف الأمريكى

بداية يجب إيضاح أنه بالرغم من أن دولا كثيرة لم تجدد علنا موقفها عن مشكلة اريتريا ، الا أن معظمها يرى أنها قضية تقرير مصير ، كما ان دول الغرب الكبرى ترددان القضية ذات طبيعة خاصة (١) ، وأغلب الظن ان بعضها يؤيد إقامة اتحاد فيدرالى بين اريتريا واثيوبيا يختلف فى كيانه عن الاتحاد الوهمى الذى أطلح به الامبراطور الراحل هيلاسلاسى عاث ١٩٦٢ •

أما عن الموقف الأمريكى ونطوره فى منطقة القرن الإفريقى فالملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت بعيدة عن منطقة القرن الإفريقى منذ أن فقدت قاعدتها فى اثيوبيا - وقد اكتفت أمريكا فيما يبدو (٢) وبمراقبة الأوضاع من القاعدة الانجلو - أمريكية الكبيرة فى جزيرة ديبجو جارسيا بالمحيط الهندى وذلك بالرغم من الفرصة التى اتبحت لها عندما قررت جمهورية الصومال يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٧ إلغاء معاهدة الصداقة والتحالف بين مقديشيو وموسكو وإخراج الخبراء السوفيت ووقف التسهيلات الحربية التى كانت تمنح للاتحاد السوفيتى فى موانئ ومطارات الصومال • كذلك امتنعت أمريكا عن تسليم الصومال فى ذلك الوقت - وسحبت موافقتها السابقة على ذلك - لعدة أسباب منها :

أولا : ان أمريكا كانت تأمل فى استعادة اثيوبيا الى فلكها بالرغم من إلغاء أديس أبابا لمعاهدتها مع واشنطن وإغلاق القواعد الأمريكية •

ثانيا : ان أمريكا لا تؤيد تجزئة الامبراطورية الاثيوبية السابقة وقصرها على النهضة الحبشية التى كانت تقف عندها حدود الدولة قبل ان يضم اليها الامبراطور منليك بالقوة بقية الاراضى التى تنتمى الى قوميات أخرى بمساعدة الدول الأوروبية التى كانت تحتل القارة الإفريقية فى أواخر القرن التاسع

(١) الأعرام - القاهرة ١٩٨٠ - ص ٦٠ - ١٩٨٠

B'air, Thompson, Ethiopia : The Country That Cut Its Head, London : Rodson Books, 1975,

عشر ، وهذا يمثل حتى الآن موقفا نابتا في أمريكا ودول الغرب التي تتذرع بان التسليم بمطالب الصومال سيق يخلق سابقة خطيرة تترتب عليها نزاعات كبيرة في كثير من مقاطف القارة .

غير ان النظرة الامريكية للوضع قد تغيرت بالأحداث التي وقعت في القارة الافريقية وافغانستان وان كانت قد ظلت على ما هي عليه بالنسبة للوضع في الصومال الغربي كما أنها تختلف بدرجة قليلة بالنسبة للوضع في اريتريا . فقد استقر الوضع للاتحاد السوفيتي في اثيوبيا وأصبح هو الوجه لسياستها ، كما أنه قد تكفل بدور ضرب حركات التحرير والعمل على إعادة تخطيط شرق افريقيا على النحو الذي يتفق مع أهدافه . ويدخل في ذلك محاولات تجري في اريتريا لاعادة التوطين والتوزيع الجغرافي للسكان الذين فروا من المدن للانضمام الى الثوار في الريف ، ومحاولات تفرغ منطقة الصومال الغربي من سكانها وطردهم بعيدا الى اراضى جمهورية الصومال التي تعاني من مشكلات اللاجئين ، يضاف الى ذلك ما بدا من محاولة السوفيت بسط نفوذهم من اثيوبيا حتى مشارف موريتانيا . وقد تجلى ذلك في عمليات انارة عدم الاستقرار السياسى في المنطقة الشمالية والوسطى للقارة بالامدادات الحربية التي تقدم لجبهة البوليزاريو ودعم القتال في تشاد الى جانب أحداث الخلل في توازن القوى بشبه الجزيرة العربية ويدخل في هذا الاطار تطور العلاقات بين دولتي اليمن في الشمال والجنوب .

وهكذا وجدت الولايات المتحدة الامريكية مبررا لاستعادة وجودها في المنطقة بعد تورط موسكو كطرف مباشر في الصراع الذي أمتد لدائرة استقطاب دولي اشمل بين القوى العالمية ذات المصالح المختلفة في البحر الأحمر ، ومع تعدد التطورات المرتبطة بصراع القوى الكبرى في منطقة القرن الافريقي الا أن أبرز هذه التطورات قد تمثل في التساؤلات التي أحيطت بالموقف الامريكي فبعد تصريحات متعددة من الرئيس الامريكي والمستويات لسياسية الامريكية التالية ، بخصوص مساعدة الصومال وامكانية اعداها بالمساعدات العسكرية ، وقد سبق ايضا قيام الرئيس الصومالى سياد بري بالغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي وطرد من ينتمون اليه من الخبراء والمستشارين العسكريين فضلا عن قطع العلاقات السياسية مع كوبا وطرد خبراءها من البلاد ، غير أن الادارة الامريكية قد اتخذت مواقف علنية تختلف عن مواقفها السابقة مع الصومال ، وقد تمثل ذلك في رفض الولايات المتحدة امداد الصومال بأية أنواع من الأسلحة - من ناحية . والاشارة الى ما يحدث في جبهة أوجادين على أنه عدوان صومالى على حدود

اثيوبيا يستوجب أولا سحب القوات الصومالية من ناحية أخرى فقد حذر الامريكيون السوفيت بعدم اختراق حدود الصومال الدولية من قبل اثيوبيا .

ان هذا الموقف الامريكي يستحق وقفة للتفسير والتعليل نظرا لما اثاره هذا الموقف من غموض وحيرة وعلاقات تعجب تجاه الصومال التي كانت تصير الى المساعدة الامريكية الصريحة وبدلا من ذلك جاء الموقف الامريكي متناقضا وربما يفسر ذلك بالاعتبارات التي املتها سياسة الوفاق حيث حدث تبادل للمواقع بين موسكو وواشنطن في كل من اثيوبيا والصومال ليس هذا فحسب ، بل ان الولايات المتحدة قد حلت محل الاتحاد السوفيتي في المواقع المؤثرة في الشرق الاوسط ، وعلى صعيد القرن الافريقي فانه في حين تم فصيح عرى العلاقات الصومالية السوفيتية الا أن السياسة الامريكية قد استمرت في التطلع الى استعادة اثيوبيا ، كذلك فقد رفضت الولايات المتحدة تماما خطط الصومال التحررية الوحدوية الرامية الى توحيد القطاعات الطبيعية من الاراضي المتحدة عرقيا وتاريخيا ولكنها تنتمي اليوم الى وحدات سياسية مختلفة ، ويمكن القول ان هذا الموقف الامريكي المعادي لحق تقرير المصير ولتصحيح المظالم التاريخية الاستعمارية قد استند الى مفهوم انه في حالة وجود صومال متحدة قوية ومنتصرة بتحرير اقليم أوجادين الذي يعتبر انحصارا لمنطق الصومال بشأن حق تقرير المصير في مواجهة مبدأ قدسية الحدود الافريقية وان الخطوة التالية ستكون جيبوتي وكينيا فان ذلك سيمثل خطوة على المنطقة برمتها لانتقاء ذلك مع التوارث الاستعماري بشأن قدسية الحدود الافريقية وعدت المساس بها . ولقد ضاعف من أهمية هذه الاعتبارات أمام عملية صياغة السياسة الامريكية أن الصومال تريد السلاح لكي تحارب به من أجل مصلحتها الخاصة بها قبل أي اعتبار آخر أي أنها تريد سلاحا تشتريه وتستخدمه وليس سلاحا يشتريها ويستخدمها وبمعنى آخر فان السلاح المطلوب ل يكن في جوهرة ضد الشيوعية لأن الحرب الدائرة في جوهرها هي حرب من أجل الوحدة . وبهذا المعنى فقد تبين ان موقف الولايات المتحدة الامريكية لم يكن في رأى البعض سلبيا بالقدر الذي تصوره بعضهم وقد وجدت الولايات المتحدة في تبرير تدخلها غير المعاش في الصومال بدلا يكفل للصومال متطلبات الدفاع عن النفس . وهكذا يفسر ما سبق ان موقف الولايات المتحدة تجاه الصومال في نزاعها مع اثيوبيا الأسلوب الذي تنظر به الولايات المتحدة في احلال الهدوء في المنطقة سواء في نزاع الصومال مع اثيوبيا حول اقليم أوجادين أو في المنطقة المتنازع عليها مع كينيا حيث توصل الطرفان الى عقد اتفاقية في يوليو ١٩٧٧ .

من ناحية أخرى فقد تمت أيضا اتفاقية مع سلطنة عمان تم بمقتضاها حصول الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية في عمان حيث يتحكم مضيق هرمز في الملاحة عبر الخليج وبحر العرب ، كذلك حصلت أمريكا على تسهيلات عسكرية على سواحل الصومال المطل على خليج عدن والمحيط الهندي وحيث يواجه ميناء بربرة ميناء عدن تماما وكذلك في ميناء ممباسا على ساحل كينيا المطل على المحيط الهندي حيث تتجه خطوط المواصلات الحديدية والبحرية إلى أعماق الساحل الشرقي للقارة الأفريقية وجنوب السودان .

٢ - تقييم الموقف الأمريكي :

يمكن القول ان الموقف الأمريكي من أحداث القرن الأفريقي ومن قارة امريقيا عموما - لم يحظ باهتمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت رغبة في الابتعاد عن التورط في منطقة القرن الأفريقي لأنها تدخل في نطاق اهتمام حلفائها في حلف شمال الأطلسي ، وقد كان لهذا الموقف الذي اتسم في البداية باللامبالاة من جانب الولايات المتحدة ما يبرزه في الماضي ، فقد ظلت قارة افريقيا خلال الخمسينات والستينات بمنأى عن تدخل القوى العظمى *great power Intervention* باستثناء عدد من الدول الكبرى وأهمها فرنسا وانجلترا التي كانت لها اهتماماتها بالطبع بأحداث القارة الإفريقية ، والدول الأفريقية هي الأخرى كانت غارفة في مشاكلها المتعلقة بتصفية الاستعمار والكفاح من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية أيضا حاولت منذ أنشائها التغلب على كل ما من شأنه ان يهدد الأوضاع القائمة أو يثير مشاكل الحدود الإقليمية ، بل أن المنظمة قد اعتبرت الحدود القائمة أمرا متتهيا وغير قابل للمناقشة ، لكن هذا الاستقرار الظاهري كان يخفي تحت السطح عوامل انفجار ثارت أخيرا وفرضت نفسها على الرأي العام العالمي .

وتقييم الموقف الأمريكي من أحداث القرن الأفريقي لا بد وان يأخذ في الاعتبار النزاع الصومالي اثيوبي الذي كان يشكل من وجهة النظر الأمريكية في وقت ما الخطورة الكبيرة على اثيوبيا وأنه من غير المنطقي ان تهدد دولة بمقدار ثلاثة ملايين نسمة دولة مثل اثيوبيا تعددها أكثر من ثلاثين مليون نسمة مهما بلغت الاستعدادات الصومالية العسكرية ، غير أن الخبراء الأمريكيين قد تنبهوا الى ضعف النظام الامبراطوري وفشله في احراز أى تقدم اقتصادي أو اجتماعي ، وتبلورت المخاوف الأمريكية من سوء الأوضاع في اثيوبيا في القرار الذي اتخذته بشأن الاقلال من حجم مساعداتها العسكرية

لايبوبيا واستمر ذلك حتى قام الانقلاب العسكرى فى اثيوبيا ، وحتى بعد ذلك استمرت السياسة الخارجية الامريكية على تحفظها وتجاهلها للمخاوف الاثيوبية من الغزو الصومالى وهو ما أدى الى قيام مانجستو فيما بعد بالغشاء اتفاقية الدفاع المشترك مع أمريكا وعقد اتفاقا جديدا للتعاون مع الاتحاد السوفيتى . وفى النزاع الصومالى الاثيوبى حول الاوجادين وقفت الولايات المتحدة موقفا محايدا من النزاع وهو ما جعل الصومال تشعر بخيبة أمل صميقة من جراء هذا الموقف وربما كان للموقف الامريكى بهذا الخصوص ما يبرره حيث لم تكن الولايات المتحدة تستطيع ان تساعد دولة تعد عدنها من أجل انتهاك واحد من المبادئ الأساسية شبه المقدسة فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، كما انها - أى الولايات المتحدة لم تتخذ موقفا حازما من ادانة الصومال عندما احتلت معظم اراضى الاوجادين .

كذلك فان تقييم الموقف الامريكى من أحداث منطقة القرن الافريقى لابد وان يأخذ فى الاعتبار اتجاهات السياسة الامريكية فى هذه المنطقة والتي مرت بمراحل عديدة بدءا بمرحلة الحياد ومرور بمرحلة محاولة أمريكا حل الازمة دبلوماسيا عن طريق منظمة 'الوحدة الافريقية ثم الحد من الخسائر بعبء فشلها فى احتواء الازمة ، وانتهاجا بالتهديد الامريكى للسوفيت والكوبيين وتدخلهم فى افريقيا عموما .

فى مرحلة الحياد من النزاع الصومالى الاثيوبى اعتمدت السياسة الامريكية على الافتراض الذى يعتبر ان لاتحاد السوفيتى يزج بنفسه فيما لا طاقة له به وان كوبا ستفوض فى المستنقع الافريقى تدريجيا ، وان النظام العسكرى فى اثيوبيا الحليف للسوفيت سينهار حتما ، وغاب عن السياسة الامريكية تقدير أن تدفق القوات الكوبية بهذه الاعداد الهائلة والمعدات العسكرية السوفيتية الضخمة سوف يشد من أزر النظام القاذ فى اثيوبيا . أما فى المرحلة الثانية فقد حاولت الولايات المتحدة أن تحل الازمة دبلوماسيا فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، غير أن الموقف الامريكى قد وجه اعتراضات قوية من رأى العام الامريكى وخاصة امام اصرار الاتحاد السوفيتى وكوبا فى المضى فى مفايرتهما فى القرن الافريقى وتزايد الوجود الكوبى بصفة خاصة فى اثيوبيا ومن ثم تدفقت الامدادات السوفيتية عن طريق الجسر الجوى السوفيتى الى اثيوبيا وهنا ارتفعت اصوات أمريكية كثيرة تطالب الولايات المتحدة بوضع حد لهذا التغلغل الكوبى السوفيتى . وقد فشلت الولايات المتحدة فى احتواء الازمة فى المرحلة التالية اثر تفاقم عمليات الهجوم الاثيوبى المضاد فقامت الولايات المتحدة بتحركات دبلوماسية واسعة وهددت

انثيوبيا باعادة تقييم الموقف اذا ما وسعت انثيوبيا من هجومها المضاد واجتازت الحدود الدولية الصومالية . وفي المرحلة الأخيرة فان الولايات المتحدة قد اتملت نى نهاية فبراير ١٩٧٨ الى تهديد السوفيت بالربط بين التدخل السوفيتى الكوبى فى افريقيا وبين سياسة الوفاق الدولى واستمرار محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وقد رأى البعض فى هذا الضغط الأمريكى أن هذا التهديد انما يصدر فقط عن الكونجرس وأن للحكومة الأمريكية لها وجهة نظر أخرى ، وأن الولايات المتحدة قد تستطيع أن تنسب الفضل فى وضع حد للمواصلات العسكرية بين الصومال وانثيوبيا ، وأن الصومال قد استسلمت الى الضغط الأمريكى وافقت على سحب قواتها . وتدعى الاحداث على الشكل السابق والتحليلات أيضا جعلت فريقا آخر من الباحثين يتخيلون لمترة وجيزة أن المرحلة الحرجة من الازمة قد شارفت على الانتهاء ، وهو ما كذبتة اثيوبيا بعد ذلك حيث هدعت بشن حرب داخل الاراضى الصومالية لتأديب الصاماليين اذا هم ل يكفوا عن مطالبهم الاقليمية فى الأجسادين وجيبوتى هذا بالإضافة الى التطورات اللاحقة والتي انعكست - ولا تزال - على حرب الإبادة الشاملة التى تمارسها انثيوبيا ضد الاريتريين وهو ما لم يعرف التاريخ الحديث والمعاصر أمرا مشابها له .

ان السيطرة الأمريكية على الموقف فى القرن الأفريقى كانت أمرا مؤقنا فى حين أن الصورة السياسية فى القرن الأفريقى قد تغيرت تماما فأصبح الاتحاد السوفيتى وكأنه هو الدولة الأقوى فضلا عن تمتع السوفيت بوجود عسكري هائل فى منطقة من أكثر مناطق العالم حيوية وتحقق بذلك حلم طالما دأب الخيال السوفيتى منذ عهد القيصرية وهو السيطرة على مداخل المياه الدافئة فى المحيط الهندى وذلك دون مقاومة تذكر من جانب الولايات المتحدة ، وعموما فقد أثار هذه المواقف من جانب الولايات المتحدة كثيرا من التساؤلات بسبب ما اكتفت السياسة الأمريكية فى القرن الأفريقى من تخطيط وتناقض حتى أن بعض المراقبين السياسيين وصلوا فى ظنونهم الى حد اتهام الدولتين العظميين بالتواطؤ لتنفيذ خطة سياسية معينة ولتحقيق هدف متفق عليه ، وقد نارت التساؤلات الآتية التى لم تجد اجابات من جانب الفريق من المراقبين تذكلا على ظنونهم : كيف ولماذا تقف الولايات المتحدة هذا الموقف السلبي من مشكلة القرن الأفريقى والتى تعتبر من أهم المشكلات الدولية المعاصرة ، ولها تأثير كبير على ميزان القوى الدولى ؟ وكيف ولماذا تمهد الولايات المتحدة بهذه المواقف السلبية الطريق أمام التفلفل السوفيتى الكوبى فى منطقة القرن الأفريقى دون أن تتحرك بفعالية وتدافع عن مصالحها ومصالح الغرب الاستراتيجية فى هذه المنطقة ؟ ثم كيف انتقلت الصومال من الضد الى

الضد وكذلك اثيوبيا - بمعنى أن الصومال كانت حتى وقت قريب كانت بمثابة قاعدة سوفيتية واثيوبيا كانت قاعدة امريكية ، فكيف انتقلت الآية ، فاذا باثيوبيا شيوعية والصومال تطرد السوفيت وتنتج الى الغرب طلبا للمساعدة ثم كيف يتفق هذا كله مع محاولات الولايات المتحدة من أجل استرجاع اثيوبيا الى الحضيرة الامريكية .

ان علامات التعجب والاستفسار أيضا قد إحاطت بموقف الدول الغربية من مشكلة القرن الافريقي حيث وقفت الدول الغربية لا تحرك ساكنا لمساعدة الصومال التي طردت السوفيت وهل يرتبط هذا ارتباطا مباشرا أم غير مباشر بالموقف الامريكي .

وأخيرا فان الأمور التي أثارَت الدهشة والتعجب في السياسة الخارجية الامريكية تجاه القرن الافريقي هو تلك النصريجات من وقت لآخر من جانب الرئيس الامريكي محدرا السوفيت من استمرار تورطهم في افريقيا بصفة عامة ونتائج ذلك على صعيد العلاقات الامريكية السوفيتية ث ما هو تفسير وزارة الخارجية الامريكية التي لا تلبث أن تردد النغمة السياسية القديمة مؤكدة على بقاء افريقيا بعيدة عن حلبة الصراع بين الشرق والغرب وان الامريكيين لا ينبغي لهم تقليد السوفيت وأن أفضل الوسائل هو حل المشاكل الافريقية بعيدا عن التدخل الاجنبي من جانب القوى العظمى . ولنا أن نتساءل بدورنا بصدد تقييم الموقف الامريكي : هل أصبح للامريكيين سياسة أخرى غير معلنة مثل السوفيت حول علاجهم لهذه المشكلة والمشكلات الدولية المعاصرة الأخرى .

٣ - مواقف دول أوروبا الغربية .

ينبع اهتمام دول أوروبا الغربية بمنطقة القرن الافريقي من أن هذه المنطقة تشرف على البحر الأحمر ومضيق باب المندب فضلا عن قربها من الخليج العربي والمحيط الهندي وهي المسارات التي يتدفق من خلالها البترول العربي الى أوروبا الغربية عبر البحر المتوسط ، وبالرغم من ذلك فان اهتمام أوروبا لـ يزل محدودا بالنسبة للأهمية التي تمثلها هذه المنطقة للمصالح الغربية . وتجدر الإشارة الى أن النزاع الصومالي الاثيوبي في الأوجادين قد اشتعل في المنطقة في حين لم يستأثر النزاع في اريتريا بالقدر المماثل من اهتمام دول أوروبا الغربية .

وإذا تبنينا موقف أوروبا الغربية منذ مساعد الاخطار في المدقة بسقوط الحكم الامبراطوري في انيوييا واستيلاء مانجستو والنظام العسكري الجديد على زمام الامور حين اخذ الغرب يفقد مركزه القوى هناك تدريجيا وخاصة حين تشدد مانجستو في مواجهة المصالح الغربية في المنطقة واخذ في توطيد علاقاته مع الاتحاد السوفيتي وأدى ذلك بالمقابل في سعي الغرب الى تحسين علاقاته علاقائه مع الصومال مستفيدا من الانار السلبية للموقف السوفيتي وذلك بهدف انتزاع الصومال من دائرة العلاقات مع السوفيت لم وخذ سادت الاحداث سريعة ني هذا الاتجاه وصلت المواجهة الصومالية السوفيتية الى درجة حادة مع الفاء الصومال معاهدة الصداقة وطرد الخبراء السوفيت من الصومال . وازاء ذلك لم يكن امام الصومال سوى اللجوء الى الغرب في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة النزاع الصومالي الاثيوبي في منطقة الوجدادين وانجحت الحكومة الصومالية الى طلب دعم عسكري من الغرب والالاحاح في ذلك لمواجهة تدفق المساعدات العسكرية السوفيتية على انيوييا ، غير أن موقف دول أوروبا الغربية لم يكن ايجابيا تجاه المطالب الصومالية حيث اتسم الموقف الاوروي بالحذر والخوف من التورط في النزاع وانعكس ذلك في تردد كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية في امداد الصومال بالاسلحة . بل أن دول أوروبا الغربية قد قامت في نهاية عام ١٩٧٧ بتأييد الولايات المتحدة ومشاركتها في تجميد ارسال الاسلحة الى الصومال ، ونأكد هذا الموقف في اجتماع الدول الغربية في واشنطن في يناير ١٩٧٨ والذي صدر في نهايته بيان يعبر بوضوح عن حرص الدول الغربية على عدم التورط في النزاع وتفضيل نقل القضية برمتها الى منظمة الوحدة الافريقية لتتولى معالجتها ، وظلت هذه هي الملامح العامة للموقف الغربي والتي تبلورت بوضوح في مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات السوق الاوروبية المشتركة المنعقد في ابريل ١٩٧٨ حيث كان الاتجاه العام لموقف الدول الغربية يتحدد باعتماد استراتيجية التهدة للتخفيف من حدة هذا النزاع ومحاولة الوصول الى حل دائم عن طريق الوساطة ، وكان تبرير هذا الموقف السلبي لدول أوروبا الغربية من جانب المراقبين ، أن مسالة الحدود الموروثة منذ الاستعمار يجب أن لا تتغير ، ويعني ذلك استجابة دول أوروبا الغربية للموقف الامريكي المتحفظ من دعم الصومال عسكريا خشية حدوث مواجهة حادة مع السوفيت .

غير أن الموقف الغربي لم يكن كله على وقيرة واحدة ، حيث خرجت فرنسا على هذا الموقف باعتبار أن المصالح الاستراتيجية الفرنسية في منطقة القرن الافريقي ترتب نوعا من الخصوصية لأن فرنسا هي الدولة الاوروبية

الغربية الوحيدة التي تملط وجودا بحريا فعليا في المنطقة فضلا عن وجودها العسكري الرمزي في جيبوتي ، وبالإضافة الى ذلك فقد لعبت فرنسا دورا مباشرا في معظم الازمات والصراعات الافريقية ، وكان ذلك واضحا في زائير ونشاد . أما فيما يتعلق بالنزاع في القرن الافريقي فيبدو أن فرنسا آثرت دورا جماعيا في إطار الموقف الاوروبي الغربي العام بقيادة الولايات المتحدة ، ومع ذلك فقد تمايز الموقف الفرنسي في مؤتمر قمة باريس الافريقية الغربية الذي عقد في يونيو ١٩٧٨ بمبادرة فرنسية ، وفي المؤتمر أكدت فرنسا أن فنسل سياسة كيسنجر الافريقية ثم ترددت حكومة كارتر قد أدى الى خلق مواجهة مع السوفيت والكوبيين ، كذلك فقد تبلورت الخلافات في وجهات النظر بين فرنسا والدول الغربية الأخرى بشأن تركيز هذه الدول على الحاجة الى تناول التهديد السوفيتي الكوبي بشكل اجمالي بدلا من التعامل مع كل قضية على حدة .

موقف منظمة الوحدة الافريقية

١ - موقف المنظمة :

أما عن المنظمات الإقليمية فقد أهتمت منظمة الوحدة الافريقية بصفة خاصة بمشاكل الحدود بين انيويبيا والصومال منذ اللحظة الأولى لانشاء المنظمة ، بل أن البلدين حاولا في المؤتمر التأسيسي للمنظمة في اديس ابابا في اواخر مايو ١٩٦٣ حاولا اقناع الدول الأخرى بحقوق كل منهما في نزاع الحدود . ووضعت المنظمة من جانبها عدة مبادئ تعمل على تشكيل الاطار :لعلام للعلاقات بين الدول الافريقية ومنها مبدأ المساواة المطلقة في السيادة بين جميع الدول الافريقية ومبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى ومبدأ احترام الحدود السياسية القائمة ، وهذا المبدأ الأخير كان يعنى النمساك بالحدود الموروثة من عهد الاستعمار والابقاء عليها كما هي ، ورغ عدم عدالتها فإن الدول الافريقية الثلاثين في المؤتمر التأسيسي رأت معظمها ان ذلك يحقق وحدة التراب الافريقي ويجنب الدول الافريقية صراعات ونزاعات يمكن أن تؤدي بها مجتمعة الى التفتت والاقسام ، وكان تقدير الدول الافريقية للابقاء على الحدود الموروثة مبنيا على أسس عرقية ودينية وقبلية فضلا عن تداخل التكوينات الاجتماعية وكلها عوامل تجعل من الصعب تغيير الحدود التي وضعتها الدول الاستعمارية . غير أن الصومال اعترضت على مبدأ الحدود القائمة ووصفته بأنه انهزامي يقتصر الى الشجاعة في مواجهة المشكلات الافريقية .

وقد سبق ايضاح ان الرئيس السوداني ابراهيم عبود قد أجرى مصالحة بين أنيويبيا والصومال في الخرطوم ، ودعت السودان الى انشاء منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين ، وفي الفترة ١٧ - ٢١ يوليو ١٩٦٤ أصدر رؤساء الدول والحكومات الافريقية قرارا بشأن نزاعات الحدود وأعلن فيه ضرورة حل هذه النزاعات على أساس مبدأ احترام الحدود القائمة في وقت اعلان الاستقلال وبعد خمسة عشر عاما واجهت منظمة الوحدة الافريقية في الفترة ما بين ١٨ - ٢١ يونيو ١٩٧٨ - واجهت نفس المشكلة وناشدت كلا من أنيويبيا والصومال سرعة انتهاء الصراع في الاوجادين بالطرق السلمية واحترام الدول لوحدة أراضي الدول الأخرى ننقد ساد مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في الخرطوم سنة ١٩٧٨ وجهات نظر متباينة حول التدخل الأجنبي ، وكانت وجهة النظر الأولى موالية للغرب وعبرت عنها زائير

ونيجيريا ، أما وجهة النظر الثانية فقد عبرت عنها انجولا وموزمبيق وأثيوبيا وكانت موالية للسوفيت ، أما الثالثة فكانت أكثر واقعية وتكاد تعبر عن الحد الأدنى المشترك بين غالبية الدول الافريقية وقد وردت وجهة النظر هذه على لسان الرئيس التنزاني جوليوس نيريري في يونيو ١٩٧٨ حيث نصح بضرورة تفهم موقف الدول الافريقية التي لجأت الى القوى الأجنبية واسندعتها طلبا للمساعدة وفي نفس الوقت يجب الا تفهم الدول الأجنبية التي استجابت لطلبات المحلية بالاستعمار الجديد . هذا مع الأخذ في الاعتبار أن ميثاق أديس أبابا لم يضع تعريفا للاستعمار الجديد ورغ الاختلاف الايديولوجي بين دول المنظمة وحملات الدعاية المضادة بينها ، الا أن دول المنظمة انتهوا - بندان موضوع التدخل الأجنبي - الى صيغة توفيقية تعكس المصالح المختلفة والاضاع الواقعية ، فلقد اصدر مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٧٨ عددا من القرارات حول مسائل التدخل الأجنبي العسكري في دول القارة الافريقية ، غير انه امتنع عن الاشارة الى دولة بعينها كما ان المنظمة لم تنجح في استصدار وأمنها هو قضية افريقية ، ولكن الى جانب ذلك فان لكل دولة الحق في لتحقيق اهدافها الوطنية أي أن المنظمة - من ناحية - عجزت عن أن تجد حلا استدعاء دول أجنبية ترى أنها يمكن أن تقدم المساعدة اللازمة والضرورية قرار يطالب بانسحاب القوات الأجنبية ، وأكد المؤتمر أن الدفاع عن افريقيا للتدخل العسكري الأجنبي - والمقصود به هنا الوجود السوفيتي والكوبي في اثيوبيا - ومن ناحية أخرى فان هذا يعتبر تراجعا عن الاتجاه العد الذي ساد في العام السابق في ليبفيل بجابون والذي اتجه الى التخلي عن القوى الأجنبية .

وكانت منظمة الوحدة الافريقية قد حاولت في ليبفيل عام ١٩٧٧ خلال الاجتماع الوزاري بجابون أن تتوسط في النزاع الصومالي الاثيوبي بناء على دعوة اثيوبيا وذلك من خلال لجنة تكونت من أعضاء ثمانى دول لمناقشة النزاع ، وقد طالب وزير خارجية اثيوبيا المنظمة بأن تقنع الصومال بسحب قواتها النظامية التي دخلت آنذاك الأوجادين ، غير أن الصومال انسحبت من الاجتماع وخاصة عندما طالبت باشتراك جبهة الصومال الغربي كشرط أساسي لايجاد حل للنزاع ولم تكن الصومال الى طلبها وفشلت

المنظمة في أن توفق بين البلدين ، ورغم أن الباب ترك مفتوحا للجهود المتساوية حيث طار جوليوس نيريري الى انيس آبابا للتوسط ومقابلة مانجستو فان نتائج زيارته كانت سلبية مما على صعيد العلاقات الصومالية الأيوبية .

بقيت نقطة أخيرة في جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتسوية النزاع الصومالي الأيوبي من ناحية ومشكلات الحدود بين الدول الأفريقية من ناحية أخرى ، وهذه النقطة تتمثل في انشاء قوة أمن أفريقية ، وكانت هذه الفكرة قد أثيرت بشكل حاد وازدادت أهميتها من خلال استمرار الصراع المسلح في المنون الأفريقي . وما ساعد على تبلور هذه الفكرة أن هناك نصوصا في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، هذه النصوص تقدم الاسس الموضوعية لانشاء قوة أمن أفريقية . وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أن من أهداف دول المنظمة الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها وإقامة قوة أمن إفريقية للدفاع عن القارة بما يحقق سلامة الدول ويحافظ على عوامل الوحدة الإفريقية ، ولكن الفكرة من زاوية أخرى أثار تحفظات بعض الدول ومخاوفها ، فهناك حرص شديد على أن يتم تشكيل هذه القوة من خلال منظمة الوحدة الإفريقية ذاتها وليس من خارجها ورفض كافة الحسابات التي يمكن أن تعبر عن شكل أو آخر من أشكال السيطرة الاستعمارية على القارة وهو ما يستند الى مبادئ ميثاق المنظمة ذاتها .

غير أن التحفظات قد نارت بشأن قوة الأمن الإفريقية ولنى كانت قد تشككت بالفعل عام ١٩٧٧ فعرا لاحداث سمابا في زائر . وجاء خبريسا وقتئذ من خلال المؤتمر الذى انعقد فى باريس وحضرته ٢١ دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية وقد أسهمت فى قوة الأمن الإفريقية حينذاك وبات فرنسية وبلجيكية ورأت غالبية الدول فى المنظمة أن هذه القوة تعيد سبب الاستعمار الجديد مرة أخرى كما أنها تعد تحديا لوجود المنظمة ذاتها . حتى أن مندوب الكونغو فى المؤتمر الوزارى للمنظمة الذى عقده فى الخرطوم وفتد وحب هذه القوة بأنها أداة للتخريب وعدم الاستقرار للمنظم السياسية الإفريقية عن طريق نظم إفريقية أخرى . وفى مؤتمر القمة الإفريقى أنشأ جوليوس نيريري قائلا : « أن معقد الآمال لكل إفريقى هو أن توجد قوة أمن إفريقية وبشرط أن لا تقسم إفريقيا بين هؤلاء الذين سينحازون للغرب عسكريا ، كما ذكر أنه لا يمكن إيجاد قوة أمن إفريقية خالصة الا اذا وافقت منظمة الوحدة على ذلك كمجموعة .

ولم توحيد المنظمة كلمتها بعد على انشاء هذه القوة الافريقية الخالصة ،
١١ أن النية متجهة إلى إقامة نوع ما من القوة الافريقية على غرار قوات حفظ
السلام النائية للأمم المتحدة وانها لن تستخدم في القدر في حروب الدول
الافريقية أو القتال الى جانب حركات التحرير ولكنها تحافظ على السلام من
الأجنحة المتحاربة .

وفي تقييم جهود منظمة الوحدة الافريقية تجاه تسوية النزاع الصومالي
الاثيوبي - يمكن القول أن المنظمة لم تستطع أن توقف أحداث الحدود
والنزاع المسلح كما أن عدت افتناع الصومال ببدء وحدة الاراضى وقديسية
الحدود كان من شأنه انسحاب الصومال وتضامن العديد من الدول الاسلامية
في الموقف الصومالي فضلا عن أن استمرار تدخل القوى العظمى
great power intervention في منطقة القرن الافريقي قد اضعف
تماسك المنظمة وهدد بالفعل من وحدتها .

٢ - جهود منظمة الوحدة الافريقية لتسوية الخلاف الاثيوبي الصومالي :
تسلسل تاريخي :

مايو ١٩٦٣ : عقد في أديس أبابا مؤتمر رؤساء الدول والحكومات
الافريقية وأوضح كل من الصومال واثيوبيا موقفهما من الخلافات على الحدود .
واقترح المؤتمر اجراء محادثات تسوية سلمية لهذا الخلاف .

يونيو ١٩٦٣ : جرت محادثات رسمية في أديس أبابا بين ممثلي
اثيوبيا والصومال .

يوليو ١٩٦٣ : شملت المحادثات بين بريطانيا والصومال بشأن الخلاف
حول الحدود الشمالية .

٨ فبراير ١٩٦٤ : سلمت كل من الصومال واثيوبيا مذكرة الى الأمين
العالم لمنظمة الوحدة الافريقية فور الاشتباكات العسكرية بين الطرفين على
الحدود .

١٢ فبراير ١٩٦٤ : بعث الرئيس جمال عبد الناصر الى كل من
الامبراطور هيلاسلاسي وآدن عبد الله عثمان رئيس جمهورية الصومال ،

ناشدتهما وقف المعارك وحقن الدماء . وهذا وقد بعث كل من الامبراطور هيلاسلاسى والرئيس الصومالى بالرد على برقية الرئيس جمال الى كل منهما .

١٢ - ١٥ فبراير ١٩٦٤ : ناقش مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى دار السلام النزاع الصومالى الاثيوبى ، ودعا الاطراف المعنية الى الدخول فى محادثات للوصول الى حل سلمى .

٢٤ - ٢٩ فبراير ١٩٦٤ : نوقش الخلاف الصومالى الاثيوبى فى الدورة العادية الثانية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى لاجوس .

٢٤ - ٣١ مارس ١٩٦٤ : عقد فى الخرطوم اجتماع صومالى اثيوبى وصدر بيان مشترك عن محادثتهما .

اول ابريل ١٩٦٤ : استمر القتال على الحدود الاثيوبية الصومالية بالرغم من اعلان اتفاقتهما على وقف القتال .

١٢ ابريل ١٩٦٤ : انتهت من مهمتها اللجنة الصومالية الاثيوبية المشتركة المكلفة بمراقبة تنفيذ اتفاقية الخرطوم الخاصة بانشاء منطقة منزوعة السلاح على طول منطقة الحدود بين البلدين وتم توقيع اتفاقية مشتركة بذلك فى مدينة « فرفر » .

١١ يوليو ١٩٦٤ : اجتمع فى القاهرة وزير خارجية كل من اثيوبيا والصومال لبحث تسوية نزاع الحدود بين البلدين وقد قرر الوزيران احوالة المشكلة الى مؤتمر رؤساء الدول الافريقية المقرر عقده فى القاهرة .

٢٤ - ٢٩ فبراير ١٩٦٥ : عقد فى لاجوس مؤتمر وزراء منظمة الوحدة الافريقية دعا المؤتمر الصومال واثيوبيا الى اتفاق وقف اطلاق النار والى الشروع فى مباحثات تؤدى الى السلام .

١٢ يونيو ١٩٦٥ : بعثت الحكومة الصومالية بمذكرة الى لجنة تصفية الاستعمار التابعة الى الامم المتحدة تطلب فيها بأن تتولى الامم المتحدة ادارة الحكم فى الصومال الفرنسى بدلا من فرنسا لمدة عامين قبل الدعوة الى اجراء استفتاء شعبى فيه لتقرير المصير . وتضيف المذكرة بأن الصومال الفرنسى يعد - جغرافيا وتاريخيا - جزءا من الصومال وأن مصالح اثيوبيا الاقتصادية

في الصومال الفرنسي وبوجه خاص في جيبوتي من الممكن حمايتها عن طريق
التفاوض مع أثيوبيا .

١١ يوليو ١٩٦٥ : طالبت الصومال الأمم المتحدة على وقف الدعاية
العداوية المتبادلة .

١٦ سبتمبر ١٩٦٦ : أعلن الامبراطور هيلاسلاسي في أديس أبابا
مطالبة أثيوبيا بالصومال الفرنسي على اعتبار أنه جزء من أثيوبيا .

١٨ سبتمبر ١٩٦٦ : طردت السلطات الفرنسية ما يقرب من
١٠٠٠ مواطن من الصومال الفرنسي .

يوليو ١٩٦٧ : أعلن عن فشل اللجنة الصومالية الأثيوبية المشتركة في
الوصول الى اتفاق بشأن الحدود بين البلدين مما حدا منظمة الوحدة الافريقية
الى التعرض لهذا الخلاف خلال مؤتمر القمة الرابع في كينشاسا حيث أعلن
عن إوادر تحسن في العلاقات الصومالية الأثيوبية واتفق الامبراطور
هيلاسلاسي ومحمد ابراهيم عجال رئيس وزراء الصومال على وضع أسس
لنسوية النزاع .

٥ - ٨ فبراير ١٩٦٨ : قام وفد أثيوبي بزيارة الصومال وجرت
محادثات بين الحكومتين وصدر بيان مشترك عن المحادثات .

٢ - ٥ سبتمبر ١٩٦٨ : قام محمد ابراهيم عجال بزيارة الى أثيوبيا
وصدر بيان مشترك عن محادثاته مع المسئولين في أديس أبابا جاء فيه أن
الجانبين اتفقا معا على منح الطيران الصومالي حق المرور في سماء أثيوبيا
وتنمية التعاون الثقافي والفني بين البلدين وتسوية مشاكل الممتلكات العامة
والخاصة على الحدود التي كانت مغلقة منذ احتدام نزاع الحدود بين البلدين
عام ١٩٦٤ ووافقت حكومة أثيوبيا على رفع حالة الطوارئ في الاقاليم
المجاورة للحدود مع الصومال .

اول ابريل ١٩٦٩ : تم توقيع اتفاقية تجارية بين الصومال وأثيوبيا .

١٥ أكتوبر ١٩٦٩ : اغتيل الدكتور علي شماركي رئيس جمهورية
الصومال وأعقب ذلك بفترة حدوث انقلاب عسكري .

١٩٧٧ : الاجتماع الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية في جابون يتوسط في النزاع الصومالي الأثيوبي ببناء على دعوة أثيوبيا وذلك من خلال لجنة تكونت من ثماني دول لمناقشة النزاع وقد طالبت أنيوبيا عن طريق المنظمة بأن تسحب الصومال قواتها النظامية من الأوجادين .

١٩٧٧ : فشل المنظمة في التوفيق بين أثيوبيا والصومال إلا أنها تركت الباب مفتوحا للجهود الثنائية الدبلوماسية ، وبالفعل قام جوليس نيريري بزيارة أديس أبابا ومقابلة مانجستو ماريام إلا أن نتائج زيارة نيريري كانت سلبية .

١٩٧٧ : التحفظات على قوة الأمن الإفريقية التابعة للمنظمة لأنها مشكلة أصلا من قوات فرنسية وبلجيكية - وفشل تشكيل قوة إفريقية خالصة .

١٩٧٨ : الخلافات تسود مؤتمر القمة الإفريقي الذي عقد بالخرطوم بشأن التدخل الأجنبي في أفريقيا وصدور عدد من القرارات وفشل المنظمة في استصدار قرار بمنع التدخل العسكري الأجنبي في أفريقيا .

القرن الافريقي والصراع العربي الاسرائيل

موقف مصر والسعودية

دراسة ومقارنة

بعد أن تتبعنا تطور المشكلة في الفترة المعاصرة والتورط من جانب المعوى الكبرى والاقليميه في القرن الافريقي فسوف نحاول الان أن نلخص دور الدول العربية وخاصة مصر والسعودية ومدى عمق هذا التورط في الفترة اللاحقة - وقبل التعرض لمواقف كل من مصر والسعودية ينبغي أن نلقى الضوء في عجالة على موقف القوى العظمى : الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

لقد أصبح الاتحاد السوفيتي مفتاح بطولة مانجستو . وقد التزم الاتحاد السوفيتي في الواقع بالشيء الكثير تجاه اثيوبيا ويقدر كبير جدا ، بل أكبر مما يتوقع الجميع وأكثر مما فعل في حالي الصومال واريتريا . في أوائل عام ١٩٧٠ وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن ضعفت علاقات الاتحاد السوفيتي بالصومال واريتريا . ومع ذلك لم يفلق الاتحاد السوفيتي الباب نهاما أمام أي منهما (أي الصومال واريتريا) . هذا الى جانب مساعدة اليمن الجنوبي وليبيا لايتوبيا ولكن مستوى التأييد والمساعدة يختلف فيما بينهما وعلى الرغم من عدم معرفة مدى المساعدة الجوهرية التي يقدمها اليمن الجنوبي في صيف عام ١٩٧٨ الا أن الزعامة الجديدة في اليمن الجنوبي تقدم تلك المساعدة بلا تحفظ . أما طرابلس فمن الواضح أنها قد سعت للوصول الى حل وسط حول القضية الاريترية بل أيضا حول اقليم أوجادين . وقد ساعدت اسرائيل اثيوبيا أيضا ، ولكن تلك المساعدة قد قلت عقب انسحاب البعثة العسكرية الاستشارية الاسرائيلية الصغيرة في أوائل عام ١٩٧٨ .

أما الولايات المتحدة فقد ظهرت كناقض شديد لنظام حكم مانجستو في اثيوبيا ومع ذلك فلم تحاول أمريكا أن تربط نفسها بأى من مشكلتي الصومال أو اريتريا ولكنها ركزت اهتمامها على مسألة حقوق الانسان في اريتريا وعدم قمع الثورة . وأما بالنسبة للصومال فقد وافقت الولايات المتحدة على تقديم معونه اقتصادية ومساعدة عسكرية دفاعية في مقابل أن تتعهد الصومال بعدم استخدام قواتها المسلحة لخرق الحدود سواء تعلق الأمر بحدود كينيا أو اثيوبيا :

وإذا كان هذا هو موقف كل من القوتين العظميين على الصعيد الدولي في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٨ من أحداث النزاع الأثيوبي - الصومالي فإن القوتين اللتين لهما تأثيرهما على الصعيد الإقليمي هما كل من مصر والسعودية وهو ما يقتضى وقفة لتفسير وتعليل مواقفهما من النزاع في منطقة القرن الأفريقي .

١ - يمكن تفسير الموقف المصرى من النزاع في منطقة القرن الأفريقي بعدة مبادئ صاغها الوفد المصرى في مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية سنة ١٩٧٨ بالخرطوم من أن موقف مصر هو أدانة التدخل الأجنبي بكافة أشكاله وصوره وأنه لا بد من حل المنازعات بالطرق السلمية وأدانة أى وجود للمرتزقة وعدم طلب تدخل أى من المنظمات الدولية الأخرى فى المنازعات الأفريقية عموما غير أن هذه المبادئ التى عبر بها الوفد المصرى فى المؤتمر عن السياسة المصرية من أحداث منطقة القرن الأفريقي - كانت على مستوى الشعارات السياسية وربما تختلف على صعيد الهدف السياسى الذى ترسمه وتصنعه المبادئ الخاصة لصانعى القرار السياسى المصرى ، من ذلك على سبيل المثال التصورات والتوقعات المصرية لسلوك الاتحاد السوفيتى الذى يعتبره صانع القرار المصرى سلوكا عدائيا وما يترتب على ذلك من دائرة الاستجابات لهذه التصرفات العدائية من جانب السوفيت ومن وجهة نظر صانع القرار المصرى .

٢ - هناك أيضا الإدراك المعين للفرق بين المساندة العربية والتدخل الأجنبى وي طرح هذا الإدراك مسألتين أولاها استحالة قيام تناقض حقيقى بين شعبين أفريقيين لأن مصلحتهما هى بالضرورة مصلحة واحدة وإن ما يبدو من تناقض بين هذه المصالح يرجع فى معظمه إما الى خطأ فى تصور المصلحة وأما الى عيب فى رسم صورة الأحداث ، وثانيهما المزج بين الأمن الوطنى وأمن النظام حيث يسود الاعتقاد لدى صانع القرار المصرى بأن الأمن الوطنى لدولة أفريقية ما يصبح مهددا عندما يهدد أمن النظام لهذه الدولة وأن تهديد الأمن الوطنى لدولة ما فى أفريقيا هو مدخل لتهديد الأمن الفارى لأفريقيا ، هناك أيضا ما يتعلق بمداول الأمن الوطنى المصرى حيث يعتبر من صلب موضوع الأمن المصرى هو المشاركة فى استخدام مياه النيل وحماية مصالحها الأخرى الاستراتيجية والاقتصادية وهو ما جعل قضايا تلويح إثيوبيا باستخدام هذه الورقة ذات تأثير شديد على السياسة والمصالح المصرية .

٣ - وفيما يتعلق بالنزاع الصومالى - الأثيوبى فالملحوظ أن مصر طوال

المقود الثلاثة الماغسية تقريبا اختارت موقفا توفيقيا يسعى للمصالحة بين الأطراف المتنازعة ، غير أن موقف مصر قد اختلف منذ اندلاع الصراع المسلح في أواخر عام ١٩٧٥ حيث انحازت لمبدأ حق تقرير المصير مفضلة اياه على مبدأ قدسية الحدود في اطار الاعتقاد بالقدره الصومالية على حسم النزاع من أجل العمل على استتباب السلام في المنطقة ، وعندما ظهر عجز القوة الصومالية على حسم النزاع اتجهت مصر - بعكس ما كانت تفعله سابقا - الى مبدأ قدسية الحدود ، وكان لهذا الموقف ما يبرره وهو عدم استطاعة الأطراف المتصارعة لتحقيق ما يمكن تسميته بتسوية عادلة .

لقد كان الموقف المصرى طوال مراحل الصراع مؤيدا للجانب الصومالى استنادا الى الاعتبارات المتعلقة بالمبادئ الخاصة لصانع القرار ودفع هذا الموقف بكثير من التصورات حول المساندة العسكرية المصرية للصومال في مواجهة اثيوبيا ، غير أنه قد صدر في ١١ فبراير ١٩٧٨ بيان رسمى مصرى يوضح المبادئ الأساسية المصرية ومنها أن مصر ليست لها قوات في الصومال ولكنها على استعداد دائم لمساعدتها للدفاع عن حقوقها المشروعة وحدودها الدولية ، كما أن مصر مستعدة للمساعدة في عملية الوصول الى حل سلمي بين الأطراف المتنازعة وهى لا توافق على مبدأ احتلال الأراضى بالقوة وتوافق على حتمية حق الأقاليم المتنازاع عليها فى تقرير مصيرها .

ومن ذلك يتضح أن مصر قد اتخذت موقفا وسطا بهدف المحافظة على الحدود الصومالية الدولية ، وأن منطق الأمن القومى المصرى قد اعتبر بمثابة مبدأ استراتيجى ، وفى هذا الاطار قام وزير الدفاع المصرى بزيارة الصومال فى أغسطس ١٩٧٨ وكان ذلك بمثابة اعطاء مؤشر على أن الاستراتيجية المصرية أصبحت لديها تصورات ثابتة عن موضوعات أمنية تشكل سلسلة متصلة الخلفات : أمن البحر الأحمر ، أمن وادى النيل ، أمن منظمة الوحدة الأفريقية، وأمن الطرق البحرية للبتترول حول إفريقيا وأخيرا تأمين استقرار النظم القائمة من ناحية والابتعاد من ناحية أخرى عن النزاعات والصراعات الدولية .

٤ - أما تفسير الموقف السعودى من النزاع الصومالى - الاثيوبى فيمكن رده هو الآخر الى اعتبارات الأمن القومى السعودى كما تفرضه ظروف الزايع الموضوعية ليس فى القرن الأفريقى فقط وإنما فى منطقة الخليج العربى برمتها ، وتنطلق السياسة السعودية طبقا لهذه الاعتبارات فى ثلاثة أهداف أولها : توفير الاستقرار لنظم الحكم المعتدلة فى منطقة الخليج وذلك بمحاربة الحركات التى تهدف الى قلب هذه النظم وإبعاد التيار الشيوعى عن المنطقة ،

والهدف الثانى للسياسة الخارجية السعودية هو أن السعودية تعتبر نفسها إحدى دول المنطقة المؤثرة والتي لها مصالحها وتحركاتها على أسس العلاقات الدولية من ناحية والدفاع عن الإسلام ونشره باعتباره أساس الحكم الداخلى من ناحية أخرى وهى تسعى بكل الوسائل من أجل تحقيق الاستقرار فى المنطقة .

٥ - يتسقى هذا الموقف السعودى مع السياسة الأمريكية التى نؤيد هى الأخرى ضرورة استقرار الأوضاع فى الخليج ولكن لأسباب مختلفة من أهمها الرغبة فى عدم المساس بمصالح الغرب ، كما أن الولايات المتحدة تستجيب بصورة أو بأخرى لتطلعات الطبقة السعودية الوسطى الصاعدة ذات التعليم والميول الغربية التى سترث السلطة وتلقى عليها المسئولية فى الحكم فى المستقبل القريب ، كذلك فإن الأرصدة المالية السعودية معظما يعمل فى البنوك الأجنبية ، ومن ناحية ثالثة فإن الثروة البترولية السعودية لها أثر كبير فى خلق دور هام ونشط للسياسة الخارجية السعودية ، فالمعونات والقروض المالية هى أحد الأدوات الهامة فى تنفيذ السياسة السعودية على الصعيد الإقليمى المحيط بها ، وهو ما يؤثر على منطقة القرن الإفريقى بالطبع كما أن الأمن السعودى فى الخليج العربى يتأثر هو الآخر بأحداث القرن الإفريقى ، ومع اشتداد الممارك العسكرية فى صيف عام ١٩٧٧ فقدت السعودية هذه الأوضاع بما يتواءم ومصالحها الوطنية واعتبرت أن هذا التصاعد فى الاخطار يؤثر سلبيا على الاستقرار فى الخليج ويمثل تهديدا شيوخيا ضد دولة عربية اسلامية هى الصومال وحركة تحرر اسلامية فى اريتريا من ناحية أخرى كما أنه يهدد من ناحية ثالثة منابع البترول وطرقه فى البحر الأحمر ، وقد ظهر التخوف السعودى هذا بعد الوجود السوفينى المكثف فى باب المندب وتم النظر للصراع بين اثيوبيا واريتريا على أنه صراع يتعلق بالاستراتيجية العربية فى البحر الأحمر ، فاريتريا بسواحلها الممتدة على البحر الأحمر وتحكمها فى أرخبيل دهلك وجزرها المتناثرة فى مياه البحر الأحمر الذى هو طريق خروج البترول من الخليج العربى الى دول أوروبا الغربية ، وتسنده السعودية الى العلاقات القديمة بين شعب الجزيرة العربية وشعب منطقة القرن الإفريقى ذات الأصول العربية والتى لعب الإسلام دورا جوهريا فى تكوينها ، وبالتالي فإن نظاما سياسية معتدلة وموالية للسعودية هو أمر ضرورى وهدف من أهداف السياسة الخارجية السعودية لتحقيق حد كبير من الاستقرار لنظم الحكم القائمة فى الخليج وابعاد شبح الثورات والحركات العنيفة التى يمكن أن تطيح أو حتى تؤثر على الوحدة والتجانس المطلوبين .

٦ - يرجع التصور السعودي لخطورة الأوغساع في منطقة القرن الأفريقي الى ما يجرى حاليا على سواحل البحر الأحمر حول ميناء ينبع من محاولة خليجية عربية - وسعودية أيضا - لتحويل مسار نقل البترول لدول الخليج العربية والسعودية من مضيق هرمز في الخليج الى ينبع على البحر الأحمر ، وهذا الاقتراح يعكس التخوف السعودي من تصاعد السيطرة غير العربية على مضيق هرمز نظرا لحساسية الوضع في المنطقة .

هناك أيضا التخوف السعودي من الوجود الاسرائيلي في منطقة باب المندب وفي بعض دول القرن الأفريقي ذابا مثل اثيوبيا حيث تمت أن اسرائيل قدمت مساعدات عسكرية لاثيوبيا وكانت التقارير تشير أيضا الى وجود بعض الوحدات البحرية الاسرائيلية في جزر مضيق باب المندب وقد بات الخطر الاسرائيلي يشكل تهديدا متزايدا على السعودية وخاصة بعد دورها الملحوظ في حل النزاع العربي - الاسرائيلي وفي ضوء ذلك تزايدت القوة العسكرية الجوية للسعودية بالإضافة الى الاسلحة وقامت السعودية بإنشاء قاعدة عسكرية في تبوك بالقرب من اسرائيل .

٧ - يعيد هذا الموضع السعودي للأذهان دور المملكة العربية السعودية في حرب اليمن (١٩٦٤ - ١٩٦٧) حاليا وعسكريا لتأمين حدودها ، أي ان عدمه ليست هي المرة الاولى التي تقوم فيها السعودية بدور خارجي لتأمين استقرار المنطقة ، غير ان المحاولة الجديدة هي الآن خارج الجزيرة العربية ، وفي منطقة القرن الأفريقي التي لها طبيعتها الخاصة لانها تعكس دور السعودية في الدور السعودي المتصاعد في الشرق الاوسط بصفة خاصة ومن ثم فهي اختبار لقوة هذا الدور . وفي هذا الاطار قدمت السعودية أنواعا مختلفة من الدعم السياسي والمالي للصومال واريتريا . والملاحظ عدم استخدام الاداة العسكرية في تنفيذ الاهداف السعودية في القرن الأفريقي لأسباب بعضها عام يعود الى انه قلما تستخدم السعودية الماويج بالسلحاح في سياستها الخارجية ، وبعض هذه الاسباب خاص يتعلق بإمكانية استخدام القوة المسلحة السعودية في صراع عسكري على غرار ما هو كائن في القرن الأفريقي ، فالقوة العسكرية السعودية لم تصل حتى الآن الى القدر الذي يجعل النولة تستخدمها على الصعيد الاقليمي وخاصة في صراع القرن الأفريقي الذي يتطلب قدرا مكثفا من السلاح باتوابعه المختلفة ، وتأسيسا على ذلك فقد اتبعت السعودية استخدام المساعدات المالية والجهود الدبلوماسية في اطار الوساطة بين ثوار اريتريا واثيوبيا سواء على المستوى الرسمي أو في اطار السرية وانعكس ذلك على الدعم المالي للدول الأفريقية عموما في اطار المؤسسات المالية

المشتركة التي أنشئت لهذا الغرض ومثال ذلك البنك السعودي للتنمية الاقتصادية العربية والنفقات الخاصة بتغطية شراء الأسلحة والمعدات بالنسبة للأطراف العربية في صراع القرن الأفريقي .

٨ - هناك أيضا التخوف السعودي من الوجود الاسرائيلي في منطقة باب المندب وفي بعض دول وأقاليم القرن الأفريقي مثل أثيوبيا حيث قدمت إسرائيل مساعدات عسكرية لأثيوبيا ، وقد أشار المراقبون الى وجود بعض الوحدات البحرية الاسرائيلية في جزر مضيق باب المندب ، وقد أصبح الخطر الاسرائيلي يمثل تهديدا متزايدا على السعودية وخاصة بعد دورها الملموس في ايجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي .

والخلاصة أنه وفيما يتعلق بمصر والسعودية - فقد كانتا من أوائل المؤيدين لكل من الصومال وأريتريا أما بقية الدول العربية فقد تفاوتت مواقفها على النحو التالي فعلى الرغم من نهج السودان نفس النهج المصري السعودي لفترة ما ، الا أنها تراجعت عن هذا النهج واتخذت موقف الاعتدال بين الطرفين ، هذا الى جانب مساعدة العراق وسوريا واليمن الشمالي والكويت ودول الخليج للصومال وأريتريا ، الا أنها كانت أقل تركيز عما كانت تقدمه مصر والسعودية . هذا بالإضافة الى تحيز بعض هذه الدول الى جانب أريتريا أكثر من تحيزها للصومال . كما قدمت الجزائر وتونس تأييدا معنويا لحركة تحرير أريتريا في حين قدمت المغرب مساعدة هامة للصومال . ويجب أن نضع في الاعتبار أن الدول العربية برمتها لم تقدم سوى كميات أو مقادير محدودة مع المساندة سواء للاريتريين أو الصوماليين .

تأثير القرن الأفريقي على الصراع العربي الاسرائيلي

١ - الفعل ورد الفعل :

استأثرت منطقة القرن الأفريقي باهتمام الدبلوماسية الاسرائيلية خاصة منذ أواخر الخمسينيات . فقبل ذلك حالت عقبات عديدة دون اتخاذ الجهود الاسرائيلية شكلا جديا واضحا فمعظم دول القارة كانت واقعة تحت سيطرة الاستعمار المباشر للدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا ، وبعد حملة سيناء عام ١٩٥٦ وما أدت اليه من وجود صلات جغرافية مباشرة بين اسرائيل والدول الأفريقية عن طريق البحر الأحمر واستيلاء اسرائيل على مواقع في خليج العقبة . ومنذ ذلك الحين والأهداف الاسرائيلية تتبلور تجاه أفريقيا عموما في إطار ثلاثة اتجاهات . سياسيا حيث سعت اسرائيل لكسر الحصار العربي حولها وتدعيم وضعها الدولي واكتساب تأييد الرأي العام ومحاولات اسرائيل في استغلال وجودها في قارة أفريقيا بفرض قبول عربي بها ، أما الاتجاه الثاني فهو اقتصادي يمثل في فتح الأسواق الأفريقية أمام الاقتصاد الاسرائيلي ما دامت قد عجزت عن التغلغل في الأسواق العربية فضلا عن سعي اسرائيل لاستيراد المواد الخام الرخيصة الثمن والسهلة النقل عبر البحر الأحمر . وتمثل الاتجاه الثالث في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي لاسرائيل فهي من خلال خلق وجود قوى راسخ لها في هذه المنطقة تستطيع تحقيق هدفين أساسيين هما أن النفوذ الى هذه المنطقة التي تعتبر بمثابة موقع استراتيجي للدول العربية سوف يسبب متاعب للعرب ويشتت جهودهم ، والهدف الثاني يكمن في تحقيق وجود عسكري فعال في البحر الأحمر نظرا لأهميته الحيوية للأمن الاسرائيلي .

وهكذا اعتبرت منطقة القرن الأفريقي بمثابة ميدان أساسي للمواجهة الاسرائيلية العربية غير المباشرة وهو ما جعل اسرائيل تمارس دورا نشطا في المنطقة . وقد تمكنت الدبلوماسية الاسرائيلية خلال سنوات قصيرة من خلق روابط حقيقية مع غالبية الدول الأفريقية واحتل القرن الأفريقي موقع الصدارة - باسثناء الصومال والسودان فقد أسهمت اسرائيل في مجالات النشاط الاقتصادي في كينيا وأوغندا وتنزانيا بالإضافة الى علاقاتها الحيوية مع اثيوبيا

وحتى مع قطع الدول الأفريقية علاقاتها مع اسرائيل بعد عام ١٩٧٣ فقد استمرت العلاقات الاسرائيلية الكينية والاثيوبية في النمو والتعاقد .

وفيما يتعلق بأثيوبيا بصفة خاصة فإن اسرائيل وجدت فيها حليفا استراتيجيا يجب المحافظة عليه بأي ثمن وفي ظل أي ظرف ولعل العنصر الأساسي في الاختيار الأثيوبي بالنسبة لاسرائيل هو ما وجدته هذه الأخيرة من عناصر تجعل من اثيوبيا أكثر دول المنطقة عداءا للعرب ، فأثيوبيا هي الدولة الوحيدة غير الإسلامية التي تطل على البحر الأحمر ومن ثم فإن خلق علاقة خاصة وقوية معها يشكل الضمان الوحيد دون تحول البحر الأحمر الى بحيرة عربية تهدد النفوذ الاسرائيلي . ومن ناحية أخرى فإن الحركة التحررية في اريتريا والتي تخوض منذ سنتين طويلة حربا مسلحة ضد اثيوبيا تشكل تهديدا مباشرا على التحالف الأثيوبي الاسرائيلي ، والعوامل السابقة مجتمعة تقسر لماذا تحتل اثيوبيا مكان الصدارة في اهتمام الدبلوماسية الاسرائيلية انعكست على التطور السريع في العلاقات بين البلدين فنشأت عدة مشروعات مشتركة بينهما كما حدث تعاون في مجالات التجارة والمشروعات الزراعية والتعاونية والتدريب غير أن الميدان الأكثر أهمية هو التنسيق بين اثيوبيا واسرائيل لنجاح ثوار اريتريا حيث أقامت اسرائيل مراكز للتدريب على مقاومة حرب العصابات في اثيوبيا كما قامت بتدريب كثير من الكوادر العسكرية في أراضيها ، وكانت تزود اثيوبيا أيضا بكميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة ثم انتقلت الى مرحلة نالية من التعاون بوجود عسكري حقيقي في المنطقة منذ عام ١٩٧١ حين قام بارليف رئيس الأركان الاسرائيلي وقتئذ بزيارة سرية لأثيوبيا أجرى خلالها محادثات عسكرية وعرض تزويد اثيوبيا بشبكة رادار تقام على شواطئ اريتريا لمراقبة عمليات تهريب السلاح للثوار وأيضا تزويد البحرية الاثيوبية بعدد من زوارق الطوربيد والصواريخ على أن يقوم ضباط. وجنود اسرائيليون بتشغيل محطات الرادار والزوارق حين أتمام تدريب الأثيوبيين عليها .

والملاحظ أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين اثيوبيا واسرائيل عام ١٩٧٣ لم يؤثر كثيرا في الروابط بين البلدين غير أن الأمر الذي أثار المشقة هو استمرار هذه العلاقات بعد تحويل اثيوبيا من التحالف مع الغرب الى علاقة وثيقة بالاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية . وقد قدمت تفسيرات مختلفة لهذا الموقف منها أن ذلك قد تم بالتنسيق مع الولايات المتحدة وذلك بهدف جمع المعلومات عما يحدث في اثيوبيا وكذلك فإن الحيلولة دون نجاح الثورة الاريترية تحتل قمة الأولويات في المنطقة . فهي تفضل اثيوبيا موالية

للسوفييت ولكنها تسيطر على اريتريا على اثيوبيا باعتبارها هراية لغرب ولكنها تفقد السيطرة على منفذا الوحيد على البحر الأحمر ، كذلك يسود الاسرائيليين التسعور بأن التحالف الاثيوبي مع الكتلة الشرقية لن يدوم طويلا ، ولعل ذلك يفسر ما ذكرته بعض المصادر من أن اسرائيل حاولت اقناع الادارة الامريكية خلال عام ١٩٧٧ بوجود رغبة اثيوبية في جعل الأبواب غير مغلقة أمام العلاقات الاثيوبية الأمريكية غير أن تأثير الثورة الاثيوبية على الصراع العربي الاسرائيلي عموما يحتاج الى وقفة خاصة لشرح وجهات النظر المتباينة والمتصارعة أيضا على الصعيد الاقليمي .

٢ - الثورة الاثيوبية والصراع العربي الاسرائيلي :

فاذا رجعنا الى الصورة الأكبر نلاحظ أن نمط التورط في القرن الأفريقي وظروف الصراع العربي الاسرائيلي ، كل ذلك قد أكد بشكل عام أن توازي القوى في الشرق الأوسط قد سار على النحو التالي : وجود الدول العربية والاتحاد السوفيتي في جانب ثم الولايات المتحدة مع اسرائيل في الجانب الآخر ، وبالرغم من ذلك فإن تورط الكثرين كان تورطا نسبيا ، بل انه قل عن سابقه ، فمثلا نجد أن دور الدول العربية المحافظة لا زال متواضعا . ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الدول العربية التقدمية مثل الجزائر وسوريا ، وبعد فترة الاهتمام الأولية بتطورات القرن الأفريقي خلال الستينات نجد أن مصر قد ركزت على المشاكل الملحة عن ذلك ، كذلك تجدر الإشارة الى مساهمة كل من العراق والسودان وليبيا واليمن الجنوبي في المشكلة ، والنزاع يثير الدهشة أن الاتحاد السوفيتي بصفته وصيا على الدول العربية وقتئذ كان هو الطرف الأكثر تورطا في منطقة القرن الأفريقي ، وعلى الجانب الآخر نلاحظ أن الولايات المتحدة كانت تقلل من التزاماتها تجاه منطقة القرن الأفريقي ، أما اسرائيل - وعلى العكس من أمريكا - فقد كان لها تأثير على اثيوبيا على الرغم من آثار الوحشية لحرب ١٩٧٣ وتأثيرها على الأوضاع الجيوبوليتيكية الشاملة ، بل أن مطالب كل من اسرائيل واثيوبيا متوافقة وخاصة تجاه البحر الأحمر وكانت هذه المطالب قد بدأت نلتقي وتتلاقى منذ أن ظهرت الدعوة الى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية كجزء من استراتيجية عربية لوقف نشاط اسرائيل في البحر الأحمر (١) ، حيثئذ بات واضحا

David E. Elbright, 'The Horn of Africa and the Arab Israeli
Cnflction : World Politics and the Arab Israeli Cnflction Edited by
Robert O. Freedman, Pergamon Press, New York' 1979 pp. 147 - 177.

لدى كل من اسرائيل واثيوبيا - وهما الدولتان الوحيدتان في البحر الاحمر غير العربيتين - أن هذه الدعوة تمثل تهديدا مباشرا لمصالحهما القومية .

أما بالنسبة لاسرائيل ، فهي من أن ساحلها لا يزيد طوله على سبعة أميالا إلا أنها ترتبط بالبحر الاحمر ارتباطا قويا وذلك لأنه يمثل بالنسبة لها منفذا تنفس من خلاله باعتبارها دولة محاصرة تماما ، خاصة وأن مسألة فرض حصار بحري جزئي أو كلي على منفذها الجنوبي على البحر الاحمر يشكل في نظر صانع القرار الاسرائيلي ، حالة ترقى الى مستوى التهديد بالحرب . فالبحر الاحمر بالنسبة لاسرائيل ، يعنى امكانية الغفر فوق سور الحصار العربي السياسى . والوصول الى أفريقيا وآسيا لتحقيق التوازن الدبلوماسى . والوصول الى الأسواق الأفروآسيوية ومصادر المواد الخام . وبالطبع فإن اسرائيل بعد سيطرتها على مضائق تيران ، وبعد السماح لها بالمرور عبر قناة السويس (٢) ، أصبحت مشكلة اسرائيل الرئيسية بالنسبة للبحر الاحمر تنحصر في مضيق باب المندب باعتباره البوابة الرئيسية لطريق البحر الاحمر .

أما اثيوبيا ، فإن البحر الاحمر بالنسبة لها هو المنفذ الوحيد الذى يربطها بالعالم الخارجى ، ويتمثل هذا المنفذ البحرى - كما سبق ايضاح ذلك - فى موانئ ساحل اريتريا متمثلة فى مصوع وعصب ، ويكمن الخطر الذى يتهدد اثيوبيا فى مطالبة السكان الذين يستقرون على هذا الساحل ، باستقلالهم ويعنى انفصال الاقليم الساحلى عن جسم دولة اثيوبيا ، أن تعود هذه الدولة ، فوق هضبة الحبشة ، بعيدا عن العالم الخارجى كدولة مغلقة داخلية . وتلتقى مصالح اسرائيل بمصالح اثيوبيا حين يصبح العرب هم العدو المشترك لكل منهما ، فالعرب فى صراع تقليدى مع اسرائيل حول فلسطين ،

— Legum, G. The Middle East and the Horn of Africa : in International politics in the Red Sea area- "Middle Contemporary Survey, 1976-1977" N.Y. London, p. 57.

(٢) راجع : محمود بولق - الجغرافيا السياسية لاسرائيل - القاهرة . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٧ ص ١٧٥ - ١٨٠ وحول علاقات اثيوبيا ، العربى المأخوذة قبل عام ١٩٧٤ راجع :

— Bell, The Horn of Africa Strategic Magnet in the Seventies, op. cit.

— John, F. Rumbings along the Red Sea : The Eritrean Question in; Foreign Affairs Vol. 48, No. 3, April, 1970, pp. 537-548.

والعرب أيضا هم الذين يساندون الشعب الاريتري في قضيته بحكم صلة الدم واللغة والدين وكجزء من الدعوة الى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة .

وقد اتخذ التلاقي الاستراتيجي بين إسرائيل وإثيوبيا صورا مختلفة من التنسيق والتعاون ، فانفصال أريتريا وتوجهها صوب العرب يعني احكام العرب قبضتهم على مضيق باب المندب ، لذلك تقوم إسرائيل بدعم إثيوبيا في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية - خاصة يعد توقف شحنات السلاح الأمريكية لإثيوبيا منذ أبريل ١٩٧٧ - وفي مقابل ذلك حصلت إسرائيل على امتيازات استراتيجية واضحة ، شملت استخدام موانئ اريتريا مع الدول الداخلية مثل الكنفو وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان ، وانشاء قواعد عسكرية بحرية في جزيرتي فاطمة وحالب ، بالإضافة الى قاعدتين جويتين في شمال غرب اريتريا . على الحدود السودانية مباشرة بحيث تتمكن الطائرات الإسرائيلية من الانطلاق منها مباشرة الى إسرائيل . كما تستخدم إسرائيل جزيرة « دوميرا » في المراقبة والاستطلاع . اذ تقع هذه الجزيرة ، على بعد لا يزيد على ٢٠ ميلا من جزيرة بريم ، بالإضافة الى ذلك ، قامت إسرائيل بالاستيلاء على جزيرة ذقر اليمنية التي تقع في مدخل باب المندب وأقامت بها محطة للاتصالات .

ومن الثابت ان موقع اريتريا ذا الثقل الاستراتيجي أدى الى تعقيد المواقف الجيوبوليتكية في جنوب البحر الأحمر ، ذلك ان موقع اريتريا الاستراتيجي الحاكم قد جعل مصالح ومواقف إسرائيل - وهي الحليف الأمريكي القوي - تتفق ومواقف كل من الاتحاد السوفيتي وكوبا ازاء أديس أبابا . كما أن موقع اريتريا الهام بالنسبة للولايات المتحدة أجبر واشنطن على التمسك بإثيوبيا رغم تحولها اليساري ورغم اتخاذ موقف معاد صريح منها ، فضلا عن عدم تلبية الولايات المتحدة لطلبات الصومال من الأسلحة الهجومية . أما فيما يتعلق باتفاق موقف كل من اليمن الجنوبية وليبيا من أديس أبابا مع موقف موسكو (٢) وتل أبيب فقد سبق ايضاح ذلك تفصيلا، ولكن من الأهمية

(٢) راجع في بمصل موقف الاتحاد السوفيتي من أفريقيا عموما :

Colin Legum, "The U.S.S.R and Africa, The African Environment," Problems of Communism, Vol XXVII, no. 1 (January - February 1978) pp. 5-9.

ايضاح أن الاتحاد السوفيتي لكي يحقق سيطرته على المحيط الهندي - لأن ذلك يدعم وجوده بالقرب من نقط الاختناق الاستراتيجية التي تكتنف النطاق المائي (٤) ومنها باب المندب ، وواضح أن البحر الأحمر له أهمية خاصة كخناقٍ استراتيجي (٥) طويل تكتنفه نقط اختناق رئيسية ، تتمثل في قناة السويس وباب المندب . ومن هنا جاء حرص الاتحاد السوفيتي على ضرورة توطيد أقدامه بالقرب من هذه الممرات الاستراتيجية ، وقد نجح الاتحاد السوفيتي في استغلال الصراع العربي - الاسرائيلي لتدعيم وجوده في مصر التي تتحكم في قناة السويس . وبالرغم من تراجع النفوذ السوفيتي حالياً عن مصر وتدهور العلاقات بينهما بعد جنوح مصر تجاه الغرب ، إلا أن الاتحاد السوفيتي حرص على استمرار العلاقات مع مصر ، لضمان استخدامه لقناة السويس ، وموقف الاتحاد السوفيتي من مصر يذكرنا على الفور بموقف الولايات المتحدة من أثيوبيا تجاه اليسار . أما بالنسبة للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، فإن الاتحاد السوفيتي استطاع أن يشغل الفراغ الذي تركه البريطانيون في عدن ، وتحولها إلى قاعدة سوفيتية رئيسية في المنطقة ، وأمند نشاط الاتحاد السوفيتي بعد ذلك إلى الساحل الجنوبي لحليج عدن ، حينما عقدت معاهدة صداقة وتعاون مع الصومال عام ١٩٧٤ مستغلاً في ذلك حاجتها إلى الدعم العسكري في صراعها مع أثيوبيا حول اقليم أوجادين ، وقد استطاع الاتحاد السوفيتي ، من خلال هذه الصداقة أن يقيم قاعدة بحرية في بربرة مع حصوله على تسهيلات بحرية وجوية في مقديشيو العاصمة .

وبمجيء نظام يساري في أديس أبابا عام ١٩٧٤ أكتمل للسوفيت تحقيق السيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وبناء حائط يساري يتكون من عدن ومقديشيو وأديس أبابا . وقد حاول السوفيت تدعيم هذا الحائط بأعطائه شكل تحالف اشتراكي اقليمي فيما يسمى بالسلام السوفيتي ، غير أن الجانب الصومالي سرعان ما منقطع من هذا الحائط ، بعد اكتشاف حقيقة الدور المزدوج الذي قام به السوفيت في المنطقة وكان السودان هو صاحب الدور الأكبر في ذلك حينما اكتشف وجود ثغرة متعمدة في شبكة الرادار التي أقامها السوفيت في الصومال ؛ وهذه الثغرة أتاحت لطائرات النقل السوفيتية

(٤) ومن نقاط الاختناق الاستراتيجية أيضاً المضائق التركية - قناة السويس - مضيق

ملقا ثم باب المندب .

(٥) راجع : محمود توفيق محمود ، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية في السياسة

الدولية - العدد ٥٧ يوليو ١٩٧٩ ص ٢٤ - ٤١ نقلاً :

Legum, G. op. cit. pp 2-9.

فى التحليق فى الأجواء السودانية محملة بالسلاح والذخيرة من ليبيا الى اثيوبيا وفقا لمعادمة سرية بين اديس ابابا وموسكو ، أى أن السوفيت هم الذين قاموا بتزويد اثيوبيا بالأسلحة والخبراء فى حربها مع الصومال ، ومن النابت أن سقوط الصومال من التحالف السوفيتى قد اضعف سيطرة السوفيت على هذه المنطقة الاستراتيجية ، ومن النابت أيضا أنه لو كان للاتحاد السوفيتى أن يختار بين الصومال واثيوبيا فانه سيختار حتما اثيوبيا لأنها تفضل الصومال كموقع استراتيجى حاكم بالنسبة لمضيق باب المندب .

كذلك تجدر الإشارة الى أن السوفيت يحتفظون حاليا بعدد من القواعد العسكرية التى تقوم على خدمة أهدافه ومصالحه فى المنطقة ولعل أهم هذه القواعد ، هى تلك التى يحتفظ بها فى اليمن الجنوبية . والتى تتمثل فى قاعدة (بين الجبلين) الجوية ، وقاعدة (التواهى) البحرية . كما يستخدم السوفيت عددا من المطارات الحربية الفرعية فى جزيرة سوقطرة ، التى تعتبر المحافظة السادسة من محافظات اليمن الجنوبية ، وتحتفظ كوبا أيضا بقاعدة عسكرية تضم مطاراً حربياً ومركزاً لتدريب القوات الخاصة بمنطقة يافع السفلى بالرميله كما تردد مؤخراً أن السوفيت قد استأجروا إحدى جزر أرخبيل دهلك أمام سواحل اريتريا وإقام بها قاعدة بحرية .

ولكى نقيم الاعتبارات السابقة على الصراع العربى الاسرائيلى يجب أن نضع فى الاعتبار الموازنات بين العلاقات السائدة حالياً فى الشرق الأوسط ، ويمكن ملاحظة أن العلاقات الدولية فى الشرق قد تغيرت بشكل درامى منذ عام ١٩٧٠ ، ولا زالت الولايات المتحدة هى الحليف الرئيسى والوحيد لاسرائيل فى المنطقة ولكن واشنطن بدأت فى تبنى سياسة تحسين العلاقات مع مصر والسودان والسعودية والأردن ودول الخليج وتونس والمغرب ، وقد أدى هذا التطور الى نشأة بعض التوترات بين قل أبيب وواشنطن .

ويمكن أيضا ملاحظة أن الدول العربية لم تعد تعمل بشكل جماعى مثلما حدث خلال حرب ١٩٧٣ والفترة التى تلتها مباشرة . فقد شنت مصر حملة دبلوماسية لايجاد تسوية للصراع العربى - الاسرائيلى . ومع تفاوت درجات حماس الدول العربية فقد أختلفت ردود الفعل فى السودان والسعودية ودول الخليج وتونس والمغرب أما الأردن فعلى الرغم من تعاطفها مع هذه المجازفة فانها لم ترغب فى أن تربط نفسها بها الا اذا حصلت على تأكيدات بنجاحها . أما سوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي وبالطبع منظمة التحرير الفلسطينية فقد كانت ضد المبادرة المصرية ، هذا مع تفاوت شدة المعارضة

في كل منها ، أضف الى ذلك أن الشقاق بين طرفي حزب البعث في سوريا والعراق جعل من المستحيل تنسيق العمل بينهما لتحدي المبادرة . ولبنان أيضا رفضت المبادرة المصرية غير أن فرصتها في الاختيار محدودة نظرا لاحتلال القوات السورية للأراضي اللبنانية منذ اندلاع الحرب الأهلية فيها في منتصف عام ١٩٧٠ ، وأخيرا فقد أيد الاتحاد السوفيتي بشدة موقف الرافضين .

الآثار المحتملة للقرن الأفريقي على الشرق الأوسط

ان ظروف القرن الأفريقي يمكن أن تؤثر بالطبع على الشرق الأوسط بصور عديدة وبشرط اذا لم تتغير مستويات التورط والانحياز في المنطقتين في المستقبل القريب .

اولا : فلقد نجح الاتحاد السوفيتي بالفعل في تقوية القوات الاثيوبية كما أنه أرغم الصومال على الانسحاب من أوجادين خاصة في مواجهة اداة الولايات المتحدة للوجود العسكري السوفيتي والكوبي الأمر الذي قد يجعل موسكو تتجراً على اختيار ما تتمتع به الولايات المتحدة من نفوذ في الشرق الأوسط . وأن هذا النوع من « جس النبض » قد يشتمل على استخدام المواجهة المسلحة مما قد يترتب عليه تصعيد عسكري . ومثل هذا التحدي لا يبدو محتملا على الاطلاق ، اذ يتطلب تصميمه أن يجد الاتحاد السوفيتي شريكا عربيا مناسباً ، ومع ان منظمة التحرير الفلسطينية قد تستطيع أن تلعب دورا في ذلك الا أنها ليست كافية بمفردها . كما أن دول المواجهة العربية لا تستطيع في الوقت الحالي أن تقامر بالدخول في صراع مسلح مع اسرائيل . ولقد أدركت موسكو ان واشنطن قد أصبحت لها اهتمامات مصالح أكبر في الشرق الأوسط أكثر من اهتمامها بمصالحها في اثيوبيا ، وعلى ضوء التوترات الزائدة في العلاقات الأمريكية - السوفيتية بسبب التدخل العسكري السوفيتي - الكوبي في اثيوبيا فان أي مقامرة عسكرية في الشرق الأوسط قد تطيح بجميع فرص التصديق على معاهدة سولت الثانية الى جانب المشروعات السوفيتية ذات الأولوية .

ثانيا : من الممكن أن يضع الوجود السوفيتي في اثيوبيا أسفينا بين الاتحاد السوفيتي وبعض الدول العربية والتي تتخذ موقف « الرفض » وتمثل سوريا والعراق النموذجين الأساسيين لذلك ، وما اذا كان في الامكان أيضا أن تكون اليمن الجنوبية الى جانب سوريا والعراق (١) ، أن مثل هذا

(١) ان هذا التساؤل لا يزال يفرض نفسه بشدة وخاصة من خلال التطورات الحاسمة الخطيرة التي يشهدها اليمن الجنوبي في الفترة الماضية لثقل الاطاحة بحكم سالم ربيع علي في اواخر يونيو ١٩٧٨ كان من الممكن أن يكون اليمن الجنوبي في جانب سوريا والعراق ولكن الدخان السمي طغى ذلك والتي أيقنت اثيوبيا قد استبدلت هذا الاحتمال . وهذه الفجوة الجديدة قد ظهرت في الأخرى مؤخرًا ولا زال السؤال السابق مبررًا .

النتطور قد يكون له تأثيرين ، فمن ناحية قد يلاذى الى ابعاد دمشق وبغداد
عن موسكو ، ومن ناحية أخرى فان ذلك قد يقلل من موقفهم الراضى كما يقلل
من اعتراضاتهم على الجهود الأمريكية لتسهيل حل الصراع العربى -
الاسرائيلى .

ومن الثابت ان أحداث عام ١٩٧٨ قد أوضحت عدم احتمال قيام التأثير
سالف الذكر ، ففي هذه الفترة نلاحظ ان سياسة السوفيت فى اثيوبيا قد
ساهمت فى تدهور العلاقات السوفيتية مع العراق . ولم يحل ذلك دون
تأكيد معاهدة الصداقة والتعاون بينهما .

ثالثا : من الممكن أن تزيد الصلة بين اسرائيل واثيوبيا من حدة التوتر
بين تل أبيب وواشنطن ، وهذه التوترات قد تفوق التقدم نحو تسوية الصراع
العربى وذلك بأن تقل ثقة اسرائيل فى الالتزامات الأمريكية .

وبعيد هذا للأذهان ما تركه الماضى القريب من شك خطير حول تطور
العلاقات الاسرائيلية - الاثيوبية ، فالتعاون الاسرائيلى - الاثيوبى لم يسفر
عن مشاكل ملحوظة بين اسرائيل والولايات المتحدة حتى بعد أن قطعت هذه
الآخيرة علاقاتها مع اثيوبيا فى أبريل ١٩٧٧ وعلاوة على ذلك فان انسحاب
المستشارين الاسرائيليين من اثيوبيا فى فبراير ١٩٧٨ جعل التعاون بين
البلدين يهبط بدرجة كبيرة ، وقد أصبحت العلاقات الاسرائيلية - الاثيوبية
نمر بمنحنى هابط ، بل ان وصلت الى ادنى درجاتها وأصبحت لا تشكل
خطورة على العلاقات الاسرائيلية - الأمريكية .

رابعا : أن تعاون اسرائيل مع اثيوبيا قد يقلل ثقة العرب فى اسرائيل
خاصة تلك الدول التى ترى فى الوجود السوفيتى فى اثيوبيا تهديدا لها ومن
أمثلة تلك الدول مصر والسودان والسعودية . ومنل هذا الموقف قد يزيد من
تعقيد الجهود لحل المشكلات القائمة بين اسرائيل والدول العربية . أن مصر
هى الدولة العربية الأولى التى أقامت علاقات مع اسرائيل وقد أيدتها فى ذلك
- جزئيا - السودان والسعودية .

ومثل هذا الانطباع لم يظهر فى الأفق منذ مغادرة البعثة الاسرائيلية
أرض اثيوبيا .

خامسا : ان تورط اسرائيل مع اثيوبيا من الممكن أن يزيد من مشاعر

الكرهية العربية لاسرائيل وخاصة من جانب تلك الدول العربية - مثل سوريا والعراق - والتي تؤيد القضية الأيرتية .

ولدرجة ما فقد اعتمد هذا التطور على مدى كفاح الأيرتين وحتى لو نجح المجلس العسكري الأيوبي في قمع الحركة ، فإن تأثير ذلك على العلاقات السورية او العراقية تجاه اسرائيل يلبو بعيدا ، فلم يعد لاسرائيل في أيوبيا ما يساعد على مناهضة الكفاح الأيرتري .

سادسا : ان تأكيد كل من ليبيا واليمن الجنوبي لمساندة إثيوبيا يؤدي الى الانشقاق بين الدول العربية التي تؤيد المواجهة مع اسرائيل وليس الوصول الى حل وسط . وان ازدياد عدم الانسجام بين هذه المجموعة سوف يخلق عقبات جديدة في سبيل الوصول الى تسوية ومن ثم يميل الى ان يقلل من التحدي الذي تمثله هذه الدول ضد اسرائيل . ولا شك ان فرص تأييد طرابلس وعون لنظام مانجستو سوف يقلل هذا التأثير ، ومع ذلك فإن هذه المسألة ليس لها دلالة على العلاقات بين الدول المعنية . فنجد ليبيا مثلا وهي أشد دول الرفض قد أوضحت أنها تزيد مسألة الحل الوسط في ايرتريا كما انها امتنعت عن التورط العسكري في المنطقة . وعلى الرغم من ان اليمن الجنوبي قد أبدى حذرا أقل الا أنها تلعب دورا أقل ضمن دول الرفض . وفي الواقعة قد يتم هذا الدور بزيادة هامشية نتيجة لسيطرة مجموعة عسكرية ماركسية مؤيدة للسوفيت على الحكم فيه .

سابعا : ان الصلة بين كل من ليبيا واليمن الجنوبي من ناحية وأثيوبيا من ناحية أخرى قد تؤدي الى زيادة العداء بين تلك الدول العربية التي ترى في الاتحاد السوفيتي تهديدا مباشرا لأنهم ومنها على سبيل المثال مصر والسودان والسعودية . ثم ان الاستمرار في مثل هذا الموضوع سوف يقلل حتما من قدرة الدول العربية ووصولها الى عمل مشترك في الصراع العربي الاسرائيلي لدرجة ان الدول العربية المعتدلة قد ساءت علاقاتها باليمن الجنوبي في صيف ١٩٧٨ . وقد نشأت الصعوبات عن عاملين : أولها تأييد بعض العناصر في اليمن الجنوبي لقتل رئيس الدولة في أواخر يونيو . أما العامل الثاني فيمكن في ان الانقلاب الذي حدث في عدن عقب مصرع رئيس الدولة سالم ربيع علي - الذي يرى ضرورة التقارب مع الدول العربية المعتدلة قد أصبح يتصف بالماركسية وانحيازه الشديد للسوفيت .

وعلى ضوء مستوى العداء السائد بين اليمن الجنوبي والدول العربية ،

فانه من الصعب أن نتخيل أن سياسات عدد تجاه أثيوبيا قد تزيد من اعاقه التعاون العربى فى الصراع العربى - الاسرائيلى ، أضف الى ذلك أن تورط ليبيا مع أثيوبيا فانه من الممكن أن تزداد حالتى القضب والاسقياء بين الدول العربية المعتدلة أكثر مما يشكله اليمن الجنوبي وذلك من واقع ما يتمتع به نظام العقيد القذافى من إمكانيات هائلة ، هذا الى جانب عمليات التخريب الدولى التى يديرها من وقت لآخر وهو الأمر الذى لا يتوفر لليمن الجنوبي .

السؤال هو : ما هى الفرص التى يحتمل أن تزيد من قيام احتمالات جديدة ؟ بصفة عامة يمكن القول ان الأحداث فى القرن الأفريقى لن تؤثر على الموقف فى الشرق الاوسط طالما ظلت الظروف فى كلتا المنطقتين على ما هى عليه منذ صيف ١٩٧٨ . وأذن يمكن أن نستنتج ان تغير الظروف فى أى من المنطقتين يمكن أن يؤثر على الأخرى . ولا يمكننا أن نتصور مثل هذه التغييرات فى الوقت الحاضر ، ولكن يجب أن نضع فى الاعتبار الافتراضات الآتية مهما كانت بعيدة عن الواقع فى الظروف الراهنة وهى :

أولا : من الجائز أن تعترف مصر عن مبادرة السلام واتفاقيات كامب ديفيد وبالتالي يصل العرب الى حالة من الاتفاق فيما بينهم حول كيفية التعامل مع اسرائيل . وفى هذه الحالة تؤدى العلاقات القائمة بين كل من ليبيا واليمن الجنوبي من ناحية وأثيوبيا من ناحية وأثيوبيا من ناحية أخرى الى اعاقه الوصول الى موقف عربى موحد تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى .

ثانيا : الفرض الثانى هو ان يقوى الاتحاد السوفيتى مركزه فى أثيوبيا بصورة أكبر بكثير مما هو عليه الآن ، وفى هذه الحالة سوف يتمكن السوفيت من الوصول الى الموانئ الأريتريه من ماساوا وعصب وكذا المطارات الواقعة على ساحل البحر الأحمر ، وبالتالي يمكن أن يجعل نفسه قوة عظمى لها حاسبها فى البحر الأحمر بل أنه يستطيع - اذا ما تحقق هذا الافتراض - أن يفرض ويتحكم فى حركة المرور من وإلى البحر الأحمر عن طريق باب المنذب ، وفى هذه الظروف سوف تجد اسرائيل نفسها وكذلك الدول العربية المعتدلة لهم جميعا مصالح مشتركة مما قد يدفعها الى التوصل الى تقارب محدود على الأقل .

وبمعنى آخر فان احتمال حدوث ذلك يعتمد على مدى صمود أريتريا أمام موجات الهجوم الحادة التى تجرى بين وقت وآخر من جانب أثيوبيا ، فلو استطاعت أريتريا إيقاف هذا الهجوم فان فرصتها فى أن تحصل على

الاستقلال تكون فرصة كبيرة ، ولو حدث أن تمكن المجلس العسكري الأثيوبي من قمع الثوار أو على الأقل أن يخفف من درجة انفصالهم فسوف يطلب السوفيت تسهيلات كبيرة في أريتريا كتمن جزئى عن مساعدتها العسكرية الهائلة لأثيوبيا وحكومة مانجستو . ويجب أن لا نفلن أن قرار أديس أبابا حيال هذه المسألة سوف يعتمد على مدى تورط السوفيت الى جانبهم فى الحرب الأريتريه ، فاذا وقف السوفيت موقف المتفرج أثناء الصراع أو اذا طالبوا بحل وسط فمن الجائز ألا يلقى المجلس العسكري الأثيوبي بالا لمطالبهم في أريتريا .

ثالثا : الافتراض الثالث هو أن يجد مانجستو نفسه غير سعيد اذا طلب اليه السوفيت والكوبيون الاستماعة بمستشارين اسرائيليين لتحقيق أهدافه في أريتريا بدلا منهم ، واذا وافقت اسرائيل على ذلك فان وجود مثل هؤلاء المستشارين العسكريين الاسرائيليين سوف يخلق مشاكل مع الدول العربية ، بل قد يدفع تلك الدول والاتحاد السوفيتى الى الانخراط فى جبهة واحدة .

وعلى ضوء رفض موسكو وهاغانا مساعدة القوات الأثيوبية في أريتريا بشكل مباشر ، فان دعوة أثيوبيا للاسرائيليين تكون محتملة ، ولكن استجابة اسرائيل لذلك سوف يؤدى الى مشكلات كثيرة . ويعتمد هذا الافتراض على تقييم اسرائيل لمدى الاستياء والغضب ورد الفعل لدى الولايات المتحدة ، وحتى اذا قررت اسرائيل إعادة تورطها فى الصراع الأريتري فليس من المحتمل أن يؤدى ذلك الى استياء شديد فى العالم العربى بحيث يؤدى الى قيام جبهة عربية - سوفيتية نظرا لأن هناك عدد من الدول العربية فى حالة شجار مع السوفيت حول مسائل تهم العرب أكثر من مصير أريتريا .

رابعا : الافتراض الرابع هو أن تقدم مصر والسعودية والسودان معونة شاملة بحيث تدفع الأريتريين للاستقلال . ومثل هذا الاجراء سوف يضعهم وجها لوجه مع السوفيت وربما مع اسرائيل والتي لا ترغب فى أن يصير البحر الأحمر بحيرة عربية .

ان سلوك الدول الثلاث منذ الهجوم الأثيوبي يوحى بأنها سوف تعتمد على الجهود الدبلوماسية والمنابر الدولية أكثر من التجاها الى المخططات العسكرية الصريحة ، ولكن المرء لا يستطيع الالتجاء الى الاختيار الأخير اذا أصيب الأريتريون بانتكاسات شديدة على أرض المعركة ، وعما اذا كانت اسرائيل والاتحاد السوفيتى سيختاران التدخل فى حالة ما اذا تعاطم الدور

العربي في الصراع ، وبالطبع فإن ذلك يعتمد على مدى التهديد الذي سوف يشكله هذا التطور على الوجود المستمر لنظام صديق في اديس أبابا .

خامساً : الافتراض الخامس هو أن توقف كل من ليبيا واليمن الجنوبي مساعدتهما الى المجلس العسكري الأثيوبي - وإذا ما ساعدت الدولتان أريتريا أو الصومال ، فسوف يجد السوفييت أنفسهم في حالة تناقض مع العالم كله حول القرن الأفريقي ، ومثل هذه الظروف قد تمحو النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط ومن الجائز كذلك أن تخرج ليبيا عن صف المؤيدين لأثيوبيا إذا أصر المجلس العسكري الأثيوبي واستمر في حل المشكلة عسكريا كما أن ظروف الحكم الجديد في اليمن الجنوبي قد ينهج نفس النهج .

والخلاصة أن احتمالات ظهور أو قيام أحداث تكون في اتجاه معاكس لهذه الافتراضات هي احتمالات ضئيلة .

الفصل الثامن

النزاع المغربي - الجزائري
والمشكلة الصحراوية

أبعاد المشكلة

٩ - الصحراء : بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية :

٣٦

تقع الصحراء المغربية فى الشمال الغربى لافريقيا ، يحدها شمالا المغرب ، وغربا المحيط الأطلسى ، وجنوبا موريتانيا ، وشرقا الجزائر . وتبلغ مساحتها حوالى ٢٦٦ ألف كيلو متر مربع ، وعدد سكانها ٧٦ ألف نسمة وهو التقدير الدولى الذى تعترف به المغرب ، أما جبهة البوليزاريو فتقدر عدد السكان بحوالى ٧٠٠.٠٠٠ نسمة جميعهم من العرب المسلمين ، وأهم مدن الصحراء : العيون (العاصمة) ، ودخلة ، وسمارة ، والقويرة ، بير الحلو ، ومجيس ، وقلته ، وأم غالا ، وبو كراع . وأهم ثرواتها الفوسفات الذى يقدر احتياطيه بمليارى طن ، وهو الذى فجر الصراع حول الصحراء فى الفترة المعاصرة حيث أكبر مناجمه فى منطقة « بو كراع » التى تبعد مائة كيلو متر عن العيون العاصمة ، ودرجة جودته تصل الى ٣١ فى المائة وهى أعلى نسبة فى العالم ، ويتكون اقليم الصحراء من سهول ساحلية . ترتفع تدريجيا كلما توغلنا فى الداخل الى هضاب يصل متوسط ارتفاعها ألف قدم فوق سطح البحر ، ويزداد الارتفاع الى سلاسل جبلية يصل ارتفاعها الى ألفى قدم عند الحدود الموريتانية .

وعلى الرغم من أن المناخ الصحراوى يسود المنطقة ، الا أن تيار كنارى البارد الذى يهب من الشمال يساعد كثيرا على تلطيف درجة حرارة الصيف وخاصة أن تأثيره يمتد الى المناطق الداخلية - والأمطار فى اقليم الصحراء من النوع الطارىء ، ولا تزيد نسبة أو معدل الأمطار السنوية عن أربع بوصات ولذلك فالزراعة هى من النوع البسيط الذى يسد حاجة الاستهلاك المحلى ، على أنه منذ عام ١٩٦٤ تم اكتشاف بعض مصادر للمياه العذبة على

بعد ستين ميلا من مدينة فيلا شيفيروس من الممكن لها أن تغير طبيعة الحياة الزراعية السائدة في المنطقة .

وتنقسم الصحراء الى قسمين متمايزين . الساقية الحمراء وهي وادي هام يمتد في أقصى الطرف الشمالي من حدود الاقليم ، وينحدر الى ساحل الأطلس حتى شمال رأس برمبادور وتبلغ مساحته ٨٢,٠٠٠ كم مربع أما القسم الآخر فيعرف بوادي الذهب ومساحته ١٨٤,٠٠٠ كم مربع .

وقد أثرت طبيعة السكان وحياتهم الرعوية ، وتنقلاتهم الموسمية في منطقة الى أخرى ، بالإضافة الى قلة عددهم عموما على امكانية تنظيم حركات سياسية شعبية اذ لم تظهر هذه الحركات الى الوجود الا في فترة متأخرة ، أما قبل ذلك ، فكان الأمر يقتصر على تغيير بعض الشخصيات القبلية عن ولائها بالانضمام الى المغرب ، بينما كانت بعض القبائل الأخرى تطالب بالانضمام الى موريتانيا ، ويلاحظ أن العناصر المكونة لسكان الصحراء هي من نفس العناصر السائدة في موريتانيا والمغرب ، أي من العرب والبربر مع وجود اختلاط وتزاوج واضح فيما بينهما ، الى جانب نسبة بسيطة من العناصر الزنوجية الخالصة التي تسكن حوض السنغال ، ويجمع بين هذه العناصر الدين الاسلامي ، كما تسود اللغة العربية بلهجة الحسانية ، وهي إحدى اللهجات المحلّة الشائعة في شمال افريقيا ، ولسكن المدارس التي كانت أسبانيا قد أقامتها في الصحراء ، ومعظمها لم تتجاوز المرحلة الابتدائية ، قد نشرت اللغة الاسبانية بين المتعلمين وهو ما ترك تأثيره على ثقافة القيادات السياسية التي تستخدم اللغة الاسبانية في تعاملها مع العالم الخارجي .

وقد أدى اكتشاف موارد اقتصادية في الصحراء الى زيادة حدة النزاع بين الأطراف المعنية بالمنطقة سواء بالنسبة لاسبانيا قبل مفادرتها للصحراء في عام ١٩٧٦ أو بالنسبة للأطراف الاقليمية الأخرى وهي المغرب وموريتانيا والجزائر .

وبالإضافة الى هذه الأهمية الاقتصادية ، فإن لاقليم الصحراء أهمية جيوبوليتيكية متميزة ترتبط أساسا بأنها تعتبر بمثابة مدخل أمن لثلاث دول تحيط بها هي المغرب والجزائر وموريتانيا ، فإذا كانت تمثل امتدادا طبيعيا للمغرب وموريتانيا فهي تمثل للجزائر واجهة على المحيط الأطلسي غربا تريد أن تطل عبرها على المحيط وتنقل اليه حديد « تندوف » الشهير ، وكذلك

عازها الطبيعي وبترونها الذى يباع لأوروبا وأمريكا .
وقد كانت هذه الصحراء كما مهلا عبر قرون تاريخية طويلة منذ أن
تحدث عنها المؤرخ الاغريقى هيرودوت ، تم المؤرخ العربى الرحالة
ابن بطوطة ، ولم يتردد اسمها فى التاريخ كثيرا الا عندما فتحها عقبة بن
نافع ، الذى وصل الى الساقية الحمراء وظلت عربية المسكن والسلطة ، حتى
سيطر عليها العرش الاسباني بعد أن تناوب عليها العرب المسلمون
والقرطاجيون والبرتغال .

وكان البرتغاليون هم أول شعب أوروبى يصل الى سواحل الصحراء
وذلك أثناء حركة الكشوف الجغرافية فى القرن الخامس عشر الميلادى حينما
كانوا يزحفون شيئا فشيئا نحو الجنوب ، حتى توصلوا الى الصحراء فى عام
١٤٣٦ حيث أطلقوا على المنطقة اسم وادى الذهب
وثبت وجود عدة مراكز برتغالية متناثرة أقامها البرتغاليون ، واتخذوا فيها
نقاط وثوب للتفعل فى الداخل من أجل تجارة الرقيق ، حيث نقل
البرتغاليون أعداد ضخمة من رقيق صنهاجة . وقد شارك الأسبان
البرتغاليون أعدادا ضخمة من رقيق صنهاجة . وقد شارك الأسبان
اندثرت عندما ظهرت مواقع أخرى أكثر ملائمة للاقامة والاستقرار قرب
الأماكن التى تصب فيها الأنهار فى غرب افريقيا ، ولذلك لم تجتذب المنطقة
انتباه الاستعمار الأوروبى الا فى نهاية القرن التاسع عشر ، أثناء التسابق
بين الدول الأوروبية للسيطرة على القارة الأفريقية .

وفى عام ١٨٨٤ قامت أسبانيا باحتلال وادى الذهب ، حيث أقامت فيه
فيما بعد مدينة فيلاديشيسنيروس ، واتخذت منها عاصمة للمنطقة ، وقد يكون
من المناسب ونحن بصدد عرض أهم الملاحظات الجيوبوليتيكية للمنطقة
الصحراء . أن نشير الى أن المحارى المائية التى تجرى فى هذا القسم
لا تحمل رواسب من الذهب من أى نوع كان ، ولكن يظهر أن احتفاظ
أسبانيا بالتسمية البرتغالية القديمة - كما يرى بعض المؤرخين(*) - كانت
من قبيل السلوى لأسبانيا لحصولها على أرض مجدية قاحلة ، تمتل الفتات
الذى تخلف عن موائد الاستعمار ، ومن منطقة وادى الذهب تطلعت أسبانيا
الى ضم المنطقة الواقعة فيما بين رأس بوجادور ، حتى الرأس الأبيض ، وهى
تشمئ على الساقية الحمراء التى نسبت الى خور صغير ينتهى الى المحيط
الأطلسى .

(*) دكتور جمال زكريا قاسم ، دكتور صلاح البعاد ، مسالة الصحراء (الصحراء الإسبانية
سابقا) ، فى الدراسات الخاصة رقم (١) إصدار معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة
البحر العربية - القاهرة ١٩٧٦ ص ٣٦١ - ٣٨٤ .

وخلال انعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ أبلغت أسبانيا الدول الأوروبية ، بأنها اقتطعت لنفسها منطقة من ساحل المحيط تقع بين خط عرض ٥١/٥٢ - ١٨/٢٦ شمالا . وإن كان الامتداد الداخلى لهذه المنطقة لم يحدد تماما ، مما أحدث صراعا بين القوتين الاستعماريتين الفرنسية والأسبانية حول المنطقة ، ولم يهدأ هذا الصراع الا بعقد سلسلة من الاتفاقيات الفرنسية الأسبانية حددت فيها المنطقة الأسبانية من الصحراء الكبرى .

وقد بدأت هذه السلسلة باتفاقية وقعت بين فرنسا وأسبانيا في ٢٧ يونيو ١٩٠٠ خاصة بتحديد الممتلكات الفرنسية والأسبانية في افريقيا الغربية ، وقد تضمنت هذه الاتفاقية تحديدا خاصا لاقليم الصحراء اذ تم الاتفاق على أن يكون الحد الجنوبي للأراضي الأسبانية مسaira لكيب بلانكو (الرأس البيضاء) بحيث يقسمها الى قسمين . ويسير مع خط عرض ٢٠/٢١ حتى تقاطع هذا الخط مع خط طول ١٣° غربا ، بحيث تدخل مناجم الملح المعروفة بمناجم عجيل في الأراضي الفرنسية بالصحراء .

وفي عام ١٩٠٢ ضمت منطقة أخرى الى الأراضي الأسبانية تقع بين رأس بوجادور ورأس جوير ، وتمتد في الداخل حتى تقاطع خط طول ١٢ غربا ، مع خط عرض ٢٦ شمالا ، لكي تدخل في الأراضي الأسبانية الجديدة كل المنطقة الواقعة جنوب غرب مراكش . وتعتبر اتفاقية عام ١٩٠٢ آخر مدى وصلت اليه مناطق النفوذ الأسباني .

وفي أكتوبر ١٩٠٤ أبرمت اتفاقية ثانية بين فرنسا وأسبانيا أعيد بمقتضاها التقسيم لصالح فرنسا الى تدعيم مركزها في الاتفاقية الجديدة نتيجة عقدها الاتفاق الودى بينها وبين بريطانيا ، وقد حددت اتفاقية ١٩٠٤ وضع الأسبان في ممتلكاتهم المغربية ، وفي هذه الاتفاقية تعهدت كل من أسبانيا وفرنسا بالانضمام الى التصريح العلنى الانجليزى الفرنسى الخاص بمراكش ، كما تضمن التصريح العلنى الخاص بذلك الاتفاق وعد الحكومتين الفرنسية والأسبانية بأن تحترما وتحافظا على وحدة الأراضي المغربية في ظل سيادة السلطان .

وتجدر الإشارة الى أن هذا الاتفاق كان يتضمن كثيرا من الفقرات السرية التى لم تعرف نصوصها الا بعد ذلك بسنوات ، وعلى وجه التحديد في ٨ نوفمبر ١٩١١ عندما نشرتها جريدة الماتان الفرنسية ، وكانت هذه الفقرات تتكون من احدى عشر فقرة سرية يمكن ايجازها على النحو التالى :
أولا : توسيع حدود رهودى أورو السابق تحديدها فى معاهدة سنة ١٩٠٠ ، بحيث تمتد الى الشمال حتى نهر دراع والسوس فى جنوب مراكش .

ثانيا : تمهدت أسبانيا أن تتغلّى جزئيا أو كليا عن سيطرتها على المناطق الخاضعة لها ، كما تمهدت بالتعاون فيما بينها وبين فرنسا فى بعض المشروعات التجارية والتعليمية .

ثالثا : يكون من حق الدولتين - فرنسا وأسبانيا - التمتع بحرية العمل فى نطاق الأراضى التى خصصت لنفوذ كل منهما فى حالة اذا لم يعد بالإمكان محافظة المغرب على الحالة الراهنة بسبب ضعف الحكومة أو عجزها عن فرض النظام أو لائى سبب آخر يقبله الطرفان .

ولعل ذلك يوضح أنه على الرغم مما نص عليه اتفاق ١٩٠٤ من الاحتفاظ بوحدة المغرب ، الا أن المواد السرية من الاتفاق كانت تطلق يد كل من أسبانيا وفرنسا فى نطاق الأراضى التى تحدت لمنطقة نفوذهما .

وفى عام ١٩١٢ جرت مفاوضات جديدة بين الحكومتين الفرنسية والأسبانية أسفرت عن عقد اتفاقية بين الدولتين ، جعلت بمقتضاها حدود الصحراء الأسبانية الشمالية منسقة دراع ، كما أصبحت الحدود الشرقية متمشية مع خط طول ٥٨٤٠ غربا ، بحيث تتقاطع فى الركن الشمالى الشرقى مع المستعمرة مع وادى دراع . أما القسم الجنوبى فتفسير حدوده مع الحدود التى تم الاتفاق عليها من قبل .

وعموما فإن التعديلات التى طرأت على مناطق النفوذ الأسباني جعلت هذا النفوذ يتعاظم خلال الفترة من مؤتمر برلين ١٨٨٥ حتى اتفاقية ١٩٠٣ بين فرنسا وأسبانيا ، ثم بدأت مناطق النفوذ الأسباني فى التقلص التدريجى بعد عام ١٩٠٣ ، وإن كان تثبيت أسبانيا قد ظهر واضحا فى المناطق الساحلية ، كما أن فرنسا استطاعت أن تحصل على أكثر المناطق ثروة وسكانا ، بعكس أسبانيا التى استحوذت على المناطق الفقيرة خاصة وإن الصحراء « الأسبانية » لم يكن قد تم اكتشافها ، مما يعطى دلالة على ترجيح كفة فرنسا الاستعمارية بعد أن تدغم مركزها بتوقيع الاتفاق الودى بينها وبين إنجلترا فى عام ١٩٠٤ .

٢ - وادى الذهب وساقية الحمراء تحت الإدارة الأسبانية :

سيطرت أسبانيا على كل من وادى الذهب وساقية الحمراء بالإضافة الى المناطق الأخرى التى خضعت لها بمقتضى الاتفاقيات التى وقعتها مع فرنسا فى كل من منطقة وادى دراع وطرفاية ، وفى عام ١٩٣٤ احتلت أسبانيا مقاطعة سمارة ، ومنذ ذلك العام بدأت أسبانيا تعمل على تنظيم إدارة تجمع بين مناطق نفوذها ، وفى الفترة فيما بين ١٩٣٤ ، ١٩٥٨ ، كونت كل من ساقية الحمراء وريودى أورو وطرفاية وايفنى إدارة واحدة تحت قيادة حاكم عسكري أسباني يكون مركزه سيدى ايفنى وينوب عنه ثلاثة ممثلين فى كل

من ساقية الحمراء وريودي أورو وطرفاية ، كما أنيطت الادارة المحلية بحكام عسكريين Inventor ، على أنه في عام ١٩٥٨ ، أدخلت بعض التعديلات الإدارية بسبب تقلص منطقة النفوذ الأسبانية التي اقتصرت على ايفني والصحراء « الأسبانية » بقسميها ساقية الحمراء ووادي الذهب (ريودي أورو) ، وذلك بسبب تنازل أسبانيا للمغرب بعد استقلاله في مارس ١٩٥٦ عن منطقة طرفاية التي ضمت للمغرب .

وفي عام ١٩٦٩ تنازلت أسبانيا للمغرب عن منطقة سيدي ايفني التي تقع على ساحل المحيط الأطلنطي ، وعلى شكل جيب Enclave يحاط من الداخل بالأراضي المغربية ، وهي تشكل مقاطعة لا تزيد مساحتها عن ألف ميل مربع ، ولا يعتمد سكانها الثلاثين ألفا ، وكانت مقاطعة ايفني قد ضمت الى أسبانيا بمقتضى اتفاقية أسبانية مراكشية وقعت في عام ١٩٦٠ ، كان هدفها اقامة مركز لصيد الأسماك على الساحل ، ثم أدخلت مقاطعة ايفني ضمن المساحة الكبيرة التي أضيفت الى الصحراء الأسبانية في ١٩٠٣ وهي التي تمتد من رأس بوجاردو حتى رأس جوير .

وهكذا تقلصت مناطق النفوذ الأسبانية جنوب المغرب بعد عام ١٩٦٩ وصارت مقصورة على اقليم الصحراء ، الذي فرضت عليه أسبانيا ادارة عسكرية ، وقسمته اداريا الى ساقية الحمراء ووادي الذهب ، كما خضعت المنطقة في مجموعها للحاكم العام للمقاطعات الافريقية ومركزه في مدريد ، بينما تخضع المنطقة عسكريا للقائد العسكري العام لجزر كناري ، الذي يعين له ممثلا أو حاكما عسكريا في العاصمة « العيون » ، وتعاونه جمعية من السكان المحليين (الأسبانيين والوطنيين) لادارة شئون الصحراء . والجدير بالذكر أن اسبانيا كانت تدير المنطقة باعتبارها جزءا من الأراضي الأسبانية من حيث تطبيق القوانين والتنظيمات الادارية والاقتصادية التي كانت سائدة في الأراضي الأسبانية ذاتها . بعد أن قسمت اسبانيا بالاتفاق مع مشايخ قبائل الصحراء - الصحراء الى أقسام ثلاثة هي :

(١) محمية طرفاية .

(٢) مستعمرة ساقية الحمراء .

(٣) منطقة وادي الذهب .

وهكذا دخلت في اطار الصراع بين حركة السيطرة الاستعمارية الأسبانية الفرنسية وبين حركة التحرر الوطني المغربية حسب الرؤية المغربية . كما أصبحت الصحراء المترامية الأطراف (٣٠ ألف كيلو متر مربع) والمدممة بين يوم وليلة محط أنظار القوى الإقليمية والدولية ، على السواء . ودخلت في اطار الصراع البارد أحيانا والمسلح أحيانا أخرى ، حيث فرضت المغرب بالأمر الواقع بمشاركة موريتانيا - حكمها ، والجزائر حاولت هي الأخرى تحت شعار حق تقرير المصير ولكن من خلف ستار جبهة تحرير

البوليزاريو ، التى أعلنت من الجزائر العاصمة قيام « الجمهورية الصحراوية »
فى ٢٧ فبراير ١٩٧٦ .

والولايات المنحة وفرنسا واسبانيا من المعسكر الغربى نظرت هنى
الأخرى بفزل شديد الى ثروات المنطقة ، فهى تشتري فوسفات المغرب ،
تمتلك المغرب ٧٥ فى المائة من فوسفات العالم والولايات المنحة ١٥ فى
المائة فقط منه ، وتشتري غاز وبتروال الجزائر ، وتسليح المغرب وتساندها
سياسيا ، أما الاتحاد السوفيتى فهو القوة العظمى الأخرى التى تساند
الجزائر سياسيا وعقائديا ويقوم الاتحاد السوفيتى بتسليح الجزائر ، وبالرغم
من ذلك فإن السوفيت عقدوا خلال عام ١٩٧٨ صفقة القرن مع المغرب لشراء
الفوسفات ببلايين الدولارات على مدى عشرين عاما مقابل صفقة الغاز الطبيعى
من الجزائر الى الولايات المتحدة الامريكية على مدى خمسة ومشرين عاما .

٣ - الأبعاد الأساسية للنزاع :

هناك أربعة أبعاد أساسية فى النزاع الدائر حول قضية الصحراء :
(١) البعد التاريخى للنزاع والنزاع الذى يفضّل ضمن إطار تصفية
الاستعمار ، فقد كانت هذه المنطقة مستعمرة أسبانية منذ العقد الأول للقرن
الحالى وحتى عام ١٩٧٦ عندما جلت عنها أسبانيا بموجب الاتفاق الثلاثى
الذى تم بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا فى عام ١٩٧٥ . وطبقا للاتفاق
ضمت موريتانيا اقليم وادى الذهب ، وضم المخاربة اقليم الساقية الحمراء ،
وفى عام ١٩٧٩ عاد المغرب فضم اقليم وادى الذهب بعد أن تخلت عنه
موريتانيا ، وقد برز أيضا - منذ الاتفاق الثلاثى - اتجاه آخر هو اتجاه
البوليساريو يطالب بالاستقلال التام .

(٢) البعد الاقتصادى وخاصة بعد أن اكتشفت أسبانيا ، خام
الفوسفات فى بو كراغ عام ١٩٧٠ بالإضافة الى وجود خام الحديد والزنك
والرصاص والغاز الطبيعى والبتروال أيضا ، ولكن الثروة الحالية الضخمة
تمثل فى ثروات شواطئ الأطلسى التى تعتبر من أغنى المناطق بالأسماك ،
ومن الطبيعى أن يؤدى اكتشاف موارد اقتصادية الى زيادة حدة النزاع بين
فى الماضى هامشية الأهمية من الناحية الاقتصادية ، غير أن الموارد
الاقتصادية الهامة التى اكتشفت هى التى دعت أسبانيا - وكانت هى الأخرى
الأطراف المعنية (المغرب - الجزائر - موريتانيا) ، لقد كانت منطقة الصحراء
طرفا فى هذا النزاع قبل جلائها عام ١٩٧٦ - دعت أسبانيا نفسها الى
التشبث بالبقاء فيها من ناحية ، وفى الفترة اللاحقة على جلاء أسبانيا ، جاء
التصاعد فى المطالبة بالصحراء من قبل المغرب وموريتانيا من ناحية أخرى .

لذلك قد يكون من المفيد تفسير حقيقة الموارد والثروات الاقتصادية بمنطقة الصحراء .

فالفوسفات يعتبر المورد الرئيسي لمنطقة الصحراء ، حتى أنها تشتهر في بعض الدوائر الاقتصادية باسم كويت الفوسفات ، مما يؤكد أن الفوسفات هو العامل الرئيسي في البعد الاقتصادي للنزاع .

وكانت موارد الفوسفات قد اكتشفت في عام ١٩٦٣ ، ومنذ ذلك العام ، تطلعت كثير من الشركات الأجنبية لعمليات الاستغلال خاصة وأنه ينتج بكميات تجارية ضخمة ، وبالتالي فإن من يسيطر على فوسفات الصحراء ، يصبح هو المتحكم في الإنتاج والتصدير العالمي معا ، وفي حالة قيام دولة مستقلة بالصحراء ، فإن ذلك يهدد بظهور منافس قد يتفوق على المغرب من حيث إنتاج وتصدير الفوسفات ، إذ من المعروف أن المغرب تنتج هي الأخرى كميات كبيرة منه ، وقد عانت المغرب من الآثار السيئة للمنافسة على التصدير لهذا المعدن ، الأمر الذي أدى إلى تخفيض سعره في الأسواق العالمية . وكانت الحكومة الأسبانية^(١) قد منحت امتيازاً لاستغلال الفوسفات في عام ١٩٦٧ إلى كرنسرتيوم يتألف من بعض الشركات الفرنسية والأمريكية والألمانية والأسبانية بنسبة ٢٥٪ للمصالح الأمريكية ، ٢٠٪ للمصالح الفرنسية والألمانية ، ٥٥٪ للحكومة الأسبانية ، غير أن الحكومة الأسبانية لم تلبث أن تخلصت من ذلك الامتياز ، وبدأت تنفرد بعمليات الاستغلال ، وحلت محل الشركة العالمية شركة إسبانية تحت إدارة الحكومة الأسبانية وقامت الحكومة الأسبانية بتوقيع عدة عقود مع بعض الشركات الأوروبية لمساعدتها في استخراج وتسويق الفوسفات كما قامت بتعبيد بعض الطرق الصحراوية ، وساعد ذلك على ظهور بعض المراكز العمرانية بسبب التقدم في عمليات الاستغلال ، ومن أشهر تلك المراكز مدينة أبو كراع ، التي تعتبر المركز الرئيسي لإنتاج الفوسفات .

وقبل أن يتركز الاهتمام على فوسفات الصحراء في عام ١٩٦٧ ، كانت هناك عدة احتمالات بوجود آثار بترولية في المنطقة ، وبالفعل قامت بعض الشركات العالمية بعمليات الاستكشاف ، والتنقيب ، واستطاعت هذه الشركات أن تغطي نفقات عملياتها الكشفية والتنقيبية ، وكانت نسع شركات أمريكية قد قامت في عام ١٩٦١ . بمشاركة ثلاث شركات إسبانية بأعمال

(١) لمزيد من التفاصيل عن الإدارة الأسبانية يرجع إلى :

- Middle East & North Africa, cf. Spanish Sahara p. 387.
- The Middle East no. 14 Dec. 1975, cf. Flaenkel, What Next
- in Spanish Sahara ? and Holley Charles, Military Situation in Spanish Sahara.

الكشف والتنقيب على النفط ، وساعدها على ذلك تشجيع الحكومة الأسبانية، وتخفيضها من بعض القيود الاقتصادية التي تعترض توظيف رؤوس الأموال الأجنبية ، وعلى أن الفئات الكبيرة التي اعترضت عمليات التنقيب عن النفط والتي قدرت بخمسة آلاف مليون بيزيتا ، دفعت كثيرا من الشركات الى التحول عن هذه المنطقة ، ولو بصفة مؤقتة ، يضاف الى ذلك ، أن اكتشاف الفوسفات في عام ١٩٦٣ صرف اهتمام الشركات الى استغلال ذلك المورد الجديد بحيث لم يبق من الشركات العالمية في الصحراء سوى شركة نفط الخليج ، بالإضافة الى بعض الشركات الأسبانية الأهلية والحكومية .

ومن النقاط التي شملها البعد الاقتصادي في أبعاد النزاع على الصحراء - وجعل أسبانيا تتشبث باقليم الصحراء وقتئذ - من هذه النقاط أن الثروة السمكية لسواحل الصحراء ، وصناعة الأسماك ، كانت تعتبر من أهم الصناعات المحلية حيب قدر الثروة السمكية عائدا ضخما ، وبحكم سيطرة أسبانيا على الصحراء ، فانها هي المستفيدة بطبيعة الحال من الموارد الاقتصادية للاقليم ، خاصة وأنها لم تنفق كثيرا على مشروعات التنمية الاقتصادية ، كما أن الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية لسكان الصحراء كانت محدودة للغاية ، ومعظم خطط التنمية تدور اiban فترة السيطرة الأسبانية - حول حفر آبار جديدة أو تعمير بعض الطرق أو بناء المدارس التي لم تتعدى اثنين وسبعين مدرسة ابتدائية الى جانب مدرستين ثانويتين ، وقد لوحظ أن ما أنفقته أسبانيا في خطط التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية لم يتعدى ٥٠٠ مليون بيزيتا سنويا ، وهو مبلغ زهيد اذا ما قورن بالموارد المالية الضخمة (٢) ، التي أخذتها أسبانيا من الثروة المعدنية للصحراء . وهكذا كان البعد الاقتصادي سببا - من ناحية - في تمسك أسبانيا باقليم الصحراء ، ومن ناحية أخرى فان هذا العامل نفسه قد أثر على كل من المغرب وموريتانيا والجزائر فيما بعد على استقطاب الصحراء الى صفها وان فضلت المغرب الاستناد الى العوامل التاريخية والجغرافية والبشرية والعلاقة الخاصة التي تربط الصحراء بالمغرب .

(٣) البعد الاستراتيجي : ويتمثل أساسا في موقع الصحراء الحاکمة لجنوب المغرب والجزائر ولشمال وغرب موريتانيا ، والتي تطل بساحل طويل على المحيط الأطلسي ، ورغبة المغرب والجزائر في السيطرة تنبع من صراع السيادة والهيمنة أساسا على بناء القوة الذاتية الكفيلة بالسيطرة على شمال أفريقيا ، حيث تشكل هذه الصحراء مجالا حيويا لكل منهما يدعم العمق

الاستراتيجي للمغرب عند الجنوب ، والجزائر عند المغرب للوصول الى المحيط الأطلنسى من أقرب طريق .

(٤) البعد « العرقي » race لسكان الصحراء ، فقد كانوا عند جلاء الأسبان حوالى ٧٥ ألفا - كما يقول المغاربة - وهم الآن أكثر من مليون نسمة - كما تقول البوليزاريو - وهم يشكلون ١٧ قبيلة وكلها قبائل عربية صرفة تتحدث باللهجة الحسانية وهى أقرب الى اللغة العربية الفصحى . وكانت السبب فى تقليل تعدد سكان الصحراء من وجهة نظر أسبانيا هو وضعها العقبات أمام منحهم الاستقلال بحجة قلة عددهم وبالتالى فقد كانت أسبانيا تؤجل البت فى المشكلة . كذلك يتضح البعد العرقي لسكان الصحراء من استعراض أوضاعهم الاكولوجية ، حيث عدم استقرارهم وتنقلهم المستمر وراء المراعى بين الصحراء والأقطار المجاورة لها ، خاصة وأن الحياة الرعوية لا تعترف بالحدود الفاصلة كما تقدم الحياة الاجتماعية فى الصحراء على النظام القبلى من أهم القبائل تكنة والرقبيات وأولاد دليم .

٤ - الصحراء بين أسبانيا والمغرب :

ربما كانت أسبانيا تنظر بحسد الى نفوذ فرنسا فى شمال المغرب فى الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية ، ولكن أسبانيا من ناحية أخرى لم تكن تعارض فى إسقاط حمايتها عن منطقة نفوذها فى هذه المنطقة ، وكانت تنتظر فقط أن تسبقها فرنسا باعتبارها الدولة الرئيسية الحامية للمغرب ، بل ان أسبانيا كانت تشجع سرا الوطنيين المغاربة ، كما اعتزضت على خلع فرنسا للسلطان محمد الخامس . ومع ذلك فان أسبانيا كانت تميز بين أمرين : المحمية التى تستمد وجودها فيها قبل اتفاقية التقسيم مع فرنسا فى عام ١٩١٢ وقد تركتها للمغرب بمجرد اعلان استقلاله فى مارس ١٩٥٦ وبين مناطق كانت تستمرها منذ زمن أبعد وهى سبتة ومليلية فى شمال المغرب وسبلى ايفنى وسط الساحل الجنوبي المغربى ثم طرfaية واقليم الصحراء فى الجنوب حيث تمسكت أسبانيا بهذه المناطق .

ثم شهدت السنوات الأولى من عهد الاستقلال تعاون القصر الملكى فى المغرب مع حزب الاستقلال الذى كان برنامجه يدور حول المغرب التاريخى أو المغرب الكبير ، وكان هذا الحزب يرى أن المغرب الكبير كان يمتد الى حوض السنغال وبالتالى يجب أن تعود هذه المناطق الى أصحاب السيادة الشرعيين ، ولنشر دعوته أصدر الحزب مجلة خاصة أسماها الصحراء نشرت العديد من الأبحاث التى تثبت صلات هذه المناطق بالمغرب اجتماعيا وتاريخيا وثقافيا ، وقد وصلت هذه المطالبات الى صدام مسلح حينما بدأت بعض القوات المغربية غير النظامية بمهاجمة سبلى ايفنى فى ديسمبر ١٩٥٧ . وكذلك قامت

باغارات على طرفاية وساقية الحمراء ووادي الذهب والمناطق الشمالية من موريتانيا ، وقد انضمت الى هذه العمليات قبيلة الرقيبات أعظم القبائل قوة في اقليم الصحراء ومن أكثرها ولاء للمغرب . وكانت قوات فرنسية قد اشتركت مع قوات أسبانية لقمع هذه الحركات وذلك عندما تحركت في يناير ١٩٥٨ قوات فرنسية من كل من الجزائر وموريتانيا لمعاونة القوى الأسبانية في طرد القوات المغربية عبر النظامية خارج ريو دي أورو وغيرها من المقاطعات التي كانت لا تزال تحت الإدارة الأسبانية ، ومع ذلك فقد وجدت الحكومة الأسبانية أنه من الحكمة عدم تصعيد النزاع بينها وبين المغرب حرصا على علاقاتها مع الدول العربية الأخرى ، وترتب على ذلك أن أضاعت أسبانيا الى تنازلاتها للمغرب لبعض المناطق جنوب المغرب وقد تم ذلك بالفعل في إبريل ١٩٥٨ حيث تنازلت عن منطقة طرفاية على اثر المحادثات التي جرت بين المغرب وأسبانيا في البرتغال ، وبقيت المناطق الأخرى جنوب المغرب في سيدي إفني والصحراء الأسبانية موضوعا لمطالبات الحكومة المغربية .

وكانت أسبانيا تميل الى التنازل عن المقاطعات الفقيرة من مناطق نفوذها للحكومة المغربية في مقابل تقاضى المغرب عن مطالبته بالمقاطعات الغنية الأخرى ، وقد سبق أيضا أن أسبانيا تنازلت عن طرفاية في عام ١٩٥٨ ، وفي عام ١٩٦٩ تنازلت أيضا عن سيدي إفني ، ومن ناحية أخرى فان المغرب كان مشغولا في الستينات بمطالبته بموريتانيا وكانت الرؤية المغربية بهذا الخصوص تتلخص في أنه في حالة ضمها ، فان ذلك سيمهد الطريق لتقايي لضم الصحراء تبعاً لذلك ، ويرى بعض الباحثين أن الصراع الذي نشب بين المغرب والجزائر حول الحدود كان يستهدف إيجاد حلقة اتصال جغرافية بين المغرب وموريتانيا طالما أن اقليم الصحراء يصل بين حدود الاقليمين ، ومن المعروف أن النزاع على الحدود قد تمت تسويته على أساس استمرار الوضع القائم منذ العهد الاستعماري ، أي استمرار اتصال الحدود الجزائرية بالصحراء .

وعلى الرغم من أن أسبانيا كانت قد تخلت للمغرب عن بعض مناطق نفوذها ، الا أنها عملت الى اتخاذ خطوات تدعم فصل الصحراء عن المغرب وذلك بمنحها شخصية محلية عن طريق تكوين مجلس عمومي يتكون من اثنين وأربعين عضوا ، وعلى الرغم من أن ذلك المجلس لم يكن يتمتع بسلطات كافية ، ومع ذلك فقد أبدى بعض الأعضاء اتجاهات معينة ، فبنى البعض فكرة الاتحاد مع المغرب بينما تبني الآخرون فكرة الاستقلال . وفي يوليو ١٩٧٣ توجه هؤلاء بعدة مطالب الى الحكومة الأسبانية جاء فيها ضرورة إيجاد

جهاز ادارى من ابناء الصحراء وتهينة الظروف المناسبة ليتقلد ذلك الجهاز الادارة الذاتية كمرحلة أولى نحو الاستقلال .

وعموما فقد كانت خطة اسبانيا فى هذه الفترة ، هى أن تطور نوعا من الحكم المحلى ، على أن تحتفظ هى بالسيادة العليا ، وبالفعل أسست مجلسا محليا ، وظلت تعارض حق تقرير المصير حتى صيف عام ١٩٧٤ ، ويرجع أن من بين العوامل التى غيرت من سياسة اسبانيا تجاه الصحراء ، عدم قدرة فرانكو فى سنه المتقدمة على المجابهة الدولية وخاصة بعد تغير البرتغال لسياستها الاستعمارية ، ويمكن أن نضيف الى ذلك نشأة حركة مقاومة مسلحة حينما أعلنت فى ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ اثنتا وعشرين شخصية صحراوية فى نواكشوط ، عن ميلاد جبهة لتحرير الصحراء ، وضمتها الى موريتانيا ، وقد قامت جبهة البوليزاريو بعمليات ضد اسبانيا ذاتها من موريتانيا .

وتلى ذلك اعلان الحكومة الاسبانية حق تقرير المصير فى يوليو(٣) ١٩٧٤ ، حيث وجه الجنرال فرانكو بيانا الى سكان الصحراء جاء فيه :

أولا : تأكيد أن الشعب الصحراوى هو وحده الذى يملك ارادته ، ولذلك فان اسبانيا ستدافع عن تلك الارادة .

ثانيا : تضمن اسبانيا وحدة اقليم الصحراء وتنص فى تحقيق التطور الاقتصادى والاجتماعى وازدهار الدين الاسلامى ، وتعلن بأن ثروات الصحراء هى من حق أبنائها .

ثالثا : يتم تطبيق تقرير المصير حينما يكون شعب الصحراء فى وصية تمكنه من تحمل تبعاته والتزاماته ، وتمهيدا لذلك ستقيم اسبانيا نظاما خاصا بالصحراء يضمن مشاركتهم تدريجيا فى تسير شئونهم ويغضى بهم الى تحمل مسئولياتهم فى نطاق من التكافل .

ومع تأكيد هذه الحقوق فقد تضمن البيان ما يفيد استمرار السيادة الاسبانية ، من ذلك أن اسبانيا هى التى تمثل اقليم الصحراء فى الشئون الخارجية وتتولى شئون الدفاع .

ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف يظهر بين الدول الثلاث المغرب .. موريتانيا - الجزائر والتي عرفت بكونها الدول المعنية حيث سبق لها أن عقدت اتفاقا عام ١٩٧٠ ينص على أن تنسق جهودها لتصفية الوجود الإسباني ، وكان ذلك في مؤتمر قمة ثلاثي ، عقده رؤساء تلك الدول ، ثم تلاه مؤتمر قمة آخر في يونيو ١٩٧٣ في أغادير ، وفي هذين المؤتمرين قرر رؤساء الدول الثلاثة تقرير تعاونهم من أجل سرعة تحرير هذه المنطقة ، وكلفت لجنة ثلاثية ، من وزراء خارجية الدول المعنية منذ مؤتمر عام ١٩٧٠ في نواذيبو ، كي تتم متابعة عملية تحرير الصحراء سياسيا ودبلوماسيا .

وقد ظهرت عقبات للتوفيق في وجهات النظر ، حتى أن اللجنة لم تستطع أن تستأنف عملها ، فلم تعقد سوى اجتماع واحد في يناير ١٩٧٢ ، ولكن يبدو أن الحسن الثاني الذي لم يوفق في نزاع الحدود مع الجزائر ، يواجه مشكلات حرجية في دعاويه على موريتانيا بشأن اقتسام الصحراء واستبعاد الجزائر ، قد تم تحقيق الجزء الأول في خلال انعقاد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية بالرباط في ١٩٧٢ ، حين اتفقت موريتانيا والمغرب على تحديد منطقتي نفوذ أحدهما لموريتانيا ، والأخرى للمغرب ، واشترك الرئيس الراحل هواري بومدين في هذا الاتفاق ، بل وأعرب عن موافقته عليه وتأييده له .

التطوّر التاريخي للمشكلة

١ - مشكلة الصحراء (١٩٥٦ - ١٩٦٣) :

يعتبر « المغرب الكبير » مطلباً إقليمياً مغربياً ، ومن المعروف أن المغرب قد حصل على استقلاله الوطني بعد مفاوضات أجراها حزب الاستقلال مع فرنسا في مارس ١٩٥٦ ، وفي إبريل من نفس العام جرت مفاوضات بين المغرب وأسبانيا ، أسفرت عن اعلان الأخيرة التخلي عن حقوقها في المنطقة الشمالية من المغرب باستثناء سبتة ومليلية وكما رفضت أسبانيا التخلي عن المنطقة الجنوبية وهي الصحراء الأسبانية والتي تواجه جزر كاناري في المحيط الأطلسي ظلت المغرب ننادى بإعادة النظر في حدوده بناء على مبررات تاريخية تعتبر الصحراء جزءاً من التراب المغربي ، وقام الجيش المغربي بعدة عمليات عسكرية ضد القوات الأسبانية في الصحراء أدت الى اجبار هذه الأخيرة على التراجع عن عدة مدن ساحلية هي « طرفاية » و « العيون » و فيللاسيميروس » وقد تجددت هذه الاشتباكات بالقرب من مدينة « العيون » ونتج عنها الاتجاه الكبير من سكان الصحراء الى طرفاية والى إقليم أغادير والى موريتانيا . واضطر الأسبان الى التقهقر مرة أخرى عقب اشتباكات نوفمبر ١٩٥٧ حين قام جيش التحرير المغربي بهجومه العنيف على الأسبان في إقليم « ويني » وهو ما جعل الأسبان يتراجعون الى عاصمة الاقليم « سيدى إفنى » .

وفي يناير ١٩٥٨ صدر قانون أسباني بإنشاء « اقليم الصحراء » وهو منفصل عن اقليم « إفنى » ، وبمقتضى هذا القانون فقد تولى الادارة « المقيم العام التابع لرئاسة الحكومة » كما أصبح الاقليم ممثلاً في البرلمان الأسباني « الكورتيس » بثلاثة نواب وبذا أدمجت أسبانيا الصحراء ضمن أقاليمها . وكان رد فعل هذه الأحداث على الصعيد المغربي هو الخطاب الذى ألقاه الملك محمد الخامس فى « محمد » بوادى دراع فى ٢٥ يناير ١٩٥٨ - وفى هذا الخطاب أكد الملك محمد الخامس رغبته فى مواصلة الجهود لاستعادة الصحراء وطلب من القبائل الصحراوية تجديد ولائها له ومؤزرتة بشأن هذه استعادة الصحراء . وقد جاء الخطاب الملكى بمثابة تحذير مغربى موجه لفرنسا والتي كانت قد شرعت فى انشاء ما سعى بالمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية ، غير أن كل من المغرب وأسبانيا أنهما القتال بينهما بشأن الصحراء وذلك بتوقيع الطرفين لماهدة « سينترا » فى مارس ١٩٥٨ حين قررت أسبانيا التخلي عن اقليم « طرفاية » وتسليمه للمغرب .

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الخامسة عشرة ، القرار رقم ١٥١٤ الذى يتضمن الاعلان عن منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ، وفى ابريل ١٩٦١ أصدرت الحكومة الأسبانية قانونا ينص على أن مدينة « العيون » فى اقليم الساقية الحمراء قد أصبحت عاصمة الاقليم ، وأقامت أسبانيا فى العاصمة الجديدة مجلسا اقليميا يمثل السكان . أما دخول الجزائر كطرف فى مشكلة الصحراء المعاصرة فقد أخذ يظهر هو الآخر فى الأسبوع الأول من يوليو ١٩٦١ حين وقعت الحكومة المغربية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بروتوكولا سريا ينص على أن تتم تسوية مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب من خلال مفاوضات تجرى بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة . أما على صعيد علاقة أسبانيا بمشكلة الصحراء وقتئذ ، فقد أصدر رئيس المجلس الأسباني مرسوما ينص على انشاء ادارة خاصة باقليم الصحراء ، يتولى بمقتضاه المجلس البلدى فى الاقليم الشئون الادارية ، أما فيما يتعلق بالكيانات المحلية والقبائل ، فقد تركت اداراتها لمجلس محلى ، وكان يقف على قمة ادارة الاقليم « المحافظ الاقليمى » الأسباني ، وفى يناير ١٩٦٣ جرى لقاء فى مدريد بين الملك الحسن والجنرال فرانكو تناول فيه الجانبان مشكلة « ايفنى » . وتجدر الاشارة أن هذه الفترة قد شهدت ميلاد منظمة الوحدة الافريقية وصعود ميثاقها الذى نص على مبدأ احترام الوحدة الاقليمية لجميع الدول الأعضاء فى المنظمة وعلى تسوية النزاعات بين هذه الدول بالمسائل السلمية .

وقد وقع المغرب على ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، ولكنه أبدى تحفظا يتعلق بمشكلة حدوده وأوضح أن توقيع الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف علنى أو ضمنى بالأمر الواقع الذى يرفضه المغرب ، أو أنه تخلى عن مواصلة تحقيق حقوقه بالوسائل الشرعية التى يملكها ، اشارة منه الى الصراع المسلح مع الجزائر ، وبالفعل قام نزاع مسلح بين المغرب والجزائر فى منطقة « حسي ببيضه » و « تنجوب » ثم امتد الى « فيجيج » ، وفى اطار منظمة الوحدة الافريقية هم وقتئذ - جزئيا على الأقل - التوقيع فى باماكو على اتفاقية بين الجزائر^(١) والمغرب ، تنص على تشكيل لجنة للتحكيم تابعة

(١) كانت الجزائر قد حصلت على استقلالها الوطنى بعد اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، أسفرت عن اتفاقيات « ايفنيان » ، وفى حين أن الجزائر كانت قد وقعت فى عام ١٩٦١ عن طريق حكومتها المؤقتة ، بروتوكولا سريا بشأن تسوية الحدود مع المغرب ، فقد وقعت اتفاقية باماكو بين البلدين وبعد حصول الجزائر على استقلالها .

لمنظمة الوحدة الافريقية لتحديد مسئوليات الأطراف فى النزاع وعلى انسحاب القوات على الجانبين ، مع تولى عسكريين اثيوبيين وعسكريين من مالى للمحافظة على الأمن والحياد داخل المنطقة الفاصلة •

٢ - مشكلة الصحراء أمام الأمم المتحدة :

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ قرارا يتضمن الاعلان عن منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة • وفيما يتعلق بالصحراء الأسبانية • فقد وضع هذا القرار موضع التنفيذ عام ١٩٦٤ حين شرعت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة فى تطبيق مبادئ القرار المذكور وفى ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع - مع استثناء أسبانيا والبرتغال - القرار رقم ٢٠٧٢ الذى يطالب الحكومة الأسبانية بصفقتها الدولة الحاكمة ، باتخاذ الاجراءات اللازمة فوراً لتحرير اقليمى « ايفنى » و « الصحراء الأسبانية » من السيطرة الاستعمارية ، وبالبند فى اجراء مفاوضات حول المسائل التى تتعلق بالسيادة لهذين الاقليمين • وجاء هذا القرار (٢) من جانب الجمعية العامة بشأن اقليمى ايفنى والصحراء الأسبانية استنادا الى تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كما جاء فى ديباجة هذا القرار : أن الجمعية العامة « اذ تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد فى قرارها ١٥١٤ ، الدورة ١٥ ، المتخذ فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٦٠ ، واذ نذكر أن الاعلان مستوحى من رغبة المجتمع الدولى القوية فى انهاء الاستعمار بكافة صوره وحيثما وجد :

١ - تقرر أحكام القرار المتعلقة بايفنى والصحراء الأسبانية والمتخذ فى ١٦ أكتوبر ١٩٦٤ من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة •

٢ - وترجو بالحاح من حكومة أسبانيا ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، القيام فوراً باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحديد اقليمى ايفنى والصحراء الأسبانية من السيطرة الاستعمارية ، والدخول ، لهذا الغرض ، فى مفاوضات بشأن مشاكل السيادة التى يثيرها هذان الاقليمان •

(٢) راجع نص هذا القرار وكالة ممرات الحسبة العامة للأمم المتحدة ١٩٦٥ ~ ١٩٧٤

٣ - وتدعو اللجنة الخاصة الى اعلام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والعشرين بشأن تنفيذ هذا القرار .

٤ - وترجو من الأمين العام إنهاء هذا القرار الى الدولة القائمة بالإدارة .

وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٦٦ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، القرار رقم ٢٢٢٩ الذي أشار الى أن أسبانيا لم تطبق المبادئ التي تضمنها القرار رقم ١٥١٤ في ديسمبر ١٩٦٠ فيما يتعلق بإقليمي إيفني والصحراء « الأسبانية » ، وطالب القرار الحكومة الأسبانية بالتشاور مع حكومتى المغرب وموريتانيا وأى طرف يعنى بهذه المشكلة بوضع الترتيبات اللازمة لاجراء استفتاء يتم بإشراف الأمم المتحدة لاناحة فرصة للسكان فى الصحراء الأسبانية بممارسة حقهم فى تقرير المصير . وقد جاء هذا القرار قاطعا بشأن حق شعبى إيفني والصحراء الأسبانية . غير قابل للتصرف فى تقرير المصير، كذلك فقد أقر القرار الفصل المتعلق بالإقليمين من تقرير اللجنة الخاصة بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتأييد القرار الذى اتخذته اللجنة الخاصة فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٦ ، وطلب القرار الى الدولة القائمة بالإدارة - أى أسبانيا - أن تتخذ فورا الخطوات اللازمة للتعجيل بانتهاء الاستعمار فى إيفني وأن تقرر مع حكومة المغرب - ومع مراعاة أمانى السكان الوطنيين - الاجراءات اللازمة لنقل السلطات الى السكان الوطنيين ، كما دعا القرار أسبانيا بصفتها الدولة القائمة بالإدارة أن تتشاور مع حكومتى موريتانيا والمغرب وأى طرف معنى آخر بتقرير الاجراءات اللازمة لعقد استفتاء برعاية الأمم المتحدة بهدف تمكين سكان الاقليم من استعمال حقهم فى تقرير المصير بحرية ، وذلك بتهيئة الجو الملائم لاجراء الاستفتاء على أساس حر ديموقراطى نزيه تماما ، وبالسماح بعودة المنفيين بصفة خاصة الى الاقليم ، وعدم اجراء أى عمل من شأنه تأخير عملية إنهاء الاستعمار فى الصحراء الأسبانية مع توفير كل التسهيلات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة وتمكينها من الاشتراك الإيجابى فى تنظيم الاستفتاء .

وفي ١١ مايو ١٩٦٧ أصدرت أسبانيا مرسوما بإنشاء « الجمعية العامة للصحراء » وهى تضم رؤساء القبائل ، بهدف تولى الشئون الخاصة بالاقليم . وفى ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٣٥٤ الذى يلح على الحكومة الأسبانية بتطبيق مبادئ حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » ، كذلك فقد كررت الأمم المتحدة مطالبة

الحكومة الأسبانية بتطبيق مبادئ حق تقرير المصير على سكان الصحراء
الأسبانية وذلك في القرار رقم ٢٤٢٨ بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٦٨ ، وقد
أعرب هذا القرار عن أسف الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب عدم انضمام
المشاورات بين الدولة القائمة بالادارة والحكومات المعنية . بنوعيتها تنظيم
الاستفتاء ، كذلك أعرب القرار رقم ٢٧١١ في ١٤ ديسمبر ١٩٧٠ عن أسف
الجمعية العامة للأمم المتحدة للأحداث الدموية التي وقعت في الاقليم في يونيو
١٩٧٠ ، وطالب القرار من الحكومة الأسبانية بصفتها الدولة القائمة بالادارة
في الاقليم - اتخاذ الاجراءات الفعالة الكفيلة بخلق جو من الوفاق الضروري
لحسن سير عمليات الاستفتاء كما حددتها القرارات الأصلية للجمعية العامة ،
وقد كرر هذا القرار دعوة الدولة القائمة بالادارة الى الاضطلاع بالتشاور مع
حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف آخر معنى بالأمر ، بتقرير الاجراءات
اللازمة لمعد استفتاء برعاية الأمم المتحدة ، وقد أكد هذا القرار على ضرورة
تنفيذ كافة البنود الواردة بالقرار رقم ٢٤٢٨ في ١٨ ديسمبر ١٩٦٨ والذى
سبقت الاشارة اليه .

وتجدر الاشارة الى أن عامى ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ قد شهدا تطورات هامة
على صعيد الاطراف الاقليميين لمشكلة الصحراء ففي ٤ يناير ١٩٦٩ وقعت
اسبانيا والمغرب معاهدة « فاس » التى تنص على تخلي اسبانيا عن « ايفنى »
للمغرب الذى تسلم رسميا الاقليم في ٣٠ يونيو من نفس العام ، كذلك فقد
تم في ١٠ يناير توقيع معاهدة « ايفران » بين المغرب والجزائر . وقد نصت
المعاهدة على « علاقات الاخوة والصداقة وحسن الجوار » بين الدولتين ، كذلك
فقد عقد لقاء في الدار البيضاء بين الملك الحسن الثانى والرئيس ولد داداه في
٨ يونيو ١٩٦٩ ، وأسفر هذا اللقاء عن ابرام معاهدة بين البلدين (المغرب
وموريتانيا) على غرار معاهدة « ايفران » المغربية الجزائرية ، وأهم ما جاء في
هذه المعاهدة هو أن يتبع البلدان سلوكا سياسيا موحدًا من أجل الاسراع
بتحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية .

وشهد شهر ديسمبر من هذا العام - ١٩٦٩ - حدثين هامين على صعيد
حق تقرير المصير في الصحراء ، ففي ١٦ ديسمبر اعتمدت الجمعية العامة
للأمم المتحدة في الدورة الرابعة والعشرين ، قرارا يكرر مرة أخرى مطالبة
اسبانيا بتطبيق مبادئ تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » ،
أما الحادث الثانى فجاء من جانب الحكومة الأسبانية التى أنشأت في ٢٠
ديسمبر ، الادارة العامة للنهوض بالصحراء وذلك في العاصمة الأسبانية
مدريد لكى تحل محل « ادارة الممتلكات وأقاليم افريقية الأسبانية » ، ويعنى

ذلك أن الحكومة الأسبانية لم تستجب الى قرار الأمم المتحدة شالف الذئير بشأن حق تقرير المصير لسكان الصحراء .

وكان لذلك انعكاساته على صعيد الدول العربية المجاورة للصحراء ، ففي خلال شهر يونيو ١٩٧٠ وقع كل من المغرب وموريتانيا معاهدة الدار البيضاء ، وقد نصت هذه المعاهدة على تخلي المغرب عن مطالبه الخاصة بإقامة « المغرب الكبير » الذي تمتد حدوده حتى السنغال ، وبهذا انتهى الخلاف القديم بين البلدين . أما على صعيد سكان الصحراء ، فقد حدثت اضطرابات في مدينة العيون خلال نفس الشهر ، قام بها السكان احتجاجا على إبقاء النظام الاستعماري الأسباني في « الصحراء » ، وقد ردت السلطات الأسبانية على ذلك بعمليات قمع واعتقالات وطرد للسكان ، ولم يحل ذلك دون مطالبة الدول العربية المجاورة بتصفية الاستعمار في منطقة الصحراء ، ففي ١٤ سبتمبر ١٩٧٠ انعقد لقاء ثلاثي للقمة في نوادييو بموريتانيا ، بين الرئيس مختار ولد دادة والملك الحسن الثاني والرئيس هواري بو مدين ، وصدر بيان ثلاثي يؤيد « نية الرؤساء الثلاثة ، على تنمية التعاون الوثيق بين الدول الثلاثة للتجديد بتصفية الاستعمار في الصحراء الأسبانية ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، كذلك أدى هذا اللقاء الى اعتراف جديد للمغرب باستقلال موريتانيا كما صدر في ٢٠ سبتمبر ، بيان جزائري موريتاني جاء فيه : « فيما يتعلق بمسألة تحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية ، أعرب الرئيسان عن ارتياحهما العميق للنتائج الإيجابية لقمة نوادييو الثلاثية ، والتي تقرر أثناءها تدعيم التعاون الوثيق بين البلدان الثلاثة ، من أجل التعجيل بتحرير هذه الأراضي من الاستعمار ، وذلك وفقا لقرار منظمة الأمم المتحدة » .

أما الجزائر ، فقد أملت ومنذ تلك الفترة قضية سكان الصحراء ولكن دون ما تراه المغرب ، ففي ديسمبر ١٩٧٠ تكونت في الجزائر ، « حركة مقاومة للرجال الرزق » « مورحوب » ، يتزعمها « ادوار موسى » أسسم حركي ، الذي ينتمى الى قبائل « الرقيبات » وهي حركة تطالب بإقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية ، كما ترفض أي تعاون مع أسبانيا ، وأي صيغة للتقارب مع المغرب أو موريتانيا ، كذلك فقد نادت الحركة بإقامة نظام ديموقراطي شعبي في الصحراء الأسبانية ، وإشيع أن لهذه الحركة علاقات مع الحزب الشيوعي الأسباني ، وأيضا مع الحركة لتقرير مصير وإستقلال جزر كاناري التي مقرها في الجزائر .

وشهدت الفترة التالية سلسلة من الأفعال وردود الأفعال حول مطالبة الأمم المتحدة لأسبانيا بتطبيق حق تقرير المصير على سكان الصحراء وما أثاره ذلك من ردود فعل مختلفة * ففي ١٤ ديسمبر ١٩٧٠ ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرين القرار رقم ٢٧١١ الذي يطالب أسبانيا بتطبيق حق تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية وفقا للقرار ١٥١٤ الذي كان قد صدر في ١٢ ديسمبر ١٩٦٠ ، وكان رد الفعل المناوئ من جانب أسبانيا ، هو اعلان السلطات الأسبانية في ٧ مارس ١٩٧٢ حالة الطوارئ في الصحراء ، على اثر مظاهرات عنيفة قامت في فيلاسنيروس وداخلة والعيون *

وعلى صعيد كل من المغرب والجزائر ، فقد تم في الرباط في ١٥ يونيو ١٩٧٢ توقيع اتفاقية بين البلدين تخطى المغرب بمقتضاها عن المطالبة بالصحراء الجزائرية ، وخاصة « تندوف » موضع النزاع المسلح الذي قام في أكتوبر ١٩٦٣ ، كما اعترف بأن « وادي دراع » يشكل الحدود الطبيعية الفاصلة بين الدولتين ، أما الجزائر فقد تعهدت من جانبها بإشراك المغرب في عملية استغلال الحديد المستخرج من « كاره جبيلات » بتندوف ، وكذا بالمساندة الدبلوماسية للمغرب في مطالبته بالصحراء الأسبانية ، والمعروف أن هذه الاتفاقيات قد تم التصديق عليها من قبل الجزائر ، في حين أن المغرب لم يصدق عليها ، ويتبع ذلك تكوين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وساحل النهب المعروفة بالبوليساريو *

وفي ٢٦ فبراير ١٩٧٣ قام الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه بزيارة للجزائر ، أدت الى اصدار بيان مشترك جزائري موريتاني ، جاء فيه أن الطرفين « يحددان تضامهما للقرارات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ودول عدم الانحياز ، فيما يتعلق بالوضع في الصحراء المسماة بالأسبانية » كما قرر الطرفان الاستمرار في النظر في هذه القضية ، وفي تنسيق جهودهما للاسراع بحركة اقلاع الاستعمار من هذه الأرض ، ومن أجل نصرته حق تقرير المصير * وشهدت الفترة التالية تعهد اللقاءات والزيارات بين المسئولين في كل من المغرب وموريتانيا والجزائر ، ففي الفترة من ١ - ٤ يوليو ١٩٧٣ قام وزير الخارجية الجزائري بزيارة للرباط ، أدت الى اصدار بيان مشترك جزائري مغربي جاء فيه : « أن الجانبين المغربي والجزائري ، قد أعربا عن اقتناعهما بضرورة احكام وسائل التنسيق بينهما لوضع حد عاجل للاحتلال الأسباني ، ولمحاولات الحكومة

الاسبانية للابقاء بصورة أو بأخرى على نفوذها في الصحراء ٠٠٠ » ، كذلك جرى لقاء جديد بين رؤساء المغرب والجزائر وموريتانيا في آجادرير بالمغرب ، وقد التقى الرؤساء الثلاثة بتاكيد ضرورة « تصفية الاستعمار في الصحراء الاسبانية » ، وذلك دون ذكر أى شيء عن مستقبل الاقليم .

أما الجنرال فرانكو في اسبانيا فقد انعكس رد فعله على هذه الأحداث في الخطاب الذى وجهه الى الجمعية العامة للصحراء ، أكد فيه تمهد حكومته بضمان ممارسة شعب الصحراء لحقه فى تقرير مصيره ، كما عرض على سكان الاقليم وضعا جديدا ، يؤدى فى المستقبل الى استقلال ذاتى - من وجهة نظره - ثم بعدها يتم اجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوى ، وقد أدت هذه التصريحات ، الى قيام مظاهرات فى « العيون » والى عمليات قمع شديدة تجاه سكان الصحراء من جانب السلطات الاسبانية ، فكان أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ فى دورتها الثامنة والعشرين ، قرارا جاء بمثابة محصلة للقرارات السابقة المتعلقة بالصحراء المسماة بالاسبانية ، ويعلم بان الابقاء على الوضع الاستعمارى فى الاقليم ، يهدد الاستقرار فى منطقة شمال غرب افريقيا ، ويكرر شرعية النضال الذى تقوده الشعوب المستعمرة ، كما عبر هذا القرار عن تضامنه التام مع سكان الصحراء الخاضعة للسيطرة الاسبانية .

٣ - تطور النزاع (١٩٧٤ - ١٩٧٥) :

فى ١٨ يونيو ١٩٧٤ تلقى الأمين العام للأمم المتحدة ، تقريراً من الحكومة الاسبانية ، تناول الوضع الراهن فى الصحراء الغربية ، وقد جاء فى هذا التقرير أن الشعب الصحراوى هو صاحب الثروة التى تحتوى عليها أرضه ، وأنه ستكون « للصحراويين » جميع الحقوق التى يتمتع بها المواطن الاسبانى ، وأن اسبانيا ستعمل على تأمين وحدة تراب الصحراء الغربية ، كما ستتملئ فى العلاقات الدولية ، وجاء أيضا فى التقرير ، أن هذا الوضع الجديد ، لن يمس بشيء ، حق تقرير المصير الذى تملكه السكان ، وأنه لا يشكل سوى مرحلة انتقالية لحين ممارسة هذا الحق . وقد بادرت اسبانيا بوضع ذلك التقرير موضع التنفيذ فى ٣ يوليو ١٩٧٤ حين أبلغ وزير الخارجية الاسبانى ، سفراء المغرب وموريتانيا والجزائر فى مدريد ، بقرب الاعلان عن « الصحراء الاسبانية الجديدة » الذى يهدف الى تحقيق تقرير المصير .

وكان أول وأقوى رد فعل للتقرير الأسباني سالف الذكر هو رد الفعل المغربي ، ففي اليوم التالي مباشرة ، رد الملك الحسن الثاني ، برسالة بضت بها الى الجنرال فرانكو ، ذكر فيها التدهور الشديد في العلاقات ، بين المغرب وأسبانيا ، نتيجة المبادرة من طرف واحد ، التي قامت بها أسبانيا في الاقليم الصحراوي ، والتي تضسح المغرب أمام الضرورة في الدفاع عن حقوقه « الشرعية » . وفي ٨ يوليو ١٩٧٤ ألقى الملك الحسن الثاني خطابا ، بمناسبة احتفالات الشباب في مدينة « فاس » تناول فيه التطورات الجارية في الصحراء الغربية ، كما أوضح موقفه من الاستفتاء الذي تريده أسبانيا قائلا : « ان السؤال الذي يجب أن يستفتى عليه السكان ، هو : هل ترغبون في البقاء تحت وصاية الدولة التي تحتكم ، أم العودة الى الوطن - الأم ؟ » ، وأضاف الملك الحسن الثاني أن مصالح أسبانيا الاستراتيجية ، يمكن أن يضمها لها المغرب . بمنحه أسبانيا ، قواعد عسكرية لمدة محدودة ، وذلك مقابل الاعتراف الأسباني بالسيادة المغربية على الاقليم . كذلك أعرب الملك الحسن الثاني ، عن استعداده لتوقيع اتفاقية أسبانية مغربية ، تنص على الاستغلال المشترك بين البلدين للثروات المائية والبحرية ، التي يحتوي عليها اقليم الصحراء .

وتبع ذلك أيضا ، قيام المغرب بحملة صحفية تهاجم فيها « نوايا الجزائر » من جراء عدم مساندتها للمطالب المغربية على الاقليم الصحراوي . وقد ردت الجزائر هي الأخرى بحملة مضادة عنيفة ، تؤكد وقوفها « بجانب تحرير الصحراء المسماة بالأسبانية » ، وفي ٢٠ أغسطس ١٩٧٤ ، أعلن الملك الحسن الثاني ، أن حكومته قد شرعت في حملة دبلوماسية مكثفة ، لصالح الاعتراف بحقوق المغرب على الصحراء الأسبانية ، كما صرح الملك عن عدم تردده في إدارة حرب ، إذا اقتضى الأمر ذلك ، لانتزاع هذا الاعتراف . وفيما نص الاستفتاء الأسباني ، طالب الملك الحسن ، بأن يتم هذا الاستفتاء ، بضمانات داخلية وتحت اشراف دولي ، وبمسد انسحاب القوات والادارة الأسبانية من الاقليم . أما موريتانيا فنجاء رد فعلها في اليوم في المذكرة التي سلمتها الحكومة الموريتانية الى الأمم المتحدة ، تؤكد فيها أن الصحراء الخاضعة للإدارة الأسبانية ، جزء لا يتجزأ من موريتانيا . وأن الحكومة الموريتانية لن تكلف أي أحد مهمة التفاوض نيابة عنها مع الدولة التي تدبر الاقليم لتقرير مستقبله ، لهذا طالبت المذكرة الموريتانية ، بإضافة سؤال آخر في الاستفتاء الذي سينظم في الاقليم ، وهو سؤال يتعلق بضم الاقليم الى الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

وفى ٢١ أغسطس ١٩٧٤ أبلغت الحكومة الأسبانية ، الأمين العام للأمم المتحدة ، عن نيتها فى الشروع فى إجراء استفتاء لتقرير المصير فى الصحراء خلال النصف الأول من عام ١٩٧٥ ، وذلك بضمن من المنظمة الدولية ، ومرة أخرى يأتى رد الفعل المغربى مناهضا لذلك حين ألقى الملك الحسن كلمة فى مدينة أجادير فى ٢ سبتمبر ١٩٧٤ يعلن فيها عن سروعه فى تنفيذ « خطة عاجله على الصعيدين الإقليمى والمحلى لتنمية إقليم طرفاية » نظرا لأن هذا الإقليم قادر على القيام بدور الرابطة بين الوطن - الأم والصحراء بعد استعادتها . وذلك لتمكين سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب بكسر العزلة التى تحيط بهم . والتى فرضت عليهم ، وأقصدهم عن اقواتهم . ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة - الرفض المغربى ، ودخول موريتانيا كطرف له مطالب فى الصحراء - تأيد الجزائر البوليساريو - نتيجة لذلك ، عثلت الاتصالات التى أجرتها الحكومة الأسبانية مع هذه الدول فى الوصول الى اتفاق وصرحت « الادارة العامة للنهوض بالصحراء » فى بيان لها ، بأن السكان الصحراويين هم وحدهم الذين يملكون الحق الشرعى فى تقرير مصيرهم وقد عقده الملك الحسن مؤتمرا صحفيا ، أكد فيه أن الصحراء الأسبانية أرض مغربية ، وأنها يجب أن تعود الى المملكة المغربية . ولكنه أضاف أنه يأمل فى أن يتحقق ذلك عن طريق التفاوض كما ن المغرب سيطلب رأى محكمة العدل الدولية ، لمعرفة ما اذا كانت للمغرب حقوق تاريخية على الإقليم ، أما موريتانيا ، فإن المحكمة الدولية ستحدد لها اذا كانت معنية بالأمر أيضا ، ولكن بأى حال من الأحوال كما أضاف العامل المغربى - فإن الجزائر لم تكن أبدا معنية بالصحراء ، وأنها أعلنت ذلك رسميا .

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٤ شرعت السلطات الأسبانية فى إجراء تعداد لسكان « الإقليم الصحراوى » ، وذلك دون السماح بعودة « المنفيين السياسيين » ، واكتفت باعتبار الـ ٦٠ ألفا من الأشخاص الذين بقوا فى الإقليم ، هم الشعب الصحراوى . وكانت الأمم المتحدة قد عقدت دورتها التاسعة والعشرين حيث طرح الوفد الغربى التساؤلات الآتية أمام الجمعية العامة : هل الإقليمين الصحراويين كانا فى الأصل ، وكما تدعى الحكومة الأسبانية خالين من السكان ، وأقاليم دون صاحب ؟ أم هل كانا وقت أن احتلتها أسبانيا ، تابعين لسيادة وإدارة الحكومة المغربية ، ودعا الممثل المغربى « الحكومة الموريتانية الشقيقة » الى المطالبة مع المغرب بالرأى الاستشارى الذى ستدلى به محكمة العدل الدولية ، وقد قامت موريتانيا بذلك أما الوفد الأسباني ، فقد أبى احترامه لقرارات الجمعية العامة ، وأعرب عن

رغبة بلاده ، في تطبيق آخر قرار - أى قرار ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ - ، بإجراء استفتاء يتفق مع ما نص عليه هذا القرار . وقد وافق المحتل الجزائرى أيضا ، على عرض القضية على محكمة العدل الدولية لتوضيح الجوانب القانونية والتاريخية للمشكلة ، وإن أضاف أن « رأى السكان المعنيين مباشرة ، سيشكل دائما العنصر الأساسى والحاسم فى أية تسوية وعلى هذا ، شرعت ٣٥ دولة إفريقية وعربية ، بما فيها المغرب وموريتانيا ، - فى وضع مشروع قرار ، يطلب الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية » .

وقد أدلى الملك الحسن الثانى فى ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣ بتصريح جاء فيه أن « المغرب وموريتانيا قد اتفقا على عدم إتاحة الفرصة لأى أحد فى القول بأننا غير متفقين ، حول الصحراء الأسبانية » ، وكان من جراء توالى الاشتباكات بين الجنود الأسبان ، وسكان الصحراء فى جديرة ثم بالقرب من تيفاريتى - كان من جراء هذين الحديتين - اتفاق المغرب وموريتانيا والإجراءات الأسبانية القمعية تجاه سكان الصحراء - أن اعتمدت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة ، مشروع القرار الذى تقدمت به ٣٥ دولة ، الى الجمعية العامة ، والذى يطرح على محكمة العدل الدولية لبدء رأى استشارى « المسؤولين الآتين : (١) هل كانت الصحراء الغربية « وادى الذهب والساقية الحمراء » أرضا دون صاحب عندما احتلتها أسبانيا ؟ فإذا كان الرد على ذلك بالنفى ، يأتى السؤال الثانى ، (٢) ماذا تكون عليه العلاقات القانونية القادمة بين هذا الإقليم من جهة ، والمملكة المغربية وجمهورية موريتانيا ؟ وعموما فقد حصل المشروع على ٨٠ صوتا ضد لا شئ ، وامتنعت ٤٣ دولة عن التصويت .

وفى ١٣ ديسمبر ١٩٧٤ ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، القرار رقم ٢٢٩٢ الذى وافقت عليه لجنة تصفية الاستعمار بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٤٣ دولة وامتنعت عن التصويت ٧ دول - لم تحضر من بينها الصين ومن بين الدول التى أيدت القرار : الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى ومعظم دول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية ، أما الدول التى امتنعت عن التصويت ، فقد كان من بينها : أسبانيا وألمانيا الاتحادية وبلجيكا وفنلندا وهولندا ومعظم دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالأسبانية ، ونظرا لأهمية هذا القرار فسوف نورد هنا موجزا له فقد جاء فى ديباجة القرار ما يلى :

« أن الجمعية العامة ٠٠٠٠ اذ تعتبر أن استمرار قيام حالة استعمارية فى الإقليم ، يضرز الاستقرار والوثام فى إفريقيا الشمالية الغربية للخطر ،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار ، البيانات الصادرة أمام الجمعية العامة يومى ٣٠ سبتمبر ، ٢ أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، من قبل وزراء خارجية كل من المملكة المغربية ، وجمهورية موريتانيا الإسلامية ، وإذ تسجل البيانات الصادرة أمام اللجنة الرابعة من قبل مندوبى المغرب وموريتانيا ، والتي بمقتضاها اعترف كل منهما بالاهتمام المتبادل بينهما بشأن مستقبل الاقليم . وقد استمعت الى بيانات مندوب الجزائر ، ومندوب أسبانيا ٠٠٠ وإذ تبين أن خلافا قانونيا ، قد برز من خلال المناقشات بشأن المركز القانونى للاقليم محل البحث وقت استعمار أسبانيا ٠٠٠ وإذ تعتبر والحال هذه ، أن من المرجح بشدة ، أن تحصل الجمعية العامة فى دورتها الثلاثين ، ومن أجل مواصلة دراسة هذه المسئلة ، على رأى استشارى حول بعض الجوانب القانونية المهمة للمشكلة ، ٠٠٠ وإذ تشير الى المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة ، والمادة ٦٥ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية تقرر : (١) تقديم طلب الى محكمة العدل الدولية ، بدون التقيد المسبق بتطبيق المبادئ المتضمنة فى القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) للجمعية العامة لتقديم رأيا الاستشارى ، فى ميعاد قريب ، بشأن السؤلين التاليين .

ثم أوردت الجمعية العامة السؤلين السابقين الإشارة اليهما وأضافت ، تطلب من أسبانيا ، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة بصفة خاصة ، وإلى المغرب وموريتانيا بصفتها طرفين معنيين : « بأن تقدما للمحكمة كل المعلومات والوثائق التى يمكن أن توضح الإجابة على السؤلين ، وتدعو الدولة القائمة بالإدارة على الفور ، الى تأجيل الاستفتاء الذى أزمعت اجراءه فى الصحراء الغربية ، حتى تقرر الجمعية العامة السياسة الواجب اتباعها من أجل الاسراع بعملية نصفية الاستعمار فى الاقليم ، وفقا لقرارها رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) . وفى ظل الظروف الممكنة ، وعلى ضوء الرأى الاستشارى المطلوب من محكمة العدل الدولية ، وتكرر الجمعية العامة دعوتها الى جميع الدول ، باحترام قرارات الجمعية العامة بشأن نشاطات المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية ، فى الاقليم . والامتناع عن المساعدة على الحفاظ ، على الحالة الاستعمارية فى الاقليم ، سواء بالاستثمارات ، أو بسياسة الهجرة الداخلية الى الاقليم ، وترجو من اللجنة الخاصة المعنية بدراسة الموقف المتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال الى البلدان والشعوب المستعمرة ، وأن تتابع الحالة فى الاقليم ، بما فى ذلك ارسال بعثة لزيارة الاقليم ، وأن تقدم تقريراً عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة خلال الدورة الثلاثين لها » .

الأطراف الإقليمية لمشكلة الصحراء

موقف المغرب :

١ - المشكلة من وجهة نظر المغرب :

تتكون عبارة (قضية أو مشكلة الصحراء) من كلمتين (قضية وصحراء) ، وكل من الكلمتين في حد ذاته يمثل قضية أو مشكلة مستقلة ، كما تمثل العبارة كلها (قضية الصحراء) فضية ثالثة - ولفظة « قضية » تعبر عن الاجراء الشكلي القانوني الناشئ عن قيام الدعوى - والدعوى انما هي وسيلة حماية الحق ، وهي لاحقة عليه ، اذ ان الدعوى لا تظهر الحاجة اليها ، الا اذا اعتدى على الحق ، وما دامت الامور تسير في مجراها الطبيعي ، فان صاحب الحق ليس في حاجة الى أن يطرق باب المحاكم ، فاذا لم نقم منازعة فان الدعوى لا توجد ، وأن القبول بدعوى المرفى أمام محكمة العدل الدولية اقرار بأن المغرب صاحب حق معتدى عليه ، وتلك المفاهيم الاولى - من وجهة نظر المغرب - لم تعترف بها اسبانيا ولم تقنع بها ولهذا فان اسبانيا رفضت كذلك ترى وجهة النظر المغربية منذ بداية ظهور مشكلة الصحراء أن لفظة (الصحراء) لا خلاف على فهمها طبيعيا ، وانما قام الخلاف على أساس استبعاد في الخمسينات والستينات صلاحية النظر في القضية من الناحية الشكلية ، الاستعمار الاسباني وتعسفه في فهمها موضوعيا ، وتزييف صفاتها التاريخية والاجتماعية والبشرية والسياسية منذ تسلطت اسبانيا بالقهر وظاهر الغزو على تلك الصحراء .

وعبارة مشكلة أو قضية الصحراء المغربية تعتبر من وجهة النظر المغربية « قضية » وذلك لامتناع المستعمر منتزع الحق من اصحابه عن الاعتراف بأن الصحراء مغربية ، وعندما عرضت قضية الصحراء على محكمة العدل الدولية ، فقد استنست وجهة النظر المغربية على أن أهل الصحراء قد بايعوا الملك محمد الخامس بصفتة (أمير المؤمنين) بأن يكون له وحده السيادة السياسية على الصحراء ، باعتبار أن البيعة عقد سياسي يتم - في الاسلام - بالقول والعمل بين الخليفة وبين جماعة المبايعين فيعطى الخليفة العهد على نفسه بأن يحكم بكتاب الله وسنة رسوله وأن يقيم العدل ويحمي الاسلام مقابل أن يأخذ لنفسه السمع والطاعة من المبايعين ويتخذ لنفسه العدل ويأشره السلطان لأمر الدين وحماية النفس وتأمين الحدود ، وقد أشار الملك الحسن الثاني في خطاب اعلان الهجرة عام ١٩٧٥ ، عندما أوضح الفرق بين روابط السيادة وروابط

البيعة في القانون الأوروبي نفسه من أن التعاقد السياسي عند الاغريق قديما وعند الأوروبيين المعاصرين لا يخرج عن مضمون البيعة الإسلامية مع بعض الاختلاف في الشكل والاجراء اقتضته تطور المجتمعات ، وقد تمسكنا الملك الحسن الثانى بهذا المفاهيم مستندا أيضا الى أن نظر محكمة العدل الدولية للقضية التى ترجع الى أوائل القرن الحالى وليس الى نص السيادة ، هو فى حد ذاته انما يرجع الى أن مصطلح البيعة الذى استعملته المحكمة قد جاء متشعبا مع مصطلحات التاريخ الذى استعملت فيه أسبابا للصحراء المغربية .

وقد ذكرت محكمة العدل الدولية بأن العناصر والمعلومات التى اطلعت عليها المحكمة تثبت وجود روابط قانونية للبيعة بين سلطان المغرب « وبعض القبائل » القاطنة فى الأراضى الصحراوية أثناء استعمارها من جانب الأسبان ، وعبارة « بعض القبائل » التى وردت فى نص قرار محكمة العدل الدولية لا يتعارض مع وجهة النظر المغربية ، بل يتماشى مع الظروف التاريخية والطبيعية لنشأة نظام البيعة فى الاسلام التى تطابق ظروف الصحراء كطبيعة ومجتمع وظروف نظام الحكم المتمثل فى وجود أمير للمؤمنين يتحمل مسئوليات أمور الدنيا والدين . ومن هذا تفصل وجهة النظر المغربية الى أن البيعة فى الاسلام مثلها مثل بيعة أهل الصحراء المغربية للامام ، انما هى عقد سياسى ترتب عليه سيادة وممارسة سياسية لأمير المؤمنين دون غيره ، وبهذا اقتنع القاضى السنغالى فى محكمة العدل الدولية عندما أعلن أنه يرى بأن العلاقات القانونية وخصوصا منها علاقة البيعة المنصوص عليها فى الرأى الاستشارى تدل على وجود سلطة للدولة وممارسة ادارة شبيهة بعلاقة السيادة ، تمارس فى منطقة صحراوية وعرة على قبائل بعضها من الرحل وبعضها من المقيمين ، كما أعلن نائب رئيس محكمة العدل الدولية بأن بيعة السلطان تكتسب بحد ذاتها بصيغة سياسية ودستورية ، وأن السلطان كان فى عد الاستعمار يجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بالإضافة الى السلطة الروحية ، وتلك السلطات أوجدت روابط قانونية بين الصحراء والمغرب بالإضافة الى وجود بيعة ذات أحكام وآثار ونتائج تدخل فى اطار العقد السياسى .

وهكذا ترى وجهة النظر المغربية التى تستند الى الأسانيد والروابط التاريخية والقانونية والسياسية المثلة فى البيعة - ترى أن مطالبة المغرب بأراضيها يمثل قضية ، وأن القضية بهذا المفهوم تعبر عن الاجراء الشكلى القانونى الناشئ عن قيام الدعوى ، والدعوى - كما سبق إيضاح ذلك - انما هى وسيلة حماية الحق ، وقبول محكمة العدل الدولية للنظر فى دعوى

المغرب هو اعتراف مسبق بأنها صاحبة حق ، كذلك فإن وجهة النظر المغربية ترى أن الصحراء ستظل موضوع مطالبة المغرب الدائمة دون توقف بالحجج والوثائق وعلى المستوى الدولى . والصحراء هنا هي اذن الصحراء المغربية وليست الصحراء الغربية ، وإن هناك بالطبع فارق كبير بين مفاهيم كل من المصطلحين ، وإن الاستيلاء عن طريق وضع اليد يكون بالنسبة لما لا مالك له وكذلك عندما يتخلى صاحب الحق عن ملكيته ، وقد تأكدت محكمة العدل الدولية من عدم وجود هذين المبررين لاستعمار أسبانيا للصحراء المغربية .

وعندما وضعت أسبانيا المسيرة الشعبية للصحراء بأنها عملية غزو ، ردت المغرب بأن الصحراء قبل استعمار أسبانيا لم تكن كيانا سياسيا مستقلا ، بل كانت اقليما يتمتع بالسيادة المغربية ، وأن انتقال المواطنين المسالمين الى جزء من اراضيهم وكشف جميع خطط مراحل هذا الانتقال ينفى الزعم الأسباني ، ولقد فتح المغرب مجموعة اراضيه منذ عدة قرون فتحا كاملا سياسيا ومعنويا امتزجت فيه عناصر المجتمع وتوحدت لغته وعقيدته وأهدافه ، كذلك فإن وجهة النظر المغربية ترى أن تقرير المصير لأهل الصحراء هو خدعة ، لأنها خدعة تختلف مبدأ السيادة الشعبية ، اذ يهدف تقرير المصير الى الانفصال عن الوحدة الأصلية وهو هدف بارز من أهداف الاستعمار ، بينما يحتم مبدأ السيادة الشعبية حرية الشعب فى حكم نفسه مستقلا فى نطاق وحدته القومية ، غير خاضع لقوميات أجنبية تفرضها قوى الاستعمار لحماية مصالحها المادية ، وما دامت المحكمة الدولية قد أقرت بحق المغرب ، وأن النظرية العامة للحق تكفل بموادها التفصيلية استثناء صاحب الحق بالقدرة على ممارسة كل السلطات التى يكفلها له مضمون الحق ، وأن ذلك يفسر مشروعية الملك الحسن الثانى - بصفته أمير للمؤمنين - تحذيره لكل من يتعرض لطريق المسيرة .

كذلك ترى وجهة النظر المغربية أن البيعة هنا هي عقد سياسى يتم بالاجماع وهي أيضا رأى أصحاب الحل والعقد ، وفى قضية الصحراء فالعقد وليس رأى مجموع سكان البدو والحضر عن طريق الانتخابات العامة ، لوجوب مراعاة ظروف المكان الصحراوى وسكانه المتنقلين وظروف العصر الذى تمت فيه البيعة قبل عصر الاستعمار الأسباني للصحراء المغربية ، بل ان الاجماع فى التشريع الاسلامي لا زال سارى المفعول الى جانب القرآن والسنة بصفته ركن الاجتهاد ، فالبيعة على هذا النحو تتمتع بقوة العقد السياسى والاجماع السياسى لأهل الصحراء انعقد بهذه البيعة ، وتؤكد وجهة النظر المغربية أن اتفاقيات بعض المحاربين مع القوى الأجنبية الاستعمارية هو خروج عن الاجماع

المتنقذ بالبيعة ولا مشروعية ولا سند له ، وأخيرا فإن البيعة الصادرة عن رغبة وأختيار من سكان الصحراء الملكهم وهي أبلغ في الدلالة على السيادة الشعبية والوحدة السياسية • تظل ملزمة لكل من الطرفين المتعاقدين المتعاهدين المتتابعين مما يحلو بالصحراويين «المغاربة» الى فتح الصدور لاستقبال مسيرة « أمير المؤمنين » الذى لم يتنكر لمسئوليات البيعة التى طوق بها الصحراويون عنقه •

ترى وجهة النظر المغربية أيضا « الصحراويين » يرون أن الصحراء مغربية ، وأن هناك زعماء صحراويين لجأوا الى المغرب (١) مجددين على البيعة

(١) ومنها نص الوثيقة « تجديد البيعة » التى رفعها الحاج خنرى المجاني الزعيم الصحراوى إلى الملك الحسن الثانى فى ٢ نوفمبر ١٩٧٥ :

الحمد لله

والصلاة والسلام على رسول الله •

مولاي صاحب الجلالة الملك العظيم سيدنا الحسن الثانى

أدام الله مجدكم وأيدكم بروح منه وأبناكم حصنا حصينا للمغرب ووحده وعززه وإزدهاره ،
لند خرمنى يا مولاي بخطابكم السامى وأذنتم لشخصى الضميف المنول بين يدي جلالكم بركات
عاصمة الجنوب وتجديد البيعة وتأكيد المهود التى كانت تربط بين أجدادكم المصمن وبين خدامكم
س آباءنا وأجدادنا ، أنه لشرف عظيم منحوتنى آياه ، وانى لأدعو الله سبحانه ونملى أن يجعلنى
اهلا لهذا الشرف • وسأعمل كل ما فى وسعى للحضور فورا الى الفصر المامر بالله ، وانى أن تصل
ساعة اللقاء ، فانى أعاهد الله وأشهد على الاخلاص لجلالكم والمغانى فى طاعتكم ، وانى أضع
يمنى الضميفة فى يدكم الكريمة ، لأجدد بعمى ، وأؤكد ولائى وطاعى ، لأن مبايعتك هى مبايعة
الله ، وطاعتك طاعة الله • قال تعالى : أن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله • يد الله فوق أيديهم •
وعا لتعالى : يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم • وقال تعالى :
(ومن يقول الله ورسوله فإن ضرب الله هم الفالايون) • وقال تعالى . (ومن أوفى بأعاهد الله
فستؤنه اجرا عظيما) •

مولاي ، اننى أباعكم وأعاهدكم كما بايع أعبادى أجدادكم المنسبين ، وانى أدعو الله
سبحانه ونملى أن يجعله عهدا مستمرا الى يوم الدين • حفظ الله جلالكم بما حفظ به الذكر
الحكم ، وأبدك بالسبح الثانى والقرآن العظيم وحفظ ولى عهدك الأمير الأسعد سيدى محمد وأخوه
الأمير السعد الجيوب مولاي رشيد وحفظ الأمر الشريف كلها • وحقق على يدك للصحراء
ما «سبو» له من بركة وعزة وإزدهار • وجمع بك وعلى يدك كلمة المسلمين فى مشارق الأرض
ومها • والله على ما أشاء • وكل وكفى بالله شهيدا وكفى به ولبا ونصيرا •

والسلام على مقامكم المالى ورحمة الله

وحرر فى لاس باطاس صباح يوم الأحد ٢٧ شوال عام ١٣٩٥ موافق ٢ نوفمبر ١٩٧٥ •

الحاج خنرى المجاني

الاضضاء

والطاعة والولاء للملك الحسن الثانى بعد أن اعترفت ببيعته التاريخية أكبر هيئة قضائية فى العالم ممثلة فى محكمة العدل الدولية وأقرت البيعة دول المؤتمر الإسلامى التى أنابت أمينها العام ليكون فى مقدمة المسيرة الحضراء ، كما شاركت سبع عشرة دولة عربية وعدة دول أفريقية فى هذه المسيرة وهو ما يؤكد - من وجهة النظر المغربية - السيادة للملك المغرب على مجموع ترابهم الوطنى بما فيه الصحراء .

٢ - من الدفاع الى الهجوم :

شعر المغرب بالتقل الاقتصادى والعسكرى والسياسى والنفسى لهجمات البوليساريو المتصاعدة ، بالإضافة الى اقتناعه بأن الجيش المغربى النظامى - مهما كانت قوته وقدرته - لن يستطيع أن يسد كل منافذ الصحراء - ٣٠٠ ألف كيلو متر مربع - المفتوحة على الحدود الجزائرية والموريتانية من الشرق والجنوب ، وعلى المحيط الأطلسى من الغرب بساحل بالغ الطول يسهل التسلل عبره ، كما يسهل عبر رمال الصحراء الواسعة بتضاريسها الملائمة للتويه والاختفاء خلف الكثبان الرملية ، ومن هنا فقد شهدت أواخر عام ١٩٧٩ تغييرا أساسيا فى الاستراتيجية المغربية ، بشأن الانتقال من مرحلة الدفاع الى مرحلة الهجوم ، أى مباغثة قوات البوليساريو وضربها قبل أن تتحرك ، بدلا من انتظارها حتى تصل الى الهدف الذى تقصده حيث تشتبك معها القوات النظامية المتمركزة . وفى إطار هذه الاستراتيجية الهجومية ، جاءت عملية تمشيط الصحراء للجهاز على أى قوات أو مخابىء للبوليساريو فيها ، كما جاءت عمليات منظمة « الأزارى » الجديدة - والتى شككتها المغرب - لنقل الهجوم الى خلف خطوط الجزائر نفسها وإرباك خطوط تموين البوليساريو ، خاصة عبر طريق بشار - تندوف حيث القاعدة الأساسية لمعسكرات لاجئ ومقاتلى البوليساريو .

وفى إطار الاستراتيجية المغربية الهجومية ، فإن ثمة أحاديث كثيرة قد أتت حول التحرك المغربى داخل قبائل البربر فى جبال الأطلسى الجزائرية ، وهى القبائل المرتبطة عرقيا وتاريخيا بامتداداتها مع قبائل البربر المغربية ، وكذلك التحرك فى الجنوب بين قبائل « الطوارق » وهى قبائل أفريقية مسلحة تعيش متنقلة بين المغرب وموريتانيا والجزائر ومالى وليبيا وتشاد ، وقد اعتمد عليها كل نظام سياسى فى المنطقة فاستغلها لصالحه . وتعتبر دولة الطوارق مشروع انفصال جاهز ، يمكن استخدامه عند الضرورة نظرا للطبيعة الاستقلالية لقبائل الطوارق التى تنتقل عبر الصحراء الواسعة بحثا عن التجارة والرعى ،

وهي تتجمع فى مواسم وأسواق سهيرة منتشرة فى الصحراء - بصرف النظر عن الحدود السياسية - مثل أسواق تندوف الجزائرية ومحبس المغربية ، وقد استخدم المغرب جزءا من قبائل الطوارق للقتال فى صفه ، وتمكنت المغرب أيضا من تأليب قبائل البربر أيضا لقلقلة الوضع السياسى الجزائرى وهز تركيبته الاجتماعية وأحداث اضطرابات داخلية تصرف الجزائر عن مساندة البوليساريو ، وبالطبع فان المغرب يهدف من ذلك الى بروز الجرح الدفين الذى خلقه الاستعمار الفرنسى بين العرب والبربر .

٣ - الآراء السياسية والمشاعر المغربية :

خلال ندوته الصحفية التى عقدها يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٤ أعلن الملك الحسن الثانى أن المغرب سيطالب من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن ترفع النزاع القانونى الأسباني المغربى حول الصحراء الى محكمة العدل الدولية فى لاهاي كما ورد فى موضع سابق من الدراسة . وقد أصدرت الجمعية العامة فى الثالث عشر من ديسمبر ١٩٧٤ بالاغلبية قرارها رقم ٣٣٩٢ تدعو فيه محكمة العدل الدولية رأيها فى سؤالين هما :

(١) هل كانت الصحراء الغربية (وادى الذهب والساقية الحمراء) أرضا خلاء بغير سكان ؟

(٢) اذا كان الجواب على السؤال الأول سلبيا ، فما هى العلاقات القانونية لهذا الاقليم مع المملكة المغربية والمجموعة « الموريتانية » .

وفد بدأت المناقشة أمام المحكمة فى ٢٥ مارس ١٩٧٥ وانتهت فى ٣٠ يوليو ١٩٧٥ ، وخلال المدة التى استغرقتها الاجراءات ، استمعت المحكمة الى مرافعة كل من المغرب وموريتانيا وأسبانيا ، كما أطلعت المحكمة على بيانات كتابية او شفوية من دول أخرى بناء على طلب من تلك الدول . وقد أعطت المحكمة فى ول قرار لها الحق للمغرب فى اختيار و تعيين قاضى لديها (لدى المحكمة) ، وفى يوم ١٦ كتوبر أودعت المحكمة الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرات فى شكل رى استشارى يؤكد بصفة قاطعة النقاط التالية بشأن الطلب المغربى :

(١) لدى رفض المحكمة لوجهة النظر الأسبانية ، اعترفت بأن النظر فى النزاع القائم من اختصاصها مؤكدة بذلك موقف المغرب الذى يؤكد أن النزاع بين المغرب وأسبانيا ذو صبغة قانونية .

(٢) واستنادا من المحكمة الى مرافعات كل من المغرب وموريتانيا ، رفضت المحكمة النقطة الثانية من وجهة النظر الأسبانية التي تزعم أن الاقليم الصحراوي كان أرضا خلاء أثناء الاحتلال ، كما أنه لم يكن هناك فراغ من حيث السلطة .

(٣) تؤكد المحكمة أنه كانت هناك بين الصحراء والمملكة المغربية علاقات قانونية وعلاقات يبعة .

وترى وجهة النظر المغربية أن كل احكام المحكمة لا يمكن أن تصبر الا عن شيء واحد هو : أن الصحراء المسماة بالمغربية هي جزء من الاقليم الذي تمارس عليه سيادة ملوك المغرب ، وأن سكان هذا الاقليم كانوا وما يزالون يعتبرون مغاربة وأن المغرب بعد أن تأكد من شرعية مطلبه من محكمة العدل الدولي يعتبر أنه لا يمكن لأي اعتبار آخر أن تزيّف احكام المحكمة لا سيما وأن هذه الهيئة الدولية العليا التي قامت لاقرار الحق في حالات النزاع ، تتألف من قضاة منتخبين بصفة مشتركة من طرف مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومعنى هذا أن الهيئتين المذكورتين التابعتين للأمم المتحدة وللتين انتخبنا قضاة المحكمة بطريقة تضمن لها تمثيل الدول الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، كما تضمن التمثيل للمناطق الجغرافية في العالم حتى تسبغ على الاحكام القوة الضرورية أمام الرأي العام الدولي .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات يرى المغرب أن النزاع الترابي القائم بينه وبين أسبانيا قد سوى بصفة لا غموض ولا لبس فيها ، ولهذا يعتبر المغرب أن أي استنتاج آخر لأي مناقشة تكتسب صبغة سياسية وغير مسببة لاحترام التام للقانون ، لا يمكن أن يأتي مخالفا لروح الاحكام التي وضعتها محكمة العدل الدولية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولذا فلم يتبقى للمغرب سوى أن يأخذ من الاحكام الصادرة العبرة التي يفرضها الواقع .

ولقد عقدت الجماعة الصحراوية اجتماعا استثنائيا بمدينة العيون يوم الخميس ١٩٧٦/٢/٢٦ بموجب اتفاق مدريد المبرم بين المغرب وموريتانيا

(٢) راجع البيان الذي أصدره «لجنة الملكة المغربية بالعاصمة بنغازي » ماذا يعنى رأى محكمة العدل الدولية بلاهاي « الصادر في ١٦ أكتوبر ١٩٧٥ في موضوع الصحراء المغربية ص ٢ - ٥ .

وأسبانيا بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ وذلك بحضور ممثلي الدول الثلاث ، وبعد بحث الوضع من الصحراء المسترجعة صادقت الجماعة الصحراوية بالإجماع على الاتفاق الثلاثي الذي يضع حدا نهائيا للوجود الأسباني في الصحراء « المسترجعة » بعد ٩١ عاما على استعمارها ، ووجهت الجماعة الصحراوية بعد مصادقتها هذه برقية الى كل من ملك المغرب والرئيس الموريتاني مختار ولد دادة والملك خوان كارلوس ملك أسبانيا وإلى باقي المنظمات الدولية .

والمغرب يعتبر هذا الحدث بالغ الأهمية حيث يضع حدا نهائيا للاستعمار الأسباني بأقليمه الصحراوي تمشيا مع الرغبة التي أبداهما والنضال الذي قام به لتحرير بقية أجزائه واستكمال وحدته الترابية ، وبمصادقة الجمعية الصحراوية على انتهاء الإدارة الأسبانية في الصحراء وانضمام هذا الاقليم الى بلديه الأصليين المغرب وموريتانيا ، طوى ملف الصحراء نهائيا فالقرار الذي اتخذته الجماعة الصحراوية مطابقا تمام المطابقة لنص الاتفاق الثلاثي بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا ، وللمبادئ التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار وللقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لهذه المنظمة ومجلس الأمن .

ولا بد هنا من التذكير بمطالبة المغرب بالصحراء واستكمال وحدته الترابية منذ حصل على الاستقلال سنة ١٩٥٦ حيث لم يترك المغرب سبيلا من سبل الحوار ولا وسيلة من الناحية الدولية الا اتخذها لاقتناع الحكومة الأسبانية في التنازل عن صحرائه ، ولما أبانت حكومة مدريد عن نيتها في تنظيم استفتاء منفرد في الصحراء ، قررت المغرب رفع النزاع الى محكمة العدل الدولية ، وصادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذه المناقشة . وبعد صدور قرار المحكمة بالاعتراف بالارتباطات القانونية بين المغرب والصحراء ، قرر المغرب أخذ حقه بيده ، فكانت المسيرة الحضرية التي أظهرت عزم المغرب على استكمال وحدته الترابية بالطرق السلمية ، وانهقد مجلس الأمن غداة تقرير المسيرة الحضرية وأثناءها أصدر ملتصقا بقضى بإجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية استنادا الى الفصل ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

وهكذا أبرم اتفاق مدريد يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا ، فتجهلت أسبانيا بوضع حد للمسئولية والسلطة التي تتولاها في اقليم الصحراء بوصفها الدولة المنصرفه ، وحصل الاتفاق بأقامة ادارة مؤقتة في الاقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا وبالتعاون مع الجماعة الصحراوية . وتسليم هذه الادارة المسئوليات والسلطات على أن ينتهى الوجود الأسباني

فى الاقليم قبل ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، كما نص الفصل الثالث من الاتفاق على احترام رأى سكان الصحراء المعبر عنه من خلال الجماعة الصحراوية .

وعند بحث قضية الصحراء المغربية فى منظمة الأمم المتحدة خلال دورتها الثلاثين صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد مصادقة اللجنة الرابعة المختصة بتصفية الاستعمار على ملتص ينص على تزكية الاتفاق الثلاثي المبرم بمغريد يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ بين الحكومة الأسبانية والموريتانية والمغربية الذى سلم نصه الى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة يوم ١٨ نوفمبر ١٩٧٥ . وللتذكير ينص الاتفاق على احترام رأى سكان الصحراء من خلال الجماعة وهذا ما تم بالفعل يوم ٢٦ فبراير ١٩٧٦ فى العيون حيث صادقت الجماعة الصحراوية على الاتفاق الثلاثي الذى انتهى بموجبه الوجود الأسباني فى الصحراء المسترجعة ، وبذلك تكون هذه القضية قد وجدت حلها الطبيعي انسجاما مع المعطيات التاريخية لهذا الاقليم ، ووفقا لمبادئ هيئة الأمم المتحدة شكلا وروحا فى تصفية الاستعمار .

ويرى الغرب أن موقفه من هذه القضية لا غبار عليه ، وانه اذا كان لا يقبل أدنى مساومة فى استرجاع أرضه بوحدة الترابية ، فهو يستمدد للاسهام فى تخفيف حدة التوتر ، ايمانا منه بالمحافظة على صيانة الأمن فى المنطقة . والمغرب يؤكد عدم سعيه وعدم رغبته فى مواجهة عسكرية مع أى كان ، غير أن الغرب يصمم على الدفاع عن وحدته الوطنية اذا تعرضت لأى اعتداء .

وتجدر الإشارة أيضا بهذا الخصوص الى أن المغرب قد استند فى تبرير ذرائعه بمد البرقية التى وجهها السيد / خطرى ولد سعيد الحجاني رئيس الجماعة الصحراوية الى السيد/محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ٢٦ فبراير ١٩٧٦ بمناسبة مصادقة جماعة الاقليم الصحراوى على تصفية بهذه الخصوص أن « جماعة اقليم الصحراء المجتفة يوم الخميس ٢٦ فبراير ١٩٧٦ بالعيون فى جلسة استثنائية تنفيذا للمادة الثالثة من اتفاقية مدريد المبرمة بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ بين أسبانيا وموريتانيا والمغرب ، قد صادقت باجماع الأعضاء الحاضرين على تصفية الاستعمار بهذا الاقليم وعودته الى كل من المغرب وموريتانيا اعتبارا للواقع التاريخي ، واعتمادا على الصلات الوثيقة التى ربطت عبر العصور أبناء الصحراء من البلدين المذكورين . وأن الجماعة الصحراوية اذ تعبر عن ارتياحها وعن تأييدها المطلق لمودة الأمور الى مجراها الطبيعي والتاريخي ورجوع الأرض الى أهلها وذويها ، فانها تعبر فى الحقيقة

عن رأى جميع الفئات الصحراوية وكافة القبائل التى هى المتلة الحقيقية والشرعية لها » .

وكان التصريح المشترك بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا بشأن الصحراء فد صدر فى ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ وقد نص التقرير على اتفاق الوفود الثلاثة على المبادئ الآتية :

أولا : تؤكد أسبانيا قرارها - الذى أعلنه مرارا فى الأمم المتحدة - بنصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية ، وذلك بوضع حد للمسؤوليات والسلطات التى تتولاها فى هذا الاقليم بوصفها الدولة المتصرفة .

ثانيا : طبقا للقرار المذكور ، ووفقا للمفاوضات التى أوصت بها الأمم المتحدة مع الطرفين المعنيين ، تشترع أسبانيا فورا فى إقامة إدارة مؤقتة فى الاقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا ويتعاون مع - الجماعة - وتسلم لهذه الادارة المسؤوليات والسلطات التى تشير إليها الفقرة السابقة ، وبصد ذلك وقع الاتفاق على تعيين حاكمين مساعدين باقتراح من المغرب وموريتانيا وذلك ليعاونا الحاكم العام للاقليم فى مهامه ، وينهى الوجود الأسباني فى الاقليم فعليا ونهايا قبل يوم ٢٨ فبراير ١٩٧٦ .

ثالثا : يحترم رأى سكان الصحراء ، المعبر عنه من خلال « الجماعة » .

رابعا : تخبر الأقطار الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقرر فى هذه الوثيقة نتيجة للمفاوضات التى جرت وفقا للمادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة .

خامسا : أن الأقطار الثلاثة الموقعة تصرح بأنها قد توصلت الى النتائج المذكورة مدفوعة بروح من التفاهم والأخوة واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وذلك كاحسن مساهمة منها فى حفظ السلام والأمن الدوليين .

سادسا : تدخل هذه الوثيقة حيز التنفيذ فى نفس اليوم الذى ينشر فيها بالجريدة الرسمية للدولة « قانون تصفية الاستعمار فى الصحراء » الذى ياذن للحكومة الأسبانية فى أن تضع موضع التنفيذ الالتزامات التى تتضمنها هذه الوثيقة .

٤ - المؤثرات الجديدة عقب صدور التصريح المشترك :

بذل المغرب جهودا اعلامية ضخمة لتأييد حقه في الصحراء عقب صدور التصريح المشترك في ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ وذلك من خلال الرسائل التي بعث بها الملك الحسن الثاني لاذ الملوك والرؤساء العرب .

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أكدت على حق المغرب في الصحراء وذلك من خلال الرسالة التي بعث ياسر عرفات الى الملك الحسن الثاني في ١١ نوفمبر ١٩٧٥ وجاء فيها ٠٠٠ أن الثورة الفلسطينية تعتبر أن تحرير الصحراء المغربية لا يقل أهمية عن تحرير فلسطين ، كما أنها تتابع باهتمام المسيرة الحضراء متلما تتابع مسيرة أى فصيلة فدائية داخل فلسطين المحتلة . . وأن الصحراء المغربية وقضية تحريرها من برائن الاستعمار الأسباني كانت ولا تزال تمثل هاجسا من هواجسنا .

وفي رده على رسالة الرئيس القذافي بشأن الصحراء قال الملك الحسن الثاني في رسالته بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٦ : « أنه حينما صرح فخامة الأخ سنة ١٩٧٢ أنه مستعد للجهاد في سبيل تحرير الصحراء لم نرد عليه - أي الملك - لسببين : أولهما أنه لا يرد على مبادرة عربي لاعانة أخ عربي له على التحرر انطلاقا من المنل العربي القائل : وهل أنا الا من غزبه . وثانيهما : فخامة الأخ أضفى على تطوعه لتحرير الصحراء صلة الانتماء مشبرا الى انتسابه الى الصحراويين قبل استقرار أجداده بليبيا الشقيقة » . - ورد الملك قائلا : « ويمكننى أن أؤكد لكم أنه لم تكن هناك أية حرب تحريرية مطلقا . لأن المحارب والمحارب كانا متواطئين على الاسلام والعروبة . ولأن البولييساريو ليس الا وليد أسبانيا وبالأخص الجناح الشيوعي أو التقدمي من الادارة والجيش الأسبانيين ولا أدل على هذا من أن البولييساريو لم يعلنوا ولو مرة واحدة عن اسم شهيد أو بطل على معركة من المعارك . . بل لدينا حجج ووثائق تدل دلالة قاطمة على أن الصحراء كانت نهيا لتصبح منطلقا شيوعيا لحركة ثورية من لون البولييساريو . . كما حدث في البرتغال » .

وأضاف الملك قائلا للرئيس القذافي : « وأشار فخامة الرئيس الى أن الوضع خطير في الصحراء . وأنا أشاطركم هذا الرأي ، وأزيد عليه أن الوضع خطير في كل هذه المنطقة الغربية من أرض العروبة والاسلام ، ولكن خطورته ليست ناتجة عن ضم قسرى للصحراء . لأن أهل الصحراء عبروا أفرادا وجماعات بواسطة جماعتهم التمثيلية ومنظماتهم السياسية عن رغبتهم في الانضمام الى المغرب وموريتانيا . . ولكن الخطورة ناتجة عن تدخل الجزائر

التي بعد ما أعلنت في السابق مرارا وتكرارا أنه لا مطامع ترابية لها في الصحراء أنها تبارك كل اتفاق بشأنها بين المغرب وموريتانيا ... نراها الآن تعبى كل قواها ومواردها ضد المغرب وموريتانيا للحيولة دون استكمال وحدتها الترابية متناسية حقوق الجوار متجاوزة حدود المجاملة واللياقة .

وفي رسالته الى الرئيس هواري بومدين في ١٥ فبراير ١٩٧٦ قال الملك الحسن الثاني : « لقد سبق لفخامتكم أن أنبأتموني رسميا ثلاث مرات خلال صيف سنة ١٩٧٥ بقولكم الذى أعدته عليكم بالحرف الواحد » قولوا للملك المغرب ، ثم قولوا له بالتأكيد ، أنه مهما كانت خلافاتنا حول مشكلة الصحراء ، وكيفما كانت نهاية النزاع بينه وبين أسبانيا ، فأننى أتعهد له بأنه سوف لا يرى أبدا جنديا جزائريا أو عتادا عسكريا جزائريا فوق تراب الصحراء لمحاربة الشقيق المغربي » وأضاف الملك قائلا : « إلا أنه حدث ما يدعو حقا الى الدهشة والاستغراب ، ذلك « يا سيادة الرئيس أن القوات المسلحة الملكية ، وجدت نفسها يوم تاسع وعشرين يناير ١٩٧٦ فى مواجهة الجيش الوطنى الشعبى فى أمجالا التى هى جزء لا يتجزأ من الصحراء ، وسال الدم بين الشعبين لأنكم لم توفوا بعهديكم ، وها أنتم ترون أيضا بالأسس القريب أن الحامية المغربية التى بقيت فى عين المكان بأمجالا قد أخذت غدرا من لون وحدات من الجيش الوطنى الشعبى الجزائرى ... وهكذا فى مرتين اثنتين خلال مدة تقل عن عشرة أيام ناقضت أفعالكم يا سيادة الرئيس تعهداتكم ، فمن أجل شرف بلادكم وشعبكم ، اللذين تطبعهما كثير من النعوت التاريخية ، أناشدكم أن تجنبوا المغرب والجزائر مأساة أخرى ... »

وفى خطابه بمناسبة عيد الشباب عرض الملك الحسن الثانى عرضا تاريخيا معاصرا لتطور مشكلة الصحراء «المغربية» قائلا : « نعلم أننا غواة الاستقلال كنا قد وقعنا على وثيقة مع الحكومة الأسبانية يوم ١٢ إبريل ١٩٥٦ تضمن للمغرب أولا استقلاله ووحدته الترابية ، ... واستمرت بعد ذلك المداورات والمشاورات والمناقشات الى حد أننا حينما احتفلنا بالسنة العاشرة لاستقلال المغرب يوم ٢ مارس فى مدينة فاس استقبلنا وزيرا أسبانيا جاء يمثل حكومته وقلنا له بالحرف الواحد : أننا نطالبكم بإرجاع الأرض المقتسبة والصحراء التى تديرونها ... وإذا لم ترد أسبانيا إلينا حقنا فسنطالبها بذلك أمام هيئة الأمم المتحدة » وفيما يتعلق بمفهوم حق تقرير المصير للصحراء لدى المغرب قال الملك : « ... وكان حق تقرير بالنسبة إلينا هو فى الحقيقة طرح السؤال بكيفية واضحة ، هل تريدون البقاء مع الدولة التى تحتلكم أم هل تريدون الرجوع الى حظيرة الوطن ؟ وأضاف الملك قائلا :

« ... وطلابنا بأن يجرى الاستفتاء على هذا الأساس ، وفي إطار هذا السؤال المحدود بعمان من هيئة الأمم المتحدة ومن مجموعة دولية ... » واستعرض الملك نتائج زيارته لأسبانيا سنة ١٩٧٠ بشأن مشكلة الصحراء قائلا :

« وعندما سافرنا إلى أسبانيا سنة ١٩٧٠ ودارت بيننا وبين الجنرال فرانكو محادثة خاصة ، كان عرضنا لهذه المشكلة أعمق ، وكان موقفنا أكثر مرونة ، وسياستي ليس فيها ما يخفى ، لأنها واضحة كالشمس في وسط النهار ، واذ ذاك طرحنا على الحكومة الأسبانية الاختيارات التالية ، أننا نعلم الموقع الاستراتيجي لمدينة العيون ومدينة سيسنبروس بالنسبة لجزر الكناري ، وإننا نعلم نعلم انكم تولون هذه الجزر أهمية بالغة من الناحية العسكرية ونحن مستعدون اذ أنتم أرجعتم للمغرب سيادته على ترابه ، لأن نضع رهن اشارتكم قواعد عسكرية لمدة ما ، « ... وأنه اذا كانت خيرات الصحراء سواء التي على الأرض أو التي في قاع البحار تهكم كذلك ، فإن المغرب على استعداد ليوقع معكم اتفاقية ويشترك معكم في استخراج وتسويق كل ما من شأنه أن يستخرج ويسوق ... » وأضاف الملك قائلا : « ... اني أنرك وصيته لكل مغربي أنه لا يمكن أن يعقل أن يتم تنصيب دولة مزيفة لا حقيقة لها - مشيرا بذلك إلى النولة المستقبلية في الصحراء - في جنوب ترابنا لأنه من الناحية الاستراتيجية ، ومن الناحية الهيدرولوجية ومن ناحية المنافذ على البحر ... وعلى المحيط الأطلسي ، لا يعقل مثل هذا لأنه سيشكل خطرا مستمرا على سلامة البلاد وعلى حرمة البلاد وعلينا وعلى أولادنا وعلى أحفادنا والأجيال القادمة ، فهذه ليست مسألة عاطفية فحسب ، بل مسألة حيوية لكل مغربي ، مدنيا كان أو عسكريا ، موظفا أو رجل أعمال أو عاملا ... »

وأضاف الملك محذرا الصحراويين قائلا : « انني احذر الجميع أن المغاربة يقفون وقفة رجل واحد في هذه القضية مهما كانت مشاربهم السياسية ومستواهم الاجتماعي ... وهنا أتوجه إلى رعايانا في الصحراء وأقول لهم حذاري ثم حذاري من أن يؤدي بكم الغرور والغرور وتركبوا خطرة تنهدون عليها في المستقبل ... وإننا نعرف حيل الاستعمار وحاربناه منذ زمن ، وسيأتي يوم يكون فيه أعضاء الجماعة الصحراوية الذين هم أسر محترمة نحترمهم ، وسيأتي يوم يصحون من نومهم ويجدون أسماعهم ... تلك الأسماء المعروفة بعروبيتها ووطنيتها وغيرها على الاسلام ... سيجدون هذه الأسماء تحت وثائق ليست في مستوى وطنية الصحراويين ولا عروبتهن،

فلنجعل اذن من هذه السنة سنة تجنيد من الداخل والخارج لنسترجع
أراضينا ٠٠٠ ٠

٥ - السمات الرئيسية لوجهة النظر المغربية ١٩٥٥ - ١٩٧٤ :

وفى إطار الجهود المغربية بشأن حق المغرب على الصحراء أصدرت وزارة
الدولة المكلفة بالشئون الخارجية المذكرات العديدة فى موضع الصحراء
« المغربية » ، وتعرضت هذه المذكرات الى التطور التاريخى المعاصر الذى كان
من أبرز سماته طبقا لوجهة النظر المغربية ما يلى :

أولا : لم يفتقر المغرب منذ سنة ١٩٥٥ - تاريخ اعلان الاستقلال - عن
سيادتها اعتبارا لأوضاع قانونية مختلفة ، فكان منها ما احتل واعتبر مناطق
سيادة (وهو الحال بالنسبة للمدينتين سبتة ومليلية) وكان منها ما سعى
بمناطق حماية ، ثم محاولات إسبانيا عدم تسليم منطقى الساقية الحمراء
ووادى الذهب ، وأن إسبانيا بمحاولاتها - اقامة دولة فى الصحراء - تريد
بهذا العمل ابقاء سيطرتها المستمرة على جزء من التراب المغربى ، وأن
الاحتلال الأسباني لهذه المناطق لم يغير مصيرها المشترك طوال قرون
متعاقبة ، وفيما يتعلق بالصحراء بوجه خاص ، قامت كل من فرنسا وإسبانيا
فى أوائل القرن الحالى - وأكتوبر ١٩٥٤ - باعلان تصريح مشترك بينهما
المطالبة باستعادة وحدة ترابه واسترجاع جميع أجزائه التى ظلت خارجة عن
أعقبه إبرام اتفاقية سرية حددا فيها - وفى غيبة عن المغرب - مناطق نفوذها
عن طريق تقسيم التراب المغربى الذى كان دائما خاضعا لسلطة ملك المغرب
وقد قام سكان تلك الأقاليم « المغربية » الذين كانوا دائما متعلقين بملكهم ،
هذا التفضل الاستعماري ٠

ثانيا : أن الساقية الحمراء ووادى الذهب كانا الى غاية احتلالهما
يشكلان جزءا من مجموعة صحراوية ، كانت يكاملها تكون جزءا لا يتجزأ من
التراب المغربى ٠ وكانت العلاقات بين هذه المجموعة وبين سهول سوس
ومراكش وثيقة العرى وتشمل جميع ميادين الحياة العامة ٠ وفى الميدان
السياسى فإن عددا من الأسر المغربية انحدرت مباشرة من الصحراء الغربية ،
وعلى الأخص دولة المرابطين التى تنتمى الى قبيلة صنهاجة الصحراوية
الشهيرة ، ومن أحضان هذه القبائل ، كان ملوك مراكش ونهاس يمينون
رجالا ليشغلوا بها مناصب ادارية وقضائية وسياسية ، وأن الملوك العلويين
تمخلوا عدة مرات لحماية السكان الصحراويين من التطفل الأسباني بواى
الذهب والساقية الحمراء ، ولم يشغل الكفاح ضد التطفل الأجنبى السلطان

مولاي عبد العزيز ، تحقيق جد جلاله الحسن الثاني ، عن القيام بعمل اقتصادي واجتماعي هام في هذه الناحية من مملكته ، فقد شيد بالساقية الحمراء « مدينة سحارة » (٣) التي لم تكن لغاية نهاية القرن التاسع عشر سوى محطة ماء فجعل منها بنفسه وبواسطة واليه على الصحراء المغربية - حاضرة مهيمة ، وكانت المواد التي استعملت في بنائها من خشب ورخام ، تنقل بحرا من طنجة والصويرة الى الساحل الصحراوي ، ثم توجه من هناك الى مدينة « سمارة » على ظهور الجمال .

ثالثا : أن الحقيقة التاريخية - من وجهة النظر المغربية - التي تجعل من وادي الذهب والساقية الحمراء جزءا لا يتجزأ من المغرب ، كانت معروفة من قبل الدول الأوروبية نفسها ، وهي التي كانت تستشهد بها كلما رأت في ذلك مصلحة لها معاهدة الجزيرة الخضراء المبرمة سنة ١٩٠٦ ، والتي تعلن المبادئ الثلاثة الآتية التي تنص على : الحياد واستقلال جلاله السلطان ، ووحدة ولاياته ، والحرية الاقتصادية بها دون هدف وعندما أبرمت الاتفاقية الفرنسية الأسبانية بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ التي بموجبها بسطت أسبانيا نفوذها من التراب المغربي كانت أقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب تحكم باسم الخليفة السلطاني المقيم في تطوان .

وفي ٧ ابريل سنة ١٩٥٦ ، تم التوقيع على التصريح المشترك الأسباني المغربي ، الذي جاء فيه أن الحكومة الأسبانية وصاحب الجلالة محمد الخامس ، سلطان المغرب ، رغبة منهما في أن يعامل كل منهما الآخر ، معاملة ودية ، على أساس المعاملة بالمثل ، وفي تقوية أواصر صداقتهما العريقة ، وتدعيم السلام بينهما ، فقد قررا نشر التصريح الآتي :

(٣) وتجدر الإشارة بهذا الخصوص الى أن وزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية قد أصدرت في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٥ بامنا يحوى نبذة عن مدينة سحارة وقد دخلها القوات المسلحة الملكية . وان هذه المدينة تعتبر إحدى المعالم الرئيسية للحضارة المغربية في الصحراء عندما عهد سلطان المغرب المولى عبد العزيز الى مسئلة في الاقليم الصحراوي الصبح ماء المينئ بناها لتكون مركزا شائلي ثقافي وفكري وعد أقيم في المدينة المذكورة مههدا للدروس الدينية والبحوث العلمية وعندما احتلت فرنسا المدينة في سنة ١٩١٣ أشعل فيها النيران مما أدى الى الالاب والمالم العنرائية للمدينة ، وعندما دخلها القوات الأسبانية سنة ١٩٣٦ لم يبق من المدينة ، سوى الأنفاش . ولدى دخول القوات المسلحة الملكية للمدينة سنة ١٩٧٥ ، فقد ذكر بيان مغربي يفيد بتطلع المدينة لاستعاضة مجيها الممراني والحضاري بعد أن استرجعت هريها المغربية ولكن بتقوم من جدد بدورها في الاشعاع الشائلي والفكري كما كانت من قبل ، وتطلع مدينة سحارة على بعد ٢٣٠ كيلو مترا من مدينة الميون ، وتعتمد أيضا في الحاققة الحمراء .

١ - أن الحكومة الأسبانية وجلالة محمد الخامس سلطان المغرب ، اعتبارا لكون النظام الذي هيمن على المغرب منذ سنة ١٩١٢ لم يعد ملائما للواقع الراهن ، يعلنان أن الاتفاقية الموقعة في مدريد بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ لا يمكن أن تضبط مستقبل العلاقات الأسبانية المغربية .

٢ - ولهذا فإن الحكومة الأسبانية تعترف باستقلال المغرب الذي أعلنه جلالة السلطان محمد الخامس ، وبسيادته التامة ، مع جميع مقومات هذه السيادة ، بما في ذلك حق المغرب في أن تكون له ديبلوماسية خاصة وجيشه الخاص ، وتؤكد عزمها على احترام الوحدة الترابية للإمبراطورية التي تضمنها معاهدات دولية ، وتعهد باتخاذ جميع التدابير الضرورية لجعلها نافذة المفعول .

وأبعا : وهكذا كانت الحكومة الأسبانية في ٧ إبريل ١٩٥٦ ، تنفيذا لما سبق ذكره ، قد اعترفت باستقلال المغرب ووحدة ترابه ، وأرجعت إليه بالفعل المنطقة التي كانت تحتلها في شمال البلاد ، باستثناء سبتة ومليلية . وفي سنة ١٩٥٨ قامت بتسليم طرفاية الواقعة في الجنوب ، كما قامت في سنة ١٩٦٩ بتسليم إيفني الواقعة في الجنوب كذلك . أن طرفاية وإيفني ، وكلاهما كانا يخضعان لنفس النظام الذي تخضع له الآن الساقية الحمراء ووادي الذهب اللذان ترفض أسبانيا - حتى ذلك الوقت - إرجاعهما للمغرب . وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء بوجه خاص ، فإن المغرب وجد نفسه مضطرا لفحص القضية على الأمم المتحدة ، وقد وافقت لجنة تصفية الاستعمار في ١٦ أكتوبر ١٩٦٤ على أول قرار تصدره في شأن الصحراء وإيفني ، وأعربت عن أسفها للتأخير الذي تقوم به الدولة الحاكمة في تحرير تلك الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية .

وفي ديسمبر ١٩٦٥ طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة - الحكومة الأسبانية الدخول في مفاوضات لعلاج مشكلة السيادة على الاقليم الصحراوي .

خامسا : أمام رفض أسبانيا تنفيذ هذه القرارات ، فقد وافقت الحكومة المغربية على الاقتراح الأسباني القاضي بتطبيق مبدأ تقرير المصير ، لكن بشرط أن يكون هذا الاجراء خاضعا للضمانات الآتية :

١ - انسحاب جميع الجيوش الأسبانية من الساقية الحمراء ووادي الذهب .

٢ - الإبقاء فقط على قوات بوليسية تراها هيئة الأمم المتحدة ضرورية للمحافظة على الأمن العام .

٣ - انسحاب الادارة الأسبانية .

٤ - عودة اللاجئين والمنفيين المنحدرين من المنطقتين المذكورتين ، وعلى أن تتم استشارة السكان في ظروف تحددها الأمم المتحدة .

غير أن أسبانيا قد رفضت في ديسمبر ١٩٦٦ القرار الذي طلب منها السماح للسكان بمباشرة حقهم في تقرير المصير بكامل الحرية ، والموافقة على أن تقوم بمئة للامم المتحدة بالتوجه للمنطقة للمشاركة عمليا في تنظيم واجراء عملية الاستفتاء .

وفي سنة ١٩٦٧ صوتت أسبانيا بالموافقة على قرار الجمعية العامة ، ولم يفت المغرب اذ ذاك أن يعبر عن ارتياحه للمسلك الجديد الذي أبدته أسبانيا ، وعن أمله في أن تكون المفاوضات التي أجريت بين الملك الحسن والجنرال فرانكو في شأن تسليم إيفي - فاتحة لتسوية جميع القضايا المتعلقة بتصفية الاستعمار وأثناء انعقاد دورة الجمعية العامة لسنة ١٩٦٩ عبر المغرب عن خيبة أمله وتحفظه الشديد أمام التنازلات العسكرية والسياسية والاقتصادية التي اتخذتها السلطات الأسبانية من أجل تعزيز سيطرتها على أقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب التي ما زالت محتلة من طرف أسبانيا .

سادسا : خلال الدورة الثامنة والعشرين (لسنة ١٩٧٣) لم يفت الحكومة الأسبانية أن تضيف دعاية كبيرة على جواب رئيس الدولة الأسبانية على نداء موجه اليه من « الجمعية الصحراوية » - المزعومة بمناسبة انعقاد الدورة المذكورة ، وهو النداء الذي عبر المغرب عن معارضته له ، واذ ذاك قامت الجمعية العامة للامم المتحدة مرة أخرى بالمصادقة على قرار يؤكد بتوصياتها السالفة . ولم تشارك أسبانيا في التصويت على هذا القرار بدعوى أنه غير ملزم ، وأنه يشتمل على بنود مكررة عديمة الجدوى ، معلنة أنها ستعطي قدما في تنفيذ سياستها في الصحراء .

سابعا : أن المغرب منذ نال استقلاله سنة ١٩٥٦ لم يأل جهدا للوصول الى تسوية مع أسبانيا تأخذ بمبدأ التفاوض المباشر ، لكن سرعان ما لاحظ أن السياسة التي يتبعها الطرف الأسباني تمس شديد المساس بوحدة كيانه الترابي ، ولقد رفض المغرب سياسة الأمر الواقع ، وقام باتخاذ الخطوات

لدى المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية والأمانة العامة للمؤتمر الإسلامي ... وقد اختارت أسبانيا موقفا سنيئا كان من نتائجه زيادة استفحال الوضع بالساقية الحمراء ووادي الذهب واستمرت في تعزيز وجودها العسكري هناك وتمريض السكان للقمع والضغط الاستعماري ، مما أدى بهم إلى الهجرة والنزوح عن أراضيهم ... وإزاء ذلك فقد وجه الملك الحسن في ٤ يوليو ١٩٧٤ خطابا إلى رئيس الدولة الأسبانية يذكره فيه بأن أي عمل انفرادي تقوم به أسبانيا في الأقليم الخاضع لنفوذها لابد وأن يضطر المغرب إلى العمل على صيانة حقوقه المشروعة (٤) .

ثامنا : أن أي ملاحظ لا يمكن أن ينكر أن المغرب على المستوى الحكومي ومستوى الأحزاب الوطنية قد حرص عندما طرحت مشكلة تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الأسباني على التوفيق بين مصلحته الخاصة وبين مصلحة الدول المجاورة (الجزائر وموريتانيا) ومصلحة سكان المنطقة ، بما فيهم سكان الصحراء ، في حين أن حكام الجزائر لم يهتموا إلا بسمعة النظام ونفوذه في أفريقيا والعالم الثالث ... وهنا تكمن النقطة الجوهرية وطبقا لوجه النظر المغربي - التي تميز موقف المغرب عن موقف الجزائر ، فالمغرب ورغم الاستفزازات الجزائرية لا يتبنى خطأ سياسيا مبنيا على اعتبار الدولة الجزائرية دولة أجنبية عدوة كما لو كانت غير عربية ، في حين أن الجزائر تطالب المحافل الدولية منذ ١٩٧٤ أن تعتبر المغرب دولة متمردة على القانون ووضعتها موضع إفريقيا الجنوبية وإسرائيل .

ثاسعا : أن موقف الجزائر من المغرب وموريتانيا هو ضربة في الصميم للفكرة العربية وهذا هو السر في مساندة الأحزاب اليسارية المناوئة لكل تكتل عربي للحكومة الجزائرية ، وأن أي مواطن عربي لا يتصور أن تهتم أوروبا الغربية فعلا بمستقبل سكان الصحراء ما دامت مصالحها محفوظة في كل الأحوال ، وإنها ترجح من الجزائر العدم أكثر مما ترجح مع المغرب وموريتانيا والسبب إذن سياسي استراتيجي ، فالحزب الشيوعي الفرنسي

(٤) راجع في تفصيل ذلك : عبد الله العري حقوق المغرب الشرعة في صحرائه المسترجعة وذلك في البيان الذي أصدره وزارة الدولة للكلمة بالشئون الخارجية « رسم الصحافة والأبواب » ، ص ١٨ ، ١٩ مايو ١٩٧٧ - الرياض .

يساند النظام الجزائري في مواقفه لأنه وارث السياسة الديوجولية التي كانت تهدف الى ربط الجزائر بفرنسا في اطار جديد وابعادها عن كل اتجاه عربي واستعمالها كصلة بين فرنسا والعالم الثالث لتسترجع فرنسا بعض نفوذها على المسرح الدولي *

أما بالنسبة للتقارب الليبي الجزائري فان وجهة النظر المغربية ترى أن هذا التحالف مرحلي ودعائي لانجاح المخطط الجزائري الذي يرمى الى احتكار طرق المواصلات مع افريقيا الغربية ، واذا تحقق ذلك فان دول المغرب الكبير ستتخذ كلها اتجاهات بعيدة عن اتجاهات المشرق العربي وربما اثر هذا التغيير في ليبيا نفسها *

وأن كل العناصر مقتنعة في المغرب أن السياسة المتبعة في قضية تحرير الصحراء كانت في صالح الجميع ، في حين مصلحة الشعب الجزائري غير واضحة في موقف حكام الجزائر ، وتدعى الجزائر أن المسألة مسألة شعب يدافع عن حقه في تقرير مصيره في مواجهة عنيفة ضد جيش أجنبي محتل لأرض غير أرضه . وأنه لتمكين المواطن العربي من معرفة هذا الرأي أو ذاك على الواقع ، فقد لحص التقرير النقاط الجوهرية التي ينبني عليها الموقف المغربي والتي تبرز - من وجهة النظر المغربية - التسلسل المنطقي المستمد من التاريخ والجغرافيا والسياسة وراء سلوك المغاربة ، حكومة وأحزابا ، أما قضية الصحراء *

(١) خصوصية الاستعمار في المغرب :

حيث لم يرث الاستعمار الأوروبي السيادة على المغرب من دولة سابقة (مثل الأتراك في الجزائر) أو من رؤساء القبائل (عموم افريقيا ، ولم تخلق من العدم (استراليا) ، وإنما استمرت السيادة المغربية رغم تفويض الادارة لدولة أو مجموعة دول أوروبية - وأكد على هذا التمييز بين السيادة الواحدة والادارة المفوضة الى عناصر مختلفة عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء وما تلاه من

(٥) يشير البيان بذلك الى موحه اللوم لا سار المهري وخاصة الى الاسناد لطفي الخزل الذي كالى له وضع نداء يضامن مع الجزائر في حرب تحرير الشعب الصحراوي ، ويشير البيان ايضا الى ان لطفي الخزل لدى خروجه من السجن عام ١٩٦٠ كان يكتب مقالات في الإهرام عن الجزائر والمغرب وكانت مفاهيمه مضطربة . واضح : بيان وزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية مرجع سابق *

اتفاقيات ثنائية • كان الفرنسيون يديرون شئون الدار البيضاء والاسبانيون طرفاية والبلجيكيون وسواهم طنجة ، لكن الجميع كانوا يعترفون بسيادة واحدة : السيادة المغربية المتمثلة في « حقوق السلطان » .

(ب) خصوصية الدولة المغربية :

ليست الدولة المغربية دولة « استعمارية » نشأت في حدود خططها المستعمرون وأورنوها لقادة البلاد الجدد بعد الاستقلال • بل هي - من وجهة النظر المغربية - دولة تاريخية ، تكونت عبر قرون ، وبخاصة بعد القرن السادس عشر • وتبلور الوعي الوطني المغربي أثناء صراع مرير ضد الأسبان شمالا وضد الأتراك العثمانيين في الشرق للمحافظة على حدود معروفة لدى السلطة والشعب على السواء وكان الشعور بضرورة حماية حدود معروفة لا يقل رسوخا عن الوعي بالمحافظة على استقلال البلاد •

(ج) خصوصية تصفية الاستعمار في المغرب :

كانت الحماية تفويضا مؤقتا ومحدودا للسلطة الإدارية ، انتهت بالفناء عقد التفويض واسترجاع السلطان لكل سلطة ، وترى وجهة النظر المغربية أنه في عام ١٩٥٦ لم تخلق دولة جديدة ، ولم تنشأ سيادة جديدة ولم يبرم ميثاق اجتماعي جديد ، لذلك لم يلجأ الى استفتاء وإنما حصل تفاوض دبلوماسي بين رئيس الدولة المحمية والدول الحسامية ، استرجعت الدولة المغربية - التي لم تختف أبدا - تدريجيا المناطق التي كانت تديرها تلك الدول الحامية ، استرجع القسم الأكبر من يد فرنسا ثم المنطقة الشمالية من أسبانيا ثم منطقة طنجة من الإدارة الدولية ثم طرفاية وسيدي إفني جنوبا من أسبانيا ، وتم ذلك بالتفاوض التناثني دفعا لعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي يضمن وحدة التراث المغربي •

(د) المبادئ التي سار عليها المغرب :

كان كل طلب لاحدى المناطق المحتلة يعتمد على مبدأ ضمان الوحدة الترابية وقد اعتبر المغرب ذلك بمثابة مبدأ أساسي لكل نظام دولي ولم يعارض أحد في ذلك • واعتبر المغرب أيضا أن هذه المبادئ ليست شاذة لانهاء الاستعمار في منطقة معينة ، بل ان هذه المبادئ قد طبقت لضم المستعمرات الفرنسية والبرتغالية الى الجمهورية الهندية وإيران الغربية الى أندونيسيا والتبت الى الصين ، وعلى أساسها أيضا طالبت الصين بتايوان وأسبانيا بجبل طارق •

وعلى ذلك يعتبر المغرب أن من حقه المطالبة بإنهاء الوضعية الاستعمارية في المناطق الصحراوية التي يعتبرها قسما من التراب الوطني استنادا إلى مبدأ وحدة التراب الذي تضمنته كل المواثيق الدولية ، ومع كونه عضوا في منظمة الوحدة الافريقية ، فإن من حق المغرب - طبقا لهذه الرؤية المغربية - أن يرفض فيما يخصه هو تطبيق المبدأين القائلين بضرورة المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار وإنهاء السلطة الاستعمارية عن طريق استفتاء شعبي كطريق وحيد لتحقيق حق تقرير المصير .

وفد رد المغرب على الحجج الفائلة بأنه يمكن لكل دولة التنذر بنفسه الخصوصية الأمر الذي قد ينتهي بتغيير منظمة الوحدة الافريقية - أجاب المغرب بأن دعواه مدعومة بحجج تاريخية وقانونية لا تتوفر لأى دولة افريقية أخرى .

وفي هذا الإطار يرى المغرب الاعتماد على اعتبارين أساسيين : أن إدارة الحماية الفرنسية في المغرب لم ترسم أبدا صورا دولية لا مع المقاطعات الجزائرية ولا مع أسبانيا ، وإنما اعتبرت الخطوط الفاصلة بين الاختصاصات الإدارية لهذا الفريق أو ذاك غير مطابقة لمتطلبات اتفاقية الجزيرة الخضراء ، وتتساءل وجهة النظر المغربية بهذا الخصوص عن كيفية المحافظة على حدودنا غير موجودة قانونيا ؟ أما الاعتبار الثانى فهو أن قانون الجنسية الذى أصدرته إدارة الحماية سنة ١٩٢١ ينص على أن الجنسية المغربية لا تفقد أبدا ، وتتساءل وجهة النظر المغربية بهذا الخصوص عن كيفية تنظيم استفتاء في مناطق تعتبر مغربية ؟ .

رؤيا مغربية للخلاف المغربى الجزائرى

١ - المفهوم المغربى لوحدة التراب الوطنى :

مرة أخرى نجد أن الرؤية المغربية تركز على الحق التاريخى والقانونى تجاه ما أثارته الجزائر بشأن مشكلة الصحراء ، ويعتبر المغرب أن أسبانيا التى شاركت مع الدول الأوروبية فى مؤتمر الجزيرة الخضراء ، تعرف تماما وضعية المغرب الخاصة . وأن أسبانيا لم تناقش أبدا شرعية المطالب المغربية ، لكنها زعمت أن الصحراء الموجودة جنوب خط العرض ٤ - ٢٧ درجة ، لا توجد داخل التراب المغربى المعنى فى الاتفاقات الدولية . وبالتالى فإنه يجب اتباع المبادئ الإفريقية لتصفية الاستعمار فيها .

وتركز الرؤية المغربية على أن هذه المبادئ الإفريقية هى التى وحدت فيها الجزائر منفذا للدخول فى حلبة الصراع وتعصيد الموقف الأسباني ، وأن الدافع لذلك الموقف واضح ، فإذا كانت المنطقة لا تخضع للسيادة المغربية المضمونة فى المواثيق الدولية فإن الكلام فى مستقبلها يظل محصورا بين أسبانيا بصفتها الدولة المسئولة على إدارتها ، ولجنة تصفية الاستعمار الحريصة على مصلحة السكان ، ويرى المغرب أنه : بما أن الجزائر تملك نفوذا داخل اللجنة لأسباب تتعلق بتطور الأحداث فى العشر سنوات الأخيرة ، فإن رأيا - أى الجزائر - يصبح أكثر رجحانا من رأى المغرب ، خاصة إذا حوصرت أنها تتدخل فقط باسم المبادئ ومصلحة السكان ، وهذا التصريح فى حد ذاته يعطى ثقلا يفتقده المغرب بسبب مطالبه الترابية . وتركز الرؤية المغربية هنا على إثبات ما تراه حقيقة تتلخص فى أن الموقف الجزائرى كان منذ البداية أكثر تصلبا وعداء للمغرب . وأن أسبانيا كانت تقول أنها تملك الحلج القانونية التى تثبت أن الصحراء لم تكن أبدا تابعة للدولة المغربية وأن فى هذا اعتراف ضمنى ، فلو كان الأمر بالعكس لتفاوضت أسبانيا فى شأن الصحراء مع المغرب كما فعلته من قبل فى شأن طرفاية وسيدى إفنى ، غير أن الجزائر قد تصرفت داخل وخارج الأمم المتحدة وكان الدعوى الأسبانية حقيقة لا تستلزم دعما شرعيا ، وعندما أثير التساؤل الجزائرى التالى : مادامت واثقين أن سكان الصحراء مفارقة فلماذا لا تقبلون تنظيم الاستفتاء ؟

يرد المغرب على هذا بأنه جهل أو تجاهل لتطورات المشكلة وتسلسلها

حيث اذا استعبدت مراحل استكمال الوحدة الترابية المغربية من أولها ، فان الدولة المغربية غير مطالبة بتنظيم استفتاء الا اذا تبين أن المنطقة المتنازع عليها كانت خارجة عن سيادتها أو اذا دعتنا الضرورة للتخلي عن حقوقها ، أما ما عدا ذلك فإزاء الغرب أن معه الحق في استرجاع كل ترابه تحت شعار وحدة التراب الوطني باعتباره حقا قانونيا تعاقديا قائما وليس حقا تاريخيا كما يتخيل البعض .

٢ - التمثل لدى محكمة العدل الدولية :

عند استشارة محكمة العدل الدولية في مشكلة الصحراء فقد تركز النزاع المغربى الأسباني في نقطة : هل كانت الصحراء تابعة للسيادة المغربية ، وبالتالي يجب أن يستردها المغرب بعد التفاوض مع أسبانيا ؟ - أم كانت الصحراء خارجة عن تلك السيادة ويحال الأمر كليا للأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في المنطقة ، وتنشئ سيادة جديدة ودولة جديدة . وعندما قبلت الأمم المتحدة في خريف ١٩٧٤ فكرة استشارة محكمة العدل ، اعترفت ضمينا أن الأمر مشكلة ، وأن القضية تحتل إما حلا إفريقيا عن طريق الاستفتاء ، وإما حلا مغربيا عن طريق التفاوض النثائي وتنازل الدولة المستعمرة لصاحب السيادة السابق للاحتلال الأسباني وبات من الواضح - طبقا للرؤية المغربية - أنه اذا أعطت المحكمة الحق لأسبانيا وجب على المغرب أن يتخلى عن مطلبه وأن يشارك كباقي الدول القريبة والبعيدة في تنظيم استفتاء يمكن السكان ، اما أن يقيموا دولة مستقلة ، واما أن يندمجوا في أى دولة مجاورة ، ولكن اذا جاء رأى المحكمة مواليا لموقف المغرب ، فانه يجب على الأمم المتحدة أن تطالب أسبانيا بالدخول في مفاوضات مع المغرب لتنتقل اليه السلطة ، كما فعلت من قبل في طرفاية وسيدي إفنى وتخرج القضية تماما من اختصاصات اللجنة الرابعة .

وكانت الجزائر من بين الدول التي قبلت اقتراح استشارة محكمة العدل الدولية ، غير أنها ما لبثت أن تراجعت ، وحرصت أن رأى المحكمة لا يمكن أن يلغى تطبيق مبدأ حق تقرير المصير ، مخافة أن تبعد من حل المشكلة اذا خرجت من أيدي أعضاء لجنة تصفية الاستعمار . ونظرا للحجج التي تقدم بها المغرب ، لم تجد المحكمة بدا من أن تعترف أن قبائل الساقية الحمراء كانت بالولاء للسلطان المغربى ، وأن القبائل التي تعيش حاليا داخل حدود الجمهورية الموريتانية تملك حقوقا على أرض وادى الذهب ، غير أن مندوب الجزائر تكلم باسم القانون الاستعماري المغربى - وفقا للرؤية

المغربية - متجاهلا كل خصائص القانون العربي الاسلامي الى حد انه جعل من الصعب على قضاة ينتمون في معظمهم الى التقاليد القانونية الغربية ، أن يكونوا أكثر تفهما للقانون الاسلامي من ممثل دولة عربية - اسلامية وفقا لما يراه المغرب .

ان محكمة العدل تعتبر الادارة القانونية لمنظمة الأمم المتحدة التي تخلق القانون الدولي الجديد بكيفية مستمرة وابتكارية ، ومن وظائف المحكمة ترسيخ هذا القانون المبتكر ، ومظاهر هذا القانون محاولة تنسيق حقوق الشعوب والجماعات والأقليات والأفراد على حقوق الدول القائمة ، والميدان الذي أعطت فيه المحاولة نتائج مشجعة هو ميدان تصفية الاستعمار على أساس استشارة السكان عن طريق استفتاء عام حر . وقد ركز المنسوب الجزائري على هذه النقطة ، وذكر القضاة أن واجبهم ترسيخ الاتجاه الجديد ، وكان في هذا الموقف نوع من الافتئات - حسب الرؤية المغربية - لأنه اعتبر الجزائر وكأنها ضمير العالم الجديد ، ويرى الغرب أن قضاة المحكمة قد خوفوا من أن يعتبر رأيهم تشجيحا لحقوق الدول القائمة واستخفافا بحقوق الأفراد والجماعات ، وأن ذلك جعلهم يذكرون في آخر رأيهم الاستشاري بأنهم يتعلقون ببدا تقرير المصير ، وأن رأيهم لا يتعارض مع تطبيق هذا المبدأ ، وأنهم لتبرير موقفهم فقد اضطر بعضهم - طبقا للرؤية المغربية أن يميز بين الولاء والسيادة المتعارف عليهما ، ثم عادوا هكذا الى فكرة تفوق القانون الغربي على الانظمة القانونية الأخرى بما يتنافى مع اتجاه الأمم المتحدة ذاتها .

ويرى المغرب أن تدخل الجزائر لدى محكمة العدل الدولية بشأن مشكلة الصحراء جعل رأى المحكمة يأتي متناقضا ، غير منسجم ، كاشفا عن ميول سياسية أضرت بمركز المحكمة ، وأن تدخل الجزائر هو السبب بالرغم من تصريحاتها المتكررة أنها غير معنية بالموضوع وأنها ستشارك كل اتفاق يتوصل اليه المغرب وموريتانيا وأنها - أي الجزائر - لم تتكلم أبدا عن وجود شعب صحراوي حتى سنة ١٩٧٤ .

ويرى المغرب أنه يحق له بالتالي أن يأخذ بالقسم القانوني من الرأي الاستشاري ، وأن يعتبر الاستنتاج السياسي لاغيا ، وأن الولاء يعنى في العرف المغربي - السيادة ، وذلك حسب اتفاقيات دولية متعددة ، وأنه ليس من حق دولة عربية اسلامية تدعى التقدمية ومحاربة الاستعمار أن تقول اليوم عن المغرب وغيره من الدول الاسلامية ما كان يقوله المستعمرون في

القرن الماضي ، وأن هذا يعتبر طبقا للرؤية المغربية تنكرا لأبسط معاني التضامن العربي وتقهقرا فكريا سياسيا الى الوراء ، وأن الاعتراف بخصوصية وضعية الصحراء لا يضر في شيء قداسة مبدأ تقرير المصير ، وأنه لذلك فقد سبق، أن قبلت الأمم المتحدة الحق المقترح من جانب المغرب في قضايا أخرى منها قضية اريان الغربية ، بل ان منظمة الوحدة الأفريقية نفسها قد قبلت هذا المبدأ في مسألة ميوط وكانيزة لأن كل هذه الحالات هي اعتبارات موضوعية تجعل تطبيق مبدأ تقرير المصير عن طريق استفتاء شعبي ، اما مناقضا للهدف المنشود وهو تصفية الاستعمار ، واما أنه أمر غير ملزم .

٣ - المسيرة الخضراء ومغزاهما السياسي :

ترى وجهة النظر المغربية أن « حكام » الجزائر لا يهتمون بقضية الصحراء الا من باب تصفية الاستعمار في منطقة قريبة من بلادهم وأنهم قد أخذوا الاحتياطات لجميع الاحتمالات وبخاصة احتمال اعتراف الأمم المتحدة بحقوق المغرب ، ومن بين هذه الاحتياطات :

١ - استغلال النفوذ الجزائري في اللجنة الرابعة للتأكيد على أن للأمم المتحدة مسئولية في تصفية الاستعمار من الصحراء وباعتبارها مسئولية لا يمكن التخلي عنها مهما كانت الظروف والملايسات .

٢ - قيام الجزائر بالتقارب مع العناصر المعادية للمغرب في عين المكان وخاصة داخل الجيش الأسباني الذي لم يفتر أبدا للمغرب انتصاراته في الريف وسيدي ايفني .

٣ - استدراج عناصر كثيرة من قبيلة الرقيبات التي يعيش قسم منها حول تندوف ، وهي سياسة كانت فرنسا قد اتبعتها من قبل لمضايقه الأسبان .

٤ - احتواء جماعة من الشباب الذين لهم علاقة بعميدة أو قريبة بالصحراء أو الذين « هاجروا » من المغرب لاسباب سياسية ، والتجسوا الى ليبيا والجزائر ، بعد أن عملوا داخل الأحزاب الوطنية المغربية ، أو في موريتانيا ، وتشجيعهم على المطالبة بالاستقلال واقامة دولة مستقلة صوريا ومعتمدة في حقيقتها على اعانة الجزائر وأسبانيا .

وترى وجهة النظر المغربية أن « حكام » الجزائر قد أظهروا بهذه

الاجراءات تخوفهم من التعاون المغربي الموريتاني ، وأن الهدف هو وضع الأدم .
المتحدة أمام الأمر الواقع : باقامة هياكل دولة ومنعها من أن تغير أى اعتبار
لرأى المحكمة حتى ولو كان فى صالح المغرب وموريتانيا .

وكانت أولى نتائج التدخل الجزائرى هو المغزى السياسى للمسيرة
الحضراء ، بعد أن لاحظ المغرب أن الجنود الجزائريين قد احتلوا مناطق
صحراوية بموافقة أسبانيا ، فى الوقت الذى جمعت هذه الأخيرة كل قواها
على الحدود الشمالية ، ويرى المغرب أن الوضع فى خريف عام ١٩٧٥ قد
أخذ شكلا غريبا ، فالجزائر قد بعنت بجنودها الى الصحراء فى حين أن المغرب
- المطالب أصلا بالصحراء حنى من قبل أن تكون الجزائر كدولة - ممنوع منها
كلية من المشاركة فى تخطيط مستقبل الصحراء ، وأن السبب فى ذلك هو
رغبة أسبانيا الفرانكاوية محاربة المغرب حنى ولو أدت هذه السياسة الى
إعطاء المغرب الى غير ذويها ، والسبب الحقيقى لتنظيم المسيرة الحضراء - من
وجهة النظر المغربية - هو التدخل الجزائرى . والدعاية الجزائرية هى التى
جعلت من المسيرة - فيما بعد - أزمة دولية كادت أن تجر بالمنطقة كلها الى
حافة الهاوية مع النمن الباهظ الذى كانت شعوب المغرب الكبير ستدفعه .
غير أن مصلحة أسبانيا جاءت غير متفقة مع أهداف الجزائر فتخلوا عنها
وبالرغم من الاتفاقيات « السرية » والمعهود بين الجزائر وأسبانيا فقد وقعت
اتفاقية مدريد .

٤ - اتفاقية مدريد (وثيقة مغربية) :

اعترفت محكمة العدل الدولية بوجود علاقات قانونية بين الصحراء من
جهة والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى ، وبالتالي فقد تخلت أسبانيا عن
آرائها السابقة وقبلت إشراك الدولتين فى إدارة الاقليم بعد أخذ رأى السكان
فى إطار تنظيمياتهم التقليدية ، وكان هذا هو الحل المحتمل منطقيا فى حالة
اجابة محكمة العدل الدولية على سؤال الجمعية العامة ، لولا أن الجزائر قد
تدخلت دبلوماسيا وعسكريا وهو ما جعل المغرب يفكر فى تنظيم المسيرة
الحضراء ومطالبة الامم المتحدة لأسبانيا بالدخول فى مفاوضات مباشرة مع
الدولتين المعنيتين بالقضية - أى المغرب وموريتانيا - بعد أخذ رأى السكان .

ويرى المغرب أنه ليس صحيحا أن اتفاقية مدريد كانت خضوعا لرغبة
المغرب ، بل هى تطبيق لرأى محكمة العدل ، وليس صحيحا أنها غير شرعية
حيث مورست ضغوط على أسبانيا لأن المفاوضات الدبلوماسية قد يصاحبها

ظروف وملابسات يحس أحد الفريقين المتفاوضين أنها تشكل ضغوطا عليه ، ومثل هذا مارسه - حسب الرؤية المغربية - « حكام » الجزائر الذين بعنوا الى حكومة مدريد يهددون بعقوبات اقتصادية ، اذا هي اتفقت مع المغرب وموريتانيا ، خاصة وأن الجزائر هي التي أرسلت جنودا الى اقليم كانت تقول أنه لا مطعم لها فيه .

ويرى المغرب أن أسبانيا قد انسحبت من الصحراء بفضل حزم الشعب المغربي ، وأنه وموريتانيا قد توصلا الى اتفاق ، ووافق السكان على هذا الحل في الاطار الذي كانوا دائما يعبرون به عن آرائهم والتي كانت الأمم المتحدة تعتبره شرعيا في كل وثائقها ، واذا قبل : كيف صرح تقسيم الاقليم مع أن المغرب كان يعتبره كله داخل ترابه الوطني ، فقد أجاب المغرب بأن حكومته طبقت بالحرف رأى محكمة العدل وليس رأيها الخاص في الموضوع ، وما دام أن المحكمة قد اعترفت بحقوق مشتركة مغربية موريتانية في الصحراء ، فقد وجب احترام تلك الحقوق .

أولا : في نطاق جغرافي .

ثانيا : وما كان المغرب - حسب ما يرى - أن يفعل غير هذا إذ أنه متشبث بالشرعية في تصرفاته ، وأنه لولا الضجة التي اصطنعتها الجزائر باستعمال كل وسائل الضغط والتخويف والاغراء لما وجدت الأمم المتحدة بدا من المصادقة بالاجماع على الحل المقترح ولا وصت بسحب الملف من لجنة تصفية الاستعمار .

وبما أن محكمة العدل الدولية قد اعترفت بروابط سياسية بين الصحراء وبين المغرب وموريتانيا ، فإن المغرب يرى أن لوضع الصحراء خصوصيتها ، ولكن حكومة الجزائر نفت هذه الخصوصية واعتبرت المسيرة الحضرية (٦) موجها ضد أراضي الغير وإن اتفاقية مدريد لاية وطالبت الجزائر أسبانيا بالكوث في الصحراء وتتحمل مسئوليتها كسلطة ادارية ،

(٦) في ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، انطلقت المسيرة الحضرية المغربية الى الصحراء تحت قيادة احمد عثمان رئيس وزراء المغرب ، وكانت تضم ٣٥٠ ألف مغربي من كل الاتجاهات السياسية لغزو الصحراء سلبيا تحت حماية صحاحف القرآن التي حملوها وهم يرددون الأهازيج الدينية، وما كانت المسيرة تمر بحدود المغرب الى الصحراء حتى توقفت لتصل لله شكرا على أن مكثهم من لمس ارض الأجداد .

في انتظار اقامة ادارة دولية أو ادارة محلية ، وقد اعترفت الأمم المتحدة فيما بعد باتفاقية مدريد ، غير أن الموقف الجزائري - حسب الرؤية المغربية - قد قسم المجموعة الافريقية - ولجات الحكومة الجزائرية لعزلة انفاقية منزيت وشتت حملته دعائيه على النطاق العالمى - حسب وجهة النظر المغربية - وخاصة بين الاوساط الاشتراكية الاوروبية وفي الدول الافريقية .

ولم يعد هناك بالتالى مشكلة صحراوية وانما أصبحت المشكلة - حسب الرؤية المغربية - هى نزاع حاد بين حكومه الجزائر من جهة وبين المغرب وموريتانيا من جهة أخرى ، فلقد صفى الاستعمار الأسباني ، أما عن حركه التحرير الصحراوية قائما لم توجد الا على أرض الجزائر ، والحكومه الجزائرية تندخل في كافة شئونها ، والعناصر الذين يكونون قيادة تلك الحركة - وأغلبهم من موريتانيا - يحملون جوازات جزائرية ، ويسافرون ضمن وفود جزائرية رسمية ، وقد شهد العالم - ولا يزال - حركات تحريرية حقيقية ، ولكن لا توجد بينها - حسب الرؤية المغربية - حركه تشبه البوليساريو ، حركة بلا شعب ، وجمهورية بلا تراب وطنى . أما الحجج الجزائرية المتمثلة في أن المغرب وموريتانيا تحتلان الصحراء بصفة غير شرعية ، وأن الحكومه الجزائرية ما يدفعها الى مواقفها السياسية هذه : هو وجود الوف مؤلفة من اللاجئين الذين يرفضون العيش تحت راية المغرب أو موريتانيا ؟ فقد رد المغرب على ذلك موضحا أنه لم يوجد قبل عام ١٩٧٤ لاجئون صحراويون ، وإنما الاجراء الجزائرى سببه منافسة المغرب الذى كان يحتضن ٣٠ ألف لاجئ طردهم الأسبان في فترات متتالية منذ حرب ١٩٥٨ التحريرية ، وأنه عندما وصلت لجنة تقصى الحقائق ، قدمت لها الادارة الجزائرية خمسة آلاف فرد اتضح فيما بعد أن معظمهم من مالى والنيجر والجزائر نفسها ، نزحوا عن مواطنهم التقليدية بسبب توالى سنوات الجفاف ، وأن الجزائر بالفت في الارقام من خمسة آلاف الى خمسين ألفا ثم الى مائة ألف ، رغم أن سكان الصحراء لم يتعدوا حسب احصاء رسمى اسباني تبنته الأمم المتحدة ، أربعة وسبعين ألفا في سنة ١٩٧٣ .

٥ - من محكمة العدل الدولية الى مجلس الأمن :

التقى الملك الحسن الثانى مع الرئيس الموريتانى مختار ولد داداه في « فاس » في ٩ ديسمبر ١٩٧٤ لتأكيد اتفاق الدولتين حول الصحراء الغربية ، وفى ٢٥ من نفس الشهر دعا الملك الحسن ، أسبانيا ، الى أن تلتزم بالطريق الذى رسمته الأمم المتحدة ، كما اشار الى أن « الاحتكام القانونى ،

لا يترك أى مجال للحقد ، بين الأطراف المعنية ، لما يتسم به يعلم التحيز .
ولأن المحكمة تقرر الحق . ولا شيء غير الحق » ، وقد أعلنت حركة «مورحوب»
فى يناير ١٩٧٥ أنها تنضم الى وجهة النظر المغربية الخاصة بضم الصحراء
الغربية الى المغرب ، وبعتت بمذكرة فى هذا الشأن الى محكمة العدل الدولية ،
غير أن جبهة البوليساريو « وهى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء
ووادى الذهب » سارت فى اتجاه للمغرب بأن قدمت مذكرة الى الجمعية
العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثلاثين سنة ١٩٧٥ ، تطالب فيها المنظمة
الدولية :

١ - بتأكيد الحق النابت للشعب الصحراوى فى الاستقلال .

٢ - الزام الدولة المستعمرة بانهاء وجودها فى الصحراء ، وتسليم
السيادة والسلطة الى جبهة البوليساريو التى تمثل الشعب الصحراوى .

٣ - تحذير الدول المجاورة من أية محاولة غير شرعية للتدخل فى
الشئون الداخلية للشعب الصحراوى .

٤ - اعلان المنظمة الاجراءات الممكنة لاعادة سيادته والدفاع عن وحدة
اعترافها بحق الشعب الصحراوى فى اتخاذ كافة ترابه .

وفى ١٦ أكتوبر ١٩٧٥ ، أدلت محكمة العدل الدولية برأيها الاستشارى
بشأن الصحراء الأسبانية كالآتى : فيما يتعلق بالسؤال الأول ، قررت
المحكمة وبثلاثة عشر صوتا ضد ثلاثة أصوات ، وفيما يتعلق بالسؤال
الثانى ، بأربعة عشر صوتا ضد صوتين : الاستجابة الى طلب رأيها
الاستشارى ، وترى المحكمة ، فيما يتعلق بالسؤال الأول ، وبالإجماع ، أن
الصحراء الغربية (ريو دورو والساقية الحمراء) لم تكن أرضا بلا صاحب
Terra nullius وقت استعمار أسبانيا لها ، وفيما يتعلق بالسؤال
الثانى - بأربعة عشر صوتا ضد صوتين - أنه كانت هناك روابط قانونية
بين الاقليم ومملكة مراكش ، تتميز بالخصائص المذكورة فى الفقرة ١٦٢ من
حيثيات هذا الرأى الاستشارى . وبخمس عشرة صوتا ضد صوت واحد
أنه كانت هناك روابط قانونية بين الاقليم والكيان الموريتسانى ، تحيز
بالخصائص المذكورة فى الفقرة ١٦٢ من حيثيات هذا الرأى الاستشارى التى
تنص على ما يلى : أن المعلومات والامتيازات التى أبلغت الى المحكمة ، تبين أنه
فى وقت بدء الاستعمار الأسباني للصحراء الغربية ، كانت هناك روابط تبعية
قانونية بين سلطان مراكش ، وبعض القبائل التى تعيش فى هذا الاقليم .

كذلك توضح هذه المعلومات ، وجود بعض الحقوق المتعلقة بالأرض ، والتي كانت تمثل روابط قانونية بين الكيان الموريتاني . وفقا لمفهوم المحكمة ، وبين الاقليم الغربي . الا أن المحكمة تخلص الى أن المعلومات ، التي أبلغت اليها ، لا تكفي لإقامة أى رابطة سيادة اقليمية ، بين اقليم الصحراء الغربية من جهة ، ومملكة مراكش أو الكيان الموريتاني من جهة أخرى . فالمحكمة اذن ، لم تتحقق من وجود روابط قانونية ، يمكن أن تعدل من تنفيذ القرار رقم ٢٥١٤ فيما يتعلق بتصنيف الاستعمار من الصحراء الغربية ، وبصفة خاصة تنفيذ مبدأ حق تقرير المصير ، بالتعبير الحر والحقيقي عن رغبة أهالى الاقليم .

وقد كان لصدور هذا الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية ردود فعل مختلفة فعقب صدوره مباشرة ، أعلن الملك الحسن الثانى اقامة « مسيرة خضراء » تضم ٥٠ ألف شخص وبدء سيرها فى اتجاه مدينة « العيون » عاصمة الصحراء ، وقد عبرت « المسيرة الخضراء » فى ٦ نوفمبر ١٩٧٥ حدود الصحراء الأسبانية وتعمقت داخل الاقليم على مسافة ١٥ كيلو مترا من الحدود ، وصرح الملك الحسن الثانى بأن « المسيرة قد حققت أهدافها » وأصدر أمره الى أفراد المسيرة بالانسحاب ، وعلى الصعيد الأسباني ، كان الأمير خوان كارلوس قد أعلن أثناء زيارة قام بها لمدينة « العيون » أن أسبانيا ستعارض بالقوة « المسيرة الخضراء » إذا اقتضى الأمر ذلك ، وقد استؤنفت المفاوضات المغربية الأسبانية فى مدريد ولكن دون التوصل الى نتيجة . أما على الصعيد الجزائى فقد وصل الى مدريد فى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٥ وفد جزائى لمناعبة المفاوضات الأسبانية المغربية الموريتانية ، وقد تأجلت المباحثات الثلاثية الى أجل غير مسمى ، ولكن الجزائر أدانت سياسة « الأمر الواقع » بشأن الصحراء وذلك عقب استئناف المفاوضات بين المغرب وأسبانيا وموريتانيا فى الفترة ١١ - ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ ، وأدت هذه المفاوضات ، الى اتفاق ثلاثى ، ينتهى بمقتضاه الوجود العسكرى الأسباني فى ميعاد ايتنه ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، على أن يوضع الاقليم حتى هذا التاريخ تحت ادارة ثلاثية .

غير أن القوات المغربية لم تلبث أن دخلت الصحراء الغربية واحتلت مدينة سحارة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٧٥ ، ثم احتلت مدينة « العيون » فى ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ثم احتلت مدينة « العيون » فى ١١ ديسمبر من نفس العام ، أما موريتانيا فقد احتلت هى الأخرى مدينة « داخلة » - فيلاسيستيروس ، وكانت قد جرت معارك عنيفة فى مدينة « لاجويرا » بين القوات الموريتانية وأعضاء جبهة البوليساريو وقد انتهت هذه المعارك باحتلال القوات الموريتانية للمدينة ، كما أقامت الجبهة فى ١٩ ديسمبر

مظاهرات ومسيرات في « بير لحو » و « انفاريني » ، وسرعان ما عمت كل المناطق المحررة ، وفي الرباط أعلنت الصحافة المغربية بأن السلطات الجزائرية قد شرعت في طرد الرعايا المغاربة المقيمين في الجزائر .

وعلى الصعيد الجزائري ، فقد سبق إيضاح اداة الجزائر لسياسة الأمن الواقع بشأن الصحراء وعدم اعترافها بالاتفاق الذي أبرم في مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا ، كذلك التقى الرئيسان معمر القذافي وهوارى بومدين في حاسي مسعود بالجزائر ، وأصدرا بيانا مشتركا جاء فيه أن « أي مساس بأحدى التورتين ، سيعتبر مساسا بالأخرى ، وقامت الجزائر بحشد قواتها على الحدود المغربية ، وأعلن الرئيس الليبي معمر القذافي أن ليبيا ، لن تظل مكتوفة الأيدي إذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول ، أو إذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا أرض » .

٦ - اشتباكات الحدود :

منذ أوائل عام ١٩٧٦ تصاعدت الأحداث بين المغرب والجزائر ، ودخلت موريتانيا هي الأخرى كطرف في النزاع ، كما جرت هذه الأحداث دولا أخرى على الصعيد الاقليمي لمشكلة الصحراء بالإضافة الى الأحداث على الصعيد المحلي من خلال جبهة البوليساريو . ففي ٢١ يناير ، أعلنت الجبهة عن إطلاقها صاروخ سام - ٦ على طائرة مقاتلة ف ٥ تابعة للقوات المغربية وأسقطتها ، وفي ٢٥ يناير اضطرت القوات الموريتانية الى الانسحاب من مركز « بتين بن نيلي » بعد اشتباك عنيف مع قوات جبهة بوليساريو ، وفي اليوم التالي مباشرة ، اهتم وزير الخارجية المتوريتاني - الجزائر - دون ذكر اسمها لمساندتها مجموعة من المعارضين للحكومتين الموريتانية والمغربية ، وأضاف أن بلاده ستقف في وجه أي استقلال للتناقضات الداخلية في الدول الأفريقية « لأغراض خفية » ، كذلك أجرى الملك الحسن اتصالات بالرئيس المصري أنور السادات ، وكان قد وصل الى الجزائر مبعوثون من الحكومتين السورية والعراقية لعرض وساطة البلدين بين الأطراف المعنية بالنزاع حول الصحراء . وكذلك شملت هذه الجهود اجراء اتصالات تليفونية بين الرئيسين هوارى بومدين والحبيب بورقيبة أعلن الأخير بعدها حياد تونس حول اقليم الصحراء الغربية .

غير أن هذه الجهود قد باءت بالفشل ، ففي ٢٧ - ٢٨ يناير ١٩٧٦ ، جرت اشتباكات مسلحة في « المغلا » التي تقع في الصحراء الغربية ، على بعد ٣ كيلو مترات من حدود الجزائر ، بين الجيش الجزائري والزوايا المغربية ، وقد أدت هذه الاشتباكات الى احتلال المغرب « للمغلا » ، كما تم أسر ٢٩

جزائريا ينتمون الى الفرقة ٤١ التابعة « للجيش الوطنى الشعبى الجزائرى » ، والمعروف أن المغلا تقع أيضا على الطريق المؤدى الى « بير موتيرين » فى موريتانيا ، ثم توقف القتال فى ٣ فبراير بين القوات المغربية والقوات الجزائرية ، وكانت مصر قد قامت بالوساطة بين الأطراف المعنية بنزاع الصحراء ، وقد تلخص الموقف الجزائرى اللاحق فيما أوضحت صحيفه المجاهد الرسميه الجزائرية من قضية الصحراء ينحصر فى :

(١) مساندة حركات التحرير .

(٢) أن النضال الذى يجرى فى الصحراء ، هو نضال بين التقدمية والاقطاع ، بين نظام ملكى استبدادى وحليف للاستعمار ، وشعب عريى يناضل من أجل يقائه .

(٣) أن أى مفاوضات يجب أن تكون بين جبهة « بوليزاريو » المتملة للشعب الصحراوى ، وبين كل من المغرب وموريتانيا .

(٤) أن أية وساطة فى قضية الصحراء ، لا يكون لها أى معنى ، ما لم يكن هدفها التوصل الى انقاذ الشعب الصحراوى وصيانة وجوده ، كذلك أصدر الرئيسان بولدين والقذافى بيانا مشتركا عقب زيارة الرئيس بومدين لطرابلس فى ١٣ فبراير ، وقد تضمن البيان : « دعم العلاقات العضوية بين الدولتين » ، وأصدرت الجزائر بيانا نفت فيه وجود أية علاقة لها بالقتال فى الصحراء ، وقالت أن قوات البوليزاريو هى التى قامت بالهجوم فى الصحراء ، كما وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة الى « كورت فالدهايم » تندد فيه بالاتفاقية الثلاثية التى كانت قد عقدت بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا ، كما وجهت نداءين :

الأول : من الرئيس بومدين الى رؤساء دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية والدول الغربية .

والثانى : من وزير الخارجية الجزائرى الى كورت فالدهايم ، وقد تضمن النداءات الإشارة الى الوضع الخطير الراهن فى الصحراء .

أما على الصعيد المغربى ، فقد وصف رئيس وزراء المغرب فى حديث له مع صحيفة « فيجارو » الفرنسية ، ما قامت به الجزائر من طرد ٢٠ ألف مواطن مغربى من أراضي الجزائر ، بأنه طعنة موجهة للمغرب العربى ، وفى ظهر

شعوب دول المغرب الكبير ، وأن هذه التصرفات ، تستهدف قطع الجسور ، وخلق جو عنائى بين الشعبين ، كذلك وصف رئيس الوزراء الغربى ، مبدأ تقرير المصير لسكان الصحراء بأنه « فكرة مهمة ، وأن المجتمع الدولى ودول العالم الثالث قد بدأوا - بوجه خاص - يتكشفون ألاعيب تطبيقها بطريقة آلية وعمياء » .

وكان الملك الحسن قد بعث برسالة الى الرئيس بومدين ، يعلن فيها أن قيام القوات الجزائرية بهجومها على واحة المغلا ، أسفر عن وقوعها فى أيدي الجزائريين ، ودعا الملك فى رسالته أن يعانها الرئيس الجزائرى « حربا ساخرة بين البلدين » ، كذلك أعلن متحدث باسم وزارة الاعلام المغربية ، أن القوات المغربية ، قد دخلت واحة « المغلا » وسيطرت عليها بعد انسحاب القوات الجزائرية منها ، وقد نقلت وكالات الأنباء من الرباط تصريحات عن المسؤولين الحكوميين ، تفيد بأن المغرب سينسحب من منظمة الوحدة الأفريقية ، اذا أعترفت المنظمة رسميا بجبهة البوليزاريو . وكان ممثل جبهة البوليزاريو قد صرح خلال اجتماع تم فى الجزائر بينه وبين « ويليم اتكين » الأمين العام للمنظمة الوحدة الأفريقية بضرورة توافر الشروط التالية لعودة السلام الى الصحراء الغربية وهى « الجلاء التام والقورى للقوات الأجنبية ، ودعوة السكان المغاربة الذين أقاموا بالقوة فى الصحراء ، الى بلدهم الأصل ، وعودة شعب الصحراء الى دياره » .

وعلى صعيد الوساطة العربية ، فقد طلبت حكومة السودان ، عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب ، لبحث مشكلة الصحراء ، وذلك نظرا لان الوجود الأسباني سينتهى من الصحراء فى آخر شهر فبراير ، كما صرح مسئول بالجامعة العربية بأن السيد محمود رياض الأمين العام للجامعة ، سيقوم بزيارة تونس وليبيا ، وسوف يقوم أيضا بجولة نالية فى عدد من العواصم العربية ، بهدف دعم العمل العربى المشترك فى المرحلة الراحنة ، وأن الأمين العام سيقدم تقرير بذلك الى مجلس الجامعة العربية فى دورته يوم ١٥ مارس ١٩٧٦ .

وعلى صعيد المنظمة اللولى ، فقد نقل أدلوف ريديك المبعوث من قبل الأمين العام للأمم المتحدة فى أول رحلة استعلامية فى الصحراء الغربية ، فى أول تقرير شهوى الى كوت فالدهايم .

وعموما فقد دخلت مشكلة الصحراء مرحلة جديدة وذلك بإعلان إسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية .

٧ - الانسحاب الأسباني وردود الفعل الاقليمية :

أتمت أسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية في ٢٦ فبراير ١٩٧٦ ، طبقا للاتفاق الثلاثي الذي وقعته مع المغرب وموريتانيا في مدريد خلال نوفمبر ١٩٧٥ ، وفي الحال تحركت الأطراف الاقليمية والمحلية في النزاع ، فعلى الصعيد المحلي ، أعلنت جبهة « بوليزاريو » في اليوم التالي مباشرة ، قيام « جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية » على الأراضى التي تسيطر عليها . وقد هدد المغرب بقطع علاقاته الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بالجمهورية التي أعلنتها جبهة « بوليزاريو » ، كما لفتت المغرب نظر المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة ، الى القرار الذى اتخذته مجلس « الجمعية » فى الصحراء ، بالموافقة على انتقال المنطقة الى المغرب وموريتانيا .

وفى أديس أبابا حيث انعقد مؤتمر وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فى الفترة ٢٨ - ٢٩ فبراير ، هدد المغرب وموريتانيا بالانسحاب من المنطقة ، اذا ما وافقت على انضمام جبهة « بوليزاريو » بين صفوفها ، كما هددتا بعضهما على الاعتراف بدورها بكل الحركات الانفصالية القائمة فى مختلف البلاد الأفريقية ، اذا ما اعترفت المنظمة بوجود « بوليزاريو » ، كذلك وجه الملك الحسن الثانى دعوة الى الرئيس الليبى معمر القذافى ، لزيارة الصحراء « المغربية » ليتعرف بنفسه على رغبة سكان الاقليم فى الانضمام للمغرب ، وفى اطار العلاقات الأمريكية المغربية ، وصل الفريد أئرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط ، وصل الى الدار البيضاء فى ٢ مارس ، وأعلن أن زيارته تدخل فى نطاق تبادل وجهات النظر الدولية بين الولايات المتحدة والمغرب فى المسائل التى تهم البلدين ، وقد استمر الملك الحسن فى تصميمه للحملة التى تؤيد حق المغرب فى الصحراء ، فحذر الملك الجزائر فيما وصفه المراقبون ، بأنه أعنف لهجة استخدمها الملك منذ بدء التوتر حول مشكلة الصحراء - بأن المغرب سيحتفظ بالصحراء بأى ثمن ، وأنه سيحطم أى احتمال لهجوم عسكرى قد تقوم به الجزائر ، وأتهم الملك فى خطابه بمناسبة عيد الجلوس ، الجزائر بأنها خلقت موقفا خطيرا بتدخلها فى الصحراء ، وأن هذا التدخل ، لا يعنى سوى أن الجزائر - من وجهة نظر الملك الحسن - تضيع وقتها وطاقتها دون أن تصل الى شيء .

غير أن تحذيرات الملك الحسن لم تجد صدى لدى جبهة البوليزاريو التى أعلنت فى ٦ مارس عن تشكيل حكومة صحراوية برئاسة محمد الأمين أحمد ، أحد مساعدى سيد العوالى السكرتير العام للجبهة ، وضمت الحكومة ثلاثة وزراء للدفاع والشئون الخارجية والداخلية ، بالإضافة الى أربع وزراء

بدون وزارة ، وأعلن متحدث باسم الجبهة ، أن جمهورية الصحراء ستطلب الانضمام الى الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وجامعة الدول العربية . وقد اعترفت الجزائر في نفس اليوم بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وكانت صحيفة المجاهد الرسمية الجزائرية قد دعت الجامعة العربية الى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، وقد اعترفت بوروندي هي الأخرى بالجمهورية الصحراوية ، أما جامعة الدول العربية فقد صرح أمينها العام بأن مشكلة الصحراء معقدة ، وأن إيجاد مخرج سياسي للاتفاق بين أطرافها ، يحتاج الى وقت ، وقد أدلى محمود رياض بهذا التصريح بعد حوالى أسبوعين قضاهما فى مساعى التوفيق بين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا فى أزمة الصحراء ، وأشار الأمين العام الى أن كل طرف يتمسك بموقفه ، ولا يريد أن يتزحزح عنه .

على الصعيد الاقليمى أيضا ، أعلنت كل من المغرب وموريتانيا ، قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر ، بسبب اعتراف هذه الأخيرة بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وقد أعلن متحدث باسم الحكومة الجزائرية تعقبا على ذلك ، أن قطع المغرب وموريتانيا علاقاتهما مع الجزائر ، ليست له أهمية ، لأن الجزائر تصرف على أساس الحق والعدالة الشرعية ، وعلى الصعيد المناوى ، لنظام الحكم الجزائرى فقد وجه عدد من المسئولين الجزائريين السابقين نداء الى الشعب الجزائرى . يندد بالنزاع مع الشعب المغربى وبالسسلطة الفردية ، وطالب النداء بوقف الحرب بين الجزائر والمغرب ، وبانتخاب جمعية وطنية تأسيسية ، وبانتهاء نظام الحكم المطلق الحالى ووقع على النداء فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السابق ويوسف بن حذه . رئيس الحكومة الجزائرية السابق وحسين الأحول الأمين العام السابق للحزب الشعبى الجزائرى وحركة التحرير ، والشيخ محمد خير الدين العضو السابق فى المجلس الوطنى للنوذة الجزائرية .

وقد أجرى الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت ، مباحثات فى الجزائر مع أحمد الابراهيمى وزير الاعلام والثقافة بالجزائر ، ورئيس فدها بمجلس جامعة الدول العربية بشأن أزمة الصحراء الغربية ، وكان وزير خارجية الكويت قد عقد اجتماعا مماثلا مع كل من الدكتور أحمد العرافى وزير خارجية المغرب . وحمدى ولد مكناس وزير خارجية موريتانيا ، كما نشرت صحيفة « السياسة » الكويتية أن اتفاقا سريا قد وقع بين موريتانيا والمغرب ينص على أن تلتى الاقليم الصحراوى سيكون من نصيب المغرب والنلت الباقي من نصيب موريتانيا .

وفي إطار المساعي التوفيقية العربية أيضا ، أعلن أحمد العراقي وزير خارجية المغرب ، بأن مسئولين من السعودية وبصر وسوريا والعراق والسودان وتونس ، قد قاموا بمساع حميدة ، لحصر الخلاف بين الجزائر والمغرب ، وقال وزير خارجية المغرب أن الحوار يجب أن يكون لاعادة المياه الى مجاريها مع الجزائر ، ولا تقبل النقاش في سياننا الوطنية واستكمال وحدة التراب الغربى *

غير أن جبهة البوليزاريو كانت قد بدأت فعلا بعمليات حرب عصابات في المغرب وموريتانيا ضد أهداف عسكرية بحتة *

موقف موريتانيا

١ - استقلال موريتانيا وتأثيره :

حصلت موريتانيا على الاستقلال فى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ ، وذلك فى عهد الجمهورية الخامسة فى فرنسا بعد عام ١٩٥٨ وما تلا قيام هذه الجمهورية من اجراء استفتاء فى الأقاليم التابعة للاتحاد الفرنسى بأن يختار سكانه بين البقاء ضمن نظام مرن جديد عرف باسم نظام العائلة الفرنسية Communaite Francaise أو بين الاستقلال التام ، وكان قد أجرى استفتاء فى سبتمبر ١٩٥٨ واختارت موريتانيا مثلها مثل جميع أقاليم غرب ووسط أفريقيا باستثناء غينيا - البقاء ضمن المجموعة الفرنسية - وتذهب المصادر الموريتانية الى تقسيم مهمة تحديد الاختيار بين الاستقلال أو البقاء فى ظل المجموعة الفرنسية وقع على عاتق اللجنة القيادية لحزب التجمع الموريتانى الذى فضل طريق التعقل ، واستطاع هذا الحزب أن يتجنب المشاحنات السياسية ، التى انساق وتراجعا أبرز الأحزاب السياسية فى أفريقيا ، وأن وجدت مع ذلك فى موريتانيا أحزاب معارضة أخرى مثل حزب النهضة الذى طالب بتقرير المصير ، ولكنه تعرض للخطر بعد ذلك . وكانت نتيجة التصويت الذى قام به المجلس الاقليمى فى موريتانيا ، أن صوت ٣٢ ألف لصالح البقاء فى المجموعة الفرنسية والموافقة على دستور الجمهورية الخامسة ، فى حين صوت ١٩ ألفا فى صالح الاستقلال التام(١) .

غير ان الزعماء الوطنيين فى موريتانيا تطلعون فى هذه الفترة للاتصال مباشرة بالمجالات العولية ، وهكذا خطت موريتانيا خطواتها النهائية لاستكمال السيادة فيما بين شهرى يونية ويولية ١٩٦٠ حيث برزت الى الوجود عدة جمهوريات افريقية جديدة ، ولكن موريتانيا كانت آخر مستعمرة فرنسية فى غرب افريقيا(٢) تحصل على استقلالها ، وتم ذلك فى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ وذلك حينما صادق المجلس الوطنى الموريتانى على قانون ينص بتسجيل المطالبة

(١) أنور زغلول وشوفى الكلال « موريتانيا العربية » القاهرة ، ١٩٦٠ .

(٢) الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، دراسة مسجلة شاملة - القاهرة - معهد البحوث

والدراسات العربية ١٩٧٨ ص ٦ - ٨٩ .

باستقلال الوطن قبل بداية عام ١٩٦١ ، وسافر المختار ولد داداه للتفاوض مع القادة الفرنسيين في يولية ١٩٦٠ حيث أبرم في ١٩ أكتوبر ، الاتفاق الموريتاني الفرنسي الذي يقتضى بنقل السلطات الموريتانية الى الوطنيين وعلان الاستقلال الكامل في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ .

وشأن زعماء الحركات الوطنية في غرب أفريقيا والمشبعين بالفكر الليبرالي في تكوينهم بسبب ثقافتهم الفرنسية ، فقد تبنت الجمهوريات الجديدة في غرب أفريقيا النظام البرلماني ، وما لبث هؤلاء الزعماء بعد أن تولوا السلطة أن نزعوا الى نظام الحزب الواحد ، واذا لم تكن انقلابات عسكرية قد فرضت هذا النظام في بعض الحالات ، فإن هؤلاء الزعماء قاموا بأنفسهم بتغيير ، وحولوا نظام الحكم الى نظام الحزب الواحد ، وكانت آراء هؤلاء الزعماء في تبرير ذلك أن النظام السابق على الاستقلال لا يلائم طبيعة البلاد ، وخاصة في بلد مثل موريتانيا ، إذ أن اباحة الأحزاب سيؤدي الى إيقاف الروح القبلية وظهور الانقسامات الداخلية ، ومن ثم فقد تم تعديل دستور ١٩٥٩ ودستور ١٩٦١ (٧) وأتقلبت موريتانيا من النظام البرلماني الذي ورثته عن دستور ١٩٥٩ الى النظام الرئاسي الذي أقره الدستور الجديد ، وأصبح رئيس الجمهورية ينتخب بالتصويت العام وأعضاء البرلمان والحكومة يلعبون أدوارا هامة .

وقد شهدت السياسة الخارجية لموريتانيا ، تغييرات مستمرة حسب الملايسات ، والاضغوط التي أحاطت بالبلاد منذ بداية عهد الاستقلال . ففي السنوات الأولى ، اعتبرت موريتانيا من بين الدول الدائرة في فلك الغرب عامة ، وفرنسا بصفة خاصة ، ونتج عن ذلك أن معظم الدول العربية ، أملت المطالب المغربية على موريتانيا لعدة سنوات .

ولما خفت الدعاوى المغربية ، انطلقت السياسة الموريتانية في الطريق الذي يعبر عن الأمانى الوطنية ، وصارت مثل معظم الدول العربية الواقعة ، الذي يعبر عن الأمانى الوطنية ، وصارت مثل معظم الدول العربية الواقعة .

(٧) راجع نص دستور ١٩٥٩ في : يونس بحري ، حلم جمهورية موريتانيا الإسلامية ، بورت ١٩٦١ . ص ١١٢ - ١٢٥ . وراجع نص دستور ١٩٦١ في :
Constitution de la Republique Islamique de Mauritanie Nouackchott,
Le 20 Mai, 1961 Mis à jour le 28 Août, 1975.

في أفريقيا ، تخطط سياستها في دوائر ثلاث : الدائرة العربية والأفريقية - ثم كتلة أو دائرة عدم الانحياز . غير أنه يحكم عوامل مختلفة ، منها الموقع ومنها وجود ألبات غير عربية في الجنوب ، فقد اختلفت موريتانيا عن الدول العربية من حيث ترتيب الأولويات ، ويعنى البعض (٨) بذلك الاتجاه العربى أو الأفريقى ففى حين أن موريتانيا لم تنشئ علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وطلبت بالانضمام الى الجامعة العربية. فى عام ١٩٦٣ ، الا أن اهتماماتها الأفريقية كانت أكثر شأنا ، بموريتانيا من بين الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية منذ عام ١٩٦٣ ، كما انضمت الى تنظيمات إقليمية عديدة ، بل أن الأمور الأفريقية تتقدم على الشئون العربية فى اهتمامات موريتانيا ، كذلك فان سياسة التزريب وتزايد المساعدات الاقتصادية من جهة أخرى ، كان من شأنها أن يقويا التيار العربى .

٢ - مشكلة الصحراء بعد استقلال موريتانيا :

وتأتى مسألة الصحراء هي الأخرى لتحللت تغيرات هامة فى سياسة موريتانيا الخارجية ، فبعد أن كانت الجزائر هي من أوتق البلدان العربية صلة بها باعتبارهما جمهوريين بتبنيان نظام الحزب الواحد ، وترفعان شعار الاشتراكية ، الا أن الآية انعكست ، وصارت المغرب هي أشد الدول صلة بموريتانيا ، فى حين تأثرت العلاقات الموريتانية الجزائرية ، ووصلت الى منحى للتصاعد من التأزم أدى الى القطيعة الدبلوماسية ، كما أن مسألة اذ أبدت غالبية دول المنظمة مبدأ تقرير المصير بالنسبة للصحراء .

وبينما كانت موريتانيا تخطو بخطى بطيئة نحو الحكم الذاتى ، حصل المغرب على استقلاله عن فرنسا بمقتضى اتفاقية مارس ١٩٥٦ . وما كاد المغرب يستكمل استقلاله بالاتفاق مع إسبانيا فى ابريل ١٩٥٦ بتسليم المناطق الخاضعة لحايتها ، حتى أخذ يركز على اهتمامه على مسألة استكمال الأراضى المغربية بالمفهوم التاريخي . وقد تصدر حزب الاستقلال هذه الدعوى ، وكان له دور هام فى حكم المغرب على عهد الملك محمد الخامس ، ومن هنا لقيت هذه الدعوى التأييد الرسمى من الحكومة المغربية ، ففي عام ١٩٥٦ كتب علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال مقالا فى جريدة العلم المغربى ذكر فيه أن حدود المغرب يجب أن تضم جميع الأجزاء المغربية من الصحراء

(٨) دكتور جمال زكريا عاسم ، دكتور صلاح المقاد ، بناء الدولة ، فى الجمهورية الاسلامية الجزائرية ، دراسة مسجلة ساملة ، مرجع سابق ص ٧٥ وما بعدها .

الكبرى حتى حدود السنغال ، وقد أرفق المقال بخريطة تمثل المغرب الأكبر ، وملحق يبين فيه أهمية الصحراء الاقتصادية ، وأحصيت في الملحق ثروات الصحراء المستثمر منها ، وما هو في طريق الاستثمار ، وكان على المغرب أن يخوض أولا بعض المارك الديبلوماسية ضد أسبانيا ، لاسترجاع الجنوب التي لم تكن داخلية ضمن أراضى للحماية ، أو التي اعتبرتها أسبانيا مستعمرات ينبغي الاحتفاظ بها بخلاف المحميات التي سلمتها منذ عام ١٩٥٦ .

وبالاستيلاء على طرفاية عام ١٩٥٨ ، اقتربت الحدود المغربية من موريتانيا ، ولكنها لم تصل الى إقامة حدود مشتركة معها ، بل ظلت الصحراء الأسبانية ، تفصل بين القطرين ، وتمتد في الداخل حتى تلامس الجزائر . وقد طرح المغرب مطالبه على موريتانيا في المنظمات الدولية ، وحصل على تأييد بعض هذه المنظمات ، فقد أيد مؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٥٨ ، طلب المغرب لاسترجاع جميع المناطق التي لا يزال الاستعمار يسيطر عليها تحقيقا لوحدة المغرب واستقلاله ، وفي ١٢ مارس ١٩٥٨ عقد على المستوى المحلي مؤتمر رؤساء القبائل الصحراوية ، وأكد ذلك المؤتمر عدم اعترافه بالحكومة التي يرأسها المندوب الفرنسي العام في موريتانيا ، وينوب عنه فيها المختار ولد داداه . وفي مؤتمر طنجة الذي انعقد في الفترة ما بين ٢٧ ، ٣٠ إبريل ١٩٥٨ واجتمع فيه ممثلون عن حزب الاستقلال وجهة التحرير الوطني الجزائرية - أثر تطور حرب التحرير في الجزائر - سجل ذلك المؤتمر عدة قرارات جاء فيها ، أن كفاح سكان موريتانيا من أجل تحريرهم من السيطرة الأجنبية ، وإحاقهم بالوطن المغرب ، يدخل في نطاق وحدة المغرب الحضارية والتاريخية . وقد استقبل المغرب مجموعة من الموريتانيين . وأمام عزم فرنسا على إجراء الاستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة ، عقد مؤتمر في الرباط بين ٥،٣ سبتمبر ١٩٥٨ عرف باسم مؤتمر موريتانيا والصحراء . ومن أهم قرارات ذلك المؤتمر ، إعلان الولاء للملك محمد الخامس ، واعتبار موريتانيا والصحراء جزءا لا يتجزأ من المغرب ، كما طالب المؤتمر بعرض قضية موريتانيا والصحراء على الأمم المتحدة ورفض الاستفتاء الذي تقدمت به فرنسا ، كما رأى الملك محمد الخامس في إبريل ١٩٥٨ تكليف وزارة الخارجية المغربية بتقديم تقرير مفصل يستعرض فيه الحجج القانونية والدبلوماسية والتاريخية ، التي يمكن للمغرب أن يستند إليها ، وقدم ذلك التقرير بالفعل . التي اصطلحت في أروقة الأمم المتحدة . وفي ١٣ نوفمبر ١٩٥٩ صدرت جريدة « شنتييط » في المغرب ، وكان من أهم أهدافها الدعاية لضم موريتانيا الى المغرب .

٣ - التفسير الموريتاني لمطالب المغرب :

وقد انصببت الدعاوى المغربية ، ليس على موريتانيا فحسب ، بل كانت الصحراء وأجزاء من مالي والسنغال ، بالإضافة الى أقسام من الصحراء الكبرى التابعة للجزائر . ففي يونيو ١٩٦١ نشر علال الفاسي وثيقة بعنوان « الحقيقة على الحدود المغربية » ، ذكر فيها أن دولة مالي في حدودها السابقة ، هي الدولة الوحيدة المجاورة للمغرب على حدود الصحراء ، ومما يجدر ذكره أن المطالب المغربية على موريتانيا قد اتخذت شكلا أكثر حدة بمجرد أن أعلن استقلال موريتانيا في عام ١٩٦٠ ، ويرجع ذلك الى أن موريتانيا كانت قد أضافت النقاط القريبة الى المغرب ، فاسبانيا ما زالت أقدامها راسخة في الصحراء ، وقد ضمتها الى جزر كناريا ، والجزائر لم تستقل بعد . ومن جهة أخرى وجد بعض الموريتانيين الذين أيدوا فكرة الاتحاد مع المغرب . وقد أشارت بعض الصحف الموريتانية عن وقوع مؤامرة لحساب المغرب تحقيقا لاهداف حزب الاستقلال الرامية الى اتحاد القطرين ، وقد صدرت في نواكشوط أحكام بالاعدام على بعض المسؤولين عن تنفيذ تلك المؤامرة ، وقد احتج المغرب على ذلك برسالة بعث بها علال الفاسي الى المختار ولد داداه .

أما التفسير الموريتاني لمطالب المغرب فقد انحصر في طمع المغرب في ثروات موريتانيا ، وأن المغرب يخفي مخطمعه تحت شعار معطيات تاريخية مزعومة وخاطلة . . ومن الواضح أن ما يراد تحريره ليس جمالنا ورمالنا . . بل حديدنا ونحاسنا » (٩) .

وعموما فقد اتسمت الفترة السابقة على عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦١ بأن المغرب جعل مطالبه على موريتانيا محور السياسة الخارجية (١٠) ، ومن أجل هذه المشكلة ، قبل الانضمام الى مجموعة أفريقية تعتبر دولا تقديمية تناهض الاستعمار ، وسميت هذه المجموعة بدول الدار البيضاء ، إذ أنها ولدت مع مؤتمر قمة انقذت في مدينة الدار البيضاء ، مثل مجموعة من الدول العربية والأفريقية ، وذلك في مقابل تأييد هذه المجموعة للمطالب المغربية في موريتانيا .

(٩) من خطاب الباه سدي المختار النجاي الملقب بلسان موريتانيا في ١٦/٩/١٩٥٠ في الكتاب الأخضر الفرنسي : الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، والملكة المغربية - باريس ١٩٦٠ ص ٩ وما بعدها .

(١٠) عن موقف المغرب من استقلال موريتانيا . راجع : محمد اسماعيل ، وعبد الحافي عامر . قضية موريتانيا - القاهرة ١٩٦١ ص ١٠ - ١٢٥ .

كذلك نشر المغرب كتابا أبيض في أكتوبر ١٩٦٠ أكد فيه على الحقوق التاريخية في بلاد شنقيط ، وجادل موريتانيا بكتاب رسمي آخر عرف بالكتاب الآخر ، ويتضح من المجادلات أن المغرب استشهد بأن البلدان الصحراوية ، بلت حتى الحماية الفرنسية جزءا لا يتجزأ من أراضيه ، كما استشهد بدولة المرابطين وغزو بني متعل وحملات المنصور الذهبي . وأكدت الحكومة المغربية أن مقومات السيادة من عمله ومقاييس ومكاييل وضرائب وغيرها ظلت قائمة حتى الاحتلال الفرنسي ، وأن السلطة المركزية كانت تعين القادة والباشوات منها ، وأن دعاء المصلين كانت للسلطان ، وأما المقاومة التي قام بها الشيخ ماء العينين (١١) ، فقد أعتبرت أهمية خاصة إذ أكدت الحكومة المغربية بأنه حضر بنفسه الى مراكش في عام ١٨٩٧ لأداء واجب الخضوع للسلطان ، وأن المعاهدات التي جعلت موريتانيا تحت السيادة الفرنسية لا تصلح لرفض حجب المغرب .

٤ - المطالب الموريتانية :

وردت الحكومة الموريتانية من جانبها ، بأنها لم تكن خاضعة يوما للمغرب ، كما أن المؤرخين الذين يعترضوا لحدود المغرب جغرافيا وسياسيا ، لم يعترضوا قط لادخال موريتانيا داخل تلك الحدود ، ومن بين هؤلاء المؤرخ المعروف ابن خلدون . كما أن الحرائط الجغرافية لبلاد المغرب لا تتعدى جهة الجنوب خط ٢٨ شمالا ، وأن موريتانيا لم تكن يوما تعرف بالمغرب ، ولا تدخل تحت اسمه وإنما هي معروفة منذ زمن بعيد باسم بلاد الشنقيط ، بينما كان المغرب الأقصى يعرف باسم مراكش (١٢) ، كما أن موريتانيا تفصلها عن المغرب صحراء كبيرة فاصلة تمتد ألف وخمسمائة كيلو مترا مما يصعب معه الاتصال بينهما الا في زمن الشتاء وعن طريق القوافل التي تمكث أكثر من شهر ، أما عن طلب الشيخ ماء العينين المساعدة من سلطان المغرب ، فلا يستطيع أحد مهما كان تطرفه ، أن يسلم بأن طلب المعونة تخول لقدمهما السيطرة على المستعقبين به ، فضلا عن أن المغرب لم يرسل جيشا كبيرا ، ولم تتعد مساعدة مولاي عبد العزيز أكثر من سبعين بندقية سلمها للوقد الموريتاني (١٣) .

(١١) راجع تفصيل ذلك في القسم الثاني من هذه الدراسة .

(١٢) وزارة الإعلام والاتصالات ، أعضاء على موريتانيا ، نواكشوط ١٩٧٤ ص ٣٥

وما ملها .

(١٣) نفس المرجع السابق .

وحين عرض الموضوع على الأمم المتحدة - قبل اعلان استقلال موريتانيا
باكتر من شهر - أن أكد محتل المغرب أن سيادة المغرب على مناطقه الجنوبية
تنبهتها المواثيق والاتفاقات الدولية ، وأن المغرب منذ استقلاله دائم على المطالبة
بإعادة جزئه الجنوبي (١٤) ، وقد أنقسم الرأي في الأمم المتحدة بين مؤيد
للدعوى المغربية ومعارض لها ، وساندت بعض الدول العربية ودول أخرى ،
المغرب ، مؤكدة أن المسألة هي تجزئة المغرب وليس استقلال موريتانيا ،
وأنه ليس من الصواب القول بأن الموريتانيين قد مارسوا حقهم في تقرير
المصير ، لأنه لم يتح لهم الخيار بالاتحاد مع المغرب ، ولو أنهم كانوا قد أعربوا
عن رغباتهم بصدد هذه المسألة بواسطة استفتاء يجرى تحت إشراف الأمم
المتحدة ، لجاز عندئذ فقط اعتبار النتيجة صحيحة . أما الدول الأفريقية
فقد ساندت القضية الموريتانية ، حيث ناشد ممثلوا بعض الدول الأفريقية
المغرب سحب طلبه والترحيب باستقلال موريتانيا ، وكانت هذه الدول ترى
أن استقلال موريتانيا كسب للنضال الأفريقي حتى ولو كان استقلال صوريا ،
وأنه في المدى البعيد سيتحول إلى استقلال حقيقي تبعا لتطورات النضال
الأفريقي بصفة عامة .

أما عن الدول العربية فقد كانت وباستثناء تونس بمناورة سياسية
حيث جعلت الاتحاد السوفيتي يستعمل حق الفيتو لمنع التحاق موريتانيا
بعد استقلالها في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ - ولم يكن تصرف الاتحاد السوفيتي
من أجل المغرب بقدر ما كان تعبيراً عن التنافس بين القوى العظمى . فقد علق
قبول موريتانيا على قبول دولة شيوعية في الأمم المتحدة هي دولة منفوليا .

وعموماً فقد أحرزت موريتانيا نصراً في ١٩ إبريل ١٩٦١ حيث توالى قبول
موريتانيا في الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها ، وازدادت المشكلات تعقيدا
بالنسبة للمغرب ، بعد أن أصبح لموريتانيا كيان سياسي وقانوني ، ومن ثم
كان لا بد من فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين ، ويرى بعض
المؤرخين المعاصرين (١) أن الملك الحسن الثاني قد اختلف عن سلفه الملك محمد
الخامس في أنه لم يشأ الاعتماد على حزب الاستقلال ، وبالتالي خفف من حدة
الدعوى إلى المغرب الكبير ، ولعل ذلك ، سجع بعض اللاجئين الموريتانيين بعد

H. Duprieg, les Revendications Morcaines sur la Mauritanie (١٤)
et sur le Sahara devant le droit international et devant l'Histoire
Communauté et Continent No. 9 janvier mars 1967.

تولى الحسن السلطة للتوسط . على أساس الاعتراف بوجود كيان مستقل لموريتانيا ، واتحادها بشكل ما بأتحاد مع المغرب ، غير أن المختار ولد داداه رفض هذه الوساطة رفضا باتا وفى عام ١٩٦٣ جرت محاولة أخرى للوساطة بين البلدين ، فقد انتهز الزعيم الجزائرى أحمد بن بيللا فرصة تأسيس منظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا ، والظاهر أن مساومة حدثت فى ذلك الوقت على أساس اعتراف المغرب باستقلال موريتانيا • مقابل أن تتخلى الأخيرة عن مطالبها بالصحراء • وقد أدى اختفاء بين بيللا من على المسرح السياسى الجزائرى الى توقف الوساطة ، غير أن دولا عربية عديدة أخذت تعترف بجمهورية موريتانيا وكان من أسبقها تونس والجزائر ومصر ، وبعد فترة من الصمت ، تحول المغرب بدوره عن موقفه السابق ، وقرر الاعتراف بموريتانيا فى عـ ١٩٧٠ ، وكان ذلك على أثر تسوية مشكلات الحدود مع الجزائر(١٦) •

وعموما فقد استأثرت مشكلة الصحراء باهتمام موريتانيا رغم كل الممانعة التى تعرضت لها عشية حصولها على الاستقلال أو بعده ، ويرجع اهتمام موريتانيا بمشكلة الصحراء الى عام ١٩٥٧ - أى قبل الاستقلال بثلاث سنوات حينلقى المختار ولد داداه خطابا فى مدينة إطار وطالب ولد داداه بحرية المنطقة ، وإن الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الوطنى الموريتانى ، غير أن مطالبة موريتانيا لم تتخذ شكلا جديا الا بعد تصفية خلافاتها مع المغرب - كما سبق أن المحن لذلك - ومن جهة أخرى فإن أسبانيا كانت متشبثة بأقليم الصحراء ، ولذلك لم تر موريتانيا أن الوقت قد تهيأ بعد لمواجهتها مع أسبانيا ، فظلت هذه المشكلة محل صراع بين أسبانيا والمغرب من حيث المواجهة العسكرية والدبلوماسية •

وقد اتخذت مشكلة الصحراء طريقا آخر طوال الستينات كان يبدو أكثر بروزا على الصراع الأسباني المغربى ، والمقصود بها طرح القضية سنويا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تتنافس كل من المغرب وموريتانيا بعرض حججهما فى تثبيت حق كل منهما على الصحراء • ومن الطريف(١٧) أن موريتانيا

(١٥) دكتور جمال زكريا قاسم ، دكتور صلاح المعاد ، بناء الدولة فى : الجمهورية الموريتانية ، مرجع سابق ص ٧٩ •

(١٦) محمد عبد الفتى سعودى ، موريتانيا سر العروبة والإسلام الى افريقيا الغربية ، فى مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، المند السادس ص ١٢٧ •

(١٧) دكتور جمال زكريا قاسم ، دكتور صلاح المعاد ، بناء الدولة ، فى : الجمهورية الموريتانية ، مرجع سابق ص ٨٣ •

قد استندت في دعواها الى الكتاب الأبيض المغربي ، الذي أصدرته حكومة المغرب ، لتثبت حقوقها التاريخية في موريتانيا ، وفيه يتضح أن مطالبة المغرب بالصحراء تنبنى حقوقها التاريخية في موريتانيا ، وفيه يتضح أن مطالبة المغرب بالصحراء تنبنى على أساس أنها جزء من موريتانيا التابعة لها ، ولم يلبث أن أصبح الموقف أكثر تعقيدا في أكتوبر ١٩٦٤ ، حينما ابلغ سفير موريتانيا في واشنطن اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار ، عن رغبة الحكومة الموريتانية بأن تبدأ مباحثات مع إسبانيا حول المناطق ، التي تكون الصحراء الإسبانية ، وزاد من تدهور الموقف ، اشتداد المطالبة المغربية بموريتانيا ، الى درجة عبرت فيها بعض الأحزاب المغربية عن موريتانيا ، باعتبارها المقاطعة السليبية .

وشهدت الفترة التالية تصاعد حدة النزاع بين الأطراف الثلاثة ، الى أن أقرت الأمم المتحدة في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦ قرارها الخاص ، والذي جاء فيه مطالبة القوة الحاكمة ، أن تقرر في أسرع وقت ممكن ، وبالتعاون مع الحكومتين المغربية والموريتانية وإى طرف آخر ، بالاجراءات الكفيلة بتنظيم استفتاء يتم تحت اشراف الأمم المتحدة ، وذلك لتمكين السكان المحليين من ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم (١٨) . وجاء هذا القرار من جانب الأمم المتحدة تأسيسا على قرارات سابقة ، خاصة بتصفية الاستعمار . وهو القرار الذي صدر في ديسمبر ١٩٦٠ والذي كان يقضى بمنح الاستقلال للبلدان من الشعوب المستعمرة . كما اعتمد على قرار سبق أن أصدره مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في نوفمبر ١٩٦٦ بشأن الاقاليم الخاضعة للإدارة الإسبانية ، وهو يفتح المجال لأى طرف له علاقة بالنزاع وبصفة خاصة ، الجزائر .

وقد نصت توصية دورة ١٩٦٦ على ضرورة اجراء استفتاء على تقرير المصير ، وإعادة المنفيين الى البلاد ، وسيثير هذا النص ردود فعل كبيرة ، لأنه يفتح الباب أمام الدول المجاورة ، لكي ترسل مواطنيها عند اجراء الاستفتاء . غير أن أعضاء الأمم المتحدة كانوا ينظرون الى مشكلة الصحراء على انها قضية

(١٨) ، اتفاق حزب الشعب - سلسلة دراسات ونرويج ، العدد ٣ مايو ١٩٧٤ . بشأن
دراسة الرأى العامة على المسطرة الاسبانية . وراجع ايضا :
Robert Rezette, le Sahara Occidental et les Frontières Marocaines,
Paris 1965 pp. 128 - 130.

نفسها ، وتبلغ الحدود المشتركة بين موريتانيا والصحراء ١٦٠٠ كم ، في حين تبلغ بالنسبة للمغرب ٤٠٠ كم والجزائر ٤٠٠ كم .

وقد استند الكتاب المغربي الصادر عام ١٩٦٠ في المطالبة بالصحراء على كونها جزءا من موريتانيا ، فسمها موريتانيا الأسبانية ، مما أثار احتجاج الحكومة الأسبانية وقتئذ ، وإذا كان المغرب يعتمد في مطالبته بالصحراء على الذكريات التاريخية ، فإن موريتانيا لا تستطيع أن تنافسها في هذا المجال ، لأن موريتانيا في استطاعتها تقديم حجج واقعية تستند الى الواقع الجيوبوليتيكي والاجتماعي ، ولذلك استخدمت في عرضها المقدم الى محكمة العدل الدولية عبارة المجموعة الشنقيطية ، للاستدلال على حقها التاريخي في الصحراء لافتقار وجود دولة مستعمرة كالمغرب ، غير أن موريتانيا قد أكدت في هذا العرب أن الامارات والدول المتعددة التي نشأت في المنطقة ، كانت دائما دولا مستقلة وليست تابعة لدولة أخرى .

٦ - المفهوم المغربي وخصائصه :

أعلن الملك الحسن في أغسطس ١٩٧٤ بأن تقرير المصير المقبول لديه ، يكون بتخيير أهل الصحراء بين أمرين ، البقاء تحت الاحتلال الأسباني أو العودة الى الوطن المغربي ، وعلى أثر ذلك قدمت موريتانيا مذكرة في ٣٠ أغسطس ١٩٧٤ الى ممثل الدول ، اوضحت فيها أن تقرير المصير ينبغي أن يشتمل على اختيار ثالث وهو عودة الصحراويين الى الوطن الموريتاني . ويبدو أن موريتانيا أدركت أنه من الصعب مجابهة المغرب والجزائر معا ، فرأت أن تنسق خططها مع المغرب ، وأيدت خطوة الملك الحسن التي مهدت لحصول المغرب على القسم الأكبر من الصحراء ، وتمثلت هذه الخطوة في تقديم اقتراح الى الجمعية العامة في الدورة التاسعة والعشرين ، تم بموجبه اخذ رأى محكمة العدل الدولية في مسألة محددة ، وهي هل كانت الصحراء قبل الامارة الأسبانية أرضا بلا صاحب ، كما تذكر أسبانيا ، أم أنها كانت تابعة لدولة أخرى(٢٠) ، ولم يكن في الامكان طرح القضية مباشرة على محكمة العدل

(٢٠) سبق ايضاح ذلك تفصيلا عند عرض وجهة النظر المغربية في الصفحات . وراجع

الدولية للتحكيم ، لان ذلك يتطلب موافقة الأطراف المتنازعة مسبقا ، ولذلك اعترفت كل من المغرب وموريتانيا بحقوق البلد الآخر أمام الجمعية العامة . وتحولت القضية على شكل استشاره من طرف الجمعية العامة ، باعتبار أنها مسألة قانونية وباريخية ، وذلك طبقا للمادة ٩٦٥ من ميثاق المنظمة .

وفد وافقت الجمعية العامة على هذه الاستشارة بأغلبية ٨١ صوتا منها الدول الكبرى الأربع (باستثناء الصين) مقابل لا شيء وامتناع ٤٣ عن التصويت ، وقد دأعت التوصية ، الأطراف المعنية الى تقديم الوثائق التي تؤيد وجهة نظرها ، وقدمت الى محكمة العدل الدولية عدة عروض تتناول وجهات النظر الموريتانية والمغربية والأسبانية بشأن الصحراء ، وقد استند العرضان (المغربي والموريتاني) على أن الصحراء لم تكن أرضا بلا صاحب ، وأكد العرض المغربي على أن المقاومة المغربية للاستعمار الاسباني تؤكد صحة ذلك (٢١) ورات الجمعية العامة للامم المتحدة أن يؤجل الاستفتاء الى ما بعد ايضاح رأى محكمة العدل الدولية .

وهكذا استطاع الملك الحسن الثاني أن يكسب وقتا ، ينفذ فيه خطته الدبلوماسية ، حيث قام قاضي العيون على رأس وفد من الاشراف بزيارة المغرب ليقدّم ولاته للملك ، كما استمرت جهود التنسيق مع موريتانيا ، ووضعت الخطوط العريضة للتقسيم ، وذلك أثناء زيارة المختار ولد دادة لمدينة فاس بالمغرب في ديسمبر ١٩٧٤ ، حيث اتفق مع ملك المغرب على تخطيط الحدود ، طبعا لما كان يسمى في عام ١٩٧٢ بمنطقة النفوذ ، كما تم الاتفاق على أساس التعاون الاقتصادي في المنطقة ، ومن ذلك العهد تمت اقامة روابط وينفخ بين البلدين ، ومما يجدر ذكره أن مؤتمر جامعة الدول العربية قد وافق في اكتوبر ١٩٧٥ خلال اجتماعه في الرباط ، على توصية تجعل من مشكل الصحراء ، مشكلة موريتانية مغربية .

٧ - تقرير المصير بين المؤيدين والمعارضين :

ويدعو أن كثيرا من الدول لم تكن تتوقع أن تنتهي مشكلة الصحراء بتسليم السلطة الى الدوليين المجاولين دون اجراء استفتاء حول تقرير المصير ، والدليل على ذلك أن معظم الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية عارضوا فيما

بعد التقسيم ، وطالبوا بحق تقرير المصير ، وفي أكتوبر ١٩٧٥ ، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيا بأن هذا الاقليم ، لم يكن أرضا بلا صاحب قبل الاستعمار ، بل أنه أكد أنه كان يحتوى على منطقتى نفوذ ، أحدهما موريتانية والأخرى مغربية ، وبذا أعطى هذا الرأى حجسة جديدة لكل من المغرب وموريتانيا كى تواسلا جهودها للتقاضى عن فكرة الاستفتاء والاتفاق مع أسبانيا مباشرة على تسليم السلطة . ومن بين الحجج التى استندت عليها الدولتان كى يضيفا الشرعية على عدم واقعية الاستفتاء ، أن أهل الصحراء غير مستقلين ، وانهم لم يبلغوا درجة من الوعى لكى يستفتوا ، وأن الصحراء غير قادرة على أن تكون دولة ، وأن مبدأ تقرير المصير يستلزم أن يكون بين الجزائريين المعنيين فوارق تبرر تطبيق هذا المبدأ ، كما اعتبرت الدولتان أن الحقوق التاريخية وصلات القربى التى تربط الصحراء بالقطرين كافية لاثبات عدم الحاجة الى الاستفتاء .

وعموما فقد قامت أسبانيا بتسليم السلطة فى الصحراء الى كل من المغرب وموريتانيا فى ٢٧ فبراير ١٩٧٦ - أى قبل الموعد المقرر حسب الإنفاق التلاتى الموقع من قبل فى نوفمبر ١٩٧٥ ، وعلى أثر ذلك جرت المباحثات بين المغرب وموريتانيا ، على تفضيل اتفاقية التقسيم ، وبمقتضى هذه الاتفاقية ، تحصل موريتانيا على الثلث الجنوبى للصحراء (منطقة ريودى أورد) ، ولكن هذه المنطقة تضم فقط ربع السكان (١٥ الى ٢٠ ألف نسمة) ، ولا كانت مناجم بوكراغ الغنية بالفوسفات ، والتى أنتجت فى عام ١٩٧٤ أربعة مليون طن تقع فى المنطقة المغربية ، فقد اتفق على أن تقدم المغرب لموريتانيا نسبة من هذه الثروة . غير أن هذه الاتفاقية قد تعرضت لانتقادات شديدة فى منظمة الوحدة الافريقية ، ربما لأن دول المنطقة لا تدرك طبيعة الصلات البشرية التى تقوم بين أجزاء الوطن العربى - كما يرى بعض الباحثين(٢٢) ، وقد اعتاد أعضاء المنظمة الأفريقيون ، أن تؤسس الدول فى إطار التقسيمات الاستعمارية ، مهما كانت هذه التقسيمات تشتمل على اقاليم متناهية فى الصغر ، كما أن تسع دول اعترفوا بجمهورية الصحراء الديمقراطية العربية . ذلك أنه فى اليوم الذى أعلنت فيه أسبانيا لقاء سلطانها قامت قيادة البوليزاريو بإعلان جمهورية الصحراء فى المنفى (فى مدينة الجازائر) وأخذت تنظم مقاومة مسلحة للإدارتين الجديديتين المغربية والموريتانية . وقد قدر عدد

المنطوعين في البوليزاريو بخسمة آلاف مقاتل معظمهم من قبائل الرقيبات ، ولما كان لهذه القبائل فروع في داخل موريتانيا ، فإن ذلك قد سهل عملية التسلسل من وقت لآخر على نواكشوط . كذلك فإن كل من الجزائر وليبيا نزودان البوليزاريو ليس بمساعدات مالية فقط ، وإنما بمتطوعين .

ومن الواضح أن المشكلات التي نجمت عن ضم الصحراء قد أثرت على حياة موريتانيا تأثيرا كبيرا ، فهي من جهة أثارت مشاعر حماس وطني شديد بتوحيد التراب الموريتاني ، ومن ناحية أخرى حققت لموريتانيا في هذه الفترة العديد من المزايا الاقتصادية ، هذا فضلا عن تقليل المسافة التي يقطعها الخط الحديدي الواصل بين مناجم الحديد في الداخل إلى نواذيبو على الساحل ، غير أن موريتانيا - من جهة أخرى - بضمها هذا الجزء من الصحراء إليها وقتئذ - قد واجهت أعباء عسكرية كبيرة حتى أنها خصصت ما يقرب من ٢٥٪ من ميزانيتها لأغراض الدفاع وهو ما أثر بشدة على خططها للتنمية ، ومن جهة نالمة فمهما قيل عن مساوئ ذلك فإنه لا يقاس بوجود حدود مباشرة وللمرة الأولى بين موريتانيا والمغرب ، ولما كان الاستعمار الإسباني قد عمد على ترسيخ القبليّة ، وأهمّل الاهتمام بالنواحي الثقافية والتعليمية فإن موريتانيا كان عليها عبء آخر وهو أن تبذل مزيدا من الجهود لدمج الصحراء في الوطن الموريتاني بواسطة تعزيز شبكة من المواصلات الجوية والبحرية ووضع خطط اقتصادية واجتماعية وثقافية من أجل توحيد الوطن الموريتاني باعتباره هدفا رئيسيا ومطلبا وطنيا تصبو إليه .

موقف الجزائر

١ - الاسانيد الجزائرية حول تقرير المصير :

استندت وجهة النظر الجزائرية الى القرارات العديدة التي أصدرتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بأن تضمن الجمعية العامة حقوق شعبيها ، وان السلطة الحاكمة مسئولة في توجيه شعب الصحراء الى الاستقلال وذلك بممارسة حقه في تقرير المصير ، وان على الشعب الصحراوي أن يقرر مستقبله عن طريق استفتاء تنظمه السلطة الحاكمة - أي اسبانيا - بالمشاورة مع المغرب وموريتانيا والجزائر ويتم هذا الاستفتاء تحت مراقبة وضمان هيئة الأمم المتحدة .

وحين اخطرت الحكومة الاسبانية الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها سوف تقرر استفتاء تقرير المصير خلال الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٧٥ فقد ردت حكومتا المغرب وموريتانيا بمطالبتهما بالصحراء باعتبارها جزءا من التراب الوطني لكل من البلدين ، وقد كان رد الفعل الجزائري هو « لفت نظر اللجنة الرابعة تجاه أي موقف سيتخذ خارج هيئة الأمم المتحدة مخالفا لقراراتها(٢٢) » ، وبالأخص اذا كان هذا الحل يسمح لاسبانيا بالمساومة بسيادة لا تملكها ونلبي مطالب المغرب وموريتانيا التي كانت اسبانيا قد عارضتهما ورفضتها محكمة العدول الدولية » .

واذا- الخطوة الثلاثية التي تمت على الصعيد الاسباني المغربي الموريتاني فقد رأت الجزائر ، بأن هذه الخطوة التي وصلت الى هذا الحل تعد انكسارا للالتزامات الرسمية من قبل الحكومة الاسبانية تجاه شعب الصحراء ، كما أنها تعد خرقا للارتباطات التي وقعت عليها كل من المغرب وموريتانيا من حيث انضمامهما الى جميع القرارات التي تبنتها الأمم المتحدة منذ عشر سنوات ،

(٢٢) راجع في تفصيل ذلك - كلمة المندوب الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة أمام اللجنة الرابعة ؛ ١٩ نوفمبر ١٩٧٥) ومذكره حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بشأن قضية الصحراء الغربية (١٢ فبراير ١٩٧٦) - إصدار السفارة الجزائرية بالعاصمة - القاهرة ٢١ فبراير ١٩٧٦ .

وان المغرب وموريتانيا - من وجهة النظر الجزائرية - قد تجاهلتنا وجود شعب في الصحراء .

ومن ثم فإن نشاط الحكومة الجزائرية كان دائما - وفقا لما تراه وجهة النظر الجزائرية - ضمن إطار الأمم المتحدة ، وانها قد استركت في جميع قرارات الجمعية العامة .

وعموما فقد تطورت وجهة النظر الجزائرية اثر الاتفاق الثلاثي المبرم في مدريد ، ورأت أن هناك غواقب خطيرة سواء فيما يتعلق بمصير الشعب الصحراوي ووحدته القومية وسلامة ترابه الوطني ، أو بمصير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة ، وقد كان من اثر هذا الاتفاق وتخلي اسبانيا عن مسئوليتها ما رأت الجزائر فيه بأنه مخالف تماما للقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن قضية الصحراء حيث كانت مساعي الجزائر مطابقة دائما لموقف الأسرة الدولية ممثلة في منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ومجموعة دول عدم الانحياز ، وانه منذ ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦ طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢٠٣٢٢٩ من الدولة الحاكمة أن تحدد في أقرب وقت وفقا لتطلعات سكان الصحراء بالتشاور مع الحكومتين المبريستين واجوربانيه ، وى طرف آخر معنى بالقضية ، كيفية تنظيم استفتاء تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة ، يتيح لسكان هذه البلاد ، ممارسة حقهم في تقرير المصير .

وقد بقيت منظمة الأمم المتحدة من سنة ١٩٦٦ الى سنة ١٩٧٤ على رأيها . ووافقت على قرارات أكدت باستمرار حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره من اصله هذه القرارات . القرار ٢٢/٢٢٥٤ ، والقرار ٢٣/٢٤٢٨ ، والقرار ٢٨/٢٥٩١ ، والقرار ٢٥/٢٧١١ ، والقرار ٢٧/٢٩٨٤ ، والقرار ٣١/٣١٦٢

وبرى الجزائر ان القرارات السابقة قد عززتها أيضا قرارات منظمة الوحدة الافريقية ووصيات دول عدم الانحياز ، كما اكدتها فتوى محكمة العدل الدولية وهرير بعص الأمم المتحدة التي قامت بزيارة الصحراء الغربية . و في التجميع الاقليمي فان الدول الثلاثة المجاورة للصحراء وهي المغرب وهوريناميا والجزائر قد قررت بالاتفاق فيما بينها منذ عام ١٩٦٩ أن نظم جهودها وأن مشاور لجعل القرارات المتعلقة بالصحراء موضع التنفيذ . و اجتمع رؤساء الدول الثلاث في ١٤ سبتمبر ١٩٧٠ في نوادييو . واصدروا بيانا مشتملا على التزامهم فيه بتقرير تعاونهم للتجديد بتسوية الاستعمار من

الصحراء الواقعة تحت السيطرة الاسبانية ، وقد أسسوا لجنة تنسيق ثلاثية مكلفة بتتبع مسار تصفية الاستعمار فى هذه المنطقة .

٢ - اعترافى الجزائر على ضم الصحراء الى المغرب :

ان الجزائر - وعلى الرغم من عدم وجود مطالب اقليمية لها فى الصحرا . الا انها تعتزض تماما على ضم الصحراء الى المغرب وذلك لأن وجود دولة مستقلة صغيرة تقع بينها وبين المحيط يجعل مرور مواردها أكثر سهولة ، مما لو الحقت بالمغرب . اذ أن الخلافات الايدولوجية قد تغلق المجال فى التعاون بين النظم السياسية القائمة فى كل من الجزائر والمغرب من ناحية أخرى ، ومن ثم كان تأييد الجزائر لجبهة تحرير الصحراء ، ويتجمل الموقف الرسمى للجزائر - كما سبق ايضاح ذلك فى أن أى تسوية مرضية للمشكلة لا يمكن الوصول اليها الا بتطبيق قرارات الأمم المتحدة التى اتخذت فى هذا الشأن وخاصة القرار رقم ١٥١٤ الذى اتخذ فى الدورة الخامسة عشر ، والقرار رقم ٢٢٩٢ الذى اتخذ فى الدورة الرابعة والعشرين . ويتناول القرار الأول بصفة عامة مشكلة ازالة الاستعمار عن الاراضى التى لا تزال تحت السيطرة الأجنبية ، وأما القرار الثانى فانه يثبت جميع القرارات السابقة حول الصحراء ، ويوضح بدون التباس ضرورة تصفية الاستعمار على ضوء الراى الاستشارى الذى أدلت به محكمة العدل الدولية وعلى ضوء لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة .

وتمسك الحكومة الجزائرية بضرورة تأكيد حق تقرير المصير بالإضافة الى أنها ترفض الموافقة على أى حل كان لا تشارك فى تحضيره وتطبيقه بصفتها طرفا من الأطراف المعنية وذات المصلحة ، وان منظمة الأمم المتحدة هى الاطار الوحيد المناسب لتصفية عادلة وحقيقية ، وعلى هذا المفهوم شجعت الجزائر جميع المحاولات التى قام بها كورت فالدهايم بشأن الوصول الى حل للمشكلة. وان على شعب الصحراء أن يقرر مستقبله عن طريق استفتاء تنظمه السلطة الحاكمة بالمشاورة مع المغرب وموريتانيا والجزائر^(٢٥) .

وتجدر الاشارة الى أن الجزائر تستند فى موقفها على القرارات التى سبق أن أصدرتها الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية الأخرى . كما سبقت الاشارة الى

(٢٥) كلمة المصوب الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة امام اللجنة الرابعه . مصدر سابق .

وراجع ايضا مذكرة حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مصدر سابق .

ذلك تفصيلا ، ويعني ذلك أن الجزائر تتضامن تضامنا كاملا مع سكان الصحراء
والتمسك بحق تقرير المصير .

والجدير بالذكر أيضا أن بعثة الأمم المتحدة التي كانت قد زارت الصحراء
في أواخر عام ١٩٧٥ قد أوصت بأن تسوية مشكلة الصحراء تقتضي مشاركة
جميع الأطراف المعنية والمتهمة - ويعني هذا من وجهة النظر الجزائرية : الدولة
الحاكمة وقتئذ وهي اسبانيا ، والحكومات المجاورة وممثل الصحراويين ، وكانت
حكومات الدول الثلاثة المجاورة للصحراء والحركات السياسية بها ، والناطقين
بشأن المبعدين السياسيين واللاجئين الصحراويين في البلدان المجاورة أعلنوا
الشروط التالية لاجراء استفتاء في البلاد :

(أ) سحب القوات المسلحة والادارة الأسبانية .

(ب) رجوع المبعدين السياسيين واللاجئين في هذه الدول المجاورة الى
الصحراء .

(ج) تحديد فترة انتقال ، تقوم فيها منظمة الأمم المتحدة بحضورها في
البلاد ، بمسئولية الادارة وحفظ السلام والنظام .

وترى الجزائر أن المغرب قد ضرب بالرأى العام العالمى عرض الحائط وأنه
- أى المغرب - قرر من طرف واحد ، وباتفاق مع الحكومة الموريتانية ، غزو
التراب الصحراوى تحت قناع « المسيرة الحضرية » ، وإن تمور الأحداث قد
أكد للجزائر - حسب الرؤية الجزائرية - أن ما سمي بالمسيرة الحضرية ، لم
نكن الا حيله لتنطليه نسلل القوات المغربية النظامية ، وتحويل الانتظار عن
الناورات التي بدأت بين حكومتى المغرب وموريتانيا من جهة والدولة الحاكمة
للصحراء - وقتئذ - من جهة أخرى ، وإن تلك المناورات قد أدت - من وجهة
النظر الجزائرية - الى اتفاق مدريد الثلاثي الذي يقضى الشعب الصحراوى
بوصفه الطرف المعنى بالدرجة الأولى . ويهدف الى اقتسام ترابه بين مملكة
المغرب وجمهورية موريتانيا الإسلامية .

وترى الجزائر أن المغرب وموريتانيا بمجرد اقدامهما على غزو التراب
الصحراوى قد أصبحا دولتين معنيتين بكل ما يترتب عن مثل هذا الوصف
من آثار قانونية وفقا لقرار عام ١٩٧٠ المتضمن الاعلان الخاص بمبادئ القانون
الدولى بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول ، وكذا القرار ٢٩/٣٣١٤
الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٠ والمتضمن تحديد مفهوم العدوان والذي ينص

في مادته السادسة على أن أخلاق الدول بواجبها في عدم استعمال القوة المسلحة لحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير ، وفي الحرية والاستقلال ، - يعتبر - حالة عدوان سافر » .

كما وأن القرار سالف الذكر يتضمن تحديد العدوان في مادته السابعة مؤكدا على شرعية التأييد المبدول للشعوب المكافحة مثل الشعب الصحراوي ، من أجل الحصول على حقه في تقرير المصير لمواجهة جيوش الغزو ، وليس في هذا التحديد - كما جاء في القرار نفسه - ما يمكن بحال من الأحوال - حسب ما يفهم من ميثاق طبقا للرؤية الجزائرية - أن يمس حق الشعوب المحرومة بالقوة من حقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، ذلك الحق الذي يشير اليه الاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة . ولا سيما الشعوب الخاضعة للانظمة الاستعمارية ، وكذا الحق هذه الشعوب نفسها في الكفاح من أجل هذه الغاية ، والسعي الى الحصول أو تلقي دعم ما ، وفقا لمبادئ الميثاق .

ومن مناقشات مجلس الأمن ، ومن القرارات التي اتخذها في الفترة ما بين ٢٠ أكتوبر ، ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ تركز وجهة النظر الجزائرية على النقاط التالية :

أ - ان مجلس الأمن اقنصر على بحث الوضع الناجم عن قرار المغرب « بتنظيم مسيرة الى تراب الصحراء العربية » على اعتبار أن المشكلة الأساسية المتمثلة في تصفية الاستعمار من الصحراء ، هو من اختصاص الجمعية العامة وحدها ، وذلك طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وللإعلان الخاص بمنع البادان والشعوب المستعمرة استقلالها « قرار ١٥١٤ » .

ب - ان مجلس الأمن قد طلب بالحاح من كل الاطراف المعنية والمهمة وهي ، علاوة على إسبانيا بوصفها النولة الحاكمة والجزائر والمغرب وموريتانيا - نفادى كل عمل انفرادي او غيره ، من شأنه أن يزيد في خطورة التوتر في المنطقة . وقد كلف الأمين العام باجراء مشاورات مع الاطراف المعنية والمهمه حتى يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة الوضع الراهن في الصحراء الغربية .

وترى الجزائر أنه في هذا السياق بالذات ، فإن حكومة مدريد قد تحدثت في ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ عن اعلان مبدئي توصلت اليه مع المغرب وموريتانيا ،

وعملت بموجبه الى تحويل السلطات الى المغرب وموريتانيا ، وهذا الاعلان
المبدئى كان يشكل - طبقا للرؤية الجزائرية - انتهاكا لميثاقا مبيتا لقرارات مجلس
الامن ، وعاقبا اضافيا فى طريق الجهود المبذولة من قبل الامين والتعاون مع
كافة الاطراف المعنية والمهتمة .

وتعيب الجزائر على اعلان مدريد بأنه تم خارج الأمم المتحدة وأنه يشكل
عرقلة حقيقية للجهود المبذولة فى نطاق الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار فى
الصحراء الغربية بتصفية « منسجمة » سليمة ، تقوم على المعطيات الأساسية
التالية :

١ - ان المسار لتصفية الاستعمار بالصحراء الغربية كما حددته الجمعية
العامة منذ عام ١٩٦٥ وأكدت فتوى محكمة العدل الدولية ، وتقرير بعتة الأمم
المتحدة التى رارت المنطقة - قد اثبت صحة هذا المسار .

ب - وبما أن الصحراء الغربية بلد غير مستقل طبقا للسبب الحادى
والعشرين من الميثاق . فان اسبانيا وهى العولة الحاكمة ، المسئولة أمام الأمم
المتحدة . لا يحق لها أن تحيل مسئولياتها لغير شعب هذا البلد الذى هو
وحده صاحب السيادة ، وان الأمم المتحدة هى التى تتولى الحفاظ على هذه
السيادة .

ج - وحيث أن ما ذكر معترف به اعترافا عاما ، فان الحكومة الجزائرية
لا تقر باية شرعية لاعلان مدريد ، بل تعتبره باطلا ، غير مقبول ، باعتبار ان
حكومات اسبانيا والمغرب وموريتانيا لا يحق لها الصرف اطلاقا فى التراب
الصحراوى وفى مستقبل شعبه .

د - وينتج عن ذلك أن الحكومة الاسبانية ، كدولة حاكمية ، ما تزال
تتحمل مسئولياتها الأساسية أمام الأمم المتحدة والمجموعة الدولية ، ولا سيما
فيما يتعلق بالتزاماتها المترتبة على البند ١٠٣ من الميثاق ، أما الجمعية العامة
فيما يخصها فلا تزال ، مناقشة الصحراء الغربية معروضة عليها ، ومن
واجبها فى هذه الحالة من نصقية الاستعمار ، ان تتخذ القرارات المناسبة لضمان
حق الشعب الصحراوى السابت فى تقرير المصير وفى ممارسته الفعلية لهذا
الحق .

وفى ١٠ ديسمبر ١٩٧٥ وافقت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة على القرار
١٧٤٥/١ الذى أكد من جديد حق شعب الصحراء الغربية النابت فى تقرير

المصير ، وطالب باتخاذ تدابير لتمكين هذا الشعب من ممارسة حقه ممارسة حرة كاملة تحت اشراف الأمم المتحدة . وترى الجزائر أنه من حيث أن المسألة تتعلق ببلد غير مستقل تنطبق عليه الاحكام المطابقة لميثاق الأمم المتحدة وفراواتها ، وان أسبانيا يجوز لها تنتمي عن هذا التفويض الا لمنظمة الأمم المتحدة أو للشعب الصحراوي دون أية دولة أخرى .

وتأسيسا على ما سبق فان وجهة النظر الجزائرية ترى أن الاتفاق المبرم في ١٥ نوفمبر ١٩٧٥ بين ممثلي الحكومات الأسبانية والمغربية والموريتانية لا ينطوي على أية شرعية ، لانه يتناقض كلياً مع ميثاق الأمم المتحدة ، ومع كل القرارات الصادرة عنها منذ عام ١٩٦٥ ، وخاصة القرار الاخير رقم ٣٤٥٨ - أ - ٢١ الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٧٥ ويقصد هذا القرار نقل سيادة صاحبها - وهو الشعب الصحراوي - دون غيره .

وعموماً فان المحصلة التي خرجت بها الجزائر هي أن احدى الاعتبارات الأساسية من اتفاق مدريد والذي ينص على استنشارة شعب الصحراء العربية بواسطة الجماعة ، قد اصبح معطلا . ذلك لأن هذه الجماعة قد حلت نفسها بنفسها في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥ صاحبة بذلك كل ذريعة للأطراف الموقعة على الاتفاق ، ويعني ذلك أن دعوة مشروعية استنشارة الشعب الصحراوي بواسطة الجماعة يعتبر باطلاً من وجهة النظر الجزائرية التي تركز على الرجوع الى الشرعية الدولية لكي تضمن للشعب الصحراوي ممارسة حقه النابت في تقرير المصير عن طريق استفتاء حر حقيقي .

٣ - تقييم موقف الجزائر :

أدت الاشتباكات المسلحة في « الفلا » - في أوائل عام ١٩٧٦ - والتي وقّعت على بعد عدة كيلو مترات من حدود الجزائر بين وحدة عسكرية جزائرية والقوات المغربية ، أدت الى احتلال القوات المغربية للفلا ، وخوفاً من أن يؤدي بصاعد هذه الأحداث الى مضاعفات خطيرة بين المغرب والجزائر وناثرب ذلك على الموقف العربي كله . قامت مصر بمهمة الوساطة الدبلوماسية بين الطرفين ، مما كان له اثره المباشر في إيقاف القتال المسلح بينهما .

وعندئذ أعلنت الجزائر أن موقفها من هذه المشكلة يتلخص فيما يأتي :

أولاً : ان الهدف الوحيد من تحرك الجزائر في المشكلة ، ينطلق من سياستها في مساندة حركات التحرير .

ثانيا : ان النضال في الصحراء هو نضال بين التقدمية والاقطاع . بين نظام ملكي استبدادي وحليف للاستعمار ، وشعب عربي يناضل من أجل بقائه .

ثالثا : ان أى مفاوضات يجب أن تكون بين جبهة البوليزاريو المسلحة للشعب الصحراوى ، وكل من المغرب وموريتانيا .

رابعا : ان أى وساطة فى قضية الصحراء ، لا يكون لها معنى ، ما لم يكن هدفها التوصل الى انقاذ الشعب الصحراوى وصيانة وجوده .

وفى ٢٦ فبراير ١٩٧٦ آتمت اسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية طبقا للاتفاق الثلاثى الذى وقعته مع المغرب وموريتانيا فى مدريد فى نوفمبر ١٩٧٥ ، وفى اليوم التالى مباشرة أعلنت جبهة البوليزاريو قيام جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية على الاراضى التى تسيطر عليها ، وعلى الفور اعترفت الجزائر بالجمهورية الجديدة ، وكان رد الفعل المغربى والموريتانى على هذا الاجراء الجزائرى ان اقدمت الدولتان على قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر .

وفى الفترة التالية صعدت الجزائر من تأييدها ماديا وعسكريا لجبهة البوليزاريو وخاصة بعد اعلان تقسيم الصحراء الغربية بصورة رسمية بين المغرب وموريتانيا وذلك بموجب اتفاقية وقعت فى الرباط واستمرت المشكلة بشكل يؤزرة تونس وصراع ولم تحسم بصورة نهائية مما يشكل ردود فعل عربية ودولية مباينه فى العرة القادمة .

٤ - من التنافس الاقليمى الى بروز آراء الصحراويين (١٩٦٥ - ١٩٧٥)
أسد المنافس حول الصحراء منذ منتصف الستينات وذلك نتيجة للفرار الذى أصدره الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٥ والذى يدعو اسبانيا الى تحرير التيمى الصحرا وابتينى والى الدخول فى مفاوضات لتقرير مصيرها .
أما الأمم المتحدة فقد مضت فى اصدار قرارات يدعو فيها اسبانيا الى اجراء استفتاء تحت اشراف المنظمة الدولية ، وفى ضوء التشاور بشأن ذلك مع المغرب وموريتانيا . وفى ذلك يهدف الى اياحه الفرصة أمام شعب الصحراء لتقرير مصيره بنفسه « القرار رقم ٢٥٩١ فى ديسمبر ١٩٦٧ » وقد اضطرت اسبانيا الى قبول مبدأ حق تقرير المصير للشعب الاقليم الصحراوى ولكنها أضفت عليه مفهوما خاصا : فهى تريد منح الاقليم حكما ذاتيا تدريجيا حتى نحو يربط مستقبله الاقتصادى باسبانيا .

أما اقليم اينيني ، فقد سلمته إسبانيا في أبريل ١٩٦٩ الى المغرب ، ولكنها احتفظت باقليم الصحراء وخاصة بعد أن تأكدت من أهميته الاقتصادية النابعة عن الثروة الفوسفاتية ، وأمام تمسك الاطراف الثلاثة العربية بواقفها رأت إسبانيا أن الفرصة سانحة لها لتأجيل موعد اجراء الاستفتاء المطلوب منها بينما نشطت في تهيئة الأوضاع الداخلية لصالحها .

ويبرر كل من الدول العربية الثلاث موقفه حول مصير الاقليم الصحراوي الى ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٦ من ضرورة منح سكان الاقليم حرية تقرير المصير عن طريق اجراء استفتاء تحت اشراف المنظمة الدولية . ومع ذلك فإن كل دولة تستند الى حجج خاصة . فموقف المغرب نابع من مطلبه بضم الاقليم اليه ، وبالتالي فهو متمسك باجراء استفتاء معين يضع السكان أمام اختيارين : أما الانضمام الى المملكة المغربية أو البقاء تحت الحكم الاسباني ، كذلك كانت وجهة نظر المغرب وقتئذ تنحصر في اصراره - كشرط مسبق لاجراء الاستفتاء - على ضرورة انسحاب القوات الاسبانية المراقبة في الصحراء وعلى عودة اللاجئين ليشاركوا في الادلاء بالرأى ، والمعروف أن عددا كبيرا من هؤلاء يقيمون في المغرب وهم يناصرونه في موقفه .

أما موريتانيا فانها قد كيفت قبولها منح السكان حق تقرير المصير بحقوق تاريخية لموريتانيا على الجزء الجنوبي من الاقليم وبملاقات عرقية races بين الشعب الموريتاني والقبائل الصحراوية في الجنوب .

وبخصوص موقف الجزائر فانه قد تلخص وقتئذ في أنه ليس لديها مطالب اقليمية على هذه الصحراء ولكنها ترى اقامة دولة مستقلة قد يسهل عليها التفاوض معها بشأن ضمان وصول الحديد المستخرج من منطقة «تندوف» في أقصى جنوب الجزائر الى المحيط . ومما أضفى التعقيدات على الأمور هو أن كلا من الدول الثلاث قد دأب على التحرك الدبلوماسي النشط على الساحة الإقليمية وكذا في المحافل الدولية لكسب أكبر عدد من الدول لصفه .

٥ - آراء سكان الصحراء (١٩٦٥ - ١٩٧٥) :

جرت التقاليد الاستعمارية أن تشهد المرحلة التي ستؤدي الى تغيير وضع بلد من مستعمرة الى دولة مستقلة ذات سيادة كاملة ، انشقاقات مفتعلة في صفوف الشعب بحكم الوضع الاستعماري الذي يحيا في ظله ، ونتيجة للضغط التي تفرضها عليه الدولة الحاكمة ، فإن الحكومة الاسبانية قد ادعت

بأن الشعب الصحراوي يرغب في العودة الى الوطن الأم - أي الى المغرب - بل أن المغرب قد أكد أيضا رفضه لاجراء استفتاء يطرح أمام سكان الصحراء الاستقلال التام . في حين أكدت موريتانيا وقتئذ بأن العلاقات العرقية والتفافية قوية بين قبائل الجنوب « الصحراوي » والشعب الموريتاني مما لا يدع مجالا الا الى ضم الجزء الجنوبي لموريتانيا .

وقد كانت هذه بمثابة العقدة المويصة التي شكلت جوهر قضية الصحراء ، وأثارت مشكلة نزاع قائم بين دول ثلاث متاخمة لاقليم الصحراء وهو نزاع استند الى وقائع تاريخية وعرقية ولكنه في ضوء تطوراته منذ الستينات قد تعلق أساسا بوقائع اقتصادية ، فاكتشاف الثروة الفوسفاتية الهائلة في منجم « أبو فراع » بالاقليم الصحراوي - والذي وصل في نهاية السبعينات الى ما يقرب من ١٠ مليون طن - وقد كان هذا بمثابة حافز للحكومة المغربية بأن تسارع بالنقاط القرار الصادر من محكمة العدل الدولية بتنظيم مسيرة شعبية تضم حوالي ٢٥٠ ألف شخص في اتجاه الصحراء وهو أمر قد أدى الى تازم الصراع القائم ، مما دعا الجزائر الى حشد قواتها على الحدود .

وفي ضوء هذه التطورات ، فقد أثرت في هذه الفترة - أي حتى عام ١٩٧٥ - التساؤلات الآتية :

أولا : كيف سيقدر مصير الاقليم والشعب « الصحراويين » ؟

ثانيا : هل ستتغلب العوامل التاريخية على ظاهرة العصر الحالي والتي تتلخص في نطلع كل شعب الى الاستقلال التام - وهي ظاهرة أقرتها الجماعة الدولية لكافة شعوبها ؟

ثالثا : ماذا سنكون عليه الصبغة النهائية للاستفتاء الذي تقرر اجراؤه عام ١٩٧٥ .

وبالطبع فإن الشعب الصحراوي هو الذي كان عليه أن يقرر الكلمة الأخيرة في تقرير مصيره . لكن ذلك يرتبط بجبهة البوليزاريو وهو ما يستدعي وقفة للتفكير والتعليل .

جبهة البوليزاريو والمستقبل

موقف جبهة البوليزاريو

١ - نشأة الجبهة وتطورها :

ان الأصل التاريخي لحركة تحرير الصحراء الغربية نشأت خلال الفترة الاستعمارية الاسبانية. لهذه المنطقة ١٩٠٠ - ١٩٧٦ في ظل تورات القبائل الصحراوية الغربية الاصل ١٧٠٠ قبيلة - بقيادة قبيلة « الرقيبات » وهي أكبرها عددا وقوة ، وكانت الثورتان المختارتان لهذه القبائل هما ثورتى ١٩٣٤ - ١٩٥٧ . ومنذ نهاية الخمسينات تحولت الثورة الى تنظيم محكم فى شكل حزب الاسلام ، وخلال عامى ٧٢ - ١٩٧٣ أصبح فى الصحراء عدة منظمات سياسية ويجانب حزب الاسلام وهي حزب الاتحاد الوطنى الذى أنشئ بتأييد ومؤازرة اسبانيا ، وجبهة التحرير والوحدة التى أنشئت بتأييد ومؤازرة المغرب ، والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وادى النهب « البوليساريو » التى بدأت أول نشاطاتها العسكرية فى عام ١٩٧٣ ، والتى استفادت فى قيامها ونحوها بالمجموعات السياسية المختلفة سواء فى المغرب أو فى الصحراء .

غير أن التطور الأساسى فى حركة البوليساريو حدث عندما مد مؤسسوها الأوائل خطوط تفاهيم وتعاونهم السياسى والعسكرى الى الجزائر باعتبارها دولة تقدمية . تناصر حركات التحرير العربية والافريقية ، وتبع ذلك هروب قيادات البوليساريو فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الى الجزائر ، التى رحبت بهم ، وقد عمل قادة البوليساريو على تصعيد حدة الخلاف المغربى الجزائرى ، ومن ناحية أخرى فقد وجد فيهم الجزائريون الفرصة لتحقيق أهداف الجزائر فى اضعاف النظام المغربى من جهة وفى الوصول الى المحيط الاطلسى غربا من جهة أخرى ، وفى انعاش العمق الاستراتيجى وتدعيم المجال الحيوى من جهة ثالثة وفى هذه الظروف تسلمت البوليساريو وتم تدريبها وتحولها بواسطة الدعم الجزائرى اللبى بالرغم من اختلاف الاهداف بين الاطراف الثلاثة - وقد استفادت البوليزاريو على الصعيد العربى والافريقى العالمى ، وذلك بعد أن طرحت نفسها كحركة تحرر وطنى تنتمى الى حركة التحرير العالمى وترتبط بالثورتين العربية والافريقية .

وهذه المفاهيم نجدها واضحة بصورة أكثر عند استعراضنا لوثائق

الجبهة ، وتعتبر احدى^(١) هذه الوثائق عن طموحات الجبهة ، وعدم ارتباط الصحراويين بالمغرب ، وترد على الادعاءات المغربية وتفندها .

وترى الجبهة أنها حركة تحرير للساقية الحمراء ووادي الذهب ، وأنها قبل خمسة عشر عاما قد اعترفت الأمم المتحدة بحق تقرير مصير شعب الصحراء بحرية ، من خلال مطالبة إسبانيا بتطبيق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة ، وإن الجمعية العامة لم تنقطع عن تأكيد هذا الحق وتوضيح جوهره وشكليات تطبيقه منذ عام ١٩٦٦ ، وتلج الجبهة على اجراء استفتاء يمكن شعب الصحراء من التعبير عن رأيه بحرية في جو من الأمن والسلام بمراقبة من الأمم المتحدة . ونرى جبهة البوليزاريو في إسبانيا عدوها الاستعماري الأول، وأنها - أي إسبانيا - حاولت ضم الصحراء نهائيا اليها ، مشجعة بالاخض هجرة الاوروبيين الى الصحراء والتماذج فيها ، « وأسبنة » الصحراويين ، الذين لم يفرض عليهم اللجوء . غير أن هذه المحاولات قد فشلت بسبب صمود شعب الصحراء ، بما في ذلك من وضعتهم اسبانيا في المقدمة ، من أجل خلق كيان مصطنع خاضع لأسبانيا ، وترى الجبهة أن الشعب الصحراوي قد عانى كثيرا منذ أواخر الخمسينات من القمع والتهجير ، الذي تبع الانتفاضة الكبرى لجماهير الصحراء سنة ١٩٥٨ وأوشكت على طرد المستعمر الاسباني نهائيا .

ومنذ سنة ٦٧ - ١٩٦٨ قويت الحركة المناهضة للاستعمار في الصحراء: وفي سنة ١٩٧٠ ، كانت الانتفاضة الكبرى بالعيون يوم ١٧ يونيو ، حيث قام شعب الصحراء بمظاهرات صاخبة وعنيفة ، وتدين سياسة ادماج الصحراء في التراب الاسباني . وقد استنكرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه العملية وأدانتها في قرارها الذي صدر في ديسمبر من نفس العام ، وقد قامت الجبهة بأولى عملياتها في أوائل مايو ١٩٧٣ . ومنذ ذلك الحين ، والجبهة توالى غاراتها على المستعمرين « الإسبان » وتؤثر تدريجيا على الرأي العام الاسباني ، الذي اكتشف أخطار هذه الحرب غير العادلة ، ومنذ السنة الثانية لحرب التحرير بدأت إسبانيا تلمس القوة الحقيقية لكفاح شعب الصحراء ، وكان ذلك حافزا - من وجهة نظر الجبهة - لاعلانها الذي صدر في عام ١٩٧٤ ، عن نيتها من تنظيم استفتاء تقرير المصير في النصف الأول من سنة ١٩٧٥ ، وهو ما لم يتم تحقيقه .

(١) وهي مذكرات الجبهة التسمية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، البوليزاريو الى

٢ - مفاهيم متعارضة :

وتعتبر جبهة البوليزاريو بأن ما حدث من الدول العربية المجاورة يعتبر « ضربة خنجر فى الخلف من جانب هؤلاء الاشقاء » ، وبدلا من الدعم والمساندة المنتظرة من هذه الدول المجاورة والشقيقة ، كان العكس من جانب كل من المغرب وموريتانيا ، وانه اذا كانت الحكومة الموريتانية تحرم شعب الصحراء من مساندتها ، فان الحكومة المغربية قد ذهبت الى أبعد من ذلك ، حيث مارست الضغوط من كل شيء : أولا بالضغط على المواطنين اللاجئين فى المغرب لأسباب سياسية أو غيرها ليفرض عليهم أن يكونوا آلة سياسته التوسعية ، وترى البوليزاريو أن القمع المغربى قد اتخذ بعد ذلك صورة الضغط من كل فرد أو عائلة لها أى اتجاه ازاء وطنها .. الصحراء .. بحيث يضم كل صحراوى لا يقبل أن يكون عميلا ، ضمن لائحة الاعداء .

وتجنى البوليزاريو باللوم الشديد على الملك الحسن ، من خلال التهديد الذى أطلقه فى خطابه عام ١٩٧٥ ، والذى جاء فيه : « الحرب هى المعركة الأخيرة ، التى يمكن أن يركبها الانسان ، اذا فشلت المارك الدبلوماسية كلها .. ولكن اذا هى لم تنجح ، فلم يبق لنا الا أن نخوض غمار المعركة » بل أن جبهة البوليزاريو تذهب أبعد من ذلك فترى أن فى المغرب سياسيون يعطون نزوعا وحشيا ، يظهر فى بعض الأحيان ، كما هو الشأن بالنسبة للمغاشية والنازية .

وترى جبهة البوليزاريو أن تدخلات وحدات الجيش المغربى ضد الشعب الصحراوى تتكاثر عبر الحدود ، وأن هذه الوحدات تقوم بحملات إبادة موجهة (٢) ضد الصحراويين تجاوزت الحدود . النهب ، الاغتياي ، الاختطافات هناك الحرمان عبر الحدود .

وترد جبهة البوليزاريو على المقولات المغربية بأن « الصحراويين من شعبنا » ترد الجبهة قائلة : « وهل هكذا يعامل المواطنون وحتى الرعايا ! ولماذا يخشى رأيهم ؟ وإذا كان الصحراويين مغاربة ، لماذا لا يقولونها هم أى الصحراويون - فى أول مناسبة .. وتجييب جبهة البوليزاريو على هذه التساؤلات قائلة : ان الصحراويين لم يكونوا فى يوم من الأيام مغاربة . لم يكن لهم أى تطلع لأن يصبحوا رعايا أية جلالة » .

(٢) د. جبهة البوليزاريو أن المسئول عن ذلك حتى عام ١٩٧٥ هـ. السيد المغربى أحمد
ال. م. وصفت المرحلة أن دوره معروف فى خطة الهدى من حركة .

وتضيف الجبهة قائلة : يقولون الصحراء مغربية ، لأنها عربية ومسلمة ، بحجة أن بعض القوافل المغربية مرت بها - صحابة صيف - « بحثا عن الذهب السوداني » . في عصور غابرة . والصحراء « موريتانية لأن قبائل صحراوية تنتمى الى نفس البشرى ، أو نفس الجنس - انها قضية اصطلاح - كإغلبية الموريتانيين ، أنها مغربية أو « موريتانية » لأن سكانها أقل من أن يكونوا دولتهم وحدهم » .

وترد الجبهة على الامانيد المغربية المستمدة من التاريخ قائلة : أنه من غير الصحيح أن الصحراء ، قد احتلت في يوم من الأيام من طرف المغرب . . . (وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية بأنه لا وجود لأية علاقات سيادة للمغرب على وطننا) . . . وغير صحيح أيضا ، ان الصحراويين عاجزون عن تكوين دولتهم وحدهم . . . صحيح أن الصحراويين هم عرب ومسلمون . . . ولكن بيننا وبينهم فوارق هي أكبر ما يمكن أن تكون بين شعبين مسلمين . . . المغاربة أقرب الى الجزائريين والتونسيين من الصحراويين الذين هم أقرب الى الشرق العربي وخصوصا الجزيرة « (٢) » .

وإذا كانت المغرب تعتمد على أسانيد تاريخية في تبرير تمسكها بالصحراء كجزء من التراب الوطني المغربي ، فإن جبهة البوليزاريو تعتمد على الأخرى على وقائع تاريخية لتبرير موقفها من حق تقرير المصير لشعب الصحراء قائلة : « . . . ان أحد أجداد صاحب الجلالة الحسن الثاني كان يسمى بلطف إحدائه (المجموعة المنوخشة والتي لا مأوى لها) ، فترى كيف أن المغاربة ، يشعرون بفوارقهم مع الصحراويين وقد جاءت هذه العبارة في وثيقة مغربية ، وهي لها العلويين » . كان يعرف جيدا . وبشكل واضح ، الحدود الحقيقية للمملكة ، وتقصده - أي الجبهة - هنا المعاهدة الموقعة بين السلطان محمد بن عبد الله وكارلوس الثالث ملك اسبانيا بمراكش بتاريخ ٢٨ مايو ١٧٦٧ ، والتي ينص بندها الثامن عشر على ما يلي (١) : « جلالتك يكف عن التحدث في موضوع المؤسسه ، الذي أراد جلالة الملك الكاثوليكي بنائها ، في جنوب وادي نون ،

(٢) راجع مفصل في مدكره اشبه التسمية لحزب الساحة الحمراء ووادي الذهب الى الامم المتحدة - أكتوبر ١٩٧٥ .
(١) مرجعه من القمه الأسبانية ، لعدم الدور على النص العربي للمعاهدة ، راجع : المصدر السابق .
- يطلق الأوروبيون على سكان موريسانيا مصطفاً Maures حسب المفهوم الفرنسي من حيث يطلق عليها الانجليز Moors ، أما العرب فكانوا يسمون موريسانيا : شنيقل .

أمانى المغرب العربي ، نحو وحدة أشمل . وإن الطريق الوحيد للوصول الى هذا الهدف هو الشاور بين الشعوب ، وإن الشعب الصحراوي سيسهل بدوره هذه الوحدة الضرورية ما أمكنه ذلك ، ولكنه انتظارا لذلك ، يريد أن يؤكد حقه فى الوجود وفى ممارسة حقوق ضحي بالكثير من أجل انتزاعها ، وأنه مصمم على بناء دولة مؤسسة على أسس ديموقراطية ، مستقاة من التقاليد العربية والأفريقية . وإن تأكيد حق شعب الصحراء فى تقرير مصيره والحصول على الاستقلال هو حق طبيعى ثابت لا قدرة لاي سلطة كانت أن تعتبره حقا باطلا .

٤ - أسانيد البوليزاريو :

وستتخذ جبهة البوليزاريو الى الفقرات التالية من قرارات الهيئات الدولية سواء على صعيد الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الإفريقية أو مجموعة دول عدم الانحياز :

أولا : القرار الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧٢ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي يؤكد الحق البات لسكان الصحراء فى تقرير المصير والاستقلال . كما يؤكد هذا القرار على مشروعية كفاح الشعوب المستعمرة وتضامنها ومساندتها لسكان الصحراء فى كفاحهم من أجل حق التمتع بحق تقرير المصير والاستقلال ومطالبة كل الدول بتقديم العون المادى والمعنوى الضرورى لهذا الكفاح .

ثانيا : القرار الصادر فى شهر يونيو ١٩٧٢ فى الرباط فى إطار مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الإفريقية . فقد عبر القرار عن تضامنه مع سكان الصحراء الخاضعة للنفوذ الأسباني ، وطالب أسبانيا بأن تخلق جوا من الحرية والديموقراطية بما يمكن شعب الصحراء من التمتع بحقه فى تقرير المصير والاستقلال فى أقرب وقت ، وطبقا لميثاق منظمة الأمم المتحدة .

ثالثا : القرار الذى اخذته مؤتمر القمة دول عدم الانحياز فى سبتمبر ١٩٧٢ بالجزائر ، والذي يعبر فيه عن تضامن دول عدم الانحياز مع سكان الصحراء الخاضعين للنفوذ الأسباني . وتشبثت هذه الدول الدائم بمبدأ تقرير المصير ورغبتها فى أن يطبق هذا المبدأ فى إطار يضمن لسكان الصحراء الخاضعة للنفوذ الأسباني من خلال التعبير الحر والحقيقى عن ارادتهم طغسا للنوصيات المناسبة للأمم المتحدة .

٥ - مواقف متعارضة :

وترى جبهة البوليزاريو أن التوسعيين - يقصد المغاربة - هم الذين صوتوا بأنفسهم مرارا على هذه التوصيات ، وتبنوها في بيانات عديدة خلال اللقاءات التي تمت بين دول المنطقة ، ففي ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٣ وقعت الدول الثلاث المجاورة للصحراء ، في أغادير ، على تصريح في مؤتمر القمة ، جاء فيه : « تشبث الزعماء الثلاث التابئ بمبدأ تقرير المصير والعمل على تصفية الاستعمار من الصحراء » . ويتساءل البوليزاريو عما اذا كان العقل يتصور ويقبل المنطق أن يتراجع المجتمع الدولي عن الاعتراف بهذا الحق ، وذلك بعد أن وصل كفاح شعب الصحراء من أجل انتزاع استقلاله إلى أرقى مستوى . . ويضع لنفسه ممثلا شرعيا ووحيداً هو قائد كفاحه وهي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب .

وتوجه البوليزاريو اللوم لكل من المغرب وموريتانيا دون ذكر اسميهما صراحة قائلة : « لقد حاولوا وضع محكمة العدل الدولية في فخ يهدف إلى مساندة قضية دنيئة ، وإعطاء شرعية لجريمة يهيا لها في الحفاء ، غير أن قضية المحكمة ، لم تطل عليهم الخدعة ، وأصدروا قرارهم الذي أثبت سيادة شعب الصحراء على وطنه ، وحقه في تقرير المصير والاستقلال . . فالصحراء أرض لشعب عاش مستقلا طيلة قرون ، وهو مصمم على إعادة سيادته وصيانته وحدته في هذه الأرض » .

وطالبت البوليزاريو من الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ بالتأكيد على الحق البائت للشعب الصحراوي في الاستقلال ، وأن تتحول السيادة والسلطة من الدولة المستعمرة (بكسر الميم) إلى الممثلين الحقيقيين لشعب الصحراء ، كما حذرت الجبهة جيران الصحراء من أية محاولة غير شرعية للتدخل في الشؤون الداخلية لشعب الصحراء الذي له الحق في اتخاذ الاجراءات الممكنة لاعادة سيادته والدفاع عن وحدة ترابه .

٦ - البوليزاريو والتطورات الأخيرة :

ولقد ضمت البوليزاريو تيارات سياسية وفكرية متعددة ، وأمنت قياداتها بمبادئ مختلفة ، مثل الناصرية والجزائرية والقذافية والماركسية والمادية أيضا ، وفيما يتعلق باقامة جمهورية الصحراء واستقلالها سارت التوجهات في أواخر عام ١٩٧٩ نحو هدفين : هدف سياسي . وهدف عسكري . فلى الصعيد السياسي ، تحقق للبوليزاريو نصر سياسي في شهر ديسمبر

١٩٧٩ ، حيث أعلنت لجنة الحكماء الأفريقيين ، والتي كانت قد عقدت عدة جلسات بتكليف من منظمة الوحدة الأفريقية - أعلنت في البداية اعترافها بحق تقرير الحسير للشعب الصحراوي ، ثم طالبت المغرب بسحب جيشه من الصحراء المتنازع عليها ، ثم طالبت بعد ذلك بتشكيل قوة أفريقية تحفظ النظام في الصحراء لحين تقرير الحسير .

ولم يكن هذا القرار - الذي رفضه المغرب وأيده كل من الجزائر والبوليزاريو - هو الأول من نوعه ، فقد سبقته مسيرة طويلة من الحرب السياسية والإعلامية ، بالإضافة إلى العديد من القرارات التي تركزت كلها في عام ١٩٧٩ . وكان من أبرز هذه القرارات :

١ - قرار مؤتمر القمة الأفريقي في مورتوفيا ، والذي سبقت الإشارة إليه .

٢ - قرار قمة عدم الانحياز في هافانا .

٣ - قرار لجنة تصفية الاستثمار ، من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي صوتت عليه حوالي ٨٠ دولة . وكل هذه القرارات جاءت لصالح البوليزاريو وضد المغرب ، وبالإضافة إلى ذلك ، فقد اعترفت ١٧ دولة منها دولتان عربيتان رسمياً بالجمهورية الصحراوية وأوفد بعضها سفراء ، وكان أول المعترفين : الجزائر - بنين - موزمبيق - مدغشقر - أنجولا - بوروندي - غينيا بيساو - نيجو - راوندا - كوريا الديمقراطية ، وعلون . وتجدر الإشارة أيضاً بهذا الخصوص إلى نجاح جبهة البوليزاريو في إقامة علاقات قوية مع دول المعسكر الاشتراكي واليسار الأوربي ، وخاصة الفرنسي والاسباني واليطالي . ثم مع عدد من الدول العربية التقدمية - باستثناء العراق المؤيد للمغرب حتى الآن - بل أن البوليزاريو قد حصلت أيضاً على تأييد دول عربية محافظة مثل الأردن والإمارات .

أما على الصعيد العسكري ، فقد تحولت البوليزاريو في خلال خمس سنوات فقط ، إلى أخرى ، منظمة مسلحة ، في الشمال الأفريقي ، واستطاعت تعبئة ما بين ٢٠ - ٢٥ ألف مقاتل (٥) ، لكن الأهم هو التطور الخطير في

٥- يرى المغرب ان معظم هذه القوات هي من الصحراويين . وخاصة من الطوارق وعبائل سوف "البربر" . وعبائل "بريماسا" وعبائل "الرابش" من شمال مالي . وكلهم مشابهُون في المظهر والشكل والتأديب واللغة الحسابية .

أساليب القتال والتخطيط والتدريب والتسليح ، فقد طبقت البوليزاريو أساليب حرب العصابات ، بهجمات مركزة وباعداد كبيرة - ما بين أربعة الى خمسة آلاف مقاتل في الهجوم الواحد - مستخدمين أسلحة متقدمة ، وخاصة الصواريخ أرض - أرض ، وأرض جو ، ومدفعية متوسطة وقصيرة المدى ، بالإضافة الى الأسلحة الصغيرة والرشاشات السريعة . الملاحظ هنا أن المساندة الجزائرية الليبية قد لعبت الدور الأساسى فى هذا التقدم العسكرى ، بالإضافة الى بروز الدور الكوبى والفيتنامى . وفى كل هذه التطورات المساندة البوليزاريو عربيا وأفريقيا ودوليا حدثت ردود فعل جوهرية لدى الرأى العام العالمى ، من خلال ما أثارته « الجمهورية الصحراوية المستقلة » وبشأن الاهتمام أيضا من جانب المراقبين بالشمال الافريقى بتطور الأوضاع فى الصحراء ، ذات الأهمية الجيوبوليتيكية النادرة ، حيث تمتد هذه الصحراء الغربية على ٣٠٠ ألف كيلو متر مربع ، وحيث هى محصورة بين المغرب والجزائر وموريتانيا والمحيط الأطلسى ، من محبس والجديرية شمالا الى الكويتة وتشلا جنوبا ، ومن البير الحلو والكلته شرقا الى بوجدور والداخلة والمركوب غربا على المحيط الاطلسى وهى جميعا أماكن حساسة فى حرب الصحراء .

وعلى صعيد رؤية البوليزاريو للسلام ، فقد تركزت شروطها فيما يأتى :

١ - اعتراف المغرب بحق تقرير المصير للصحراويين .

٢ - تنفيذ القرارات الدولية وخاصة تلك التى أصدرتها مؤتمرات القمة الافريقية وعدم الانحياز والجمعية العامة للأمم المتحدة .

٣ - انسحاب الجيش المغربى من كل الصحراء .

٤ - وقف عمليات الاعتقال والمطاردة التى تشنها حكومة المغرب .

٥ - دخول الحكومة المغربية فى مفاوضات مباشرة مع مملى البوليزاريو لتسوية الخلافات بينهما .

سيناريو الحاضر والمستقبل

١ - عودة الى المساعر المغربية :

يرى المغرب أن موقف الحكومة الجزائرية يتعدى معارضة سياسة المغرب وموريتانيا الى حد تهديد كيان الدولتين معا ، وهو موقف مرفوض فى العلاقات الدولية ، وبالأحرى بين الدول العربية ، حيث لو اتخذت كل دولة عربية من جارتها هذا الموقف العدائى لانفرط عقد ميثاق الجامعة العربية والوحدة العربية التى يتطلع العرب اليها .

ويحتل الجيش الجزائرى مناطق شاسعة يعتبرها المغرب جزءا من أراضيها ، بعضها الى عام ١٩٠٠ وبعضها الى عام ١٩٣٤ ، انزعمتها فرنسا وضممتها الى مستعمرتها فى الجزائر ، ثم ورثتها الدولة الجديدة سنة ١٩٦٢ ، وفى هذه المناطق على وجه الخصوص جمعت الحكومة الجزائرية من اعتبرتهم لاجئين من الصحراء الغربية تحت ستار حكومة صحراوية انشأتها فى الجزائر العاصمة وقامت بتسليم وتدريب عصابات منهم وارسلتهم الى الصحراء لقتل المخاربة ثم الرجوع الى تندوف حيث لا يتبعهم الجيش المغربى .

ويرى أحد الباحثين(٦) المقاربة أن الحكومة الجزائرية التى تنادى بالابقاء على الحدود الموروثة عن الاستعمار هى نفسها التى تبعت جنودها خلف تلك الحدود فى حين أنها تطالب المغرب وراء حدوده ، ويضيف الباحث المغربى الى ذلك قوله : ان أى أحد من العرب يخطئ حين يسمى ما يحدث فى الصحراء هو حرب عصابات وحرب تحرير ، وأنه لا يوجد فى أرض الصحراء سكان أصليون يحاربون جيش احتلال أو اقلية عنصرية مثل ما يقع فى أريتريا أو ناميا ، وأنه من الناحية الاستراتيجية هى حرب بين الجزائر والمغرب ، ومن

(٦) عبد الله الروى عضو الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية فى مذكرته الى النقيمين العرب حو. حقوق العرب 'الضربة فى صحراء المسرجمة ، فى جريدة المحرر ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ مايو - المغرب ، وهى نص الرسالة التى يث بها الباحث المذكور الى الأستاذ لطفى الحقول بالقاهرة باعتباره زعماء فى منظمات يسارية ونادى بضمائم اليسار المصرى مع الجزائر فى حرب تحرير الشعب الصحراويون -

الناحية التكتيكية هي حرب وحدات عسكرية صغيرة مجهزة أصلا في تندوف وتبعث داخل الصحراء وموريتانيا لضرب المراكز الادارية . وان المشتركين في هذه الوحدات هم عناصر من الجيش الاحباطى الصحراوى الذى خدم الاستعمار الاسبانى ومن القبائل القاطنة في الجزائر ومالى وعناصر من الجيش الجزائرى النظامى ، فهي اذن حرب جزائرية الهدف منها تفكيك الدولة الموريتانية وفصلها عن المغرب .

ان الاحتمال الوحيد غير الوارد ، هو تحقيق مبدأ تقرير المصير واقامة دولة صحراوية مستقلة عن المغرب وموريتانيا في حدودها قبل عام ١٩٧٦ ، وان من يساند ذلك - في رأى المغرب - كانه يصرح بحق « النظام ، الجزائرى - أيضا - في التوسع على المغرب » والمغرب هو ثالث دولة عربية من حيث السكان بعد مصر والسودان وهو الدولة التى تتوافر فيها العناصر المادية والبشرية لتكوين دولة حديثة متكاملة ، وأنه على القارئ العربى - حسب الرؤية المغربية - أن يتذكر أن المغرب على صعيد الحكومة وعلى صعيد الاحزاب السياسية ما فتى يقدم اقتراحات بناءة لتجنب الازمة وضمان مصالح الجميع ، وان قضية الصحراء كانت منذ سنة ١٩٥٦ وما زالت قضية وطنية مغربية فى حين أنها لا تشكل هذا المفهوم بالنسبة للجزائر .

٢ - صراع على السيادة الاقليمية :

ان صراع الجزائر والمغرب على « سيادة » شمال افريقيا ، صراع حديث ومعاصر ، بمعنى أنه بدأ عمليا منذ استقلال الجزائر فى عام ١٩٦٢ وفى ايام التالى مباشرة أى ١٩٦٣ وقعت أول مواجهة سياسية عسكرية بينهما فى حرب « تندوف الفنية بالحديد » وهى منطقة تعتبرها المغرب جزءا من اراضيها ضمنها الاستعمار الفرنسى مع أربعة أقاليم أخرى للجزائر - التى كانت مستعمرة فرنسية أيضا . وقد تحولت الحدود المغربية الجزائرية من مجال عمل مفتوح امام جيش التحرير الجزائرى خلال حرب الاستقلال ، والى كانت « وجدة » المغربية قاعدته الأساسية . ومن ميدان تعاون وامتزاج بين هذا الجيش وجيش التحرير المغربى ، تحولت الى خطوط صدام وقتال أسال كبيرا من الدماء و « العداوة » فى صفوف الطرفين . على أن معركة تندوف الأولى انتهت ايجابيا لصالح الجزائر بتسبب السيادة الجزائرية ، ثم مطالبة المغرب فيما بعد باستعادة هذه المناطق . ومنذ ذلك الحين أصبحت المواجهات محتملة على جانبى الحدود وبدأت كل دولة تبنى قوتها العسكرية وعيناها على الطرف الآخر .

وفي اواخر عام ١٩٧٩ كان ميزان القوى بين المغرب والجزائر على الوجه الآتي :

المغرب : ٢٠ مليون نسمة يمتلك جيشا قوامه ٩٨ - ١٠٠ ألف مقاتل وقوات احتياط من ٣٠ - ٥٠ ألف ويتمركز الجيش المغربي في قواعد أساسية هي الدار البيضاء - صافي - أجادير - طنجة - القنيطرة - بالإضافة الى القواعد الجديدة في الصحراء وخاصة في مدن العيون وسجارة والداخلية . ويعتمد الجيش المغربي على سلاحى الدبابات والطيران ومعظمها أمريكى وفرنسى من أنواع ف - ٥ والميراج التى حصلت المغرب عليها فى نفس العام من خلال عقده صفقات (الميراج - ٧٥ طائرة) ثم صفقة أمريكية لم يكشف عن حجمها وان كان المعروف أنها تقوم أساسا على الطائرات المقاتلة المتقدمة وعلى أجهزة الرصد والرادار الحديث التى تسمح بمسح الصحراء الواسعة .

وهكذا مضت كل من الجزائر والمغرب فى تقوية كياناتها المنفصلة بديلا من الشعور الذى كان مطروحا خلال فترتى حرب الاستقلال وما بعد الاستقلال « لوحدة المغرب الكثير » ، حتى وصلت الدولتان الى حافة حرب شاملة جديدة، يمكن أن تستنزف كل امكانياتهما الاقتصادية والعسكرية والبشرية الى حد الانهاك والاضعاف الشديدين . واذا كانت مناقشات الصراع حول تندوف - منجم خام الحديد الهائل - هي محور المواجهة المسلحة الاولى فى عام ١٩٦٣ ، فان الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) - التى كانت حتى عام ١٩٧٥ خاضعة للاستعمار الاسبانى ، قد اصبحت بعد ذلك بسنوات مطمعا لتورط أطراف اقليمية ودولية أخرى بدلا من الجزائر والمغرب . وأبرز هذه الاطراف وهي ليبيا وكوبا وفيتنام والاتحاد السوفيتى من خلال الدعم السياسى والعسكرى التسليحي لجهتة البوليساريو فى عملياتها داخل الصحراء ، فمن ناحية تمثل الجزائر خط مواجهة مباشر مع المغرب ، ومن ناحية أخرى فان المغرب تتلقى مساعدات عسكرية ودعم سياسي ومالي من اطراف أخرى عربية ودولية أهمها مصر والمملكة السعودية ثم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

ونتيجة لذلك فقد اتسعت معركة الصحراء بشكل حولها من صراع محلى اقليمى الى صراع دولى تلعب فيه القوى الاقليمية والدولية المنافسة وخاصة المعسكرين الشرقى والغربى دورا أساسيا لتصبح منطقة شمال غرب افريقيا نقطة صدام سياسى وعسكرى ، على صعيده دولى مثل القرن الأفريقى والشرق الأوسط والهند الصينية مع ما يحمله ذلك من مخاطر أساسية على السلام

واذمن الدوليين . وبقدر ما يتقدم كل من المعسكرين المتنافسين من دعم سياسي واقتصادي والاعتراف لاصدقائه المحليين ، بقدر ما يعكس ذلك من توزيع المصالح والأهداف على خريطة الصراع فيصبح طبيعيا أن يقف المعسكر الاشتراكي خلف الجزائر مصلة للجارب النورية في العالم الثالث ، وخلف جبهة البوليساريو التي تنادى بجمهورية صحراوية تقدمية ديمقراطية ، وان يقف المعسكر الامريكى الاوروبى خلف المغرب بنظامه السياسى الملكى المحافظ ، واذا كانت الاطراف الدولية المشتركة فى الصراع حول الصحراء قد أمدت طرفى الصراع بمدد هائل من المعونات العسكرية الاقتصادية ، فانها أيضا تريد التحكيم فى حدة الصراع ودرجات تصاعده حتى لا يعلن الزمام بشكل يهدد الوفاق الدولى من أساسه .

٣ - خيوط متشابكة :

وفى هذا الاطار يجب التنويه الى أن خيوط العمل بين أطراف الصراع محليا واقليميا ودوليا هى خيوط متداخلة نظرا لأن المصالح الاستراتيجية متداخلة فى الأساس ، فالولايات المتحدة الامريكية نعداى الجزائر مقابل صداقة دائمة مع المغرب ، وكذلك فرنسا واسبانيا - وهى سبب المشكلة - والولايات المتحدة الامريكية لا تريد أن تنحاز تباما الى جانب المغرب فتفقد مصالحها الاقتصادية مع المغرب فى حين أنه لا يخفى اهتماماته المتزايدة أيضا بالجزائر ، وقد وقع الاتحاد السوفيتى اتفاقية مع المغرب بمقتضاها يبيع المغرب الفوسفات الى الاتحاد السوفيتى ، ومن المعروف أن المغرب ينتج ٢٠ مليون طن من الفوسفات وهو ثانى دولة فى العالم بعد أمريكا فى انتاج الفوسفات . ومن الأهمية بمكان عدم أهمال « ارادة القوى المحلية » فى القدرة على اداة الصراع وتطوير مراحل صعدا وهبوطا ، وصولا أما الى الصدام المسلح الشامل وأما الى التسوية السلمية ، خاصة وان لهذا الصراع الى فجرته قضية الصحراء المغربية بين الجزائر والمغرب ، له أبعاد تاريخية ضمن أطار تصفية المستعمرات ، كما أن له بعد اقتصاديا هاما بحكم الرواب المعدنية والنفطية فى المناطق المتنازع عليها وله بعد استراتيجى وسياسى عميق داخل اطار نظرية توازن القوى فى شمال افريقيا وحتى السيادة والهيمنة كما سيأتى تفصيل ذلك .

وعلى الصعيد الاقليمى أيضا نجد أن الغرب ومنذ الاستقلال ، لم يعرف حتى الآن تضامنا والائتافا قيميا حول هدف أو قضية مسلما وحدته قضية الصحراء ، ويمكن أن ذلك على كافة الاتجاهات السياسية الغربية ابتداءا

من الحزب الشيوعي - التقدم والاشتراكية - ووصولاً الى حزب تجمع
الاحرار اليميني .

اما الجزائر والبوليزاريو فمهما يراهنان معاً على رصيد الانتصارات
السياسية والدبلوماسية والاعلامية التي تحققت في عام ١٩٧٩ وأيضاً على
انهيار الجبهة الداخلية في المغرب ذاته على أزمته الاقتصادية الحائقة بسبب
نزايد الانفاق العسكري وعلى الذئمة السياسي الداخلي وخاصة بين الاحزاب
النقدية تعبيرا عن السخط الجماهيري من طول المعاناة ، أما رصيد
الانتصارات السياسية والعسكرية فقد تمثل في قرارات قمة ليبرفيل عام
١٩٧٩ ولجنة تصفية الاستعمار بالامم المتحدة بالاضافة الى تطوير أسلوب
العمل العسكري داخل الصحراء ، بل داخل حدود المغرب نفسها .

غمر أن كل من المغرب والجزائر قد أعلنتا عن رغبتهما في تجنب الحرب
وضرورة الاحتكام الى الحوار السياسي للوصول الى تسوية ، وقد ألقى الملك
الحسن الثاني في منتصف نوفمبر ١٩٧٩ خطاباً شدد فيه على رغبة بلاده في
الحوار مع كل الأطراف لحل القضية ، واطلب الجزائريين بضرورة قيام حوار
فائلاً : « اذا أردتم أن نعيش في جوار منمر وأن تستمر خبراتنا البشرية
والاقتصادية ، وأن نجعل من الصحراء - حقلاً يدر خيراته على بلدينا
وحرانا ، فكونوا على مستوى المسؤولية » . وقال الملك مخاطباً رجال
الوليساريو - المطالبين بالاستقلال واقامة الجمهورية الصحراوية - :
« ما زالت أبواب المغرب مفتوحة أمامكم . وما دامت فرص النضال موجودة
فاني أدعوكم للمذاكرة - أي الحوار - وللجنوح للسلم ، أما اذا بقيتم على
موقفكم ، فاعلموا انه لن يكون لكم في يوم من الأيام أي شبر من السلطة أو
السيادة في الصحراء » . وقد جاء رد الفصل الجزائري من جانب الرئيس
الشاذلي بن جديد فائلاً : « ان مشكلة الصحراء واضحة وموقف الجزائر
يسمى مع مقررات المنظمات الدولية ، واننا نؤمن بتقرير المصير وأن
هناك بطبيعة الحال شعب صحراوي مسئول عن أرضه ، اما الحديث عن نزاع
جزائري مغربي فيو حديد خاطئ » . فحقيقة الصراع مركزة في نضال شعب
من أجل نيل حريته وتقرير مصيره ، وعندما يمثل الرئيس بن جديد عن
العلاقات بين الجزائر والمغرب ، رد قائلاً : « أن الجزائر ليست هي التي قطعت
العلاقات ، بل المغرب . . ان العلاقات يجب أن تكون «بنية على قواعد
واضحة ، وتوجد الآن مشكلة سياسية في المنطقة ، فكل ما في الأمر ان
الدولتين لم يفتتا على طريقة حله ، ولا يمكن أن يكون هناك تعاون طالما ظلت

هذه المشكلة السياسية مطروحة ، واننا نعتقد أن مشكلة الصحراء لن تحل الا بالطرق السياسية والسلمية ، فبالاسلحة لا تحل المشاكل السياسية .

٤ - التحالف الكبير داخل المغرب :

جاءت قضية الصحراء لتتوحد الشعب المغربي بكافة اتجاهاته وميوله السياسية لأول مرة منذ سنوات وتحول أطراف الصراع السياسي المغربي من المداواة التقليدية التي فرضتها الخلافات الايديولوجية والسياسية عبر سنوات صراع طويلة ، الى توحيد في الرأي فور اثارة قضية الصحراء بدءا بالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي يتزعم المعارضة المغربية وصولا الى اقرب الموالين للعرش الملكي مرورا بحزب الاستقلال في الوسط ، والامر المنير وقتها هو موقف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وهو حزب الجماهير والطبقات العاملة والمتقنين اليساريين الذي أسسه الزعيم المغربي الراحل المهدي بن بركة ، والذي عرف بمعارضته الصارمة للملك الحسن الثاني ، والذي ارتبط بروابط تقليدية بكل التجمعات الديمقراطية واليسارية في العالم كله وكان ذلك سببا في تعرض كوادره لاضطهاد واضح من السلطات المغربية عبر السنوات الأخيرة .

وقد أكدت المعارضة المغربية انها رغم علاقاتها مع النظام الحاكم الا انها تعلن تأييدها في هذه القضية الوطنية ، بل ان المعارضة المغربية للنظام الحاكم قد اعتبرت « حكام » الجزائر بأنهم يريدون هيمنة وتوسعا في المغرب العربي ودخل افريقيا على حساب المغرب ، وأن المعارضة المغربية للنظام الحاكم تؤمن بالمغرب العربي الموحد ، وهكذا ربحت السلطة الحاكمة في كسب نايب المعارضة لها . بل أن الأحزاب الوطنية المعارضة في المغرب قد خطت خطوة أوسع وتقبلت الحوار مع الملك الحسن حول الممارسة الديمقراطية .

ورغم هذا الموقف الاجتماعي المغربي حول قضية الصحراء ، واعادة توحيدها مع المغرب ، ورغم اتفاق المغرب وموريتانيا حتى عام ١٩٧٨ على تقسيم هذه الاراضي الشاسعة ، الا أن الصراع حولها أخذ ينعقد بسبب تدخل أطراف وملايسات كبيرة ، ولأسباب محلية واقليلية ودولية تهدد بتفجير المغرب الكبير ، لأن المنصر الأساسي الذي فجر الصراع الحديث حول الصحراء هو اكتشاف الفوسفات فيها بكميات ضخمة لأول مرة منذ عام ١٩٦٥ . فالقوى العظمى great powers تنظر بنزول شديد الى ثروات المنطقة .

٥ - التعادل المغربى الجزائرى :

تعتبر مشكلة الصحراء واحدة من أدق وأخطر وأعقد المشكلات التى تهدد شعوب دول المغرب العربى كله ، وقد امتلئت الاستبابات المسلحة وحوادث الحدود بين الأطراف المتنازعة ثم تدخل الأطراف الاقليمية الأخرى خلال شهر سبتمبر ١٩٧٩ - امتلئت لسكى تنذر بالدمار المغربى العربى برمته ، فالتار التى اندلعت فى المناطق الصحراوية لم تقتصر هذه المرة على المناطق المتنازع عليها بين المغرب والجزائر ، بل ان دولة أخرى هى ليبيا قد ساهمت فى الأخرى فى زيادة حدة الصراع وموريتانيا أيضا تصورت انها بخروجها من الصراع واتفاقها مع البوليساريو عام ١٩٧٩ انها يمكن أن تكون عامل تبديئة ، لكن ذلك قد انعكس على المغرب بتوجيهه ضربا قاصمة واحدة احتل بها ٩٠ ألف كيلو متر من الصحراء .

وبالرغم من ذلك فقد ساد التعادل تقريبا بين ما أحرزته كل من المغرب والجزائر فالجزائر فى قمة مونروفا فى نفس العام استطاعت أن تحقق انتصارا دبلوماسيا على المغرب ، حيث أذان مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية المغرب . وموريتانيا باتفاقها فى أوائل أغسطس مع البوليساريو انسحبت من الصراع - أو هكذا تصورت - وبعد أيام أعلن عن تشكيل جبهة لتحرير شعب موريتانيا ، والمغرب باحتلاله - أو بحسب التعبير المغربى - باستعادته للجزء المغربى من الصحراء - قد حقق بذلك نصرا حاسما فى القضية ، غير أن أرض الواقع فى الصحراء المغربية قد أوضحت أن تحقق انتصارا عسكريا حاسما على البوليساريو هو أمر صعب المنال وأن معارك الصحراء سوف تستمر ، بل وتوسع ، وقد جاءت معارك البوليساريو مع المغرب مؤخرا لتثير جدلا شديدا فى الرباط وبأنه لم تعد هناك حاجة الى توجيهه الضربات الى الجزائر .

وفى مناسبة أخرى لاحقة أعلن الملك الحسن الثانى أنه على استعداد للنهب الى آخر المسمى من أجل الاحتفاظ بالصحراء الغربية ، ثم أعرب عن اعتقاده بأنه لا تزال هناك فى الأجواء عدة فرص لاجراء حوار بين المغرب والجزائر وأوضح الملك أنه يتوقع أن يتصرف الرئيس الشاذلى بن جديد بحرية أكبر فى بلاده ، وقد جاء رد الفعل الجزائرى على الفور ، حين أعلنت صحيفة « المجاهد » الجزائرية رفض الجزائر لاقتراح الماهل المغربى قائلة أن ملك المغرب لم يدرك بعد أن الجزائر لا تباع أراضيها ، وذكرت الصحيفة أن الحسن الثانى ينكر على شعب الصحراء حقه فى الوطن ، وأن أى حوار يطرحه

ملك المغرب إنما يجب أن يتم مع شعب الصحراء • وقالت الصحيفة ان أساندة الحسن الثاني والعقول المفكرة التي تقف وراء هم المستعمرون والعنصريون والامبرياليون •

وتجدر الاشارة بهذا الخصوص الى الجهود المصرية لرأب الصدع بين المغرب والجزائر والتي جرت منذ سنوات ، وعلى وجه التحديد في فبراير ١٩٧٦ حينما كاد يحدث الانفجار وتقسع المواجهة العسكرية الشاملة بين المغرب والجزائر وتم حشد عسكري جزائري كثيف في مدينة تندوف قدر بنحو ١٦ ألف جندي تعززهم مئات من الدبابات ومدافع الهاون ٠٠٠ وحشد آخر في منطقة تغريت بالصحراء الغربية ، يقابله استعدادات عسكرية مغربية هائلة • وكادت المواجهة أن تحدث بين الجيشين العربيين لولا التحرك المصري حيث تدخلت مصر لدى الملك الحسن الذي قام بتأجيل تنفيذ قراره ، وبالفعل نجحت مصر في تطويق الموقف وأمكن في النهاية تحقيق فكرة اللقاء بالحوار •

اما على الصعيد المغربي فان المحصلة قد اصبحت في الفترة الأخيرة •

وقد جاء رد الحسن الثاني على مراحل بمثابة ضربة موجهة الى كل من موريتانيا والبوليساريو ، وفي نفس الوقت كان ذلك بمثابة تحذير نهائي الى الجزائر ، فتمتد الساعات الاولى لانتهاء التحالف المغربي الموريتاني ، أراد الملك الحسن أن يلعب لعبة التناقضات بين أجنحة النظام الجديد الحاكم في الجزائر فقد رد الملك أنه بالرغم من أن الجزائر تتحمل المسؤولية الأولى في دعم البوليساريو ، الا أن مسئوليتها فيما حدث مسئولية محدودة وان سبب الانفجار يعود الى ليبيا وكوبا ، ويرى الملك الحسن أن ليبيا قد وصلت الى البحر الأحمر عن طريق أثيوبيا وهي تريد الآن الوصول الى مياه المحيط الأطلسي •

واوضح الملك الحسن الثاني أن بلاده ستواصل القتال حتى آخر رجل من أجل حماية ترابها الوطني ، وكشف الملك النقاب عن أن كوبا تعد لتقديم مساعدات فعالة للنوار ، وأنها عبات كل امكانياتها لاثارة الاضطرابات في المغرب عن طريق دعم جبهة البوليساريو بكل ما تحتاجه من المستشارين العسكريين ، اضافة الى الدعم الليبي بالمال والسلاح لجبهة البوليساريو خاصة وأن جناحها العسكري قد انتقل من الجزائر واستقر نهائيا في ليبيا •

وعلى الصعيد الجزائري فقد وقعت خلافات داخل الجزائر وخاصة بين

آلاف جندي مغربي وهم الذين استنجدت بهم موريتانيا خلال حكم الرئيس السابق ولد داداه عام ١٩٧٧ . وتحقيقات واسعة من حدوث وتصاعد الحوادث .

وتجدر الإشارة ومنذ عام ١٩٧٥ لم يكن أحد يتصور أن بضعة آلاف من الصحراويين لا يتجاوز عددهم عشرة آلاف رجل قد أقسموا على استعادة صحرائهم ، وقد تم افتتاح مكتب لجهة تحرير البوليساريو في الجزائر ومن هناك صدرت البيانات الاعلامية . كانت الأسلحة الجزائرية تتدفق على الجبهة وقام أعضاء الجبهة بعملياتهم منذ ذلك الحين ضد المغرب وموريتانيا التي كانت متحالفة مع المغرب وقتئذ ، لكن هذا التحالف قد اندثر بعد ذلك بأربعة أعوام وأختارت موريتانيا الانحياز الى الطرف الجزائري في النزاع .

هناك سيطرة عسكرية مغربية على الصحراء ، بل أن الادارة المغربية (٨)

في شهر يوليو ١٩٨٠ كما نشرت الصحف الكويتية ان وزيرى خارجية المغرب والجزائر ميجمان لطريق مشكلة الصحراء ، بل أن محادثات سرية بين ممثلين مغاربة وجزائريين قد عقدت في مدينة جنيب خلال حفل الشجر ، وتجدر الإشارة ان موريتانيا قد استأجرت منذ نهاية أغسطس ١٩٨٠ الى جانب الجزائر صاحبة الدعم الأكبر للبوليساريو في النزاع حول الصحراء ، راجع الأحرار - الجمهورية - اعدادا - خلال عام ١٩٨٠ . وفي ١٧ فبراير ١٩٨٠ أعلنت جبهة البوليساريو في بيان أصدرته في الجزائر أن الهجوم على غربة بوجادو جوي مدببة الدول عاصم الصحراء العرصة قد أسفر عن مصرع أكثر من ٤٠٠ جندي مغربي واسقاط طائرتين مرتبتين من طراز ميراج ف ١ ، ٥ . في حين أعلن المغرب أنه تصدى في هذه المعركة للمهاجمين وحل ٣٠٩ من عناصر البوليساريو وقمر ٤٠ غربة في سباراب الجب العسكرية وأن المعاهدة الذين استشهدوا هم بسعة فقط وفي أوائل مارس ١٩٨٠ أعلن ممثل جبهة البوليساريو في باريس أن القتال المشف ما زال دائرا في الصحراء وأن قوات الدوار استولت على مدينة سورا لمدة ساعات . وفي ١٨ أبريل أعلن رسماً في الرابطة قطع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب ولبنيا على أن اعترف الحكومة اللبنانية بجمهورية الصحراء ضمن قرارات مؤس الدول العرصة في طرابلس وكانت الدول الأخرى التي ساركت في قرارات المؤس هي سوريا والجزائر والسبع اعرصة ومطعم التحرير الفلسطينية . وقد أعرب كلاً بقولة الصحراء الى بردها جبهة البوليساريو في فرد ساعده على المؤس ، في حين أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية في ١٣/٤/١٩٨٠ بأن لبيا قد زودت قرارات الرؤساء . وأن الاعتراف بجمهورية الصحراء قد أصعب بعد سعر الوفود من طرابلس . وفي ٦ مايو ذكر دات لوزاره الاعلام المغربية انه تم بدء جوب المعاهدة في جنوب المغرب في بين قوات البوليساريو ، ا ٢٢٥ من افراد حمية البوليساريو قد قتلوا في حين قتل ٢٦ من القوات المغربية . وفي ٢٥ مايو ١٩٨٠ قال من مغربي ان البوليساريو حشرت في معركة انطخ ١٥٠ قتلا كما سقط ٤٥ سارو عسكرياً من بينها غربة .

قد عادت الى الاقليم ومعنى ذلك ان القضية قد حسمت مرحليا وعمليا حتى نهاية عام ١٩٧٩ لصالح المغرب ، ولكن التابت ايضا ان سيطرة أى طرف سيطرة كاملة ومحكمة على كل مناطق الصحراء هو أمر مشكوك فيه ، وقد أكدته مؤخرا تساعد عمليات البوليساريو ، كذلك فان الحشود العسكرية بين أطراف الصراع قائمة على قسم وساق .

ومن البات أيضا أن هناك قوى خارج أطراف الصراع تريد أن تجدد دورا في المنطقة . فليبيا وكوبا لعبان دورا يمكن أن يؤثر على مجريات الأمور حيث يزيد العقيد القذافي بشدة جبهة البوليساريو وينتصها عسكريا ويساندنا سياسيا ويخلو خطابات بين الفينة والفينة بالعداء للسافر للمغرب والأييد الشديد للصحراويين وجمهوريتهم .

وعلى الصعيد الموريتاني ، فقد قررت اللجنة العسكرية في موريتانيا العودة الى الاشتراك في حرب الصحراء كخيار وحيد لاحتواء الصراعات الداخلية بين أجنحة اللجنة العسكرية منذ وقعت موريتانيا اتفاق الجزائر مع البوليساريو وانسحابها من الجزء الخاص بها من الصحراء ، وحيادها من الصراع . ويرى البعض ان اتفاق الجزائر كان مناورة مؤقتة لتحييد موريتانيا لفترة معينة تعود بعدها الى حلبة الصراع بعد أن تكون الجزائر قد مهدت وهيأت الظروف لاساعة العلاقات بين المغرب وموريتانيا .

وهناك من يربط بين انهام موريتانيا للعرب بأنه يغير بطائراته وقواته على المواقع العسكرية الموريتانية ، وبين نطاق المخطط الموضوع لافساد واساءة العلاقة بين نواكشوط والرباط ، وقد نفى المغرب اتهامات موريتانيا برمتها ومع ذلك فان الازمة لا تزال تصاعد وان أحد الجانبين لديه الإصرار التام على هذا التصاعد وعدم العودة الى العلاقات الطبيعية ، فالمغرب ينوى ضم بلعة (المغفرة) الواقعة في أقصى الجنوب من الصحراء ، وهي القرية التي قالت موريتانيا أن الطائرات المغربية قد هاجمتها ، ويعتبر المغرب أن قرية (المقبرة) هي جبر ، من وادي الذهب الذي استولى عليه المغرب عند انسحاب موريتانيا بانغوا الجزائر ، في حين أن هناك في العاصمة الجزائرية من يرى استعداد الملحة العسكرية الموريتانية للتدخل عن هذه البلعة ، وتسليمها للبوليساريو .

١٨٠٠ م. ، قام القائد اثنى الأسمى بأول دماره لاقليم جنوبي الصحراء في أوائل مارس ١٨٠٠ م. في حركته له أن الصحراء حرة لا مستعزاة عن الأراضي المرسومة . وأن سيادة المغرب هي بحدود صحراء بلجة وفتح ملحوس .

وعموما فإن العلاقات الموريتانية المغربية لم تستقر منذ انقلاب يوليو ١٩٧٨ على الرئيس مختار ولد داداه ، وانقلاب موريتانيا من الصراع المشترك وانحيازها للجزائر في الفترة الأخيرة قد أدى الى تصاعد التوتر بين موريتانيا والمغرب وهو ما سوف يجعل جبهة البوليساريو تستفيد من هذا التوتر ، ويعيد هذا للذهاب أن المغرب كانت تطالب أساسا منذ أكثر من ١٥ سنة بموريتانيا كجزء من تراب المملكة المغربية ، ثم تنازلت المغرب عن طلبها نحت ضغوط دولية وأفريقية وعربية ، وأصبحت موريتانيا بعد ذلك عضوا في الجامعة العربية . وعندما ظهرت مشكلة الصحراء كانت موريتانيا هي الدولة التي تطالب بالصحراء وتعتبرها جزءا من أراضيها ، وتعارض أى حق للمغرب فيها ، وانتقل الأمر في هذه المشكلة الى الجامعة العربية ، والى الأمم المتحدة ، الى أن اتفق الملك الحسن والرئيس السابق مختار ولد داداه على اقتسام الصحراء وعندئذ أعلنت موريتانيا سقوط طلب السيادة على كل الأراضي الصحراوية وحدها .

٧ - خروج موريتانيا من الغلبة :

وقد تطورت قضية الصحراء لتصل الى مداها بخروج موريتانيا منها نهائيا وأعلانها تخليها عن المطالبة بأى حق فى نصيبها فى الصحراء معنلة بذلك انهاء الانفاقية الخاصة بالصحراء بينها وبين المغرب . وعلى الجانب الآخر من القضية يتردد السؤال الآتى : ما هو موقف الاتحاد السوفيتى مع جبهة البوليساريو التي تتبناها الجزائر فى ظل العلاقة العضوية بين أنظمة الحكم فى موسكو والجزائر وفى البوليساريو . غير أن تطور الأحداث لم يسر على هذا النمط فالسوفيت لهم مصالحهم بالطبع التي ترجع دعم خطهم العقائدى والدليل على ذلك فيما يتعلق بقضية الصحراء - أنه عندما عقد السوفيت صفقة الفوسفات مع المغرب من حوالى أربعة أعوام وهي الصفقة التي عرفت فيما بعد بصفقة العصر - أدخلوا تعديلا فى سياستهم تجاه قضية الصحراء ، فلم يعد السوفيت يظهرون صراحة أو علانية فى القضية ، وأن كانوا يدعمون الجزائر سرا بالأسلحة التي تستخدمها قوات البوليساريو ، والسوفيت بذلك يحافظون على توازنهم فى موقفهم بين الجزائر والمغرب ، فهم سرا يؤيدون الجزائر بالسلاح ، وهم علانية لا يظهرون تأييدهم السافر ضد المغرب فى قضية الصحراء .

وقد أعلن المغرب فى عديد من المناسبات شجبه للموقف السوفيتى وأن ما يجرى فى الصحراء هو جزء من مخطط سوفيتى لحصار العالم الاسلامى بحزام يخدم مصالحه ، وأن المغرب لا يواجه مجرد منظمة صحراوية وإنما يواجه

دوايره دولية . وان البوليساريو تمتلك اسلحة متطورة للغاية تعتبر من احاد اسلحه حلف وارسو .

اما على الصعيد الامريكى فان الولايات المتحدة قد أعربت عن رغبتها فى ايجاد سوية سلمية للنزاع وأنها بصدد إقامة اتصالات على مستوى منخفض مع جبهة البوليساريو التى تحارب القوات المغربية فى الصحراء ، وبالطبع فان الولايات المتحدة هى التى تمد المغرب بالطائرات وذلك بالإضافة الى فرنسا وقد زادت الولايات المتحدة مؤخرا من مساعداتها للمغرب .

وعلى صعيد الجمهورية الصحراوية « البوليساريو » فقد تم بالفعل الاعتراف بجمهورية الصحراء من جانب العديد من الدول ، والنزاع قد جاء رد فعلها على المغرب بعدم اعترافه على الاطلاق بالتفاوض أو النقاس مع جبهة البوليساريو التى لا تمثل - وجهة النظر المغربية - الا نفسها ولا تجسد أى وجود قانونى دولى .

وعموما فقد طوى عام ١٩٨٠ أحداثه بجولات من المناقشات استمعت فيها لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ لثلاثة مواطنين من أبناء الصحراء - ومنهم مسئولون فى جبهة التحرير - حيث أكدوا أن ليبيا والجزائر وراء استمرار الازمة ، وأوضحوا أن سكان الصحراء « المغربية » أكدوا بحرية نامة هويتهم « المغربية » وانتماءهم المغربى . وان الوحدة المتلفعة والعضوية للمملكة المغربية قد فرضت نفسها منذ قرون بروابط بشرية على الرغم من النفوذ والاستعمار .

غير ان عامى ١٩٨١ . ١٩٨٢ قد شهدنا تطورات جوهرية فى المشكلة الصحراوية وخاصه حين اعترفت منظمة الوحدة الافريقية بالجمهورية الصحراوية عضو فيها وهو ما أثار ردود فعل واسعة داخل المنظمة حيث اتسمت الدول الافريقية بن مؤيد ومعارض ، أما المغرب فلا يزال يتمسك بموقفه تجاه الصحراء .

الباب الخامس

ف.أوروبا

الفصل التاسع

النزاع التركي اليوناني حول قبرص

١ - استقلال جزيرة قبرص :

فى أكتوبر ١٩٥٧ . ترك المارشال هاردينج جزيرة قبرص ، الأمر الذى جعل أهل قبرص ينتفضون الصعداء . ولقد حاول خليفته ، السير هاج فوت ، وقت اسلامة السلطة ، أن يعيد التفاهم ، الذى كان قد انقطع منذ شهور طويلة ، بين السلطات البريطانية وبين أهالى قبرص ومنذ وصوله ، وعد بأن يبحث حالة المعتقلين فى معسكرات الاعتقال ، وأن يطلق سراحهم تدريجيا . وكان اكسر دبلوماسية من سابقه ، وسرعان ما فهم أنه لا يمكنه أن ينجح دون أن يصل أولا على ابعاد مناخ عدم الثقة ، الثقيل ، والذى كان يخيم على الأهالى اليونانيين ، ويضع حدا للاتهامات بالتعذيب ، تجاه المعتقلين . ومع ذلك فان مهمه لم تكن سهلة ، وذلك نتيجة لتصلب الأتراك ، ولوقف بعض الوزراء البريطانيين ضد رئيس الأساقفة مكاريوس . وكان القبارصة الأتراك ، وبخاصة بعد أن أيدهم نظام هاردينج ، غير مستعدين للنزول عن مصالحهم . وكانت مقابلة حاكم قبرص ، مع وزير خارجية تركيا ، فى أنقرة ، فى شهر فبراير ١٩٥٨ ، فشل واضحا . أما القبارصة اليونانيون ، والذين شجعنتهم وعوده ، فانهم استمروا فى المطالبة بالغاء حالة الطوارئ ، واطلاق سراح المعتقلين ، وعودة البطريك .

وفى أثناء صيف عام ١٩٥٨ وقعت أحداث خطيرة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين . ذلك أن بعض القبارصة اليونانيون من سكان القرى تعرضوا . فى أثناء عودتهم لغراهم ، لهجوم قام به بعض القبارصة الأتراك ، وذلك قرب نيقوسيا . كما تم احراق بعض المساكن وبعض الكنائس اليونانية . وادى ذلك الى اصدار الأوامر بمنع التجول فى نيقوسيا ، وفى القرى الأخرى . وقامت السلطات بالغاء القبض على ما يزيد على ٢٠٠٠ قبرصى يونانى ، ووضعتهم فى معسكرات الاعتقال ، تفاديا لقيامهم بأعمال انتقامية .

وفى ذلك الوقت ، أعلن ماكميلان ، رئيس وزراء بريطانيا ، خطته من أجل ايجاد حل مؤقت لمشكلة قبرص . وكانت النقطة الرئيسية فيه تنص على فترة سبع سنوات ، تظل خلالها جزيرة قبرص تحت السيطرة البريطانية،

مع نوع من الاستقلال الذاتي المحلي . أما المجلس التنفيذي . الذي يرأسه الحاكم الانجليزي . فيضم اربعة وزراء من القبارصة اليونانيين . ووزيرين من القبارصة الأتراك . ويكون هناك مجلسان منفصلان : الاول للأغلبية من القبارصة اليونانيين . والثاني للأقلية من القبارصة الأتراك . ويختص كل منهما بشئون طائفته . أما الوضع المقبل للجزيرة فلا يمكن دراسته الا بعد انقضاء فترة السبع سنوات .

ولقد رفض القبارصة اليونانيون هذا المشروع . كما أن رئيس الاساقفة . بعد استشارته لعدد الجزيرة . ولأعضاء المجلس . رفضه كذلك .

وتدخل المستر سباك . السكرتير العام لحلف شمال الاطلسي . ولكن هذا التدخل لم يؤد الى أية نتيجة . أما اليونان . فانها رفضت . وبناء على اصرار رئيس الاساقفة مكاريوس . أن تشارك في المؤتمر الذي اقترحوه من أجل مناقشة المشروع الانجليزي والمعدلات التي اقترح المستر سباك ادخالها عليه . وفضلت أن تطلب . من جديد . عرض المشكلة على الامم المتحدة .

٢ - اتفاقيات زيوريخ ولندن (فبراير ١٩٥٩) :

ادى التجاء اليونان الى الامم المتحدة الى صدور قرار . من الجمعية العمومية . بالرغبة في روية . الأطراف المعنية تستمر في بذل جهودها . من أجل الوصول الى حل سلمي . وديمقراطي . وعادل . طبقا لميثاق الامم المتحدة .

ومع ذلك . فإن الحالة طلب في قبرص في منتهى الخطورة . وبشكل جعل كل البناء الدفاعي لحلف شمال الاطلسي مهددا بالخطر . بسبب سوء العلاقات بين اليونان . وفرنسا . وفي ذلك الوقت . قروب الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة العمل على التوفيق بين اليونان وفرنسا . ونحن نشعر من هذا . وبنية البحث عن حل لمشكلة قبرص . قام المندوبون اليونانيون . والمندوبون الفرنسيون . في شهر ديسمبر ١٩٥٨ . باتفاقية دبلوماسية . وبعد مفاوضات وجها النظر الأوليه . على أساس استقلال جزيرة قبرص . واستمر . إذ أمر اتحادها مع اليونان . وكذلك أمر نفسيهما بين اليونانيين والأتراك . اتفق وزيرا خارجية اليونان وفرنسا على استمرار محادثتهما في أثينا . وفي اقتره .

وفى يوم ٥ فبراير ١٩٥٩ ، وبعد اتصالات دبلوماسية عديدة ، تقابل رئيسا الوزراء ، التركي واليوناني ، ومعهما وزير الخارجية ، في زيوريخ ، من أجل تسوية تفصيل حل المشكلة . وبعد جلسات طويلة وصعبة استمرت مدة ستة أيام ، انفقوا أخيرا ، يوم ١١ فبراير ، ووقعوا على الوثائق التي تنشئ البنيان الأساسى لجمهورية قبرص ، وتقسم الوظائف الادارية والحكومية بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين فى الجزيرة .

ولقد اتفقوا فى نفس الوقت على أن تحتفظ بريطانيا العظمى ، بالمقواعد العسكرية فى قبرص ، ووقعوا على مشروعات لماهدة للضمانات ، وعلى معاهدة تحالف بين بلادهم وجمهورية قبرص المقبلة . وفى نفس اليوم ذهب أفروف وزورلو ، وزير خارجية اليونان وتركيا ، بالطائرة الى لندن ، لعرض الاتفاق على الحكومة البريطانية .

ولقد أعلن أفروف ، عند وصوله الى العاصمة البريطانية ، أن الاتفاق الذى عقد يسوى الخلافات بين حكومتى أثينا وأنقرة بشكل نهائى . ولقد كان اتفاقا يقوم على أساس التوافق ، والحل الوسط ، وصلوا اليه رغم الصعوبات الضخمة . ووجدت الحكومة البريطانية نفسها أمام الأمر الواقع ، بهذا الاتفاق اليونانى التركى ، فلم تتمكن من التراجع ، واضطرت الى الموافقة عليه ، بعد ابداء بعض التحفظات بشأن القواعد البريطانية ، والتسهيلات فى أمور المواصلات مع داخل الجزيرة ، واستخدام مطار نيقوسيا ومطار فجاجوستا .

وفى ١٥ فبراير ١٩٥٩ ، قدم رئيس وزراء المملكة المتحدة دعوة ، الى زميليه ، اليونانى والقبرصى ، للحضور الى لندن ، للمشاركة فى المؤتمر الذى سيقدر التسوية النهائية لمشكلة قبرص . ومن جانبها ، قامت اليونان وتركيا ، بدعوة رئيس الاساقفة مكاريوس ، وكذلك كوجوك ، ومستشاريهما ، لكي يوقعوا على الاتفاق باسم طوائفهما . وفى يوم ١٩ فبراير ١٩٥٩ تم التوقيع على الوثائق الخاصة بميلاد الدولة الجديدة فى لانكستر هاوس ، من جانب رؤساء وزراء بريطانيا وتركيا واليونان ، وقبلها رئيس الاساقفة مكاريوس ، بطريك قبرص ، نيابة عن القبارصة اليونانيين ، وكوجك كممثل للقبارصة الأتراك .

وكانت الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها تشتمل على :

١. **اولا :** وثيقة أساسية بشأن جمهورية قبرص ،
- ثانيا :** معاهدة ضمانات ، بين قبرص من ناحية ، واليونان ، والمملكة المتحدة ، وتركيا من ناحية أخرى ،

ثالثا : معاهدة تحالف بين قبرص ، واليونان ، وتركيا ،

رابعا : اعلان من جانب الحكومة البريطانية ، بشأن القواعد العسكرية
وضمن سلامتها ، من جانب اليونان ، وتركيا ، وجمهورية قبرص ،

خامسا : تشكيل ثلاث لجان تكلف باعداد :

أ - دستور الجمهورية .

ب - شروط نقل السلطات .

ج - الاحتفاظ بالسيادة البريطانية على القاعدتين العسكريتين
البريطانيتين في قبرص .

ولقد نصت هذه التسوية على أنه لا يجوز . بأى حال من الأحوال ،
أن تزيد الفترة الانتقالية ، الخاصة بنقل السلطات ، بما فى ذلك وضع الدستور
وتطبيقه ، على اثنى عشر شهرا ، ابتداء من يوم ١٩ فبراير ١٩٥٩ .

٣ - الجمهورية :

حين وصلت أنباء التوقيع على الاتفاقيات الى قبرص ، ساء الفرح ،
وزينت المدن والقرى بالزهور وبالأعلام . واحتفل الشعب ، فى فرحته ،
بالافراج عن ٢٠٠٠ معتقل ، كانوا محتجزين فى معسكرات الاعتقال ،
وخروجهم ، ولقد ساروا فى هوكب سمبى حتى كاندراية نيقوسيا . وفى يوم
أول مارس ١٩٥٩ ، قام أكثر من مائتى ألف شخص ، مجتمعين فى نيقوسيا ،
باستقبال مكاريوس ، رئيس الأساقفة ، بكل حماس . حين عودته الى جزيرة
قبرص ، بعد نفى استمر لمدة ثلاث سنوات .

ومع ذلك ، فان الفترة الانتقالية لم تكن أقل صعوبة من عملية ميلاد
جمهورية قبرص . فلقد تبع اتفاقات لندن مفاوضات طويلة بشأن امتداد
انساع القواعد العسكرية البريطانية ، على الساحل الجنوبي للجزيرة .
وحتى يوم ١٩ فبراير ١٩٦٠ . وهو اليوم المحدد لاعلان الجمهورية . لم يكن
هناك أى شئ ، تمت تسويته سوى انتخاب رئيس الأساقفة مكاريوس رئيسا
للجمهورية ، وكوجاك نايبا للرئيس . ولقد استمرت المفاوضات بين الرئيس
المنتخب وبين الانجليز حتى شهر مايو . وهو الوقت الذى تمت فيه أخيرا
الموافقة على الدستور ، ونمت فيه تسوية مسألة امتداد انساع القواعد
العسكرية البريطانية .

٤ - دستور جمهورية قبرص :

تتمثل النصوص الاساسية لدستور جمهورية قبرص فيما يلي :-

أولاً : دولة قبرص جمهورية ، ذات نظام رئاسي ، يكون رئيسها يونانياً ، ونائب الرئيس تركيا ، يتم انتخاب كل منهما على التوالي بواسطة الطائفتين اليونانية والتركية في الجزيرة ، بنظام الانتخاب العام ، ولفترة خمس سنوات .

ثانياً : يشرف على السلطة التنفيذية الرئيس ، ونائب الرئيس ، ويعاونهما مجلس وزراء ، يتكون من سبع وزراء يونانيين ، وثلاث وزراء أتراك .

ثالثاً : اللغات الرسمية هي اللغة اليونانية واللغة التركية .

رابعاً : يمارس السلطة التشريعية مجلس للنواب ، يتكون من خمسين نائباً ، منهم خمسة وثلاثون من اليونانيين ، وخمسة عشر من الأتراك .

خامساً : يكون للرئيس ولنائب الرئيس ، بشكل منفصل ، وسوياً ، حق الاعتراض النهائي على كل قانون أو قرار يتعلق بالشئون الخارجية ، إلا ، فيما يتعلق بمشاركة جمهورية قبرص في المنظمات الدولية ، وموانئق التحالف ، والتي تكون اليونان وتركيا كلاهما أعضاء فيها ، وبشئون الدفاع والأمن .

سادساً : يكون لكل طائفة مجلسها الطائفي ، يتكون عدد من الممثلين تقوم هي نفسها بتحديدته . ويكون من حق المجالس الطائفية فرض الضرائب والرسوم الشخصية على أعضاء طائفتها ، وتكون مختصة في كل المسائل الدينية ، وسائل التربية ، والثقافة والتعليم ، وكذلك في الأحوال الشخصية .

سابعاً : تكون الادارة من ٧٠٪ من اليونانيين ، ٣٠٪ من الأتراك .

ثامناً : سيكون للجمهورية جيش من ٢٠.٠٠٠ رجل ، يكون ٦٠٪ منهم يحدوثون اليونانية ، ٤٠٪ يحدوثون التركية .

تاسعاً : يتم انشاء بلديات منفصلة في الخمس مدن الكبرى ، بواسطة السكان اليونانيين ، وبواسطة السكان الأتراك في هذه المدن .

عاشرا : يتم عقد معاهدة ، تضمن الاستقلال ، وسلامة الاراضى ، والدستور ، بين جمهورية قبرص ، واليونان ، والمملكة المتحدة ، وتركيا . ويتم كذلك عقد معاهدة دفاع عسكرى بين جمهورية قبرص ، واليونان ، وتركيا .

حادى عشر : أمور الاتحاد الكامل ، أو الجزئى ، لقبرص مع أية دولة ، أو الاستقلال الانفصالى ، ممنوعة .

ثانى عشر : تمنح جمهورية قبرص معاملة الدولة الاكثر ودا للمملكة المتحدة ، ولليونان ، وتركيا ، ولكل الاتفاقات ، مهما كان نوعها .

ثالث عشر : تتكون المحكمة العليا من اثنين من اليونانيين ، واحد الانارك ، واحد المحايدين .

رابع عشر : القوانين والقرارات التى يعتبرها الرئيس أو نائب الرئيس على انها تميز احدى الطائفتين على الطائفة الأخرى ، تعرض على محكمة عليا دستورية ، يمكنها أن تنقض ، أو تصدق أو تعيد مثل هذا القانون أو هذه القرارات الى مجلس النواب .

خامس عشر : فى حالة عمل اصلاح زراعى ، لا يترك توزيع الاراضى الا على اشخاص من نفس الطائفة التى يكون منها الشخص الذى نزع ملكيته .

وبعد انتخاب أعضاء مجلس النواب ، فى شهر يوليو ، تحدد موعد اعلان الجمهورية بيوم ١٦ أغسطس ١٩٦٠ . وانتهى الحكم البريطانى على جزيرة قبرص عند منتصف ليل ١٥ أغسطس . وبعد بضع دقائق استلم رئيس الاساقفة ، مكاريوس ، رسميا ، وأمام ممثل الشعب ، سلطانة كاؤل رئيس للجمهورية . ودخلت قبرص فى شهر سبتمبر عضوا فى الأمم المتحدة . ثم انضمت فى شهر مارس ١٩٦١ الى مجموعة الكومنولث البريطانى .

معاهدة الضمان وتأثيرها على الأوضاع في قبرص

اضطرت بريطانيا ، بعد تطور الأوضاع في الجزيرة الى منحها (١) الاستقلال وذلك في عام ١٩٥٩ بالاشتراك مع اليونان وتركيا ، طبقا لمعاهدة زيوريخ عام ١٩٥٩ (٢) ولندن عام ١٩٦٠ .

وفي ١٧ فبراير ١٩٥٩ كان قد عقد مؤتمر آخر بين رؤساء وزارات بريطانيا واليونان وتركيا والرئيس مكارديوس ممثل قبرص وقتئذ وتمت الموافقة على النقاط التالية :

- ١ - اعتبار مؤتمر زيوريخ قاعدة أساسية لتسوية المشكلة القبرصية .
- ٢ - عقد معاهدة تضامن بين بريطانيا وتركيا واليونان وجمهورية قبرص .
- ٣ - عقد تحالف بين اليونان وتركيا وقبرص .
- ٤ - السماح لبريطانيا بامتلاك قواعد عسكرية في منطقتين من الجزيرة .

١ - معاهدة الضمان سنة ١٩٦٠ :

في ١٦ أغسطس ١٩٦٠ تم التوقيع على معاهدة الضمان في نيقوسيا بين جمهورية قبرص من جهة وبريطانيا واليونان وتركيا من جهة أخرى ، ووفقا لهذه المعاهدة ضمنت هذه الدول استقلال قبرص وسلامتها ، وأهم ما جاء فيها :

(١) حمدي حاض ، المشكلات الحالية للحامزة ، القاهرة ، الدار اللمة للطباعة والنشر .

١٩٦٦ م من ٤٣٨ - ٤٥٥ .

Zurich Agreement to Independent", in : the World Today, Vol. 10, No. 12 December 1960, p. 531.

أولاً : تتولى جمهورية قبرص صيانة استقلالها ووحدتها الإقليمية وأمنها وكذلك احترامها لدمستورها . وتعهد بعدم اشتراكها كلياً أو جزئياً فى أى اتحاد سياسى أو اقتصادى مع أى دولة كانت ، ووفقاً لذلك فإنها تعلن منع أى نشاط من شأنه أن يشجع بصورة أو بأخرى الاتحاد مع أى دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة .

ثانياً : تتعهد اليونان وتركيا وبريطانيا بضمان استقلال الجمهورية القبرصية الذى قرره المادة الأولى من المعاهدة الحالية وتضمنت الاستقلال والسلامة الإقليمية وأمن الجمهورية القبرصية والذى قرره المواد الأساسية فى الدستور . وتعهد هذه بمنع أى نشاط مباشر أو غير مباشر يهدف الى اتحاد قبرص مع أى دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة .

ثالثاً : تتعهد الجمهورية القبرصية واليونان وتركيا على احترام المناطق الواقعة تحت السيادة البريطانية منذ تأسيس الجمهورية القبرصية وضمان استخدام وتمتع بريطانيا بجميع حقوقها فى الجزيرة .

رابعاً : فى حالة خرق نصوص هذه المعاهدة تتعهد اليونان وتركيا والمملكة المتحدة بالتشاور معها لضمان مراعاة هذه النصوص .

خامساً : تصبح المعاهدة سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها .

وتجدر الإشارة الى أنه قد وقعت فى نفس الفترة معاهدة التحالف (٢) بين اليونان وتركيا وجمهورية قبرص فى نيقوسيا فى ١٦ أغسطس ١٩٦٠ وكانت أهم تقاطعاً ما يلى :

١ - تتعهد الاطراف المتعاقدة بالتعاون للدفاع المشترك والتشاور معاً للمشاكل التى يتطلبها هذا الدفاع .

٢ - تتعهد الاطراف المتعاقدة بمقاومة أى هجوم أو عدوان مباشر أو غير مباشر لاستقلال أو الوحدة الإقليمية للجمهورية القبرصية .

٣ - تنشأ قيادة عليا ثلاثية في الجمهورية القبرصية لتحقيق الهدف من هذا التحالف •

٤ - يتولى القيادة العليا الثلاثية بالتناوب لمدة عام واحد : ضابط يوناني وتركي وقبرصي •

٥ - تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها •

وقد اعتبرت تركيا أن هذه المعاهدات هي الأساس الملائم والسليم لتنظيم العلاقة بين الطائفتين التركية واليونانية ، كما اعتبرت تركيا أن معاهدة الحماية الموقعة وفقا لاتين الاتفاقيتين تمثل ضمانا لها من جانبها في مواجهه أى عدوان من جانب القبارصة اليونانيين أو اليونان نفسها • غير أن تركيا في الفترة التالية للصراع أخذت تنادى بتقسيم الجزيرة ، أما اليونان فكانت تهدف الى ضم الجزيرة لها في حين أن الجمهورية القبرصية أرادت ان تبقى مستقلة •

٢ - تأثير معاهدة الضمان على اوضاع قبرص :

ولقد رحبت الحكومة اليونانية بالاتفاقية لما لها من أثر في تخفيف حدة النزاع الذي استمر سنوات طويلة خاصة وأن الأسقف مكاريوس وافق عليها، ونصت هذه المعاهدة والتي صدقت عليها كل من بريطانيا واليونان وتركيا - على ضمان استقلال الجزيرة بشرط ضمان وجود قساعتين استراتيجيتين لبريطانيا في قبرص • ويرى أندرياس باباندريو في كتابه (٢) Democracy at the Gunpoint بأنه على الرغم من أن بريطانيا كانت واثقة من أنها ستجلب يوما من جزيرة قبرص إلا أنها كانت تحرص على الإبقاء على قاعدة عسكرية في الجزيرة لمواجهة النواجد العسكري السوفيتي(١) ولحماية مصالحها في الشرق الأوسط • وفي نفس الوقت كانت بريطانيا تحرص على عدم قيام وحدة بين اليونان وقبرص لأن هذه الوحدة ستقلب ميزان القوى في منطقة البحر المتوسط •

Papandreou, Andreas : Democracy at Gunpoint "The Great Front" Penguin Books with Andre Deutsch, 1973 pp. 130-140. (٢)

(٢) راجع • دكتور اسماعيل صبرى معناه • الوجود السوفيتي في البحر المتوسط ، في : الرسالة المولده - العدد ٢٨ • أبريل ١٩٧٧ ص ٦ - ٢٥

ونصت المعاهدة على الاعتراف بوجود جماعتين هما الجماعة اليونانية التي تضم القبارصة من أصل يوناني ولهم لفتهم ولهم حق ممارسة شعائر الديانة الأرثوذكسية ، والجماعة التركية التي تضم القبارصة من أصل تركي ولهم لفتهم التركية وتقاليدهم المنبثقة من الاسلام ، وأن يختار رئيس الجمهورية من بين الجالية اليونانية ، أما نائب رئيس الجمهورية فيكون من بين الجالية التركية ، وتكون العلاقة بين الرئيس ونائبه ، ليست مثل النظام الرئاسي المتبع في الولايات المتحدة الامريكية حيث يتولى نائب الرئيس السلطة في حالة وفاة الرئيس أو عدم قدرته ، وإنما نص الدستور القبرصي على أنه في حالة وفاة الرئيس أو عجزه فإن مهامه يتولاها معها الرئيس ونائب الرئيس في المجلس النيابي المنتخب (المادة ٣٦ من الدستور القبرصي) ، وهو ما يوضح طبيعة نظام الحكم في قبرص من أن اختيار رئيس الجمهورية يتم مستقلا عن نائب الرئيس ، فالرئيس ينتخب بواسطة القبارصة اليونانيين ونائب الرئيس ينتخب بواسطة القبلوصة الاتراك وسلطات كل منهما تتم بالتعاون والتنسيق حيث يقوم الرئيس بانتخاب سبعة من الوزراء ، ويقوم نائب الرئيس بانتخاب ثلاثة من الوزراء (المادتين ٤٨ ، ٤٩ من الدستور القبرصي) ، ويكون لكل من الرئيس ونائبه سلطة الاعتراض على القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء فيما يخص الشؤون الخارجية والدفاع والامن (المادة ٥٠ من الدستور القبرصي) .

أما المجلس النيابي فيتكون من ٥٠ عضوا ينتخب القبارصة اليونانيون ٧٠٪ منه وينتخب القبارصة الاتراك ٣٠٪ منه ، ويتولى رئاسة هذا المجلس أحد القبارصة اليونانيين ، ويكون نائبه من القبارصة الاتراك ، وقد تضمنت الاطراف الثلاثة (اليونان وتركيا وبريطانيا) بتنفيذ دستور سنة ١٩٦٠ وأن أي تعديل فيه يجب أن يتم بناء على موافقة جميع الاطراف المعنية ، وقد نصت معاهدة الضمان التي وقعتا كل من بريطانيا واليونان وتركيا عام ١٩٦٠ على أن هذه الدول الثلاثة تضمن سلامة واستقلال الجزيرة وسلامة أراضيها وبالتالي يكون من حقها أن تتخذ اجراء يتم تنسيقه بينها أو تقوم به إحدى هذه الدول عقب مشاورات مسبقة بين الدول الضامنة لاسعادة الوضع الراهن في دستور الجمهورية القبرصية ، ورغم هذا الاستقلال فإن التوتر والصراع بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك قد استمر .

وعموما فإن هناك ملامح رئيسية للمراحل التي مرت بها المشكلة القبرصية منذ ظهورها على مسرح السياسة الدولية ، سواء قبل استمرارية الجزيرة أو في الفترة اللاحقة للاستقلال مباشرة .

ويمكن إبراز هذه الملامح - وخاصة تجاه وجهتي النظر المختلفتين - اليونانيين القبارصة والانراك القبارصة ، وعلى صعيد الصراع الطائفي ، وفي ردود الفعل المختلفة عن الدستور والمطالبة بتعديله - يمكن إبراز ذلك في التفسيرات الآتية :

ان هذه العنرة قد اسمت بأن السبب الأساسي في الصراع الطائفي انبا هو العرض الذي كان قد تقدم به منذ أكثر من عشر سنوات (٩) مضت - بول - ملك اليونان الى الحاكم البريطاني من أجل اقامة اتحاد مع قبرس وعلى الرغم من رفض بريطانيا لهذا الاقتراح ، الا أن مكاريوس أعلن وقتئذ - أي في عام ١٩٥٠ - أن ٩٥٦ في المائة من القبارصة يفضلون الاتحاد مع اليونان ، ثم تكونت المنظمات السرية ، وعلى رأسها منظمة «ايوكا» للكفاح من أجل الانضمام الى اليونان - union with Greece - مما دفع الانراك القبارصة الى اعلان معارضتهم لهذا الاتحاد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فضلاً عن مطالبتهم بتقسيم الجزيرة التي يشكلون ١٨ في المائة من سكانها ، بينهم وبين اليونانيين القبارصة ، أي أن رفع شعار الاتحاد مع اليونان ، كانت له اثار تراكمية على المشكله الطائفية . وتشهد الانراك القبارصة في ضرورة وجود نوع من الاستقلال الذاتي لهم ، وجاءت اتفاقتا زيورخ ولندن الموقعتان في فبراير ١٩٥٩ لتنظما العلاقة بين الجانبين داخل قبرص ، بالإضافة الى تنظيم علاقة قبرص بكل من بريطانيا وتركيا واليونان اذ بمقتضاها تم اعلان استقلال قبرص في أغسطس ١٩٦٠ .

وعلى الرغم من أن اتفاقتي زيورخ ولندن كانتا الأساس في اعلان استقلال قبرص وتنظيم العلاقة بين الجانبين اليوناني والتركي داخل قبرص ، وكذلك علاقتها في مواجهة الدول الثلاث المعنية بها ، الا انها كانت السبب الأساسي في تفجر الحوادث الدامية بين الطائفتين ، وتوتر العلاقات بين كل من تركيا من جانب ، واليونان وقبرص من جانب آخر ، منذ عام (٦) ١٩٦٣ .

٣ - وجهة نظر اليونانيين القبارصة :

(١) ترى وجهة نظر اليونانيين القبارصة أن هاتين الاتفاقتين قد

(٥) ، كان دلب على وجه التحديد في ٢٧ يوليو ١٩٤٧ .
Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem" (٦) ، راجع في تفصيل ذلك :
O.M. Michalas S.A. Press 1975, Athens.

أججفتا بحقوقهم لصالح الاتراك القبارصة فيبينما تبلغ نسبة هؤلاء ١٨ في المائة من السكان ، الا أنهم حصلوا على نسبة تختلف كثيرا عن حجمهم ، الا وهي ٣٠ في المائة في الخدمات المدنية ، وعلى نفس النسبة في المقاعد البرلمانية ، بالإضافة الى ٤٠ من المائة في الجيش والشرطة ، وتعيين نائب رئيس للجمهورية من الاتراك مع تمتعه بحق الاعتراض مثل رئيس الجمهورية ، على أى قانون أو اقرار يتعلق بالشئون الخارجية أو الدفاع أو الأمن •

(ب) يرى القبارصة اليونانيون أيضا أن هذه الاتفاقيات فرضت عليهم وأنهم لم يشتركوا في وضعها ، وبالتالي يمتد انتقادهم الى الدستور الذي وضع طبقا لهما وخاصة فيما يتعلق بمعاهدة الحماية الموقعة بين قبرص وكل من بريطانيا واليونان وتركيا •

وقد عبر الرئيس مكاريوس عن هذا المعنى في التصريحات التي أدلى بها في يوليو ١٩٦٣ فأوضح أن جمهورية قبرص نشأت من اتفاساقتي زيورخ ولندن ، ولكن مستقبلها يجب أن يتحدد طبقا لارادة شعبنا ، وبالتالي يجب أن يعمل الدستور بحيث تلقى المواد التي لا يمكن تنفيذها ، وبالفعل تقدم في ٣ نوفمبر عام ١٩٦٣ - ثلاثة عشر اقتراما الى نائب رئيس الجمهورية القبرصى لتعديل بعض مواد الدستور •

٤ - وجهة نظر الاتراك القبارصة :

(أ) انصرفت وجهة نظر الاتراك القبارصة الى أن هاتين الاتفاقتين تمثلان الأساس الملائم والسليم لتنظيم العلاقة بين الطرفين ، كما أنها تقدمان أسس أية تسوية مستقبلية لمشكلة قبرص •

(ب) ان اتفاقية زيورخ قد نصت صراحة على استبعاد الاتحاد السكلى والجزئى لقبرص مع أية دولة أخرى ، أو انقسامها الى دولتين • وبالتالي يرى القبارصة الاتراك ، ان من حقهم المطالبة بالانفصال والاستقلال الذاتى ، فى مواجهة رفع القبارصة اليونانيين لشعار الاتحاد مع اليونان •

(ج) ان معاهدة الحماية الموقعة طبقا لهاتين الاتفاقتين تمثل ضمانا لهم من جانب تركيا فى مواجهة أى عدوان من جانب القبارصة اليونانيين أو اليونان نفسها • ولتلافى هذا الاختلاف فى وجهات النظر ، وحسما للاشتباكات التى نشبت بين الطائفتين ، فان مجلس الأمن قد رأى أن تتضمن مقدمة قراره الصادر فى ٤ مارس ١٩٦٤ الاشارة الى معاهدة الضمان الموقعة عام ١٩٦٠ ،

بالإضافة إلى المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تقضى بامتناع الدول الأعضاء عن التهديد أو استخدام القوة في مواجهة دولة أخرى .

وقد نص هذا القرار على إرسال قوات دولية لحفظ السلام لفترة ثلاثة شهور ، بالإضافة إلى تعيين مبعوث دولي . وقد وقع الاختيار على السفير الفنلندي لدى السويد أولا ، ثم دكتور « جالو بلازا » من أكوادور بعد ذلك ، والملاحظ أن هذه الفترة قد تميزت بالنشاط الدولي الواضح من أجل إيجاد حل لمشكلة قبرص عن طريق قوات المنظمة الدولية وليس عن طريق قوات تابعة لحلف شمال الأطلسي كما اقترحت الحكومة الأمريكية .

حلف شمال الاطلنطي ومشكلة قبرص

١ - الولايات المتحدة وتركيا والمشكلة :

ارتبطت قضية قبرص بأثنين من أعضاء حلف شمال الاطلنطي وهما تركيا واليونان ، غير أن هذا الحلف لم يتمكن من البت في فض هذا النزاع ، كما أن مجهودات الأمم المتحدة قد فشلت هي الاخرى في ايجاد حل لهذه المشكلة ، ولم يكن هناك أى تغيير في وجهة نظر تركيا تجاه حلف الاطلنطي قبل انفجار الحوادث في قبرص في عام ١٩٦٣ ، كذلك فإن العلاقات التركية الامريكية كانت قد تأثرت الى حد ما بالتغير النسبي في تركيا عام ١٩١١ ، بعد صدور قانون الحريات من قبل المجلس الوطنى التركى ، الذى سمح للأفكار اليسارية بأبداء رأيها على الصعيدين الداخلى والخارجى .

أما من حيث العلاقة بين تركيا واليونان ، فقد كانت طبيعية^(١) قبل انفجار الحوادث في جزيرة قبرص . الا أن هذه العلاقات لم تدم طويلا نتيجة لقرار الرئيس مكارىوس بتعديل دستور عام ١٩٦٠ . وعقب ذلك صرح عصمت انيونو رئيس الوزارة التركية وقتئذ قائلا : « ان هذا القرار يخالف معاهدتى زيوريخ ولندن ، وان تركيا سوف تأخذ على عاتقها حماية الاتراك فى الجزيرة » . وأضاف قائلا : « ان تركيا لا نلجأ الى التدخل العسكرى قبل المشاورة والمناقشة مع الدول الضامنة للاتفاقيات الدولية » .

كذلك فقد اقترح انيونو انشاء نظام فيدرالى لإدارة الجزيرة ، وأشار الى اخفاق معاهدة لندن قائلا : « ان هذه المعاهدة غير ملائمة فى الوقت الحاضر لأنها وجدت قبل اشاعة السلام والأمن فى الجزيرة ، وان الحكومة التركية تؤيد شرعية المعاهدات الدولية التى أوجدت جمهورية قبرص وان المعاهدات الدولية لا يمكن ابطالها من جانب واحد » .

(١) ويذكر حماس هذه العلاقات الشدية بين تركيا واليونان من تصاريهم المتبادلين وقتئذ . وعلى سبيل المثال فقد أعلن الحزب الجورجى وجودت سيميكى رئيس الأركان العام فى مؤتمر حلف شمال الأطلسي ، وحدث فى ٢٠ مارس ١٩٦٣ بأن تركيا واليونان هما الدولتان الوحيدتان على طرق الحرب .
راجع فى تفصيل ذلك .

أما رد فعل بريطانيا على ذلك فقد جاء فى صورة ارسالها فرقة عسكرية تعزى ل قواتها فى قبرص ، وصرح رئيس وزراء بريطانيا قائلا : « ان تدخل بريطانيا فى المشكلة القبرصية هو لمنع انفجار الحرب بين تركيا واليونان ، وان بريطانيا غير مستعدة لتحمل هذا العبء مدة طويلة » . وفى نفس الوقت ارسلت بريطانيا مذكرة الى مجلس الأمن للاجتماع فورا لبحث هذا الموقف ، وقد خاطب يوثانت كلا من اليونان وتركيا وقبرص لمنع أى عمل من شأنه أن يؤدى الى نشوب الحرب ، وقال رئيس الوفد التركى فى لندن أن الرئيس مكاريوس بنى وجهة نظر الجانب اليونانى فى قبرص ، وأنه فى حالة انسحاب القوات الضامنة لاستقلال الجزيرة ، فان الشيوعيين هم الذين سينيظرون على الموقف فيها ، خاصة وأن ٣٧٪ من اليونانيين فيها ينضمون تحت لواء الحزب الشيوعى ، فان قبرص مهددة بأن تكون أكوبا ثانية (٢) .

وبناء على طلب تركيا ، عقد مجلس حلف شمال الأطلسى اجتماعا فى لاهاي فى شهر مارس ١٩٦٤ ، وأعطى مجلس الحلف تعليماته الى سكرتير عام الحلف بأن يبذل مساعيه الحميدة للتخفيف من حدة الحرب بين اليونان وتركيا بشأن جزيرة قبرص ، وعقب زيارته لكل من اليونان وتركيا ، صرح سكرتير عام حلف شمال الأطلسى قائلا : « ان جميع الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلسى ترى أنه يتعين على حكومتى اليونان وتركيا أن تؤيد وبساطة الأمم المتحدة فى قبرص ، وان على الحكومتين أن تدركا بأن الحلف القائم بينهما يضع الحلف فى موقف خطير فى منطقة حيوية له » .

وفى بيان مجلس الحلف ، اجللت الدول الأعضاء قضية قبرص الى هيئة الأمم المتحدة ، وجاء فى بيان الحلف ما يلى : « ان دول حلف شمال الأطلسى ستكمل جهودها لجسم الحلف بين الأطراف المتنازعة فى الحلف ، وفقا للمادة الأولى من معاهدة الحلف ، وقرار مجلس وزراء الحلف فى عام ١٩٥٦ . فى فض المنازعات بين الدول الأعضاء » (٣) ، وما يجدو ذكره بهذا الخصوص أن نفس المادة الأولى من حلف شمال الأطلسى قد نصت على أن : « تتعهد أطراف

(٢) حمدي حائل ، المشكلات الملته الماصرة ، مرجع سابق . ج ١ - ٤٥٠ - ٤٦٠ .

(٣) أحمد نور التمسى ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية - دار

الحرية للطباعة - بغداد - ١٩٧٥ ص ١٩٧٤ نقل عن

The Turkish Year book of International Relations 1964, p. 213.

المعاملة بما ورد في ميثاق الأمم المتحدة بأن يعملوا على تسوية جميع المنازعات الدولية التي يكونون مشتركين فيها بطرق سلمية ، وبكيفية لا تؤدي إلى تعكير صفو السلم أو الأمن الدوليين ، ولا تناقض مبادئ العدالة ، وأن يمنحوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد أو استعمال القوة بأية كيفية لا تتفق مع أغراض الأمم المتحدة » . وهكذا عمل حلف شمال الاطلسي في هذه الفترة على أن تكون جهوده في تسوية مشكلة قبرص متوافقة مع الجهود الرامية إلى إحالة هذه المشكلة إلى الأمم المتحدة .

وفي إطار التطورات السياسية لمشكلة قبرص أيضا وقتئذ على صعيد حلف شمال الاطلسي - فقد أرسل الرئيس الأمريكي جونسون مبعوثه الشخصي إلى أنقرة في فبراير ١٩٦٤ ، واتفق المبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي مع الرئيس عصمت اينونو على أن تتم المشاورة وتبادل الآراء فيما بين الدولتين (تركيا والولايات المتحدة) ، وكرر المبعوث الأمريكي قرار حكومته بشأن حل القضية القبرصية . وصرح ويليام فولبرايت ، عضو الكونجرس الأمريكي ، والذي كلف من قبل الرئيس الأمريكي لتقصي الحقائق بين تركيا واليونان ، صرح قائلا : « أنه من المهم الذي لا شك فيه أن تنتهي أعمال العنف في قبرص ، غير أن ذلك ليس جزءا من برنامج مهمتي ، بل أن برنامجي ينصب على علاقة دول حلف شمال الاطلسي بهذا الموضوع » . وبعد مقابلة بين فولبرايت ورئيس الوزراء البريطاني أذيع بأن وزارة الخارجية الأمريكية أختت تؤيد وجهة نظر اليونان في قضية قبرص ثم زار فولبرايت تركيا وقابل رئيس وزرائها ، وأكد له بأن الكونجرس الأمريكي ينظر قلق إلى حلفاء وأصدقاء أمريكا ، الذين يهتمون بشئونهم الخاصة ولا يراعون السلم في العالم الغربي ، وأشار فولبرايت إلى أن الولايات المتحدة اقترحت ترحيل السكان الأتراك الموجودين في جزيرة قبرص بهدف الحفاظ على السلم والأمن في حوض البحر المتوسط . وقد أحدث هذا الطلب قلقا بالغيا في الأوساط التركية التي أجابت فولبرايت بأن الحل الذي تراه هو الفصل بين الجزء التركي والجزء اليوناني .

أما رد الفعل السوفيتي حول ذلك فقد جاء في تصريح خروشوف ، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي وقتئذ ، بأن الدول الغربية هي التي وضعت قبرص في حالة متازمة ، لأن من مصلحة هذه الدول تحويل الجزيرة إلى قاعدة ذرية .

وفي مارس ١٩٦٤ زار عصمت اينونو ، رئيس وزراء تركيا

واشنطن ، واجتمع مع الرئيس جونسون ، وعقب الانتهاء من المحادثات صدر بلاغ مشترك جاء فيه : « يؤيد الطرفان تقوية الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة لاعادة السلم والأمن في الجزيرة ، ويؤكدان احترامها لجميع الاتفاقيات القائمة » ولنفس الغرض ، أرسل الرئيس جونسون مبعوثه الشخصي الى اليونان ، وقدم دين أتشيسون (المبعوث الشخصي) عدة اقتراحات لحل المشكلة القبرصية ، وقد جاء في هذه الاقتراحات :

- ١ - اتحاد قبرص مع اليونان .
- ٢ - ان تتخلى اليونان عن جزر الدوديكانيز لتركيا التي تعتبر قريبة لسواحل الأناضول التركية .
- ٣ - تعيين قاعدة عسكرية تركية في قبرص .
- ٤ - تمويض القبارصة الأتراك الذين يفادرون الجزيرة أو يريدون البقاء فيها .

غير أن الاشتباكات تجددت بين الطائفتين التركية واليونانية في الجزيرة ، على منتصف مارس ١٩٦٤ ، وعلى أثر ذلك اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف شمال الاطلنطي في لاهاي ، وصرح دين راسك عقب الاجتماع قائلا : « ان نشوب حرب بين اليونان وتركيا أمر مستبعد ، وان حلف شمال الاطلنطي لن يتدخل في موضوع قبرص ، وان هذا الأمر متروك لهيئة الأمم المتحدة » وقد وافق وزيرا خارجية تركيا واليونان على أن يخص السكرتير العام حلف شمال الاطلنطي بالمشكلة القبرصية ، فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بدول الحلف المتصلة بالمشكلة . وفي أواخر مارس أصدر مجلس النواب القبرصي قرارا بدعوة الرجال للخدمة العسكرية في الحرس الوطني ، لانشاء قوة مسلحة ، غير أن نائب الرئيس مكاريوس اعترض على هذا القرار مما دفعه

(٤) بقى هذه الرسالة سرية حتى عام ١٩٦٦ عندما تسرب قسم منها الى الرأي العام عن طريق الصحافة التركية . راجع في تفصيل ذلك : — Ulman, A.H. & Dekejian, "Changing Patterns in Turkish Foreign Policy 1959-1967", in : ORBIS. XI No. 3, 1967, University of Pensylvania, pp. 70-78.

راجع في تفصيل ذلك : أحمد توري النميمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ص ص ١٧٩ - ١٨٢ .

مكارثيون: الى أين، ولكن: بأن الدستور لم يعد قائما وان نأثبه أيضا لم يعد نائبا، وعقب ذلك صرح رئيس وزراء تركيا قائلا: « ان دولتي ستحمي الأتراك القبارصة اذا لم يتيسر الاحتفاظ بحقوقهم بالوسائل السلمية والاجراءات الدولية الجارية اتخاذها ، وان قرار التجنيد المذكور مخالف لاتفاقيات زيورخ ولندن » . وعقب ذلك أصبحت القوات القبرصية في حالة استعداد قصوى لمواجهة الأسطول التركي ، الذي كان مرابطا في الإسكندرية على بعد ١٢٠ ميلا من قبرص . ونتيجة لذلك فقد دعا الرئيس جونسون رئيس وزراء تركيا الى واشنطن للتحديث معه ، كما دعا أيضا رئيس وزراء اليونان للعرض نفسه . غير أن الرأي العام التركي لم يكن راضيا عن هذه الدعوة ، لانهم اعتبروها مؤامرة من الولايات المتحدة لمنعهم من التدخل لحماية معاهدتي زيورخ ولندن » .

وفي نفس الوقت ابطلت الولايات المتحدة الامريكية كلا من الحكومتين التركية واليونانية بأن الحكومة الامريكية سوف تتخذ اجراءات معينة للحد من وقوع حرب بين دولتين من دول أعضاء حلف شمال الاطلسي ، وأعلنت بأنها سوف تضع الأسطول السادس الامريكي في البحر المتوسط لمحاورة الجزيرة . وزاء قرار تركيا بالتدخل في الجزيرة ، فان الرئيس جونسون بعث برسالة الى عصمت اينونو رئيس وزراء تركيا في ٥ يونيو ١٩٦٤ ، وقد اعتبرت هذه الرسالة بمثابة وثيقة رسمية في العلاقات التركية الامريكية ، ونقطة تحول بين الدولتين منذ الحرب العالمية الثانية . وجاء في رسالة جونسون - التي كسفت النقاب عن خيبر منها عام ١٩٦٦ (١) - جاء ما يلي : « ومن جهة أخرى أهذا الرئيس ، ففتحوا مجبرون على أن نلفت أنظاركم الى الزاماتكم في حلف شمال الاطلسي ، ويجب أن تدركوا جيدا: بأن التدخل في قبرص سيؤدي الى وقوع حرب بين تركيا واليونان » . وان وزير خارجيتنا دين راسك قد أوضح في اجتماع مجلس حلف شمال الاطلسي الأخير في لاهاي : بأنه يجب فهم عدم وقوع حرب بين تركيا واليونان بكل معنى الكلمة . ان الانضمام الى الحلف معناه عدم قبول فكرة الحرب بين الدول الأعضاء فيه ، وكما أن كلا من ألمانيا وفرنسا قد دفنتا بعضهما الذي دام قرنا من الزمن ، لالتزامها بحلف شمال الاطلسي ، فيجب أن ينتظر نفس الشيء من تركيا واليونان ، وأضاف جونسون قائلا في رسالته الى عصمت اينونو : « ان تدخلكم العسكري في جزيرة قبرص بدون موافقة الدول الأعضاء في حلف شمال الاطلسي قد ينتج عنه تدخل سوفيتي في المشكلة ، وبهذا الحصوص فان الدول الأعضاء في الحلف سوف لا تدافع عن تركيا » .

وقد أجاب الرئيس اينونو على رسالة جونسون قائلا : « جاء في قسم من رسالتكم بأنه نتيجة لتدخل السوفيت في قبرص فإن دول حلف شمال الأطلسي لا تدافع عن تركيا ، ولكن المبادئ الأساسية للحلف تخالف ماذهبتم اليه ، لانه في حالة وقوع عدوان على أية دولة من الدول الأعضاء من الحلف فإن الحلف سيكون مسئولاً عن رد هذا العدوان » . وجاء في الرسالة أيضا قول اينونو لجونسون : « . ولنبداً من نهاية عام ١٩٢٦ ، فإن وجوب التدخل العسكري في قبرص مع هذه المناسبة يكون للمرة الرابعة ، ومن البداية فقد تشاورنا معكم في هذا الموضوع ، وعندما تجددت الاشتباكات في الجزيرة في ٢٥ يناير ١٩٦٣ أعلنناكم باتصالنا مع الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة ، وكان جوابكم بأن الولايات المتحدة لم تكن طرفاً في هذه المشكلة . وفي شهر فبراير عام ١٩٦٤ احتجنا ايما قاسية ، وقد أخبرناكم بواسطة مبعوثكم الشخصي الذي كان يزور أنقرة . . . » .

وفي مناسبة أخرى وصفت اينونو موقف الولايات المتحدة بأنها « غير رغبة في اتخاذ رأى اجراء يساعد على حل مشكلة قبرص ، وإن الموقف بين تركيا واليونان قد أصبح مظلماً » . ويلاحظ أحد الباحثين أن الولايات المتحدة قد حرصت على اقامة حالة قريبة من النوازن في القوة العسكرية بين تركيا واليونان ، على الرغم من اختلاف حجم البلدين من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان ، ومن حيث مدى اتساع القطاع المواجه للاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا ، فاليونان التي يبلغ عدد سكانها ٨.٩٠٠.٠٠٠ نسمة لديها قوة جوية (كلها طائرات أمريكية) تقدر بنحو ٢٢٥ طائرة حربية ، في حين أن تركيا بكل مساحتها الشاسعة وعدد سكانها البالغ ٣٧.٩٠٠.٠٠٠ لديها قوة جوية تقدر بنحو ٢٨٨ طائرة ، وقررت الولايات المتحدة بيع كل من البلدين ٤٠ طائرة ، « فانتوم » عام ١٩٧٢ ، واليونان مثلاً لديها ١٣ مدمرة ، و تركيا لديها بالمقابل ١٤ مدمرة ، واليونان لديها ٧ سفن حراسة ساحلية و تركيا لديها بالمقابل ٨ سفن من هذا الطراز .

وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن للولايات المتحدة أن تتحكم في توازن قوى الاحتياط البشري لدى الدولتين الذي بلغ نحو ٨٠٠ ألف في تركيا مقابل ١٨٠ ألفا لدى اليونان : الا أنها استطاعت أن تضمن الى حد كبير التوازن في كمية ونوعية التسليم ، وهو الأمر الأهم في حروب العصر المحدودة ، التي تسارع الدول الكبرى الى اخادها بسرعة حين تنشب بين الدول الصغرى ، خشية اهتزاز خريطة التوازن المرسومة لكل منطقة ، ومن ثم للاحاق فرصته

لاستثمار الاحتياطات البشرية على الوجه الاكمل وفقا لقوانين الحرب الكلاسيكية .

وفى تقييم رسالة جونسون الى اينونو يمكن القول ان الرأى العام التركى قد وضعه اينونو فى موقف حرج ازاء سياسته الداخلية ، وذلك عندما اتهمته الاحزاب السياسية بالجبن فى الدفاع عن مصالح تركيا فى قبرص ، كذلك فقد ظهر فى الفترة اللاحقة خطأ تقدير تركيا لموقف الولايات المتحدة من قضية قبرص ، وذلك من خلال المناخ السياسى الذى ساد فى عام ١٩٦٤ . فتركيا لم تأخذ بالاهتمام الكافى امر تغيير الظروف عام ١٩٦٤ ، اذ أن الولايات المتحدة تمكنت بنجاح عام ١٩٥٩ من أن تمارس الضغط الاقتصادى على اليونان - نتيجة لضعفها اقتصاديا - لقبول معاهدات زيوريخ ولندن ، وبوجبها استقلت جزيرة قبرص ، وقد تمكنت اليونان فى عام ١٩٦٤ من بدول السوق الأوروبية المشتركة ، كذلك فان ظروف معاهدة عام ١٩٥٩ قد تغيرت كثيرا بسبب متطلبات الامن الأمريكى ، ولأن قبرص أصبحت دولة مستقلة فقد أصبحت حكومتها لا تتبع دائما أوامر اليونان ، كذلك فانه ليس من مصلحة الولايات المتحدة تقسيم الجزيرة ، لأن ذلك يؤدى الى نفس المصاعب. متلما هي الحالة فى كوريا وفيتنام ، فضلا عن أن الولايات المتحدة ستعارض التدخل التركى المسلح فى قبرص ، طالما أن ذلك يؤدى الى انهيار الجانب الجنوبي لحلف شمال الأطلسي .

وفى تقييم رسالة جونسون الى اينونو فى عام ١٩٦٤ يمكن القول - بالإضافة الى الاعتبارات السابقة - ان العلاقات التركية الامريكية قد مرت بمنحنى هابط ، ووصلت الى أدنى حد لها ، فقد كشفت الرسالة عن أشياء كثيرة كانت خافية على الرأى العام التركى ، منها الاتفاقيات الثنائية التى وقعنها تركيا مع الولايات المتحدة والتى يبلغ عددها ٥٥ اتفاقية عقدت خلال حكم الرئيس مندريس ، وهذه الاتفاقيات الثنائية كان معظمها سريا ، ولم يعلن للرأى العام التركى ، ووقع بعضها وفقا للمادة الثالثة من حلف شمال الأطلسي، أما البعض الآخر فقد وقع خارج الحلف ، وقد بدأ الرأى العام التركى مناقشة هذه الاتفاقيات فى الصحف ، وهو ما أدى الى انتشار العداء للوجود الأمريكى فى تركيا ، والمطالبة بإزالة القواعد العسكرية من الاراضى التركية ، وقيام المظاهرات الضخمة المادية للولايات المتحدة ، حيث هاجم المتظاهرون قنصلية الولايات المتحدة ، ومكتب الاستعلامات الأمريكى فى ١٢ يناير ١٩٦٦ ، وقد أدى ذلك الى أن تعدل الحكومة الامريكية من هذه الاتفاقيات بما يرضى الرأى العام التركى ، ومن التعديلات الجوهرية لهذه الاتفاقيات عدم قيام الولايات

المنحلة بأى عمل دون علم الحكومة التركية وأن تؤدي هذه الاتفاقيات الى التعاون المشترك بين الطرفين على أساس المساواة فى الحقوق واحترام السيادة للدولتين .

وكان من نتائج ذلك أيضا أن خفضت الولايات المتحدة عدد أشخاصها فى الأراضي التركية من ٢٧٠٠٠ الى ٧٠٠٠ ، وأحيلت المطارات العسكرية وأجهزة الرادار الامريكية الى القوات العسكرية التركية ، أما القواعد العسكرية الأخرى فوصفت لها مبادئ جديدة . وتجد الإشارة أيضا الى أن وسائل إطلاق الأسلحة النووية فى الوحدات الامريكية المربطة فى تركيا أصبحت تحت تصرف القوات المسلحة التركية ، باستثناء القاعدة الجوية فى أذنة ، حيث زودت هذه الأخيرة بطائرات أمريكية ذات مدى قصير ، ومجهزة برعوس نووية ، وبموجب مخططات حلف شمال الاطلنطي الدفاعية ، فإن هذه الطائرات لم توضع تحت قيادة الجيش التركي ، وإنما وضعت تحت القيادة العليا للقوات المتحالفة فى أوروبا مباشرة (٥) .

٢ - الولايات المتحدة واليونان والمشكلة :

حين جاءت حكومة باباندريو عام ١٩٦٤ ، سارت تجاه مشكلة (٦) قبرص على النحو التالى :

أولا : اخراج المشكلة من أيدي بريطانيا والولايات المتحدة لصالح اختصاصها ، ورفض تدخل حلف الاطلنطي فى هذا النزاع ، ومن الجدير

(٥) راجع فى تفصيل ذلك .

دكتور محمود اسماعيل محمد ، استخدام الأسلحة النووية فى العصر النووي ، فى : السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، أبريل ١٩٧١ - القاهرة ، مؤسسة الأهرام من ص ٩٠ - ٩٥ .
(٦) ان مشكلة قبرص فى عمومياتها لم تكن تتعلق فقط بتوازن القوى السياسية الداخلية بين جالين متنافسين ، بل أنها تبعت أساسا من سمات النظام السياسى المشترك القائم فى الجزيرة منذ استقلالها فى منتصف أغسطس سنة ١٩٦٠ والذي فرضه عليها بريطانيا وتركيا واليونان ، الدول الثلاث التى ضمنت استقلال الجزيرة وتمهتد بحماية نظامها الدستوري بموجب اتفاقية لندن وزيورخ . كما سيأتى تفصيل ذلك فى موضع لاحق من الدراسة ، غير أنه يمكن القول أن المشكلة القبرصية فى تطوراتها ترجع أيضا الى محاولات الدول الأخرى ذات المصلحة فى استقلال قبرص المجتمع القبرصى والنفاد من خلال تلك الثغرات من أجل السيطرة على الموقع الاستراتيجى للجزيرة . راجع :

Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem" : op. cit. p. 15-25.

بالذكر أن من أهم العقبات التي واجهت مكاريوس وقتئذ هي الضغوط التي تعرض لها من جانب حلف الاطلنطي والولايات المتحدة بصفة خاصة . فقد كانت قبرص - منذ انشاء الحلف - بمثابة الشرارة التي هددت باندلاع الحرب بين أطرافه ونفويض أركانه ، فخلال الخمسينات كانت مشكلة قبرص سببا في الخلاف الحاد الذي نشب بين اليونان وبريطانيا ، وكانت الأخيرة تلقى تأييد واشنطن التام . ومنذ الستينات ، كان النزاع حول الجزيرة هو السبب الرئيسي في توتر العلاقات بين اليونان وتركيا اللتين تشكلان الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الاطلنطي .

وفي ظل مخطط الاستراتيجية الامريكية في منطقة البحر المتوسط ، الذي يستلزم بالطبع تدعيم الحلف ، وليس اضعافه - كانت وجهة النظر الامريكية تنصرف الى ضرورة حل مشكلة قبرص بأية وسيلة ومنها :

(١) تأييد حل بريطانيا وتركيا واليونان في العمل طبقا لمعاهدة الحماية الموقعة في لندن ، وهو ما رفضته قبرص بشدة وأعلن مندوبها أثناء مناقشة الازمة أمام مجلس الأمن في فبراير ١٩٦٤ . فقد أوضح أن أية دولة لا تملك الحق في العمل العسكري داخل بلاده وأن حكومتها ترفض أى قيد على وحدة وسيادة دولة قبرص ، كما هو مفروض طبقا لمعاهدة الحماية . وهكذا لم يكفل قرار مجلس الأمن الذي صدر في ٤ مارس ١٩٦٤ متضمنا إرسال قوات دولية لحفظ السلام وتعيين مبعوث دولي - لم يكفل هذا القرار تحقيق السلام في قبرص ، بالرغم من الجهود الدولية التي بذلت بهذا الصدد ، نتيجة تضافر عدة عوامل في الجزيرة ، فقد أرسل الأسقف مكاريوس في الخامس من مارس ١٩٦٤ - أى بعد صدور قرار مجلس الأمن بيوم واحد - أرسل بياناً الى الحكومة البريطانية ، أعلن فيه عدم اعترافه بخط الهدنة الذي يفصل الأحياء التركية عن الأحياء القبرصية ، وقام أيضا في أبريل من نفس العام ، بإرسال خطابات الى رؤساء حكومات كل من تركيا وبريطانيا ، يعلنهما نبذه لمعاهدة التحالف الموقعة بين الأطراف الثلاثة ، غير أن الحكومة البريطانية أوضحت للرئيس القبرصي أن هذه المعاهدة لا يمكن أن تلغى ، لأن المادة رقم ١٨١ من الدستور القبرصي تتضمن هذه المعاهدة ، وأن الدستور لا يزال ساري المفعول . وقد أثار هذه التحركات من جانب الرئيس القبرصي ، بالإضافة الى تضرعاته عن سير قبرص تجاه « اينوسيس » حفيلة الإثراك القبارصة ، وكذلك تركيا .

(ب) ضرورة استجابة القبارصة اليونانيين لطالب القبارصة الاتراك -

طبقا لوجهة النظر الامريكية ، والتي عبر عنها حلف شمال الاطلنطي - وذلك بالحصول على الحكم الذاتى فى ظل دولة فيدرالية ، ولقد لقي هذا الاقتراح - هو الآخر - معارضة شديدة من جانب الاسقف مكاريوس ، الذى كان يرى ان ذلك من شأنه أن يؤدى الى خلق دولة داخل دولة ، بالإضافة الى أن نسبة ١٨ فى المائة التى يشكلها الأتراك لا تعد مسوغا لاقامة حكومة فيدرالية ، وقد انعكس الاهتمام الامريكى فى ارسال المبعوثين الشخصيين الى العواصم الثلاث المعنية ، وفى الاقتراح الامريكى المقدم خلال أزمة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ الخاص بارسال قوات أمريكية وأخرى تابعة لحفظ السلام فى الجزيرة وقد أعلنت قبرص رفضها لهذا المشروع ، على الرغم من موافقة كل من تركيا واليونان عليه ، وتأيمده من جانب بريطانيا ، ويضاف الى ما سبق ، تكويح الحكومة الامريكية باتخاذ اجراءات معنية لمنع نشوب الحرب بين الدولتين الأم ، ويعنى بذلك قطع المعونة العسكرية واستخدام الاسطول السادس كأداة للضغط .

ثانيا : سارت حكومة بابا ندرىو بعد عام ١٩٦٤ على أن يكون الهدف النهائى هو وحدة قبرص مع اليونان مع عدم انتهاك حقوق الأقلية التركية فى الجزيرة ، ير أن الحكومة الامريكية قد مارست ضغطها على حكومة بابانديسو فى آتينا ، وكذا على الحكومة التركية بهدف التوصل الى تسوية مشتركة تتم فى ظل حلف شمال الاطلنطي ، وان حل للمشكلة - فى رأى خبراء الحلف - يكمن فى تقسيم الجزيرة بين اليونان وتركيا . غير أن الرئيس القبرصى مكاريوس قد اصر على مخالفة هذه الآراء برمتها ، بالإضافة الى عدم منح القبارصة الأتراك حكما ذاتيا ، كما عارض بشدة معاهدة الحماية (٦) .

ثالثا : رأت حكومة باباندرىو تقديم المعونة والمساعدة العسكرية لقبرص فى حالة أى هجوم عليها من الأتراك .

(٦) راجع فى تفصيل ذلك :

— Dimitri. S. Bitsios "Cyprus — The Vulnerable Republic Institute for Balkan Studies — These salonik, 1975. pp. 30-40.

— Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem", op. cit. pp. 9-12.

(٧) راجع :

— Panandreu, Andreas : Democracy At Gunpoint "The Great Front" Penguin Books with Andre Deutsch, 1973 pp. 28-42.

— دكتور عسان العطيه ، « حول الأزمة القبرصية » فى : فضابا عرسية ، المبدون ص ١١ ،

١٩٧٦ ، ٩

غير أن هذه الاقتراحات لم تلق قبولا لدى الملك والعسكريين اليونانيين، مما أدى إلى حدوث الصدام بين جورج بابانديرو والملك ، وخاصة بسبب فضيحة Aspida وهي التنظيم السرى اليسارى الذى كونه ابن رئيس الوزراء ، والذى كان يهدف إلى قلب نظام الحكم لصالح اليسار ، مع مساندة الرئيس القبرصى مكاريوس فى صراعه الدائر مع الحرس الوطنى ، الذى كان يطالب بالوحدة العاجلة(٧) .

ولقد استقرت ظاهرة الخلافات السياسية بين الملك والعسكريين اليونانيين ، وشهدت هذه الفترة أيضا قيام انقلاب عسكرى فى اليونان ، والذى كان لقادته من مشكلة قبرص ، هذا الموقف جاء مغايرا تماما لما يتوقع الجميع .

الانقلاب العسكرى اليونانى سنة ١٩٦٧ وموقفه من مشكلة قبرص

١ - الانقلاب العسكرى اليونانى سنة ١٩٦٧ :

عندما وقع انقلاب أبريل سنة ١٩٦٧ ، اتبع العسكريون سياسة غير متوقعة تجاه مشكلة قبرص . فرغم شعارات الحكومة العسكرية اليونانية ، التى أعلنتها فى البداية باقامة دولة تقوم على أساس القومية اليونانية ، التى تعنى انساع النظرة وشمولها على كل من ينطق اللغة اللاتينية(١) - فان موقف الحكومة العسكرية اليونانية تجاه قبرص كان غير ذلك تماما ، فرغم الشعار المعلن للعسكريين بالقومية اليونانية ، فقد اقتصرت نظرة العسكريين تجاه مشكلة قبرص على حصر المشكلة فى أضيق نطاق ، والابتعاد عن الانزلاق فيها . فقبل انقلاب عام ١٩٦٧ ، كانت صرخة أو صيحة الوحدة تسمع فى أثينا بقوة أكبر مما كانت تسمع فى نيقوسيا ، وكان التوتر خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ بين تركيا واليونان ظاهرا بسبب قبرص ، فلقد أرغم الاتراك بواسطة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بالسلام ولكنهم قاموا خلال هذه الفترة بتوسيع رقعة القبارصة الانراك فى منطقى Kolia و Khonomou التى يسكنها غالبية من القبارصة اليونانيين .

وحيث تم الانقلاب العسكرى ، حاول العسكريون فى البداية علاج مشكلة قبرص بطريقة مختلفة ، وكانت الرؤى السائدة هى عدم التسرع فى حل المشكلة ، اذ كان هدفهم الأساسى فى البداية هو تقوية حكمهم داخل البلاد ، وترتب على ذلك أن خفيت صرخة الوحدة بين اليونان وقبرص . وصرح بأبادوبلوس ، فى أول زيارة له لجزيرة قبرص فى أغسطس ١٩٦٧ ، عندما كان وزيرا للدولة لشئون مجلس الوزراء ، صرح بأن اليونان وتركيا تسعيان

(١) وقد أطلقت الحكومة العسكرية اليونانية على مفهوم القومية اليونانية لفظ «الهيلينية» .

راجع من مفصل ذلك : نادل محمد ركنى صادق ، النظام السياسى فى اليونان خلال فترة الحكم العسكرى ، ٢١ أبريل ١٩٦٧ - ٢٤ يولة ١٩٧٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٧٧ ص ٢٩٠ - ٢٩٥ .

الى مواجهة عدوهم المشترك . وهو الشيوعية . وان كل الخلافات بعد ذلك هي خلافات ثانوية .

وقد عقد اجتماع قمة بين العولتين ، دون التمهيد لذلك دبلوماسيا . ومقابل رئيسا وزرا الدولتين على الحدود التركية اليونانية . في ٩ سبتمبر ١٩٦٧ ، ورأس الوفد اليوناني في هذا الاجتماع الكولونيل جورج بابادوبولوس قائد الانقلاب ، ورئيس الوزراء كوليس Kofias . ووزير الخارجية ايكونومو Ekonomou . ووافق الجانب اليوناني في الاجتماع على كل الاقتراحات التي قدمها الجانب التركي ، والتي أغفلت تماما حقوق الجماعة اليونانية في اسطنبول ، وتجسيد مصير منطقتي Imbros — Tenedos . وبذلك أغلق الباب أمام نداء اليونانيين بالوحدة مع قبرص . وصرح رئيس الوزراء الركي . ديميريل ، عقب عودته الى تركيا ، بأنه تمكن خلال مباحثات هذا الاجتماع من « تجميع » اقترح اليونان بالوحدة مع قبرص . وأنه أصر على تنفيذ اتفاقية زيورخ ، والتي لا يمكن تغييرها الا بالرجوع الى تركيا واليونان وانجلترا (٢) .

وفي نوفمبر ١٩٦٧ ، وبعد أن حدثت اسنباكات في قبرص . نتج عنها التهديد بغزو الاتراك للجزيرة ، قام سيروس فانس . من قبل الحكومة (٣) الامريكية ، بزيارة كل من اثينا ونيوقيسيا وأنقرة . ونجحت مساعيه في اتفاقية سحب القوات اليونانية باكملها . وكذا القوات التركية من قبرص . فيما عدا ما قررت اتفاقية زيورخ ولندن .

٢ - ردود فعل الانقلاب العسكري اليوناني على مكاريوس :

اولا : الضغط والانداز الموجه لمكاريوس :

جاءت ردود فعل موقف حكومة الانقلاب العسكري اليوناني على الرئيس

(٢) راجع :

- Nicos, Karanidiotis "The Cyprus Problem" op. cit pp. 80 - 85.
- Dimitri, S. Bitsos "Cyprus. The Vulnerable Republic Institute for Balkan Studies" op. cit. pp. 35 - 42.

(٣) راجع :

- دكتور مدني المظفر . « حول الازمة القبرصية » . مرجع سابق .
- دكتور حسين المظفر . « الاساسية الامريكية . الازمة القبرصية » في محله العالم والسياسة والسياسة . المجلد الأول - بغداد ١٩٧٨ .
- « الشرق الأوسط » . المجلد التركي من ازمه قبرص . في : محله المعلوم السياسة والامم . المجلد الثاني - دار الحرية للطباعة - دمشق . ١٩٧٧ .

مكارايوس لتريد من المشكلات التي تواجه الاسقف مكارايوس بعد المشكلة المطائفية ، ونفسير ذلك أن الحكم العسكري في اليونان اذ أن يقيم علاقات نبيعة مع الحكم العسكري في تركيا ، بمؤازرة الولايات المتحدة الامريكية . وقد تغيرت الاسباب التي اسندت اليها حكومة الانقلاب العسكري اليوناني في معارضتها للاسقف مكارايوس على مدى السنوات الخمس السابقة على وقوع الانقلاب العسكري في اليونان . فقد أصدرت الحكومة اليونانية بياناً رسمياً ، في أول يوليو ١٩٦٧ ، نشر في كل الصحف اليونانية ، وطالب البيان بسرعة ابعاد كل الزعماء القبارصة الذين يخلقون الظروف غير الملائمة ، ويضعون الشروط الهدامة التي تجعل من صيغة الوحدة غير ممكنة ، ودعا البيان هؤلاء الاشخاص الذين يضمنون من يتولون أعلى المناصب في الدولة ، الى افساح مكان لمن يثق في الحكومة اليونانية الوطنية ، ويتمتع بالروح الواقعية ، المطلوبة لاقرار حل نهائي للامنة اليونانية .

غير أن السنوات التالية أثبتت أن حكومة الانقلاب العسكري اليوناني قد اتخذت موقفاً مغايراً تجاه المشكلة القبرصية . فمثلاً السيناتور ، مارسنت الحكومة اليونانية اسلوباً مغالفاً في ضغطها على الاسقف مكارايوس ، فقد أرسلت مبعوثاً شخصياً الى قبرص لاقتناع الجانب القبرصي اليوناني بتقديم مزيد من المنازلات للمطالب التي ينادي بها القبارصة الاثراك من أجل الاستقلال الاقليمي . بالإضافة الى التخلي عن العناصر اليسارية المشتركة في الحكومة القبرصية ، ولهذا أرسلت الانذارات المتتالية الى الاسقف مكارايوس ، ومنها الانذار الموجه في فبراير ١٩٧٢ ، والذي تضمن النقاط الثلاث الآتية :

١ - ضرورة إعادة الوحدة الوطنية الممزقة الى الجزيرة .

٢ - منع وقوع أي مواجهة محتملة ، الأمر الذي يزيد من احتمالات سحب الأسلحة الشيوعية ، وكانت هذه الشحنات الى قبرص قد هزبت اسفيراز الجريه عام ١٩٦٦ ، عندما نقلت الأنباء نبأ استيراد الرئيس القبرصي ليدع الشحنات من أجل تسليم قوات البوليس القبرصية التي تتلقى أوامرها من الحكومة القبرصية ، ذلك بعكس الحرس الوطني ، الذي كان يخضع في هذه الأونة للجنرال جريفا ، أو يدين بالولاء لليونان ، كما حدث في سنة ١٩٧٢ ، مما أدى الى توقف المحادثات بين ممثلي الطائفتين ، ومطالبة كل من تركيا واليونان بتسليم هذه الشحنات الى قوات الأمم المتحدة . وقد انتهى الأمر بتوقيع اتفاق في ١١ مارس ١٩٧٢ يقضي بتخزين الأسلحة في القيادة العامة لبوليس في أثينا ، مع الحرية النامة لقوات الأمم المتحدة في

تقدم باقتراح ينص على استمرار الأسقف مكاريوس في منصبه كرئيس للدولة ، بينما تنتهى فترته في فبراير ١٩٧٣ ، مقابل تعهد الرئيس القبرصى بالاستقالة من سلطانه المدنية بعد انتهاء هذه المدة ، ثم جاءت اعادة تنصيب الأسقف مكاريوس والتأييد الواضح من جانب الشعب القبرصى - جاء ذلك بمثابة رد حاسم على الحكومة اليونانية ، وأنصارها في داخل قبرص .

ثالثا : انتخابات عام ١٩٧٣ ونتائجها :

غير أن الأزمة الداخلية الطاحنة ، التي مرت بها قبرص ، قد تجددت مرة أخرى وانعكس ذلك ليس على الصراع الذي احتدم بين الأسقف مكاريوس والكنيسة فحسب ، بل على موجة الانفجارات التي سادت في الجزيرة أيضا ، وذلك قبل مرور أقل من شهر على اعادة تولي الأسقف مكاريوس منصب الرئاسة لمدة خمس سنوات أخرى ، وكذلك انتخاب ريوف دنكتاش بمنصب الأتراك القبارصة نائبا لرئيس الجمهورية ، وفي كلتا الحالتين ، لم تجسر الانتخابات العامة التي كان مقررا لها الثاني عشر من فبراير ١٩٧٣ ، نظرا لعدم وجود مرشحين منافسين لهما طبقا للدستور القبرصى .

وعلى الرغم من أن فوز كل من الأسقف « مكاريوس » و « دنكتاش » كان متوقعا ، إلا أن الهدوء الذي تمت فيه اعادة التنصيب ، كان غير متوقع . فقد كانت الانظار في الفترة السابقة على فوز مكاريوس مركزة نحو جزيرة قبرص ، التي تنالقي وتصادم فيها تيارات واتجاهات شتى . فمن سياسة عدم الانحياز ، الى الولاء لحلف الاطلنطي ، ومن الشيوعيين الذين حصلوا على ٤٠ في المائة ، ٤٣ في المائة في انتخابات عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٠ على التوالي ، الى أقصى اليمين . مملا في أنصار منظمة « أيوكا » ، ومن ذروة الرخاء الاقتصادي الى قمة التوتر السياسي الذي تمثل من موجة العنف والانفجارات التي اجتاحت الجزيرة من جانب أنصار الجنرال جريغاس ، والتي تدعو الى الاتحاد مع اليونان Enosis ، في الايام السابقة لاعادة تنصيب الأسقف مكاريوس رئيسا للجمهورية .

كذلك فإن هذه الانتخابات جاءت بعد التحديات والضغط التي تعرض لها « مكاريوس » من جانب عدة أطراف في الداخل والخارج ، وقد زاد من أهمية هذه الانتخابات أن استمرار الأسقف مكاريوس على مسرح السياسة في قبرص لم يقتصر أثره على نطاق الجزيرة ، وإنما تعدى ذلك الى دوائر متعددة ، تشمل البحر المتوسط ثم منطقة الشرق الأوسط ، لكي تمتد هذه

الدوائر أيضا الى الصراع الغربى والشرقى ، ثم الى نطاق الاستراتيجىة الدولية .

فعل صعيد جزيرة قبرص ، كان للرئيس القبرصى دوره البارز فى المحافظة على وحدة واستقلال اراضى قبرص ، فى مواجهة المتادين بالاتحاد مع اليونان ، الذين كان يتزعمهم الجنرال جريفاس أو المتادين بتقسيم الجزيرة من بين الاثراك القبارصة .

وعلى الصعيد الدولى كان للرئيس مكاريوس مواقفه المحددة فى المحافظة على الخط السياسى الذى التزمت به قبرص وهو عدم الانحياز ، وعدم السماح بتحويل جزيرة قبرص الى قاعدة لحلف شمال الاطلنطى ، وبالتالى فقد كان استمرار الاسقف مكاريوس فى الحكم بمثابة عامل تهدئة فى منطقة البحر المتوسط المخالفة بالتوترات ، وتزايد حدة التنافس بين البحرية السوفيتية والاسطول الساس الأمريكى ، ولقد انعكس اهتمام واشنطن بالمنطقة ، فى رضىها للمطالب المالية لحكومة مالطة ، والاتفاق الذى عقد وقتئذ لتحصل بمقتضاه البحرية الامريكىة على تسهيلات فى الموانى اليونانية ، وقد عد ذلك بمثابة امتداد للاتفاق الذى وقع فى عام ١٩٥٣ ، فى اطار حلف الاطلنطى(٤) .

وقد حدد رئيس جمهورية قبرص ، فى أعقاب إعادة تنصيبه ، الخطوط العامة لسياسته ، وتتلخص فيما يأتى :

١ - تنديده بالعنف والارهاب ، اللذين تستخدمهما قوات الجنرال جريفاس بهدف الاتحاد مع اليونان ، لأنهم يعملون دون تقدير للمسئولية ، ويعملون العنة لحرب أهلية .

٢ - يجب على الحكومة اليونانية والحكومة القبرصية أن تدركا حقيقة عدم امكانية تسوية مشكلة قبرص سلميا ، الا على أساس أنها دولة مستقلة



(٤) راجع فى تفصيل ذلك :

- أحمد تورى محمد التميمى ، تركيا وحلف شمال الاطلسى ، ص ٢٥-٣ ص ٢٢٥-٢٤٤

- نزيهة الألفندى ، الطائفية وعدم الانحاز فى قبرص ، فى : السياسة الدولية - المجلد التاسع ١٩٧٣ ص ٤٣٧ - ٤٤٣ .

ذات سيادة ، وانها تمثل أمة واحدة ، وعن طريق المفاوضات مع الأتراك القبارصة .

٣ - ضرورة موافقة الشعب القبرصي على أى حل لمشكلته ، حيث أن بلاده تهدف الى حل مشكلتها القومية ، وبالتالي لن تقبل أى حل وسط مع الأتراك يمكن أن يهدد مستقبل القبارصة اليونانيين .

٤ - التزام الجمهورية القبرصية بسياستها القائمة على عدم الانحياز ، وسعيها الدائم الى اقامة علاقة الصداقة والتعاون مع جميع الدول ، على أساس من المساواة وعدم التدخل .

انقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ في قبرص (اسبابه ونتائجه) :

١ - الأسباب :

في صباح يوم ١٥ يوليو ١٩٧٤ ، أنفجر الموقف القبرصي العام حين رجع انقلاب عسكري ضد الرئيس الأسقف مكاريوس ، قام به قادة الحرس النوبيون اليونانيون القبرصيون الذي يضم ١٢ ألف رجل تحت سيطرة ٦٥٠ من الضباط اليونانيين واستطاع مكاريوس أن ينجو بحياته ، وغادر بلاده بعد أن لجأ إلى القوات البريطانية التي تمسك في قاعدتي اكروتيري وديكيليا ، في جسر وجنوب شرق الجزيرة . وأعلنت سلطات الانقلاب بياناً بسياساتها الجديدة يقوم على مبادئ معينة ، أهمها التوحيد الكامل للسكان اليونانيين في السلام وفي ظل الكنيسة ، ومواصلة البحث عن حل لمشكلة قبرص^(١) عن طريق مفاوضات بين الجانبين ، وتسوية المشكلات الحيوية للشعب ، وتنظيم انتخابات عامة خلال عام لإقامة حكومة نعبر عن الرضا الشعبي ، والبقاء على العلاقات الودية بين قبرص والعالم الخارجي والحفاظ على سياسة عدم الانحياز .

وقد حرص قادة الانقلاب على عدم اعلان نواياهم الحقيقية المستترة وراء حركتهم العسكرية العنيفة ، الا وهي تحقيق حلم « وحدة جزيرة قبرص تطوير اقتصادها وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة بعد تقوية علاقاتها بأكملها مع دولة اليونان » . وكان من أغرب وقائع هذا الانقلاب ، تعيين نيكولاس سامبسون رئيسا لجمهورية قبرص خلفا لمكاريوس . وسامبسون صحفي قبرصي يوناني ، انضم في فترة تالية الى منظمة ايوكا « المنظمة القبرصية للمقاومة الوطنية » ، ولم يكن هو العقل المدبر للعملية ، كما انه لم يكن في يوم ما من زعماء الحركة السياسية لليونانيين القبارصة في الجزيرة . كذلك فقد أحاط القموض والتعقيد والنشأ بك الشديد - أحاط ذلك بالانقلاب العسكري القبرصي وبمقوماته الخفية والمعلنة .

(١) راجع : نازلي مومض أحمد ، الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية ، في : السباسة الدولية ، العدد ٣٨ ، أكتوبر ١٩٧٤ - القاهرة ص ١٥٦ .

وتحليل الغرابة في هذا الانقلاب يتضمن من أنه قد تم في فترة من تاريخ قبرص كانت تحفل بدلائل ومؤشرات جعلت المراقبين الدوليين يستبعدون حدوث تغييرات جذرية في حياة الجزيرة . فحتى بداية شهر يوليو - أي قبل الانقلاب بأيام معدودة لم تهتز مكانة رئيس الدولة الأسقف مكاريوس ، الذي نمتع بشخصية فريدة متميزة ، فكان رئيس الدولة الوحيد في العالم الذي حمل عبء الدين والدنيا معا ، ونجح الى حد كبير في الموازنة بين واجباته كرئيس الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية ، وكسياسي على قمة السلطة في بلاده ، كذلك فقد عمل مكاريوس بسياسته الخارجية على النحو السابق - . على ايجاد رادع دولي قوى بالنسبة للحكومة كل من اليونان وتركيا ، بمنعها من فرض تسوية معينة لصالحها من أجل انهاء المشكلة الطائفية في الجزيرة . بين الأتراك واليونانيين (٢) .

وتجدر الإشارة بهذا الخصوص الى أنه قد ساد هدوء اجتماعي نسبي في العلاقات بين الطائفتين في السنوات السابقة على الانقلاب العسكري ضد الرئيس مكاريوس ، صحيح أن الطائفتين التركيسية واليونانية لم يحددا الأحداث التي حفل بها تاريخ العداء بينهما ، غير أن القبارصة الأتراك والغالبية اليونانية في الجزيرة ، كانوا قد وصلوا الى التسليم بأن مصلحتهم تكمن في البقاء داخل اطار نظام الحكم القبرصي المستقل ، الذي أقامه مكاريوس ، ولذلك صعدت رغبة كل من الطائفتين في الارتباط بالدولة الأم ، سواء كانت تركيا او اليونان . فالأولى تعاني من أزمات اقتصادية طاحنة ، وتسودها ظروف معيشية صعبة . والثانية يفتقد مجتمعها الداخلي الى أية مقومات للحريسات السياسية منذ استيلاء المؤسسة العسكرية على الحكم في أئينا سنة ١٩٦٧ ، لكن الاقتصاد القبرصي - بعكس الاقتصاد التركي والاقتصاد اليوناني - كان قد شهد في هذه الفترة - ونتيجة للهدوء الاجتماعي النسبي في العلاقات بين الطائفتين التركية واليونانية - شهد تطورا انمائيا كبيرا في قطاعات الإنتاج الزراعي ، مما جعل المتوسط السنوي للدخل الفردي يبلغ حوالي ٣٥٠ جنيتها - نيرلسيا . ولذلك تمتعت قبرص في هذه الفترة بأعلى مستوى معيشة في دول البحر المتوسط (٣) .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) راجع الى تفصيل أوضاع جزيرة قبرص الاقتصادية .

ومنذ شهر يناير ١٩٧٤ ، كان قد مات الجنرال جريفا س ، القائد العنيد لمنظمة أيوكا ، والعدو الأول للرئيس مكاريوس بسبب رفض الأخير تنفيذ مشروعات تلك المنظمة الارهابية لضم الجزيرة الى اليونان ، وبذلك تخلص مكاريوس بطريقة طبيعية من عقبة كانت تقف حجر عثرة في طريقه السياسى . ويعنى ذلك كله أن المجتمع القبرصى ، حتى بداية يوليو ١٩٧٤ ، لم يكن يمانى من مشاكل خطيرة تستوجب قلب أوضاعه السياسية الرسمية ، راسا على عقب ، على النحو الذى حدث فى منتصف الشهر فى جزيرة قبرص . ر س عقب . على النحو الذى حدث فى منتصف الشهر فى جزيرة قبرص . ومع ذلك فانه يمكن اجمال الأسباب الكامنة وراء الانقلاب العسكرى لقوات الحرس الوطنى اليونانى القبرصى ضد الرئيس مكاريوس فيما يأتى :

اولا : مذكرة مكاريوس للحكومة اليونانية :

كان السبب المباشر الذى جاء الانقلاب ردا فوريا عليه هو مذكرته - - - - - شديدة اللهجة من ستة صفحات ، كتبها الاسقف مكاريوس بيده وأرسلها الى الحكومة العسكرية اليونانية فى ٥ يوليو ١٩٧٤ ، وكانت أهم فقراتها : « ٠٠ اننى عجبت كثيرا لان منظمة أيوكا الارهابية غير الشرعية والتى تمارس أعمال الاذى فى كل مكان ، وينبر نشاطها حالة من الانقسام فى قبرص ، تحظى بتأييد حكومة أثينا بل ومساعدتها ٠٠ ولقد حاولت كثيرا أن أحصل على جواب شاف للأسباب التى ندعو حكومة أثينا الى تأييد هذه المنظمة ، فلم أوفق فى ذلك ٠٠ وأنها حقيقة لا تقبل الجدل وهى أن صحافة اليونان تهاجمنا ونؤيد خصومنا برغم أننى اعتبر أنه من واجبى القومى أن أمد يد التعاون لكل حكومة يونانية ، هذا على الرغم من أننى لا أستطيع القول بأننى أشعر بأى نوع من التعاطف مع النظم الحاكمة العسكرية ، وخاصة فى اليونان ، البلد الذى ولدت فيه الديمقراطية ونزعرت ٠٠ وفى أكرم من مرة أشعر بأن يدا خفيه تمتد نحوى من أثينا تريد تحطيم وجودى الانسانى . ومع ذلك فأننى من أجل الصالح العام كنت الرم الصمت ولا أنكلم ٠٠ وأصاف مكاريوس فى مذكرته للحكومة اليونانية فى ٥ يوليو ١٩٧٤ قائلا : « ٠٠ ومع ذلك ، فإن الصمت لا يفيد عندما يؤيد الضباط اليونانيون فى الحرس الوطنى ، وبإعاز من حكومة أثينا ، يؤيدون منظمه أيوكا الارهابية . فى نشاطها الاجرامى ، ومن بينه الاعمال السبائى والنزى يندفع الى تصفية الدولة القبرصية ٠٠ »

وأصاف مكاريوس قائلا : « أنه لم ضبط وثائق نوضح أنه يتم تمويله كما نسميها من أثينا » . وطالب مكاريوس بأسلوب حاد بانسحاب الضباط

اليونانيين الذين يعملون في الحرس الوطني بقبرص وبأن تصدر الأوامر من أثينا إلى منظمة أيوكا وتضع حداً لنشاطها» (٤) .

ثانياً : تصاعد أعمال العنف من جانب منظمة أيوكا :

يمكن أيضاً إرجاع الأسباب التي أدت إلى الانقلاب العسكري لقوات الحرس الوطني اليوناني القبرصي ضد الرئيس مكاريوس - يمكن إرجاعها إلى سبب آخر وهو تزايد وتصاعد عمليات العنف من جانب أعضاء منظمة أيوكا خلال النصف الأول من عام ١٩٧٤ ، حيث لقي ثمانية من أنصار مكاريوس مصرعهم واختطف وزير الداخلية القبرصي ، غير أن مكاريوس قد ظل على ثقة بأن ميزان القوة السياسية يميل إلى صالحه ضد النظام العسكري في أثينا ، والذي كان هذا الأخير يفقد شعبيته بإطراد في اليونان ، نتيجة للالزامات الاقتصادية والتعسف الشديد في استخدام السلطة ضد الشعب اليوناني ، ولذلك كانت رسالة مكاريوس المذكورة سلفاً إلى الحكومة العسكرية اليونانية بمثابة تمرد صارخ لكافة القوى السياسية والعسكرية الداعية لفكرة الوحدة مع اليونان « اينوسيس » .

ثالثاً : عدم تمكن مكاريوس من تقدير أصحاب السلطة الحقيقية في اليونان :

استبعد مكاريوس أن يقوم الحكم العسكري اليوناني بارتكاب فعل جسيم الأثر في قبرص ، تترتب عليه حرب شاملة بين تركيا واليونان ، وجاء تقدير مكاريوس سليماً من الناحية الموضوعية . غير أنه كان بعيداً عن الصواب ، بالنظر إلى الحكومة التي كانت قائمة في ذلك الحين في أثينا ، حيث لم تكن القوة الحقيقية تتمثل في شخص الجنرال فيدون جيرتكيس ، رئيس الجمهورية اليونانية الذي أرسل إليه مكاريوس برسلته ، ولكن القوة الحقيقية دس متمثلة في شخص أكثر صلابة ، وهو البريجادير ديمتريوس بوانتديس ، رئيس شرطة الأمن الحربي اليوناني ، وكانت وسائل التحقيقات ادر... الشديدة ، التي اتبعتها شرطة الأمن الحربي في أنحاء اليونان منذ الانقلاب العسكري في أثينا سنة ١٩٦٧ هي التي أدت فيما بعد إلى طرد اليونان من المجلس الأوربي ، كذلك نجد الإشارة إلى وجود معتقدات معينة ظلت راسخة

(٤) نازلي موزي أحمد ، الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية ، ص ١٠٠ .

لدى البريجادير ديجيريوس بوانتيلاس - رجل أميناً الفوى - وهذه الملاحظات تلتخص في عدائه الشديد للشيوعية ، وارتباطه العاطفى الشديد بفكرة الدور الحضارى للقومية الهلينية - وهى القومية اليونانية التى نعنى اتساع النظره وشمولها على كل من ينطق اللغة اليونانية .

وهكذا حدث التخطئ فى انينا ، وانعكس ذلك على قبرص ودفع مكارىوس ألتمن لسوء تقديره لطبيعة ردود فعل خصمه الاثينى ازا نزعته الاستقلالية وتصميمه على اقامة دولة مستقلة غير تابعة لقوى جارجيه ، على اراضى قبرص .

رابعاً : التقارب القبرصى السوفيتى :

هناك أسباب أخرى أدت فى تراكبها وتفاعلها طويل المدى الى حدوث الانقلاب العسكرى فى قبرص ، فمئذ سبتمبر سنة ١٩٦٤ اتجه مكارىوس نحو الاتحاد السوفيتى طالبا موئته السياسيه فى المحافل الدولية ، ومساعداته العسكرية . من أجل موازنة النفوذ الغربى المتزايد فى الجزيرة ، وتواجهه هذا التقارب القبرصى السوفيتى ، تضاعفت مخاوف اليونان والعسكر الغربى بصفة عامة .

خامساً : فشل مكارىوس فى حل المشكله الطائفية :

ويمتبر هذا العامل من أهم العوامل التى أسهمت فى الانقلاب العسكرى لقوات الحرس الوطنى اليونانى القبرصى ضد الرئيس الأسفغف مكارىوس ، فلقد أخطئ مكارىوس فى حل المشكله الطائفية (٥) بالجزيرة واعتقد أن مجرد اعلان استقلال الجزيرة ، ومحاولة التخلص من النفوذ الغربى وانهاج سياسه القومية القبرصية الموحدة ، وغير المنحازة ، هو الحل الوسط التوفيقى لمنازعات الطائفتين ، ويرى البعض أن موقف مكارىوس من المشكله الطائفية كان يدور حول رفضه أن يصبح مجرد حاكم اقليمى لمقاطعة يونانية أو رئيس شرفى صورى السلطات ، فى دولة فيدرالية يبع جزءا منها الدولة التركية .

سادساً : الأوضاع اليونانية الداخلية وانعكاساتها :

من البات أن المسألة القبرصية قد استخدمت دائما ، حتى قبل أن

يتولى العسكريون السلطة في أثينا - استخدمت كحجة قوية لاقامة الوحدة الوطنية الداخلية في اليونان ، ولاخفاء المضاعف المحلية عن الشعب اليوناني . وفي سنة ١٩٧٤ بلغت الحكومة العسكرية اليونانية من الضعف في داخل البلاد . حدا قامت معه بطرد عدد من المراسلين الأجانب ، كان من بينهم مراسل الاذاعة البريطانية ، وذلك حتى لا تنكشف حقائق الأمور داخل اليونان أمام الرأي العام العالمي . وتلت ذلك موجات عنيفة من الاعتقالات ، ووقف صدور الصحف ، وانهاج طلاب الجامعات بالنشاط اليساري . وتؤكد وقائع التاريخ الحديث أنه عندما تكون قاعدة النظام الحاكم في بلد ما مهتزة وضعيفة ، من الغائمين على ذلك النظام يتجهون الى معارك سياسية أو عسكرية في خارج البلاد ، بهدف تحويل انباه الرأي العام المحلي عن الاضطرابات والمساوى الداخلية .

ردود فعل الانقلاب :

يمكن اجمال ردود فعل انقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ على صعيد طرفي المشكلة فيما يأتي :

أولا : أدى الانقلاب العسكري الفاشل في قبرص الى انهيار الحكم العسكري في اليونان ، حكم الجنرالات الذين استولوا على السلطة في ابريل عام ١٩٦٧ ، وبعد انقضاء سبع سنوات على حكمهم ، أعلن العسكريون ، بعد الاخفاق الذي لحق بهم في قبرص ، تخليهم عن السلطة لقيادة مدنية .

ثانيا : تصاعدت الخلافات بين تركيا واليونان على بحر ايجه ، بين الدولتين الحليفتين داخل حلف شمال الاطلسي ، وتعود هذه الخلافات الى اكتشاف اليونان البترول في بحر ايجه ، وذلك منذ عام ١٩٧٢ ، كما أن اليونان قامت بنسليم جزر الدوديكانيز ، وقد اعترضت تركيا على هذا الاجراء اليوناني ، مؤكدة ان ذلك يعتبر خرقا صريحا لماهدة لوزان ، التي وقعت في عام ١٩٢٣ بين تركيا واليونان ، ولقد أدى الأمر الى أن تبعت تركيا في عام ١٩٧٦ باحدى سفن البحث للقيام بعمليات التنقيب والبحث ، غير أن اليونان أحالت هذا الموضوع الى محكمة العدل الدولية في لاهاي ، وأعلنت انحدته بعد انقضاء ثلاث سنوات من عرض الموضوع عليها ، انها غير مختصة بالنظر في هذا الموضوع ، وبعد فشل كل الجهود التي بذلت من قبل حلف شمال الاطلسي ، نشب الصراع بينهما ، حيث استخدمت الدولتان فيه جميع الأسلحة ، مما تسبب في احداث أكبر تصدع في الحلف منذ قيامه ، حيث ،

يسبق لأي دولة من أعضائه ان اشتبكت في حرب مع دولة أخرى . اعصم .
الحلف .

ثالثا : نتج عن الصراع المسلح بين الدولتين - تركيا واليونان -
الشكوك التي أصبحت بمثابة المعول الذي يمكن أن يهدم حلف شمال الأطلسي
برمته ، ناهيك عن ضعف التضامن بين أعضائه ، حيث قررت الحكومة اليونانية
الانسحاب من الجناح العسكري في الحلف ، ولقد بررت اليونان موقفها هذا
تجاه الحلف من أنه لم يمنع الصدام المسلح بين عضوين من أعضائه . ولقد
اعتبر بعض المراقبين الدبلوماسيين خروج اليونان من الحلف على أنه بادرة
خطيرة ، أكثر من انسحاب فرنسا من الجهاز العسكري للحلف ، وباعتبار ان
اليونان تجاوز بلغاريا ، وهي - أي بلغاريا أحد أعضاء حلف وارسو .

رابعا : وتجدر الإشارة بهذا الخصوص الى أن اليونان قدمت مجموعة
من الاقتراحات الى مجلس حلف شمال الأطلسي ، في يوليو ١٩٧٧ ، أكدت
فيها على ابقاء القوات المسلحة اليونانية تحت القيادة اليونانية في وقت السلم .
غير أن الحلف رفض هذه المقترحات . والرأي العام في الأمانة العامة للحلف
كان (٦) هو أن قبول الشروط اليونانية سيخلق سابقة بالنسبة للبلدان
الأعضاء الأخرى ، وبالرغم من أن الحلف قد رفض هذه المقترحات ، فإنه لم
يناشد الحكومة اليونانية بالعودة الى الحلف ، غير أن أحد أعضاء دول الحلف
أوضح ضرورة أن تميد اليونان النظر في قرارها ، عندما يتم التوصل الى
تسوية مرضية ومقبولة لمشكلة قبرص والنزاع اليوناني التركي ، وبهذا
الخصوص فقد قيل أيضا أن انضمام اليونان الى السوق الأوروبية المشتركة
سيساعد على عودتها الى الجهاز العسكري للحلف ، أما رد الحلف للحكومة
اليونانية فقد جاء مشتملا على عدة نقاط ، منها أن المشكلة الرئيسية التي
تواجه الحلف ، بانسحاب اليونان من الجهاز العسكري هي مشكلة نظام الانذار
المبكر الذي ترفض اليونان الاشتراك فيه بصورة كاملة ، لكي لا تحصل تركيا
على معلومات مباشرة عنه ، مثلما كان يحدث قبل عام ١٩٧٤ . والنقطة الثانية
هي ما يراه بعض المراقبين الدبلوماسيين من اصرار الحلف على اجراء مفاوضات

(٦) راجع في تفصيل ذلك :

أحمد بوري النعيمي : تركيا وحلف شمال الأطلسي م . ص . د . ص ٢٢٥ - ٢٥٤ .

فى بحر ايجة . من قبل قائد بحرى تركى ، يستهدف فى حقيقته اغراء اليونان بالعودة الى الحلف ، وبالتالي فانه اذا ساد بحر ايجة وضع طبيعى ، فسان المسئولين اليونانيين وقتئذ كانوا سيميلون الى الموافقة على اشتراك القوات اليونانية فى مناورات فى تلك المنطقة ، ما دامت تكون تحت قيادة يونانية ، وذلك بدون او يكونوا قد قرروا العودة الى حلف شمال الاطلنطى .

أما التبريرات التى اتخذت كذريعة من جانب المسئولين اليونانيين تجاه هذا القرار ، فهل انه فى حالة استمرار امتناع اليونان عن الاشتراك فى مثل تلك المناورات ، فان ذلك يدعو أن يقود المناورات قائد بحرى تركى . وبمقارنة ذلك بالوضع السائدة قبل عام ١٩٧٤ ، فاننا نجد نظاما مشابها لذلك ، حيث كان الأتراك يشتركون وحدهم فى المناورات التى كان يجرىها حلف شمال الاطلنطى فى بحر ايجة ، وبمعنى آخر تكون تركيا هى الشريك الوحيد فى الحلف ، ويدعم تلك الحجة اليونانية أن الذى كان يقود تلك المناورات ، كان قائدا بحريا تركيا .

وتجدر الاشارة بهذا الخصوص أيضا الى أن المصادر الرسمية فى مصر حلف شمال الاطلنطى فى بروكسل كانت قد أكدت صديق طن المسئولين اليونانيين ، بمعنى نولى الضباط الأتراك قيادة القوة الجوية التكتيكية ، والقوات البرية للجناح الجنوبي الشرقى فى حلف شمال الاطلنطى ، اعتبارا من النصف الثانى من عام ١٩٧٧ ، ونقل عن مصادر الحلف قولها أن قيادنى هذين التشكيلين معان فى أزمير ، فى غرب تركيا ، ويقودهما الضباط الأمريكيون .

أما رد فعل وزارة الدفاع اليونانية عقب ذلك ، فجاء متضمنا أن وضع مقر الحلف فى أزمير تحت قيادة تركية لن يؤثر فى موقف اليونان من الحلف ، بل أن ذلك يعنى اليونان فى كثير أو قليل ، لأن اليونان قد انسحبت من مقر الحلف بأزمير فى صيف عام ١٩٧٤ ، وأنها لا تنوى العودة اليه وخاصة بعد أحداث قبرص فى نفس العام (٧) .

(٧) راجع : أحمد نوري النيمى « الموقف التركى من أزمة قبرص بين ١٩٧٤ - ١٩٧٦ » فى ' مجلة العلوم السياسية والقانونية ' ، العدد الثانى - دار الحرية للطباعة - بغداد ١٩٧٧
ص ٢٢٥ - ٢٤٠ .

الغزو التركي لقبرص

١ - خلفية الغزو :

أولا : كانت الحكومة التركية قد تيقنت من أنها إذا لم تسارع بالقيام بعمل عسكري فعال في الجزيرة التي لا تبعد عن شواطئها بأكثر من ٤٠ ميلا ، ويكون فيها الاتراك نحو ١٥ من سكانها ، فإن نظام الحسكم الذي أقامته سلطات الانقلاب في الجزيرة ، سرعان ما يصبح شريعيا كدمر واقع ، كما أدركت تركيا أن المشكلة القبرصية لا بد أن تقع مرة أخرى في حضم التعقيدات الدولية ، التي لن تسفر الا عن احكام قبضة القبارصة اليونانيين الموانين لأتينا ، على شؤون الحكم في قبرص ، ولا شك في أن مسألة رويسيا ومسئله ايرلندا الشمالية وغيرها من الأزمات السياسية ، التي لم نؤد اطلاله سببها الزمنية الى حلها ، كانت كلها في ذهن واضعي السياسة التركية نجسها الانقلاب القبرصي .

ثانيا : من جهة ثانية فقد تدهورت العلاقات اليونانية التركية بشدة منذ بداية عام ١٩٧٤ بسبب النزاع بين البلدين حول مناطق التفتيم عن البترول في بحر ايجة . وانبارات محادثات الحسكومة التركية في العنب الانقلابي الذي تورطت فيه الحكومة اليونانية العسكرية منذ نظام مكارويس في قبرص ، وكان ذلك يعتبر فرصة سانحة للمدخل العسكري في الجزيرة ، لكن يتوطد وجود تركيا الفعلي في منطقة الجزر التي ظهرت بها المؤشرات البترولية المدلولة (١) .

ثالثا : لم تنس الحكومة التركية ، والرأي العام التركي ، السوابق التاريخية للنصبب العمومي اليوناني الشديد ، في مواجهة الاقليات التركية ، سواء في جزيرة كريت حيث ذهبت السلطات اليونانية عددا ضخما من الجالية التركية بها ، وفي طرف عدة شهور ، أخلت الجزيرة تماما من السكان التركي ، وكان ذلك عقب الحرب العالمية الأولى ، او في جزر ساموس ... الى لا تبعد عن الشواطئ التركية بأكثر من خمسة كيلو مترات فقط .

وأيضا : يضاف الى الاعتبارات السابقة ، والمتعلقة بالعداء التقليدي التاريخي بين اليونان وتركيا - ضمن خلفيات الغزو التركي لقبرص - عامل يرجعه الى الموقف السياسي الداخلي في تركيا ، فلقد تنهدت البلاد في الفترة السابقة مباشرة على غزو قبرص ، سلسلة من الازمات الاقتصادية والاضرابات التي شملت قطاعات متعددة ، مهنية وإنتاجية وتجارية . هذا بالإضافة الى تصاعد عمليات العنف من قوى اليسار من بين الشباب والطلاب الأتراك ، وتكرار صدامات الحكومة معها . وبعد وفاة عصمت إينونو ، الرئيس السابق لجمهورية تركيا ، افتتحت السياسة التركية الشخصية القوية التي تجمع حولها أغلبية الرأي العام في البلاد . ولذلك جاء اختيار رئيس الوزراء بولنت إيجيفيت نتيجة لثساورات ومسؤوليات حزبية . دامت ثلاثة أشهر كاملة ، وظل إيجيفيت يواجه مناعب نفكك الائتلاف الوزاري القائم . وقبل الغزو التركي لقبرص بأيام قليلة ، نخرج مركز إيجيفيت بعد أن نجح حزب العدالة ، بزعامة سليمان ديميريل ، في جذب عدد كبير من النواب ضد مشروع قانون العفو الذي قدمته الحكومة للبرلمان ، وذلك حتى لا يشمل هذا المشروع مسائل العفو عن المتهمة السياسيين . ولجا رئيس الوزراء الى المحكمة الدستورية التي أصدرت حكما لصالح الحكومة . وبند أزمة قبرص ، استنطاع رئيس الوزراء ، بعد نجاح الغزو التركي للجزيرة ، أن يحصل على شبه اجماع الرأي العام التركي في داخل وخارج البرلمان(٢) .

خامسا : بدمور العلاقات بين تركيا واليونان الى أدنى درجة لها في عام ١٩٧٤ ، وقد بلغت هذه العلاقات المتوترة لاروتها نتيجة للاحداث في المناطق المنازعة عالياً من بحر ايجه . ولما كانت كل من تركيا واليونان عضوين في حائت شمال الاطلنطي ، فإن التوتر في العلاقات بينهما يؤدي على المدى البعيد الى انيازاج المجتمع اجنوبي لحلف شمال الاطلنطي . ويعود توتر هذه العلاقات بين الدولتين الى ازعاج العسكري الذي وقع في قبرص في ١٥ يوليو ١٩٧٤ . ولم يكن الانفازب - في حقيقةه - مفاجئا لأحد داخل جزيرة قبرص ، لانه منذ عام ١٩٧٢ ، والحلف يساعد بين الاسقف مكاريوس وبين حكومته اليونان العسكرية ، نتيجة محاولات الحكومة اليونانية المستمرة لقلب نظام

-
- Hamit, Batu, "New Development in Turkish Foreign Policy" The Atlantic Community Quarterly, Vol. 15, No. 3, 1977.
 -- Adam, T.W. Cyprus — Reluctant Republic", The Middle East Journal, 1974.

حكم مكاريوس ، والذي كان يرفض الانضمام الى حلف شمال الاطلسي ،
واستخدام الأراضي القبرصية كقواعد للحلف .

ونجدد الإشارة إلى أن قادة الحرس الوطني في قبرص ، وهم من الضباط اليونانيين ، قد حاولوا - بتأييد من اليونان - الإطاحة بحكم مكارديوس ، وهو ما جعل مكارديوس يطالب وقتئذ أن يكون الحرس الوطني في قبرص تحت سلطات حكومته مباشرة . وتلى ذلك صدور الأوامر لقادة الحرس الوطني في قبرص بمغادرة الجزيرة ، نظرا للدور غير الشرعي الذي مارسه الضباط اليونانيين العاملون في الحرس الوطني في دعم منظمة أيوكا السرية ، وعمل أثر ذلك عقدت قيادة القوات المسلحة اليونانية اجتماعا في ١٢ يوليو ١٩٧٤ المناقشة أبعاد طلب الرئيس مكارديوس ، والخطوات الكفيلة بمواجهة الموقف المتأزم ، مما حدا ببعض الأوساط العالمية للتأكيد على إمكانية تدخل اليونان في قبرص ، الذي بات أمرا محتملا .

ومن منظور تاريخي ، فقد كانت العلاقات المتوترة بين الرئيس مكاربوس والنظام العسكري في اليونان ، لها جذورها ، فنجد استعمال قبرص والرئيس مكاربوس يرفض الاتحاد بين قبرص واليونان ، فضلا عن اتهام حكومة قبرص للحكومات اليونانية المتعاقبة بمساعدة منظمة أيوكا « السرية » ، كذلك فقد تازمت العلاقات بين قبرص واليونان ، منذ بداية أغسطس ١٩٧٣ ، نتيجة لازدياد نشاط منظمة « أيوكا » السرية . الأمر الذي جعل جـورج بابادوبولوس ، الرئيس الأسبق لليونان ، يطالب بوقف نشاطات منظمة أيوكا . بل وأن نحل المشكلة نفسها . وكان هدف اليونان من وراء ذلك هو التظاهر بعدم تأييد أو مساندة هذه المنظمة . وقد سبق أيضا أن الرئيس مكاربوس كان قد طالب النظام العسكري في اليونان بمسح جميع الضباط العاملين في الحرس الوطني . وكان يهدف من وراء ذلك إلى أن يسيطر تماما على القوات المسلحة في الجزيرة . والتي كانت خاضعة لتوجيهات الضباط اليونانيين . لم تدفع لحله الرئيس مكاربوس . وحركت لتحيات الضباط اليونانيين . ففتشبت استبائكات بينهما وبين القوات المسلحة . في ٥ يوليو ١٩٧٤ ، أي في اليوم الذي يطلب الحكومة القبرصية لمسح الضباط اليونانيين العاملين في الحرس الوطني .

سادساً : استغل مكاريوس الاضطراب السياسي الذي كان في
البلدان ولا بد من أجل القضاء على ما يحدث حكمه في البلاد والحد من
مخالفاته . . . ونسب ان الشعب انتدبه من ارجاء مملكتهم أوبكا . وعلى

الرغم من أن صحيفة « هارلفي » القبرصية قد كشفت المخطط الكامل لمنظمة « أيوكا » السرية وضباط الحرس الوطني . إلا أن حكومة قبرص لم تتخذ ما يكفل القضاء على هذا المخطط . فقد أكدت الصحيفة أن منظمة « أيوكا » تريد تنفيذ مؤامرة قبل العشرين من شهر يوليو ، لاحتباط مشروع الرئيس مكاريوس المتعلق بإنهاء الحرس الوطني . وأضافت الصحيفة قائلة : « إن المنظمة قامت بتوزيع الزى العسكري على أفرادها ، بهدف تنفيذ خطة تؤدي إلى صدام مسلح بين الحرس الوطني والسلطات الأمنية ، كما تهدف خطة المنظمة إلى القيام بأعمال اغتيالات واسعة النطاق ، تشمل المسؤولين والسياسيين البارزين المعارضين لها ، وحذرت الصحيفة حكومة الرئيس مكاريوس من أن منظمة « أيوكا » السرية . وبدعم من ضباط الحرس الوطني ، تحاول القيام بحركة انقلابية ، وقد حدث هذا بالفعل » .

٢ - نتائج الغزو :

أولا - التطورات اللاحقة :

ترتب على الانقلاب العسكري في قبرص مجموعة نتائج سياسية وعسكرية ذات أهمية بالغة سواء بالنسبة للدولة^(٢) القبرصية ، محليا أو على صعيد منطقة البحر المتوسط - اقليميا - أو على صعيد المجتمع الدولي - عالميا - . ففي ١٩ يوليو - أي بعد وقوع الانقلاب بأربعة أيام ، أنذر بولنت ايجيفيت ، رئيس وزراء تركيا ، في محادثاته بشأن أزمة قبرص ، مع جوزيف سيسكو مبعوث الرئيس الأمريكي نيكسون ، في لندن ، بالتدخل العسكري في الجزيرة ، إذا لم يتم تحقيق « مطالب أساسية » ، وهي سحب ضباط القيادة الانقلابية ، وضمان حماية الجالية التركية ، وإعادة حكومة مكاريوس » . ثم طلبت تركيا من الحكومة البريطانية التدخل العسكري في أزمة قبرص ، غير أن جيمس كالاهاون ، وزير خارجية بريطانيا ، أعلن أن بلاده « تتوى البقاء خارج الأزمة القبرصية في تطوراتها الحالية » .

وفى اليوم التالي مباشرة - أي في ٢٠ يوليو ١٩٧٤ - بدأت القوات التركية تغزو جزيرة قبرص ، جسوا وبحرا ، في نيقوسيا وكيرينيا في

Adam, T.W., Cyprus — Reluctant Republic", pp. cit.

(٢)

وأيضا في مصل ذلك .

Crawshaw, Nancy, "Cyprus" Problems of Recovery, The World Today, Vol. 32, No. 2. February 1978

الأناضول - والتي لا تبعد أكثر من ١٦٠ كم عن قبرص - بإمكانها الوصول الى أهدافها بسهولة تامة في حين أن أقرب القواعد الجوية اليونانية في جزر رودس وكريت كانت تبعد عن قبرص ٤٠٠ كم .

كذلك فقد دعمت وكالات الأنباء الغربية وجهة نظرها بشأن التفوق التركي على اليونان بأنه نظرا لقرب الجزر اليونانية من السواحل التركية فإن هذه الجزر تصبح تحت رحمة القوات التركية ، وإن بإمكان القوات التركية أن تلحق بالتالي الهزيمة بالقوات اليونانية في تراقيا ، خلال خمسة أيام ، وتفتح أمامها الطريق الى سالونيك وعموما ، فقبيل أدى الانزال التركي في قبرص الى سيطرة القوات التركية ، التي وصل تمديدها الى ثلاثين ألف جندي على القطاع الشمالي من قبرص ، وبمعنى آخر فإن تعداد هذه القوات ، طبقا لبيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ، يبلغ حوالي ثلاثة أمثال القوات المسلحة اليونانية ، وتقول هذه البيانات أن مجموع القوات المسلحة التركية النظامية ٤٥٥ ألف جندي ، يضاف اليهم نحو ١٠٠ ألف من قوات الاحتياط في حين أنه مجموع القوات المسلحة اليونانية النظامية ١٦٠ ألف جندي ، يضاف اليهم نحو ٢٠٠ ألف من قوات الاحتياط ، وهذا الاحصائية ، التي أوردها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، تفسر السبب الذي جعل الحكومة اليونانية تقبل إيقاف القتال ، بسبب التفاوت الكبير بين حجم وفعالية إمكاناتها العسكرية ، وبين القوات المسلحة التركية .

ولقد قبلت تركيا إيقاف القتال ، كهدنة قصيرة لالتقاط الأنفاس ، تعاود بعدها تحركها العسكري في قبرص ، لتوطيد وجودها في أنحاء الجزيرة ، حيث تمكنت تركيا بالفعل من السيطرة على حوالي ٤٠٪ من الأراضي القبرصية ، ويرى البعض أن هذه العملية العسكرية من قبل تركيا قد أدت من جانب آخر الى خدمة الاستراتيجية التركية ، لأنها استطاعت استخدام ٤٠٪ من مساحة جزيرة قبرص لصالح استراتيجيتها ، وخاصة ازاء أساس الدولة القبرصية المستقبلية كما تراها تركيا ، وكان من نتيجة الانزال العسكري التركي هو هجرة ١٦٠٠٠ يوناني من أماكنهم في القطاع الشمالي ، كما ترك حوالي ٤٠٠٠٠ يوناني بيوتهم لأنها استخدمت ككنات للجيش التركي .

وتجدر الإشارة الى خلفيات هذا العنف التركي الشديد والسريع في

مواجهة تطورات المشكلة القبرصية (٥)

ثانيا - نتائج الغزو بالنسبة لقبرص :

لم تمر ثمانى وأربعون ساعة على بدء الغزو التركي لقبرص حتى ترتبت عليه تطورات خطيرة الأثر بالنسبة لكل من قبرص واليونان . فلقد قدم نيكولاس سامبسون ، الرئيس الذى عينته سلطات الانقلاب استقالته ، بعد أن ظل ثمانية أيام فقط فى منصبه ، وخلفه جلافكوس كلاريديس ، رئيس المجلس الوطنى (البرلمان) ونائب الرئيس مكاريوس . وكلاريديس هو مؤسس وزعيم الحزب الديموقراطى الموحد ، اليميني المعتدل ، الذى دافع دائما عن سياسة الرئيس مكاريوس فيما يتعلق بمستقبل قبرص وكيفية حل المشكلة الطائفية عن طريق المفاوضات المباشرة ، فى إطار فكرة استقلال الجزيرة كدولة ذات سيادة . وكان كلاريديس يحظى أيضا باحترام الأقلية التركية ، بعد أن مثل الجانب اليونانى فى المفاوضات التى دارت بين زعماء الجاليتين ، فى أواخر أعوام الستينيات . وكان أول إجراء اتخذته كلاريديس ، بعد تعيينه رئيسا للجمهورية ، هو الاجتماع مع ريوف دنكتاش ، زعيم طائفة القبارصة الأتراك ، بحضور قادة قوات الأمم المتحدة بالجزيرة ، لبحث وسائل تنفيذ وقف إطلاق النار : وهكذا أنهى الغزو التركى سيطرة قادة الانقلاب العسكرية من ضباط الحرس الوطنى على مقاليد الحكم فى قبرص .

ثالثا - نتائج الغزو بالنسبة لليونان :

شهدت اليونان تحولا جذريا فى أوضاعها السياسية الداخلية على أثر الغزو التركى لقبرص ، فالحكومة العسكرية برئاسة أدامنتيوس أندروتسوبولوس ، بعد أن أخطأت خطأ فاحشا فى أسلوب معالجة خلافاتها بالنظام السياسى القبرصى ، أذعنّت لضغوط الجيش الثالث ، بقيادة الجنرال ايدانيس دافوس ، وهو الجيش الذى توجد مراكزه فى سالونيكيا ويشرف على منطقة الحدود بين تركيا واليونان . واستقالت الحكومة العسكرية ، مع بقاء الجنرال فيدون جزيكس رئيسا للجمهورية . وأعلنت القوات المسلحة اليونانية أنها قررت التخلي عن الحكم فى البلاد ، وتسليم زعماء الأمور الى حكومة مدنية . واستدعى الرئيس جزيكيس ، قسطنطين كارامانليس ، رئيس وزراء اليونان الأسبق فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٣ ، من منفاه بباريس ، ليرأس الوزارة المدنية الجديدة .

ولقد تمكن هذا السياسي المخضرم في غضون ساعات قليلة ، من عودته إلى بلاده ، من تشكيل حكومة جديدة ، من أحد عشر وزيرا ، منهم خمسة من نواب حزب الاتحاد الوطني المراديكالي السابقين ، وهو الحزب الذي كان كرامانليس قد أسسه قبل ذلك - وثلاثة من نواب حزب اتحاد الوسط ، الذي يتزعمه جورج مافروس وزير الخارجية ، وثلاثة من المستقلين . وقررت حكومة كرامانليس إصدار عفو عام عن جميع المسجونين السياسيين ، وإلغاء المعتقل الذي أقامته الحكومة العسكرية السابقة في جزيرة باروس ، في بحر إيجه . كذلك أعفت الحكومة المدنية البلوية البريجادير ديمتريوس يونانيس ، قائد الشرطة العسكرية من منصبه ، وأصدرت مرسوما دستوريا يقضى بإدخال ١٢ تعديلا على دستور سنة ١٩٥٢ ، الذي أعيد العمل به منذ أول أغسطس سنة ١٩٧٤ ، وتشمل هذه التعديلات ضمان حقوق المواطنين ، واستقلال القضاء وإخضاع الجرائم الصحفية للمحاكم العادية ، وتوفير الضمانات لحرية التعبير ، ونزاهة الانتخابات .

وهكذا تسببت أحداث قبرص في جعل رياح الحرية السياسية تهب على اليونان ، بعد سبع سنوات من الدكتاتورية العسكرية وتمتعت اليونان بحكم مدني يتسم بالديمقراطية التقليدية (٦) .

(٦) نازلي موغني أحمد ، الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية ، مرجع سابق

- دكتور إسحاق عيسى ، « حول الأزمة القبرصية » ، مرجع سابق .

— Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem, op. cit.

التبريرات والمفاوضات

١ - دوافع تركيا بغزو قبرص (التبريرات التركية) :

بردت تركيا انزال قواتها في قبرص بأنها تدافع عن حقوق الطائفة التركية في الجزيرة ، والتي يبلغ عددها ٢٠٪ من مجموع السكان .

ولقد استغلت تركيا الانقلاب العسكرى في قبرص كى تحسم الصراع على جزر بحر ايجه ، ولا سيما عندما استطاعت اليونان الحصول على البترول من قاع بحر ايجه ، وكانت تركيا قد فقدت هذه الجزر في العشرينيات من هذا القرن ، نتيجة للحرب التي قامت بين تركيا واليونان ، وبرى تركيا أن هذه الجزر متاخمة للناضول ، وبالمغايرة باليوناني فإن هذه الجزر تبعد عنها بمئات الكيلومترات ، وفي خضم هذه الأحداث ، قامت تركيا بإرسال سفينة بحث ، وردت اليونان بمذكرة احتجاج يطالبة فيها بسحب سفينة البحث التركية ، غير أن سليمان ديمريل ، رئيس الوزراء وقتئذ ، أعلن أن السفينة ستستمر في مهمتها في بحر ايجه (١) . وتنفيذ برنامجها المحدد ، بالرغم من احتجاجات اليونان .

وعموما فقد جاءت قضية جزر بحر ايجه لتخلق جوا من عدم الاستقرار السياسى فى كل من تركيا واليونان ، وتزيد من التوتر فى العلاقات بينهما ، خاصة وأن تركيا لم تنس الحرب الدامية التي كانت قد خاضتها مع اليونان فى بداية العشرينيات من هذا القرن .

وهناك أيضا الدور المؤثر للأحزاب السياسية التركية على الأزمة القبرصية ، فالأتراك يعتبرون احتلال ٣٨٪ من جزيرة قبرص بمثابة عملية تحرير لمواطنيهم ، والأحزاب السياسية التركية على اختلاف وجهات نظرها ، لا تقبل بعودة الفبارصة الأتراك الى وضعهم القديم ، وهذا يفسر السبب فى

١٠ مرجع فى تفصيل ذلك الى :

أحمد ورتى النمسى . الصراع التركى اليونانى على بحر ايجه . فى : مجلة الحقوق . المجلد

الأول والثانى - بعدد ١٩٧٧ .

تنافس الأحزاب السياسية الكبيرة - وعلى رأسها حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل ، وحزب الشعب الجمهورى برئاسة أجويد - تنافس هذه الأحزاب على إثارة المشاعر القومية التركية ، ثم تعهدا بعدم الرضوخ لاي ضغط أجنبي من شأنه أن يؤدى الى التنازل عن أى شبر من الأرض التى استولت عليها القوات التركية ، بل أن حزب الشعب الجمهورى قد استغل هذا الموضوع فى الانتخابات النيابية ، التى كانت على وشك أن تجرى فى تركيا . فى الحصول على أغلبية المقاعد فى المجلس الوطنى التركى ، وباعتبار هذا الحزب بمثابة المنقذ ، الذى تمكن من تحرير الأقلية القبرصية التركية من سيطرة الاكثريّة القبرصية اليونانية .

وأدت هذه المنافسة الحادة بين الحزبين الكبيرين الى أحداث انتخابية ذاتية ، لا سيما وأنها - أى هذه المنافسة - قد تطرقت الى نقد السياسات الخارجية التركية . فخليلة عضمت اينونو حمل شعار وجوب التخلص من النفوذ الأمريكى ، فاما أن تكون هناك علاقات بين تركيا والولايات المتحدة ثم حتى ميذا اللد للند ، واما أن تنتهى العلاقة مع أمريكا بانسحاب تركيا من الأحلاف العسكرية ، وإزالة القواعد العسكرية فيها . وعلى هذا الأساس ، فليس من حق الولايات المتحدة - من وجهة النظر هذه من جانب قادة الشعب الجمهورى - التدخل أو ممارسة الضغط على تركيا . لارغامها على تقديم تنازلات لليونان من قبرص (٧) ، أما سليمان ديميريل ، خليفة عدنان مندريس ، فقد اضطر الى المزاينة على أجويد بشأن مصير الأزمة القبرصية ، ولم يكن باستطاعته التساهل فى هذا الموضوع ، والا خسر ثقة الناخبين ، وقيادات الجيش التركى التى ما زالت تمسك بجميع خيوط الدبلوماسية التركية .

أما فيما يتعلق بحزب الانقاذ الوطنى ، الذى شكل الائتلاف الحكومى بزعامة أجويد ، فقد أكد هذا الحزب ضرورة سيطرة القوات المسلحة التركية على الجزيرة كلها ، وعلى ذلك فإن نجم الدين اربكان زعيم الحزب ، لم يؤيد خذلة أجويد ، فيما يتعلق بالحكم الفيدرالى فى جزيرة قبرص . وتجدر الإشارة فيما يتكويّن حزب الانقاذ الوطنى الى أنه كان جناحا فى حزب العدالة ، لكنه انفصل عنه فى يناير ١٩٧٠ ، ثم تكون هذا الحزب - حزب الانقاذ الوطنى - بقرار من المحكمة الدستورية بعد تدخل الجيش فى مارس ١٩٧٢ ، كذلك يتأتى أهمية ما اتخذته هذا الحزب من قرارات على صعيد الرأى العام التركى ،

واستقطابه لتأييده ، مما يدعو الى هذا الحزب من اقامة توازن بين تركيا وحلف شمال الأطلسي ، وذلك لتحقيق مصالح تركيا ، واعتنق الحزب أيضا المبادئ الإسلامية ، وطالب بإعادة دروس الدين الإسلامي الى المدارس ، ومثل شعاره « الله والأخلاق » أملا لدى الجماهير التركية ، مما جعل الحزب يمثل نفسه في المجلس الوطني التركي بـ ٤٨ مقعدا ، بموجب انتخابات عام ١٩٧٣ (٣) .

وعموما - فانه فيما يتعلق بوجهة النظر التركية (٤) ، لتبرير تدخلها في جزيرة قبرص ، فاننا نجد أن الحجة الأساسية لهذا التدخل المسلح جاءت تحت ذريعة نصرة القبارصة الأتراك المضطهدين ، ولقد أرغمت هذه التبريرات طبقات المجتمع التركي ، التي سادتها البهجة نتيجة لانتهاء اليونان ، وحتى أواسط اليسار التركي ، اعتبرت التدخل التركي المسلح في جزيرة قبرص كوسيلة لزعزعة النظام العسكري في أثينا ، الذي كان الكولونيالات على قمته ، أما بالنسبة لأجويد ، فان التدخل كان بمثابة فرصة ذهبية لاستقطاب العسكريين والممارضة اليمينية الى جانبه ، وبالتالي لتحقيق نوع من الوحدة المقدسة ، ولقد أثار التدخل التركي المسلح في جزيرة قبرص ردود فعل مختلفة سوف تتعرض لها في موضع لاحق من هذه الدراسة ، ولكن ما ينبغي التركيز عليه هنا ، هو الموقف السوفيتي (٥) حيث جاء سفير الاتحاد السوفيتي

(٣) يرجع في تفصيل ذلك :

— Landau M., Jacob, The 1973 Elections in Turkey and Israel", in : The World Today, Vol. 30, No. 4, April, 1974, p. 176.

— أحمد بوري النعسي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، مرجع سابق ص ص ٢٤٠ -

٢٤٩ .

(1) Turkish Foreign Policy Report, Ministry of Foreign Affairs, Ankara, August, 1974 & No. 15, July 1; 1976.

(٤) راجع في تفصيل المواقف السوفيتي وحزبه تجاه تركيا وفرنسا :

— George, S. Harris. The Origines of Communism in Turkey, Hoover Institution Publications, Stanford, California, 1967.

— Karpap, Kemal H., "Society Economic and Politics in Contemporary Turkey", World Politics, A Quarterly Journal of International Relations, Vol. XVII, No. 1, October 1964.

— Giritli, Ismet, "Turkish — Soviet Relations", Indian Quarterly : A Journal of International Studies, No. 1, Vol. XXVI, January — March, 1970.

— Batu, Hamit, "New Development in Turkish Foreign Policy", The Atlantic Community Quarterly Vol. 15, No. 3, Fall, 1977.

فى أنقرة ، ليوكد لرئيس الجمهورية التركى تفهم الكرملين . وهكذا اعتبرت
أكثرية الرأى العام التركى هذا التدخل بمثابة عملية عسكرية ناجحة ، فضلا
عن أن احتلال الجزء الشمالى من الجزيرة قد مثل حقيقة ، من وجهة النظر
التركية ، وهى أن التقسيم بات هو الطريقة الوحيدة لحماية الأقلية التركية
فى قبرص .

٢ - المفاوضات المباشرة بين طرفى المشكلة :

أدى التغير فى نظام الحكم فى كل من قبرص واليونان الى ظهور امكانيات
التفاوض المباشر بين تركيا واليونان ، حول مستقبل قبرص . فلقد قبلت
كل من أنقرة وأثينا الدعوة البريطانية (٥) للتباحث حول الأزمة ، وخضعتا
للمضغوط المتضافرة ، التى قامت بها الدبلوماسية الأمريكية ، والدول الأوروبية
الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة ، من خلال جهود وزير الخارجية
الفرنسى .

وفى ٢٥ يوليو ١٩٧٤ ، بدأ فى جنيف المؤتمر الثلاثى للسلام فى قبرص
بين وزراء خارجية بريطانيا وتركيا واليونان [الدول الثلاث الضامنة لاستقلال
قبرص وفقا لمعاهدة الضمان لسنة ١٩٦٠] ، وبحضور ممثل للأمم المتحدة ،
كمراقب ، هو روبرتو جوير ، المساعد الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة .
واتضح خلال أيام انعقاد المؤتمر مدى عمق وحدة التضارب بين وجهتى نظر
اليونان وتركيا ، بشأن تنظيم المستقبل السياسى القبرصى .

وفى اليوم الثالث للمؤتمر ، تقدم طوران جينيس ، وزير خارجية تركيا ،
بمشروع اتفاق شامل ، يتضمن اتخاذ اجراءات عاجلة لضمان احترام وقف
اطلاق النار فى قبرص ، وايجاد مناطق فاصلة بين القوات التركية واليونانية ،
على أن تشرف عليها قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وأن تقوم بريطانيا
وتركيا واليونان بالاشراف على مطار نيقوسيا ، مع احترام الحقوق والتسهيلات
التي تتمتع بها القوات البريطانية فى المنطقة ، وأن يستعيد نائب رئيس
جمهورية قبرص ، وهو تركى ، سلطاته ، كما تستعيد قبرص وضعها الطبيعى
كدولة ذات قوميتين . وأخيرا طالب المشروع التركى باقامة ادارتين تتمتعان

(٥) راجع :

Kurkuçoglu, Omer, British Policy During 1974 Cyprus Crisis" Dis
Politica, Nos. 2-3 February 1975. Ankara.

بالاستقلال الذاتي في الجزيرة ، احدهما تركية والاخرى يونانية . غير أن الجانب اليوناني رفض هذه المقترحات ، بدعوى . أنها كانت تهدد استقلال الجزيرة ، وأصر على أن هدف مؤتمر جنيف هو تطبيق قرار مجلس الأمن بشأن قبرص ، والذي يقضي بإقرار السلام والعودة للنظام الدستوري ، وانسحاب الجيوش الأجنبية أولاً . وأعلن جورج مافروس ، وزير خارجية اليونان ، أن تدموية المشكلة القبرصية لا يمكن أن تدم على مائدة المفاوضات إلا بمشاركة ممثلين عن الشعب القبرصي .

ولقد توصل المؤتمرون في ٢١ يوليو ١٩٧٤ إلى اتفاق بشأن قبرص . وصفه المراقبون بأنه يعطي تركيا قبضة (٦) عسكرية حديدية على الجزيرة كما يكفل بقاء قبرص مقسمة إلى أجل غير مسمى ، إذ لم يلزم هذا الاتفاق تركيا بسحب قواتها الغازية ، وإنما انتهى فقط بخفض هذه القوات ووقف إطلاق النار . كما نشر اسد صاف الشساور الدبلوماسي على مستوى وزرا الخارجية الثلاثة ، يوم ٨ أغسطس ١٩٧٤ ، لوجه المشكلات الدستورية لقبرص . وبناء على هذا الاتفاق ، أصدر مجلس الأمن قراراً بتغويض قوات الأمم المتحدة في قبرص مسلمات اندافية للمحافظة على وئام إطلاق النار بين القوات التركية واليونانية ، وذلك بأن يتدرج الخدمات ذاتها اليونانية في الجزيرة ، بحيث لا يترك صر على أيديها الإسلامية منذ سنة ١٩٦٤ . وهي مجرد حدث السلام بين القبارصة اليونانيين والأتراك في المناطق التي يختلط فيها سكان الجانبين . بل يمتد كذلك ليشمل استخدام هذه القوات في منطقتهم من نازلة . ونظام بين القوات التركية وقوات الحرس الوطني اليوناني القبرصي .

غير أن الاشتباكات العسكرية قد استمرت في أنحاء واسعة من جزيرة قبرص . حتى استأنف وزراء خارجيه تركيا واليونان وبريطانيا اجتماعهم في جنيف يوم ٨ أغسطس ، في محاولة لدعم النواحي التنفيذية العملية لقرار وقف إطلاق النار بين الجانبين . واشترك الرئيس القبرصي الجديد ، ماكريديس ، في هذه الجولة الجديدة من المحادثات ، معلناً إيمانه بالمحافظة على استقلال قبرص وقبرص ووحدة أراضيها ، ضمن سوية سياسية دائمة ،

كم.داك

— Newsweek August 28, 1974.

— The International Herald Tribune, November 8, 1978.

٧٩٩

وتابع ايضا .

بشكل إقامة حكم ذاتي واسع النطاق لطائفة القبارصة الأتراك ، وقد أدت هذه التطورات الى انهيار مؤتمر جنيف الثاني ، بعد أن رفض الجانبان اليوناني والقبرصي مقترحات تركية ، تنص على منح الأقلية التركية في قبرص - وعددهم ١١٠ ألف نسمة ، ستة أقاليم مستقلة يحكمونها ذاتيا .

كذلك فقد أدت الاشتباكات العسكرية وتصاعدها في الجزيرة الى انفجار الموقف العسكري مرة أخرى بصورة خطيرة ، فاندلع القتال على أوسع نطاق ، وتمكنت القوات التركية في منتصف أغسطس ١٩٧٤ من السيطرة على نحو ٣٥٪ من مجموع مساحة الجزيرة ، اذ قامت باحتلال قطاع رئيسي من شمال قبرص يمتد فاما جوستا في الشرق الى خليج مورفو ومدينة نيكيا في الشمال الغربي ، مارا بنيقوسيا الفاصمة ، والنهضة الوسطى للجزيرة ، فيما سعى « بخطط أتيل » ، وهو الجزء الذي يحدد القطاع التركي الذي تطالب أنقرة بإدارة مستقلة له ، في إطار دولة فيدرالية ، وانتقل الرئيس القبرصي كلاراينديس وووزراؤه من نيقوسيا الى ليماسول . ولقد اعتبرت تركيا أنها قد حققت الأهداف الإقليمية لطائفة الأتراك القبارصة ، وقد أصدر بولنت ايجيقيت رئيس وزراء تركيا بيانا يعلن فيه ، بعد نجاح التحرك العسكري التركي في قبرص ، أن بلاده قد بدأت وقف إطلاق النار ، بعد أن تم ارساء الدولة القبرصية الاتحادية الجديدة « (٧) ، وسرعان ما جاء رد الفعل اليوناني ، فادعت حكومة اليونان بيانا رسميا تذكر فيه أنه نظرا لعجز حلف شمال الأطلسي عن منع تركيا عن إثارة نزاع بين عضوين في الحلف ، فقد أصدر رئيس الوزراء أمرا الى القوات المسلحة اليونانية بالانسحاب من الأجهزة العسكرية للحلف ، وأن يقتصر اشتراك اليونان في الحلف على عضويتها في أنشطته السياسية فقط .

ولقد أثر قرار اليونان بالانسحاب من الحلف الأطلسي على الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة (٨) واليونان بصفة خاصة ، فيما يتعلق بالتسهيلات البحرية للأسطول السادس في الموانئ اليونانية ، ومنها ميناء بيريه ، بالإضافة الى المنشآت الدفاعية لحلف الأطلسي ، الموجودة على أراضي

Ibid

(٧)

(٨) راجع :

Gonulbul, Mehmet, "Turkish — US Relations", Foreign Policy, No. 4, December 1971, Ankara.

اليونان ، وفرضت الحكومة اليونانية فور انسحابها من الحلف ، قيودا على الحركة فى القواعد العسكرية الأمريكية لديها (٩) ، وانعكست هذه الاجراءات أيضا على صعيد الرأى العام اليونانى ، حيث سادت موجة عنيفة من العداء الشعبى فى أثينا ضد الولايات المتحدة ، بسبب امتناع هذه الأخيرة عن التدخل لوقف تقدم الغزو التركى لقبرص واجتاحت العاصمة اليونانية مظاهرات صاخبة ضد السياسة الأمريكية فى أزمة قبرص ، ورفضت الحكومة اليونانية ، فى أواخر أغسطس ١٩٧٤ ، نداء وجهه اليها هنرى كيسنجر ، وزير الخارجية الأمريكى ، لاستئناف المحادثات الثلاثية من أجل تسوية الأزمة القبرصية نهائيا ، وأوضحت الحكومة اليونانية موقفها رسميا من حلف الأطلنطى فى مذكرة رسمية أرسلتها الى الدول الأعضاء الأربع عشرة فى الحلف ، تعلن فيها انتهاء استخدام قوات الحلف لقواعدها فى اليونان (١٠) ، ومنع استخدام المياه الافلسمية والمجال الجوى اليونانى ، دون اذن مسبق من حكومة اليونان ، وقدمت اليونان فى مذكرتها تفسيرا لقرارها بالانسحاب من حلف الأطلنطى ، على أساس « أنها لا تستطيع التعاون مع حلف الأطلنطى ، على تركيا ، خرقت الاتفاقات الدولية ، وتسببت فى أضرار بالغة لليونانيين القبارصة ، باحتلال تركيا لأكثر من ثلث أراضي قبرص » (١١) .

ibid.

(٩)

Tashan, Seytl, "Turkish — US Relations and Cyprus".

(١٠)

Foreign Policy, Nos — 2 — 3, Vol. 4, February 1975, Ankara pp. 160-175
Cyprus and Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Ankara, 1974. (١١)

والمراجع أيضا :

— Boston, James, "Cyprus Crises and Nato's Flank, in : International Herald Tribune, July 18; 1974.

— The New York Times, September 9, 1974.

ردود فعل الولايات المتحدة

١ - موقف الولايات المتحدة (١) :

هناك محوران رئيسيان تدور حولهما السياسة الأمريكية تجاه قبرص . أولهما هو منع انتقال الجزيرة الى النفوذ السوفيتي ، فالجزيرة تتمتع بموقع استراتيجي فريد في شرق البحر المتوسط ، وبذلك تمثل الحلقة الأرضية المثلى لربط الأحلاف الغربية الثلاثة : حلف شمال الأطلسي ، والحلف المركزي ، وحلف جنوب شرقي آسيا . وتضاعف أهمية قبرص الاستراتيجية بعد أن تزايد الوجود البحري السوفيتي في المنطقة ، وبعد أن أنهت كل من مالطة وليبيا القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية التي كانت قائمة على أراضيها ، والمحور الثاني للسياسة الأمريكية هو أن الأزمة القبرصية وثيقة الصلة ببنيان حلف شمال الأطلسي ، واحتمالات تصدعه نظرا لكونها تحمل مقدمات دائمة للصراع العسكري بين تركيا واليونان . وهذا يفسر الموقف الأمريكي المهادن للغزو العسكري التركي لقبرص . فتركيا ، بالنسبة للولايات المتحدة ، ومصالحها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في منطقة شرق البحر المتوسط ، هي الحليف الأقوى بكثير من الحليف الآخر في نفس المنطقة ، وهو اليونان . وسيطرة الحليف الأقوى على زمام الأمور في الجزيرة ، كفيل بتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية في ذلك الجزء الجيوي من العالم .

من هنا جاء التأييد الأمريكي لوجهة النظر البريطانية الرسمية ، التي ترى حل مشكلة قبرص على النمط السويسري ، بإنشاء مقاطعات يونانية وتركية منفصلة ، تحت رئاسة حكومة فيدرالية .

ومن منظور تاريخي ، حاولت الولايات المتحدة ، منذ عام ١٩٦٧ ، إيجاد تسوية سلمية لمشكلة قبرص ، وقد تمت مباحثات بين وزيرى خارجية تركيا واليونان في يونيو ١٩٧١ لبحث المشكلة ، وأكد الجانب الأمريكي في هذه المباحثات على ضرورة إيجاد مقر دائم للأسطول السادس الأمريكى :

(١) راجع في تفصيل ذلك :

— Tashan, Seyfi, "Turkish — US Relations and Cyprus, op. cit., pp. 174-178.

— The New York Times, July 18, 1974.

بهدف إقامة ثلاثة آلاف من الرعايا الأمريكيين وعائلاتهم ، وقد نتج عن هذه الاجتماعات توقيع اتفاق بين الطرفين ، ويدل هذا الموقف الأمريكى على مدى اهتمام الولايات المتحدة بضرورة التوصل الى حل للمشكلة القبرصية منذ البداية .

وهذا الموقف الأمريكى تجاه مشكلة قبرص قد أخذ أشكالا عديدة ، فضلا عن تطوره حسب تطورات المشكلة ذاتها ، وتفسير ذلك نجده في الشواهد التالية : فعندما حدث الانقلاب العسكرى فى قبرص ، فإن التقارير التى تسربت من وزارة الدفاع الأمريكية تدل على أن الولايات المتحدة كانت لها اليد الطولى فى الانقلاب ، لأنها كانت راعية فى الاطاحة بحكم الرئيس مكاريوس ، لأنه انتهج سياسة عدم الانحياز ، وأقام علاقات صداقة مع دول المعسكر الاشتراكى . كما أن مكاريوس رفض إقامة قاعدة بحرية للولايات المتحدة فى الجزيرة ، وليس هذا فحسب ، بل أن مكاريوس وقف ضد المخططات الاستراتيجية الأمريكية فى شرق البحر المتوسط (٢) وهو ما يستدعى وقفة لتفسير وتعليل موقف مكاريوس على النحو السابق . فقد كانت جزيرة قبرص مركزا لحاملات الطائرات . كما كانت قاعدة للقوات الانجليزية والفرنسية ، وقت الهجوم على السويس ، فى سنة ١٩٥٦ ، ولقد عارضت اليونان فى سيطرة بريطانيا على الجزيرة ، وشجعت الوطنيين اليونانيين فيها على طلب الانضمام الى الوطن الأم بقيادة مكاريوس ، وعجزت بريطانيا عن الصمود أمام عمليات القذائين ، واضطرت الى الموافقة على اتفاقيات زيورخ ولندن سنة ١٩٥٩ مع اليونان وتركيا ، وبدأت بذلك سياسة حل وسط ، بأعطائها الاستقلال للجزيرة ، واحتفاظها بالقواعد العسكرية تحت السيادة البريطانية ، وبضمانها بعض الميزات للأقلية التركية . ولكن مكاريوس - الذى أصبح رئيسا للجمهورية سنة ١٩٦٠ - كان يرغب فى التخلص من القيود والاشتراكات والتخفظات . وزادت حدة الصدامات بين الجانبين ، اليونانية والتركية فى الجزيرة ، ابتداء من سنة ١٩٦٣ . وزاد التوتر حدة سنة ١٩٦٧ ، وأظهرت الحكومة العسكرية التركية نيتها للدفاع عن الجالية التركية فى الجزيرة ضد الحكومة العسكرية اليونانية غير المحبوبة ، والى كان العسكريون قد قاموا بانقلاب واستولوا به على السلطة فى أثينا ، واضطرت هذه الحكومة

(٢) راجع فى تفصيل ذلك :

دكتور اسماعيل صبرى معلد ، الأمن الأوروبى والتمايش السلمى بين العسكريين ، فى : السياسة الدولية ، المجلد ٣٢ - القاهرة ، أبريل ١٩٧٣ .

الى انشاء الأوامر بسحب القوات اليونانية ، التي كانت قد وصلت بغير طريق شرعى الى الجزيرة . بقيادة الجنرال جريفاس ، ولكن العده ظل مستمر بين الثائفتين . وعجز الانجليز والأمريكيون عن أن يجنوا حلا مرضيا لكل من تركيا واليونان حليفيهما فى حلف شمال (٣) الأطلسي . وحين أثرت مشكلة قبرص من جديد فى سنة ١٩٧٤ بالانقلاب الذى تم فيها ضد مكاريوس من أجل الوصول الى ضم الجزيرة لليونان ، واضطر مكاريوس الى الخروج من الجزيرة محتفظا بالسلسلة التشريعية . اضطرت تركيا الى التدخل ، وأرسلت ٤٠٠٠٠ جندي الى الجزيرة . واحتلت ثلثها التسمالى الذى تسكنه غالبية الأتراك ، وأطهرت عجز حكومة اليونان العسكرية عن الوصول الى مواجهة ساخنة مع تركيا بشأن قبرص ، الأمر الذى أدى الى فقدانها هيبتها والى سقوطها . وعاد مكاريوس الى الجزيرة ، وظلت القوات التركية فى قطاعها التسمالى ، وكادت كل من تركيا واليونان وقتئذ أن تصلا الى حالة مواجهة ، ونهما عضوان فى حلف شمال الأطلسي ، وقررت الولايات المتحدة عدم تزويد تركيا ببعض الأسلحة ، كما أعلنت اليونان انسحابها من حلف شمال الأطلسي . وحدثت الفوضى داخل الحلف (٤) .

٢ - الحاجة الولايات المتحدة للأزمة :

ان أهمية القطاع الجنوبي من حلف شمال الأطلسي لم تغب أبدا عن أذهان صانعي السياسة الأمريكية ، حتى مع تغير الموقف الأمريكي من الكتلة الشرقية وقتئذ ، وقد استأنرت اليونان باهتمام الولايات المتحدة ، وأصبح التعوذ الأمريكى فى اليونان قوى جدا ، وأمتد الى الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ورجال الجيش ، ونبغى الإشارة بهذا الخصوص إلى قيام الضباط الأمريكيين بتدريب الضباط اليونانيين ، وكذلك سباد تلاحم بين المخابرات الأمريكية واليونانية ، وهذا التعاون تعود جذوره التاريخية الى ما قبل وصول الضباط اليونانيين الى الحكم ، ولقد عمل بابا دوبولس فى المخابرات الأمريكية لفترة طويلة .

وتبدو أهمية القوات السابقة حين نعلم أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت غير راضية عن تصرفات هنرى كيسينجر وزير خارجية أمريكا

(٣) :راجع نى مختصر ذلك :

دكتور جلال يحيى ، العالم المعاصر - دار الكتب الجامعة - الإسكندرية ١٩٧٦ ص ٤١١

- ٤١٦ -

(٤) انرجح السبق ص ٤١٣ .

- وقتئذ - ازاء حكم مكاريوس (٥) ، لأن تأييد مكاريوس من وجهة نظر الوزارة ، يعنى التخلص من الحكم العسكري فى اليونان ، غير أن هنرى كيسنجر عارضه فى ذلك بشدة ، وبرر موقفه (٦) هذا أمام البنتاجون ووكالة المخابرات الأمريكية بأن اليونان تعتبر مهمة للولايات المتحدة لأنها تخدم المصالح الاستراتيجية ، خاصة وأن هناك قاعدة عسكرية أمريكية تعتبر مقرا للأسطول الأمريكى السادس ، وتخلى الولايات المتحدة - من وجهة نظر كيسنجر - عن النظام العسكري فى اليونان يعنى معاداة اليونان لأمريكا ، وبالتالي تعريض المصالح الأمريكية فى اليونان للخطر ، كذلك فقد أكد كيسنجر على الدور الأمريكى فى منع قيام الحرب بين تركيا واليونان بشأن قبرص ، خوفا من انهيار الجناح الجنوبي الشرقى من حلف شمال الأطلسي .

والصحف الأمريكية ، هى الأخرى ، أشارت صراحة الى تورط الحكومة الأمريكية فى الانقلاب الذى حدث فى قبرص ، ولحقت هذه الصحف الى العلاقة الشخصية التى ربطت بين السفير الأمريكى فى اليونان وقتئذ وبين أحد الرجال الأقياء فى المجلس العسكري ، وكيف كانت المقابلات تتم فيما بينهما ، وكتبت إحدى الصحف الأمريكية مقالة أكدت فيها أن الولايات المتحدة كانت تعرف الشيء الكثير عن المؤامرة ، ولكنها لم تحاول منع ذلك قبل وقوع الانقلاب فى قبرص ، أما الصحف البريطانية ، وعلى رأسها صحيفة الجارديان ، فكتبت تقول : « ان الطرف الذى يجب إرغامه هو اليونان ، ومن النابت أن الولايات المتحدة قد تأخرت فى القيام بردها الصارم ، وأنها كانت تستطيع فى أى وقت تشاء أن تقوم بهذا الشيء ، وأن تمنع وقوع الأحداث المؤلة » .

وكتب جيمس ريستون ، واحد صحفى أمريكى ذائع الصيت ، ويمثل الاتجاه الرسمى فى الولايات المتحدة ، كتب فى الهيرالد تريبيون مؤكدا على النقاط التالية .

(٥) راجع : أحمد نوري المسمى ، الموقف التركى من أزمة قبرص ١٩٧٤ - ١٩٧٦ .
مرجع سابق ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

— The New York Times July 18, 1974.

Tashan, Sayfi, "Turkish — US Relations and Cyprus", in : (٦)
Foreign Policy; Nos : 2-3, Vol. 4, February 1975, Ankara. p. 170.

راجع : دكتور عسان المطلة . السياسة الأمريكية والأزمة القبرصية . مطابع ماسبيوس
والمرور التركى ١٩٧٤ ، فى : مجله العلوم السياسية والعلوم الإنسانية ، العدد الأول - بغداد ١٩٧٨
ص ٨٨ - ٩٢ .

أولا : من الممكن أن يتغير ميزان الاستراتيجية في كل ٧٠ من مائة وكريت وقبرص فيما إذا سيطرت عليها قوى معادية ، ان موسكو وواشنطن يتسامحان في حالة حياد جزيرة قبرص ، ولكنهما بالتأكيد يختلفان في حالة سيطرة احدهما عليها . وهكذا نجد أن حكومة نيكسون قد واجهت مشاكل جمه ، منها التدخل في الشؤون الداخلية لليونان ، وبالتالي تحريض النظام العسكري فيها على الاطاحة بحكم الرئيس مكاريوس . ان الولايات المتحدة بحاجة الى التعاون مع الحكم العسكري في أثينا ، لاسباب استراتيجية للدفاع عن مصالحها في الشرق الاوسط .

ثانيا : تولي الولايات المتحدة اهتماما كبيرا بالحوادث الأخيرة في قبرص لنفاذ وقوع صدام مسلح بين دولتين من أعضاء حلف شمال الأطلسي ، لأن وقوع ذلك سوف يؤدي الى أخطار جسيمة ، من الناحية الاستراتيجية ، في شرق البحر المتوسط .

ثالثا : تؤكد الآراء الرسمية في الولايات المتحدة أنه من الصعبه بمكان دعم الأسطول السادس الأمريكي في شرق البحر المتوسط بدون وجود القواعد العسكرية في اليونان .

رابعا : أن الولايات المتحدة تماطلت مع حكم الرئيس مكاريوس ، وبالتالي تعهدت بالدفاع عن حكمه ، الا أن الأخير اتجه نحو الاتحاد السوفيتي . ومن الأمور التي أقلقت السياسة الأمريكية أن إذا متلك السوفيت قاعدة عسكرية في قبرص ، فان ذلك سوف يكون له أثر سئ على الأوضاع الأمنية في كل من تركيا واليونان .

وهكذا يمكن أن نلمس أن هدف الانقلاب الذي حدث في قبرص كان هو الاطاحة بحكم الرئيس مكاريوس ، ثم العمل على ضم قبرص الى حلف شمال الأطلسي ، ويتحقق ذلك بأسلوبين . اما بتوحيد قبرص مع اليونان تحت سياسة الأمر الواقع وضمها لمنطقة الدفاع الأمريكية . واما بتقسيم الجزيرة ، وهو ما يقود الى النتيجة ذاتها ، فالجزيرة بقسميها - في هذه الحالة -

Réston James, "Cyprus Crises and Nato's Flank", in : International Herald Tribune, July 18, 1974. (٧)

وقد اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على :
- احمد بوري محمد النعسي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي . مرجع سابق .

يستخضع لتركيا واليونان ، وكل من هاتين الدولتين تعتبر ركيزة لحلف شمال الأطلسي في شرق البحر المتوسط ، ويبدو أن الولايات المتحدة - طبقاً لأحد (٨) الآراء - وبعد أن تقسم الجزيرة الى قسمين ، تركي ويوناني ، ستحصل على القواعد التي كان مكاربوس يرفضها بحجة جلاء قبرص ، في كلا القسمين ، ولن تبخل الولايات المتحدة على الدولتين ، التركية واليونانية ، بالتبويض المطلوب في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية وهكذا يكون الحلاف الطائفي ، الذي عصف بالجزيرة منذ سنوات ، قد انتهى بتقسيم الجزيرة ، والقضاء على وحدتها واستقلالها .

وتشير الولايل الى أن الولايات المتحدة وقفت ضد التدخل العسكري التركي في جزيرة قبرص ، الذي تم بالانزال التركي في الجزيرة في ٢٠ يوليو ١٩٧٤ ، ويمكن استنتاج موقف الولايات المتحدة هذا من التقارير الصحفية (٩) التي بعث بها السفير الأمريكي في أثينا الى وزارة الدفاع الأمريكية ، والتي ذكر فيها أن الأسطول السادس الأمريكي قد انتشر ، وبشكل غير عادي في بحر ايجه بهدف عزلة الخطط العسكرية التركية في قبرص ، وأن هذا التصرف من قبل الولايات المتحدة قد أدى الى موجة من الغضب في تركيا .

أما من وجهة النظر الرسمية فقد انعكست على تصريح الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية ، والذي جاء فيه : « نحن نطالب تركيا - بصفة خاصة - بوقف إطلاق النار ، حيث أن استخدام القوة ، فضلاً عن أنه يعرض العلاقات بين تركيا واليونان للخطر ، فإنه يؤدي أيضاً الى تعريض المنطقة كلها الى خطر ، وأن حل القضية القبرصية لا يمكن أن يكون عن طريق استخدام سياسة القوة » .

ومن الناحية الواقعية ، فقد كان بإمكان الولايات المتحدة أن تمنع تركيا من التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص ، كما فعلت عام ١٩٦٤ في عهد جونسون ، حين بعث برسالة تهديد شديدة الالتهج الى عصمت اينونو ، رئيس وزراء تركيا وقتئذ . يحذر فيها من خطورة التدخل في قبرص ، وأبلغ جونسون اينونو أنه في حالة تدخل تركيا في الجزيرة ، وقيام الاتحاد

(٨) نفس المرجع السابق ص ٢٥٠ .

— The New York Times, July 18, 1974.

(٩)

— The New York Times, September 9, 1974.

السوفيتي بصدها ، فان الولايات المتحدة سوف تأخذ موقفا محايدا من ذلك .
ومنذ تلك الفترة ، سادت العلاقات السيئة بين الشعب التركي والحكومة
الامريكية ، حيث طالب الرأي العام التركي بالقضاء على مجموعة المعاهدات الثنائية
التي تمت مع الولايات المتحدة ، وان تشرف تركيا على القواعد العسكرية
الامريكية ، كما طالب قسم من الرأي العام التركي بانسحاب تركيا من حلف
شمال الاطلسي ، غير أن الولايات المتحدة لم تحاول منع تركيا من ذلك .
وربما يرجع السبب في ذلك الى محاولة الولايات التخفيف من حدة اللمجة
القاسية في رسالة جونسون^(١٠) .

(١٠) يرجع في تفصيل ذلك الى :

- أحمد نور النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثالثة ، دار الحرية
للطباعة - بغداد ١٩٧٥ من ص ١٧٥ - ١٨٢ .
- Esmer, Ahmet Sukru, "Cyprus in the General Assembly". Faris,
18 November 1976.

ودود فعل أوربا الغربية

١ - موقف بريطانيا العظمى :

يكمن سبب اهتمام بريطانيا بالأوضاع في قبرص في أن بريطانيا تعتبر من الدول الضامنة لاستقلال الجزيرة ، حيث أنها وقعت على معاهدة الضمان مع كل من تركيا واليونان في عام ١٩٦٠ ، وبموجب هذه المعاهدة فإن كل طرف ملزم بالدفاع عن الجزيرة في حالة انتهاك سيادتها أو العدوان عليها ، ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا قد أخذت تؤكد باستمرار على أهمية قواعدها العسكرية في قبرص ، بعد أن فقدت قواعدها في مالطة قبل ذلك .

وبعد الانزال التركي في قبرص ، ونتيجة لتردى الأوضاع فيها ، فإن هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا ، قد عقد اجتماعا طارئا مع أعضاء حكومته ، وبعد الانتهاء من هذا الاجتماع أرسلت الحكومة البريطانية ٤٠٠ من أعضاء الكوماندوز لتعزيز القوات البريطانية في قاعدة اكرتوري Akrotiri وديكيليا Dikelya في قبرص .

ولقد لجأ حوالي ١٧٠٠٠ مهاجر يوناني و ١٠٠٠٠ مهاجر تركي الى القواعد البريطانية في الجزيرة ، بعد سيطرة القوات التركية على الجزء الشمالي من الجزيرة . ولقد طالبت تركيا بريطانيا بتسليم اللاجئين الأتراك ، لتوطينهم في الجزء الشمالي من الجزيرة . ولكن بريطانيا لم تسمح لهؤلاء اللاجئين بمغادرة قواعدهم في الجزيرة ، الا بعد تسوية مشكلة المهاجرين بصفة عامة ، الأمر الذي أدى الى ردود فعل قوية في الأوساط الرسمية في تركيا ، فقد صرح أجويد ، رئيس وزراء تركيا وقتئذ ، قائلا : « ان عدم تلبية بريطانيا لنداء تركيا بالسماح للمهاجرين الأتراك بمغادرة قواعدهم في الجزيرة يؤدي الى «ساعة والضرر في العلاقات بين البلدين» (١) .

وفي مؤتمر جنيف ، الذي عقد بين بريطانيا وتركيا واليونان في شهر يوليو ١٩٧٤ ، أدت بريطانيا دورا مهما بتأكيدهما على اتباع الوسائل السلمية

حل القضية القبرصية ، ولقد تحدث جيمس كالاغان ، وزير خارجية بريطانيا ، معبرا عن رضائه من أن بريطانيا لازال لها التأثير الفعال في القضايا الدولية .

غير أن العلاقات قد توترت بين تركيا وبريطانيا في الفترة اللاحقة ، ففي مؤتمر جنيف الثاني ، كان هناك تصليب في الرأي من جانب بريطانيا تجاه تركيا ، وأثيرت مناقشات حادة بين مندوبي الدولتين ، حتى أن وزير خارجية بريطانيا صرح قائلا : « ان قبرص اليوم هي أسيرة الجيش التركي وسيكون الأخير أسيرا من قبل قبرص غدا » . كذلك فقد كتبت إحدى الصحف (٢) التركية قائلة بهذا الخصوص : « ان تركيا تقدم مفاتيح السلام في البحر المتوسط » ، وأضافت هذه الصحيفة قائلة : « من الممكن تفسير دور بريطانيا في مؤتمر جنيف بأنها تعتقد - أن بريطانيا - لا زالت تتحكم في جزيرة قبرص من النواحي الجيوبوليتيكية والاقتصادية ، في عالم تغير فيه الظروف والأوضاع السياسية » ، وأضافت الصحيفة قائلة : « ان بريطانيا قد دخلت قبرص قبل مائة عام على أثر الحرب الروسية العثمانية ، لحماية مواقعها الاستراتيجية ضد التوسع الروسي ، وعلى الرغم من تغير الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية في العلاقات الدولية ، فإن بريطانيا تعمل على استعادة دورها المفقود في شرقي البحر المتوسط » . وبشأن موقف بريطانيا تجاه تركيا في مؤتمر جنيف انتقدت هذه الصحيفة التركية موقف بريطانيا قائلة : « انه في لقاءات السلام في جنيف ، اصطدم المشروع التركي القاضى بإيجاد دولة فيدرالية (٣) ، بعقبات واضحة من جانب بريطانيا » .

وتجدر الإشارة الى أن حكومتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد بحثتا بمندوبيهما الى مؤتمر جنيف ، وهو ما جعل العلاقات بين بريطانيا (٤) وتركيا لم تصل الى نقطة حاسمة ، حيث كان هناك احمال من قبل بريطانيا للاقتراح السوفيتي القاضى بأن قضية قبرص يجب ان لا تحل بين القوى

The International Herald Tribune, November, 8, 1976. (٢)

(٥) في تفصيل مؤلف بريطانيا ، راجع :

- Kurkcoughu, Omer, British Policy During 1974 Cyprus Crises, op., cit. pp. 31-38.
- Newsweek, August 26, 1974, pp. 8-12.
- The International Herald Tribune, November 8 1976.
- Altug, Yilmaz, "The Cyprus Conflict", in Dis Moltica Nos. 1-2 February, Ankara, 1977 pp. 130-132.

الثلاث الضامنة للجزيرة فحسب ، بل يجب حل ذلك عن طريق مؤتمر موسع ، يشترك فيه أعضاء مجلس الأمن ، بهدف إيجاد التقارب بين الدولتين .

أما عن موقف بريطانيا تجاه مكاريوس ، فالملاحظ أن بريطانيا قد أكدت على شرعية حكم مكاريوس ، كما أن بريطانيا هي التي أقلت مكاريوس بطائرة خاصة من إحدى قواعدهما ، وأرسلته إلى جزيرة مالطة ، وجدير بالذكر أن المندوب البريطاني في مجلس الأمن قد أدى دورا مهما في صياغة قرار وقف إطلاق النار . وبالطبع فإن مصالح بريطانيا هي الأسباب الكامنة في مواقفها هذه من مشكلة قبرص ، وتتمثل هذه المصالح في معظمها ، في القواعد العسكرية البريطانية في قبرص ، حيث أن هناك مجموعة من القواعد البريطانية في الجزيرة ، تمتلكها بموجب معاهدة الضمان التي وقعت عام ١٩٦٠ ، وتعتبر هذه القواعد من أقوى القواعد العسكرية في شرقي البحر المتوسط ، وخاصة منذ استقلال باكستان والهند ، ومحاولات مصر الناجحة في سحب القوات البريطانية من قناة السويس ، ولهذا أخذت بريطانيا تمزق قواعدها العسكرية في قبرص ، أضف إلى ذلك حاجة أوروبا من البترول العربي ، وهو ما يجعل من قبرص نقطة ارتكاز ومركز قوة لبريطانيا ، ويستند على ذلك أيضا من أحداث العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، حين قامت قوات مظلية بريطانية من جزيرة قبرص بالهجوم على منطقة قناة السويس ، ويفسر ذلك كله الأسباب التي جعلت تحاول تدويل الأزمة القبرصية من أجل استقلال الجزيرة ، لخدمة مصالحها في منطقة البحر المتوسط .

٢ - موقف فرنسا :

من الملاحظ أن فرنسا قد تماطفت مع اليونان ، حتى قبل مشكلة قبرص عام ١٩٧٤ ، باكثر من عشر سنوات ، كما أن الحكومة اليونانية قد حدثت حذو فرنسا في الانسحاب من الجهاز العسكري لحلف شمال الاطلسنطي بعد الاحداث الاخيرة في الجزيرة ، ويفسر ذلك أيضا الموقف الفرنسي الذي يريد الابتعاد عن النفوذ الأمريكي ، وبالتالي فإن فرنسا وجدت نفسها بحاجة الى دولة أخرى بجوارها ، تساندتها في هذا المفهوم بجاء الولايات المتحدة - ويفسر هذا أيضا بالعلاقات التي توطدت ، خلال الاحدى عشر عاما الماضية ، بين ديستان و إسرائيل ، وهذا الأخير قد فتح الباب أمام فرنسا كي تقوم بدورها في مناصرة الولايات المتحدة بشأن توسيع نفوذها في أوروبا . وبالطبع فإن فرنسا لم تستفد سياسيا من اليونان فحسب ، بل أن البضائع والسلع الفرنسية قد غزت الأسواق اليونانية ، وعلى ذلك فإن فرنسا قد بنت موقعها

من مشكلة قبرص على الاعتبارات السابقة ، ثم قامت بتمويل اليونان بطائرات الميراج الثالثة ، والقوات الحربية المتطورة ، والمدافع المضادة للطائرات . وبالطبع فان هدف فرنسا من ذلك كان كسر الاحتكار الامريكى فى تجهيز اليونان بالطائرات والمعدات الحربية .

وهكذا جاء رد الفعل الفرنسى المباشر لانقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ بأن أعان رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك : « أن فرنسا قلقة جدا من الوضع المتدهور^(٥) فى جزيرة قبرص ، وتخشى من امكان حدوث مجابهة عسكرية بين تركيا واليونان ، حليفنا فرنسا فى حلف شمال الاطلنطى ، ومن احتمال توسع نطاق النزاع » . وأكد شيراك استعداد فرنسا لتقديم المساعدة الى بريطانيا ، التى يقع على عاتقها عبء ومسئوليات خاصة فى قبرص ، والعمل على دفع الدول الأوروبية التسخ فى السوق الأوروبية المشتركة للقيام بعمل مشترك ، يعطى بريطانيا امكانية التحرك لتحقيق السلام فى جزيرة قبرص .

ولم تفاجأ تركيا من موقف فرنسا تجاهها ، وعندما عين كرامنليس رئيسا للوزراء ، بعد انتهاء الحكم العسكري فى أثينا ، وضع رئيس الجمهورية الفرنسية تحت تصرفه طائرته الخاصة ليتوجه بها الى أثينا ، كما أغربت فرنسا عن تفهمها لموقف اليونان من سحب قواتها المسلحة من حلف شمال الاطلنطى .

وإثناء مناقشة مشكلة قبرص فى مجلس الأمن ، قدمت فرنسا ببيان أكدت فيه على ضرورة انسحاب القوات التركية من القطاع الشمالى من الجزيرة . ونتيجة لذلك فقد عم الأوساط السياسية فى أنقرة الانسحاب والمرادة . وعلى الرغم من رفض أجويد ، رئيس وزراء تركيا ، للموقف الفرنسى بصورة رسمية ، فانه أبدى أسفه تجاه عدم التزام فرنسا بالصمت ، كما سبق ان فعلت ابان الانقلاب العسكرى فى اليونان . وقد وصفت إحدى الصحف التركية السياسة الخارجية الفرنسية على أنها : « مستمدة من سياسة الاتجار بالمدافع » وهى تعنى بذلك صفقة الأسلحة المبرمة بين فرنسا واليونان^(٦) .

وفى الأمم المتحدة ، هاجم المندوب التركى ، يعنف ، موقف فرنسا وتسائل قائلا : « هل هذه هى فرنسا الجديدة التى نراها أمامنا ، أم أنها

(٥) أحمد نورى التيمسى ، تركيا وحلف شمال الأطلسى ، مرجع سابق من ٢٥١ .
Daily News, 20 August, 1974, Ankara

(٦)

فرنسا « الفرقة الأجنبية » وساقية « سيدى يوسف » .. فرنسا المظليين وقتناة السريس .. هل فرنسا هذه هي التي تدعى بحق اداة الاعمال التركية » . وقد رد المندوب الفرنسى على المندوب التركى قائلا : « ان كلام المندوب التركى هذا يثير المزيد من الشكوك حول الأسلوب الذى تسعى تركيا لاتباعه فى تطبيق قرار مجلس الأمن » (٧) .

أما ردود فعل الصحف التركية فجاءت معبرة عن أن اقتراب فرنسا من اليونان قد جاء على حساب تركيا ، وان سياسة فرنسا بالتالى هي سياسة غير عقلانية ، بالإضافة الى أنها تلحق الضرر بالمصالح الفرنسية فى تركيا ، وان هذه السياسة ضد تركيا ، بالإضافة الى موقف الارتياح من المظاهرات العدائية الارمنية فى مرسيليا ضد الاتراك ، تدفع بالعلاقات الفرنسية التركية الى أدنى حد لها . لذلك وجدت الصحف التركية فى الموقف الفرنسى إزاءها أن هذا سيدفع تركيا الى أن توازن سياستها فى أوروبا ، وتبحث عن دولة أخرى لنحل محل فرنسا . أما رئيس الجمهورية التركية فانه قال : « ان أزمة قبرص عام ١٩٧٤ قد كشفت عن أصدقاء تركيا وأعدائها فى آن واحد » - مشيرا بذلك الى موقف فرنسا (٨) - وأضاف : « ان وجود فرنسا على رأس الدولة التي عبرت عن سياسة عدائية فى هذه الأحداث قد أثبت على الأقل عدم امكانية الثقة بفرنسا من قبل تركيا » .

Milliyet, op. cit.,

(٧)

(٨) فى الفصل موقف فرنسا ، راجع أيضا :

- Esmer, Ahmet Sukur "Mandate of the Cyprus peace", Bairs, December 21, 1976.
- Esmer, Ahmet Sukru, "Cyprus in the General Assembly" op. cit.
- Daily News, 20 Augusts, 1974, Ankara.
- Turkish Foreign Policy Report, Ministry of Foreign Affairs, Ankara Augusts, 1974, No. 15, July 1, 1976, No. 17, November 1, 1976, No. 18, January 1, Ankara, 1977.

الموقف السوفيتي الأصول التاريخية للموقف السوفيتي

١ - السياسة الخارجية الروسية تجاه المضايق عشية الحرب العالمية الأولى :

بقى توجيه للسياسة الخارجية للامبراطورية الروسية. عشية الحرب العالمية الأولى خاضعا لمشغوليتين : الوصول الى البحر المتوسط ، والذي كان الدافع الرئيسى للعمل الذى قامت به فى الامبراطورية العثمانية وفى البلقان ، ثم التوسع فى الشرق الأقصى ، حيث كانت الاراضى السيبيرية مجاورة للامبراطورية الصينية ، وهو ما لا يتعلق بموضوع هذه الدراسة !

أما فيما يتعلق بالمشغولية الأولى - موضوع دراستنا - وهى الوصول الى البحر المتوسط والمياه الدافئة ، فالملاحظ أنه بعد خروج روسيا من الحرب الروسية اليابانية ، ومن الهزيمة العسكرية سنة ١٩٠٤ ، عادت السياسة الخارجية الروسية كى تركز على أوروبا . وزادت أهمية المشغوليات العثمانية ، ولكن الجيش الروسى وقتئذ كانت تسوده الفوضى ، والاقتصاد الروسى كان فى أدنى درجاته ، وهذا الحسوف فى القوة الروسية قد استمر طوال السنوات الست السابقة على الحرب العالمية الأولى . ومع ذلك لم تبدأ الحكومة القيصرية فى التفكير فى إمكانية إعادة محاولاتها فى المسائل العثمانية الا ابتداء من سنة ١٩١١ فقط ، ولكن دون أن تمتلك الوسائل العسكرية اللازمة لتدعيم هذه السياسة .

ولما كانت السياسة الخارجية لى دولة هى انعكاس للأوضاع الداخلية ، فقد كانت السياسة الخارجية الروسية وقتئذ محكومة بالأوضاع الداخلية ، فكانت روسيا محتاجة لاستخدام رعوس الأموال والتقنين للأجانب بدرجة أوسع ، غير أن الحكومة الروسية لم تكن ترغب فى المخاطرة برؤية النفوذ الأجنبى يؤثر على الحياة السياسية الداخلية . ومع ذلك فهذه المحاولات لم تكن تستند الى حركة كبيرة فى الرأى العام ، فمثلا : كانت جماهير الفلاحين غير متأثرة بمجهود التوسع ، فى حين كان العمال معادين له ، وأظهرت بعض أوساط البورجوازية موافقتها على التوسع .

هذه الأوضاع كانت لها نتائج طويلة الأمد في روسيا ، فالأوساط المسيرة للسياسة الروسية الخارجية^(١) كانت قد ابتلعت ، كما ذكر أحد الساسة وقتئذ « حبة مرة » . وكانت روسيا ترغب في أن تقوم بالانتقام في اليوم الذي تستطيع فيه ذلك ، ولم تكن تنتظر إلا سنوح الفرصة . ومنح الموقف البلقاني هذه الفرصة لروسيا سنة ١٩١٢ . وكان سبب هذه الأزمة الجديدة هو الشعور القومي للشعوب المسيحية في شبه الجزيرة ، ففي مقدونيا ، وحيث كانت موافقة روسيا والنمسا والمجر الضمنية قد احتفظت بالسيطرة العثمانية على السكان البلغاريين والضبرب واليونانيين في خلال أزمة ١٨٩٧ - ١٩٠٣ ، فإن هذه الاقليات القومية كان لها ، في سنة ١٩٠٨ ، أملا في الحصول على نظام أكثر صلاحية .

ولذلك فإن حركة الاجتماع تجاه التقاليد العثمانية بدأت في مقدونيا منذ سنة ١٩١٠ ، وكان من المنطقي أن تعمل الدول المسيحية في البلقان على تأييد هذه الحركات ، حتى يتم تحرير الأراضي الخاضعة . ولكن ، إذا كان الشعور المعادى للاتراك مشتركا بين الأهالي المسيحيين ، فإن الحركات القومية البلغارية والصربية واليوپانية كانت كذلك متنافسة فيما بينها ، وذلك بسبب الاختلافات بين التقاليد الثقافية ، وبين أشسكال الحياة الاجتماعية ، وبين الذكريات التاريخية ، وخاصة بسبب الحذر والخوف ، الذي كان يفصل بين الكنائس الارثوذكسية ، ففي مقدونيا كانت الدعاية الدينية للكنيسة الصربية تتنازع الرعايا مع الكنيسة البلغارية .

وكانت الحكومة الروسية قد فكرت ، في خريف سنة ١٩١١ ، في تأييد الامبراطورية العثمانية ، وفي انشاء « اتحاد بلقاني » يضم الامبراطورية والدول المسيحية . وفي نظير ذلك كانت قد طلبت الى الحكومة العثمانية أن تستعد لاعادة النظر في وضعية المضائق ، الامر الذي سيمد حق المرور الى سفن الحرب الروسية . ولكن سرعان ما وجدت أن هذا الحل صعب التحقيق ، لأن الدول العظمى لن توافق على اعادة النظر في هذه الوضعية . ولذلك فإن الحكومة الروسية القيصرية غيرت أهدافها ، وقررت أن تؤيد تحالف الدول البلقانية ضد الامبراطورية العثمانية ، ولكي تحرر الشعوب المسيحية في مقدونيا . ولا شك في أن الحكومة الروسية كانت لا تجهل أن هذه المحاولة

(١) بيم ديتونفان ، تاريخ العلاقات الدولية ، مرجع سابق ٧١٠ .
— Taylor, op. cit., p. 118.

من طبيعتها أن تتسبب في اخطار حرب عامة ، ولكنها اعتقدت أن في وسعها أن تواجه هذا الخطر ، إذ أن قواتها المسلحة ، التي كانت غير كافية في سنة ١٩٠٩ ، قد تحسنت الآن . وكانت الميزات التي فكرت فيها الحكومة الروسية تكمن في الأهداف السياسية المتوقعة قبل أي شيء آخر : مثل إعادة النفوذ الروسي الذي كان قد تزعزع بأزمة سنة ١٩٠٩ إلى فكر الشعوب المسيحية ، واضعاف الامبراطورية العثمانية بطريقة تسمح لها ، في يوم من الأيام ، بحل مسألة المضائق بشكل يتمشى مع المصالح الروسية . ولم تتدخل المسائل الاقتصادية إلا كوسيلة في خدمة المخططات السياسية . فحين أيلت روسيا ، بمساعدة رعوس الأموال الفرنسية ، مشروع السكة الحديدية التي ستعبر شبه الجزيرة البلقانية من الشرق إلى الغرب ، لكي تنتهي على ساحل البحر الأدرياتي ، كانت ترمي في غلق الطريق أمام التوسع النمساوي المجري ، أكثر من حسابها لكاسب الصادرات الروسية أو الإرباح المالية .

٢ - القوميات ومشكلات الحدود في البلقان :

وعموما فقد سادت المطالب الملح للمشاعر القومية في أوروبا في بداية سنة ١٩١٤ ، وانعكس ذلك على احتجاجات الاقليات القومية ضد السيطرة الأجنبية . وهذه البقطة للاحتجاجات في المناطق التي كانت أكثر من مرة ، مركزا لحركات القوميات ، أثارت الشعور في سان بطرسبرج ولندن وبرلين ، نتيجة للصعوبات الداخلية الممكنة أو المتوقعة ، في حالة اشتباك الدول في حرب دولية كبرى . ولكن أيا من هذه التهديدات لم يبد على أن من طبيعته التسبب في التو واللحظة في صدام بين الدول العظمى .

وكانت الخصومات البلقانية تخضع لذكريات الصراع الذي كان قد مزق شبه الجزيرة ، وفي أوائل سنة ١٩١٤ نشرت لجنة كونتها هيئة كارنيجي Carnegie للسلام الدولي ، التحقيقات التي قامت بها في البلقان ، والتي تجمع نوعا من الشهادات التي تمثل ، مرحلة مخيفة مفزعة ، من القتل والاغتتيال واشعال الحرائق والمذابح ، ليس فقط بين المسلمين والمسيحيين الذين تفصلهم الأحقاد الدنيوية والمواطف الدينية — على حد قول أحد الباحثين (٢) — ولكن كذلك بين اليونانيين والبلغار ، وبين اليونانيين والصرب ،

راجع في فصيل ذلك : دكتور أحمد عبد اللادر الجبال ، مكتبة الأنجلو المصرية — القاهرة .

١٩٥٥ ص ٣٥٠ - ٤٥٠ .

(٢) بيم ريتوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ - ١٩١٤ ، مرجع سابق ص ٨٥٤ .

الذين كانوا ، بالامس فقط ، قد اتجهوا الى السماء سويا ، طالبين العون على حرب التحرير . • وهذه الصفات والاحقاد حافظت على حالة من عدم الاستفراق ، كانت تتسبب في امكانيات مباشرة لصداعات محلية ، خطيرة بالنسبة للسلم العام ، لأنها كانت تزيد من عدم الثقة الموجودة بين الدول العظمى .

وجاء ميلاد امارة البانيا ليؤدي الى نشوء صعوبات من نوع جديد ، لم نشترك فيها الصرب واليونان وحدهما ، وهما جارتى الدولة الجديدة ، ولكن كذلك النمسا والمجر واطاليا ، البريكان اللذان لا يتقان في بعضهما في داخل التحالف الثلاثي والمتنافستان فيما بينهما في البحر الأدرياتي .

وكان رسم الحدود ، بعد أن هدد في أكتوبر سنة ١٩١٣ بأن يؤدي الى استبناك بين البانيا والصرب ، قد وضع الآن البانيا في مواجهة اليونان ، وحاولت الحكومة اليونانية أن تحتفظ « مؤقتا » بأيروس الشمالية ، حيث كانت أغلبية السكان تتحدث اللغة اليونانية ، وحيث كانت لجنة تحديد الحدود قد أعطت للبانيا ، في ديسمبر سنة ١٩١٣ ، منطقة أجيرو سكاتروا وسانت كارانتا . حقيقة أنها كانت مستعدة للموافقة على أن تسحب موظفيها وجنودها من هذه المنطقة ، ولكن بشرط أن ترضيها الدول العظمى في الخلاف الخاص بتقسيم جزر بحر ايجة . وانتهت بأن نفدت هذا الانسحاب .

٣ - الجزر والمضايق :

ومصر الجزر العثمانية في بحر ايجة بين تركيا واليونان ، في صدام دبلوماسي ، هدد بأن يصبح صداما مسلحا . وكانت معاهدة بوخارست قد تركت الدول العظمى أمر اتخاذ قرار فيها . وأخذ هذا القرار في فبراير سنة ١٩١٤ ، وأعطى لليونان كل الجزر باستثناء تينيفوس وايمبروس ، التي تشرف على مدخل الدردنيل ، وكاستيللو ريزو ، القريبة من الدوديكانيز ، والتي كانت ايطاليا تحتفظ فيها باحتلال « مؤقت » . ولكن الحكومة التركية ، التي كانت ترغب في أن تحصل كذلك على خيوس وميتيلين ، رفضت الموافقة على ذلك ولم ، تتفق الدول على ارغامها على قبول قرارها . ودخلت الحكومتان اليونانية والعثمانية سويا في مفاوضات مباشرة ، ولكن بدون جدوى . وكان فشل هذه المحادثات يعني نشوب حرب ، فاشترت تركيا بارجتين كانتا تبنيان من الترسانات الانجليزية ، وأعلن فنزيلوس Venizelos رئيس الوزراء اليوناني في يوليو سنة ١٩١٤ ، تصميمه على الدخول في حرب قبل أن يتم تدعيم الاسطول التركي . حقيقة أن هذه الامكانية لوقوع حرب وقائية قد

اختفت بعد بضعة أيام ، إذ أن الحكومة اليونانية نجحت ، عن طريق شراء بارجتين من الترسانات الأمريكية ، في إعادة إقامة توازن القوى البحرية . ولكن الأمر بدا على أنه مجرد تأجيل لما يجب أن يحدث .

كذلك فإن منافسات الاتجاهات القومية البلقانية لم تكن هي وحدها التي تسببت سريعا في أشد الاخطار بالنسبة للسلم العام . فكانت آثار « مسألة المضائق » تمثل تهديدا آخر . فعقب الهزائم التي لحقت بها في حرب البلقان الأولى ، وأمام الامكانيات التي كانت تخشى وقوعها في بحر ايجه أو في آسيا الصغرى ، كان من الطبيعي أن ترغب الحكومة العثمانية في إعادة تنظيم جيشها ، وفي أقرب وقت ممكن ، وكان من المنطقي أيضا أن تفكر في الاستمانة بألمانيا بهذا الخصوص .

وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ ، نصت اتفاقية ألمانية تركية على أن تشرف بعنة من ٦٠ ضابطا، برئاسة الجنرال ليمان فون ساندروس على ممارسة سلطة التفتيش العام ، وفي كل الامبراطورية العثمانية ، على القوات ، والتحصينات ، والسكك الحديدية ، فضلا عن تعيين الجنرال ليمان فائدا للعيلق التركي الأول الموجود في القسطنطينية . فهاذا كان انعكاس ذلك على الحكومة الروسية . لقد نظرت الحكومة الروسية بقلق الى امكانية وضع الجيش التركي « في أيدي ألمانيا » ، ولكنها كانت مشغولة أكثر من ذلك بوضع حامية البوسفور تحت القيادة المباشرة لآحد الألمان . وبدون جدوى أكد السلطان ليمان أن فون ساندروس لن يمارس أية سلطة « تتعارض مع استقلال الامبراطورية العثمانية » .

والواقع أن المسألة الخاصة بالقيادة المباشرة في القسطنطينية كانت متار مناقشات بين ألمانيا وروسيا ، وكانت كذلك موضوعا للضغط الدبلوماسي الذي قامت به روسيا . مدعمة فيه بفرنسا وكذلك بإنجلترا ، وإن كان ذلك بموقف مرن ، على الحكومة العثمانية ، وذلك بتهديدها بطلب « تعويضات » . وقبلت روسيا حلا وسطا تمثل في اكتفائها بأن يظل ليمان مفتشا عاما للجيش التركي . ويترك القيادة المباشرة للعيلق الأول ، وإن كان كل ذلك لم يمنح نشوب حرب أوربية عظمى فيما بعد .

وفي روسيا كان هناك اتجاهان متعارضان بشأن الاستعداد للحرب ، فاصحاب سياسة الكرامة والتوسع على حساب الامبراطورية العثمانية بدوا على أنهم يفكرون بسرور في امكانية نشوب حرب عامة ، تمنح روسيا ، في

اعتقادهم ، فرصة تسوية مشكلة المضائق (٣) ، وإصلاح الموقف الذى كان مهذا بزيادة النفوذ الألمانى فى القسطنطينية ، وكذلك بإمكانية نشوب حرب يونانية تركية . وفى ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ رأى المؤتمر الذى انعقد ، برئاسة وزير الخارجية وضم بعض الدبلوماسيين ورؤساء أركان الحرب ، ان الموقف الدولى للمضائق ، لا يمكن تغييره فى وقت قصير : فاذا كانت تركيا مهددة ، يفقدان المضائق « ، فيمكن لروسيا أن تضطر الى الاستيلاء عليها حتى تتفادى استيلاء « دولة أخرى » عليها ، ولذلك لقد وضع برنامج عمل لكل احتمال . غير أن تبادل وجهات النظر بين الساسة والعسكريين أظهر أن روسيا لن تكون لها قبل عامين أو ثلاثة أعوام على الأقل ، الوسائل العسكرية والبحرية اللازمة لعملية انزال .

٤ - تسويات الحرب العالمية الأولى :

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى مفاوضات سرية بين وزراء خارجية كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا ، عشية قيام ثورة أكتوبر الروسية عام ١٩١٧ . وكان وزير خارجية روسيا العنصرية قد اقتنع من قبل بضم المناطق المتاخمة لتركيا وارضروم الى روسيا ، غير أن هذه المحاولات قد فشلت لدى وقوع الثورة الشيوعية ، حيث أبرمت معاهدة برست - ليتوفسك Brast-Litovsk بين الاتحاد السوفيتى من جانب - وبين المانيا والنمسا والمجر وبلغاريا وتركيا من جانب آخر . وقد وقعت هذه المعاهدة فى ٣ مارس ١٩١٨ ، وفيها وعد السوفيت بإرجاع باطوم وقارص وارتوان وادهان الى تركيا ، ولكن السوفيت تمسكوا فيما بعد بباطوم ، وذلك بسبب وجود النفط فيها (٤) .

وفى مؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس خلال يناير عام ١٩١٩ كان موضوع المضائق التركية هو الموضوع الأكثر أهمية ، واقترحت الدبلوماسية

(٣) راجع فى تفصيل ذلك :

- Ponomarev, I. I., Gromyko, A., Khvostov, History of Soviet Foreign Policy 1917-1945. Moscow, 1969.
- Soviet, Turkish Relations, Collection of Documents, Vol. 1 (1917-1920). Moscow, 1947.
- Royal Institute of International Affairs, Soviet Documents on Foreign Policy 1917-1924, Oxford University Press, 1957.
- Laqueur, Walter, The Soviet Union and the Middle East, London, 1969.

الانجليزية فى أول الأمر اعطاء الأوضاح الخاصة بالبحر المتوسط وضعيفة دولية تحت إشراف عصبة الأمم . ولم تمد بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا الى دراسة تسوية الصلح العثماني الا فى عام ١٩٢٠ ، وفى ١٠ أغسطس من هذا العام ، اقتطعت معاهدة سيفر من السلطان أربعة أخماس الاقاليم التى كانت تتكون منها الامبراطورية العثمانية السابقة وتركزت له ، علاوة على القسطنطينية ، منطقة الأناضول الوسطى . وفى هذه التسوية تمكنت بريطانيا من اقرار نزع سلاح البوسفور^(٥) والدردنيل ، حيث تضمن حرية الملاحة فى كل وقت ، تحت إشراف لجنة مشتركة من الحلفاء : خلا كان سيظهر على أنه مرفوض بالنسبة للسياسة الانجليزية التى كان فى وسع السياسة القيصرية أن تحاول الوصول الى البحر المتوسط ، ولكنه أصبح خلا يتفق مع المصالح البريطانية ، ما دامت روسيا قد ضعفت . وأخيرا فان بعد ايجة قد أصبح « بحيرة يونانية » ، يمكن لبريطانيا أن تأمل فى أن تحتفظ بنفوذ كبير فيه . ولقد حصلت على هذه الميزات على حساب إيطاليا بنوع خاص ، وكذلك على حساب فرنسا . فكانت السياسة الإيطالية فى بحر الأدرياتيك والسياسة الفرنسية فى منطقة الراين ، فى أشد الحاجة الى التأييد الانجليزى لها^(٦) .

٥ - الحرب التركية اليونانية سنة ١٩١٩ وموقف السوفيت :

وبعد انهيار الخلافة العثمانية ، وميلاد تركيا العثمانية فى عام ١٩٢٠ . من قبل مصطفى كمال أتاتورك ، وجئت تركيا نفسها أمام مواجهة القوى الأوروبية . ونتيجة لهذه الظروف فقد تبنى أتاتورك سياسة مفادها التقرب من الاتحاد السوفيتى ، وانعكس ذلك على تأليف الحزب الشيوعى التركى عام ١٩٢٠ . ومما يجدر ذكره أنه عندما ظهرت الجمهورية التركية ، ونتيجة قيام ثورة أكتوبر الروسية ، فقد كان هناك فى تركيا نشاط شيوعى ، وفى هذه الفترة كانت علاقة تركيا جيدة بالاتحاد السوفيتى ، خاصة وان الدولتين كانتا متفقتان على بعض الأهداف فى السياسة الخارجية ، وتركزت هذه الأهداف على

(٤) راجع :

Royal Institute of International Affairs Soviet Documents on Foreign Policy : 1917-1924, Oxford University Press, 1951 p. 50.

(٥) راجع : بيير رنوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ، أزمت القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥

ترتيب الأستاذ الدكتور جلال يحيى - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٦ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٦) المرجع السابق .

أن الدولتين قد اعتبرتا الدول القريبة عدوة مشتركة لهما (٧) .

كذلك فإن قوة التنظيمات الدينية في تركيا والتي تعود أساسا الى عصر الامبراطورية العثمانية كان هذا أيضا سببا شجع مصطفى كمال أتاتورك على قيام حزب شيوعي محلي ، وإن كان مصطفى كمال نفسه من المناهضين للحركة الشيوعية . غير أن هناك بالطبع تناقض في سياسة حكومة أتاتورك هذه ، فهي من جهة قد ادعت بأنها تسير في طريق الشعوب الغربية ، الرامية الى فصل الدين عن السياسة ، ومن جهة ثانية فإنه تدخل تدخلًا مباشرًا في الشؤون الدينية ، كما سبق ايضاح ذلك . كل هذا يأتي في الوقت الذي أكد فيه أتاتورك بأن هذا المفهوم كان يعني عدم تدخل الدولة في أمور الدين .

ولقد رحب السوفييت بسياسة أتاتورك هذه ، خاصة وأنهم اعتبروا ثورته ثورة تحررية ، وترتب على ذلك أن قدم السوفييت كافة المساعدات للترك في صراعهم ضد الاستعمار ، وتم ارسال العمال الاتراك الى الاتحاد السوفيتي لتدريبهم هناك . كما اقترح السوفييت توثيق العلاقات أكثر وأكثر مع تركيا الكمالية ، وانعكس ذلك على ارسال الحكومة السوفيتية ، في ٢ يونيو ١٩٢٢ ، مذكرة الى أتاتورك ، جاء فيها : « إن الحكومة السوفيتية تزيد بحارة كفاح تركيا من أجل الاستقلال والسيادة ، وتوثيق عرى الصداقة بين الدولتين » .

ونتيجة لهذه التطورات ، فقد وقعت معاهدة التماون والصداقة بين الدولتين ، في ١٣ أكتوبر ١٩٢١ . ونتيجة لذلك فقد أطلق أتاتورك الحرية السياسية للحزب الشيوعي التركي . وقد استمرت سياسة الصداقة وعلام الاعتداء بين تركيا والاتحاد السوفيتي الى عام ١٩٤٥ ، وفي خلال تلك الفترة أعلن السوفييت انتهاء معاهدة عام ١٩٢٥ ، وأرادوا العودة الى السياسة القيصرية من جديد ، حيث طالب السوفييت بالسيطرة المشتركة على المناطق هذه المناطق كانت خاضعة لروسيا القيصرية بين عامي ١٨٧٨ و ١٩١٧ ، وهي التي تخل عنها السوفييت بمقتضى معاهدة الصداقة لعام ١٩٢١ . وبهذا

(٧) راجع :

- Laqueur Walter, The Soviet Union and the Middle East, London. 1969 pp. 11-19.
- Royal Institute of International Affairs, Soviet Documents on Foreign Policy, op. cit.

المخصوص يجدر ذكر أن الرأي العام السنوفيتي ، ممثلا في الصحافة والإذاعة قد قام بحملة واسعة النطاق ، لنشر نباء مطالبة أساتذة « جورجيا » بنطاق ساحلي في الشمال الشرقي من تركيا يبلغ طوله ١٨٠ ميلا ، بحجة أنه كان داخلا في أراضي جورجيا منذ ألفي عام (٨) .

٦ - أثر الحرب التركية اليونانية على تطوير تركيا :

وكانت سلطة تركيا لا تزال مبسطة فوق الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى ، ومع أن القوات البريطانية قد انتزعت من الأتراك كل من سوريا وفلسطين والعراق خلال الحرب ، فإن كراهيتهم للمسيحيين المقيمين بآسيا الصغرى - التي هي تركيا الحقيقية - ومقتهم إياهم ، بلغا درجة كبيرة . أصف إلى هذا أن الترك كانوا قد اتهموا بأزهاق أرواح الكثيرين من الأرمن خلال الحرب الأولى .

ولقد نال فينيزيلوس - رئيس وزراء اليونان وقتئذ - اذنا من رئيس وزارتي بريطانيا وفرنسا بأنزال قوات يونانية في أزمير . كما أنه خشي أيضا أن تقع تلك المدينة في قبضة الإيطاليين ، إذا هو لم يبادر باحتلالها . وآمل فينيزيلوس في أن يجد فيها اليونانيون مكانا مأمونا إذا اشتد الحقل عليهم .

غير أن الترك قد اعتبروا أن رفع الراية اليونانية فوق أي مكان من آسيا الصغرى ، اعتبر الترك ذلك بمثابة إهانة بالغة . ولذا أثار نزول الجيش اليوناني في أزمير ، في ١٥ أبريل سنة ١٩١٩ ، في نفوس الترك تصميمًا على اليونانيين . ومن ناحية أخرى ، فقد أتاح ذلك لمصطفى كمال أتاتورك - أول رئيس (٩) لجمهورية تركيا الحديثة - الفرصة لخلق دولة تركية مستقلة

(٨) راجع : أحمد توري النعسي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، مرجع سابق ص ٣١٢ - كبريه جورج - موحى تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الدامكندواي ، دار الطباعة الحديثة - القاهرة ١٩٧٠ من ص ٤٠٠ - ٤١٠ .
— East, Gordon, "The New Frontiers of the Soviet Union; in : Foreign Affairs, Vol. 29, No. 4, July 1951, pp. 600-605.
— Soviet, Turkish Relations, Collection of Documents; Vol. 1, (1917-1926), op. cit. p. 85.

(٩) مصطفى كمال أتاتورك ١٨٧٨ - ١٩٣٨ هو مؤسس الدولة التركية الحديثة وقد حارب الجيوش اليونانية والانجليزية والفرنسية في الأناضول وأطاح بالخلافة العثمانية التي كانت

جديدة من ركام الامبراطورية العثمانية المهزومة وحطامها المبعثرة ، فبعد أربعة أيام من نزول اليونانيين في أزمير ، وصل مصطفى كمال الى أرض وطنه الأسيوى يحمل تفويضا من السلطان • وكان قد حزم أمره على البقاء في الأناضول الى أن تظهر الأمة باستقلالها • وكون جمعية نيابية ، وقعت في ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ ميثاقا يقضى بمواصلة الحرب الى أن تحرر أرض الوطن ، وانضوى تحت هذا المفهوم كل من دبّت في نفوسهم الحياة والحماس من الشعب التركي ، وصمموا على الوقوف وراء مصطفى كمال أتاتورك صفا واحدا •

وأقام مصطفى كمال حكومة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٠ ، واتخذ أنقرة عاصمة له ، وأعلن انفصاله عن السلطان • وتلت هذه الحركة بضعة انتصارات أولية تجاه اليونانيين الذين أصيبوا بالاضطراب في الداخل ، وبتصدع الجبهة اليونانية العسكرية في الخارج وقدمتى الجيش اليوناني ، بقيادة قسطنطين ، بهزيمة ساحقة عند زحله السريع على أنقرة في الفترة ٢٣ أغسطس - ١٣ سبتمبر ١٩٢١ ، وعاد في تفهقر سريع ، وفي فوضى شاملة منسجبا صوب البحر •

وهكذا واجه اليونانيون بمفردهم المصافة ، وانهارت صفوفهم أمام أول ضربة قاسية وجهت ضدهم في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ • ودخل الترك أزمير في أعقابهم ، وذبحوا جميع من صادفهم من الجنس اليوناني ، وأنقذت سفن الحلفاء أكثر من مليون مسيحي هاموا على وجوههم ، وتنتج عن ذلك انهيار نظامين للحكم هما • العرش اليوناني وعرش آل عثمان ، وكان الأول غربيا عن اليونان ، حكمها ما يقرب من تسعين عاما ، وكان الثاني عريقا في أصول الشعب العثماني وتقاليده ، غير أن اليونان صارت بعد هذه النكبة دولة أكثر غنى وأقوى وأكثر سكانا مما كانت ، نتيجة لقدوم المهاجرين الآسيويين • وكذلك امتازت الجمهورية التركية التي أقامها مصطفى كمال على انقاض السلطنة العثمانية بتركيز سلطة الدولة • وبذلك انتهت مسألة الاقليات المسيحية في تركيا ، والتي أقلقعت الاوربيين ، وصاغت سياسات الملوك الغربية دهرًا طويلا ، وكفت هذه المسألة عن أن تقضى مضاجع النظم السياسية الاوربية •

عاصمتها الاسنانة - استنبول حاليا - وشكل حكومة مؤقتة في أنقرة • راجع :

- محمد زكي عبد القادر ، الحرية والكرامة الانسانية - القاهرة ١٩٥٦ ص ٢٢٥ •

- Soviet-Turkish Relations, op. cit., pp. 88-91.

واضطر لحلفاء ، فى مؤتمر لوزان الذى عقد سنة ١٩٢٣ ، الى أن يصدقوا على النتائج السيامية التى ترتبت على الانتصار التركى وعلى الصعيد التركى الداخلى ، مهد ذلك الانتصار السلسلة من الاصلاحات الجريئة ، التى جعلت مصطفى كمال يلمع كعلم من اعلام الانراك . والفيت الحلاقة من تركيا ، وحتى حينما اعرب بعض النواب عن شكوكهم تجاه ذلك ، رد عليهم مصطفى كمال بقوله : ان آخر الحلفاء الحقيقين اغتيل سنة ١٩٢٤م ، « وان السيادة تنال بالقوة والبطش والعنف ، فبالعنف نال خلفاء عثمان حتى حكم الأمة التركية ، وبالقوة حافظوا على سلطانهم أكثر من قرون ستة . وقد نارت الأمة على هؤلاء المفتصبين ، ووضعتهم فى مكانهم الصحيح » (١٠) .

وكان ذلك يعنى فى جوهره اعطاء تركيا مظهر الدولة المتمدينة الغربية ، ومظهر ذلك انعكس فى الزام النساء برفع النقاب ، وجعل المدارس تحت اشراف الدولة ، وصدر قانون سنة ١٩٢٨ الذى نص على الغاء أن الاسلام هو الدين الرسمى للدولة ، أى للجمهورية التركية ، والزام الترك بابدال الطرابيش بالقبعة ، كما أدخلت الحروف اللاتينية فى الكتابة التركية واقتبست القوانين الاوربية .

وهكذا خاض الشعب التركى حرب التحرير الشعبية ضد الاحتلال الأجنبى بعد الحرب العالمية الأولى ، واستطاع طرد الأوربيين من استنبول ، وعندما نجحت حرب التحرير التركية فى الحصول على الاستقلال السياسى للدولة ، وایجاد دولة قومية والغاء الامتيازات الأجنبية وانهاء سلطة الديون الأجنبية . الا أن تركيا كانت وقتئذ بحاجة الى تغييرات اجتماعية ضرورية ، المجموعات الاشتراكية وقتئذ هو محاربة ما سعى بالاقطاع العثمانى والاستعمار ، ومعنى أن محاولات الاصلاح لم تتجاوز البناء الفوقى ، ولم تفهم الثورة اصطلاح علاقات الانتاج ، وكان من شأن ذلك أن نشأ صراع بين البناء الفوقى والبناء التحتى أو السفلى (١١) .

(١٠) من خطاب الغاء مصطفى كمال اتاتورك فى المجلس الوطنى فى ١٩٢٧/١٠/٢
ومرجع فى معصلى ذلك الى : ص ١٠٠-١٠١ فشر . تاريخ أوروبا الحديث . مرجع سابق

ص ٥٨٥ - ٥٨٦ .

Ataov Turkkaya, N.A.T.O. and Turkey, Since Printing House (١١)
Ankara, 1970 p. 80.

الموقف السوفيتي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين

١ - المضايق بين المنافسة الأوروبية ومؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ :

أثرت مشكلة المضايق بين الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث كانت بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى في وضع يسمح لهم بفرض الحلول على كل من الاتحاد السوفيتي والامبراطورية العثمانية . وقد تم فعلا في معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ . وكان مؤتمر لوزان الذي افتتح في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢ واستمر حتى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، قد حضره مندوبو كل من بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وإيطاليا ، واليابان ، واليونان ، ورومانيا ، ويوغوسلافيا ، وتركيا . وقد كانت المناقشات الخاصة بمضايق البحر الأسود تبهم كلا من الاتحاد السوفيتي ، وجمهورية أوكرانيا السوفيتية ، وجمهورية جورجيا السوفيتية . وكذلك دعيت كل من بلغاريا ، والبنانيا ، وبلغيكيا ، وأسبانيا ، والبرتغال ، والنرويج والسويد للمناقشات حول بعض النقاط . وانتهى المؤتمر بإبرام معاهدة صلح بين بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وإيطاليا ، واليابان ، واليونان ، ورومانيا ويوغوسلافيا من ناحية ، وتركيا من الناحية الأخرى . ومما يجدر ذكره أن مسألة وضع نظام لمضايق البحر الأسود قد احتلت مكانا هاما في جدول أعمال المؤتمر ، استتاثرت باهتمام الوفود السوفيتية . التي قدم مقترحات صاغها الزعيم السوفيتي لينين . غير أن مقترحاته لم تقبل ، وترتب على ذلك عدم موافقة الاتحاد السوفيتي على هذه المعاهدة وعدم التصديق من جانب اتحاد الجمهوريات السوفيتية عليها . وكان لينين قد صرح قبل ذلك ، وفيما يتعلق بالمضايق قائلا : « يتضمن برنامجنا إغلاق المضايق في وجه كل السفن الحربية في زمن السلم والحرب . وهذا يخدم المصالح التجارية المباشرة لكل الدول ، وليس مصالح الدول التي تتأخم المضايق أراضيها فقط ، بل مصالح كل الدول الأخرى أيضا » (١) .

(١) راجع : لينين ف. : في السياسة الخارجية للدولة السوفيتية ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ - مكتبة دار الشرق - القاهرة ١٩٧٢ ص ص ٤٤٠ - ٤٥٠ ، ٥٤٠ - ٥٦٠ .
راجع : بيير دوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ، أزمنة القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، مرجع سابق ص ص ٣٢٨ - ٣٣١ .

غير أن مؤتمر لوزان ، من ناحية أخرى ، جاء وكأنه بمثابة بلورة **cristalization** للسياسات المتنافسة بين الدول الأوروبية ، التي اقتنصت فرصا استفادت منها كثيرا ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فقد كانت المواقع التي حصلت عليها أوروبا مهددة في هذه الفترة ، بواسطة الاتجاهات الوطنية للمسلمين ، وهو ما انعكس تأثيره على مشكلة المضائق وكذا على القرارات التي كانت معاهدة سيفر لسنة ١٩٢٠ قد أتت بها ، ثم على مؤتمر لوزان ، كما يتضح من العرض الآتي : فلقد كانت حركات مقاومة سيطرة الدول الأوروبية تهدف الى إقامة مجموعات سياسية في البلاد الاسلامية ، ولكنها لم تحاول في ذلك الوقت إقامة تعاون فيما بينها . وظلت الحركات الوطنية للاتراك ، والحركات الوطنية العربية ، والاتجاهات الوطنية في ايران وحتى تلك التي وجدت في أفغانستان ، تتميز بصفات مختلفة .

ووجدت الحركة الوطنية التركية متنفسا لها في الحركة التي قادها مصطفى كمال ، والتي احتجت على تقسيم الامبراطورية العثمانية ، وكذلك على الميزات التي منحتها نصوص معاهدة سيفر ، في شهر أغسطس ١٩٢٠ ، لبريطانيا العظمى واليونان . وطالب مصطفى كمال بضرورة إعادة النظر في هذه المعاهدة ، وعلى الأقل فيما يتعلق بوضع الأقاليم الأتراك تحت سيطرة أجنبية ، ولذلك فإنه رفض الموافقة على حق الاحتلال الذي منح لليونان في منطقة أزمير ، ولفرنسا في قيليقيا ، ولإيطاليا في جنوب الأناضول حول أضاليا ، وطالب كذلك بسحب قوة الحلفاء ، والتي كانت -تقريبًا- بريطانية فقط ، والتي كانت مكلفة باحتلال القسطنطينية ، وبضمان تطبيق الوضعية الجديدة للمضائق العثمانية . وأكملت الحكومة الكمالية نجاح هذه المطالب ، عن طريق الضغط المسلح ، وحتى عن طريق الحرب .

ودفع دخول القوات التركية الى قيليقيا والى منطقة أضاليا ، كل من فرنسا وإيطاليا الى قبول التفاوض . وتنازلت الحكومة الفرنسية ، باتفاقية ٢٠ أكتوبر ١٩٢١ ، عن احتلال قيليقيا ، باستثناء لواء الاسكندرون ، الذي كان الأتراك لا يكونون فيه الا جزءا من السكان ، وتخلت الحكومة الإيطالية عن منطقة أضاليا ، في الوقت الذي احتفظت فيه . ببعض الميزات لاستغلال موارد ما تحت الأرض .

ولد تنتظر القوات اليونانية الموجودة في أزمير الهجوم التركي ، بل قامت بعملية هجومية وقائية ، تحطمت بسرعة ، ففتح يوم ٢٢ أغسطس ١٩٢٢ الطريق أمام جيش الكماليين الى أزمير ، التي تم احتلالها بعد أسبوعين ، دون

أن يكون لدى الوزارة الانجليزية أية نية لمعارضة ذلك . وعندئذ توجه الجيش التركي صوب الدردنيل ، حتى وجد نفسه أمام قوة فرنسية - انجليزية مكلفة بالدفاع عن المضائق . ولقد تحاشوا الاصطدام ، غير أن هدنة «ودانيا - فى ١١ أكتوبر ١٩٢٢ - قد أعطت مصطفى كمال أتاتورك حقيق أخذ ادارة القسطنطينية ، وطرده السلطان . وتم تحقيق الجزء الأول من هذا البرنامج يوم ٢ نوفمبر ، والثانى يوم ١٧ نوفمبر .

وبقيت بعد ذلك عملية تنويع هذه النتائج ، باعادة النظر فى معاهدة سيفر . وعمل مؤتمر لوزان - الذى تقرر اجتماعه من أجل هدنة «ودانيا - على اعادة النظر هذه . وذكر اللورد كيرزن Curzon ، رئيس الوفد البريطانى : « ان الأتراك ، قد أظهروا أنفسهم « وقحاء » ولا يمكن التفاوض معهم » ، ولكن الوزارة الانجليزية (وكان بونارلو Bonar haw قد حل محل لويد جورج) كانت ترغب ، مهما كان الثمن ، فى تحاشي الوصول الى صدام . وفى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، أعادت المعاهدة الجديدة لتركيا سيادتها على كل شبه جزيرة الأناضول ، وعلى القسطنطينية ، وتراقيا حتى مارتيز (أى بما فيها أدرنة) ، وأخيرا على جزر ايمبروس وتينيروس ، اللتين كانتا تتحكمان ، من بحر ايجه ، فى مدخل الدردنيل ، وألفت نظام الإعفاءات الذى كان الأجانب ، طبقا لنظام الامتيازات الأجنبية ، يتمتعون به فى الأرضى التركية ، وسوت أخيرا وضعية المضائق^(٢) . فاعترفت الحكومة التركية بمبدأ حرية المرور ، الذى وضعته معاهدة سيفر ، ولكنها حصلت على حق منع مرور سفن الدولة التى تكون تركيا معها فى حالة حرب .

وفى هذا النجاح ، لم يكن التأييد الدبلوماسى الذى أعطته روسيا السوفيتية للحكومة الكمالية ، بالتأكيد ، عنصرا كافيا للتفسير . فلم يكن فى وسع الجمهورية التركية أن تحطم الوضعية الدولية المفروضة فى عام ١٩٢٠ ، اذا كانت قد واجهت مقاومة مشتركة من جانب بريطانيا العظمى ، وفرنسا وإيطاليا . ولكن الدول المنتصرة كانت قد انقسمت على بعضها ، ذلك أن بريطانيا العظمى ، التى كانت اكبر المستفيدين من معاهدة سيفر ، لم تجد معونة شركائها من أجل الدفاع عن نصوص هذه المعاهدة ، اذ أن فرنسا وإيطاليا وجدا استحالة العودة الى السلاح ، بعد أقل من ثلاث سنوات منذ الحرب العالمية ، للمحافظة على المواقع التى كانت أهميتها كبيرة بالنسبة

للمصالح البريطانية ، ولكنها كانت ثانوية بالنسبة لكل منهما . وحينما وافقتا تقريبا على جميع النقاط - أمام ضغط مصطفى كمال أتاتورك - احتجت الحكومة الانجليزية بلا جدوى على هذه المفاوضات ، التي كانت تشجع - بالطبع - الأتراك على مواصلة تحقيق برنامجهم . وفي خريف عام ١٩٢٢ ، رفضت الحكومة الفرنسية أن تصدر الأوامر الى قواتها بسد الطريق أمام جيش الكماليين .

ومن جانب آخر ، كانت السياسة الانجليزية - كما سبق ايضاح ذلك - قد وضعت آمالها على يونان فينيزيلوس . غير أن الملك قسطنطين ، الذي كان منفيا منذ عام ١٩١٧ ، كان قد عاد الى عرشه ، منذ شهر ديسمبر عام ١٩٢٠ ، بهد استفتاء . وكان فينيزيلوس قد أبعد هو الآخر عن السلطة ، فلم يعد من الممكن الاعتماد على مرونة الحكومة اليونانية . وإذا كانت بريطانيا - رغبة منها في تسوية السلم مع تركيا - قد حاولت أن تلقى مسئولية الهزائم التي أصابت سياستها على تهرب حلفائها ، فإن هذه السياسة البريطانية ، من جانب لويد جورج ، قد انهارت تماما منذ أن عجزت عن لعب البطاقة اليونانية . فعماذا كان تأثير هذه المنافسات الاوربية على مؤتمر لوزان في عام ١٩٢٣ . وعلى قراراته المتعلقة بمشكلة المضائق ، ووقعها بين السوفييت وتركيا من ناحية ، وبين الدول الاوربية وتركيا ، من ناحية أخرى .

لقد تضمنت معاهدة لوزان ، في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ ، القرارات الرئيسية التالية ، فيما يتعلق بالاعتبارات السابقة :

أولا : البواخر التجارية : اعترف المؤتمر في لوزان بحق مبدأ حرية المرور في وقتي السلم والحرب على السواء ، مع استثناء هذا المبدأ عندما تكون تركيا في حالة حرب ، إذ بموجب ذلك يحق لتركيا إيقاف بواخر العدو ، مع حرية المرور للبواخر المحايدة .

ثانيا : البواخر الحربية : يحق للبواخر الحربية المرور في المضائق التركية وقت السلم ، بشرط أن لا يتجاوز الحد الأعلى للقوة ، التي ترسلها الى البحر الأسود أية دولة من غير دول البحر الأسود ، فقد أصبح من حق كل دولة من غير دول البحر وعلى الرغم من هذا الشرط ، لا تزيد على قطع ثلاث ، بحمولة لا تتجاوز العشرة آلاف طن ، أما اذا كانت تركيا من الدول المحاربة ، فإنه يسمح للدول المحايدة بحق المرور فقط . وبالإضافة الى ذلك ، فقد اتفق المؤتمر على تجريد

استيائها وتلزمها من هذه الاتفاقية ، حيث اتهمت تركيا بأنها استسلمت لضغوط القوى الاستعمارية .

ولقد أثبتت نصوص معاهدة مونترو أن السوفيت لا بد وأنهم قادرون على تعديلها مستقبلا ، بالرغم مما حققته هذه المعاهدة من أهداف استراتيجية للسوفيت . ولقد تم هذا بالفعل عقب الحرب العالمية الثانية ، وما أتت به أحداث هذه الحرب من انتصار للسوفيت ، وهو ما يمكن تتبعه من نصوص اتفاقية مونترو .

لقد تضمنت هذه الاتفاقية بعض الشروط ، منها أنه يحق للسفن التجارية المرور في وقت السلم دون أن يكون هناك أي تحديد للزمن ، أما في وقت الحرب فإذا كانت تركيا من الدول المحاربة فإنه يحق للسفن التجارية المشاركة في الحرب المرور فيها ، شريطة أن لا تقدم المسونات للعدو . وبالنسبة للدول الواقعة على البحر الأسود ، فإنه يصبح من حقها إرسال سفن أجنبية كي تمر من المضائق وتزيد حمولة هذه السفن على خمسة عشر ألف طن .

كما تقرر تمتع تركيا بإيقاف السفن الحربية الأجنبية أو أن تسمح لها بالمرور عبر المضائق عند تعرضها لخطر نشوب الحرب ، وبمعنى آخر ، فقد منحت اتفاقية مونترو تركيا حق الإدارة الفعلية وتحصين المناطق ، كما نصت على إلغاء لجنة المضائق ، التي نصت عليها قبل ذلك نصوص معاهدة لوزان .

وعموما فإنه قد عاد إلى تركيا إشرافها العسكري على المضائق ، بمقتضى معاهدة مونترو ، كما قوى مركزها في البحرين ، الأسود والمتوسط . كما عقدت تركيا معاهدة مع بريطانيا وفرنسا في أكتوبر ١٩٣٩ ، وتمهدت تركيا بتقديم المساعدة إذا ما انتقلت الحرب إلى منطقة البحر المتوسط . ولقد تضمنت الاتفاقية شرطا يكون لها بمقتضاها لا تضطر لأي نزاع ضد الاتحاد السوفيتي . غير أن السوفيت لم يرحبوا بهذه المعاهدة فيها بعد ، وانتقدوها ، وأعلن مولوتوف استهجانا لعمل تركيا في هذه الشأن^(١) .

(١) راجع في تفصيل ذلك .
— Royal Institute of International Affairs, Documents on International Affairs : 1917-1924, op. cit. pp. 118-125.

٣ - موقف السوفيت من معاهدة مونثرو :

ولقد حقق السوفيت انتصارات كبيرة في الحرب العالمية الثانية ، ولم يقدم الإنتراك مساعدة تذكر السوفيت وقتئذ . أما الولايات المتحدة ، فقد كانت بعينة عن أوروبا وعن تركيا أيضا ، وهكذا أصبح للسوفيت ثقة كبيرة في استراتيجيتهم . وقدموا طلباتهم الى الحكومة التركية ، وتضمنت هذه المطالب : تعديل اتفاقية مونثرو ، والمذكرات المتبادلة بين الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي الى الحكومة التركية بين عامي ١٩٤٥ (٧) - ١٩٤٦ وهي التي كانت من حصيلة قرارات بوتسدام ، لتعديل معاهدة مونثرو .

ولقد حرصت الحكومة السوفيتية برغبتها في انهاء المعاهدة التي عقدتها تركيا عام ١٩٢٥ . وذلك في المذكرة التي بعثها الى الحكومة التركية في ٧ أغسطس ١٩٤٦ . وأشار السوفيت فيها الى عديد من الحوادث التي وقعت خلال الحرب العالمية الثانية ، في المضائق التركية ، وهي حادثة مرور زورق الدورير الألماني seefalke ، في ٩ يوليو ١٩٤١ ، عبر المضائق الى البحر الأسود . وقد احتجت السلطات السوفيتية على ذلك ، وايضا على مرور الباخرة الإيطالية Tarvisio ، عبر المضائق في أغسطس ١٩٤١ الى البحر الأسود ، وكذا سماح السلطات التركية بمرور السفن التجارية الألمانية في ٤ نوفمبر ١٩٤٢ ، والتي كانت تحمل ١٤٠.٠٠٠ طن من المواد الأولية ، وهي في طريقها الى البحر الأسود ، ومرور مجموعة بواخر ألمانية عبر المضائق الى البحر الأسود في يونيو ١٩٤٤ ، من طراز Ems ، يقدر عددها بثمانية ، وخمس بواخر من طراز الناقلات الحربية Kriegstransport للقيام بأعمال ببعض الأعمال في البحر الأسود .

وفي شهر أبريل ١٩٤٦ ، بينما كان السوفيت يركزون على أن تركيا سمحت لبريطانيا بإنشاء قواعد عسكرية على مقربة من المضائق ، قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة ثانية رفضوا فيها ما اقتراحه الإنتراك من عقد مؤتمر من الموقعين على اتفاقية « مونثرو » ، ومعهم الولايات المتحدة ، وأنذرت المذكرة بأن كل محاولة لدخال الولايات المتحدة أو بريطانيا في الأمر ، تعتبر وكأنها موجهة ضد مصالح دول البحر الأسود .

١ : لعل من أنصاف الدراسات التي حرصت بصوره وثائقة لهذا الموضوع :

راجع : أحمد توري النسي : « السياسة الخارجية للتركية بعد الحرب العالمية الثانية » ،

مرجع سابق ص ص ٨٠ - ١٢٠ .

غير أن تركيا قامت بتنفيذ المزاعم السوفيتية ، وجاء في إحدى المذكرات التركية الرد التالي : « السنامدينيين بأنج واحد من أقاليمنا التركية ، ولسنا ملزمين بالتنازل عن الأرض التركية ، وسوف نعيش ونموت شرفاء ٠٠ » . كما اتسمت الدبلوماسية التركية - على قول أحد الباحثين (٨) - بالدينامية في هذه الفترة بأن جعلت من القوى العظمى شريكا لها في هذه المشكلة ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي ركزت تركيا على ضرورة مساندتها - أي مساندة الولايات المتحدة - لها ، باعتبار أن السوفيت لا يشكلون - على حد الزعم التركي - تهديدا على تركيا ودول الشرق الأوسط فحسب ، بل العالم بأكمله .

وعموما يمكن إجمال الدوافع الحقيقية من وراء مطالبة السوفيت بتعديل اتفاقية مونترو ، فيما تضمنته هذه الاتفاقية من قيود تتعلق باستخدام السفن الحربية السوفيتية للمضايق التركية ، وقصد حرمت هذه القيود الاتحاد السوفيتي من منافع كثيرة ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار التوسع الهائل في الأسطول البحري السوفيتي ، وهو ما يعتبره السوفيت دليلا على عدم صلاحية هذه الاتفاقية بالنسبة لهم . وإذا كان السوفيت قد رحبوا بهذه الاتفاقية عند توقيعها لاعتبارات تتعلق بالأمن السوفيتي في تلك الفترة ، إلا أنهم قد اعتبروها فيما بعد عقبة تحول دون الدفاع عن المصالح السوفيتية ، فلم يسمح للاتحاد السوفيتي سوى بمرور مدمرة واحدة أو طراد واحد للمبور يوميا ، في حين أن الحكومة التركية كانت تسمح بمرور مدمرتين في اليوم لدول أخرى ، وهو ما اعتبره السوفيت التزاما موهبا ضدهم ، كذلك لم يكن هناك نص صريح يشير إلى استخدام الاتحاد السوفيتي لحاملات الطائرات ، وكأنها من السفن الحربية ، التي تمر في المضائق التركية ، أما الفواصات السوفيتية فإنه نادرا ما تفوض في البحر المتوسط عبر البحر الأسود والمضايق ، إذ أنه بموجب اتفاقية مونترو يسمح للسوفيت بمرور غواصاتهم في هيئة مجموعات أو قوافل ، بمعنى أنه يجوز مرور القواصات السوفيتية في هذه الممرات المائية بصورة فردية فقط ، وبشرط أن تطفو على السطح .

(٨) المرجع السابق ، وقد أورد الباحث المذكور تقريرا كاملا كان هو مصدر عن مباحثات S. Saracoglu Wilson E.C. رئيس وزراء تركيا بعكس آراء عصمت إينونو بشكل واضح

هذا الموضوع .

راجع في تفصيل ذلك أيضا : أحمد نووي التميمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، مرجع

سابق ص ٥٢ - ٥٤ .

وعلى الصعيد جعل الولايات المتحدة كشرىك كامل لتركيا فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، نجد أن الولايات المتحدة استغلت النزاع بين تركيا والاتحاد السوفيتى ، فقامت بتوقيع اتفاقية مع تركيا ، منحها بموجبها ١٠ ملايين دولار ، كما قامت الولايات المتحدة وقتئذ بتعزيز موقفها فى تركيا بإرسال البارجة الحربية • وكانت الغاية من إرسالها إلى تركيا بصورة رئيسية هى بالأسلحة المتنوعة • وكانى كان يحاول التوسع فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، ولا سيما أن السوفيت قد خرجوا من الحرب وهم منتصرون ، اذ سيطروا على ثلثى الأرضى فى أوروبا الشرقية وشمال آسيا بأجمعه ، واستطاعوا بالتالى نشر النظام الماركسى فى هذه الدول • وتحت هذه الظروف أعلنت الولايات المتحدة فى مناسبات عديدة بأن تبقى المضائق وحدها تحت الحماية التركية ، وإن الاتحاد السوفيتى يجب أن لا يتدخل فى هذا الأمر •

وفى هذه الفترة أيضا أرسلت تركيا مذكرة رسمية إلى الكونجرس الأمريكى ناشدته بدعم الاقتصاد التركى ، وكانت هذه النقطة المهمة هى التى حالت دون تقدم تركيا مستقلا فى السياسة الاقتصادية ، وبالتالى كانت عاملا فى عدم الاستقرار الاقتصادى فى تركيا فيما بعد •

راجع فى تفصيل ذلك :

- Manisali, Erol, "The Effects of the U.S. Military Embargo on the Turkish Economy, Foreign Policy; Ankara 1975, pp. 85 - 89.
- Howard N., Harry, "The Bicentennial in American-Turkish Relations", in : The Middle East Jurnal, Vol. 30, No. 3, Summer 1976 pp. 300 - 310.
- The Economist Vol. 259, No. 6919 April 3, 1976.

تطور السياسة السوفيتية منذ الخمسينيات

١ - تطور السياسة السوفيتية تجاه تركيا :

بدأ أن السوفيت قد نخلوا عن سياسة ستالين تجاه تركيا ، منذ منتصف الخمسينات^(١) ، فبعد وفاة ستالين ، قامت الحكومة السوفيتية بإرسال مذكرة إلى الحكومة التركية أكدت فيها على أن الحكومة السوفيتية سوف تقوم على تعزيز علاقاتها مع جيرانها ، وأنها قد تخلت أيضا عن مطالبتها الإقليمية في تركيا . وفى مناسبة لاحقة ، أكد السوفيت أيضا تخليهم عن إقامة قواعد عسكرية على المضائق ، والعودة إلى السياسة التي اتبعها كل من لينين وأتاتورك بشأن تقديم مساعدات إلى تركيا^(٢) .

غير أن الأتراك قابلو هذه السياسة السوفيتية بفتور ، بل انهم اعتبروا السياسة التي اتبعها خرشوف بعد وفاة ستالين ، والتي عرفت بسياسة التعايش السلمى - بمجرد مناورة سياسية . ولقد فسر الغرب ذلك بأن الموقف السوفيتي يتسم بالإبهام والغموض ، ومن ناحية ثانية ، فإن السوفيت لم يكونوا على وفاق مع حكم عدنان مندريس ، الذي استمر لمدة عشر سنوات ، أى من عام ١٩٥٠ - ١٩٦٠ . لأنهم وضعوا المسئولية الكبرى على تازم العلاقات السوفيتية التركية على مندريس ، وتلى ذلك قيام الحركة الانقلابية بالاطاحة بعدنان مندريس ، فى ٢٧ مايو ١٩٦٠ . وبالطبع ، فقد أيد السوفيت هذه الحركة الانقلابية ، وكان يراقب باهتمام التطورات السياسية في تركيا بعد انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠ . ولكن الأستياء والتفزع عم السياسة السوفيت بعد ذلك ، وخاصة بعد البيان الأول للثوريين في تركيا ، عندما أكد هؤلاء ارتباطهم بحلف الاطلنطى . وقد جاء رد فعل السياسة السوفيت في الرسالة التي بعث بها خروتشوف إلى القادة الأتراك ، وذلك في ١٨ يونيو ١٩٦٠ ،

Laqueur. Walter, The Soviet Union and the Middle East, London 1959 pp. 200-210.

Giritli, Ismet, "Turkish-Soviet Relations" Indian Quarterly :

A Journal of International Studies, No. 1, Vol. XXV, 1970 p. 17.

راجع . أحمد موزى المنفى ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، مرجع سابق ص ٢٢٧ .

قائلا : « اذا كانت الحكومة الجديدة في تركيا تنتهج مبادئ أتاتورك في السياسة الخارجية ، فان العلاقات بين البلدين سوف تصل الى مستوى عال من علاقات حسن الجوار والصداقة » . كما أكد خروتشوف في رسالته هذه أن تطوير العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي لا يتعلق بعضوية في حلف شمال الأطلسي والمعاهدة المركزية .

كما بعث خروتشوف برسالة أخرى الى جمال كورسيل ، في ٢٨ يونيو من نفس العام ، اقترح فيها على كورسيل اتباع سياسة الحياد كوسيلة لتخفيض عبء الاسلحة الملقاة على عاتق تركيا . الا أن كورسيل رفض هذا الاقتراح ، مؤكدا أن هذه الاسلحة تستخدم لأغراض دفاعية في إطار حلف شمال الأطلسي . وأكد جمال كورسيل - قائد الحركة الانقلابية في رسالة بعث بها الى خروتشوف ، في ٨ يوليو ١٩٦٠ ، مؤكدا أن حكومته تقف مع الأحلاف ، طالما أن لها طبيعة دفاعية . غير أن مؤتمر الاحزاب الشيوعية ، الذي عقد في موسكو في نوفمبر ١٩٦٠ ، هاجم الحكومة الجديدة ، وقامت حكومة كورسيل ببناء محطات اذاعة في شرقي تركيا ، للرد على الرعاية السوفيتية .

ويرى بعض الباحثين بهذا الصدد أن التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد السوفيتي قد بدأ فعلا بعد محاولة عصمت اينونو غزو الجزيرة القبرصية في عام ١٩٦٤ ، كما أن هذه الفترة تسجل فترة الفتور في العلاقات بين تركيا وحلفائها في حلف شمال الأطلسي ، بسبب الموقف السلبي لهؤلاء من تركيا بشأن الأزمة القبرصية ، وتعود هذه التطورات جميعا الى الرسالة التي وجهها جونسون الى اينونو ، في ٥ يونيو ١٩٦٤ ، والتي حذر فيها من مغبة التدخل في الجزيرة القبرصية ، كما سبق ايضاح ذلك . وهذا فيها من مغبة التدخل في الجزيرة القبرصية ، كما سبق ايضاح ذلك . وهذا التحول في السياسة الخارجية التركية لم يبدو واضحا للعيان الا في هذه الفترة - أي عام ١٩٦٤ - وذلك بمناسبة الأزمة القبرصية ، حيث اختبرت تركيا حليفاتها في حلف شمال الاطلسي . وفي هذا الخصوص ارادت تركيا من تقربها من الاتحاد السوفيتي تحقيق مكاسب عديدة ، منها الرغبة في الحصول على دعم الكتلة الاشتراكية لها في الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بالقضية القبرصية ، بعد أن أصبح واضحا عدم قبول تركيا لحلول حلفائها في حلف شمال الاطلسي . كذلك فقد اعتقد عصمت اينونو ، رئيس وزراء تركيا وقتئذ ، بأن التقارب التركي السوفيتي سوف يحرم الرئيس مكارديوس من امتياز التهديد ، وذلك لوقوف السوفيت الى جانبه ، وهو الأمر الذي كان

متوقعا لممارسة الضغط على الولايات المتحدة والغرب ، لأنها كانا يؤيدان دورا فعالا في اجبار اليونان على قبول حل يتوافق مع مصالح تركيا . ومن المكاسب التي ارادت تركيا أيضا تحقيقها من تقاربها من الاتحاد السوفيتي الرغبة في الحصول على المعونة الاقتصادية من الاتحاد السوفيتي ، بعد انتهاء مصلحة الولايات المتحدة والغرب في تركيا .

وكان من نتائج الزيارات المتبادلة بين المسئولين في تركيا والاتحاد السوفيتي أن أعلن الطرفان التزامهما بقرارات مجلس الأمن ، فيما يتعلق بالقضية القبرصية(٢) .

٢ - موقف السوفيت من مشكلة قبرص ١٩٦٤ - ١٩٧٤ :

ساند السوفيت حكم مكاريوس في قبرص في الفترة الواقعة بين ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ، وذلك بسبب معارضة مكاريوس للانضمام للحلاف العسكرية ، واتباع سياسة عدم الانحياز ، في حين خسر الاتراك المساندة السوفيتية بسبب ارتباطهم بالأحلاف العسكرية الغربية . غير أن الاتراك اقتربوا من السوفيت في هذه الفترة بالذات ، بسبب امتناع الولايات المتحدة عن مساندة تركيا في الأزمة القبرصية في عام ١٩٦٤ وبالتالي فقد دفع هذا الموقف تركيا للتقرب من الاتحاد السوفيتي بعد حرب باردة بينهما استمرت أكثر من عقد من الزمن

٢٠٠٠

وازاء احتمالات فرض تسوية لمشكلة قبرص من جانب حلف شمال الأطلسي(٣) في الفترة اللاحقة ، فقد أكد الاتحاد السوفيتي مساندته لجزيرة

The Turkish Year book of International Relations 1965, (٢)
pp. 190-196.

(٣) في عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ايان ازمة قبرص اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية ارسال قوات ام يكية واخرى تابعة لحلف شمال الأطلسي لحفظ السلام في الجزيرة . وقد عملت قبرص رفضها لهذا المشروع على الرغم من موافقة كل من تركيا واليونان عليه وتأييده من جانب بريطانيا . كذلك فقد عمدت الولايات المتحدة الى فرض تسوية للمشكلة القبرصية على كل من اليونان وتركيا في اطار حلف شمال الأطلسي عام ١٩٧١ وهو المشروع الذي نادى به « دين انكسترون » ، وباللعل تمت في اجتماعات المجلس الوزاري لحلف الأطلسي التي عقدت في يونيو ١٩٧١ ببلجيكا ، كذلك فان معظم القبارصة اليونانيين قد رأوا أن الضغط الذي مارسه اليونان كان مصدرا الرئيسي لحلف شمال الأطلسي .

قبرص من أجل المحافظة على استقلالها ووحدة أراضيها ، كما قام الرئيس مكاريوس بزيارة للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٧١ وصدر في أعقابها البيان المشترك متضمنا تأكيد الجانبين بأن قبرص ، بصفتها عضوا كاملا في الأمم المتحدة ، لها الحق ، ويجب أن تتمتع بالسيادة التامة والاستقلال الكامل بدون أى تدخل أو غزو خارجي . وأوضح البيان تأكيد الاتحاد السوفيتي لمعارضته الايجابية لاي تدخل أو غزو أو استخدام للقوة أو التهديد بها في مواجهة قبرص ؛ وقد جاءت إعادة تنصيب مكاريوس في عام ١٩٧٣ لتتفق واهتمامات ومصالح الاتحاد السوفيتي. اذ أن سياسته تحول دون وضع قبرص تحت سيطرة حلف الاطلنطي . ولذلك كان للاتحاد السوفيتي - دائما - مواقف المؤيدة لسيادة قبرص منذ اعلان استقلالها في عام ١٩٦٠ . وخلال اندلاع القتال في قبرص عام ١٩٦٣ أعلن الاسقف مكاريوس ، في حديث وجهه الى الأمة ، دعوته الى مقاومة التدخل الأجنبي . وأوضح عدم استعداده للتسليم ازاء أى تهديد أو ابتزاز ، لأن الشعب القبرصي ليس بمفرده ، ولكنه يملك تحاطف القوى الأخرى في كفاحه . وقد اعتبرت هذه التلميحات بمثابة تحذير لحلف الاطلنطي بشأن تهديده لقبرص . وما يترتب عليه من رد فعل سوفيتي . وبالفعل ، أصدرت وكالة تاس في أعقاب ذلك بيانا رسميا حذرت فيه الغرب من التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص .

وقد أكد الموقف السوفيتي من خلال سلسلة المذكرات والخطابات التي أرسلتها الحكومة السوفيتية الى حكومات كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وتركيا واليونان ، خلال الفترات المرحلة للمشكلة القبرصية ، مطالبة اياهم بالامتناع عن التدخل في شئون قبرص . لأن منل هذه المحاولة ستكون مصدرا لتعقيدات دولية . وذات نتائج مشحونة بالخطر . ويضاف الى ذلك كله مساندة الاتحاد السوفيتي للشعب القبرصي داخل الامم المتحدة والاتفاق الموقع بين الطرفين في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٤ ، لتقديم المساعدة العسكرية السوفيتية من أجل سلامة وحدة قبرص ، وفي مواجهة بعض دول حلف الاطلنطي ، التي تحاول فرض حلول سياسية غير مقبولة من جانب الشعب القبرصي ، بما في ذلك اقامة قواعد عسكرية اجنبية . وان كانت العلاقات بين البلدين قد تعرضت لهزات طفيفة عام ١٩٦٥ ، نتيجة تصريحات أدلى بها اندريه جرميكو ، وزير الخارجية السوفيتي ، لصحيفة اذفستيا . أشار فيها الى ضرورة احترام حقوق الطائفتين في الجزيرة ، مع امكانية اقامة حكومة فيديالية . كما تعرضت تلك العلاقات لهزة عام ١٩٦٧ ، نتيجة استبعاد قنصل السفارة السوفيتية في قبرص بتهمة التجسس .

وعندما وقع الانقلاب العسكرى فى اليونان عام ١٩٦٧ ، فإن السوفيت لم يؤيدوا هذا الانقلاب ، لأن النظام العسكرى فى اليونان قد ضرب وأخمد الحركات اليسارية بشدة ، كما اقترب هذا النظام من الولايات المتحدة . وعلى ذلك رفض السوفيت رفضا قاطعا سياسة Enosis التى أعلنتها الحكومة العسكرية فى اليونان بشأن قبرص .

وتحدر الإشارة الى أنه كان قد تم توقيع اتفاقية بين الاتحاد السوفيتى وتركيا فى ٢٥ مارس ١٩٦٧ ، والتى أكدت على التزام الاتحاد السوفيتى باقامة خبسة مشاريع ضخمة فى تركيا فى الاسكندرونة وأزمير وبانديرما ، وسيدى شير . كما قدم السوفيت مساعدة اقتصادية لتركيا بلغت قيمتها ٣٥٠ مليون دولار . وفى عام ١٩٧٢ ، وقع السوفيت أيضا على اتفاقية تجارية تعهدوا فيها بتقديم معونة مالية لتركيا بلغت حوالى ٣٠٠ مليون مارك . غير أن العلاقات التركية - السوفيتية قد سادها نوع من الفتور ، وذلك فى أعقاب التدخل التركى فى قبرص فى ٢٠ يوليو ١٩٧٤ . وبهذا الصدد تجدر الإشارة الى أن السوفيت كانوا يؤكّدون ، ومنذ أكثر من عشر سنوات مضت على الانزال التركى فى جزيرة قبرص أن مناقشة الازمة القبرصية ينبى أن تكون فى اطار العلاقات الدولية ، وبمعنى آخر فإن الاتحاد السوفيتى لم يكن يعترف بالمعاهدات بين تركيا واليونان وبريطانيا ، والتى سميت بمعاهدات الضمان . كذلك فإن المركز السياسى التركى ، الذى ارتبط بالغرب باستمرار ، كان ينظر اليه برؤية من جانب السوفيت ، وقد حاولت الحكومات التركية المتعاقبة تبني مفهوم جديد للسياسة الخارجية ، وأصبح هذا الاتجاه واضحا منذ الانزال التركى فى قبرص عام ١٩٧٤ ، وردود الفعل الغربية ، والتى بلغت ذروتها فى حظر الاسلحة الامريكية والموقف السلبي لحلف شمال الاطلنطى تجاه ذلك، والتدهور فى علاقات تركيا مع دول السوق الاوربية المشتركة . وكل ذلك كانت له ردود فعل سيئة من جانب بعض أعضاء حلف شمال الاطلنطى تجاه تركيا ، وخاصة من مواقف هذه الاخيرة ازاء الازمة القبرصية ، وازمة بحر ايجة .

ففيما يتعلق بمشكلة قبرص أكد بودجورنى خلال زيارته لتركيا قبل ذلك بأن الاتحاد السوفيتى يعارض محاولات التدخل فى الشئون الداخلية لقبرص ، وأضاف قائلا : « ان الوصول الى حل جذرى للقضية القبرصية يكون عن طريق اتفاق بين الطائفتين التركية واليونانية فى الجزيرة ، وبدون

تدخل من الخارج ، وكان رد الفعل التركي على ذلك ما أعلنته الصحف^(٤) التركية وقتئذ . بأن القادة السوفيت يستخدمون لغة خاصة عند اتصالهم بالأسقف مكاريوس ، ولغة أخرى عند اتصالهم بالمستولين الأتراك . وعموما فقد ساند الاتحاد السوفيتي مكاريوس والنظام الممتوري القائم في قبرص قبل الانقلاب العسكري ، ضد الأسقف مكاريوس ، في ١٥ يوليو ١٩٧٤ . وطالبت موسكو ، في بيان رسمي ، بتطبيق قرار مجلس الأمن الذي ينص على إعادة حكومة مكاريوس الشرعية . كذلك اتهمت موسكو أوساط حلف شمال الاطلنطي بأنها تجعل من موضوع وحيدة أراضي قبرص المستقلة مادة للمساومة ، رغبة في تعزيز المواقع الاستراتيجية لحلف الاطلنطي شرقي البحر المتوسط . وطالبت بانسحاب كل القوات الأجنبية التركية واليونانية والبريطانية من الجزيرة .

فور عرض المشكلة القبرصية على الأمم المتحدة ، لعب المندوب السوفيتي ، جاكوب ماليك ، دورا هاما في صياغة قرار وقف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين . ومن ناحية أخرى ، استخلف المندوب السوفيتي حق الاعتراض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد اقتراح يدعو الى تفويض الأمن العام للأمم المتحدة اتخاذ الاجراءات المناسبة التي تمكن القوات لدولية في قبرص من تنفيذ اتفاقية جنيف ، المتعلقة بوقف إطلاق النار في جزيرة قبرص ، كما عبر المندوب السوفيتي عن عدم ارتياحه من تورط العالم الغربي وحلوله الانفرادية في حل هذه الازمة . كما أوضح السوفيت موقفهم من التطورات الأخيرة في قبرص ، في البيان الذي أصدرته الحكومة السوفيتية في ٢٢ أغسطس ١٩٧٤ ، والذي احتوى على النقاط التالية :

أولا : وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ فإنه يجب على القوات العسكرية والأجنبية الانسحاب فورا من جزيرة قبرص .

ثانيا : ان ما يسمى بمعااهدات الضمان^(٥) التي فرضت على الجزيرة . هي معااهدات عاجزة تماما عن تادية دورها في استقلال الجزيرة كما يجب أن يكون ، وبمعنى آخر فإنه ، وفقا لوجهة النظر السوفيتية فإن هذه المعاهدات لا تعتبر قائمة ، وبالتالي فإنه لا يحق لتركيا أو لليونان أو لبريطانيا حقوق التدخل في الجزيرة .

ثالثا : ان عدم انسحاب القوات الغازية من قبرص لا بد وان يؤدي في المستقبل الى التوتر في العلاقات بين الدول الكبرى .

وقد جاءت ردود فعل هذا البيان قوية ومثيرة للجدل بين الراى العام التركى رسميا كان أم شعبيا ، وردت تركيا بصورة رسمية على البيان السوفيتى سالف الذكر بصورة رسمية ، فى مذكرة فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٤ ، ومضمونها يدور هو الآخر فى النقاط التالية :

والأ : ان احترام سيادة قبرص واستقلالها التام يكون عن طريق الدول الضامنة للمعاهدة ، وبمعنى آخر فانه لا يحق لغير هذه الدول - مشيرة بذلك الى الاتحاد السوفيتى - التدخل فى الشئون الداخلية لقبرص .

ثانيا : ان الحكومة التركية قد قررت تخفيض قواتها فى جزيرة قبرص على مراحل زمنية .

ثالثا : ان تورط أية دولة فى الأزمة القبرصية لا بد وأن يؤدي أيضا الى أن يقرر الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن السياسات والأوضاع الراهنة للاقطار الأخرى ، كما هى الحالة عليها الآن .

وبالتالى فان هذه الحالة تقود الى اضعاف سيادة هذه الاقطار وقد برهنت تجارب الماضى القريب أن الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن لا يملكون بصورة حيادية فى فض المنازعات الدولية .

رابعا : ترى تركيا أنه بالإمكان حل أزمة قبرص عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية ، أو بالشكل الذى يتوقع قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ وإعلان جنيف فى ٣٠ يوليو ١٩٧٤ .

وعندما أبرمت اتفاقية جنيف لاقرار السلام فى قبرص بين الدول الضامنة لاستقلال الجزيرة فى ٣٠ يوليو ١٩٧٤ ، كان هناك استياء من قبل الأوساط الرسمية فى الاتحاد السوفيتى وهو ما تستدل عليه من البيان الذى أصدرته الحكومة السوفيتية عقب ذلك والنرى تضمن النقاط التالية :

١٥١ وقت مؤتمرات القسطنطينية بين الدول الثلاث : تركيا واليونان وبريطانيا فى فترة سابعه . و١٥٢ : أحمد نوزى السيسى . الموقف التركى من أزمة قبرص بين ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ، مرجع سابق ص ٢٥٠ .

أولاً : ان قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ نص على انسحاب القسوات العسكرية الأجنبية فوراً من جزيرة قبرص ، في حين أن اعلان جنيف كان لا يثير الى تخفيض عدد القوات الأجنبية فيها .

ثانياً : اعترف اعلان جنيف بوجود ادارتين مستقلتين ، تتمتع كل منهما بالحكم الذاتي . الا أن هذا الاعتراف الذي كان مطلباً أساسياً للحكومة التركية ، مرفوض أساساً من قبل الاتحاد السوفيتي ، ويعين ذلك أن الاتحاد السوفيتي قد وقف الى جانب استقلال وسيادة ووحدة أراضي قبرص ، وإلى جانب عودة حكومة مكاريوس ، ووضع حداً للتدخل العسكري الأجنبي في قبرص ، طالب بسحب جميع القوات العسكرية الأجنبية من الجزيرة ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ ، أي أن السوفيت اعتقدوا أنه من الضروري اشتراك ممثلي الحكومة القبرصية الشرعية في جميع المحادثات الدولية المتعلقة بالقضية ، ومن بينها محادثات جنيف ، وأنه ينبغي الحفاظ على سياسة قبرص المستقلة والتي تعتمد أساساً على مبدأ عدم الانحياز .

ولقد سبقت الإشارة الى ان الاتحاد السوفيتي قد أدان النظام العسكري في اليونان بالانقلاب العسكري الذي وقع ضد حكومة مكاريوس . ودعى السوفيت الى اتخاذ الإجراءات الفورية الرامية الى وقف التدخل اليوناني في الشؤون الداخلية لجزيرة قبرص ، ان هذا الموقف ممكن تفسيره بأن النظام العسكري في اليونان كان على علاقة قوية مع الولايات المتحدة ، حيث قام النظام العسكري في اليونان ، بمنح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية ، وبالتالي فان الاطاحة بحكم مكاريوس لا بد وأن يؤدي الى تحقيق سياسة اينوسيس . وهذه السياسة تحول جزيرة قبرص برمتها فيما بعد الى قاعدة عسكرية نابعة لحلف شمال الاطلسي .

غير أن السوفيت كانوا مدركين تماماً لحقيقة نوايا الولايات المتحدة في اقامة سلسلة من القواعد العسكرية في اليونان . وقد صممت السوفيت ، من جانبهم حرصاً على عدم هدم سياسة الوفاق الدولي بين الدولتين العظميين ، ولكن السوفيت قد أكدوا بأنهم لا يعترفون بأية حكومة خارج حكومة مكاريوس وعلى ذلك فانهم اعتبروا الانقلاب الذي وقع في قبرص بمثابة خسة للاغراض الدفاعية لحلف شمال الاطلسي .

وقد أدت هذه التطورات الى فتور العلاقات بين الدولتين : الاتحاد السوفيتي وتركيا ، ومع ذلك فقد قام مساعد وزير الخارجية السوفيتية ، في

١٣ سبتمبر ١٩٧٤ ، بزيارة الى أنقرة ، ولكن الجانب السوفيتي أصر على موقفه تجاه مشكلة قبرص . كذلك فقد اتضح للاتراك خلال زيارة رئيس المجلس الوطني التركي الكبير مع وفد برلماني الى موسكو ، في ١٨ أكتوبر ١٩٧٤ ، خلال مقابلتهم ليودجورني ، من أن القادة السوفيت كانوا ضد الاقتراحات التركية ، الخاصة بإقامة اتحاد فدرالي ، قائم على الناحية الجيويوليتيكية لقبرص ، وأعلنوا احتجاجهم على ذلك ، مؤكدين بأن النظام الفيدرالي يؤدي الى تقسيم الجزيرة ، وأيدوا رغبتهم الملحة في اقامة نظام مركزي للجزيرة^(٦) . وبمعنى آخر ، فإن السوفيت قد عارضوا أى تغيير يحدث في الهيكل الديموغرافي للسكان ، وأكاد السوفيت على ضرورة إعادة المهاجرين اليونانيين الى أماكنهم ، كما وأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢١٢ ، في أول نوفمبر ١٩٧٤ ، يعكس وجهة النظر السوفيتية ، وبعد هذا القرار ، كانت هناك دلائل تشير الى تقارب السوفيت من اليونان ، بعد انهيار النظام العسكري فيها . فمن ناحية انتقد اليونانيون الولايات المتحدة لفشلها في مواجهة الازمة القبرصية ، وقامت مظاهرات صاخبة شهدتها اليونان ضد الوجود الامريكي ، كما خضع كرامنليس لتأثيرات المعارضة السياسية فيما يتعلق بالتزامات اليونان بالدفاعات الغربية ، الأمر الذي دفع كيسنجر الى أن يقول في مؤتمره الصحفي الذي عقده في واشنطن والذي ذكر فيه أن الولايات المتحدة لا تخضع لتهديدات اليونان بانسحابها من حلف شمال الاطلسي .

غير أن حكومة كرامنليس قررت فعلا الانسحاب من الجهاز العسكري لحلف شمال الاطلسي ، وقد رحب الاتحاد السوفيتي بقرار الحكومة اليونانية ، لان ذلك يؤدي الى انهيار الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الاطلسي .

كذلك فإن عملية الانزال العسكري التركي في قبرص ، والتي أدت الى الاستيلاء على نحو ٣٨ في المائة من الأراضي في الجزء الشمالي من جزيرة قبرص ، قد أوجد قناة لدى السوفيت بإمكانية تقسيم الجزيرة بين الطائفتين التركية والقبرصية ، مما يتعارض ومصصلحة السوفيت . وهذا الموقف من قبل الاتحاد السوفيتي قد أدى الى الفتور في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي الذي حاول تخفيف وطأة موقفه بزيارات متعاقبة الى تركيا في عام ١٩٧٦ . وقد نجحت هذه الجهود في التقارب بين الدولتين ، في زيارة وزير الطاقة التركي الى موسكو في شهر ديسمبر ١٩٧٦ ، ونتج عن هذه الزيارة توقيع اتفاقية

اقتصادية جديدة بين البلدين ، تعهد السوفيت بمقتضاها بتمويل ٢٠ مشروع في تركيا ، وبلغ انجاز ذلك مبلغا حوالى ٣٨٣ مليون دولار(٧) .

٣ - موقف السوفيت من مشكلة قبرص ١٩٧٤ - ١٩٨٢ :

حاول كوسيجين ، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى ، تحسين العلاقات مع تركيا ، وقد استغل كوسيجين الخلافات التركية الامريكية ، على اثر قرار حظر الاسلحة عن تركيا ، لتوقيع معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء . غير أنه قد فشل فى ذلك ، بسبب اصراره على انسحاب تركيا من حلف شمال الاطلسى ، واكد كوسيجين استعداد الاتحاد السوفيتى لامداد تركيا بالاسلحة السوفيتية ، فيما اذا قطعت تركيا علاقاتها مع الغرب .

وخلال زيارته لتركيا ، اتفق كوسيجين مع الساسة الأتراك على وثيقة سياسية تستند الى مقررات هلسنكى ، وقد عبر الرأى العام التركى عن ارتياحه عن البلاغ المشترك عقب انتهاء زيارة كوسيجين ، حيث أن البلاغ لم يشر الى انسحاب القوات التركية من قبرص ، او جعل مشكلة قبرص مشكلة دولية ، ولكن البلاغ المشترك أشار الى ضرورة اجراء المزيد من المفاوضات لحل مشكلة قبرص ، والتأكيد على استقلال الجزيرة ، واتباعها سياسة عدم الانحياز ، ومنح الحقوق الشرعية للطائفتين التركية واليونانية فى قبرص .

وفى تقييم زيارة كوسيجين الى تركيا يمكن القول بأنه على الرغم من أن كوسيجين لم يحاول دفع حكومة ديمريل الى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة ، الا أن تأكيد كوسيجين على انسحاب تركيا من حلف شمال الاطلسى كان يعنى أن السوفييت قد حاولوا استغلال الفجوة القائمة فى العلاقات التركية الامريكية . كذلك يمكن القول - فى تقييم هذه الزيارة - أن تركيا قد اهتمت كثيرا بزيارة كوسيجين الى أنقرة . لأنها كانت بحاجة ماسة الى أصدقاء جدد بعد تآزم علاقاتها مع الولايات المتحدة ، على اثر حظر الاسلحة العسكرية اليها ، على الرغم من أن الساسة الأتراك لم يرغبوا فى تحرك السوفييت حول الحدود التركية .

ويمكن القول أيضا بأن هناك عاملا آخر دفع تركيا الى التقرب من

الاتحاد السوفيتي بصورة خاصة ، والعسكر الاشتراكي بصورة عامة ، وهو مفهوم الوفاق الدول بين العسكريين ، حيث أنه ، منذ التوقيع على اعلان هلسنكي ، في ٣١ يوليو ١٩٧٥ ، تم تقارب بين تركيا والكتلة الاشتراكية ، وذلك عن طريق العلاقات الثنائية . وقد آكلت حكومة سليمان ديمريل ، والتي جاءت في ابريل عام ١٩٧٥ ، على سياسة الوفاق الدول . وجاء في برنامج الحكومة « تأخذ حكومتنا على عاتقها المساهمة في نتائج الوفاق الدول في العالم ، وسوف تستمر جبهودنا في مؤتمر الامن الأوروبي ومؤتمر التعاون ، لأن ذلك يؤدي الى تقوية السلم في أوروبا » .

وبالفعل ، قامت تركيا بتطبيق سياسة الوفاق الدول ، ووقعت مع رومانيا « اعلان صياغة المبادئ الجديدة » ، في ٢٩ أغسطس ١٩٧٥ . وقد أكد هذا الاعلان التقارب بين الدولتين ، فنتج عنه مزيد من الزيارات ، وعلى مستوى عال ، بين تركيا ورومانيا . كذلك فقد اجتمع وزير خارجية تركيا ووزير خارجية بلغاريا في أدرنة ، بالقرب من الحدود البلغارية ، في يوليو ١٩٧٥ ، لتنظيم التبادل في القوة الكهربائية بين الدولتين ، كما قامت تركيا بتوسيع علاقاتها مع الدول البلقانية ، وكان من نتائج ذلك ابرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين هذه الدول .

وعندما نجح حزب اجويد في انتخابات عام ١٩٧٧ ، حاول تطبيق سياسة الوفاق الدول والاستفادة منها في السياسة الخارجية . وقام اجويد بزيارة رسمية الى موسكو في ٢٣ يونيو ١٩٧٨ ، وأدت زيارته الى توقيع وثيقة سياسية ، أكدت على احياء روح علاقات الجوار والصداقة والنقطة المتبادلة ، والذي أرساها كل من لينين وأتاتورك (٨) .

ولقد اتفق الطرفان على برنامج التبادل العلمي بين ١٩٧٨ - ١٩٨٠ ، والتزم الجانب السوفيتي بتقديم المساعدات لتركيا في المجالات الاقتصادية والفنية ، وذلك لبناء مشاريع ومحطات كهربائية . وصرح اجويد في الكرملين قائلا : « ان حكومتى تؤمن بأهمية هذه المنطقة في صيانة السلم والامن الدوليين » . وان علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتي تستند الى الثقة المتبادلة ، والمنفعة المشتركة . في اطار مفهوم الوفاق الدول والسلم العالمى » .

أما كومينجين فقد قال : « ان اختلاف الأنظمة الاجتماعية بيننا وبين تركيا لا يعتبر عقبة في العلاقات بين الدولتين ، وان علاقتنا مع جارتنا تركيا تقوم أساسا على سياسة الوفاق وقمة هلسنكي » .

أما رد فعل الدول الغربية على ذلك ، فقد انعكس على الولايات المتحدة بصفة خاصة ، حيث اعتراها القلق ، واعتبرت أن من شأن تدعيم العلاقات بين السوفييت والأتراك أن يتسبب النفوذ السوفيتي في شرقي البحر المتوسط ، وفي هذا الخصوص كتب أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي تقريرا إلى لجنة العلاقات الخارجية ، جاء فيه : « ان تركيا دولة حاضرة حاسمة بين الاتحاد السوفيتي ومناطق استراتيجية عبر الشرق الأوسط . أما اليونان فإنها هي الأخرى هامة لأمن ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . ان التأثير العسكري في الشرق الأوسط من الممكن أن يقلب الموازين ، فيما اذا قامت تركيا بالتقرب من الاتحاد السوفيتي . وفي وقت نرى فيه الكرملين يصمم على زيادة قوته البحرية وتأثيره السياسي في شرقي البحر المتوسط » .

وهكذا كان موقع تركيا وأوضاعها الجيوسياسية لهما أهمية كبرى بالنسبة للدولتين العظمى على السواء ، إذ أن جميع الطرق المائية ، والأرضية والجوية ، من البحر الأسود إلى البحر المتوسط ، ومن البلقان إلى الخليج العربي ، لابد أن يكون المرور منها وإليها عن طريق تركيا وبواسطة المضائق التركية ، وهذا يعني أن تركيا لها الغالبية في حماية شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتي ، وأن هذا الموقع الجيوسياسي يساعد تركيا في الدفاع عن الشرق الأوسط من كل تهديد قادم من الشمال . كذلك فإن الحدود الطويلة لتركيا مع الاتحاد السوفيتي ، والحدود القصيرة مع بلغاريا ، والتي تقدر بـ ٧٠٠ ميل بحري على ساحل البحر الأسود ، لابد وأن تساعد تركيا في السيطرة على التأثير والنفوذ السوفيتي في المنطقة .

وعبوما ، فإنه من استعراض العلاقات بين السوفييت والأتراك ، في الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، وإلى سببها الزيارات المتبادلة بين قادة الدولتين ، فإن ذلك قد انعكس على نظرة كل منهما إلى مشكلة قبرص . وإذا كانت مشكلة قبرص قد وضعت على الرف ، وإذا كان الطرفان ، السوفيتي والتركى قد دعيا إلى مزيد من إجراء المفاوضات لحل مشكلة قبرص ، إلا أن النظرة السوفيتية تجاه قبرص ومشكلتها ظلت كما هي ، وهي التأكيد على

استقلال الجزيرة ، ومنح الحقوق الشرعية للطائفتين ، التركية واليونانية في الجزيرة • وإذا كانت مشكلة قبرص قد وضعت على الرف بين الدولتين في هذه الفترة ، فانما يرجع ذلك الى أن السوفيت ارادوا أن يستقطبوا تركيا الى جانبهم ، بكافة الاغراءات الاقتصادية والسياسية ، وذلك بسبب أهمية الأوضاع الجيوپوليتيكية لتركيا بالنسبة للاتحاد السوفيتي • وكان هذا هو نير الاساسي في العلاقات السوفيتية التركية ، سواء في عهد روسيا القيصرية ، أو في عهد روسيا الثورة ، وصولا الى الوقت الحاضر •

محتويات الكتاب

الصفحة	
٥	الاجتهاد
٧	مقدمة
١١	تمهيد
	القسم الأول :
٢٥	في قضايا العالم الاسلامي الوسيط
	الباب الأول :
٢٧	المواجهة الحضارية بين الشرق والغرب
	الفصل الأول :
٢٨	الوحدة الاسلامية في العصور الوسطى
٢٨	— مصر قاعدة الجبهة الاسلامية
٣٠	— خروج صلاح الدين الى بلاد الشام
٣١	— حصار حلب
٣٢	— صلاح الدين وحصار انطاكية
٣٣	— عودة الى مصر
٣٤	— صلاح الدين ومملكة بيت المقدس الصليبية
٣٤	١١٧٧ - ١١٨٧
٣٦	— موقعة مرج عيون ١١٧٩ م
٣٨	— الاحوال العامة في المعسكر الصليبي
٣٩	— حصن الكرك والشوبك
٤٠	— الاعداد للمواجهة الشاملة مع الصليبيين
٤١	— اقطاع الملك الناصر مدينة حلب لأخيه الملك المنصور

الصفحة

- ٤٢ - حصار الموصل
- ٤٣ - منازل سنجار وامتلاكها
- ٤٤ - بدء الحرب مع الصليبيين
- ٤٦ - استيلاء صلاح الدين على حلب
- ٤٧ - الصلح بين صلاح الدين وصاحب حلب
- ٤٨ - الاستنفار للجهاد
- ٤٩ - موقعة حطين ٥٨٣ هـ / ١١٨٧ م
- ٥١ - استرداد بيت المقدس
- ٥٢ - الحملة الصليبية الثالثة
- ٥٦ - وقعة ارسوف ٥٧٨ هـ / ١١٩١ م
- ٥٦ - صلح الرملة ٥٨٨ هـ / ١١٩٢ م
- ٥٧ - الدبلوماسية الإسلامية
- ٥٩ * الشرق الأدنى بعد صلاح الدين
- ٥٩ - البيت الأيوبي
- ٦١ * الحملة الصليبية الرابعة
- ٦١ - أعداد الحملة
- ٦٥ - نتائج الحملة الصليبية الرابعة

المجلد الثاني :

- ٦٦ - استكمال المواجهة الحضارية
- ٦٧ - أولا - الدولة الخوارزمية
- ٦٨ - جلال الدين منكبرتي
- ٧١ - ثانيا - المغول
- ٧٣ - شخصية جنكيزخان
- ٧٤ - أولاد جنكيزخان
- ٧٥ - النظم المغولية
- ٧٧ - الجيش المغولي والنظم العسكرية
- ٧٨ - المغول والعالم الإسلامي
- ٧٨ - المغول والخلافة العباسية
- ٨١ - ثالثا - المماليك
- ٨٣ - الجهاد ضد المغول

الصفحة

- ٨٣ - عين جالوت ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م
٨٥ - الجهاد ضد بقايا الصليبيين
٨٧ - السلطان قلاوون الألفى والجهاد
٨٨ - الأشرف خليل والجهاد ١٢٩١ م

الباب الثاني :

الدولة العثمانية

- ٩١ بحث اسلامي جديد

الفصل الثالث :

تفسير ظاهرة السلطنة

- ٩٢ - ايدولوجية نشأة الدولة
٩٢ - العثمانيون والشرق الأوسط
٩٨ - سلطة الدولة
١٠٣ - الادارة العثمانية والديوان
١٠٥ - الديوان والمحكمة العليا
١٠٧ - دور الجيش في الحكم
١٠٩ - فرق الانكشارية
١١٢ - العلماء وهيئة كبار العلماء
١١٩ - رؤى ازنولد توينبي
١٢٥ - النظام القضائي
١٣٥ - خاتمة
١٣٩

الفصل الرابع :

- ١٤١ تحديث تركيا والارتباط بالغرب
١٤٢ حركة التحديث
١٤٧ مظاهر التحديث
١٥٣ عوامل مؤثرة في قضايا العالم الاسلامي الحديث والمجاصر

القسم الثاني :

- ١٦١ في المشكلات السياسية للعالم الاسلامي الحديث والمعاصر

الصفحة

الباب الثالث :

١٦٣

فى آسيا

الفصل الخامس

مشكلة أفغانستان

١٦٤

دراسة وثائقية

- أفغانستان

١٦٤

بعض الملاحظات الجيوبولوتيكية

١٦٨

- لمحة تاريخية

١٦٩

- التدخل السوفيتى فى أفغانستان منذ انقلاب عام ١٩٧٨

١٧٢

- الاحتلال السوفيتى

١٧٣

- تأثير ونتائج الاحتلال السوفيتى

١٧٦

- رد الفعل العالمى على الاحتلال السوفيتى

١٨٠

- المصالح الدولية فى استعادة إستقلال أفغانستان

١٨٠

- استقلال أفغانستان ومبدأ عدم التدخل

١٨٠

- الأمن والاستقرار الدوليين

١٨١

- استقرار الامدادات النفطية

١٨٢

- المحافظة على الوفاق

١٨٢

- حماية الاستقلال الذاتى الوطنى

١٨٥

- أهم الوثائق المتعلقة بمشكلة أفغانستان

الباب الرابع :

٢٠٣

فى أفريقيا

الفصل السادس :

٢٠٤

السودان ومشكلة الجنوب

٢٠٤

١ - الاطار التاريخى السوسميولوجى

٢١١

٢ - الاستعمار ومحاربة الاسلام واللغة العربية

٢١٧

٣ - مؤتمر جوبا والتطورات اللاحقة

٢٢٦

الهوامش

الصفحة

الفصل السابع :

- ٢٢٨ النزاع الأثيوبي الصومالي في القرن الإفريقي
- ٢٢٨ ١ - منطقة القرن الإفريقي - بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية
- ٢٣٣ ٢ - القوى العظمى والصراع على مدخل البحر
- ٢٣٦ مشكلات الحدود
- ٢٣٦ ١ - حدود إثيوبيا مع السودان وكينيا وجيبوتي
- ٢٣٧ ٢ - الحدود الإثيوبية الصومالية
- ٢٤٣ حوادث الحدود وأطراف الصراع
- ٢٤٣ ١ - حوادث الحدود منذ الخمسينات
- ٢٤٥ ٢ - تأثير تغيير النظام السياسي في الصومال (١٩٦٩)
- ٢٤٥ وإثيوبيا (١٩٧٤) على حوادث الحدود
- ٢٤٨ ٣ - الأطراف الاقليمية للصراع
- ٢٤٨ أولا : الصراع بين أريتريا وإثيوبيا
- ٢٤٨ ثانيا : الصراع الصومالي - الأثيوبي حول جيبوتي
- ٢٤٨ ثالثا : الصراع الصومالي - الأثيوبي حول منطقة أوجادين
- ٢٤٨ رابعا : الصراع الصومالي - الكيني حول المنطقة
- ٢٤٩ الجنوبية الغربية من الصومال
- ٢٥٢ - تطور المشكلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية
- ٢٥٢ الصومال
- ٢٥٢ ١ - الصومال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية
- ٢٥٧ ٢ - من استقلال الصومال الى التوجهات القومية
- ٢٦١ أريتريا
- ٢٦١ ١ - الجنود المعاصرة للثورة الاريترية
- ٢٦٤ ٢ - جبهة تحرير أريتريا وتطورها

الصفحة

٢٧١	اليوبيا
٢٧١	١ - أثيوبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية
٢٧٣	٢ - من حكم هيلاسلاسى الى الحكم الماركسى
٢٨٠	التقارب السوفيتى الاثيوبى
٢٨٠	١ - عملية التقارب
٢٨٤	٢ - النتائج على الصومال
٢٨٨	٣ - النتائج على اريتريا
	مواقف الدول الكبرى ومنظمة الوحدة الافريقية وتفسير
٢٩١	عوامل التغيير
٢٩١	- الموقف السوفيتى وتفسير عوامل التغيير
٢٩٧	- موقف الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية
٢٩٧	١ - الموقف الأمريكى
٣٠٠	٢ - تقييم الموقف الأمريكى
٣٠٣	٣ - مواقف دول أوروبا الغربية
٣٠٦	- موقف منظمة الوحدة الافريقية
٣٠٦	١ - موقف المنظمة
	٢ - جهود منظمة الوحدة الافريقية لتسوية الخلاف
٣٠٩	الاثيوبى الصومالى : تسلسل تاريخى
٣١٣	- القرن الافريقى والصراع العربى - الاسرائيلى
٣١٣	- موقف مصر والسعودية - دراسة مقارنة
٣١٩	- تأثير القرن الافريقى على الصراع العربى الاسرائيلى
٣١٩	١ - الفعل ورد الفعل
٣٢١	٢ - الثورة الاثيوبية والصراع العربى الاسرائيلى
٣٢٧	- الآثار المحتملة للقرن الافريقى على الشرق الأوسط

الفصل الثامن :

٣٣٣	النزاع المغربى - الجزائرى والمشكلة الصحراوية
-----	--

الصفحة

٣٣٥	أبعاد المشكلة
٣٣٥	١ - الصحراء : بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية
٣٣٩	٢ - وادى الذهب وساقية الحمراء تحت الإدارة الأسبانية
٣٤٠	٣ - الأبعاد الأساسية للنزاع
٣٤٤	٤ - الصحراء بين أسبانيا والمغرب
٣٤٨	التطور التاريخي للمشكلة
٣٤٨	١ - مشكلة الصحراء (١٩٥٦ - ١٩٦٣)
٣٥٠	٢ - مشكلة الصحراء أمام الأمم المتحدة
٣٥٥	٣ - تطور النزاع (١٩٧٤ - ١٩٧٥)
٣٦٠	الأطراف الإقليمية لمشكلة الصحراء
٣٦٠	موقف المغرب
٣٦٠	١ - المشكلة من وجهة نظر المغرب
٣٦٤	٢ - من الدفاع الى الهجوم
٣٦٥	٣ - الآراء السياسية والمثاعرة المغربية
٣٧٠	٤ - المؤثرات الجديدة عقب صدور التصريح المشترك
٣٧٣	٥ - السمات الرئيسية لوجهة النظر المغربية ١٩٧٤-١٩٥٥
٣٨١	رؤيا مغربية للخلاف المغربى - الجزائرى
٣٨١	١ - المفهوم المغربى لوحدة التراب الوطنى
٣٨٢	٢ - التدخل لدى محكمة العدل الدولية
٣٨٤	٣ - المسيرة الحضراء ومغزاهما السياسى
٣٨٥	٤ - اتفاقية مدريد (رؤيا مغربية)
٣٨٧	٥ - من محكمة العدل الدولية الى مجلس الأمن
٣٩٠	٦ - اشتباكات الحدود
٣٩٣	٧ - الانسحاب الأسباني وردود الفعل الإقليمية
٣٩٦	موقف موريتانيا
٣٩٦	١ - استقلال موريتانيا وتأثيره
٣٩٨	٢ - مشكلة الصحراء بعد استقلال موريتانيا
٤٠٠	٣ - التفسير الموريتانى لمطالب المغرب

الصفحة

- ٤٠١ - المطالب الموريتانية
- ٤٠٥ - المفاهيم المتعارضة لتقرير المصير
- ٤٠٦ - المفهوم المغربي وخصوميته
- ٤٠٧ - تقرير المصير بين المؤيدين والمعارضين
- ٤١٠ موقف الجزائر
- ٤١٠ - الأسانيد الجزائرية حول تقرير المصير
- ٤١٢ - اعتراض الجزائر على ضم الصحراء الى غرب
- ٤١٦ - تقييم موقف الجزائر
- ٤ - من التنافس الاقليمي الى بروز آراء الصحراويين
(١٩٦٥ - ١٩٧٥)
- ٤١٧ - آراء الصحراويين (١٩٦٥ - ١٩٧٥)
- ٤٢٠ جبهة البوليزاريو والمستقبل
- ٤٢٠ موقف جبهة البوليزاريو
- ٤٢٠ - نشأة الجبهة وتطورها
- ٤٢٢ - مفاهيم متمايزة
- ٤٢٤ - البوليزاريو ضد موريتانيا
- ٤٢٥ - أسانيد البوليزاريو
- ٤٢٦ - مواقف متعارضة
- ٤٢٦ - البوليزاريو والتطورات الأخيرة
- ٤٢٩ سيناريو الحاضر والمستقبل
- ٤٢٩ - عودة الى المشاعر المغربية
- ٤٣٠ - صراع على السيادة الاقليمية
- ٤٣١ - خيوط متشابكة
- ٤٣٤ - التحالف الكبير داخل المغرب
- ٤٣٥ - التعادل المغربي الجزائري
- ٤٣٧ - تساؤلات مغربية
- ٤٤٠ - خروج موريتانيا من الحلبة

الصفحة

الباب الخامس :

٤٤٣

فى أوروبا

الفصل التاسع :

٤٤٥

النزاع التركى اليونانى حول قبرص

٤٤٧

١ - استقلال جزيرة قبرص

٤٤٨

٢ - اتفاقيات زيورخ ولندن (فبراير ١٩٥٩)

٤٥٠

٣ - الجمهورية

٤٥١

٤ - دستور جمهورية قبرص

٤٥٣

معاهدة الضمان وثائقها على الاوضاع فى قبرص

٤٥٣

١ - معاهدة الضمان سنة ١٩٦٠

٤٥٥

٢ - تأثير معاهدة الضمان على اوضاع قبرص

٤٥٧

٣ - وجهة نظر اليونانيين القبارصة

٤٥٨

٤ - وجهة نظر الأتراك القبارصة

٤٦٠

حلف شمال الأطلسى ومشكلة قبرص

٤٦٠

١ - الولايات المتحدة وتركيا والمشكلة

٤٦٧

٢ - الولايات المتحدة واليونان والمشكلة

الانقلاب العسكرى اليونانى سنة ١٩٦٧ وموقفه من

٤٧١

مشكلة قبرص

٤٧١

١ - الانقلاب العسكرى اليونانى سنة ١٩٦٧

٤٧٢

٢ - ردود فعل الانقلاب العسكرى اليونانى على مكاريوس

٤٧٨

انقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ فى قبرص

٤٧٨

اسبابه ونتائجه

٤٧٨

١ - الاسباب

٤٨٣

٢ - ردود فعل الانقلاب

٤٨٦

القزو التركى لقبرص

الصفحة

- ٤٨٦ ١ - خلفية الغزو
٤٨٩ ٢ - نتائج الغزو
٤٨٩ أولا : التطورات اللاحقة
٤٩٢ ثانيا : نتائج الغزو بالنسبة لقبرص
٤٩٢ ثالثا : نتائج الغزو بالنسبة لليونان
٤٩٤ التبريرات والمفاوضات
٤٩٤ ١ - دوافع تركيا لغزو قبرص (التبريرات التركية)
٤٩٧ ٢ - المفاوضات المباشرة بين طرفي المشكلة
٥٠١ ردود فعل الولايات المتحدة
٥٠١ ١ - موقف الولايات المتحدة
٥٠٣ ٢ - معالجة الولايات المتحدة للأزمة
٥٠٨ ردود فعل أوروبا الغربية
٥٠٨ ١ - موقف بريطانيا العظمى
٥١٠ ٢ - موقف فرنسا
٥١٣ الموقف السوفيتي
٥١٣ الأصول التاريخية للموقف السوفيتي
١ - السياسة الخارجية الروسية تجاه المضائق عشية الحرب العالمية الأولى
٥١٣ ٢ - القوميات ومشكلات الحدود في البلقان
٥١٥ ٣ - الجزر والمضائق
٥١٦ ٤ - تسويات الحرب العالمية الأولى
٥١٨ ٥ - الحرب التركية اليونانية سنة ١٩١٩ وموقف السوفيت
٥١٩ ٦ - أثر الحرب التركية اليونانية على تطوير تركيا
٥٢١ الموقف السوفيتي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين
٥٢٤ ١ - المضائق بين المنافسات الأوروبية ومؤتمر لوزان ١٩٢٣
٥٢٤

الصفحة

- ٢ - ردود الفعل السوفيتية ٥٢٨
- ٣ - موقف السوفيت من معاهدة موننترو ٥٣٠
- ٥٣٣ تطور السياسة السوفيتية منذ الخمسينات
- ١ - تطور السياسة السوفيتية تجاه تركيا ٥٣٣
- ٢ - موقف السوفيت من مشكلة قبرص ١٩٦٤ - ١٩٧٤ ٥٣٥
- ٣ - موقف السوفيت من مشكلة قبرص ١٩٧٤ - ١٩٨٢ ٥٤٢

رقم الايداع ١٩٨٢/٥٠٦٧
الترقيم الدولى ٦ - ٠٤٢ - ١٠٣ - ٩٧٧

مطبعة أطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٤٧٧٩٧ ١/٢ - القاهرة

